

منشورات جمعية تطاون أسمير

محمد داود



تاريخ تطوان

المجلد الحادي عشر

مراجعة و إضافات
حسناء محمد داود

مطبعة الخليج العربي - تطوان
1430 هـ - 2009 م

محمد داود

تاريخ تطوان

المجلد الحادي عشر

مراجعة و إضافات
حسناء محمد داود

طبع بدعم من منشورات جمعية تطاون أسمير
تطوان
1430 هـ 2009- م

اسم الكتاب : تاريخ تطوان - المجلد الحادي عشر

تخريج ومراجعة : حسناء محمد داود

الناشر : جمعية تطاون أسمير

الطبعة الأولى : 2009

الإيداع القانوني : 2598MO2009

الطباعة : مطبعة الخليج العربي، شارع الحسن الثاني - تطوان

الهاتف : 05.39.71.02.25 / الفاكس : 05.39.71.05.37

الباب العاشر

1- تطوان ونواحيها في عهد الحماية الإسبانية

من عام 1331 هـ = 1913 م
إلى عام 1375 هـ = 1956 م

وبه ستة فصول

الفصل الأول: في بيان المدن والقبائل التي كانت تحتوي عليها المنطقة الخليفية بشمال المغرب.

الفصل الثاني: في الحكومة الخليفية ووظائفها الكبيرة ورجالها.

الفصل الثالث: في الإقامة العامة الإسبانية ورجالها ونياباتها وأنظمتها وبعض تشريعاتها العامة في منطقة حماية إسبانيا بالمغرب.

الفصل الرابع: في مقاومة الاحتلال الإسباني وحروب القبائل الجبلية والريفية وأطوارها في شمال المغرب.

الفصل الخامس: في أخبار تطوان وشمال المغرب وأعمال إسبانيا في عهد الحماية مرتبة حسب السنين.

الفصل السادس: في ولاة تطوان وبعض حوادثها في عهد الحماية الإسبانية.

تقديم

بسم الله أستعين، وأصلي وأسلم على نبيه المصطفى الأمين

يشرفني أن أقدم للقراء الكرام هذا المجلد الحادي عشر من كتاب "تاريخ تطوان"، لوالدي المرحوم الأستاذ محمد داود، وهو الذي جعله رحمه الله خاصا بالفترة التي قضتها مدينة تطوان – مع بقية منطقة الشمال المغربي- تحت سلطة الحماية الإسبانية، بينما خضع القسم الجنوبي من البلاد إلى سلطة الحماية الفرنسية.

وبما أن المؤلف قد تعرض في المقدمتين اللتين أوردهما في بداية هذا المجلد، إلى ما يتعلق بخصوصيات هذه الفترة، التي كانت تطوان فيها عاصمة لهذه المنطقة، فإنني سأكتفي بعرض الجوانب المتعلقة بإخراج هذا المجلد، وما اكتنف هذه العملية من جزئيات، أرى من الضروري أن أعرف القارئ الكريم بها، توضيحا لما يمكن أن يعترضه من التساؤلات أثناء قراءته لمختلف فصوله.

إن هذا المجلد في الحقيقة، إنما جاء نتيجة للقرار الذي اتخذه المؤلف، عندما عزم على مواصلة كتابة تاريخ مدينته تطوان، بعدما كان قد توقف عن ذلك، مكتفيا بكتابة ما يتعلق بتاريخها إلى أن فرضت عليها الحماية الأجنبية في بدايات القرن العشرين.

وكعادة المؤلف، فإنه كان يخطط لكتاباته، فيفتح لكل فصل من أبواب الكتاب ملفا خاصا، يجمع فيه من الوثائق والمعلومات ما يتيسر له في موضوعه، حتى إذا توفرت له المادة الكافية، صار يحرر محتويات ذلك الفصل بما يراه مناسبا، محللا لما يستحق في نظره أن يعطى من العناية ما يلزم، ومقدما ومعلقا على ما يعتمده من الوثائق (الظهائر والقرارات والرسائل ... الخ) التي تكون دائما هي الأساس والمرجع الرئيسي في كل ما يورده من المعلومات.

ولهذا فإنه لا يكون مستغربا، وقوفنا في هذا المجلد على كثير من الفصول، التي لا نجد فيها إلا مجموعة من الوثائق المذكورة، مجردة من أي تقديم أو تعليق، ذلك لأن المؤلف توفي رحمه الله، دون أن يتمكن من استكمال تحريره وتنسيقه لجميع الموضوعات التي اشتمل عليها كتابه الضخم.

إلا أن هناك جانبا يعتبر من الأهمية بمكان، ألا وهو أنني بالرجوع إلى المسودات والتقاييد التي جمعتها من بين ما سجله أو احتفظ به المؤلف رحمه الله، قد استطعت أن أستخرج كثيرا من المعلومات التي تكمل النقص الذي يلاحظ في بعض هذه الفصول، مما جعلني أتجرأ على إقحامها في الأماكن التي ارتأيت مناسبتها لها، ولم يكن ذلك بدافع استيفاء الموضوع حقه الكامل، لأن

ذلك ليس من اختصاصي، وإنما كان رغبة مني في المزيد من الإفادة، خاصة وأن المؤلف قد أشار في مختلف المناسبات إلى أنه سيفصل الكلام في بعض الموضوعات التي لم أقف عليها إلا في مسوداته وتقاييده المذكورة.

من هنا جعلت معظم الهوامش والحواشي السفلية التي يحتوي عليها هذا المجلد، بين علامتي { ... }، مع إضافة حرفي (ح. د.) أي حسناء داود، وتلك هي الإضافات الزائدة التي لم ترد في أصول هذا المجلد، وهي مما استقيته من مختلف التقاييد والمسودات وغيرها من المراجع المذكورة، فأدرجته في هذه الحواشي تكميلا للفائدة.

كما أن بعض الحواشي معقب عليه بحرفي (م. ب.) ومعنى ذلك أن التعقيب لصديق المؤلف ورفيقه وأخيه الروحي، الأستاذ الأديب السيد الحاج مَحمد بنونة، الذي كان لا يبخل عليه بملاحظاته وتعليقاته، كما لوحظ في مختلف المجلدات السابقة من هذا الكتاب.

أما الحواشي والهوامش الخالية من الأقواس، وكذا من الحروف الرمزية، فإنها هوامش واردة بخط المؤلف في المخطوط الأصلي لهذا المجلد.

ولا يفوتني أن أسجل أن هذا المجلد، بالرغم من كونه لا يتضمن كل ما يمكن أن يقال عن الفترة التي يؤرخ لها، إلا أنه يتضمن من المعلومات والأفكار والتحاليل والآراء والتعليقات، ما يعتبر في حد ذاته رصيدا جديرا بالعناية، لكون كل ذلك صادرا عن المؤلف الذي يعتبر إحدى الشخصيات التي عاشت الأحداث، وعاصرت الأشخاص، وساهمت في الأعمال، وإن كان العامل الأساسي في الكتابة التاريخية عنده هو الموضوعية التامة، دون أن يجعل من شخصه محورا للكلام في أي موضوع، علما أنه كان ممن ساهموا في مختلف مجالات العطاء الفكري والعلمي والثقافي والنضالي بهذه المنطقة؛ إلا أن ذلك لم يمنعه من الإدلاء برأيه في مختلف الشخصيات أو الأوضاع أو الظروف والملابسات، التي لم يتورع من الحكم عليها حسب ما يسمح له به مجال القول.

وختاما، أؤكد أن ما ورد في هذا المجلد من المعلومات عن الفترة التي قضتها تطوان والمنطقة الخليفية تحت سيطرة الحماية الإسبانية، إنما هو ما تيسر للمؤلف رحمه الله أن يجمعه، وهو وإن كان غير كامل، فإنه مع ذلك يسد فراغا هائلا في موضوعه، وما على الباحثين والمؤرخين المهتمين بتفاصيل هذه الفترة، إلا أن يتابعوا البحث والتنقيب، ليوفوا الموضوع حقه، وليستكملوا جزئياته، وبالله التوفيق.

حسناء داود

مقدمة أولى

ونحن حينما نطلق "عهد الحماية الإسبانية"، نعني به الفترة المحدودة التي قضتها مدينة تطوان تحت السيطرة الإسبانية من الناحية الإدارية والتشريعية والتنفيذية، وهي الفترة التي لم يبق فيها لا لسلطان المغرب في ذلك العهد ولا لحاميته فرنسا، أي نفوذ أو سلطة بهذه المدينة وبقية الشمال المغربي بحواضره وبواديه.

ومدة هذه الفترة نحو أربعة وأربعين عاما، من عام 1331 هـ موافق 1913 م، إلى عام 1375 هـ موافق 1956 م.

ومن المعلوم أن مدينة تطوان، كانت قبل عهد الحماية ذات صبغة خاصة، إذ لم تكن سوى إحدى المدن الثانوية من بين المدن المغربية، أما في فترة الحماية، فقد صارت لها صبغة خاصة زائدة على ذلك، هي أنها صارت عاصمة بها مقر حكومة، ومركز إدارة أجنبية تسيطر بقواتها العسكرية على جزء مهم من وطننا المغربي العزيز.

وكلامنا في هذا التاريخ على هذه الفترة، ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: فيما يتعلق بشؤون مدينة تطوان، وهو ما كنا نعقد له فصولا خاصة في الأبواب السابقة، وذلك ما يتعلق بأسماء ولاتها المحليين من قواد وباشوات وخلفاء، وما وقع في عهودهم من حوادث وأخبار. وكذلك قضاتها وما إليهم من عدول ووثائق شرعية الخ، وكذلك تراجم رجالها وإنتاجهم.

وهذه الموضوعات وما يتعلق بها، قد ألحقناها بالفصول المعقودة لها في الباب التاسع الذي عنوانه تطوان في القرن الرابع عشر للهجرة[1].

---

[1]- {بل إن المؤلف بعدما راجع التصميم النهائي الذي وضعه للأبواب والفصول الأخيرة من كتابه، وبعدما قرر أن يواصل الكتابة عن تاريخ تطوان في فترة الحماية، قسم المعلومات الخاصة بتطوان في القرن الرابع عشر للهجرة إلى قسمين، قسم يتعلق بفترة ما قبل فرض الحماية، وقسم يتعرض لفترة الحماية نفسها. وقد خصص الباب التاسع كله لأخبار تطوان في الفترة الأولى من الفترتين المذكورتين، وذلك ما تضمنه المجلد العاشر من هذا الكتاب، بينما أخر الكلام عن أخبار تطوان في عهد الحماية إلى الباب العاشر من الكتاب، وهو الباب الذي يتضمنه هذا المجلد الحادي عشر الذي بين أيدينا. أما ما يتعلق بقضاة تطوان وعدولها وتراجم بعض رجالها في القرن المذكور، فقد أرجأ الكلام عنه إلى آخر مجلد من هذا الكتاب، وهو المجلد الثاني عشر، مما اضطررنا معه لجعل هذين الفصلين الأخيرين (الفصل المتعلق بالقضاة والعدول، والفصل المتعلق بتراجم الرجال) متممين للبابين التاسع والعاشر من الكتاب، لكون كلا البابين يتطرق لأخبار تطوان في القرن الرابع عشر الهجري، والفصلان المذكوران إنما يتعلقان برجال ذلك القرن} ح. د

القسم الثاني: في تاريخ الحكومة الخليفية التي كونتها إسبانيا بهذه المدينة، وكانت دائرة نفوذها تشمل جميع المنطقة التي فصلت رسميا وسياسيا وإداريا عن باقي المغرب، وصارت تسمى منطقة الحماية الإسبانية أو المنطقة الخليفية، نسبة إلى الخليفة السلطاني، وتشتمل على عدة مدن وقبائل يبلغ عدد سكانها نحو عُشُر المغرب.

وكذلك تاريخ الإقامة العامة الإسبانية، والنيابات والإدارات التابعة لها، وهي التي كانت المسيرة العملية لجميع شؤون شمال المغرب في هذه الفترة.

وفي هذا القسم الفصلان الأولان، وهما:

الفصل الأول: في الحكومة الخليفية ورجالها وإداراتها ورجالها وأهم أعمالها[2].

الفصل الثاني: في الإقامة العامة الإسبانية ونياباتها وأنظمتها وبعض تشريعاتها العمومية في منطقة حماية إسبانيا بالمغرب[3].

القسم الثالث: في الأحوال العامة والحوادث المختلفة التي حدثت في المنطقة التي كانت تطوان جزءا منها وعاصمة لها، وفيه أربعة فصول، هي الثالث والرابع والخامس والسادس من هذا الباب (العاشر)، وعناوينها كما يلي:

الفصل الثالث: في بيان المدن والقبائل التي كانت تحتوي عليها هذه المنطقة[4].

الفصل الرابع: في مقاومة الاحتلال الإسباني وحروب القبائل الجبلية والريفية وأطوارها في شمال المغرب.

الفصل الخامس: في تاريخ بعض الحوادث العامة والأعمال التي وقعت بتطوان وبقية الشمال المغربي في عهد الحماية الإسبانية مرتبة على حسب السنين.

الفصل السادس: في ولاة تطوان وبعض حوادثها في عهد الحماية.

---

[2]- {بعد المراجعة جعل المؤلف هذا الموضوع في الفصل الثاني من الباب العاشر} ح. د.
[3]- {بعد المراجعة جعل المؤلف هذا الموضوع في الفصل الثالث من الباب العاشر} ح. د.
[4]- {بعد المراجعة جعل المؤلف هذا الموضوع في الفصل الأول من الباب العاشر} ح. د.

مقدمة ثانية

حول تقسيم المغرب وتكوين حكومة خليفية بالشمال

كانت أرض المغرب – قبل بسط الحمايتين الفرنسية والإسبانية عليه – كلها تحت حكم سلطان المغرب الذي كان يقيم بعاصمته التي هي مدينة فاس.

وكثيرا ما كان للسلطان خليفتان صوريان، يقومان مقامه في بعض المظاهر والمواقف، وكانت إقامة أحدهما بمدينة مراكش، وكان هذا هو ولي العهد في الغالب، والآخر ربما أقام بمدينة تارودانت من إقليم سوس بجنوب المغرب. وفي المدة الأخيرة كان للسلطان خليفة بمدينة فاس. ولم يكن للسلطان خليفة خاص بشمال المغرب، أعني بتطوان والنواحي الجبلية والريفية.

وكانت السلطة المخزنية والنفوذ العملي بيد الباشوات والعمال والقواد الذين كان السلطان يوليهم، فيحكمون باسمه في مدن المغرب وقبائله في القضايا المدنية والجنائية، إلى جانب القضاة الشرعيين الذين يطبقون الأحكام الفقهية على مقتضى الشريعة الإسلامية.

وفي ذلك العهد لم تكن خارجة عن نفوذ السلطان من مدن المغرب، إلا مدينة سبتة في الشمال الغربي على بوغاز جبل طارق، ومدينة مليلية في الشمال الشرقي قرب الحدود الجزائرية، فإن هاتين المدينتين كانتا تحت سلطة الدولة الإسبانية، وكان الإسبانيون – وما زالوا – يعدونهما من إسبانيا بالرغم من وقوعهما في أرض المغرب.

وكان المغرب - وما زال – يعتبر أن احتلال إسبانيا لتينك المدينتين إنما هو اعتداء جائر واغتصاب محض، لا يستند على أي أساس من الحق والعدل أو الاتفاقات الدولية، إنما هو احتلال عسكري تحميه القوة الحربية.

ودخل القرن العشرون للميلاد، فكانت حالة المغرب في أوائله غير مشرفة، لا من الناحية الإدارية، ولا من الناحية العلمية والاقتصادية، فضلا عن الناحية الحربية.

وكانت حالة الدول الأوربية الاستعمارية من القوة والنظام بدرجة جعلتها تقرر من جانبها، أن توزع الأقطار المتخلفة بإفريقيا فيما بينها، لتستعمر بلادها وتتحكم في رقاب أهلها وخيرات أرضها، فكان جل بلاد المغرب من حظ فرنسا التي كانت مسيطرة من قبل على القطرين التونسي والجزائري.

وكان من حظ إسبانيا، قسمه الشمالي المشرف على البحر الأبيض المتوسط وبوغاز جبل طارق، وهو القسم المواجه لأرض إسبانيا نفسها، وبه تقع مدينتا مليلية وسبتة الواقعتين تحت احتلالها وسيطرتها.

وانعقدت بين دولتي إنجلترا وفرنسا معاهدة سلمت فيها فرنسا لإنجلترا حق التصرف في مصر، مقابل تسليم إنجلترا لها حق التصرف في المغرب، ووقعت ترضية بقية الدول الاستعمارية المنازعة لهما، بمنح كل واحدة منها أرضا تحتلها وتسيطر عليها، وبذلك كانت إسبانيا هي الدولة التي تقرر أن تشارك فرنسا في القيام بحماية المغرب واحتلال الجزء الشمالي من أراضيه.

وسلطت كل من فرنسا وإسبانيا سهام الدسائس الاستعمارية نحو الدولة المغربية الضعيفة المتفككة، وعلى الشعب المغربي الجاهل الغافل المتنازع، فكان هذا الشعب المسكين كأنه يعيش في بحر من الدماء والدموع، أو غابة من الشوك يحيط به أعداء خارجيون يخنقونه خنقا، وأعداء داخليون يعيشون معه في أرضه وتحت سمائه، ولكنهم يمتصون دمه امتصاصا ويخربون دولته تخريبا.

واجتمعت دول العالم في مؤتمر الجزيرة الخضراء بإسبانيا[5]، وكانت في مقدمتها الدول المتنازعة على النفوذ الاستعماري في مختلف الأقطار، ومن بينها المغرب الجاهل المريض الفقير، وقرر هذا المؤتمر - فيما قرر – أن يعهد إلى دولتي فرنسا وإسبانيا بمد يد المساعدة لدولة المغرب بإدخال الإصلاحات المناسبة لتطور العصر، وتنظيم الإدارات تنظيما يدفع بالمغرب في طريق الترقي والازدهار. وتم عقد الحماية بين فرنسا وسلطان المغرب المولى عبد الحفيظ بفاس.

وتم الاتفاق بين الدولتين الحاميتين على أن تتولى إسبانيا شؤون الشمال المغربي، وأن يعين السلطان خليفة له يقوم مقامه في رئاسة الحكومة التي تؤلف بهذا الشمال لتسيير شؤونه بمساعدة إسبانيا.

وتصيدت كل من فرنسا وإسبانيا فرصا خلقتاها خلقا، فأخذتا في احتلال بلاد المغرب قطعة بعد أخرى، إلى أن تم لهما احتلال أهم ما في المغرب من المدن والقبائل شرقا وغربا، شمالا وجنوبا، وبذلك صار المغرب مقسما قسمين:

---

[5]- {مؤتمر الجزيرة الخضراء سنة 1906 م} ح. د.

القسم الجنوبي: وهو الأكبر والأهم، تحت السيطرة الفرنسية، وصاروا يسمونه المنطقة الفرنسية أو منطقة الحماية الفرنسية، وصارت عاصمته هي مدينة الرباط بدلا من مدينة فاس.

والقسم الشمالي: وهو الأصغر، تحت السيطرة الإسبانية، وصاروا يسمونه بالمنطقة الإسبانية أو منطقة الحماية الإسبانية، وصارت عاصمته هي مدينة تطوان، حيث كونت إسبانيا حكومة خليفية، لها من المظاهر السطحية جل ما لمظاهر الحكومة السلطانية بالرباط.

وهكذا خلقت الحكومة الخليفية خلقا، فكان لها وجود، وكان لها تاريخ. وهكذا كونت هذه الحكومة تكوينا، وكان على رأسها خليفة له وزراء كوزراء السلطان، وله مراسيم تسمى ظهائر كما تسمى ظهائر السلطان، وتنشر في جريدة رسمية كالجريدة التي ينشرها الفرنسيون بالرباط.

وقد اتخذت للخليفة السلطاني شارات كشارات الملك، فكانت له مظلة حريرية تنشر فوق رأسه في الحفلات الرسمية كما يفعل بالسلطان، وكانت الخيول المسرجة تقاد بين يديه في الحفلات الكبرى كما تقاد مثيلاتها بين يدي السلطان.

وقد أصدر من الأوسمة الشرفية مثل ما لدى السلطان وكبار الملوك في العالم المتحضر الأريستوقراطي، وكان وزيره الصدر يصدر من القرارات الوزيرية مثل ما يصدره الوزير الصدر في حكومة السلطان.

ومن هنا نبدأ، من هنا يبتدئ تاريخ الحكومة الخليفية بتطوان وبقية الشمال المغربي، هذه الحكومة التي سنحاول أن نرسم بعض صورها ونوضح بعض معالمها في هذا الباب، والله المستعان[6].

---

[6]- {وجدت بين أوراق المؤلف مسودة تشتمل على مقدمة ثالثة كان قد أعدها لهذا المجلد، والحقيقة انني لم أدر هل كانت نية المؤلف أن يدرج نصوص هذه المقدمات الثلاثة، أم أنه كان سينسق بينها؟؟ فأحببت أن أدرجها جميعا لما لها من الأهمية، وهذا نص هذه المقدمة الثالثة:

«كانت مدينة تطوان دائما معدودة من المدن المهمة في شمال المغرب، لا فرق بينها وبين باقي المدن المغربية، ولم تخرج هذه المدينة عن حكم المملكة المغربية إلا في فترة وجيزة هي المدة التي قضتها تحت سيطرة الاحتلال العسكري الإسباني عقب الحرب التي وقعت بين دولتي المغرب وإسبانيا في القرن الماضي عام 1276 هـ الموافق 1860 م، ومدة تلك الفترة تزيد على العامين بقليل، ثم عاد إليها الحكم المغربي الخالص، واستمر بها إلى أن احتلها الإسبانيون مرة ثانية احتلالا سلميا بصفة حماية متفق عليها بين دولتي فرنسا وإسبانيا، بعد إمضاء عقد الحماية بين سلطان المغرب والدولة الفرنسية.

وفي هذه المرة قد استقبل الباشا الممثل للدولة المغربية جيوش الاحتلال الإسباني بالتمر والحليب. وقد خضع سكان تطوان لهذا الاحتلال الإسباني الجديد، كما خضع سكان باقي مدن المغرب واستسلموا استسلاما لإدارة السلطان الذي وقع عقد الحماية تحت ضغط الدول الاستعمارية القوية، التي فرضت إرادتها على الدول والشعوب التي لم يكن لديها من القوة المادية ما تحمي به حريتها واستقلالها، فكانت دولة المغرب من جملة الدول الضعيفة التي خضعت لإرادة الدول الأوربية القوية، التي وزعت فيما بينها جل أقطار العالم شرقا وغربا وشمالا وجنوبا.
والمغرب الذي لم تسيطر عليه أية دولة أجنبية منذ عرف الإسلام - أي منذ ما يزيد على اثني عشر قرنا – قد وجد نفسه في أوائل قرننا هذا، الذي هو القرن الرابع عشر للهجرة، الموافق للقرن العشرين للميلاد، ضعيفا أمام دول تفوقه ماديا وأدبيا وعلميا واقتصاديا وتنظيما وإحكاما وحسن تدبير، فلم يسعه إلا الإذعان للقوة القاهرة مؤقتا، دون أن ينسى التفكير في الوسائل التي يسترجع بها قوته واستقلاله وحريته.
وهكذا تمكنت دولة فرنسا من احتلال القسم الجنوبي من المغرب، وبه أهم المدن وأجود الأراضي، واتفقت مع دولة إسبانيا على أن تسمح لها باحتلال القسم الشمالي من المغرب، ومن جملة مدنه مدينة تطوان، وهذا القسم يشتمل على نحو عشر البلاد المغربية، وهو قسم ضعيف من جل النواحي، ما عدا الرجولة والشجاعة، فإن أهاليه يتفوقون في ذلك على أهالي كثير من النواحي.
وبعد سنوات عديدة وجهود مضنية وشدائد وخسائر فادحة، وأتعاب وحروب مرة، طال بعضها وقصر البعض الآخر، تمكنت دولتا فرنسا وإسبانيا من السيطرة الكاملة على جميع مدن المغرب وقبائله، واستقرت كل دولة من الدولتين في الناحية التي حددت لها، وكانت فيها صاحبة السلطة المطلقة التي لا يشاركها فيها غيرها، لا من أهل المغرب ولا من غيره.
وقد استمر الحال على ذلك مدة تقرب من نصف قرن، وكانت الدولتان تتفقان فيها تارة وتختلفان تارة أخرى. وهكذا ظلت مدينة تطوان مع نواحيها، تحت السيطرة الإسبانية المطلقة عشرات السنين، أي طول عهد الحماية الإسبانية على شمال المغرب، ولم تتخلص من ذلك إلا عندما أرغمت دولتا فرنسا وإسبانيا على حل عقد الحماية، وتسليم جميع السلطات للدولة المغربية. وبذلك استرجع المغرب حريته واستقلاله وتوحيد ترابه، فعادت تطوان وبقية الشمال المغربي مرة أخرى إلى حظيرة الدولة المغربية، وأصبح الجميع كما كان قبل عهد الحماية، قسما من الوطن المغربي الحر.
والمدة التي قضتها مدينة تطوان تحت الحماية – ونعني بذلك عهد الحماية الإسبانية على تطوان وبقية شمال المغرب – هذه المدة هي التي نحاول هنا أن نكتب ما عرفناه من تاريخها وحوادثها ومختلف أحوالها وتقلباتها.
وإذا كانت وجهات النظر تختلف باختلاف الأشخاص وأنظارهم وأفكارهم ونفسياتهم، فإننا هنا – بالرغم من وطنيتنا وعزتنا وكفاحنا في جل الميادين – سنحاول أن نقترب من النزاهة والإنصاف، فنعطي كل ذي حق حقه، وخصوصا في الجوانب التي لمسناها وشاهدناها، وما أكثر ما شاهدنا ولمسنا، وما أكثر ما عرفنا من أشخاص – من قريب أو من بعيد – كانوا من بين رجال الحماية مثال النبل والشهامة وصفاء القلب وحسن التدبير والعمل والإخلاص، كما عرفنا أشخاصا آخرين كانوا على العكس من كل ذلك مثال العجرفة والإعجاب بالنفس وتجاهل الحق والإنصاف، وعدم الإذعان إلا للقوة»} ح.د

الفصل الأول[7]
من الباب العاشر
في بيان المدن والقبائل التي كانت تحتوي عليها المنطقة الخليفية بشمال المغرب

بعد أن اتفق الفرنسيون والإسبانيون على تقسيم البلاد المغربية، ووقع احتلال الإسبانيين لتطوان عام 1331 هـ موافق سنة 1913 م، صار المغرب مقسما إلى قسمين، قسم الجنوب وقسم الشمال. فقسم الجنوب هو القسم الكبير، ويمتاز عن قسم الشمال بأنه أهم منه بكثير من ناحية الاتساع والغنى المادي والأدبي، أما قسم الشمال، فجل أرضه جبال قاحلة، أهلها فقراء.

وهذا القسم (الشمالي) عندما بسطت الحماية الإسبانية على جله، صار مقسما من الناحية السياسية والإدارية إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: وهو أكبر هذه الأقسام، كان واقعا تحت السيطرة الإسبانية باسم الحماية، وبه نفوذ الحكومة الخليفية، وهو الذي كان يسمى "المنطقة الإسبانية" أو "منطقة الحماية الإسبانية" أو "المنطقة الخليفية"، وكنا نفضل هذا الاسم الأخير على الاسمين الأولين، ونستعمله في كلامنا وكتاباتنا، وسيأتي الكلام على هذا القسم بتفصيل بحول الله.

القسم الثاني: كانت تدير شؤونه الإدارية والاقتصادية لجنة مكونة من عدة دول أجنبية أوربية، وكان يسمى بالمنطقة الدولية، ويشتمل على مدينة طنجة وما كان ملحقا بها من ضواحي وأراضي.

وهذا القسم صغير، ويقع في الشمال الغربي للمغرب، مشرفا على المحيط الأطلسي قرب بوغاز جبل طارق.

القسم الثالث: مدينة سبتة وضواحيها في الشمال الغربي، ومدينة مليلية وضواحيها في الشمال الشرقي. وكانت إسبانيا – وما زالت – تعتبر هاتين

---

[7] - {لقد اعتمدت في نقل معلومات هذا الفصل على ما حرره المؤلف إما في أصل مخطوط هذا الكتاب، وإما على بعض ما ورد في مسودات بخطه، كما استكملت معظم المعلومات الناقصة - وهي كثيرة - استنادا على ما ورد في كتاب: «**ضابط حول تنظيم وسير أعمال اللجان القروية لفرق وجماعات المنطقة وفهرس القبائل والمداشر التي تكونها**» الذي نشرته نيابة الأمور الوطنية التابعة للمندوبية السامية لإسبانيا في المغرب – تطوان – مطبعة المخزن – سنة 1953 م. وهذا الكتاب عليه عدة طرر وتعليقات بخط المؤلف.
هذا وإني أثير انتباه القارئ الكريم إلى أن كثيرا من أسماء الجماعات أو الفرق أو المداشر الواردة في هذا الفصل، قد وقفت عليها بصيغ مختلفة في فصول المرجع المذكور سابقا، أو عند المؤلف في بعض تقاييده. كما أنني قد عثرت على أسماء مداشر قد أثبتها المؤلف في بعض مسوداته، دون أن ترد في المرجع الرسمي لمنطقة الحماية، والعكس صحيح} ح. د

المدينتين من ممتلكاتها بإفريقيا – كما تقول – وبالفعل يحكمهما حكام إسبانيون، وأهلهما يعتبرون عندهم إسبانيين من جميع النواحي، لا فرق بينهم وبين سكان مدريد عاصمتهم.

وكانت سبتة تابعة لمقاطعة قادس الأندلسية، ومليلية تابعة لمقاطعة مالقة بالأندلس أيضا، وإن كان البحر الأبيض المتوسط يفصل بين المدينتين المذكورتين وبين أرض إسبانيا.

وموضوع كلامنا هنا، هو القسم الأول، قسم الحماية الإسبانية. فهذا القسم قسمه الإسبانيون إلى خمس قطع أو نواحي، وأطلقوا على كل واحدة منها اسما خاصا كما يلي:

1- الناحية الجبلية أو ناحية جبالة.
2- الناحية الغربية أو ناحية لكوس.
3- الناحية الغمارية أو ناحية غمارة.
4- الناحية الريفية أو ناحية الريف.
5- الناحية الشرقية أو ناحية الكرت.

ويجمل بنا قبل أن نتفرغ لبيان ما في كل ناحية من هذه النواحي من المدن والقبائل، أن نذكر أن قسم الشمال الذي كان تحت الحماية الإسبانية، كان عدد سكانه نحو مليون واحد من النسمات، يزيد قليلا أو ينقص قليلا.

وأن جل سكانه من أهل القبائل، ما بين ريفيين وعرب وجبليين.

وأن المدن التي كانت به عددها سبعة، هي:

1 - تطوان، في الناحية الجبلية.

2 – 3 – 4 - العرائش والقصر الكبير وأصيلا، في الناحية الغربية (لكوس).

5 - شفشاون، في الناحية الغمارية.

6 - الحسيمة (الخزامى)، في ناحية الريف.

7 - الناضور، في الناحية الشرقية (الكرت).

أما المدن الثلاث الباقية من مدن شمال المغرب فهي:

1- مدينة طنجة الواقعة مع منطقتها بين الناحيتين الجبلية والغربية.
2- مدينة سبتة المتصلة بالناحية الجبلية.
3- مدينة مليلية المتصلة بالناحية الشرقية (الكرت).

ثم إن شمال المغرب يحتوي على جميع الشاطئ المغربي الواقع على البحر الأبيض المتوسط، وحدوده كما يلي:

شمالا: البحر الأبيض المتوسط.

غربا: المحيط الأطلسي، وبين هذا المحيط وذاك البحر يقع بوغاز جبل طارق الذي يقع شاطئه الجنوبي في أرض المغرب.

أما شرقا وجنوبا فيحد بقسم الجنوب.

وإذا أردت زيادة تدقيق، فاعلم أن القبائل المغربية الواقعة على شاطئ البحر الأبيض المتوسط عددها عشرون، وأسماؤها في هذا الترتيب على حسب موقعها، والابتداء من مدينة سبتة الواقعة في الشمال الغربي:

قبيلة: أنجرة – الحوز – بني حزمر – بني سعيد، وهي في الناحية الجبلية.

ثم قبيلة: بني زيات – بني بوزرة – بني جرير – بني سميح – متيوة، وهي في الناحية الغمارية.

ثم قبيلة: مسطاسة – بني بوفراح – بني يطفت – بقوية – بني ورياغل، وهي في الناحية الريفية.

ثم قبيلة: تمسمان – بني سعيد (الريفية) – بني بوكافر[8] - بني شيكر – مزوجة – كبدانة، وهي في الناحية الشرقية (الكرت).

أما المدن المغربية الواقعة على هذا البحر فهي خمسة: سبتة – تطوان – الحسيمة – مليلية – الناضور، وأقدم هذه المدن هي سبتة.

وتطوان تبعد عن الشاطئ بنحو عشر كيلومترات، والناضور والحسيمة أنشئتا في عهد الحماية الإسبانية.

وسنتكلم بتوسع على كل ناحية من النواحي الخمس المذكورة فيما يلي بحول الله.

الناحية الجبلية:

هذه الناحية أراضيها على العموم جبلية ليس فيها من السهول إلا قليل، وهي واقعة في الشمال الغربي من هذا القسم، ويحدها شرقا البحر الأبيض المتوسط، وشمالا بوغاز جبل طارق، وفي شمالها الغربي تقع منطقة طنجة، وفي جنوبها الشرقي توجد الناحية الغمارية، وفي جنوبها الغربي الناحية الغربية.

وفي ناحية جبالة كانت تقع عاصمة شمال المغرب، وهي مدينة تطوان الواقعة في سفح جبل درسة من قبيلة الحوز، وهي المدينة الوحيدة في هذه الناحية.

أما القبائل الواقعة في هذه الناحية، فعددها عشر، هي قبائل:

1- أنجرة، والنسبة إليها اللنجري.

---

[8]- {بالكاف المعقودة} ح.د.

2- الحوز، والنسبة إليها الحوزي.
3- وادراس، والنسبة إليها الودراسي.
4- بني مصوّر، والنسبة إليها المصوري.
5- جبل حبيب، والنسبة إليها الجبلحبيبي.
6- بني يدر، والنسبة إليها اليدري.
7- بني حزمر، والنسبة إليها الحزمري.
8- بني سعيد، والنسبة إليها السعيدي.
9- بني حسّان، والنسبة إليها الحسّاني.
10- بني لَيْث، والنسبة إليها الليثي.

وكان ملحقا بهذه الناحية قسم من قبيلة الفحص القريبة من طنجة.

وأهل هذه القبائل العشر بدون استثناء كلهم مسلمون، لا يوجد من بينهم ولو فرد واحد لا مسيحي ولا يهودي، ولغتهم الوحيدة هي العربية، ولا وجود فيها لغيرها من بربرية ونحوها.

أما الديانة المسيحية فلا وجود لها هنا إلا بين الأجانب في تطوان، وأما اليهود فتوجد منهم أقلية في خصوص هذه المدينة دون القبائل.

قبيلة أنجرة:

تقع قبيلة أنجرة[9] في أقصى الشمال الغربي من بلاد المغرب، وتقع في هذه القبيلة أقرب نقطة من قارة إفريقيا إلى قارة أوربا، إذ المسافة بين أحد رؤوسها وبين أرض أوربا لا تتجاوز نحو أربعة عشر ميلا.

وأرض هذه القبيلة تشغل جل الشاطئ الجنوبي لبوغاز جبل طارق الذي يحدها شمالا، ويحدها شرقا البحر الأبيض المتوسط وقبيلة الحوز، وجنوبا قبيلتا الحوز ووادراس، وغربا البوغاز وقبيلة الفحص – فحص طنجة - .

وقبيلة أنجرة فيها ثلاثة أرباع:

1. ربع الغابة، قرب سبتة.
2. ربع البرقوقيين، يحد بالحوز ووادراس.
3. ربع البحرويين، قرب طنجة.

ربع الغابة: يفصل بينه وبين الحوز نهر نِكْرُو جنوبا، ويتصل بالبحر الأبيض المتوسط شرقا، وفيه تقع مدينة سبتة، ويطل على بوغاز جبل طارق شمالا، وينتهي بالقصر الصغير الذي هو من ربع البحرويين.

---

[9]- أنجرة بفتح الهمزة وسكون النون والجيم وفتح الراء.

والقصر الصغير هو قصر المجاز أو قصر مصمودة، والبناء القديم الذي كان به من آثار الرومان ثم البرتغال. والإسبانيون بنوا قليلا في عدوة القصر في ربع البحرويين. ويفصل بين ربع الغابة والبحرويين واد القصر الصغير.

مداشر ربع الغابة:

1- حيضرة
2- عزفة
3- واد الليمونة
4- بني مزالة
5- الفنيدق (متصل بالبحر الأبيض المتوسط)
6- واد الخلوط، وهو واقع على نهر أصله من جبل الترصيف، ويسمى المدشر واد الخلوط، لأن قبيلة الخلوط كانوا مرابطين به في حرب سبتة 1276 هـ. وهذا النهر يختلط بواد سيدي إبراهيم، ويصبان معا في البحر الأبيض المتوسط، وهذا النهر هو الذي صار حدا بين أرض المغرب وأرض سبتة بعد حرب 1276 هـ (1860 م)، وعلى شاطئ النهر أبراج من طرفي المغرب والإسبان، وهناك برج يسمى برج بن مخوت كان مقرا لجيش قبيلة أنجرة وقبيلة الفحص، وبه كان مقر قائد جيش أنجرة (كريمو الدواس) وقائد الفحص السيد مَحمد السعيدي من طنجة، وهما المكلفان بحراسة الحدود.

وبمدشر واد الخلوط منبعان لعين جر الإسبان ماءها إلى مدينة سبتة في عهد الحماية.

7- بليونش، وبه نحو 12 منبعا للماء كله أدخل إلى سبتة، وبه بعض آثار قديمة وقصور وغيرها، وكانت به مصحة لأن جوها صحي.

وقرب بليونش كان للإسبانيين مركز محصن بمدافع كثيرة على البوغاز من عهد حرب الألمان، وهذا المحل يسمى راس النصارين، ويسميه الإسبان كابيسا دي ليون (رأس السبع).

ومدشر بليونش محفوف بجبلين هما جبل موسى غربها وجبل كُنْديس شرقها جهة سبتة.

وجنب بليونش واد ساحل الزيتون، وهذا الواد هو الحد الفاصل بين أرض سبتة وأرض المغرب.

وبالقرب من بليونش غربا توجد جزيرة تَوْرا، وبها أرض فلاحية وعزائب للماشية يسكنها أهل مدشر واد المرسى، وبها عناصر ماء تسقى به أرضها، وهي أسفل جبل موسى، وكانت بها حراسة مسلحة في براريك، وهي مقطعة في البحر يتوصل إليها في فلائك في بضع دقائق.

وبنسو هي بليونش.

والمداشر السبعة السابقة كلها مشرفة على البحر الأبيض المتوسط، أما الآتية فهي مشرفة على بوغاز جبل طارق.

8- واد المرسى، على البوغاز، واقع بحجر جبل موسى، وهو المعروف في التاريخ بمرسى موسى، ومنه كانت المراكب الإسلامية تقطع إلى الأندلس. وبها حجرة البَرَكة التي يقال إنها صخرة سيدنا موسى مع الخضر، وفيَها أثر الحوت... الخ.

ثم المداشر الباقية وهي: تَوْطية البيوت (مدشر صغير على البحر) - عين دشيشة (مواجهة للبحر) - البيوت - عين الجير – الحافة - مراح الدبان – الحومة – الدالية (وكانت به قشلة للإسبان في عهد الحماية) – العناصر - ظهر الخروب - عين العجائز - دَوقَشَير – المنصورة - عين الشوكة – بوعباد – الحَمّة - عين الصغير – كتامة – الحتاتش - دار الحجر – الداهر - دار عيّادش – الخويْم – تغرمت - بين الويدان – الكحالين – أمزّوك – مغاربة - واد الحدادين – الحرايش - الودارسة.

أما ربع البرقوقيين فيشتمل على المداشر الآتية:

عين الدفلة - عين بوشتة - عين حرّاث – اعزبيش - ابرارق واشعيريش – بولعيشيش – بني عتاب - بني حلو - بني معدان – بوبرداع – بوزاكي - بير قشانة (أو دار قشالة) - دار الغريب – الحسسنة - دار اطويلش - عين الفخوخ - الخندق – القلعة – اشقرش – الملالح – منكولة – الكديوى – القصيبة – الرملة – الرميلات – اسعديش – ازمزمش – تفزة – الجردة - جبل حجام – اجوانب – ابغيلش – الزاوية – الفحامين – سوان – وازلة – مشيرف – اخليعش - دار العقال – احلاتيت.

أما فرقة أو ربع البحرويين فيشتمل على المداشر الآتية:

عزيب أبي العيش - دار حمران – البرج – تفوغلت – الرمان – الزميج - عين عنصر – المخفي – املوسة - عين اسعيد - بني امجمل - بني مسعود - طالع الشريف - خندق ازرارع - فدان السعيدي - طالع الاقرع – أجنوان – الحمومي – حسانة – فرديوة – غوجين - مليش الفوقي - مليش السفلي – الزهارة – فرسيوة - عين الرمل – لشهبة - دار فوال - عين حمراء – اغزيلش – لنجريش - بلعيشش املوسة.

<u>قبيلة الفحص</u>: وتشتمل على ما يلي:

فرقة عامر:

وبها: المديار – سجدلة – حجر النحل – البيبان – اولاد زيان

وفرقة الزينات:

وبها: الزينات – الغزلان – المرس – الخريب – الشراربة – قلعية – النحل.

قبيلة الحوز (حوز تطوان):
والحوز قسمان: الحوز البحري والحوز الصدّيني.
مداشر الحوز البحري:
وبها: القلالين – الملالِيّين - بني سالم (وبه: اشويّخين والزيادر والمعاذل ومزروقة) – السرور - واد الليل – العُنصر – بولوزان – البَيّن - الكوف السفلي والكوف الفوقي (وبه دحاريش ودواليش والزواوق) - واد الزرجون – بوجميل – أكنان – الكدّانة - عين لبين – جبل زمزم.
مداشر الحوز الصديني:
سمسة – اللوزيين – الدشريين – بني عمران – فندلاوة – صدّينة – اواريروش – جعابق – العلاوية – الكدان – الريحانة – عجيبش – آكلا – ترّانت – واد أكلا.

قبيلة وادراس:
فرقة البكّارة:
وبها: صيوفة - عزيب ابرارق – اجوامع – الضاية - ظهر الوسطي - واد الزيتون – المجبحة – عيداذة - خندق الكبش – المخالد – الحوض – الغريفة – ظهرالبردع – الطيفي – غرباوة - مرج اللوة – الرمل – ظهر ميمون – كليذ – العتنون.
فرقة ربع الوسطي:
وبها: الشبية – المورد – الصباب – سلمونش – زيانش – بوحرقوص – أمرسان – بونزال – الهرا – صليعة - شرفاء الواد – العنصر - دار الشريف.
فرقة بومطاش:
وبها: التجالة – فشكارة – عزيب عين العلاق – الحريف – عين العلاق – غذير الحاج – تويتش – الزكرية – علالش – دار الغابة – بوريان – الحظية – الاسناذ.
فرقة عين القصاب:
وبها: ادهار – وطا جامع – ازبيرش – ابرارق – احممدش – ازجلوة.

قبيلة بني مْصَوّر: وتشتمل على ما يلي:
فرقة الحيدة الفوقي:

وبها: الخنادق – الصخرى – عين قلبون – الجزيرة – بغابش – عشويوش – عين امطيع – المنازل – أحريت – أعميرة – أحلاحلة – أحرشان – المواوجة – عين السناد – الخمس – الغمامظة – بين الويدان – الرمان – المغارة – السلاهمة – غرباوة – بحذيذش – عين ملاتم – الناونوة – اخميسة – اجوانب – الغربة – الفررحة – عين ابلال – الحجريين – يعقوبش – الحريشة – عينينو – بني حاتم – ارمامنة – بليفش – المطروحة – حماذش – الحرشة.
فرقة الحيط السفلي:
وبها: دار الشاوي الكبيرة – دار الشاوي الصغيرة – دار الشاوي الجديدة – الصفصافة – دار اللماعي – الرويف – القزموري – الصخرة – القصيار – عيون القصاب – بني منجود – الرملة – تمسيلة – اشراكة – خندق السنان – القلعة – دار الصاف – بني حكيم.

<u>قبيلة جبل حبيب</u>: وتشتمل على ما يلي:
فرقة الحيط الفوقي:
وبها: دار بن صدوق – الخروب – بمزود – الجبيلة – اخشابش – الروصيش – الفلالسة – الرمل – اهباطة – بني اهداين – الريحانة – تزروتان – الصف.
فرقة الحيط السفلي:
وبها: عين جيارة – الخب – الكور – المدور – الدشيرة – علوش – الشرابخة – قنوعة – الهار – افريغص – الحجرة – احريق – حميوش – الزوة – دار فلاق – بحديفة – المنزلة – جبل الريح.

<u>قبيلة بني يدر</u>: وتشتمل على ما يلي:
فرقة السحتريين:
وبها: أمزال – منكال – اكراكش – فيلاليش – عين ابوط – الحلميش – بني وخلف – اشتونة – اللهلهة – خداشين – دار الحراش – احسنويش – دار بني زيد – المنصرة – الدهريين – العوين – الهوتيين – الحداديين – حيونش – حبن – الواديين – الفوقيين – بني وسم الخطبة – تونيث – بني متاع.
فرقة العنصر:
وبها: الهراويل – النوايل – عين عروس – الحليين – الغربة – دار العظم – البورشة – دار الشريف – القريين – النققصة – امتاقت عامر – العنصر – دار هيدور – اشققرة – الخلنجيش – رواط.
فرقة سيلولة:

وبها: دار امسعد – ابغغزة – فج الريح – الزاوية الفوقية – العوين – تفروت – قريرش – اشقريش – أغراين – اعبوذش – اخلوفش – الزكرية – الصباب – تزروت – اعروقش – انكري – الدشيرة – واد اسلى – عثمانش – الخندقيين – الهوورة – اشتونة – الحظريين – السواقي – خندق اعشيش – الزاوية السفلية – دار الشراط – فج حنون – الوهرنة – الهسكرة البقاليين – الهسكرة الخررزة (والعوقيين) – اولاد الزينات – الهررزة – الخررزة – الدلولة.
فرقة بني حمايد:
وبها: الاثنين – القلعة – الزيتونة – عين قمور – البوال – ازكاوط – الزاوية – ابراق.

<u>قبيلة بني حزمر:</u> وتشتمل على ما يلي:
فرقة الواد:
وبها: بوسملال – دار الزكبيك – تمزقت – دار الخياط – دار بن قَرّيش – بوخلاد – الزينات.
فرقة الجبل:
وبها: مكداسن – هليلة – دار الخنوس – دار الغازي – كيتان – بني صالح – يرغيث.
فرقة أمطيل:
وبها: أمطيل – ترانكت – أكْلا.
فرقة بني معدان:
وبها: دار اعلالو – المعاصم – اقنِقـْرة – الظهر.
فرقة بني راتن:
وبها: احلو – احماميوش – المهارزة.

<u>قبيلة بني سعيد</u>: وتشتمل على ما يلي:
فرقة ازرزا:
وبها: تمندلاس – إرقادن – المصلى بتمندلاس – إخرازن – إمسوسن – إزرادن – آل مرسى وادي لو.
فرقة امسى:
وبها: الريفيين – أمدوح – إعسكرن – تاسفت – دار اشقارة.
فرقة بني عاصم:
وبها: تكنزون – الزاوية – إحمدانن – إسليمانن.
فرقة اغنوري:

وبها: إعبدلاتن – السفليين – الفوقيين – إقمومن – الدشر الاحمر – إمخوثن – بخنايس – إحدونن – إخديمن.
فرقة أناسل:
وبها: إخليفاتن – إصبيحن – العدويين – إكفيفن – أوشتام – دار بلار – إهراسن.
فرقة تنوذت:
وبها: إحمدانن – الانزيري – إقرباصن – إغطاسن – تفروت – إترزنت.
فرقة تغزة:
وبها: إبراقن – أملالى – إبلاطن – إقزازن – إمكورن – إكنان – أحكيم.
فرقة عزفة:
وبها: إمهدى – تسجوت – إشويبن.
فرقة تزگـة:
وبها: إهمانن – إحمدانن – إلحمران – إحمطانن – إمدنن – أعنان – عيشون – لشياخ.
فرقة وراق:
وبها: إوهران – أخلال – زمورث الفوقية – إهرموشن – الدرابنة – إديداين – جامع الزهر – إحتاشن – إخلفن – زمورث السفلية – تاسفت – إكرديدن.
فرقة بني بزاز:
وبها: إحطابن – إمحيحن – يفقن – إحلباتن – القليع – تذممت – اشروطة – مزواد – إكمارن – القجبلة – إمرزوقن – يدرن – تزغارن – إنجارن.

<u>قبيلة بني حَسّان:</u> وتشتمل على ما يلي:
فرقة بني علي:
وبها: بني عمران – بطارة – بواتو – أزمور – أشكراذ – بني موسى – أفقرن – إسماتن – الواذيين.
فرقة الخمس:
وبها: ماجو – اولاد على منصور – بني صابر – السكن.
فرقة بني مهرون:
وبها: جماعة الواد – جماعة إسلان – جماعة إدمامن – جماعة اشروطة – جماعة الغابة – جماعة إهلال – جماعة تغزوت.

<u>قبيلة بني ليت</u>: وتشتمل على ما يلي:
فرقة بني ليت:

وبها: تينزة – تمزار – إفرطان – أوراغن – الحيوط – الواد.

الناحية الغربية (لكوس):

قبيلة الغربية: وتشتمل على ما يلي:

فرقة اولاد خلوف:

وبها: عين الجديوي – الكحاوشة – عين بن عمر – ابريش – اولاد مسعود – اولاد المهدي – اولاد عمر – القطبيين – اولاد يسف – اولاد البقال – اولاد العليجي – اولاد عنتر – اولاد بوليفة – اروافة – الهواويين – ازراولة – الريبة.

فرقة اسبيطة:

وبها: اولاد حباس – اولاد العياشي – النعميين – الخلوة – مدشر الجديد – اولاد فارس – اولاد الفتوح – الدعديعة – اولاد زاير – عين حلوفة – التوانسة – ظهر بوفاس – اعراوة.

فرقة اولاد حباس:

وبها: مدشر عيسى الخلوفي – دار السيد – اولاد اسبيطة الدفيلة – الجلاولة – عيسى الريفي – أولاد عبو – الرياينة – الحورش – الحراريين.

فرقة اولاد عروس:

وبها: البريدية – اولاد الانجري – مرس القوار – اجبابرة – الرفايف – اولاد بن عزي – الدحيحات – شرقية – ابواخرة – اولاد بن غانم – اولاد سي عبد القادر – العمارات.

قبيلة امزورة وابداوة: وتشتمل على ما يلي:

فرقة امزورة وابداوة:

وبها: اولاد عيسى – اشواهد – امسانوة – بني مالك – اولاد اعڭيلة – حجرة الڭرني – العمارين – ظهر السعيدي.

قبيلة البدور: وتشتمل على ما يلي:

فرقة البدور:

وبها: اولاد الرياحي – اولاد موسى – اولاد عطية – اولاد يحيى – اطواهر – اولاد علال – النقاقشة – اولاد بن عبد الله – ازعارة سيدي بونوار – ازعارة عين المقيل – اولاد الشرقي.

قبيلة عامر: وتشتمل على ما يلي:

فرقة عامر:
وبها: اولاد بن رح – اولاد الكوش – اولاد الحاج الطاهر – اولاد العربي – قورار – اولاد بوعيشة – اولاد العياشة – ابرانة.

قبيلة الساحل الشرقي: وتشتمل على ما يلي:
فرقة الساحل الشرقي:
وبها: بوفراح – مدشر غانم – الحومر – تنداقل – العقبة – الدمينة - بني مسلم – مدشر ارهونة – مجلاو.

قبيلة الساحل الجنوبي: وتشتمل على ما يلي:
فرقة مدشر الرواح:
وبها: مدشر الرواح - بني مالك – العنصر -- مدشر قلال – مزجالف – القريمدة – الدشيار – خميس الساحل.
فرقة المدشر الجديد:
وبها: المدشر الجديد – عين قطاع – النجارين – البلاط – بوصافي – ابداوة – بني كيسان.
فرقة رقادة:
وبها: رقادة – دكالة – الريحيين – السنديين – القسريسي – النجارجة.

قبيلة الخلوط: وتشتمل على ما يلي:
فرقة جامع الطلبا الجنوبي:
وبها: اولاد جابر – الشواريين – هلالات – اولاد بن عساس – اولاد بوزيد – النعيميين – الشراركة – اولاد الحرثي – اهياطة – اولاد اسعيد – البدور ورور – اولاد الجيلالي – ابيكرات – اولاد بوعشة – اولاد علي طليق – الركاكدة – علاك – اولاد بومعيزة – اقرابات – اولاد بوشتى ورور – لهرارسة شماخة – لهرارسة اولاد التهامي.
فرقة جامع الطلبا الشمالي:
وبها: العظومة – اولاد ميمون – اولاد يشو وادي المخازن – العذب – الدرابلة – اولاد بوجنون بونقاب – العمائر البويض – اولاد مونس – اولاد اجميل – السواكين – اجبينات – اولاد علي امدنة – العمائر الكوحل – العمائر الطليق – اولاد سالم – اولاد بن عياد – اولاد بوجنون الاحرش – اولاد بوجنون اطلاية – الزنابلة – اولاد حداد – المورعة السكومة.
فرقة القصر الضواحي:

وبها: دوار الركريو – سيدي مخلوف – عزيب الرفاعي – دوار اريافة – سيدي رضوان – دوار العسكر – عزيب أبي الربيع – دار الدخان – سيدي علي الكامل – غرسة الطود – دار الدباغة – دوار الرد.

فرقة القصر الحدودي:

وبها: سيار بوجناح – البواحطة – عين التوتة – اولاد سدرة – الخيايطة – عين معسكر – دوار العبيد – الضوامر – الدكاكلة – الحلالفة – مدشر المعلم – الصنادلة – الكشاشرة – اولاد موسى البدور – البناندة – المزاينة – الدباريين – الكراروة – الصوالح – اولاد شتوان – جبل الغني – اولاد يشو – السريمة – اجوابر البدور – المعادة – القيايرة البدور – القيايرة الرملية – زهجوكة.

فرقة القصر الدهس:

وبها: اولاد خزعل – اولاد اوشيح – اولاد عمران الخريشفة – اولاد احميد القصر – الصوالح الخريشفة – اولاد بودراع – ادوعيسة الخريشفة – الرياينة – الصنيجة – شليحات – ابداوة بمشرع النجمة – عامر النجمة – اولاد حمو بافرشكاوة – اولاد سلطان بافرشكاوة – اولاد بن الحسن – ادوعيسة العزازوة – اولاد احميد الخريشفة.

فرقة العوامرة الشرقية:

وبها: برواكة – المجاهديين – المراونة – اولاد بوغنام – الفريحيين – ابراكتة – اولاد رافع – الدياب – اولاد بوخشو – اولاد الغماري بالغابة – رجراجة – اولاد سعيد بالغابة – عزيب السحيسح – الشليحات – اولاد حمو بسميد الماء – الرحاحلة – القواسمى – الشقيفين.

فرقة العوامرة الغربية:

وبها: بوشارين – اولاد حمو بالغابة – العوامرة – الغديرة – المورعى بالرمل – اولاد الغماري بالرمل – الاشايشى – الهراكسى – اولاد بوربيع – الودينيين – اولاد المامون – اولاد السخر – المورعى باحماري – الهيايضى – صوير – الحساسنى – الرحامنة – العدير – البواشتى الغوازي – القنطرة البيضاء – البواشتى الزلاولة.

فرقة ثلاثة ريسانة الشمالية:

وبها: اولاد سلطان تركنت – سيار تركنت – اولاد خزعل اولاد حمو – اولاد بن داوود – اولاد بوملحة – اولاد بوحميدة – الصوالح تورارت – الخراشفة – اولاد حمو بن علي – اولاد زيتون – أدوعيسى الطايشة – اولاد خزعل الكريديين – الزراهنة – عامر الروحيين – عامر عين الحنة – الغيالف – البجيجيين – عرباوة.

فرقة ثلاثة ريسانة الجنوبية:

وبها: اولاد مصباح – المورعة القنطرة – الغربية السلة – الكحانة – اولاد بن الصيد – البغادة – اولاد الكلاعي – ابداوة الشجرة – اولاد يحيى – الخماملة – اولاد عمران المكي – الطواجنة – اخوارة – اولاد عمران الكروطة – اولاد خلخال.

<u>قبيلة بني جرفط:</u> وتشتمل على ما يلي:
فرقة شفراوش:
وبها: شفراوش – دار القرمود – الشنايلة.
فرقة بوهاني:
وبها: الرملة – بوهاني – لهرة.
فرقة الصخرة:
وبها: الصخرة – اورموت – الهوتة.
فرقة الكيفان:
وبها: الكيفان – سعدانة – العيون - ماهير.
فرقة الخطوط:
وبها: الخطوط – لحرش – عين اقدح – الصاف.

<u>قبيلة بني عروس:</u> وتشتمل على ما يلي:
فرقة أبيّاط:
وبها: ميسرة - عين الحديد[10] - بوجارية - الرملة - بوجبل - ومراس – بوزهري- مجمولة[11] - طهر جعادة - تاجزارت - أغيل[12] - بوعلقمة.
فرقة المداشر:
وبها: الدشيِّر – بومنديل – دار أبجاو - تازكلوت – بوسرواس – السلالم – تازروت.
فرقة بني ومراس[13]:

---

[10] - به سيدي بوبكر. أما سيدي هدي فهو بين عين الحديد وبوجارية
[11] - قربه يوجد سيدي سلام، مثل سيدي علي.
[12] - وبه سيدي مشيش.
[13] - {حسب ما ورد في مسودات المؤلف فإن قبيلة بني عروس تشتمل على الأرباع المذكورة: ورا الطهر، والمداشر، وأبياط ويركود. وحسب ما ورد في كتاب «ضابط حول تنظيم وسير أعمال اللجان القروية لفرق وجماعات المنطقة وفهرس القبائل والمداشر فيها» فإن هذه القبيلة تشتمل على ربع آخر أو فرقة أخرى تسمى: فرقة بني ومراس} ح. د

وبها: دار برّاطية – المجزليين[14] - الخنادق – ابو قمو – الخلديين – عيادش – عين القصب – عين صوار – عين معبد – دار الخيل – ابو مهدي – احنانشة.
فرقة ورا الطهر:
وبها: الحصن[15] – أمشيشوان[16] - تاليامين– أدياز[17] – العميريّش – تايدة[18] – العجالية – حمّادش – الحَمّة – أراريوش[19] – الدرادر[20] – أذرو – أغبالو – تالفتة – المنزلة – تازيا[21] – السكان[22] - امسملل[23].
فرقة العزابة:
وبها: سلاطنة – تزمرت – اولاد عبد الصمد – الجهيمات – البراهمة – اولاد مسعود – خندق احمر – ابياط – عين توم – القصيبات – اولاد ابي جمعة – خيام زيدون – الماء الحائل – أولاد الشاوي – عين غرزول – الحمامات – الزنيد.
فرقة يركود:
وبها: مرج حمود[24] – أفكر – بوعمر – طردان - بغورة – بودعلال - افرنو الفوقي – ميزن - عين زيانة – افرنو السفلي – تمزكيدة – عين أحبار– الحارش – دار الحيط – أخجيون.

قبيلة سماتة: وتشتمل على ما يلي:
فرقة الشناتفة وسيدي مزوار:

14- به سيدي بوحرمة.
15- به سيدي يونس وسيدي يملح وسيدي بوغدانة، وبه دار مولاي اليزيد – وأولاد بن عبد الوهاب.
16- جنبه لالا نوارة.
17- به أولاد بن حليمة.
18- به الشرفاء التايديون.
19- به ولد احميدو د السكان.
20- به أولاد الخراز.
21- بها شرفاء متعددون.
22- وبه الضريح المشيشي، وبنو عبد الوهاب، والخراز والشنتوف. وبه السادات: سيدي أحمد بن حساين، وسيدي المداني (خلوته)، وسيدي بوملجه، وسيدي غمر، وسيدي محمد بن مولاي عبد السلام. (من الباب الفوقية ثم يزورون مولاي عبد السلام) – والمزارات: عين الرحمة، عين البركة، ثم جامع الملايكة ولالا زهرة أم مولاي عبد السلام تحت جامع الملايكة.
23- به الطريبق.
24- قربه سيدي عيسى.

وبها: خربة الشناتفة – تولة – خربة الحراقين – تفرنت – دار الراطي – عين بيطة – الملعب.
فرقة الحيط:
وبها: أكرسان – بحمصي – الطاين – النواول – اغليمن – أفرى – الزيتونة – امحرشة.

<u>قبيلة أهل سريف:</u> وتشتمل على ما يلي:
فرقة مرقد الضباب:
وبها: تفر – بني صاين – الزعازع – الابيار – المنجرة – بقارة – بورخة – ادلم الغميق – دار معيزو – دار العطار – سخرة القط – صف طرولة.
فرقة الجبلية:
وبها: امجادي – العنصر – احميمون – سيدي يسف – أواجة – بني صفر – الدمنة – العزيب الفوقي – العزيب السفلي – الجارة – فدان الكبير – زهجوكة – عين اهلالة – القوزقاز.
فرقة الوطاويين:
وبها: خندق الحمراء – مليانة – وطاح – بني معفة – دار وزاري – العوش – الصباب – مغطير – عين احجيل – الجيزة – القوس – بني كًدور.
فرقة بني اقماح:
وبها: عين بوكرشون – اكزولة – تسملال – القليعة – صف الاخلاف – السهوليين – عين منصور – عين مامون – بني مرقي – الصفصاف – عين مير.
فرقة بني ادريس:
وبها: الشعرة – أهل الماء – تقربوت – دار الصف – عين اقرار – دار الواد – عين بوعامر – بير دوار – بوجديان – عين اقصاب – الغراف – عين سمين – سيدي بوصفرة – بودران.

<u>قبيلة بني يسف:</u> وتشتمل على ما يلي:
فرقة احدادين:
وبها: الصفيقة – أناسيل – المسيلة – اغلمان – دار بن سليمان – عين خنزيرة – أجلا – الصاف – الركيبة – الجزيرة – عين فاسة.
فرقة بني يحيى:
وبها: الواديين – ترية – الطاهر – الغابة – أمزواق.
فرقة بني عبد الله:

وبها: ببرقاق – العنصر – كندماس – عين كلبة – تمزلان – الريحانة – اورغازين – فدان دورة – أجلا.
فرقة ازلاويين:
وبها: عنصر الحاج – المنجرة – اكير – صفهر – الحمة – تارية – شبيكة الديب – الدار – مرشاق.
فرقة بني بوهادي:
وبها: القصبة – الجبيلة – أدغوص – بني سليمان – امجادي – دار لوطى – بوذة – عين تمشاق – الخربة – فدان جبل – ورزيان – الرحبة.

<u>قبيلة بني زكار:</u> وتشتمل على ما يلي:
فرقة بني زكار:
وبها: عين ازياتن – توجخت – دار القديمة – اولاد بو امليلح – فرارة – أفوزر – مترازة – تزروت – أزمورين – أناسل – خندق اجنة.

<u>الناحية الغمارية:</u>

الناحية الغمارية أو مقاطعة غمارة، كانت تحتوي على ثلاث عشرة قبيلة، منها تسع قبائل غمارية، وأربع لم تكن في عهدنا توصف بالغمارية، وهي قبائل الاخماس وبني يحمد (أحمد) وغزاوة ومتيوة. ونسبة هذه القبائل إلى الناحية الغمارية إنما هو من الناحية الإدارية.

وسكان الناحية الغمارية على العموم كلهم مسلمون، ولا أثر فيهم للنصرانية أو اليهودية، فضلا عن غيرهما من الديانات. وكلهم يتكلمون باللغة العربية دون غيرها، ما عدا طرفا من قبيلة بني بوزرة، وطرفا من قبيلة بني منصور، فإن فيهما زيادة على اللغة العربية، لهجة هي إلى الشلحة السوسية أقرب منها إلى الشلحة الريفية. ومعروف أن الشلحة التي هي من اللغات البربرية، تختلف تمام المخالفة عن اللغة العربية.

<u>قبائل غمارة:</u>

وغمارة، بضم الغين وفتح الميم، والعامة يسكنون الغين، وفي بعض الرسوم القديمة اغمارة بالألف قبل الغين. والنسبة إليها غماري للمذكر، وغمارية للمؤنث.

يقال بلاد غمارة، وقبائل غمارة – أو جبال غمارة أو القبائل الغمارية – والمؤدى واحد، هو مجموع تسع قبائل، كل واحدة منها لها اسم خاص وحدود معروفة، وتوصف بأنها غمارية، وكل واحد من أهلها يقال له غماري.

وهذه القبائل التسع، تقع أربع منها على شاطئ البحر الأبيض المتوسط، وهي من الغرب إلى الشرق، قبائل: بني زيات، وبني بوزرة، وبني جرير، وبني سميح، وخمس منها غير متصلة بالبحر، وهي قبائل: بني زجّل، وبني سَلمان، وبني منصور، وبني خالد، وبني رزين.

وقبائل غمارة على العموم، واقعة في الجبال، أما السهول فهي بها قليلة، ومنها سهل واد لاو، وسهل تجيسات، وسهل أمتر أو أمتار.

وحدود غمارة: من جهة الشمال الشرقي البحر الأبيض المتوسط، ومن الشمال الغربي قبائل بني سعيد وبني حسّان والاخماس، ومن الجنوب الاخماس وبني يحمد وبني زروال، ومن الشرق كتامة ومتيوة.

أما الجبال، فغمارة كلها جبال، ومن أشهر تلك الجبال جبل "تيزيران" بكسر التاء والزاي، في قبيلة بني خالد، وهو أكبر جبال هذه الناحية وأعلاها.

ومن جبالها جبل "تَزَوْت"، وكان فيه وحوش قديمة كبيرة، ولم يبق فيه الآن إلا قرود كثيرة ونسور. وفيه كان يتعبد الولي الصالح سيدي عبد الله الهبطي في خلواته الأولى حيث بقي عشر سنين.

وغمارة ليست فيها أنهار كبرى، وإنما فيها أنهار صغيرة جلها يقل ماؤه أو يجف في فصل الصيف. والنهران الكبيران اللذان بها هما نهر واد لاوْ، الواقع بين غمارة وبني سعيد، ونهر تجيسات (تـڭيسات) الذي بين بني زيات وبني بوزرة. ويليهما نهران آخران هما نهر أمتار الذي يشق قبيلة بني جرير، ونهر أورنيكا الذي يصب قرب الجبهة.

<u>قبيلة بني زيات:</u>

والعامة ينطقونها بالزاي الساكنة، والنسبة إليها زياتي، والأنثى زياتية. وتحد بالبحر وبني بوزرة وبني سلمان وبني زجل وبني سعيد وبني حسان. وبينها وبين بني سعيد نهر واد لاو الشهير، وفي شرقها يقع نهر تكيسات. والسوق الكبير بهذه القبيلة هو يوم الأحد، ويعرف بحد بني زيات.

ومن العائلات الزياتية التي عرفت بالعلم عائلة مهدي المشهورة بالزياتي، وقد تقدم فيها رجال كانت لهم مكانة وشهرة في عصرهم.

ومن أماكنها الشهيرة في التاريخ، تارغة وتكيسات، وهما من المدن القديمة المندثرة.

ومن مشاهير صلحائها وكبار رجالها سيدي أحمد الغزال، وضريحه مشهور. ومن الرجال المدفونين بها، سيدي عبد الرحمن المديني شيخ الشيخ ابن مشيش، إلا أن قبره مهمل غير مشهور، كما أن من رجالها المدفونين بها

الشريف الجليل مولاي عبد الله الوزاني، مؤلف كتاب الروض المنيف، وضريحه في زاويته الشهيرة في بني بارون، وقد زرته.

ومنهم ابنه الشيخ الجليل سيدي محمد، وقد زرته وقضيت معه ليلة في داره الملاصقة لزاوية والده ببني بارون، وهو رجل طويل القامة، بهي الطلعة، منور الشيبة، سمعت منه من المواعظ والحكم والفوائد ما يعز وجود مثله بين الأقران.

ومن المدفونين بها الشيخ المربي الصالح سيدي محمد البوزيدي تلميذ الشيخ مولاي العربي الدرقاوي، وشيخ أبي العباس ابن عجيبة، وضريحه مشهور في سهل تكيسات.

وقبيلة بني زيات تضم عشر فرق، وهي:

فرقة بني هَلـّيل:

وبها: بورد – زاوية السوق – إمزردن – أجلال – أزغار – مركاد – إشقلالن – كامل – خرخورن.

فرقة بني برون:

وبها: أزغار بني برون – جماعة القبور – القلعة – تسفتان.

فرقة بني بداس:

وبها: تجنزة – إفلالن – تفزوان – تركان – بني عيدون – الخوخ – إخشينن – إسمار – إخريمن.

فرقة بني بخت:

وبها: بويعلى – أزغار الفوقي – بلا – تفروان – أزغار السفلي – أسول – ڭلمت – أجافن – الزاوية.

فرقة بني جلا:

وبها: أغلسنوس – اسعادت – ڭلدت.

فرقة بني غفار:

وبها: أملول – إبطونن – إعزاون – إكنان – ادكشن – اللوا – البور – تزڭوت.

فرقة برمان:

وبها: برمان.

فرقة بني ڭلون:

وبها: إكشينن – تمضيت – أڭرملوك - تغلال – إبزرهونن – أمنتاڭ – أعريفت.

فرقة قاع اسرس:

وبها: إيلان – أكَرير – إطهرن – أسمار معدان – وراء الجامع – إمرصوثن – إشركَيثن – إطنبرن – إحسانن.
فرقة ترغة:
وبها: زاوية ترغة – ترغة.

قبيلة بني بوزرة: وتشتمل على ما يلي:
فرقة تندمان:
وبها: بوحمد – أفركَان – تندمان – بوسكن.
فرقة بني مسلمان:
وبها: إسناتن – بوكرم – دار ميمون – إنوالن – تازة – إيشنديرن – إلونتا – أزغار – أكَرسف – إشرحن -- توغزة.
فرقة الوسطيين:
وبها: تغذولة – أدوز – أنـَرَيْ – اجنانش – إعرابن – احلاوث – الدحيث.
فرقة بني موسى:
وبها: عرقوب – تررت – تازة – القلعة – إشوكة (إسوكا) - تزمورت – الدحيث – إيزيون – تميلت – أوركت – أمطيقن – المحمود – فالز – احلاوث – اجنانش.

قبيلة بني جرير: وتشتمل على ما يلي:
فرقة بني حمدون:
وبها: تزلت – أمراحل – إشراطن – إجريون – أناليين.
فرقة بني الحاج:
وبها: تغسة – أرجيل – أزغار موسى – إمذران – بني بحرايث – دارون – أمزجيك – خنوبة.
فرقة بني سجود:
وبها: بولد – عبد الحميد – خليلة الفوقية – خليلة السفلية – تلامحمد – تازة – إحضار – إحناشن – توالان – أزغار.
فرقة بني كرامة:
وبها: تغسوان – تمايلت.

قبيلة بني سميح: وتشتمل على ما يلي:
فرقة بني صدرات:

وبها: بني صدرات – توناثن – إقران – إونان.
فرقة بني يزرف:
وبها: تلاحسن الفوقية – تلاحسن السفلية – أغيل – تزمورت – زدمث السفلية – زدمث الفوقية – أسفان – تزروت – اذار.
فرقة بني بوضـڭفان :
وبها: إقراوشن – بويحمد – زيـڭزان – توسط – تلاوجهم – تلانطالب – منعت – أفغال – أمـڭاثلو.
فرقة بني بوزكري:
وبها: بني انصـار – تلاورتة – بمازيغ – أملوك – تزاط.

<u>قبيلة بني زجّل:</u> وتشتمل على ما يلي:
فرقة بني بوشداد:
وبها: تلنبوط – أكومي – وسلاف – إجرمان – تورات.
فرقة القلعة:
وبها: اقليعة – إزرهان – إمدنن – إمنصورن – بقرار – إعبد الرحمانن – إڭوراج – إمصماد – إمخشانن – اسرفيين.
فرقة الوسطيين:
وبها: إزرافن – ترية – أفسكى – أمزار – إزيلان.
فرقة بني منصور:
وبها: إڭلوان – مختار – تسفت – أمغوص – أغر النعم – أعطى – إمدازن.
فرقة بني اشكورة:
وبها: توررت – إمراسن – أڭـلا – أزغار – أڭان – تمسسنوت – بني امعلا – إبليق – تزاوسعيد – الباي.
فرقة بني سملولة:
وبها: ترينس – تمرابت – تنس – تجنيارت – تفروين.
فرقة بني موسى:
وبها: أدلدال – أمطراس – بوبنار – بني محمد.

<u>قبيلة بني سلْمان:</u> وتشتمل على ما يلي:
فرقة أسيفان:
وبها: ترية الفوقية – ترية السفلية – إجوراين – أسيفان – تورات – تزمورت – تزخت – أونة.

فرقةالوسطيين:
وبها: الزاوية نورت – إمدرنان – متاع – جندوزت – درمانث – عصفورت – الواديين – تجيالت – تلمات – ازليمة – إعبيدن – إخلادن.
فرقة بني بحلو:
وبها: أمزار – أشتى – بني بحلو – بني فتوح – تورطيوان.
فرقة بني احلو:
وبها: بني بارون – تلاتفراط – زاوية أعشاب – تغذوان – أنرجل – أراج – تسراي – إغلفاين – إلجان – إعمرانن – بدقيق – أمطيل.
فرقة بني فنزر:
وبها: تلاعطية – الزاوية الفوقية – إسقيفن – إحناشن – تفروت – إمولة – أسرس – زيتونة – تلاودمام – بوهدون – إخرشاش – أسمران – تزروت – النعيمة – تـكَيت – إشريثن – إخربشن – تورارن – لبان.

<u>قبيلة بني منصور:</u> وتشتمل على ما يلي:
فرقة إنسوان:
وبها: المزاب – بني بشار – إنسوان – تورات إجناتن.
فرقة بني عروص:
وبها: إسوكة – بني عفارة – تجنزة – إطروهاش – تجـﮕان – أغل عازب – تورات المرابطين.
فرقة أفرنعمان:
وبها: ادارن – تلامنة – بوخالد – أزغار – الخميس إمعوشة – تفروت – أونابن.
فرقة بني بزوز:
وبها: تغزوت نوار – ترست – تزﮔناطت – الكروث – أغل تسفت.
فرقة وتليغة:
وبها: تورات – المدينة – إشريبن – إبطيون – أنيمط.
فرقة بني أكتة:
وبها: تمسنت – دار مـﮕو – إطلحاثن – بني أكتة – السعديين.

<u>قبيلة بني خالد:</u> وتشتمل على ما يلي:
فرقة بني اخيار:
وبها: تاغونة – جماعة السيد – الساحل – أوذل – أمزرة – تلوتف – بخلاف – إصفارن – بوصمعة.

فرقة بني انبات:
وبها: تفروت – تقصبوت – إزجارن – محلي – أسلي – حداقة – جبل العسري – تيذة – تلرحان – إبوتان – زازو – دروتان – اغران – وزين.
فرقة بني عبد العزيز:
وبها: أميادي – أملوك – املوحة – علوي – أفرنون – سيدي بوسياف – أغبالو – تغزوت – إحسونن – بوظريف – تسملت – جرمون – تغزاين – تفروان – أونان.
فرقة بني عاصم:
وبها: بني شيا – توررت – إصالحن – إفرطان – تلوان – تلاموسى – تفركة – أنيمطان – إجهيون – برخة – تزلافن – بني يبثة – قندية – بروح – أكمسان – مدينة – أيلة – بني اريان.
فرقة بني عمران:
وبها: إولاسن – أشداد – موطي – أمراحل – أطباش – أبوكامل – إجمعونن – إمكان – تندرت – إشوكن.
فرقة بني ازرولاو:
وبها: إزلجام – تشكة – العناصر – مشت – تملزيت – بغيت – تلملولت – شاب – مزداد.

<u>قبيلة بني رزين</u>: وتشتمل على ما يلي:
فرقة بني مراق:
وبها: أزعار – عنقود – إسراس – إهروازن – إعديثن – إمساتن – إحجامن.
فرقة أوفاس:
وبها: أمزاورو – إمزوجن – تونات – تنويان.
فرقة تمريخت:
وبها: تزوال – تغيلت – أخيج – بينفع – أغبالو – إبحاثن.
فرقة بني قاسم:
وبها: تفركوان – تفركة – بخالد – إحمداشن.
فرقة الوسطي:
وبها: استوف السفلية – استوف الفوقية – تمزيان – تلمست السفلية – تلمست الفوقية – أساكي – أجيا – أفركوض.

<u>قبيلة الاخماس العليا:</u>

تمتد هذه القبيلة من الشرق إلى الغرب من حدود بني احمد وبني خالد إلى قبيلة بني حسان وبني ليث طولا، ومن الجنوب إلى الشمال عرضا قبيلة غزاوة والاخماس السفلى إلى بني زجل وبني سلمان. ومركز حكومتها باب تازة. ويشقها نهران عظيمان: نهر وادلاو الذي يصب شمالا في البحر الأبيض المتوسط، ونهر سبو الذي يصب غربا في المحيط الأطلسي، وكل منهما ينبع من جبل واحد في شمال هذه القبيلة، إلا أن الأول ينبع من الجنوب لهذا الجبل، والثاني ينبع من جهة شرقه، وينحدران إلى جهة مختلفة.

وهي فيما بين ذلك مقسمة إلى أقسام نذكرها فيما يلي[25]:

فرقة بني فلواط:

وبها: تونات – القلة – تزية – إحمداثن – الماثن – بحلة – أيرموتة – أطرافة – بالرمدة – أصريح.

فرقة بني صالح:

وبها: مرج الزعيم – الموذن – دوار العرب – السقيف – تلوان – أيتيت – تمسلان – عين السيد – تمضيت – أسردون – البرقوق – بنتاير.

فرقة بني دركول (أو دركون):

وبها: إشدادن – تزكنان – وردان – أعدان – القوب – الحرم – أكْلوان – تسفت – إرغلان – تلاخالد – تينزة.

فرقة الخزانة:

وبها: بني حولان – تفزال – باب تازة – بني زيد – المنطيب – المونزل – الخزانة.

فرقة تنغاية:

وبها: تنغاية – زرهون – بني وطلي – معكاشة – أبروج – بزطاط.

---

[25] - {في تقييد إضافي للمؤلف : "إن هذه القبيلة مقسمة إلى أقسام خمسة، أقتصر في ذكرها على اسم القرى التي تقام فيها صلاة الجمعة لكل قسم:

بني صالح: ويشمل 15 قرية أهمها دوار العرب، والموذون، والبرقوق، وتمضيث، واسردون، وبنتاير.

وبني دركول، ويشمل 13 قرية أهمها القود، والشراذين وتلاخالد.

وبني فلواط، ويشمل 14 قرية أهمها الشرافات (حيث المعهد الديني) وأحمداثين، وبوحلة.

سبعة قبايل، ويشمل 15. قرية أهمها تنغاية، أبروج، بزطاط، الخزانة، بني زير، زرهون وتيفزان.

والهبطيين، وفيه 16 قرية أهمها العشايش، أمهارتين، غروزم، مشكرال، تيسوك، مك.

أما تفاصيل ما تشتمل عليه هذه القبيلة مما ورد في كتاب «ضابط حول تنظيم وسير أعمال اللجان القروية لفرق وجماعات المنطقة وفهرس القبائل والمداشر التي تكونها» المذكور سابقا، فهي التي نوردها فيما يلي} ح. د

فرقة تِسُك:

وبها: مجو – تسك – زاوية الهبطيين – مشكرلة.

فرقة الهبطيين:

وبها: العشايش الجير – اغروزيم – إمهرشين – تراغن – أمكري – دار أقوبع.

<u>قبيلة الاخماس السفلى:</u> وتشتمل على ما يلي:

فرقة بني زرويل:

وبها: تدغوت – تازة – المزديين – أيلة – بني عشير – القوبعة – كَركَر – بني يفتن – أكراط – المزين – تفراون – بني حمد الله – أغرنقاضي – تليتة – البعبعة – أهلالش – إشتنواغين – المرابطش – الحراقات – بني كمانو – بني ولال – تجناصر – بحامد – تونيت – الدشريين – تينزة – تنكرامة.

فرقة بني جبارة:

وبها: عين ستين – اولاد بن بلال – الدردرة – المصلة – القوورة – أيلزن – إبرهونن – عين لحسن – تيرطة – توكال – أغرام – منصورة – بعلدين – تونيث – إيسراح – تبرنت – ترية – أوذال – تنفلت – ألكتان – الموزكَر – كرداد – العشايش – أعثمانن – أشقورة.

فرقة بني جافن:

وبها: بني بهار – بياطة – صدقيين – زيطانش – أغبالو – بحريون – الجير – اولاد بن داود – اولاد بن علال – زركات – أمرزي – الحومر – بجمار – بهادون – الحارك – تلفلت – القلعة – أمكري – زاوية مولاي ادريس – أكَزباون – توارشت – المنوقرة – تونات – أيشكم.

فرقة بني تليد:

وبها: الشنتوف – المعزة – اولاد ابراهيم – تغليمن – زاوية سيدي يوسف التليدي – ازغار – بني عمار – أفرطان – بني يمون – اقبيرة – الزيادنة – الهوتة – أركشو – أذرو.

<u>قبيلة بني احمد:</u> وتشتمل على ما يلي:

فرقة تلنداوذ:

وبها: تلنداوذ – اكلالة الفوقية – اكلالة السفلية – الثلاثاء – تية.

فرقة بيمام:

وبها: الدراويين – المعصرة – بشيبة.

فرقة تلزمور:

وبها: القور – الرملة – توارت – تلزمور النخلة – بُشيخ – ترتكعلو.
فرقة تفزة:
وبها: تفزة – البريات – دار غابة – بزت.
فرقة اشتوان:
وبها: اهلولة – العوزيين – اولاد سليمان – اشتبلة – بني مزار – بشيخ.
فرقة أضوار:
وبها: أضوار – بوكنون – المويدة – السراق.
فرقة تلوان:
وبها: تلوان – بني خليفة – اسكيكت.
فرقة كَكت:
وبها: زاوية الحراش – الريحانة – الشتمة – بسلام – البلاط – أزلاف – مواس – أمزجك – أسمساذ.
فرقة بني مسترة:
وبها: عنقود – بجعاد – أحليمت – تزة – بساذون – غربال – إزريفن – بغيات – الزاوية.
فرقة بني لاوة:
وبها: المنصورة – القوب – تسكالة – مزينش – أيبران – تيمرت – أرواطين – اولاد أفراح – بليذة – أغبار – أزروض – زاوية العرب.

<u>قبيلة غزاوة:</u> وتشتمل على ما يلي:
فرقة بني مدراسين:
وبها: فيفي – الحرايق – المنصرة – تيجوث – التوذيين – الدرذارة – الخلاصين – الصليب – بني نعيم – الوسطة – سيدي يخلف – النجارين – أحميدة.
فرقة بني فغلوم:
وبها: العزايب – دكالة – التيالين – تورارين – الفحصيين – أمركَو – بني يجيل – زاوية الزياتي.
فرقة بني عمر:
وبها: الزورق – البلاط – ترية – أيرسيف – بوليلث – غسنوس – بني برو – بني يرزن – تزرة – أغرام – تمكوت.

<u>قبيلة متيوة:</u> وتشتمل على ما يلي:
فرقة بني امكايل:

وبها: إمنزا – أيول – شينور – أجرسيف – أخنيخن – أجرمالك – حداق.

فرقة ووكدة:

وبها: ترمصت – إجواون – إكفالن – إخريفن – البنيان – المزعدة – تمرسلت – ووكدة – تسودال – الزاوية – بمدور – تكمة.

فرقة توطال:

وبها: إعكوكن – إخشاعن – إحليتن – تملوث – إغبال – إبراقن.

فرقة تلامزالة:

وبها: أيت ابراهيم – أيت يوبار – الساحل – بحرمة – الكاس – أزقاق.

فرقة يجون:

وبها: طجيت – تلمقرن – تكموت – القوار – تورارن – تلاعبو – ولمسا – تلقمان – العرعارة – تلانتزارت – يجون – تنوت – تغزوت – توريرت – طسمرطست – تبرانين – العزيب – بسلام.

فرقة بني احمايد:

وبها: تمايلت – أجرسيف – إلجان – إمنكورن – ترجدالت – أرزي.

فرقة إزمورن:

وبها: أمزورو – إزمورن – إحدوشن – أغرام – إمزوغن – القلعة – تتولة – تجليث.

<u>الناحية الريفية:</u>

وتشتمل على القبائل الآتي ذكرها:

<u>قبيلة مسطاسة:</u> وتشتمل على ما يلي:

فرقة مسطاسة:

وبها: إمزور – كركر – تغزوت – تزايرت – مسطاسة.

<u>قبيلة بني جميل:</u> وتشتمل على ما يلي:

فرقة المكصولين:

وبها: إمزور – تدرت – إعشيرن – إبرانن – إشاوين – تتولة – اتللي – إسمار – أنوال – إبطوين – بوكركر – زاوية الميزاب – أبنصر – الحانوت – إعراصن – إلكّان – إزيانن – أزرنتيل – تيز – جابر – تزرن – إمشحودن – تذمامين – إكذمان – الترشة – بيونس – تزالين – إكنيون – تزروت – إهراون.

فرقة الثلث الوسطي:

وبها: وهران – أزغار – ڭلت – إغنزكرت – إهوارين – إسفولة – تزرت.
فرقة بني اشبون:
وبها: اولاد الشعراء – آيت حدو – آيت يحيى – تمڭي – بجيبر – تزخت – اولاد عبد الله – بلحك – المازين – بوغرضة – بغفر – أمز.

قبيلة بني سدات: وتشتمل على ما يلي:
فرقة عربي:
وبها: أزل – أجرسيف – تغيس – عين البيضاء.
فرقة الدورين:
أسطاح – بوغرضة – إمسنن – إمزون -- وارج.
فرقة تلاروق:
وبها: تلاروق – تذوين – تمدة – تسغرة – تشت.

قبيلة كتامة: وتشتمل على ما يلي:
فرقة أمزاز:
وبها: اجريحة – تملوجيث – وحشيت – الخمس – إغماض.
فرقة بني اتميم:
وبها: يمنيث – أرجون – زاوية السني – تلمكس – أسمرطاس – برناص.
فرقة السواحل:
وبها: بني حسان – تفلشوت – إجرون – بفلو – العزيب – تكوشت – اشقارة – مزياز – ترية – تلغونت.
فرقة تمسوت:
وبها: تمسوت – مرجن – أبكاير – زاوية الغمري – أجرسيف – أزغار – أسول.
فرقة عبد الغاية:
وبها: بني عيسي – بني أحمد – المخزن – أسمار – الساحل – أزداد.

قبيلة تغزوت: وتشتمل على ما يلي:
فرقة الساحل:
وبها: تريرن – إڭرارن – تزرين – ترى مزيت – ساقية بني مريم.
فرقة القلعة:

وبها: القلعة – بني يخلف – اولاد أبكار – أولاد الورطيط.

قبيلة بني بوشييت: وتشتمل على ما يلي:
فرقة الفوقي:
وبها: تميلت – الخندق – تورارت – بني عياش.
فرقة الشواحل:
وبها: تبرنت – إبزازن – عزيب عبد العلي – ترية – التفاح.

قبيلة بني احمد: وتشتمل على ما يلي:
فرقة بني اعلاهم ويوكرن:
وبها: إمجزن – أدمام – إمعشرن – مزوز – تغزى – تفسوت.
فرقة أطيل:
وبها: إقرارن – أوطيل – أمزر.
فرقة الحلاف وبني ازنوبة:
وبها: تفرنوت – تمينصت – إربجي – أسنسو – تفز – بمسهل – أوني – أزرزكاغن – زاوية ألم – زاوية إزرداز.

قبيلة بني بونصار: وتشتمل على ما يلي:
فرقة بني بونصار:
وبها: تمديث – أمعكطان – إعطارن – لوطة – إبرقشيشن – أذز – أمراض – زركات – أمدرف.

قبيلة بني خنوس: وتشتمل على ما يلي:
فرقة بني خنوس:
وبها: تزخطاب – إجريمين – لداي – تمسيت – تروا – بني تيمان – إغريان – إخضيرن – إعرابن – تكروَن – بيذرن.

قبيلة زرقات: وتشتمل على ما يلي:
فرقة علال واجرمالت:
وبها: علال – ورسان – إجراملت – أغنوي – لمطار – إكذمان – تملوث – تفرواس.
فرقة واد إفليحن ومسومت:

وبها: القيطون – إفليحن – احمايد – إسعمارن – إخروذن – أفركعيش – أوني – بلحكم – بنجل – ألم تيزيرت.

قبيلة بني بشير: وتشتمل على ما يلي:
فرقة تطيشت:
وبها: تونزى – تطيشت – فدلمانة – تينط – بصالح – تفركى – بعمارة – تزي.
فرقة أوطيل:
وبها: إوريطن – تسسنوت – تيزيرت – بهاذي – زاوية تفرت – القراع – امسد – أوطيل.

قبيلة بني عمرت: وتشتمل على ما يلي:
فرقة اجعونة:
وبها: افيس – الم إباون – يانيث – وجدية – القلعة – تمشط – بني معاذ – اعشبان – تغزوت.
فرقة اولاد حساين:
وبها: تينست – احرور – إبجبيجن – إسقيمن – أيت فناتن – أجناس.
فرقة اولاد سعيد يخلف:
وبها: واد محكم – اسمار – أغير احمد - إجواون – أولاد مخفاذ – بهوت – خزيت – سيدي بوشتاء.
فرقة اولاد عبو:
وبها: اولاد احمد – أغير بندو – اولاد أمسيت – تمليزين – إبيبغن – تزروت.

قبيلة بني مزدوي: وتشتمل على ما يلي:
فرقة بني مزدوي:
وبها: بني بزمور – بني بجاي – إعزوزن – تزلت – بعدي – الامس – لحصن – التفاح – إحوصَن.

قبيلة ترجيست: وتشتمل على ما يلي:
فرقة ترجيست:
وبها: شرفاء توريرت – إجر ملول – توريرت – امسعدية – مراحة – آيت عيسى – معلمين – أيت عزة.

قبيلة بني بوفراح: وتشتمل على ما يلي:
فرقة اسواحل:
وبها: إمداوشن – جنانات – قوبع – طوريس القلعة – الجب.
فرقة اولاد سعيد:
وبها: معارط – بكّارة – تلزة – ترونتعش – أونوت.
فرقة إبيحياتن:
وبها: إبيحياتن – إهرونن – إمريغن – إزلوكّن – إمهوطن.
فرقة أكني:
وبها: أكّني – إكّزناين – بني بوكّمات – دار الزيخلف – إذغيرن.

قبيلة بني يطفت: وتشتمل على ما يلي:
فرقة اعماير:
وبها: أعماير – دار العراص – دار بُجِد – العدوة – أسمار أعمار.
فرقة الواديين:
وبها: تغالين – إزرياحن – بني شكر – مرنيسة – أمزوج – تبياط – أوزخت – إحرشونن – أسناذة.
فرقة إزروالن:
وبها: إزروالن – الحاج بكر – أيلان – العرص – بحساين – تغزة – إبرحوثن – الزيتونة – بصماضة – لحواط.
فرقة آيت عيسى:
وبها: أمسك – إشتوانن – آيت عيسى – إولحاجن.

قبيلة بقوية: وتشتمل على ما يلي:
فرقة أزغار:
وبها: أغبال – أيت شعيب – بشمشت – إعثمانن – إبليفن – جنوري – ابزيدن – تجنسة – إجنظوشن – إمزيين – إجلوتن – إزبرين – ماية – تغيت – سمار – اسهيلة – تزي ماية.
فرقة إزمورن:
وبها: إدسلين – إزمورن – تفنس – تل يوسف – تمجوت – تنديفران – تسسنت – توسرت – تغنمين.
فرقة تـكّيديت:

وبها: أدوز – أيت بودير – أيت حرشون – إسرورتن – بادس – بغنبوب – إخنتورن – امرابط – تذكانت – تجراجرا – تـﮜديت – تغزا – تونيل – تجوط – تزي علي.

قبيلة بني ورياغل: وتشتمل على ما يلي:

فرقة أيت يوسف وعلي:

وبها: إمزورن – العزيب إمزورن – أيت بومنقد – أيت موسى وعمر – السواني – تجارت – أيت محمد أيحيى – تفراست – إمجوظن – أيت هشام – إيزفزافن – أزغار – أجدير – بوجبار – أيت قمرى – بوهم – تنوت – أيت مسعود.

فرقة إمرابطن:

وبها: أيت عمر شعيب – أيت ابراهيم – أيت عمر بوكار – إيفاسيّن – إيكلثومن – أيت يوسف – إيدردوشن – تماسينت السفلى – إيعياذن – أيت عزيز – تماسينت العليا – أغليط – إعثمانن – زاوية سيدي عيسى – أيت القاضي.

فرقة بني عبد الله:

وبها: تلكوزين – بصالح – إوحوحيّن – مروي – تمكلوين – بزدور – أيت ادريس – إقنين – أيت سعيد – إقريشن – تلوين – اظهر تزمورت – إمرنيسن – تزي عياش – أيت زكري – أيت داود – تزغين – إبهمارن – بخليفة – إصريحن – أيت محند ويحيى – عرنوق.

فرقة بني حديفة:

وبها: تمركلت – تزمورين – إهرونن – إحدوثن – مشكور – بجظاظ – الكمون – بهبان – أغزر عيسى – بشكر – أيت عمر وسعيد – زاوية السيد عبد القادر.

فرقة بني بوعياش:

وبها: إريانن – إصوفيَن – إكلتومن – إسويقن – إفسيّن – أيت طاعة – إمنوذ – الربضة – بني بخلف – بني بقياضن – أيت لقمان – أيت عيسى – إجروانو – تفروين – إعكيّن – إغميرن – إزكيرن.

فرقة الجبل:

وبها: شقران – أيت عمر – سمار – مقصورت – تزمورين – تفسست – محلات – مالو – أيت علي وموسى – بو الماء – أيت جهرا – الواد – تكزيرين – أيت يوسف – أيت بمعدان – بسعيدة.

الناحية الشرقية (الكرت):

قبيلة تمسمان: وتشتمل على ما يلي:

فرقة بني بيدير:

وبها: بودينار – أغير وجلمام – أخشاب أمغار – إفاسيَن – إغشامن – مجيين – إعبوتن – طريفة – دار علي امسعود – أيت عبد الله – إشبانيَن – اولاد أمغار – أبلخاش – إجار أفاضيص – الساحيل – الربض – أجدير – لعزيب – تغزة – لعري – تكرياست.

فرقة الفوقاني:

وبها: بني بويعقوب – إقبالن – إبلوندين – أيت عيسى ايحيى – بني ملكشن – لعري قلوشة – أشانن – أجدير – إمسنوغن – إيعوتن – أزغول – أيت زيان – أبوعياذن – إغريبن.

فرقة بني مرغنين:

وبها: أيت ميت – إهرامن – إعواذن – إعسوتن – عين مكثير – طريفة – بوعضيا – إيذيرن – أيت يعقوب.

فرقة بني تعبان:

وبها: إمسعودن – تز – بومعاد – السعيدة – إتهاميَن – إبوسلماتن – أيت شكت – أيتيار – إبوجطوين.

فرقة تروكَت:

وبها: تسكومين – أجيو – بوقو – خلوف – أربيع – أجيال – إموالن – أحذيذ – اسواني – إسلاسيَن – تبلخاست – إسقالن – تعرار – ادهر تبلخاشت – إجطارن – تزمورين حبقوش – حبقوش – تجديرت – إعتوتن إمسعوذن – أربيب – أزرو – إحراكن إمسعوذن – أحزيم التحتاني – أحزيم الفوقاني – أحزيم الوسطاني – إمزعن الفوقاني – أذرار – إمزعن امراح – أبطوي إمزعن – إمزعن السفلي – ادشر – أعبدلاوين – إبلقاسمن – إحجاجن – إدرديكن – أشحشوحن – أفراس – تبود – إعبوتن تبوذ – تكرياست الفوقاني – امهاوشن.

قبيلة بني توزين: وتشتمل على ما يلي:

فرقة إغربين:

وبها: إطعلاتن – إخمخمن – ترمكسين – إطهريون – إشملالن – إمغوشن – أيت لحسن أعل – إمديون لوطاء – أيت بلبضايع – تمدغارت – أيت رحو – المرابطين بني ملول – بني بيري لوطاء – بغازي – بمدور – إفرني – أعنكيش – بني بيري الجبل – إزناين – إمديون الجبل – المرابطين

زاوية سيدي يحيى – إبهركانن – إهرذومن – إمسطلن – توريرت أشن – إبرداعن – أيت ودار.
فرقة بني تعبان:
وبها: إوحوذن – أيت عمران – أيت ادشار – إمنوحن – إكردوحن – أيت بحلا – أيت عزيمان.
فرقة أيت تسافت:
وبها: لبعول – العشور – غلبون – تلمغايت – أيت عدول – إدرازن – اولاد العالي – زاوية سيدي الحاج علي – إجعونن – تزرة لقضا – إعزوزن – بوعلما – تغزوت انتاسة – بني زيان.
فرقة بني بلعيز:
وبها: صوف – بني محسن – أيت ترينت – إخمالن – الزاوية اكرمواس – إميمونن أكرمواس – أيت عمر وعلي اكرمواس – انظوحن – أيت علي واحمد – بوصفري – إورديحن – إرزوقن – أسكا – إحدوثن – اسقيفات – بوجدين – بني حسان – أميسار – إجراين – أعلوان واطغاغت.
فرقة بني عكي:
وبها: إبوعقيلن – إزراي – إمنيشن – إقشوعن – إمياين – تحوست – إسلماتن – إبلحفاتن – أغيل تزقا – إورديجن – إصلحيون – بني ميلك – تعمرت – بوضلب.

<u>قبيلة تفرسيت:</u> وتشتمل على ما يلي:
فرقة بني محمد:
وبها: حمودة – إرزوقن – بحدوس – إمجارن – بحفورة – أيت شيت.
فرقة بني خالد:
وبها: بني مدين – بني يرور – إغميرن – بني يوسف.

<u>قبيلة بني وليشك:</u> وتشتمل على ما يلي:
فرقة ارزو:
وبها: إمظهريون – اولاد محند واحمد – أيت فراسين – أيت بزيان – أيت عبد العالي – إذهريَن – إمرابطن – إسسانن – تلغنت – أمهاجر – تربيعت – تسبع – دار اعراب – إغراكن – إفقيهن – اولاد الطاهر.
فرقة إمزيلن:

وبها: اولاد عبد الرحمن – تغلاست – إعبدلاتن – إقدارن – الموين – إخرشيشن – بكداد – إفتاتن – إشرقيَن – أمن ايثمان – إبنوهن – لعريِ اشن – إبشريون – تنوت – إلباين – اسكورن – إوشخن.

فرقة بني يخلف:

وبها: إيسفاتن – أعذوي – إكردوعن – أيت الخيار – إهرويَن – تزروت – إجار امزورن – إخزرونن – تغروث – إزيانن – إجهرين – إزظوظن – إمعلاطن – إمشوَن.

فرقة بني عبد السلام:

وبها: إمحمودن – إرندانن – اولاد الحاج علي – إملكيوَن – اولاد الحاج محند – إفجوسن – اولاد بن حدو – اولاد الحاج احمد – إعطارن – تلوين.

فرقة بني جبار:

وبها: أيت يرور – أيت رحو – إفخارن – أيت علي – إكعبونن – إحقونن – إعياذن – إحياتن – اولاد محند وعلي – إعجوشن – إقدريوَن.

<u>قبيلة بني سعيد:</u> وتشتمل على ما يلي:

فرقة اولاد عبد الدايم:

وبها: قضيا – بورشيد – أيت ورطيدن – تمايدشت – الساحل – أشاون – إشويطارن – إموسائن – أرثوموسى – إفرن – تدارت تزوخت – تجذيت – بوقلال – تحيدوست – أغبال – بحني – إغربيون – اولاد عبدلي – سبعون – إقديمن – لعري النافع – إسنوسيَن – إمنصرن – بحني – مقدادة – حلية الوطاء – بحني بركانة – إقديمن – إيار انتزخت – اشعابي – حلية الجبل – إملاحن.

فرقة بني اتمايت:

وبها: الرصفاد – إيحياتن – تلاعكشة – إبحطعاشن – اولاد حمو موسى – إرحمونن عمبار – إسوال – بيفراح – إرحمونن الجبل – أفاض – عمبار – أرميلا – أهرواشن – إبعياذن – أيت راشد – اثلاث – أجدير عزوز – اتوونت – الرضبت – اشتيون – بيوسف –إعرقاب – مولاي ادريس – تغرفت – أغارم.

فرقة امجاو:

وبها: شملالة – أيت الزهرا – أيت بنسونة – اولاد عبد الله – إشبابن – إشعطافن – ماورو – لمصرات – علوانة – لعزيب – تفرحونت – تزي – إبعيرن – إمسائن – تمسينت – إحميداتن – إبنعساتن – لكديرة – إمسعودن – تجيران – إصلحيون – بجنبة – اولاد حدو فارس – إزعومن – اولاد حدو

ادريس – إيناون – أيت بشفاري – أفز – تزروت – تلوين – عين كرموس – إيارسري اولاد عبد الجليل.

فرقة ازعومن:

وبها: إمخلوفن – إجراين – إيحياثن – إوعليثن – أيت وعمر – إوحوذن – أزيل – إمحوثن – تفزوين – إبربيعن – أغرام – تيذا – برغوث – ترحبين – إمرابطن – إرنكوين – إزرفانن – أيت وعلي – تيغزى – إكهكوهن – اعمريون – إخربيشن – إسوناتن – ترحبين – إغرماون – إسمار – إرحوثن – تزرا – تفزوين – حيجا – ابرخطاثن.

فرقة اتشوكت:

وبها: أيت حم بن عمر – إيلبحارن – لعري أيت رحو – توريرت تزواخت – بديار – اولاد الحسين – أيت تزنشت – إمرابطن – سعدان – تريست – قصبة الحمراء – توريرت.

قبيلة مطالسة: وتشتمل على ما يلي:

فرقة اولاد ابراهيم بن علي:

وبها: اولاد محند – إحداشن – اولاد محند وعلي – اولاد عيسى – اولاد عبد الله – اولاد علي حدو – إعبوتن – إدخسيتن – اولاد مريم – اولاد حمو منصور – اولاد حدو وعلي – بني وكيل ازريك – إزعومن – إبرزماتن – اولاد تانوت – اولاد موسى منصور – اولاد علي – اولاد تابي – اولاد علي بن حمو – إعسوتن.

فرقة اولاد حمو:

وبها: أولاد ملوك – بفرقوش – اولاد موسى – بني وكيل ادغالة – اغرابة – اولاد حدو – إحمداتن – اولاد أبضالس – اولاد بنهاري – اولاد الحاج – اولاد طلحة – إبناذن – إرجوعن – إعراكبة – اولاد عبد الرحمن – اولاد بالله – إبعبداتن – سيدي المحجوب – اهبارة – اولاد علي وعلا – اولاد عمر – اولاد يحيى.

فرقة اولاد سالم:

وبها: مريرات – لهبارة – اولاد موسى – اولاد داود – إميمونن – احسينون – اولاد رحو – اولاد عثمان – اولاد محند ادريوش – اولاد علي بن حمو – اولاد عمر – إبلعافن – أولاد محند – أزراول.

فرقة اولاد داود:

وبها: اولاد سيدي عثمان – زاوية سيدي عبد القادر – إيعقوبن – اولاد حاج علي – اولاد علي – اولاد سيدي يعكوب – اولاد الناصر – اولاد عبد الله

عين زورة – اولاد حدو علي – إعبوتن – إمباركن – أيت عيسات – أيت علا – اولاد الحاج – إكْمحيوَن – إبلقسميتن – اولاد طالب.

قبيلة بني سيدال: وتشتمل على ما يلي:
فرقة بني فكلان:
وبها: اغيل امدغار – راس مظواع – اولاد حسين – إحماشن – اولاد لحسن أمحمد – تنوت الرمان – اتلاث – إمحوثن – إسغلاوين – إعراسن.
فرقة عدوية:
وبها: بروقال – القضيا – اولاد عمر أعيسى – إريانن – تنوت بني إدراين – إعياذن – أغيل بفرحة – إبعلوتن – إمرابطن تلزارت – بجدار – اولاد حدو واعمر – توريرت حامد.
فرقة اولاد ياسين:
اولاد محمد مسعود – اولاد علي وعمر – كْعدة امعمار – الحمام – اولاد احمد عيسى (افنطراس) – إزنبيون – تربيين – اولاد حمو (تغزوت) – الحيانن الوطا – إقديمن – إتقشن – الحيانن الجبل.
فرقة اجواوة:
وبها: إعذاين الجبل - إمساثن – إعلاويَن – تزروت – مدكاد – إلغمن – إعذاين الكارة – بوميا – إمعروفن – برطوال – عزيب علال وقدور – أزرافل – اولاد غانم – إبحجارن – بتمرقت.

قبيلة بني بوغافر: وتشتمل على ما يلي:
فرقة امهياتن:
وبها: ابوحمزة – تفسور – إعززاتن – إحنناتن – بجو.
فرقة بوحوى:
وبها: زرورة – اولاد عمر احمو – تمززنيت.
فرقة إحبصاتن:
وبها: إعزانن – اولاد عمر احبص – افران ورّوي – شملالة – تغدمية – إسمارن.

قبيلة بني شيكر: وتشتمل على ما يلي:
فرقة عبدونة:
وبها: إمهرشن – جهليوة – إمحاي – اولاد منصور – إقنباغ – اولاد عمر – إمرابطن – إهرويَن – إددوحن – سمار – تفرست – اثلاث – زاوية.

فرقة بجيوة:

وبها: افرح – ملاشة – سيدي الحاج سعيد – اولاد موسى – تزي – إغرماون – مسديت – خاضب – إغزازن.

فرقة بني عثمان:

وبها: تزة – أغبال – إكطوفن – رهوانة – اولاد بوعلي – اولاد مسعود واحمد – إمزيانن – أداراورغ – إزمورن – اولاد لحسن – إجلمام – افران ندوشت – اولاد علا هيدون – اولاد علا.

فرقة بني بوإغمارن:

وبها: إحدادن – إبقيون – إبعجاجن الوطا – إبعجاجن الجبل – إحزامن – تنوت – إريحين – تغنمين – إزنوذن – إمعزوزتن.

<u>قبيلة مزوجة:</u> وتشتمل على ما يلي:

فرقة الناظور:

وبها: اولاد ابراهيم – إيمنيون – اولاد بوعطية.

فرقة براقة:

وبها: إبنعساتن – إعواذن – اولاد عيسى – إمسعوذن – إمسيفن – إهركاشن – إفرميوَن.

فرقة المسامير:

وبها: الشريعة – إبوعيادن – اتعمرت – إحفطلاين.

فرقة بني انصار:

وبها: اولاد عيسى – اولاد الزهرة – إقبوزن – اولاد ميمون – القولة – اولاد سالم – دواية – أرطابة – اولاد لحسن – إغماريَن – اولاد صالح – اولاد بويفقوسن – اولاد العربي – وهدانة – اولاد بوطيب – سيدي موسى.

فرقة فرخانة:

وبها: زروالة – إزمنين – اولاد مسعود وعلي – اولاد علي وعمر – تسمغين – إيسينن – اولاد حمو يشو – إشوين - إعيادن – إبعنانن – إحمدونن – اولاد يخلف – إعمرانن – احجيون – إجهراتن – اولاد سالم – إعطيطن – ترقاع.

<u>قبيلة بني بويفرور:</u> وتشتمل على ما يلي:

فرقة ازغنغان:

وبها: إكسريون – إسكاجن – إجوهرين – الزاوية – اولاد عمر بن يحيى – العمال – أفرا.

فرقة اعلاطن:
وبها: إمشروبن – اولاد يحيى – لعسارة – اولاد العربي – اولاد علي.
فرقة اجزولة:
وبها: إبقيون – بدورة – اولاد حدو وعليتي – إخرباشيَن – إحجامن – إبركانن – اولاد التحضيت – اولاد حدو رحوتي.
فرقة وكسان:
وبها: أغمير – سيدي بوصبار – إحبوشاتن – إحدهومن – إبوكرينن – إبرودين.
فرقة أركانة:
وبها: إيبوين – لغريبة – إيشخين – بوهراوة.
فرقة اولاد شعيب:
وبها: ضرضار – اولاد القائد – اولاد معاريف.

<u>قبيلة بني بويحيي</u>: (ويتكلمون فيها باللغة العربية، ولكن الشلحة فيها أكثر من العربية) وتشتمل على ما يلي:
فرقة اولاد عبد الدايم:
وبها: أوشيخن – اولاد ازباير – اولاد بنحلي – البصارة – اولاد عيسى – اولاد بوبكر – اولاد يحيى – اولاد سليمان – اولاد بن علو.
فرقة اولاد عبد السميع:
وبها: اولاد بيمين – إمشتيون.
فرقة أولاد علي:
وبها امزكوطن – إخوخشن.
فرقة فطومة:
وبها: اولاد محند فطومة – إقدورن – إفقيرن – إبجضاضن.
فرقة اولاد موسى ومحند:
وبها: إمساتن – إهروتن – اولاد محند أمزيان – اولاد محند وعمر.
فرقةأخيانن:
وبها: إمختارن – اولاد محند – إرحوتن – اولاد حمو املوكة – اعلالن.
فرقة اولاد عبد الله بن عسو:
وبها: ولاد محند اموسى – الجرابعة – إعسوتن – اولاد عبد الله.
فرقة بني وكيل:

وبها: لعسارة - اولاد زيد السفلي – اتريشات – اولاد زيد الفوقي – اولاد رحو بن عيسى – اولاد يوسف – اولاد احمد بن علي – زاوية كركر – زاوية الرباط.

فرقة اولاد رحو وامحند:

وبها: امباركن – إمنصورن – إميمونن – إقدورن – إملوكن – إكنيون – اولاد عثمان – اولاد بعياد – احرشيون – اولاد محند بن ميمونة – إبركانن.

قبيلة اولاد ستوت: (ولا وجود فيها للشلحة) وتشتمل على ما يلي:

فرقة اولاد الداودي:

وبها: اولاد عبد الله – بني موسى – اولاد البشير.

فرقة الموادين:

وبها: اولاد منصور – إسكاجن – العباد – عزوزات – أعرابات – مسوسات – ادراسة.

فرقة اولاد بويحيى:

وبها: اولاد أبي زيان – اولاد قدور واحمد – اولاد بزاير – اولاد علال.

فرقة اولاد الشيخ:

وبها: اولاد مهلهل – اولاد المغراوي – بني وكيل الزاواك – الفوارس.

قبيلة كبدانة: وتشتمل على ما يلي:

فرقة الزخانين:

وبها: اولاد أبي جمعة – اولاد الناصر – اولاد بشاون – اولاد علي بن عمرو – عثمانات – اولاد البالي – اولاد لحسن – اولاد احمد.

فرقة اولاد داود:

وبها: اولاد مسعود – اولاد احمد موسى – اولاد بوعبد السيد.

فرقة اولاد الحاج:

وبها: المرابطين – اولاد يوسف – اولاد حدو بن رحو – الهرافيف – اولاد حمو بن عمر – اولاد رحو بن الحاج – اولاد موسى.

فرقة بني قياطن:

وبها: إفجكان – اولاد طاهر – أتماضت.

فرقة الهدارة:

وبها: اولاد محند – زعاج – اولاد الطالب – الوسادير.

فرقة لحظارة:

وبها: اولاد علي بن احمد – اولاد حمو – اولاد اعزيزة – أيت يخلف.

فرقة الشراويط:

وبها: اولاد حمو بن حدو – الزاوية – تمزوجين – إحدوثن – اولاد الطالب بن علي.

فرقة البركانين:

وبها: اولاد اسماعيل – اولاد محند بن اسماعيل – اولاد يوسف – اولاد تقليعت – اولاد عبد الله.

فرقة البوعلاتيين:

وبها: اولاد يخلف – اولاد أحمد وعلي – اولاد كعوش – اولاد حمو مسعود – اولاد فوطة.

الفصل الثاني
من الباب العاشر
في الحكومة الخليفية ووظائفها الكبيرة ورجالها

ونعني بالحكومة الخليفية الحكومة التي كونتها حكومة إسبانيا من رجال مغربيين في منطقة حمايتها بشمال المغرب، وجعلت مدينة تطوان عاصمة لها.

وقد عاشت هذه الحكومة نحو خمسة وأربعين عاما، من عام 1331 هـ 1913 م إلى عام 1375 هـ 1956 م.

وكانت هذه الحكومة فيما بين تكوينها وحلها، تحتوي على وظائف رئيسية هي:

1. الخلافة السلطانية
2. وزارة الصدارة
3. وزارة العدلية
4. وزارة الأحباس أو مديرية الأحباس
5. وزارة المالية أو مديرية الأملاك المخزنية
6. وزارة المعارف أو إدارة المعارف
7. وزارة الفلاحة
8. وزارة الشؤون الاجتماعية
9. مجلس الاستئناف الشرعي
10. المحكمة العليا للعدلية المخزنية
11. الحجابة
12. الكتابة العامة
13. قيادة المشور
14. أمانة القصر الخليفي

وأسماء هذه الوظائف، كانت تدخل عليها تعديلات في بعض الأحيان. وعندما أسست الحكومة الخليفية الأولى تحت رئاسة الخليفة مولاي المهدي، لم تكن تحتوي إلا على وزارة الصدارة العظمى ووزارة العدلية ووزارة المالية ومديرية الأحباس وقيادة المشور، أما ما عدا ذلك من بقية الوزارات وغيرها، فإنما أسس بعد ذلك بقليل أو كثير، وسيأتي لنا بيان جميع ذلك بحول الله.

وسنثبت فيما يلي فذلكة بما بلغ إليه علمنا عن كل وظيف من الوظائف المذكورة ورجالها وأعمالها، من عهد تكوينها إلى انتهائها بحول الله[26].

---

[26]- {في مسودة بخط المؤلف ما نصه : "وكانت أعمال الحكومة في أول عهدها محصورة في دائرة ضيقة جدا، إذ كانت الأعمال المهمة كلها في يد الإسبانيين، فالسلطة العليا من

وظيف الخلافة السلطانية بتطوان:

تنص المادة الأولى من العقد الإسباني الفرنسي المتعلق بحماية فرنسا وإسبانيا للمغرب، على أن النواحي التي تشملها منطقة النفوذ الإسباني بشمال المغرب، تستمر تحت السلطة الزمنية والروحية للمغرب وفقا لشروط هذا الاتفاق، وأن هذه النواحي يديرها - بمراقبة مقيم عام إسباني- خليفة للسلطان يختار من لائحة مقدمة من الحكومة الإسبانية، تحتوي على مرشحين اثنين. وأن وظائف هذا الخليفة لا يحتفظ له بها، ولا تسحب عنه إلا بموافقة الحكومة الإسبانية، وأن هذا الخليفة يسكن منطقة النفوذ الإسباني ويتخذ مدينة تطوان مقرا له، ويكون مزودا بالنيابة العامة عن السلطان فيها، ويتمتع بالحقوق المكتسبة للسلطان، وأن هذه النيابة تحمل الطابع الدائم، فإذا فرغ منصب الخليفة، يقوم بأعماله مؤقتا باشا تطوان ... الخ. هذا ما نص عليه العقد المذكور، أما في الحقيقة والواقع، فإن لقب الخليفة إنما كان شرفيا صوريا، وإن شخص الخليفة كان يتمتع في مظاهره وأعماله تحت الحماية الإسبانية وإدارتها، بجميع ما كان يتمتع به سلطان المغرب نفسه تحت الحماية الفرنسية وإدارتها، إذ كانت مراسيم الخليفة تسمى ظهائر كما تسمى مراسيم السلطان، وكانت تلك الظهائر تكتب بنفس اللهجة والألفاظ التي تكتب بها ظهائر السلطان.

وكانت الأوامر والنواهي والأحكام التي تصدر من الخليفة لا يرجع فيها إلى السلطان في أي شيء، لا في التولية ولا في العزل ولا في منح الامتيازات، ولا في مختلف التشريعات، ولا في غير ذلك من مظاهر السلطة والدولة، وإنما كان مرجعه الوحيد، ومصدر أمره الفريد، هو رجال الحماية من الإسبانيين بالمغرب ومدريد.

ووظيف الخليفة السلطاني بشمال المغرب، قد تقلده شخصان اثنان، هما:

الأمير مولاي المهدي بن إسماعيل العلوي، ثم ابنه الأمير مولاي الحسن بن المهدي العلوي.

الناحية التشريعية والتنفيذية كلها كانت بيد المقيم العام (المندوب السامي) ومن تحت نظره من ضباط عسكريين وموظفين مدنيين، وكلهم إسبانيون. فكانت الحالة هنا في شمال المغرب مثل الحالة في جنوب المغرب، التي كانت تحت السيطرة الكاملة للفرنسيين. وقد قضت الحكومة الخليفية سنواتها الأولى هادئة جامدة، دون أن يصدر عنها من الأعمال شيء مهم يستحق الذكر. وكانت الثورة الواسعة النطاق التي قامت بها القبائل الجبلية ضد الاحتلال الإسباني، كافية لجعل هذه الحكومة تعيش منزوية بين جدران قصر المشور بتطوان"} ح. د.

تعيين الخليفة السلطاني ووصوله إلى تطوان عام 1331 هـ 1913 م:

وبعدما تم إمضاء الاتفاق المذكور من الحكومتين المذكورتين، وعزمت إسبانيا على القيام عمليا بما أنيط بها من أعمال في منطقة نفوذها، رأت أنه من الضروري أن يقوم سلطان المغرب بتعيين ذلك الخليفة، لتكون بعاصمة هذه المنطقة حكومة تباشر شؤونها تحت الحماية الإسبانية.

ويذكر س. فيكيراس أنه عندما وصل دور تعيين الخليفة، كتب الكرونيل سيلفيستري – حاكم العرائش وناحيتها- رسالة إلى المقيم العام الإسباني الخنرال ألفاو، وأخرى إلى ملك إسبانيا نفسه، يطلب أن يسند وظيف الخليفة إلى الشريف الريسوني[27]، بدعوى أن تسهيل قيام إسبانيا بمهمتها على أحسن حال، يقتضي أن يكون الخليفة ذا شخصية قوية معروفة، لها ماض ومكانة ومهابة في القلوب ... الخ. إلا أن هذا الرأي عورض بأن ماضي الريسوني مملوء بالمغامرات والمخالفات والقبض والسجن وغير ذلك مما يحول دون أن يكون له في القلوب حب واحترام، وأن الصواب أن يكون الخليفة من خصوص العائلة الشريفة المالكة، حتى تكتسي صبغة الحماية الإسبانية حرمة دينية وسياسية الخ.

وفعلا تغلب هذا الرأي، وعين الخليفة الأول الشريف مولاي المهدي بن إسماعيل.

الخليفة السلطاني مولاي المهدي 1331–1342 هـ (1913–1923 م):

كان أول خليفة سلطاني عين لشمال المغرب هو الخليفة مولاي المهدي ابن الخليفة مولاي إسماعيل ابن السلطان سيدي محمد ابن السلطان مولاي عبد الرحمن.

ووالده مولاي إسماعيل كان خليفة لأخيه السلطان مولاي الحسن بفاس، وجده السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن هو الذي كان سلطان المغرب في عهد محاربة إسبانيا للمغرب في القرن الماضي عام 1276 هـ 1860 م.

ومولاي المهدي هذا ابن عم السلطان مولاي يوسف ابن السلطان مولاي الحسن ابن السلطان سيدي محمد ابن السلطان مولاي عبد الرحمن.

والظهير الذي أصدره سلطان المغرب مولاي يوسف بإسناد وظيف الخلافة السلطانية إلى مولاي المهدي، لم نقف على نصه العربي، إلا أن أخانا مولاي التهامي الوزاني، عربه لنا نقلا عن الترجمة الإسبانية بما يلي:

«الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله

يعلم من كتابنا هذا أعلى الله قدره، ورفع فوق كواكب السعادة أمره، أننا بحول ذي القوة الذي عددنا انهيال خيراته التي لا تتناهى، قد أسندنا إلى مولاي

27- {الزعيم المقاوم الشريف مولاي أحمد الريسوني} ح. د.

المهدي ابن عمنا مولاي إسماعيل رحمه الله، وظيف الخلافة عنا العالية بالله، بالمنطقة المبينة في الفصل الأول من الاتفاق الإسباني الفرنسي، المبرم بتاريخ 27 نوفمبر سنة 1912 مسيحية، والذي نحن موافقون عليه. وهذا التعيين نتيجة للقرار الوارد في الفصل المذكور. فإليه فوضنا ليقوم مقامنا في المنطقة المذكورة تفويضا دائما مستمرا، يخوله الحق في أن يجري الشؤون بصورة يزداد بها سلطاننا، ويتمكن بها نفوذنا، وتعم بسببه أحكامنا، كما هي عامة في جهات مملكتنا الشريفة، فهو النائب عنا بصورة مؤبدة مستمرة، فليقم بما قلدناه به من هذه الخلافة بجد واجتهاد، باذلا كل ما في وسعه، حتى تعم الطمأنينة ويشمل الأمن العام، وحتى تصبح المنطقة على غاية ما يكون من النظام. فالله يكون في عونه ويوجهه لطريق العدل ويهديه ويرشده إلى الصراط المستقيم، والسلام. وقيد في سادس جمدى الأخيرة عام 1331 موافق 14 مايو سنة 1913.

وذكر س. فيكيراس الإسباني أنه لم يكن في الوسع أن يرد الخليفة على تطوان عن طريق البر، بسبب اضطراب الحالة وعموم الفتنة في القبائل التي أخذت تشن الغارات على الطرق التي تربط بين العرائش وطنجة وتطوان، وأنه لما وصل من فاس إلى القصر الكبير، ثم إلى العرائش، ركب البحر على ظهر المركب البخاري الإسباني المسمى "كاطالونيا"، ومعه السيد محمد بن عزوز، الصدر الأعظم فيما بعد، والدكتور بيلينكير الإسباني. وكان وصوله إلى تطوان يوم 27 أبريل.

أما ما يتعلق بشأن هذه الرحلة، فإنه مفصل في البيان الذي أصدره المقيم العام الخنرال ألفاو بصفة رسمية، وهو:

«من المندوب السامي لإسبانيا إلى وزارة الدولة (بإسبانيا)

تطوان 27 أبريل سنة 1913

على ظهر الباخرة كاطالونيا المخفورة بالبارجة "إكسطريمادورا" وبالمدفعيتين "خنرال كونشا" و"الروخير دي لاوريا" اللتين خرجتا في الوقت المناسب لمقابلة "كاطالونيا"، وصل في هذا الصباح على الساعة الثامنة، إلى مصب نهر وادي مرتيل، الخليفة مولاي المهدي، وهناك كان في انتظاره الخنرال الرئيس الثاني لعمالة سبتة وقنصل إسبانيا وباشا تطوان، وقد تشرفوا بالمثول بين يديه على ظهر الباخرة، وبرفقتهم السنيور سوكاسطي والسنيور بيلينكير.

وفي البر استعرض القوات التي حضرت إكراما له، ثم بعد ذلك امتطى صهوة جواده، فتبعته حاشيته وحرسه.

فلما وصل إلى سانية الرمل، حيث كنت أنتظره ومعي المعسكر وحاشيتي المدينة والقواد وطوائف الصوفية وجمهرة من أعيان المدينة، رحبنا به بعبارات مؤثرة تتضمن أطيب التمنيات لنجاح قضية التمدين التي كانت هي الداعي لإسبانيا على أن تطأ هذه البلاد لتعمل على خير الجميع. فكان الجواب عنها يتضمن كثيرا من المجاملات، ويشتمل على إظهار المودة وإبداء الاتحاد، لكي يقع التوصل إلى هذا الغرض الأسمى.

ثم استأنفنا السير، يتبعنا موكب حافل من الجماهير الشعبية التي خرجت من تلقاء نفسها، ونعم ما فعلت من إظهارها لشريف العواطف نحو مولاي المهدي.

ثم دخلنا المدينة، فوجدنا سكانها مزدحمين في خروجهم لمقابلتنا، قد ملأوا سطوح المنازل وعمروا طرقات المرور، سواء في ذلك الأهالي المسلمون واليهود، أو الجاليات الأوربية، فكان منظرهم في مجموعه يكون منظرا بهيجا.

ثم وصلنا إلى المشور، فاستعرضت أمامنا سائر القوات الموجودة هنا، زيادة على قوة الطابور ولفيف المتطوعة، فامتلأت الطرقات بالجنود، واكتظت بأهل تطوان وساكنيها الذين نعيد القول فيهم بأنهم حضروا جميعا دون استثناء.

ومما له مغزى، وتحبون سعادتكم أن تطلعوا عليه، أنه قد حضر كذلك أيضا بعض المسلمين الوجهاء من أحواز تطوان.

وقد أظهر لي مولاي المهدي تمام الرضى عن هذه المقابلة الجميلة، وشكر لي، وهو منفصل، العناية التي كان هدفنا منها هو التعبير الصادق عن التكريم. وفي هذا الوقت، فإنني بكل أنواع الاحترام التي يقتضيها المقام، سأمكن الخليفة المذكور من المنح التي هي مذخرة له».

وهكذا وصل الخليفة السلطاني مولاي المهدي بن إسماعيل إلى تطوان، ثم استقر بها مع عائلته الشريفة في قصر المشور داخل المدينة، وهذا القصر هو الذي كان المقر الوحيد لباشوات تطوان وعمالها من عهد الباشا أحمد الريفي الذي كان هو الباني له في الربع الثاني من القرن الثاني عشر للهجرة.

وعقب ذلك تكونت الحكومة الخليفية الأولى كما يلي:

- الفقيه السيد محمد بن عزوز المراكشي: وزير الصدارة
- الفقيه السيد أحمد الرهوني التطواني: وزير العدلية
- الأمين السيد أحمد الركينة التطواني: وزير المالية
- الوجيه السيد علي السلاوي: مدير الأحباس
- القائد مصطفى بن يعيش: قائد المشور

وبتكوين هذه الحكومة الخليفية، أصبحت مدينة تطوان هي عاصمة شمال المغرب المحتوي على منطقة الحماية الإسبانية، بما فيها من مدن وقبائل جبلية وعربية وريفية.

ووجدت في الجريدة الرسمية التي أخذت إسبانيا تصدرها بلغتها في عاصمة مدريد[28] أن الخليفة مولاي المهدي، عين السيد محمد بن عزوز وزيرا للصدارة في ثالث جمدى الأخيرة عام 1331 الموافق لعاشر مايو سنة 1913 م. وفي سابع عشر جمدى الثانية الموافق لـ 24 مايو المذكورين، عين الفقيه الرهوني وزيرا للعدلية، والأمين السيد أحمد الركينة وزيرا للمالية. وفي نفس الشهر سمى القائد مصطفى بن يعيش قائدا للمشور.

ثم بعد سنين عديدة وقع انقلاب في هذه الحكومة، فعزل الوزير ابن عزوز وسجن، وأسند وظيف الوزير الصدر إلى الوزير السيد أحمد الركينة.

وأسندت وزارة المالية إلى الوجيه السيد الحاج عبد السلام بنونة، وبقي الفقيه الرهوني كما كان وزيرا للعدلية، كما بقي السيد علي السلاوي – كما كان – مديرا للأحباس. وأسس وظيف الحجابة، وتولاه الفقيه الشريف سيدي أحمد غيلان.

ثم قبيل وفاة مولاي المهدي بقليل، أعفي الفقيه الرهوني من وزارة العدلية، وأعفي السيد الحاج عبد السلام بنونة من وزارة المالية، وسيأتي لنا بيان ذلك كله بحول الله. ثم بعد ذلك بقليل، انتقل الخليفة مولاي المهدي إلى رحمة الله. والأعمال المحدودة التي وقعت في عهد الخليفة مولاي المهدي، تعرف من بقية فصول هذا الكتاب.

أما مدة خلافته فهي نحو أحد عشر عاما، من تاريخ وصوله إلى تطوان، وهو يوم الأحد 20 جمدى الأولى عام 1331 موافق 27 أبريل 1913 م، إلى تاريخ وفاته وهو ضحوة يوم الأربعاء 13 ربيع الأول عام 1342 هـ موافق 24 أكتوبر سنة 1923 م. أما ولادته فكانت بفاس في شهر ذي الحجة عام 1310، فعمره يقل عن اثنين وثلاثين عاما.

والخليفة مولاي المهدي رحمه الله، كان يشبه ابن عمه السلطان مولاي يوسف في كثير من المظاهر والصفات، إذ كان رجلا خيرا وديعا محدود العلم والثقافة، كثير الصمت، قليل الكلام والاختلاط بالناس. وكان دائم الانزواء بمقره الذي هو قصر المشور داخل أسوار تطوان، لا يكاد يغادره فيراه الناس، إلا عند خروجه لصلاة الجمعة أو العيدين.

وما عرف عنه أنه خطب في الناس أثناء مدة ولايته، ولم يتمتع في مدة خلافته، لا ماديا ولا أدبيا، بما يتمتع به ذوو السلطة والجاه، إذ كان وزيره ابن

[28]- في ص 324 من العدد الخامس الصادر في مدريد بتاريخ 10 يونيه سنة 1913.

عزوز هو المسيطر على من عداه، المتصرف في جميع ما يتصل به من شؤون الحكومة الخليفية ورجالها.

وفي أواخر عمره رحمه الله، انتفض انتفاضة أزاحت الضغط الشديد الذي كان على عاتقه من وزيره ابن عزوز، فعزله واعتقله بمدينة شفشاون، وعين بدله وزيرا آخر وديعا محترما، بارا مكرما، إلا أن الخليفة كان قد اعتراه في ذلك العهد مرض عضال، صحبه هزال كبير عجز الأطباء عن معالجته، فصار إلى عفو الله وكرمه بمدينة سبتة، حيث كان يستشفى في التاريخ المذكور، فنقل إلى تطوان ودفن بها في الزاوية الحراقية الدرقاوية التي بباب المقابر.

وقد خلف من الأولاد الذكور ثلاثة هم: مولاي محمد ومولاي الحسن ومولاي أحمد.

أما مولاي الحسن فهو الخليفة من بعده.

وأما مولاي محمد ومولاي أحمد، فقد التحقا بالجيش، وكانا من كبار ضباطه في عهد الحماية ثم في عهد الاستقلال.

فترة بين الخليفتين:

نيابة السيد محمد الحاج، باشا تطوان، عن الخليفة السلطاني (1342 – 1344 هـ 1923 – 1925 م):

وحصلت بين وفاة الخليفة الأول مولاي المهدي بن إسماعيل، وتعيين ابنه الخليفة الثاني مولاي الحسن بن المهدي، فترة قضاها شمال المغرب بدون خليفة رسمي، وكانت الاتفاقات المعقودة بين دولتي إسبانيا وفرنسا تقضي بأنه إذا مات الخليفة السلطاني بشمال المغرب، فإن الذي يقوم مقامه بصفة مؤقتة، هو باشا تطوان، وبناء على ذلك، أسندت النيابة عن الخليفة السلطاني بشمال المغرب إلى السيد محمد الحاج باشا تطوان في ذلك العهد. فقام بذلك الوظيف في تلك الفترة التي طالت نحو سنتين من تاريخ وفاة مولاي المهدي، وهو 12 ربيع الأول عام 1342 هـ 24 أكتوبر 1923 م، إلى يوم جلوس ابنه مولاي الحسن على كرسي الخلافة، وهو يوم 20 ربيع الثاني عام 1344 موافق 8 نوفمبر سنة 1925 م.

الخليفة مولاى الحسن بن المهدى:

والخليفة مولاي الحسن ابن الخليفة مولاي المهدي ابن الخليفة مولاي إسماعيل العلوي، ولد بفاس في فاتح جمدى الأخيرة عام 1329، موافق 30

مايو سنة 1911 م. وانتقل مع والديه إلى تطوان وهو ما يزال في سن الرضاع. وبتطوان نشأ ودرس ما شاء الله أن يدرس باللغتين العربية والإسبانية[29].

ثم بعد وفاة والده بنحو عامين، أسند إليه وظيف الخلافة السلطانية بظهير سلطاني مؤرخ بـ 26 ذي القعدة الحرام عام 1343 هـ (19 يونيه 1925 م)، واحتفل بجلوسه على كرسي الخلافة بتطوان، يوم الأحد 20 ربيع الثاني عام 1344 موافق 8 نوفمبر سنة 1925، وهذا نص الظهير المذكور:

«يعلم من كتابنا هذا أعز الله أمره، وجعل في الصالحات طيه ونشره، أننا بحول الله وقوته، وشامل يمنه ومنته، قد عينا مولاي الحسن، وهو النجل الثاني لابن عمنا المنتقل إلى رحمة الله تعلى مولاي المهدي، خليفة عن جنابنا الشريف في المنطقة المعينة بالفصل الأول من الاتفاق الفرنسي الإصبنيولي، المنعقد بسابع وعشري نونبر سنة 1912، المصادق عليه من جانبنا الشريف، وأنه بمقتضى الشروط المضمنة بالفصل المذكور، فوضنا إليه تفويضا مستمرا في المنطقة المشار إليها، ليتمكن من تدبير الأمور، بحيث إنه يوسع ويوطد سلطتنا الشريفة ونفوذنا في نواحي مملكتنا السعيدة النائب فيها عن جنابنا الشريف. هذا وإننا نعتمد عليه ليقوم أحسن قيام بمنصب الخليفة المطوق به. وليبذل مجهوده في استتباب السلم والأمن العام وحسن التدبير، راجين له الإعانة والسداد، والتأييد في سبيل الرشاد، والسلام.

صدر به أمرنا المعتز بالله بعاصمة فاس في 26 قعدة عام 1343 موافق 19 يونيه سنة 1925.

قد سجل هذا الظهير الشريف في الوزارة الكبرى بتاريخ 27 قعدة الموافقة 20 يونيه 1925. محمد المقري وفقه الله»[30].

---

[29]- {في هذا الصدد وقفت على تقييد بخط العلامة الوزير سيدي أحمد الحداد يقول فيه ما يلي: "تلقى مولاي الحسن بن المهدي مبادئ القراءة والكتابة وقراءة القرآن الكريم على الفقيه الشريف البركة سيدي الرضي الصقلي الودراسي أصلا التطواني دارا، كما تلقى العلم ومبادئ العلوم النحوية والدينية من الأستاذ الكبير والعلامة المؤرخ الشهير سيدي محمد داود. وبعدما جلس على كرسي الخلافة، استمر في تلقي الدروس العلمية ممن رشح لهذه المهمة وهو شيخ الجماعة بتطوان الفقيه العلامة المشارك الفهامة الشريف سيدي الحاج أحمد الزواقي، ومساعد له أحمد الحداد"} ح. د.

[30]- {في تقييد بخط المؤلف، وقفت على وصف لما وقع يوم جلوس الخليفة مولاي الحسن بن المهدي على كرسي الخلافة، ونص هذا التقييد: «وفي يوم 21 ربيع الثاني عام 1344 موافق 8 نوفمبر 1925 م اجتمع أعيان تطوان وعلماؤها وشرفاؤها مع بقية أعيان الشمال المغربي في الجامع الكبير من هذه المدينة، وقرأ وزير العدلية الفقيه الرهوني ذلك الظهير على منبر الجامع المذكور، واعتبر هذا اليوم هو يوم جلوس الخليفة على كرسي الخلافة السلطانية، واحتفل بذلك في تطوان احتفالا كبيرا. وقد ظهر الخليفة المذكور للعموم راكبا

وفي عهده صار شمال المغرب يسمى المنطقة الخليفية، بعد أن كان يسمى المنطقة الإسبانية أو منطقة الحماية الإسبانية.

وفي مدة ولايته وقع جل ما وقع في عهد الحماية الإسبانية من حوادث وتقلبات، وأحدثت في الحكومة الخليفية وظائف ترددت على منصاتها وجوه وشخصيات، وسنت قوانين وتشريعات، وازدهرت معارف، ونظمت إدارات، وأسست معامل، وحسنت صناعات، وذلك ما سنعرف الكثير عنه من الفصول الآتية بحول الله.

ومولاي الحسن، قد طالت مدة خلافته نحو واحد وثلاثين عاما، إذ استمر قائما بوظيف الخليفة السلطاني من التاريخ المذكور (1344 هـ 1925 م) إلى أن انتهت مهمة الحكومة الخليفية بإلغاء الحماية الإسبانية وإعلان ملك المغرب المستقل سيدي محمد الخامس، توحيد التراب المغربي في خطابه التاريخي بساحة الفدان من هذه المدينة، يوم 27 شعبان عام 1375 هـ موافق 9 أبريل سنة 1956، وبذلك ألغيت الحكومة الخليفية وانحلت وزاراتها وإداراتها، فعاد الخليفة السابق مولاي الحسن إلى لقبه الأصلي، الذي هو أحد أمراء العائلة العلوية الشريفة، ثم أسند إليه ملك المغرب وظيف سفير للدولة المغربية في لندن عاصمة الدولة البريطانية.

ومن الإنصاف أن يسجل لمولاي الحسن على صفحات التاريخ، أنه قضى مدة خلافته السلطانية بتطوان، متحليا بالأخلاق الفاضلة والأوصاف الحميدة، عالي الهمة، حسن التواضع، محبا للخير وأهله، يعرف لذوي الفضل فضلهم، ويفكر في مصالح الأمة، ويعمل ما كان في وسعه لدفع المضار وجلب المنافع، حفظه الله.

أما ما وقع في عهده من حوادث وأخبار، فتجد الكثير منه في الفصلين الرابع والخامس من هذا الباب.

<u>وزارة الصدارة بالحكومة الخليفية:</u>

كانت الوزارة الأولى بالحكومة الخليفية تسمى وزارة الصدارة، أو الصدارة العظمى، وكان وزيرها يسمى الوزير الصدر أو الصدر الأعظم.

جوادا ممتازا طاف به بعض شوارع تطوان، ومعه وزيره الصدر السيد محمد بن عزوز وباقي الحاشية الرسمية. وبعد الطواف بساحة الفدان وما حولها، صعد الخليفة ومن معه منصة نصبت بساحة الفدان أمام زاوية سيدي عبد الله الحاج البقال ...»} ح. د.

وكان هذا الوزير هو الذي يسير شؤون هذه الحكومة، بالاتفاق مع الخليفة السلطاني من ناحية، ومع الإقامة العامة الإسبانية ونيابة الأمور الوطنية[31] من ناحية أخرى. وإلى هذه كان مرجع أمور الحكومة الخليفية كلها[32].

وكانت هذه الوزارة تقوم بأعمال وزارة الداخلية، وكانت هي التي تصدر الظهائر باسم الخليفة، كما كانت وحدها هي التي تصدر القرارات الوزيرية المتعلقة بأعمالها وبأعمال بقية الوزارات الأخرى.

والأشخاص الذين تولوا وظيف الوزير الصدر في الحكومة الخليفية من عهد تكوينها إلى تاريخ إلغائها، أربعة أفراد، هم:

1- الفقيه السيد محمد بن عزوز المراكشي
2- الأمين السيد أحمد الركينة التطواني
3- الفقيه السيد أحمد الغنمية التطواني
4- الفقيه السيد أحمد الحداد التطواني

الوزارة الأولى للفقيه السيد محمد بن عزوز (1331 هـ – 1913 م):

الفقيه السيد محمد بن عزوز من أهالي مدينة مراكش، وقد كان من رجال حكومة السلطان المولى عبد الحفيظ الذي كان أولا خليفة لأخيه السلطان المولى عبد العزيز بالمدينة المذكورة، ثم قام ضده وتغلب عليه، وجلس على عرش المملكة المغربية. وفي هذا العهد أسند إلى الفقيه ابن عزوز مهمة سياسية لدى بعض الدول الأوربية. وبعد ذلك ظل في ركاب السلطان المذكور إلى أن أخر عن الملك، وعين بدله أخوه المولى يوسف رحم الله الجميع.

وعندما وفد الخليفة السلطاني الأول مولاي المهدي على مدينة تطوان، كان الفقيه ابن عزوز في ركابه، وكان وصولهما إلى تطوان كما تقدم في شهر جمدى الأولى عام 1331 (أبريل 1913).

فعندما تكونت أول حكومة خليفية بتطوان، كان الفقيه ابن عزوز هو وزيرها الأول، بل صدر وزرائها ومدير شؤونها.

---

[31]- كانت نيابة الأمور الوطنية إدارة إسبانية تابعة للإقامة العامة الإسبانية، وكان على رأسها موظف إسباني مدني تارة، وعسكري تارة أخرى، وهذه النيابة هي التي كانت تسير جميع شؤون الحكومة الخليفية.

[32]- {في مسودة بخط المؤلف : "كانت الصدارة ملزمة بالوقوف مع التعليمات التي تصدر من النيابة المذكورة، فلا تستطيع أن تولي أو تعزل، أو تقوم بأي تصرف من التصرفات المهمة. بل كانت نيابة الأمور الوطنية هي التي تبحث الكثير من المسائل، وتستبد بالبت فيها، وتطلب من الوزير الصدر أن يصدر ظهيرا خليفيا أو قرارا وزيريا، فلا يسع الوزير الصدر إلا تنفيذ ذلك كما تريد النيابة"} ح. د.

وهذه الحكومة كانت في أول عهدها مكونة من ثلاثة وزراء ومدير وقائد مشور وبضعة كتاب. فالوزير الأول هو الصدر السيد محمد بن عزوز، وكان له كاتبان: الأول هو الكاتب الأديب الحاج محمد راغون، والسيد العربي السطي[33] بصفة كاتب ثان، ثم عين الفقيه الأديب سيدي محمد الزواقي.

والوزير الثاني هو وزير العدلية الفقيه العلامة السيد أحمد الرهوني، وكان له كاتبان: الأول هو الفقيه سيدي محمد أفيلال، والثاني هو الفقيه السيد محمد المرير.

الوزير الثالث هو وزير المالية، وهو الأمين السيد أحمد الركينة، وكان له كاتبان هما: الأول سيدي أحمد الغنمية والثاني سيدي أحمد غيلان، ثم أضيف إليهما السيد أحمد الحداد بظهير[34].

ومدير الأحباس، وهو الوجيه السيد علي السلاوي، وكان له كاتب هو سيدي عبد الله أفيلال.

وكان للخليفة قائد مشور هو السيد مصطفى بن يعيش الذي كان باشا تطوان قبيل تكوين هذه الحكومة، أي في عهد الاستقلال. وكان له كاتب واحد هو سيدي أحمد الفيلالي.

وكانت هذه هي المرة الأولى التي يتولى فيها الفقيه ابن عزوز وزارة الصدارة بتطوان، ثم عزل وسجن مدة، ثم أعيد لوزارته كما سيأتي لنا بيانه.

وكانت أعمال الحكومة الخليفية في هذا العهد محدودة جدا، إذ كان جل الشمال المغربي غير خاضع لها، بل كان في حرب دموية ضد الاحتلال الإسباني الأجنبي الذي كون هذه الحكومة الصورية، وكان يحميها من ناحية، ويتدرع بها من ناحية أخرى.

بل كانت هذه الحكومة في أول أمرها، ليست لها قوانين وأنظمة تسير عليها، فكانت تتمشى في أعمالها على الطريقة المخزنية القديمة التي كان جل أعمالها يسير بالتفكير الفردي في طريق الارتجال.

هكذا تكونت الحكومة الخليفية الأولى.

33- {السيد العربي السطي أصله من عائلة القريري، إلا أنه كان لا يعرف في تطوان باسم آخر غير العربي السطي، وبه كان يمضي. وكان قدومه على تطوان عند تكوين الحكومة الخليفية الأولى، وعندما جلس الوزير ابن عزوز على كرسي الصدارة، جلس هو معه بصفة كاتب. وبعد ذلك شعر بضيق المجال، فقام بسفرة إلى جنوب المغرب، واتصل بولاة الأمر هناك، وأسند إليه وظيف القضاء بإحدى القبائل، حيث العيش الوفير، والمال الغزير} ح. د.

34- {عين الفقيه السيد أحمد الحداد كاتبا ثالثا لوزارة المالية في قسم الأملاك المخزنية بظهير مؤرخ في 6 شعبان 1332 موافق 20 يونيه 1914 م} ح. د.

ويجمل بنا هنا، أن نثبت بعض ما وقفنا عليه من نصوص الظهائر والقرارات وأخبار الحوادث التي لها تعلق بهذه الوزارة ورجالها في هذا العهد.

عام 1335 هـ 1917 م:

في تاسع رجب عام 1335 موافق فاتح مايو سنة 1917 صدرت ظهائر شريفة بتخصيص مكافأة ثلاثة آلاف بسيطة إسبانية سنويا للكتاب الأربعة الكبار بالمشور، وهم: الفقيه الشريف سيدي محمد الزواقي الكاتب بالصدارة، الفقيه الكاتب السيد العربي السطي الكاتب بالصدارة أيضا، الفقيه الشريف سيدي محمد أفيلال الكاتب بوزارة العدلية، الكاتب الأديب الشريف سيدي أحمد الغنمية الكاتب بوزارة المالية.

والظهائر المذكورة بلفظ واحد وتاريخ واحد، وهذا نص أحدها بعد الحمدلة والتصلية والطابع الخليفي:

«يعلم من كتابنا هذا أبد الله فخره، وأجرى على مهيع الرشاد سيره، وخلد في المعالي ذكره، أننا بحول الله وقوته، وشامل يمنه ومنته، عينا لكاتبنا بوزارة الصدارة الفقيه الشريف السيد محمد الزواقي، ثلاثة آلاف بسيطة سكة إسبنيولية، مكافأة سنوية عن وظيفه المذكور، تدفع له من القسم الخامس والباب الأول والفصل الأول من الميزانية المعمول بها الآن. فنأمر الواقف عليه من ولاة الأمور وأرباب الصدور أن يعلمه ويعمل بمقتضاه، ويلزم حده ولا يتعداه، والسلام. صدر به أمرنا الشريف في 9 رجب الفرد الحرام عام 1335 موافق فاتح مايو سنة 1917».

عام 1337 هـ 1918 م:

في 27 صفر 1337 هـ (2 دجنبر 1918 م)، توفي الكاتب الأول بوزارة الصدارة الحاج محمد راغون، فعين بدله الفقيه سيدي محمد الزواقي، وخصصت له مكافأة سنوية، وصدر بذلك ظهير خليفي هذا نصه:

«يعلم من هذا الكتاب المحتم أمره، الجاري على مهيع الرشاد سيره، أننا بحول الله وقوته وتأييده، وتوفيقه وتسديده، عينا لكاتبنا الأول بوزارة الصدارة، الفقيه الشريف السيد محمد الزواقي أربعة آلاف وستمائة بسيطة سكة اسبنيولية، راتبا سنويا عن وظيفه المذكور، يدفع من القسم الخامس والباب الأول والفصل الأول من ميزانيتنا الوافرة. فالواقف عليه يجب أن يجري على مقتضاه، ويقف عند حده ولا يتعداه، والسلام. صدر به أمرنا المعتز بالله في 26 ربيع الأول عام 1337 موافق 31 دجنبر سنة 1918».

وفي نفس التاريخ، عين الفقيه السيد محمد المرير كاتبا ثانيا بوزارة الصدارة، وخصصت له مكافأة سنوية، وصدر بذلك ظهير شريف هذا نصه بعد الحمدلة والتصلية والطابع الخليفي:

«يعلم من هذا الكتاب الجليل، والأمر المتلقى بالامتثال والتبجيل، أننا بحول الله وقوته، وشامل يمنه ومنته، عينا لكاتبنا الثاني بوزارة الصدارة، الفقيه السيد محمد المرير، ثلاثة آلاف بسيطة سكة إسبنيولية، مكافأة سنوية عن وظيفه المذكور، تدفع من القسم الخامس والباب الأول والفصل الأول من ميزانيتنا الوافرة. فالواقف عليه يجب أن يعلمه ويعمل به، ويجري على سنن مذهبه، والسلام. صدر به أمرنا الشريف في 26 ربيع الأول عام 1337 موافق 31 دجنبر سنة 1918».

عام 1338 هـ 1920 م[35]:

في 10 جمدى الأخيرة من عام 1338، عين الفقيه الأديب السيد أحمد الحداد كاتبا في وزارة الصدارة، وصدر بذلك ظهير شريف هذا نصه، نقلا عن أصله:

«الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله

المهدي بن إسماعيل بن محمد وفقه الله

يعلم من كتابنا هذا رفع الله قدره ومقداره، وأسمى في ذروة المفاخر قراره، أننا بحول الله وقوته، وشامل يمنه ومنته، رشحنا الطالب النبيه السيد أحمد الحداد كاتبا بوزارة الصدارة بأعتابنا الشريفة، على أن تكون له مكافأة سنوية قدرها ثلاثة آلاف بسيطة سكة إسبنيولية، تؤخذ من القسم الخامس والباب الأول والفصل الأول من ميزانية المخزن الجاري بها العمل الآن، فليقم بما رشح له قياما ينبئ عن نباهة، ويؤذن بعفة ونزاهة. ونأمر الواقف عليه أن يعمل بمقتضاه، ويلزم حده ولا يتعداه، والسلام. صدر به أمرنا الشريف في 10 جمدى الثانية عام 1338 موافق فاتح مارس سنة 1920».

نهاية الوزارة الأولى لابن عزوز عام 1341 هـ 1922 م:

واستمر الفقيه ابن عزوز قائما بوزارة الصدارة إلى أن أعفي منه يوم فاتح محرم عام 1341 (24 غشت سنة 1922)، ونفي إلى مدينة شفشاون التي تبعد عن تطوان بنحو سبعين كيلومترا، وبقي بها معتقلا نحو عام.

---

[35] - {ورد في بعض مذكرات المؤلف ما يلي: في ربيع الأول من هذا العام كانت الحكومة الخليفية كما يلي: الخليفة: مولاي المهدي، الوزير الصدر: السيد محمد ابن عزوز، كاتبه الأول: سيدي محمد الزواقي، كاتبه الثاني: السيد العربي السطي، وزير العدلية: الفقيه أحمد الرهوني، كاتبه: سيدي محمد أفيلال، وزير الأحباس: السيد علي السلاوي، كاتبه: السيد أحمد الفيلالي، وزير المالية: السيد أحمد الركينة، كاتبه: سيدي أحمد الغنمية. وفي هذا التاريخ كان باشا تطوان ورئيس مجلسها البلدي هو السيد الحاج أحمد الطريس، وقاضيها هو سيدي التهامي أفيلال، وخليفته هو سيدي الحسن أفيلال، وكبير العلماء هو سيدي أحمد الزواقي} ح. د.

لقد كان الوزير محمد بن عزوز رجلا وجيها، طويل القامة، أبيض الوجه، كبير اللحية، منور الشيبة، فصيح اللسان، في كلامه جرأة، وفي مقابلته قوة، يلبس الكساء الأبيض الرفيع، ويجعل على رأسه عمامة بيضاء بدون قلنسوة، فيكون له منظر غير معهود بين موظفي التطوانيين الذين كانوا كلهم بدون استثناء، يلبسون العمائم البيضاء على القلانس الصوفية الحمراء.

ولم يكن ابن عزوز يتواضع مع الولاة الإسبانيين الذين كانت سلطتهم هي العليا، فضلا عن غيرهم ممن كانوا تحت أمره ونهيه، بل كان قليل المجاملة للخواص، عديمها للعوام، ولم يكن ينتقل من مكان لآخر إلا على ظهر دابته المسرجة، التي يحف بها المخازنية ويمشون حولها راجلين مسرعين.

ولم يكن له اتصال بالجمهور إلا في الحفلات التي يترأسها أو يكون منها في الصفوف الأمامية المحترمة فيها.

أما الموظفون ومن في حكمهم، فما كان يرى منهم إلا من يجاملونه أو يخشونه أو يتملقون له.

وما أظن أن ظهره كان له ما يسنده، سوى جرأته والوظيف الذي كان يتقلده، وذلك ما جعله يسقط بسرعة بمجرد تألب مجموعة من الموظفين عليه، وتضامنهم مع أصحاب السلطة العليا من الإسبانيين، فإذا بالوزير الصدر الجبار يعزل بجرة قلم، ويهان بمجرد إشارة، ثم يرسل إلى السجن، حيث لا أمر له ولا نهي، بل ولا احترام[36].

أما الظهير الذي عزل به ابن عزوز، فهذا نصه:

«يعلم من كتابنا هذا أعلى الله قدره، وأطلع في أفق العزة والعظمة شمسه المنيرة وبدره، أننا بحول من له القدرة القاهرة، والسطوة الباهرة، قد أصدرنا أمرنا العالي بالله من يوم تاريخه، بعزل الطالب محمد بن محمد بن عزوز المراكشي من وظيفة الصدارة، ومن كل وظيف كان يشغله بإيالتنا الشريفة، عزلا نهائيا، أبديا سرمديا. فنأمر الواقف عليه من عمالنا وولاة أمرنا أن يعلمه ويعمل بمقتضاه، ولا يحيد عن كريم مذهبه ولا يتعداه، وأن لا يقبل له من الآن قولا، ولا يقتفى له فعلا، ومن خالف أمرنا المطاع، يحل به من انتقام الله ما لا يستطاع، والسلام. صدر به أمرنا المعتز بالله في فاتح محرم الحرام عام 1341 موافق 25 غشت سنة 1922.

وتحته ما نصه: عاينت ظهير سمو الخليفة المعظم مولاي المهدي بن إسماعيل بن محمد الصادر بتاريخه، المتضمن عزل الطالب محمد بن محمد بن عزوز من وظيف رئاسة الصدارة، ومن كل وظيف كان يشغله بإيالتنا الشريفة، وعليه فإني أعلم به. تطوان 25 غشت سنة 1922.

---

[36]- في الفصل الخامس حوادث عام 1341 زيادة بيان وتفصيل عما لابن عزوز وما عليه.

ريكاردو بوركيطي»[37].

ولاية السيد أحمد الركينة لوزارة الصدارة 1341 هـ 1922 م:

كان الأمين الوجيه السيد أحمد بن محمد الركينة التطواني من كبار الأمناء في عهد السلطان المولى عبد العزيز، ثم عين حاجبا للسلطان المذكور مدة خاض معه فيها مختلف الغمرات.

ولما ألفت الحكومة الخليفية الأولى، كان السيد أحمد الركينة هو وزير المالية بها، وقد استمر في ذلك الوظيف إلى أن عزل الفقيه ابن عزوز من وزارة الصدارة (عام 1341 هـ 1922 م)، فعين الركينة بدله في هذه الوزارة، وهذا نص ظهير توليته:

«يعلم من كتابنا هذا أسمى الله قدره، وأطلع في سماء السعادة شمسه المنيرة وبدره، أننا بعون ذي العظمة والجلال، والعزة والكمال، رشحنا خديمنا الأنصح، السيد أحمد بن محمد الركينة التطواني، وزير ماليتنا السعيدة، لوظيفة الصدارة العظمى بدلا عن المعزول، وأسندنا إليه أمر التصرف في أشغالها تصرف الناصح الرشيد. فنأمر الواقف عليه من عمالنا وولاة أمرنا، أن يعلمه ويعمل بمقتضاه، ولا يحيد عن كريم مذهبه ولا يتعداه، كما نأمره بحسن السلوك في جميع الأمور، والجريان على مهيع النصيحة للدين والوطن في الورود والصدور، أصلحه الله ورضي عنه، والسلام. صدر به أمرنا المعتز بالله في فاتح محرم الحرام عام 1341 موافق 25 غشت 1922.

وتحت ذلك موافقة المقيم العام بما نصه:

عاينت ظهير سمو الخليفة المعظم مولاي المهدي بن إسماعيل بن محمد الصادر بتاريخه، المتضمن ترشيح الخديم الأنصح السيد أحمد الركينة لوظيفة الصدارة العظمى، وعليه فإني أعلم به. تطوان في 25 غشت سنة 1922.

ريكاردو بوركيطي»[38].

وفرغ الوظيف الذي كان يشغله الركينة، وهو وزارة المالية، فأسند إلى الوجيه الأمين السيد الحاج عبد السلام بنونة، بظهير مؤرخ بـ 16 محرم 1341، موافق 9 سبتمبر سنة 1922. وسيأتي لنا نصه عند الكلام على وزارة المالية.

---

[37]- الجريدة الرسمية بتطوان – عدد 18 - س 6 – 4 صفر 1341 – 25 شتنبر 1922 – ص 488.

[38]- الجريدة الرسمية بتطوان – عدد 18 - س 6 – 4 صفر 1341 – 25 شتنبر 1922 – ص 489.

وفي هذا العهد أضيف إلى وظائف الحكومة الخليفية وظيف الحجابة، وأسند إلى الفقيه الكاتب سيدي أحمد غيلان، بظهير شريف سيأتي لنا نصه عند الكلام على وظيف الحجابة. وبذلك صارت هيئة الحكومة الخليفية كما يلي:

- الوزير الصدر: السيد أحمد الركينة
- وزير العدلية: السيد أحمد الرهوني
- وزير المالية: السيد الحاج عبد السلام بنونة
- مدير الأحباس: السيد علي السلاوي
- الحاجب: السيد أحمد غيلان
- قائد المشور: السيد مصطفى بن يعيش

أما كتاب الوزارات في هذا العهد الذي هو عام 1341 – 1922، فصاروا كما يلي:

- في الصدارة: سيدي محمد الزواقي وسيدي أحمد الغنمية والسيد أحمد الحداد.
- في العدلية: سيدي محمد أفيلال.
- في المالية: السيد محمد بن علي الخطيب.
- في الأحباس: سيدي أحمد الفيلالي.[39]

القسم	الباب	الفصل	الإدارة	الوظيفة	الاسم	الراتب
2	1	3	المشور السعيد	قائد المشور	السيد مصطفى ابن يعيش	18,000
					القائد الجيلاني بن سعيد	2,880
4	1	1	الصدارة	الصدر الأعظم	السيد أحمد الركينة	21,600
		2		كتابة الصدارة	سيدي محمد بن الطاهر الزواقي	5,520
				معاون	سيدي أحمد بن عبد الكريم الغنمية	3,600

[39]- {أدرج المؤلف بعد هذه الفقرة جدولا ضمنه قائمة بأسماء الموظفين في الحكومة الخليفية والإدارات التابعة لها، مع وظائفهم ورواتبهم السنوية، وذلك في سنة 1342 هـ 1924 م. وهذا نص الجدول المذكور} ح. د.

				معاون	السيد أحمد بن عبد الكريم الحداد	3,600
	2	1	عمالة تطوان	الباشا	السيد عبد الكريم بن أحمد اللبادي	16,200
				خليفة	السيد محمد بن عبد الكريم اللبادي	4,200
				كاتب	السيد محمد باعيسى	3,300
				مشوري	محمد ابن الجيلالي	2,400
		2	عمالة العرائش	الباشا	السيد الفاضل ابن يعيش	15,000
				خليفة	السيد أحمد بن موسى	3,600
		3	عمالة القصر الكبير	الباشا	السيد الحاج بوسلهام الرميقي	15,000
				خليفة	السيد بوسلهام أمجاو	3,600
				كاتب	السيد محمد بوعشة	2,400
				مشوري	محمد الرميقي	1,800
		4	عمالة أصيلا	الباشا	سيدي محمد مصطفى الريسوني	15,000
				خليفة	سي جلون بن محمد بن قدور	3.600

				كاتب	سي محمد بن الطاهر العروسي	2,400
				مشوري	سي العربي الرحالي	1,800
		5	عمالة شفشاون	الباشا	سيدي عبد الوافي بن محمد الحاج البقالي	15,000
				خليفة	سي محمد بن عبد القادر كريكش	3,600
				كاتب	سيدي محمد البقالي	2,400
				مشوري	محمد بن عبد الكريم	1,800
5	1	1	إدارة العدلية الإسلامية	قاضي القضاة	سيدي أحمد الرهوني	18,000
		2		كتابة قاضي القضاة	سيدي الحاج محمد أفيلال	3,600
	2	1	إدارة نواحي تطوان	نائب قاضي القضاة	سيدي الحاج الحسن أفيلال	4,800
		2	العرائش	القاضي	سيدي أحمد العمراني الغماري	9,600
				خليفة	السيد محمد ولد الشاعر	2,400
5	2	3	القصر الكبير	القاضي	السيد محمد المرير	9,600
				الخليفة	السيد علي نخشى	2,400

		4	أصيلا	القاضي	السيد مبارك الخمالي	9,600
				الخليفة	السيد العربي الحلوفي	2,400
			شفشاون	القاضي	سيدي الحسن العلمي	6,000
				الخليفة	سيدي محمد بن محمد العلمي	2,400
6	1	1	وزارة المالية	وزير المالية	سيدي محمد الصادق الريسوني	18,000
	2	2	مستفادات وأملاك المخزن بتطوان	الأمين	السيد الحاج محمد بن عبد السلام زوزيو	4,500
				العدل	سيدي محمد أخريف	3,000
				القباض	سيدي المختار ابن عجيبة	1,800
			القصر الكبير	الأمين	سيدي محمد البقالي	3,600
				العدل	السيد أحمد الطود	2,400
			أصيلا	أمين الديوانة	سيدي محمد غيلان	
				العدل	السيد محمد بن عيسى	
		3	تطوان	أبو المواريث	السيد محمد الدليرو	2,400
			العرائش	أبو المواريث	عبد القادر الناظر	2,400

			القصر الكبير	أبو المواريث	أحمد القناوي	2,400
			أصيلا	أبو المواريث	محمد ابن الصديق	2,400
			شفشاون	أبو المواريث	محمد الفقاي التطواني	2,400
7	1	1	إدارة أملاك الأحباس	مدير الأحباس العام	سيدي الحاج محمد بن المكي بن ريسون	12,000
		2	كتابة مدير الأحباس	الكاتب الأول	سيدي أحمد الفيلالي	3,600
				الكاتب الثاني	سيدي محمد بن عبد الله أفيلال	2,400

صدر قرار وزيري بتنفيذ تلك المرتبات في 27 قعدة 1342 هـ 1 يوليو 1924 م.

ومن أهم ما وقع في عهد ولاية الصدر الركينة، مما يتعلق بالحكومة الخليفية ورجالها، ما يلي:

عام 1342 (1923 – 1924 م):

في 21 محرم 1342 عزل الفقيه السيد أحمد الرهوني من وزارة العدلية، وعزل الوجيه السيد الحاج عبد السلام بنونة من وزارة المالية.

وفي هذا العهد اشتدت أعراض مرض السل على الخليفة مولاي المهدي، فنقل إلى مدينة سبتة للاستشفاء والاستراحة بها، فوافاه أجله المحتوم بها، وصار إلى عفو الله وكرمه، في 12 ربيع الأول من هذا العام (1342) أكتوبر 1923.

وفي 16 شوال من نفس العام (مايو 1924) توفي مدير الأحباس السيد علي السلاوي، فأسند وظيفه إلى الفقيه الشريف سيدي محمد بن المكي بن ريسون، كما سيأتي بيانه عند الكلام على وزارة الأحباس بحول الله.

وفي فاتح ذي الحجة من نفس العام، أعيد الفقيه الرهوني إلى وظيفه الذي هو وزير العدلية، مع إضافة لقب قاضي القضاة إليه.

وقد استمر السيد أحمد الركينة متقلدا لوزارة الصدارة إلى أن توفاه الله بتطوان ودفن بها[40] في 17 ربيع الثاني عام 1343 – 15 نوفمبر سنة 1924. فمدة ولايته لهذه الوزارة عامان وبضعة أشهر.

وبعده أسند وظيف الصدارة إلى صاحبه السابق، وهو الفقيه ابن عزوز.

الوزارة الثانية للفقيه ابن عزوز 1343 هـ 1924 م:

عقب وفاة الوزير الصدر السيد أحمد الركينة (عام 1343 – 1924)، استدعي الفقيه ابن عزوز بعد أن نقل إلى تطوان من معتقله بمدينة شفشاون، وأسند إليه وظيفه السابق الذي هو وزارة الصدارة[41].

ومن أهم ما وقع في هذا العهد، تنصيب الخليفة الثاني مولاي الحسن بن المهدي على كرسي الخلافة السلطانية بتطوان في 20 ربيع الثاني عام 1344 موافق 8 نوفمبر 1925.

وفي هذا العهد صارت الحكومة الخليفية مؤلفة كما يلي:

- الخليفة السلطاني: مولاي الحسن بن المهدي
- الوزير الصدر: الفقيه السيد محمد بن عزوز
- وزير العدلية وقاضي القضاة: الفقيه السيد أحمد الرهوني
- وزير المالية: مولاي الصادق الريسوني
- مدير الأحباس: سيدي محمد بن المكي بن ريسون
- قائد المشور: السيد مصطفى بن يعيش

وأما كتاب الوزارات فكانوا كما يلي:

- في الصدارة: سيدي محمد الزواقي، وسيدي أحمد الغنمية، وسيدي أحمد الحداد، ومحمد بن عجيبة، وبعد وفاته سيدي الحسن أفيلال والسيد محمد العربي النجار ثم السيد محمد الزرهوني.
- في العدلية: سيدي محمد أفيلال
- في الأحباس: سيدي أحمد الفيلالي ثم محمد العطيطار.[42]

---

[40]- دفن الوزير الركينة في الزاوية الحراقية الدرقاوية بباب المقابر من مدينة تطوان.

[41]- {في مسودة بخط المؤلف ما نصه : "وبعدما عاد الوزير ابن عزوز إلى الوزارة، ظهر عليه أثر العزل والاعتقال والإهمال، وعرف أن عاقبة إهانة الناس تعود على صاحبها بالضرر والوبال. فخفف من شدته وعجرفته، وصار يحترم من يستحق الاحترام من بني جلدته. ونزول المصائب بالإنسان قد يكون سببا في إصلاح حاله والتفكير في مستقبله ومآله. والعاقل لا يغتر بالمظاهر ولا يثق بالدهر القاهر"} ح. د.

ومن حوادث هذا العهد، تأخير مولاي الصادق الريسوني من وزارة المالية. وقد كوّن وظيف مدير عام للأملاك المخزنية بدل وزارة المالية، وأسند ذلك الوظيف إلى الزبير سكيرج عام 1926.

وعند ولايته عين الفقيه السيد محمد غطيس كاتبا لهذه المديرية.

واستمر الفقيه ابن عزوز في وزارة الصدارة هذه المرة إلى أن اشتد عليه مرض السكر، فتوفاه الله بتطوان ودفن بها [43] في سابع محرم الحرام عام 1350 موافق 25 مايو سنة 1931.

فمدة ولايته الأولى من 1331 (1913) إلى 1341 (1922) أي عشر سنوات، والثانية من 1343 (1924) إلى 1350 (1931) أي سبع سنوات. الجميع سبع عشرة سنة.

والفقيه ابن عزوز هو الذي أسس هيئة الحكومة الخليفية بوزاراتها وكتابها، وجلوسهم على الهيئة التي كانت معروفة في عهد سلاطين المغرب، وبالمظهر التقليدي.

ومن أعماله: تنظيمه لحاشية وحشم الخليفة من: موالين الوضو، موالين السجادة، موالين الماء، موالين الجزارة، موالين الفراش، موالين الروا، موالين المكاحل (4)، الكادات (3)، المظل (1)، المزارك، العَلوم (2).

ولاية سيدي أحمد الغنمية للصدارة عام 1350 هـ 1931 م:

وبعد وفاة الوزير السيد محمد بن عزوز ببضعة أسابيع، أسند وظيف وزارة الصدارة إلى الكاتب الأول بهذه الوزارة، وهو الفقيه الأديب الشريف سيدي أحمد الغنمية التطواني، وصدر بذلك ظهير خليفي هذا نصه بعد الحمدلة والتصلية والطابع الخليفي:

---

[42]- {ويستنتج من بعض المذكرات الشخصية للمؤلف أنه في سنة 1926 م كان الموظفون بتطوان كالتالي: الخليفة: مولاي الحسن بن المهدي، المقيم العام: سان خورخو، الصدر: محمد بن عزوز، الكاتب العام: سابيدرا، القاضي: الفقيه أحمد الرهوني، خليفته: سيدي الحسن أفيلال، المحتسب: سيدي محمد المؤذن، الباشا: عبد السلام بن حسين، خليفته: سيدي محمد البقالي، كاتبه: محمد باعيسى، أمينا الديوانة: الحاج إدريس بناني والموفق، عدل بها: سيدي محمد بن عجيبة، كتاب بالصدارة: سيدي محمد الزواقي وسيدي أحمد الحداد وسيدي أحمد الغنمية، كاتب بالعدلية: سيدي محمد بن التهامي أفيلال، أبو المواريث: محمد الدليرو، الناظر: محمد بن مرزوق، أمين بالديوانة: محمد أشعاش الصغير، كاتب بها: محمد الرايس، كتاب بالكتابة العامة: عبد الله أشعاش ومحمد الغزاوي ومحمد بوعسل وعبد الرحيم جبور، موظف بها: محمد بن عبد الله زوزيو، أمين المستفاد: محمد الجيار، كاتب معه بالقنصلية: عبد الكريم الدنيرو} ح. د.

[43]- دفن الفقيه ابن عزوز رحمه الله في الزاوية الريسونية بالصياغين من مدينة تطوان.

«يعلم من هذا الكتاب الشريف، والأمر العلي المنيف، أننا بحول الله وقوته، وشامل يمنه ومنته، رشحنا الفقيه العلامة النزيه، الشريف الخير الوجيه، السيد أحمد الغنمية وزير الصدارة العظمى بمنطقة إيالتنا الشريفة، وعهدنا إليه أن يقوم بما رشح إليه، على ما عرف به من الحزم وحسن السيرة، وخلوص النية وصفاء السريرة، والله تعلى يرشده إلى ما فيه صلاح العباد، ويلهمه لمقاصد الرشاد، فنأمر الواقف عليه من خدامنا وكافة ولاة أمرنا، أن يجري على مقتضاه، ويقف عند حده ولا يتعداه، والسلام. صدر به شريف أمرنا في 18 صفر الخير عام 1350 موافق 5 يوليه سنة 1931».

وفي أول عهد الوزير الغنمية بالصدارة، كانت هيئة الحكومة الخليفية مكونة كما يلي:

الخليفة السلطاني مولاي الحسن بن المهدي

الوزير الصدر: سيدي أحمد الغنمية

وزير العدلية: الفقيه السيد أحمد الرهوني

مدير الأحباس: سيدي محمد بن المكي بن ريسون

مدير الأملاك المخزنية: السيد الزبير سكيرج

قائد المشور: السيد مصطفى بن يعيش

وكان وظيف الحجابة فارغا في هذا العهد.

وكان كتاب الوزارات كما يلي:

في الصدارة: الحداد، الحسن أفيلال، النجار، الزرهوني

في العدلية: أفيلال

في الأحباس: الفيلالي والعطيطار

في الأملاك: غطيس.

ومن أهم ما وقع في عهد صدارة الوزير الغنمية مما يتعلق بالحكومة الخليفية ورجالها ما يلي:

<u>عام 1350:</u>

في 23 صفر 1350 هـ 9 يوليو 1931، أسندت عمالة تطوان إلى القائد الحاج إدريس الريفي، بظهير يأتي لنا نصه في محله.

وفي 17 ربيع الثاني 1350 هـ فاتح سبتمبر 1931 م أسند وظيف الكاتب الأول لوزارة الصدارة، إلى الفقيه الكاتب الأديب السيد أحمد الحداد، وصدر بذلك ظهير خليفي هذا نصه:

« الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله

الحسن بن المهدي الله وليه

يعلم من كتابنا هذا أعز الله أمره، وخلد في المعالي ذكره، أننا رشحنا الفقيه الأرضى السيد أحمد الحداد لوظيف كاتب أول بالصدارة العظمى، على أن يكون راتبه السنوي 6000 بسيطة إسبانية، تدفع له مشاهرة عند تمام كل شهر من المبلغ المعين لذلك في القسم 4 والباب الأول والفصل 2 من ميزانية المخزن الجاري العمل بها في هذه المنطقة، فعليه أن يقوم بمهمته قياما يؤذن بنباهته، وينبئ عن اقتداره وحسن درايته، والواقف عليه يعلمه ويعمل به، والسلام في 17 ربيع الثاني عام 1350 موافق فاتح شتمبر 1931».

وفي 24 ذي القعدة من هذا العام (فاتح أبريل 1931)، أسند وظيف مدير الأملاك المخزنية بالحكومة الخليفية، بعد إعفاء السيد الزبير سكيرج منها، إلى الوجيه السيد محمد السلاوي، بظهير يأتي لنا نصه عند الكلام على هذا الوظيف.

وفي نفس التاريخ أسند وظيف الحجابة إلى الوجيه السيد عبد الواحد بريشة، بظهير سيأتي لنا نصه عند الكلام على وظيف الحجابة.

عام 1353 هـ:

في 21 ربيع الثاني منه – 3 غشت 1934، صدر ظهير بإعفاء الفقيه السيد أحمد الرهوني من وظيف وزير العدلية، وسيأتي لنا نصه عند الكلام على وزارة العدلية.

وفي نفس التاريخ صدر ظهير آخر بإسناد وزارة العدلية إلى الفقيه سيدي محمد أفيلال، وسيأتي لنا نصه كذلك.

وفي 12 جمدى الأخيرة منه، 23 سبتمبر 1934، أسندت عمالة تطوان إلى الوجيه السيد محمد بن حسين - بعد إعفاء الحاج إدريس الريفي - بظهير يأتي لنا نصه في محله.

وفي 6 رجب منه، 16 أكتوبر 1934، أسند وظيف مدير الأحباس إلى الأستاذ عبد الخالق الطريس، بظهير يأتي لنا نصه في محله أيضا.

عام 1354 هـ:

في رابع جمدى الأخيرة منه، 4 سبتمبر 1935، أعفي الأستاذ عبد الخالق الطريس من وظيف مدير الأحباس، بظهير يأتي لنا نصه أيضا.

وفي 5 جمدى الأخيرة أيضا، 5 سبتمبر 1935، أسند إلى الفقيه السيد أحمد الحداد وظيف مدير الأحباس، بظهير خليفي يأتي لنا نصه أيضا.

وفي 6 منه، أسند إلى الفقيه السيد العربي اللوه، وظيف رئيس كتاب وزارة الصدارة، بظهير خليفي هذا نصه، بعد المقدمات العادية:

«يعلم من كتابنا هذا أعلى الله قدره، وأطلع في أفق الصواب بدره، أننا رشحنا لرياسة كتابة إدارة رئيس وزارتنا، الكاتب الأنجد الطالب العربي ابن

الحاج علي اللوه. فليقم بما رشح له قيام ذي النجدة والاقتدار، معنونا على تمام ما توسم فيه من حسن الاختيار، والسلام. صدر به شريف أمرنا في 6 جمدى الثانية عام 1354 موافق 6 شتمبر سنة 1935».

عام 1355 هـ:

في 3 شوال منه، 18 دجنبر 1936، أعفي الفقيه السيد أحمد الحداد من وظيف مدير الأحباس، ونقل إلى رئاسة المحكمة العليا.

وفي 4 منه، 19 دجنبر 1936، تحول اسم إدارة الأحباس إلى اسم وزارة الأحباس بظهير يأتي لنا نصه.

وفي نفس التاريخ، أسندت وزارة الأحباس إلى الأستاذ عبد الخالق الطريس بظهير يأتي لنا نصه أيضا.

وفي 9 منه، 24 دجنبر 1936، أسند إلى السيد أحمد الحداد وظيف كاتب أول للصدارة ونائب عنها في المحكمة العدلية المخزنية، وصدر بذلك ظهير خليفي يأتي لنا نصه عند الكلام على رئاسة الاستئناف المخزني.

وفي 23 شوال منه، 7 يناير 1937، أسند إلى الفقيه السيد أحمد الرهوني وظيف رئيس المجلس الأعلى للتعليم الإسلامي، بظهير نثبت نصه عند الكلام على التعليم.

وفي نفس التاريخ أسند وظيف مفتش التعليم الإسلامي إلى كاتب هذه السطور محمد داود حفظه الله، وصدر بذلك ظهير خليفي يوجد نصه عند الكلام على التعليم أيضا.

[44] «يعلم من كتابنا هذا أسماه الله وأعز أمره، أننا بحول الله وقوته، وشامل يمنه ومنته، ولينا خديمنا الأرضى الحاج عبد القادر الشيكري نائبا للصدارة بالناحية الشرقية والريف، وأسندنا إليه النظر في شؤونها، لما عهد فيه من الصدق والإخلاص في أعماله وخدماته، فنأمره أن يشمر عن ساعد الجد والاجتهاد، ويبدي من الحزم والنشاط ما يبرهن به عن كمال الاستعداد، والسلام. صدر به شريف أمرنا في 9 شوال عام 1355 موافق 24 دجنبر سنة 1936».

عام 1356 هـ:

في 19 محرم منه، فاتح أبريل 1937، أسندت باشوية تطوان إلى السيد محمد أشعاش، بظهير خليفي يوجد نصه عند الكلام على عمالة تطوان.

وفي نفس التاريخ أعفي الأستاذ عبد الخالق الطريس من وظيف وزير الأحباس، بظهير يأتي لنا نصه أيضا.

---

[44] - {وفي هذا العام أسند وظيف نائب الصدارة بالناحية الشرقية والريف من المنطقة الخليفية إلى السيد الحاج عبد القادر الشيكري، وهذا نص ظهير توليته ذلك الوظيف} ح. د.

وفي 24 محرم منه، 16 أبريل 1937، أسندت وزارة الأحباس إلى الفقيه الأديب السيد محمد بن موسى بظهير يأتي لنا نصه في محله.

[45] واستمر الفقيه سيدي أحمد الغنمية متقلدا لوزارة الصدارة، إلى أن توفي ودفن بتطوان[46] في 11 شعبان عام 1364 موافق 21 يوليه 1945 م.

فمدة ولايته لهذه الوزارة نحو خمس عشرة سنة، وعند وفاته أسند القيام بشؤون وزارة الصدارة إلى كاتبها الأول الفقيه السيد أحمد الحداد، وكتب إليه الخليفة بذلك رسالة هذا نصها:

«الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله

الطابع الشريف (الحسن بن المهدي الله وليه ومولاه)

خديمنا الأرضى الفقيه الأجل رئيس المحكمة العليا للعدلية المخزنية بأعتابنا الشريفة السيد أحمد الحداد، أمنك الله وسلام عليك ورحمة الله، وبعد فنأمرك أن تأخذ في مباشرة أشغال الصدارة مؤقتا، من فتح المكاتيب الواردة عليها وإمضاء الصادرة منها، وغير ذلك من مختلف شؤونها، ابتداء من وفاة الصدر الأعظم السيد أحمد الغنمية، ريثما يصدر لك من جنابنا أمر جديد، والله يعينك ويتولاك، ويؤيدك ويسدد خطاك، والسلام. صدر به أمرنا المعتز بالله بقصر المشور في 15 شوال عام 1364 موافق 22 شتمبر سنة 1945».

وبقي الفقيه الحداد يباشر أعمال الصدارة بصفة مؤقتة، إلى أن أسندت إليه وزارتها بصفة رسمية عام 1367 سنة 1948.

ولاية الفقيه السيد أحمد الحداد للصدارة عام 1367 هـ 1948 م:

وبعد أن قضى الفقيه الكاتب السيد أحمد بن عبد الكريم الحداد ما يقرب من ثلاثة أعوام في القيام بأعمال الصدارة بصفة نائب عن الوزير، أسند إليه

---

[45]- {وفي عهد الصدر الأعظم السيد أحمد الغنمية، في نهاية سنة 1941 م كان الموظفون كالتالي: الخليفة: مولاي الحسن بن المهدي، ولي عهده: نجله مولاي المهدي، الحاجب: عبد الواحد بريشة، الكاتب العام: أحمد بن البشير السكوري، الصدر الأعظم: سيدي أحمد الغنمية، وزير العدلية: سيدي محمد أفيلال، وزير الأحباس: سيدي محمد بن موسى، مدير الأملاك المخزنية: سيدي محمد بن المكي بن ريسون، مدير التعليم: عبد الكريم اللوه، كاتب الصدارة: العربي اللوه، كاتب العدلية ومفتشها: سيدي الحسن بن عبد الوهاب، كاتب الأحباس: مَحمد الزكاري، الباشا: محمد بن محمد أشعاش، خلفاؤه: محمد باعيسى ومحمد القناوي، المحتسب: عبد الخالق زوزيو، القاضي: محمد اللبادي، خليفتاه: محمد الصباغ وأحمد اللواجري، قاضي الناحية: سيدي أحمد الزواقي، أبو المواريث: أحمد سلامة، الناظر: مَحمد أشعاش، المقيم العام: الخنرال أوكاص} ح. د.

[46]- دفن رحمه الله في الزاوية الريسونية بتطوان.

وظيف الوزير الصدر بصفة رسمية في 27 جمدى الأولى عام 1367 موافق 8 أبريل سنة 1948، وصدر بذلك ظهير خليفي هذا نصه:

«الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله

الطابع الشريف

الحسن بن المهدي بن إسماعيل بن محمد الله وليه ومولاه

ومن تكن برسول الله نصرتــــــــه إن تلقه الأسد في آجامها تجــم

من يعتصم بك يا خير الورى شرفا فالله حافظه من كل منتقــــــم

يعلم من هذا الكتاب الشريف، والأمر العلي المنيف، أنه بعد الاطلاع على الظهير الشريف المؤرخ بفاتح محرم عام 1366 موافق 26 نونبر سنة 1946، بإعادة تنظيم المخزن المركز، نأمر بتعيين الفقيه الأجل النبيه المبجل السيد أحمد بن عبد الكريم الحداد لوظيفة الصدر الأعظم بمنطقتنا السعيدة، فالواقف عليه يعلمه ويعمل بمقتضاه، والسلام. صدر به شريف أمرنا بقصر المشور بتطوان في 27 جمدى 1 عام 1367 موافق 8 أبريل سنة 1948».

وعندما أسندت إلى الفقيه الحداد وزارة الصدارة، تكونت هيئة الحكومة الخليفية كما يلي:

الخليفة السلطاني: الأمير مولاي الحسن بن المهدي

الوزير الصدر: السيد أحمد الحداد

وزير العدلية: سيدي محمد أفيلال

وزير الأحباس: السيد محمد بن موسى

وزير المالية: سيدي محمد بن المكي بن ريسون

وزير الفلاحة: الفقيه سيدي محمد بن عمر القضاوي

وفي هذا العهد ألغيت إدارة الأملاك المخزنية، وحلت محلها وزارة المالية، كما حلت وزارة المعارف محل إدارة المعارف، وأسندت شؤونها إلى نفس الوزير الصدر السيد أحمد الحداد بصفة مؤقتة.

أما عن الكتاب، فعند إعفاء السلاوي من إدارة الأملاك المخزنية، انتقل الكاتب غطيس إلى الكتابة بالصدارة.

كتاب وزارة الصدارة: العربي اللوه، ومعه الزرهوني، غطيس، العربي النجار، ومَحمد الدليرو، وسيدي محمد الحراق وعبد السلام الشربي وعبد الكريم غطيس.

وفي العدلية: الزكي الحراق، والعربي النجار، ومحمد الطويل، ومحمد العربي العمراني ابن الفقيه الغماري. وعبد الرحمن بروحو. وقبل ذلك كان الناصر الكتاني كاتبا أول في وزارة العدلية مع أفيلال في عهد الغنمية.

وفي الأحباس: مَحمد الزكاري، ومحمد بناني ومحمد بن جلون والحاج أحمد مدينة.

وفي المالية: محمد العطيطار، وعبد الواحد الموفق.

وفي الزراعة: عبد الرحمن بن عبد القادر الحنفي، ومحمد بن زيدان، والأمين التمسماني، ومحمد بن عمر السيدالي، والطاهر بن عمر المرابط السيدالي.

وبعد ذلك أضيف إلى سلك الكتاب عدد في كل وزارة من الوزارات، ثم عين لكل وزارة كاتب ثان، وكان هذا الكاتب نفسه قائما مقام الوزير عند غيابه. (اللوه في الصدارة، الزرهوني في العدلية، الزكاري في الأحباس، العطيطر في المالية، الحنفي في الفلاحة الخ).

ومن أهم ما وقع في عهد ولاية الوزير الحداد للصدارة مما يتعلق بالحكومة الخليفية ووظائفها ورجالها، ما يلي:

عند وفاة قائد المشور السيد مصطفى بن يعيش في عهد الوزير الغنمية، عين أخوه الوالي بن يعيش الذي كان خليفة له، قائما مقامه في القيام بشؤون قائد المشور، بدون ظهير رسمي بوظيفه.

ومما وقع أيضا، إعفاء أفيلال وابن موسى من الوزارة، وتعيين سيدي عبد الله كنون محل أفيلال والعربي اللوه محل ابن موسى. وتأسيس وزارة الشؤون الاجتماعية، وإسنادها للطريس، وإسناد وزارة التعليم لمحمد بن حمو زريوح من قبيلة بني سيدال، مثل القضاوي.

ومن ذلك تعيين سيدي بركة في وظيف رئيس المحكمة العليا للعدلية المخزنية، وكان معه كاتبا بها محمد بن عبد القادر الحداد. ثم عزل بركة والوالي بن يعيش، وعند إعفاء بركة تولى مكانه الفقيه محمد بن حدو أمزيان الورياغلي.

واستمر الفقيه السيد أحمد الحداد متقلدا لوظيف الوزير الصدر، إلى أن أعلن ملك المغرب المستقل الموحد حل الحكومة الخليفية نهائيا، في 27 شعبان عام 1375 موافق 9 أبريل سنة 1956.

فكانت مدة ولايته لهذه الوزارة نحو ثمانية أعوام، وكان هو آخر من ولي هذا الوظيف بتطوان، والبقاء والدوام لله سبحانه.

[47] 1- «الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وسلم

الطابع الشريف

الحسن بن المهدي بن إسماعيل بن محمد الله وليه ومولاه

---

[47]- {وفيما يلي نص ظهيرين يتضمنان إنعام الخليفة مولاي الحسن بن المهدي على الفقيه السيد أحمد الحداد بوسامين، أحدهما من درجة "الفخامة" والثاني من درجة "السمو"} ح. د.

ومن تكن برسول الله نصرتـــــــه   إن تلقه الأسد في آجامها تجم
من يعتصم بك يا خير الورى شرفا   فالله حافظه من كل منتـــــقم

يعلم من كتابنا هذا أعلى الله قدره، وأشرق في سماء السعود شمسه المنيرة وبدره، أننا بحول ذي النعم التي لا تحصى، والمنن التي لا تستقصى، اعتبارا لما قام به رئيس الاستئناف بالمحكمة العليا للعدلية المخزنية، الفقيه الجليل، الوجيه النبيل، الشريف السيد أحمد بن المرحوم السيد عبد الكريم الحداد، من الأعمال الجميلة والخدمات الجليلة بأعتابنا الشريفة، وتقديرا لما امتاز به من شرف النفس وعلو الهمة وحسن السيرة، وصفاء الطوية والسريرة، أنعمنا عليه بالوسام المهدي من درجة الفخامة، فنأمر كافة خدامنا وسائر ولاة أمرنا، أن يحترموه احتراما يتناسب مع ما له لدينا من الحظوة العظمى، والمقام الرفيع الأسمى، كما نأمره أن يحمل ذلك الوسام بإجلال واحترام، وإكبار وإعظام، والسلام. صدر به شريف أمرنا بقصر المشور بتطوان في 16 قعدة عام 1360 موافق 5 دجنبر سنة 1941».

2- «الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله

الطابع الشريف

الحسن بن المهدي بن إسماعيل بن محمد الله وليه ومولاه

ومن تكن برسول الله نصرتـــــــه   إن تلقه الأسد في آجامها تجم
من يعتصم بك يا خير الورى شرفا   فالله حافظه من كل منتـــــقم

يعلم من كتابنا هذا أعلى الله قدره، وخلد في المعالي ذكره، أنه بمقتضى حسن الأعمال التي قام بها رئيس وزارتنا السعيدة الصدر الأعظم الفقيه السيد أحمد بن عبد الكريم الحداد، وبقصد تقديم البرهان له على فائق اعتبارنا، قد قلدناه الوسام المهدي من درجة "السمو"، وعليه فنأمر كافة خدامنا وولاة أمرنا أن يحترموه كما يستحق، مراعاة لما امتاز به، كما نعهد إليه أن يحمله بإجلال واحترام، والسلام. صدر به شريف أمرنا بقصر المشور بتطوان في 16 رجب عام 1368 موافق 15 ماي سنة 1949».

وزارة العدلية في الحكومة الخليفية:

وزارة العدلية – كما كانت تسمى في عهد الحكومة الخليفية – قد تولاها بتطوان ثلاثة أشخاص هم:

الأول العلامة السيد أحمد بن محمد الرهوني عام 1331 هـ 1913 م.
الثاني العلامة سيدي محمد بن التهامي أفيلال عام 1353 هـ 1934 م.
الثالث الأستاذ سيدي عبد الله كنون عام 1374 هـ 1954 م.

ولاية الفقيه الرهوني لوزارة العدلية عام 1331 هـ 1913 م:

عندما أسست الحكومة الخليفية بتطوان لأول مرة عام 1331 هـ موافق سنة 1913 م، كانت وزارة العدلية هي الوزارة الثانية بها، وكان أول من تولاها هو الفقيه العلامة السيد أحمد الرهوني.

وقد عين له في أول الأمر كاتبان، هما الفقيه سيدي محمد أفيلال والفقيه سيدي محمد المرير، وبعد مدة انتقل الفقيه المرير إلى الكتابة بوزارة الصدارة، فاستقل الفقيه أفيلال بكتابة وزارة العدلية.

وأعمال هذه الوزارة كانت في سنواتها الأولى محدودة جدا، إذ لم تكن لها تنظيمات أو قوانين.

[48] «يعلم من هذا المسطور الكريم، المتلقى أمره المطاع بالإجلال والتعظيم، أننا بمعونة من له العظمة والجلال، والعزة والكمال، كنا أمعنا النظر فيما هي عليه الوظائف الشرعية، في الظروف الوقتية، فألفيناها بحال يجب شرعا وطبعا، تهذيبها وتنقيحها، حتى تجري أمور الشرع على مقتضاها، فانتخبنا الفقيه العلامة السيد أحمد بن محمد الرهوني التطواني وزيرا للأمور العدلية بإيالتنا الشريفة، لكمال أهليته لذلك المنصب الشريف، وأسندنا إليه النظر فيما يرجع للأمور الشرعية ومراقبة الأحكام الصادرة من القضاة، وقد أقررنا المذكور على وظيفه المذكور لما تحققناه فيه بعد طول الامتحان، الذي يعز المرء فيه أو يهان، من حسن الكفاية، وكمال الدراية، فنأمره بالقيام على ساق الجد والاجتهاد في تنفيذ ما طوقناه به، حتى يبرهن عن حسن نظرنا بكمال الاستعداد، كما نأمر الواقف عليه من ولاة أمرنا، وسائر خدامنا، أن يعلمه ويعمل بمقتضاه، ولا يحيد عن كريم مذهبه ولا يتعداه، ويشد عضده فيما يرجع لخطته، ألهم الله الجميع سلوك طريق الصواب، والسلام. صدر به أمرنا المعتز بالله في فاتح محرم الحرام عام 1341.

(وتحت ذلك موافقة المقيم العام بما نصه)

عاينت ظهير سمو الخليفة المعظم مولاي المهدي بن إسماعيل بن محمد الصادر بتاريخه، المتضمن انتخاب الفقيه العلامة السيد أحمد الرهوني وزيرا للأمور العدلية وإقراره على الوظيف المذكور. وعليه فإني أعلم به. تطوان 25 يوليه سنة 1922. ريكاردو بوركَيطي».

---

[48]- {وهذا نص ظهير تعيين الفقيه سيدي أحمد الرهوني وظيف وزارة العدلية بناء على ما ورد في الجريدة الرسمية بتطوان – س 6 – عدد 19 – ص 622 – المؤرخ بـ 19 صفر 1341 موافق 10 أكتوبر 1922} ح. د.

واستمر الفقيه الرهوني قائما بهذه الوزارة، إلى أن أعفي منها للمرة الأولى في محرم عام 1342 هـ (1923 م)، وبقي مبعدا عنها نحو عشرة أشهر، كان الذي يقوم مقامه في مباشرة شؤونها، هو كاتبها الأول الفقيه سيدي محمد أفيلال.

وفي فاتح ذي الحجة من نفس السنة، أعيد إلى منصبه مع لقب قاضي القضاة.

[49] «سعادة المحب المحترم الأنجد، الرئيس النبيه السياسي الأرشد، المقيم العام سنيور ضون لويس سلبيلا، دمت في عافية وسرور، وحفظ وحبور، وبعد فالمنهي لسعادتك أن سعادة الكاتب العام قد طلب حضوري يوم السبت 12 محرم، ففاتحني بقوله: قد بلغني من طرق عديدة أن وزير العدلية الفقيه الرهوني ألقى يوم الجمعة الذي هو أمس تاريخه، خطبة على رؤوس الناس بجامع الباشا، تضمنت تهييج الأفكار، فأجبته نعم قد صدر ذلك منه، وكان سيدنا دام عزه ومجده وكافة رجال المخزن من وزراء وغيرهم، بل وجميع المسلمين يتلقون ذلك بغاية الأسف، ويتضجرون منه ويقبحون رأيه، لأن تحريض المسلمين على الاتحاد والائتلاف، شأنه أن يكون مقدمة وتمهيدا لإغرائهم على إيقاد نار الفتنة، وإيقاظ الهمم التي لم يبق لها التفات لذلك. وأنه بعدما أديت واجب فريضة الصلاة، تلاقيت بسيدنا، فصار يلقي على مسامعي عبارات قوية شديدة تضمنت التأسف التام، ونسبته للطيش والحمق، نظرا لما أوقع فيه نفسه، ولما يلزم عنه من اتهام الحاضرين بمشاركتهم له في ذلك النظر السيء والرأي الفاسد، ونظرا لهجومه على إلقاء ذلك على مسامع الناس دون استئذان ولا صدور إذن من جنابه الشريف، ولا مفاوضة الوزراء حتى يرشدونه لما يناسب الأحوال الوقتية، لأن ذلك الاجتماع وإن كان دينيا محضا، لكن له صبغة رسمية هي الهيئة المخزنية التي جرت عوائد الملوك بها، ولهذا السبب المقرر، رأى سيدنا من الواجب مؤاخذة ذلك الخطيب بمعاقبة تحفظ للمخزن الشريف حرمة شخصيته الملوكية، وتبرهن على تبريه مما جناه على نفسه ذلك المتهور الذي لم يحافظ على شرف مخزنه، وهذا الذي قررناه لسعادتكم قد صدر لنا به الإذن الخاص من جلالة سيدنا، آمرا بتقريره لسعادتكم بغاية البيان وكمال الإيضاح، بعدما أعمل فكره فيه، وتدبر في إجراء اللازم المتعين نحو هذا الحادث المهم، وبه إعلامكم. دمتم في مجد وعناية. في 14 محرم عام 1342 موافق 27 غشت سنة 1923».

---

[49]- {هنا أثبت المؤلف عدة وثائق تتعلق بالفقيه أحمد الرهوني وولايته لوزارة العدلية، يتضمن أولها رسالة وزيرية موجهة إلى المقيم العام الإسباني لويس سلبيلا في موضوع الخطبة التي أدت إلى إعفاء الفقيه الرهوني من وظيفه} ح. د.

[50] «... وبعد فقد اقتضى نظر مولانا أسماه الله، إعفاء الفقيه السيد أحمد الرهوني من وظيف وزارة العدلية، وإسنادها مؤقتا للكاتب الفقيه السيد محمد أفيلال. وعليه فاترك كل مخابرة أو علقة تتعلق بوظيفك مع المعفي المذكور، واقصر عملك في ذلك على شريف الأعتاب، وعلى المحبة والسلام. في 25 محرم عام 1342».

[51] «... وبعد فبناء على ما في علمكم من صدور الأمر الشريف بإعفاء وزير العدلية الفقيه السيد أحمد الرهوني، وكانت الضرورة داعية لعدم خلو ذلك المنصب عمن يقوم به كما لا يخفاك من أهميته، رأى سيدنا أن يعين الفقيه الشريف الكاتب سيدي محمد أفيلال للخطة المذكورة، تعيينا مؤقتا ريثما يظهر من يقتضي النظر ترشيحه لذلك المنصب، وأعلمناك لتفيدنا بما تراه في ذلك، وبه الختام في 22 محرم عام 1342 موافق 4 شتنبر سنة 1923».

[52] «يعلم من هذا الكتاب الممضي باسمنا بصفة رياسة الوزارة، واعتماد رتبة الصدارة، أنه بناء على صدور الأمر الشريف بإعفاء الفقيه السيد أحمد الرهوني من وظيف وزارة العدلية، أذنا عن أمر سيدنا أسماه الله، بأن يقوم مقامه في ذلك الوظيف، الفقيه الكاتب السيد محمد أفيلال قياما مؤقتا، ريثما يظهر لمولانا دام مجده في ذلك ما يقتضيه سديد نظره وصواب رأيه.

فالواقف عليه يجري على مقتضاه ويعتمده، والسلام. في 25 محرم عام 1342 موافق 6 شتنبر سنة 1923».

وبقي الفقيه الرهوني متقلدا لوظيفه، إلى أن صدر بإعفائه ظهير خليفي هذا نصه[53]:

---

[50]- {كما أثبت نص رسالة وزيرية في موضوع إعفاء الفقيه الرهوني من وزارة العدلية بسبب الخطبة السالفة الذكر} ح. د.

[51]- {كما أثبت المؤلف وثيقتين تتعلقان بقيام الفقيه سيدي محمد بن التهامي أفيلال بمهام وزارة العدلية بدلا من الفقيه الرهوني، وذلك بصفة مؤقتة. فالوثيقة الأولى هي رسالة موجهة إلى الكاتب العام في الموضوع} ح. د.

[52]- **{الوثيقة الثانية تتعلق بالقرار الوزيري الذي صدر بإعلان قيام الفقيه سيدي محمد أفيلال بمهام وزارة العدلية مؤقتا بعد إعفاء الفقيه الرهوني من ذلك المنصب} ح. د.**

[53]- **{وكان الفقيه الرهوني قد أعيد لمنصبه كوزير للعدلية في ذي الحجة من نفس السنة 1342، حيث قام سيدي محمد أفيلال بمهمة الكتابة، إلى شوال 1350. وفي هذا التاريخ كان إطار وزارة العدلية مكونا من الوزير الفقيه أحمد الرهوني، ومن مستشارين أحدهما الفقيه أفيلال بوصف مستشار أول، والآخر هو الفقيه السيد محمد بن محمد القرطاخ بوصف مستشار ثان، ثم كاتب وهو مولاي الطيب العلوي، إلى ربيع الثاني 1353، حيث أعفي الفقيه الرهوني من منصبه} ح. د.**

«... أعفينا بحول الله وقوته، وشامل يمنه ومنته، الفقيه السيد أحمد بن محمد الرهوني من وظيفة قاضي القضاة ووزير العدلية بمنطقة نفوذنا السعيدة، فليتخل عنها ولينصرف لحال سبيله، والسلام. في 21 ربيع الثاني عام 1353 موافق 3 غشت سنة 1934».

وكان ذلك هو آخر عهده بوزارة العدلية.

وقد عرفنا مما مضى، أنه لبث متقلدا لهذه الوزارة في ولايته الأولى نحو عشر سنوات، وفي ولايته الثانية نحو عشر سنوات أيضا، فجميع المدة التي قضاها الفقيه الرهوني في وزارة العدلية عشرون سنة.

ولاية الفقيه أفيلال لوزارة العدلية عام 1353 هـ 1934 م:

وفي نفس التاريخ الذي صدر به إعفاء الفقيه الرهوني من وزارة العدلية، أسندت هذه الوزارة إلى الفقيه سيدي محمد بن التهامي أفيلال، وصدر بذلك ظهير خليفي هذا نصه:

«... يعلم ... أننا ولينا الفقيه العلامة، الدراكة الفهامة، الشريف السيد محمد بن التهامي أفيلال، وظيف قاضي قضاة ووزير عدلية منطقتنا السعيدة، لما علمناه فيه من الاضطلاع بأعبائها، والاقتدار على القيام بشؤونها، فليقم بما رشح له قياما يطابق ما به اتسم من العفة والنزاهة، وانتهاج نهج الصواب والصيانة، سدده الله وأرشده، والسلام. صدر به شريف أمرنا في 21 ربيع الثاني عام 1353 موافق 3 غشت سنة 1934».

وفي أول عهد الفقيه سيدي محمد أفيلال بوزارة العدلية، كانت هيئة هذه الوزارة مكونة كما يلي:

الوزير: هو الفقيه سيدي محمد أفيلال

... ...

... ...[54]

---

[54]- {بياض بأصل المخطوط. وبناء على تقييد في ملك المؤلف بخط مجهول (وأعتقد أنه لسيدي الحسن بن عبد الوهاب)، أنه قد ألحق بوزارة العدلية في هذا العهد كل من السيد البشير أفيلال أخي الوزير ثم الفقيه السيد محمد الدردابي والفقيه السيد علي الذهبي بوصفهم مستشارين، كما ألحق السيد الحسن بن عبد الوهاب والسيد محمد الفحصي أقلعي بوصفهما كاتبين، بالإضافة إلى الكاتب مولاي الطيب العلوي، كما تم إعفاء الفقيه السيد محمد بن محمد الفرطاخ الذي كان مستشارا ثانيا على عهد الوزير الرهوني سنة 1350 هـ، وقد خلفه في أواسط عام 1356 الفقيه السيد العياشي العسري السريفي. وفي أوائل عام 1357 هـ ألحق بالوزارة الفقيه السيد الصديق البوفراحي، وفي آخر السنة ألحق بها أيضا السيد علي الخمليشي بوصفهم مستشارين، إلى جمادى الأولى عام 1358 هـ حيث اعترفت إسبانيا باستقلال القضاء} ح. د.

وفي عهد تقلد الوزير أفيلال لوزارة العدلية، وضعت لهذه الوزارة ومتعلقاتها أنظمة وقوانين تنظمت بها إدارتها ودفاترها ومحافظها ومعاملاتها ومحاكمها، وجميع ما له اتصال بها وبرجالها وأحكامها.

ظهير استقلال القضاء 1358 هـ 1939 م:

« يعلم من هذا الكتاب الشريف، والأمر العلي المنيف، أنه نظرا لضرورة إعادة تنظيم إدارة العدلية الشرعية، وتقدير أهميتها لضمانة المهمة العليا المنوطة بها، نأمر بما يأتي:

أولا: ابتداء من تاريخ نشر هذا الظهير، تكون إدارة العدلية الشرعية مستقلة في ذاتها، وبناء عليه، فوزير العدلية يتفاهم رأسا مع كافة الموظفين التابعين له، وكذلك هؤلاء معه.

ثانيا: إن وزير العدلية هو الذي يقوم باقتراح تعيين أو إعفاء الموظفين المنتمين لإدازة العدلية الشرعية، وفقا لما يصدر من الأوامر التأسيسية أو ما يجري الآن به العمل، على الصدر الأعظم الذي سيباشر إصدار الظهائر والقرارات اللازمة.

ثالثا: على رجال السلطة المخزنية المغاربة المختصين، أن يقوموا بالتأييد الذي يتوقف عليه رجال السلطة الشرعية في تنفيذ أحكامهم بعد طلب ذلك كتابة، مع الإيضاح الكافي بضمن هذا التنفيذ.

رابعا: يشرع في إصدار جريدة رسمية لوزارة العدلية، تنشر فيها كافة الأوامر التي لها تعلق بشؤون العدلية، دون التخلي عن نشرها في الجريدة الرسمية للمنطقة.

خامسا: ستجري مباشرة منح الإعفاء من رسوم البريد للمحاكم الشرعية بالمنطقة.

والواقف عليه يعلمه ويعمل به، والسلام. في 12 جمدى 1 عام 1358 – 30 ينيه سنة 1939»

واستمر الفقيه سيدي محمد أفيلال متقلدا لوظيف وزير العدلية إلى أن صدر بإعفائه منه ظهير خليفي هذا نصه نقلا عن أصله:[55]

«الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله

ثم الطابع الصغير ونقشه: (الحسن بن المهدي الله وليه)

يعلم من هذا الكتاب الشريف، والأمر العلي المنيف، أننا أعفينا الفقيه العلامة الشريف السيد محمد بن التهامي أفيلال من وظيفة وزير العدلية بأعتابنا

---

[55]- ما أثبته هنا هو الموجود في الأصل المطبوع بالطابع الرسمي الذي سلم لصاحبه، وفي الجريدة الرسمية بعض مخالفة لا تعتبر.

الشريفة، وأرحناه من تحمل أعبائها، فليتخل عنها مشكور الأعمال، محمود المساعي والأحوال، والسلام.
صدر به أمرنا بقصر المشور بتطوان في ثاني جمدى الأولى عام 1374 موافق 28 دجنبر سنة 1954».
وكان ذلك آخر عهده بهذه الوزارة بعد أن قضى فيها نحو واحد وعشرين عاما، والبقاء والدوام لله وحده.
[56] «الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله
الطابع الكبير ونقش وسطه: الحسن بن المهدي بن إسماعيل بن محمد الله وليه ومولاه، وبدائرته بيتا البردة
يعلم من هذا الكتاب الشريف، والأمر العلي المنيف، أنه بعد الاطلاع على ظهيرنا المؤرخ 28 ذي القعدة عام 1373 موافق 29 يليه سنة 1954 الذي يوسع الفصل الثالث (القسم – 2 – النظام) والفصول 6 و7 و 9 من الباب الثاني (الأعضاء) من ضابط المجلس الخليفي الخاص، نأمر بتعيين الفقيه العلامة الشريف السيد الحاج محمد بن التهامي أفيلال عضوا بالمجلس الخليفي الخاص، لاعتباره من مشمولات الفقرة الثانية من الفصل السابع من الظهير المشار إليه. سدد الله خطاه، ووفقنا وإياه لما يحبه ويرضاه، والسلام. صدر به أمرنا بقصر المشور السعيد في 9 جمادى الأولى عام 1374 موافق 4 يناير سنة 1955».

ولاية الأستاذ عبد الله كنون لوزارة العدلية عام 1374 هـ 1954 م:

وفي نفس التاريخ الذي أعفي فيه الفقيه سيدي محمد أفيلال من وزارة العدلية، أسند هذا الوظيف إلى الأستاذ العلامة سيدي عبد الله كنون بظهير خليفي هذا نصه:
«الحمد لله وحده ولا يدوم إلا ملكه
يعلم من هذا الكتاب الشريف، والأمر العلي المنيف، أننا بحول الله وقوته، وشامل يمنه ومنته، ولينا الفقيه العلامة الشريف، سيدي عبد الله بن عبد الصمد كنون، وظيفة وزير العدلية بأعتابنا الشريفة، فنأمره أن يشمر لذلك عن ساعد العناية والاجتهاد، ويبدي من الحزم والنشاط ما يحقق رغبتنا ويرضي به رب العباد، سدد الله خطاه. والواقف عليه يعلمه ويعمل به، والسلام. صدر به شريف أمرنا بقصر المشور بتطوان في 2 جمدى الأولى عام 1374 موافق 28 دجنبر 1954».

---

[56]- {وهذا نص ظهير تعيين الفقيه سيدي محمد أفيلال عضوا بالمجلس الخليفي الخاص، حسب التنظيمات المتضمنة في الضابط الخاص بهذا المجلس} ح. د.

وتقلد الأستاذ كنون وزارة العدلية، فكانت هيئة رجالها مكونة كما يلي:
الوزير: الأستاذ عبد الله كنون

... ...

... ...[57]

واستمر الأستاذ كنون متقلدا لوزارة العدلية إلى أن استعفى منها في أواخر شهر جمدى الأولى عام 1375 الموافقة لأوائل شهر يناير سنة 1956 م.

وكان انسحاب الأستاذ كنون من هذه الوزارة هو آخر عهدها بالوجود، إذ بعد ذلك بنحو شهرين، ألغيت الحكومة الخليفية من أصلها، فدخلت مع جميع وزاراتها وإداراتها في خبر كان.[58]

---

[57]- {بياض بأصل المخطوط. وحسب التقييد السالف الذكر، فإن الوزارة في عهد سيدي عبد الله كنون قد بقيت أطرها كما كانت عليه، وزيرا ومستشارين} ح. د.

[58]- {هذا ما أورده المؤلف فيما يتعلق بوزارة العدلية في الحكومة الخليفية، أما الإطار العام للقضاة أو العدلية على العموم، فيمكن اعتباره قد مر بمراحل أو أطوار أربعة:

«المرحلة الأولى: كان القضاء مكونا فيها من قضاة وخلفائهم ووزير للعدلية. وتتمثل في فترة وزارة الرهوني في المرة الأولى ثم الثانية إلى 1343 هـ 1925 م، وفترة تولي أفيلال بين فترتي الرهوني، مع القضاة الموجودين وقتذاك.

المرحلة الثانية: من قضاة وخلفائهم ونائبي قاضي القضاة بناحيتي الريف، ووزير العدلية، وتتمثل هذه المرحلة في ولاية الرهوني من سنة 1343، ومن نائب قاضي القضاة بالناحية الشرقية في نفس هذا التاريخ مع نائب قاضي القضاة بالناحية الريفية الوسطى من محرم 1347 (يونيه 1928)، مع القضاة والخلفاء بالمدن والقبائل، وفي هذه المرحلة كان الرهوني يمثل مهمتين: الوزارة وقضاء تطوان في وقت واحد.

المرحلة الثالثة: تتكون ممن ذكر مع إضافة مستشارين اثنين لوزير العدلية إلى نهاية وزارة الرهوني (ربيع الثاني 53) مع نحو ستة أشهر من وزارة أفيلال أضيف له فيها أربعة مستشارين بدل اثنين.

المرحلة الرابعة: (وقد حدث في أول هذه المرحلة نظام يقضي بإحداث قضاة يعرفون بقضاة الدوائر وقضاة القبائل وخلفائهم وقضاة النواحي، وجعل اختصاص خاص لكل منهم، ثم تغير هذا النظام آخر هذه المرحلة وأعيد إلى ما كان عليه الحال من قبل بظهير 24 شعبان 1357).

وتشتمل هذه المرحلة على قضاة وخلفائهم، وعلى قضاة نواحي للنواحي الخمس المقسمة إليها هذه المنطقة، وعلى وزير العدلية، مع أربعة مستشارين أولا، وستة أخيرا.

وتتمثل هذه المرحلة في الوزير أفيلال من رمضان 1353 ومستشاريه الأربعة وقضاة النواحي الخمسة (الزواقي في الناحية الجبلية، وأحمد اليملاحي في الناحية الغربية، وعلي أمغار والحاج حمو القادري بالناحية الشرقية، ثم بعده المرابط وكان مقره الناضور، وعلي الخمليشي ثم بعده مشبال بالناحية الريفية الوسطى، وجعل مقره بيا سانخورخو إلى جمادى الأولى 1358 هـ 1939 م.)

المرحلة الخامسة: وتشتمل على قضاة وخلفاء للقضاة وقضاة للنواحي، وعلى محكمة للاستئناف ووزير العدلية ومستشارية، وذلك من جمادى الأولى المذكور إلى جمادى الثانية 1375 هـ فبراير 1956 أي إلى إعفاء الوزير سيدي عبد الله كنون، وإن كان الوضع قد بقي على ما هو عليه شهورا، حتى انضمت المنطقة إلى باقي المغرب.
وتتمثل هذه المرحلة في الوزير أفيلال مع مستشاريه، وثانيا في كنون مع الوضع المذكور في كل من الاستئناف وقضاة النواحي وباقي القضاة.
أما ما يتعلق بالاختصاصات، فإن القضاة والخلفاء كانوا يحكمون في كل ما يرفع إليهم من الخصومات دون تقيد بموضوع ولا بكيف ولا كمية. وجاء الرهوني، فأقر الوضع على ما كان، دون أن يستصدر تشريعا لمهمته ومهمتهم، فصار يقوم بأعمال ليست مقننة ولا متضحة محددة، فكان يكاتب القضاة في الشكاوي التي ترفع إليه، وكان يأذن أحيانا بتعاطي خطة العدالة وبتعاطي خطة الإفتاء، ولكنه لم يكن له نفوذ في منعهم ولو كانوا يخالفون وينحرفون.
وربما كان يقترح أفرادا للقضاء إما بعد امتحانهم وإما بدونه، وكان يضيف لذلك استئناف ما يرفع إليه من القضايا بعد الحكم فيها من القضاة أو الخلفاء، وتارة حتى قبل إصدارهم الحكم فيها. وكان أحيانا يعبر عن عمله المذكور بالاستئناف النهائي، وإن كان يقوم به بانفراده قبل تعيين مستشارين معه. وأحيانا وفي ظروف خاصة، كان يعقد اجتماعا من علماء تطوان، فيتبادلون الآراء في القضية.
وهذا الطور استمر من أول الحماية إلى أكتوبر عام 1930 (جمادى الأولى 1349)، وفي هذا التاريخ صدر ظهير جاء في فصله 27 أن من أراد أن يستأنف حكم القاضي، فليستأنفه لدى وزير العدلية (الجريدة الرسمية عدد 19 بتاريخ 15 جمادى ل 49 موافق 10 اكتوبر 1930)، فكان هذا الظهير أول من جعل من حق وزير العدلية أن يستأنف أحكام القضاة استئنافا نهائيا، بعد مشاورته لمجلس العلماء الأعلى.
عن نائبي قاضي القضاة:
وكما لم يصدر تشريع بمهمات وزير العدلية قبل أكتوبر 1930 ومهمات باقي القضاة، كذلك لم يصدر ببيان مهمات الوظيفتين اللتين أحدثتا بناحيتي الريف بوصف نائب قاضي القضاة، فكان كل منهما تارة يتصفح أحكام قضاة ناحيته ويصدر فيها حكمه ويرفعه للرهوني، وتارة يلاحظ على الأحكام ويعيدها لمن أصدروا حكمهم فيها ليتداركوا ما أشار عليهم به، وتارة يبتدئ الدعوى من أولها إلى نهايتها، وترفع أحيانا إلى الوزير الرهوني فيقبلها كذلك ويتصفحها، ومرة قال لنائبه بالناحية الريفية: ليس من اختصاصك ابتداء الدعاوي وإنما من حقك استئناف أحكام قضاة ناحيتك. وهكذا استمر النائبان حتى الأشهر الأول من وزارة أفيلال، فكتب لأحدهما يقول له ما قاله الرهوني.
قضاة النواحي:
إن ما تقدم في نائبي قاضي القضاة نفسه يقال في قضاة النواحي، إذ كان عملهم مختلفا و غير منضبط من أول إحداث وظائفهم في رمضان 1353 إلى 24 شعبان 1357، حيث صدر فيه ظهير يبين اختصاصات وزارة العدلية وظهائر المحاكم، واستمر العمل به إلى أن انضمت هذه المنطقة للجنوب وتم توحيد مناطق المغرب»} عن تقييد بخط مجهول يوجد بين أوراق المؤلف (والمعتقد أنه لسيدي الحسن بن عبد الوهاب) ح. د.

وزارة الأحباس وإدارة الأحباس:

وزارة الأحباس بتطوان قد تبدل اسمها مرتين، فعندما أسست الحكومة الخليفية الأولى عام 1331 هـ 1913 م كان اسم هذه الوزارة : وزارة الأحباس، ثم بعد مدة حول اسمها إلى إدارة الأحباس أو مديرية الأحباس، ثم بعد مدة أعيد إليها اسمها الأول، وهو وزارة الأحباس، وكذلك تحول لقب رئيسها من وزير إلى مدير، ثم من مدير إلى وزير، وكان ذلك في الغالب راجعا إلى شخصية المتولي لها ومكانته.

وهذه الوزارة هي إحدى الوزارات الأربع التي تكونت منها الحكومة الخليفية الأولى بتطوان. وقد تولاها من تاريخ تكوينها إلى تاريخ إلغائها ستة أشخاص هم: السيد علي السلاوي، سيدي محمد بن المكي بن ريسون، السيد عبد الخالق الطريس، السيد أحمد الحداد، سيدي محمد بن موسى، السيد العربي اللوه.

ولاية السيد علي السلاوي لإدارة الأحباس عام 1331 هـ 1913 م:

فأول شخص أسند إليه وظيف مدير الأحباس بتطوان هو الأمين الوجيه السيد علي السلاوي التطواني عام 1331 هـ 1913 م، والسيد علي هو شقيق العلامة شيخ الجماعة بتطوان سيدي أحمد السلاوي.

وكان رجلا مسنا متأنيا رزينا، متفلسفا في كلامه وفي تفكيره وفي حياته، واسع الاطلاع في معلوماته ومعاملاته، وربما كان في تفكيره شذوذ عن المعهود في أمثاله.

وكان لإدارة الأحباس عند تكوينها كاتبان هما: الفقيه الشريف سيدي عبد الله بن مفضل أفيلال، والفقيه الشريف سيدي أحمد بن محمد الفيلالي. وكانت أعمال هذه الإدارة في أول نشأتها محصورة، إذ لم تكن لها قوانين محدودة، ولا أموال معدودة.

وقد استمر السيد علي السلاوي في وظيفه، إلى أن توفي ودفن في تطوان بتاريخ 16 شوال عام 1342 هـ (مايو 1924)، فتولى مكانه الشريف سيدي محمد بن المكي بن ريسون.

ولاية الشريف سيدي محمد بن المكي بن ريسون لوزارة الأحباس عام 1342 هـ 1924 م:

وبعد نحو ثلاثة أسابيع من وفاة السيد علي السلاوي، أسندت إدارة الأحباس إلى الفقيه الشريف سيدي محمد بن المكي بن ريسون بقرار وزيري[59] هذا نصه:

«الحمد لله وحده ولا يدوم إلا ملكه

يعلم من هذا الكتاب الممضي باسمنا بصفة رياسة الوزارة، واعتماد رتبة الصدارة، أننا أذنا بتسمية الشريف الجليل، الماجد الأصيل، الفقيه سيدي الحاج محمد بن المكي بن ريسون، مديرا عاما لأحباس هذه المنطقة السعيدة، المسند التصرف فيها والقيام بمصالحها لمتولي نظارتها بأمر مولوي أسماه الله وأعز أمره، وسواء في ذلك أحباس مدن المنطقة وبواديها، من دانيها وقاصيها. فليقم بما طوقه قيام ذوي النزاهة والاعتبار، وليجر في عمله مجرى التيقظ والاستبصار، والواقف عليه يعمل بمقتضاه، ولا يعتمد سواه، والسلام. في 8 قعدة عام 1342 موافق 13 ينيه سنة 1924. أحمد بن محمد الركينة وفقه الله

(وتحت ذلك ما نصه):

اطلعت عليه بتاريخه وأذنت بنشره.

الكاتب العام مدير الأمور الوطنية: دييكو سبدرا»[60].

وقد طلبت من صديقنا الكريم سيدي محمد بن المكي المذكور أن يكتب لي فذلكة عن بعض أعماله في الأحباس، وذكرياته عنها أثناء توليه لإدارتها، فكتب لي حفظه الله ما نصه:

«كان من أهم اختصاص هذه المديرية التي تعتبر الإدارة المركزية لعموم الأوقاف بالمنطقة الخليفية، الاهتمام بجميع المسائل التي تخص الأحباس الإسلامية، وقد كان لها في جميع المدن والقبائل "نظار" محليون يشرفون على شؤون الأحباس مباشرة، وكان عمل هذه المديرية الإشراف الأعلى على نشاطهم، ومراقبة حساباتهم، والاطلاع على الإصلاحات التي تدعو الضرورة لها في المساجد وفي الأملاك الحبسية، وكذلك المناقلات والمبيعات.

وكانت المسطرة المتبعة داخل هذه المديرية، هي استشارة القضاء الإسلامي في كل ما يرجع إلى المسائل الشرعية الخاصة بالأحباس، كما أنها كانت تأذن بإصدار الظهائر والقرارات في كل المسائل التي تستوجب ذلك. وقد تأسس مجلس أعلى للأحباس، لكي ينظر في المسائل الحبسية، وذلك بتاريخ سنة 1352، وكان ينعقد تحت رئاسة وزير العدلية حينذاك، العلامة المرحوم السيد

---

[59]- صدر هذا القرار الوزيري في الفترة التي كانت بين وفاة الخليفة مولاي المهدي وتعيين الخليفة مولاي الحسن.

[60]- من الجريدة الرسمية بتطوان – س 8 عدد 14 ص 413 بتاريخ 22 حجة 1342 هـ 25 يوليه 1924 م.

أحمد الرهوني، وكان من جملة أعضائه كاتبه مدير الأحباس محمد بن المكي الريسوني، والقاضي حينذاك الفقيه السيد محمد المرير، والمرحوم الفقيه السيد أحمد الزواقي، والفقيه السيد محمد أفيلال، وهذا نموذج من الرسائل التي كانت تصل لهذه المديرية من طرف وزير العدلية، والخاصة بهذا المجلس:

(الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله

سيادة المدير العام للأحباس الشريف النبيه الفقيه سيدي محمد بن المكي بن ريسون، رعاكم الله وسلام عليكم ورحمة الله، عن خير مولانا أيده الله، وبعد وصل كتابكم المؤرخ بـ 4 ربيع الجاري بتوزيع رسوم تتعلق بحقوق الجلسة والمفتاح، لنراجعها ونعمل فيها المتعين وصار بالبال. ففي علمكم أن هذه القضية كان صدر في شأنها ظهير شريف بتأسيس مجلس علمي تحت رئاسة وزير العدلية، ومن جملة أعضائه جنابكم والفقيه القاضي والفقيه سيدي أحمد الزواق والفقيه سيدي محمد أفيلال الخ. وانعقد المجلس مرتين أو ثلاثا، ثم وقع السكوت عن ذلك، فلم ندر هل صدر ما ينسخه وإلى الآن ما وصلنا، أو لم يرد ما ينسخه فلا معنى إذن للنظر وحدي في ذلك، وبه الإعلام، وعلى المحبة والسلام. في 9 ربيع الأول عام 1352 [61] أحمد محمد الرهوني لطف الله به).

وأهم نشاط قمت به إبان توليتي لهذه المهام، هو بناء ملجإ المرضى والعجزة بتطوان، وهو الذي يوجد خارج باب العقلة، وقد كان بناء هذا الملجأ بناء على الضرورة الملحة التي كان عجزة تطوان ومرضاها السبب الرئيسي في بنائه، وقد تأسست لبناء هذا الملجأ لجنة مكونة من مدير الأحباس بصفته رئيسا، ومن ناظر أحباس المنقطعين بتطوان السيد الحاج عبد السلام الخطيب، ومن السيد محمد محمد أشعاش، ومن السيد عبد السلام بن عبود ومحمد صالص ومحمد محمد اللبادي بصفتهم أعضاء، ومن السيد أحمد محمد مدينة بصفته أمين المال، والكاتب الفقيه العدل السيد أحمد الفرطاخ، وقد وضع التصميم لهذه البناية المهندس السيد الزبير السكيرج، وأسند عمل البناء إلى المعلم الحاج محمد كُنون، وعند انتهاء العمل منه، دشن من طرف الخليفة مولاي الحسن.

كما سجل في عهد توليتي لهذا المنصب، إرجاع الأراضي الحبسية التي كانت قد فوتت للدولة الإسبانية من الأحباس قبل الحماية، وهذه الأراضي تسمى أرض "مروان" الواقعة في قبيلة الخلوط من ناحية العرائش، وقد أرجعت إلى الأحباس، بشرط أن تتنازل عنها مقابل مناقلة تكون فيها الغبطة كشرط أساسي، وقد وافقت المديرية على هذه المناقلة، حيث تنازلت الدولة الحامية عن بعض

---

[61] - {2 يوليه 1933 م} ح. د.

الأملاك في مدينة العرائش، وتمت هذه المناقلة بعد أن روعي فيها جميع القوانين الشرعية المتبعة في مثل هذا الحال.

كما تم في عهدي مناقلة بين الأحباس وبين الوجيه المرحوم السيد العربي الدفوف في المارسطان الذي كان يوجد في حومة الصياغين، مجاورا لزاوية الولي الصالح سيدي علي بن ريسون، والذي أضافه السيد المذكور بعد المناقلة إلى الزاوية المذكورة، وهذا نص الظهير الخاص بهذه المناقلة:

(الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم، ونقش الطابع الشريف "الحسن بن المهدي الله وليه"

يعلم من كتابنا أعز الله أمره، وجعل في سبيل الخير طيه ونشره، أننا بحول من نستمد منه التوفيق للإحسان والهداية، والإرشاد لمعالم الحسنى بمحض العناية، لما علمنا من الوجيه الأرضى الحاج العربي بن الحاج محمد الدفوف مسارعته للأعمال الخيرية، وغبطته في اقتناء الأجور الوافية، رجاء نيل رضا رب الأرباب، والفوز بالحسنى من المتفضل الوهاب، برغبته في شراء المرستان القديم لهذه العاصمة التطوانية، طلبا لتحبيسه على ضريح الولي الأطهر، وقطب السيادة الأنور، واسطة عقد السر المكنون، أبي الحسن سيدي علي بن ريسون، وذلك بالقيمة التي قدرها له أرباب المعرفة من قبل القاضي، على أن تصرف في إنشاء وبناء مرستان آخر جديد يكون مأوى الحمقى، أذنا ببيع المرستان المذكور لمن ذكر بالثمن المقوم به، وقدره ستة آلاف ريال، ليصرف ذلك في إنشاء ما ذكر كما سطر، فالواقف عليه يعلمه ويعمل بمقتضاه، ولا يتعدى ما رسمه وأمضاه، والسلام.

الحمد لله لما صدر الظهير الشريف المنيف المنتسخ بالملصق حوله لناظر حبس المساكين السيد الحاج عبد السلام بن عبد الكريم الخطيب ببيع المرستان الكائن بحومة البلاد شهرته كافية، للمكرم الأجل السيد الحاج محمد العربي بن الحاج محمد بن الحاج أحمد الدفوف التطواني، بالثمن الذي قدره أرباب المعرفة، وهو ستة آلاف ريال سكة إسبانية كما بمحوله، حضر الدفوف المذكور واشتراه من الناظر المذكور بالثمن المسطور، على انتهاء حدوده ومنافعه ومرافقه وكافة حرمه، اشتراء تاما لا شرط فيه ولا ثنيا ولا خيار، عدا ما ليس هو داخلا في المبيع. قبض الناظر المذكور من المشتري المذكور مشتراه المذكور جميع الثمن المذكور، قبضا تاما معاينة، وأبرأه منه فبرئ، وتملك المشتري المذكور مشتراه المذكور تملكا تاما، وحل فيه حلول ذي المال في ماله وذي الملك الصحيح في ملكه، على السنة في ذلك والمرجع بالدرك بعد النظر والرضى كما يجب، وزالت عنه وسم الحبسية، وذلك كله بموافقة مدير الأحباس الفقيه الأجل الشريف المبجل سيدي محمد بن المكي بن ريسون

ومراقبه – ضون إسماعيل منصور، مشهدا المشتري المذكور أن مشتراه المذكور هو بقصد تحبيسه على الزاوية الريسونية بعد بنيانه وإضافته لها، فيصير من جملة أحباسها. عرفوا قدره شهد على إشهادهم بما فيه عنهم وهم بأتمه وعرفهم، تقدم الإشهاد بنحو عامين، ورسم مع الحفظ والتقييد في انصرام صفر عام إحدى وخمسين وثلاثمائة وألف. ونقل عبد ربه أحمد الفيلالي وعبد ربه المأمون أفيلال).

وقد أعفيت من وظيفي هذا بمقتضى ظهير خليفي هذا نصه:

(الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله

وبعدها طابع مستدير الشكل بداخله الحسن بن المهدي الله وليه

أعفينا بحول الله وقوته، وشامل يمنه ومنته، الفقيه الشريف الأرضى السيد محمد ابن المكي بن ريسون من وظيفة مدير الأحباس بمنطقتنا السعيدة، فليتخل عنها مشكور الأعمال، محمود المساعي والأحوال، والسلام. صدر به شريف أمرنا في 6 رجب عام 1353 موافق 16 أكتوبر سنة 1934)».

نظام للأحباس عام 1343 هـ 1925 م:

«يعلم من هذا الكتاب الممضي باسمنا بصفة رياسة الوزارة، واعتماد رتبة الصدارة، أنه وفقا للاتفاق الواقع بين الإقامة العامة بهذه المنطقة المحمية الإسبانية الفخيمة وبين جانب المخزن، فيما يتعلق بتجديد نظام أحباس المنطقة بصفة مؤقتة، قد أصدرنا قرارنا هذا الوزيري بإمضاء الشروط المتفق عليها وإجراء العمل بها.

أولا: جميع من بيده ملك من أوقاف الأحباس بصفة كونه هو المكتري الثاني، يمكنه أن يستمر في ذلك الملك، مؤديا الكراء الذي يعينه أرباب البصر، ومن هذا الكراء يدفع 75 في المائة لرب الملك الذي هو الحبس كي به يقوم بجميع ضرورياته، والخمسة والعشرون في المائة الباقية للمكتري الأول.

ثانيا: أولئك الذين بيدهم أملاك الأحباس دون أن يكتروها للغير، يمكنهم أيضا أن يستمروا فيها مؤدين للحبس 75 في المائة من الكراء الذي يعينه أرباب البصر.

ثالثا: كافة أوقاف الأحباس التي هي غير مكراة أو مدة كرائها ستنقضي فيما يأتي، تكرى دائما بواسطة السمسرة العلانية.

رابعا: يستثنى مما هو منصوص في الفصل الثالث، تلك الأملاك للأحباس التي ستقيد في لائحة يجعلها المخزن لكل بلاد، وهذه الأملاك تكرى لأشخاص ذوي فقر ثابت، بشرط أن تكون محلا لسكناهم، بربع قيمة الكراء التي قومها به أرباب البصر.

خامسا: يسقط 25 في المائة من مبلغ كراء أملاك الأحباس لمتوظفي المخزن والحكومة الإسبانية، سواء كانوا عسكريين أو مدنيين، بشرط أن يكون راتبهم لا يزيد على ثلاثين ريالا إسبانية، وليعدونها لسكناهم.

سادسا: لدى نشر هذا القرار عند وفاة من بيده أملاك الأحباس بصفة مكتر ثان، لا يبقى لورثته حق في التوصل بخمسة وعشرين من المائة التي خولها له الفصل الأول، لكن حق الأفضلية يكون لأولئك الورثة لكراء ذلك الملك بالثمن العالي الذي يبلغه في السمسرة الأولى التي تقع بعد وفاة من ذكر، وعند وفاة أحد من المكترين الثانيين المذكورين في الفصل الأول، يمكن أن يكتري المحل المكتري الأول الذي توصل به رأسا من الحبس إذا أراد أن يشغله هو بنفسه، ويؤدي للحبس نفس الكراء الذي كان يدفعه المكتري الثاني المتوفى، وإذا لم يكن مراده إشغال الملك بنفسه، فإنه يكرى بواسطة السمسرة العمومية، ويتوصل الحبس بثلاثة أرباع من الكراء الجديد، والربع الباقي للمكتري المذكور.

سابعا: يكون ممنوعا تحرير عقد جديدة تتعلق بالزينة والجلسة والجزاء والغبطة والمفتاح وما أشبه ذلك، ومع ذلك يمكن للحبس كراء قطع الأرض لأجل البناء لأجل لا يفوق عشرين سنة، وذلك حسب قيمة البناء.

ثامنا: عندما يكون الحبس مشتركا في ملك مع الغير وهو مكتر، فيتوصل الحبس بقسم الكراء الذي يناسبه بالنسبة لحقه في ذلك الملك، ولأجل أن يتبين كراء الملك فيسمسر سواء كان ساكنا فيه شريك الحبس أو لا، ومع ذلك فإن شريك الحبس له حق الأفضلية بكراء الملك بالقدر العالي المقوم بالسمسرة.

الفصل التاسع: عند انتقال أو استقرار المكترين أولا أو ثانيا ملكا من أملاك الأحباس في محل غير المحل الذي يوجد فيه الملك المذكور، تبطل له جميع الحقوق المعترف له بها بهذا القرار الوزيري.

الفصل العاشر: يبطل الحبس المسمى حبس الأبراج بتطوان، حيث إنه لا فائدة له، وجميع أملاكه تتحول إلى الحبس الكبير من المدينة نفسها، يتصرف فيها من جملة أملاك الأحباس الكبرى.

فالواقف عليه يعمل بمقتضاه ولا يتعداه لسواه، والسلام. في 18 شوال عام 1343 موافق 12 مايو سنة 1925.

محمد ابن عزوز وفقه الله.

اطلعت عليه بتاريخه وأذنت بنشره

مدير المراقبة المدنية: إميليو كلارا».

ولاية الأستاذ عبد الخالق الطريس لإدارة الأحباس عام 1353 هـ 1934 م:

وفي سادس رجب عام 1353 هـ 16 أكتوبر سنة 1934 م صدر ظهير خليفي بإسناد إدارة الأحباس إلى الأستاذ عبد الخالق الطريس، وهذا نصه بعد الحمدلة والتصلية والطابع الخليفي:

«يعلم من هذا الكتاب الكريم، والأمر المتلقى بالإجلال والتعظيم، أننا بحول الله وقوته، وشامل يمنه ومنته، ولينا الفقيه الأرضى السيد عبد الخالق ابن الحاج أحمد الطريس وظيفة مدير الأحباس العام بمنطقة نفوذنا السعيدة، فنأمره أن يشمر لما وليه عن ساعد العناية والاجتهاد، ويبدي من الحزم والنشاط ما يبرهن به على كمال الاستعداد، أعانه الله وسدده، وهداه إلى مناهج التوفيق وأرشده، والسلام. صدر به شريف أمرنا في 6 رجب عام 1353 موافق 16 أكتوبر سنة 1934».

واستمر الأستاذ الطريس قائما بوظيف مدير الأحباس نحو عشرة أشهر، ثم استعفى منه، فصدر بإعفائه ظهير خليفي مؤرخ برابع جمدى الأخيرة عام 1354 موافق رابع سبتمبر سنة 1935، وهذا نصه:

«أعفينا بحول الله وقوته، وشامل يمنه ومنته، الفقيه الأرضى السيد عبد الخالق الطريس من وظيفة مدير الأحباس العام بهذه المنطقة السعيدة، إسعافا لرغبته، وإجابة لطلبته، فليتخل عنها مستريحا من أعبائها، محمود السيرة فيما قام به من أشغالها، والسلام. في 4 جمدى الثانية عام 1354 موافق 4 شتمبر سنة 1935».

ولاية السيد أحمد الحداد لإدارة الأحباس عام 1354 هـ 1935 م:

وعقب إعفاء السيد عبد الخالق الطريس من وظيف مدير الأحباس، أسند ذلك الوظيف إلى الفقيه الكاتب السيد أحمد الحداد بظهير مؤرخ بخامس جمدى الأخيرة عام 1354 خامس سبتمبر سنة 1935 م، وهذا نصه:

«الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله
الحسن بن المهدي بن إسماعيل بن محمد الله وليه ومولاه
(وبدائرته: ومن تكن ...، من يعتصم ...)

يعلم من هذا الكتاب الكريم، والأمر المتلقى بالإجلال والتعظيم، أننا بحول الله وقوته، وشامل يمنه ومنته، ولينا الفقيه الأرضى السيد أحمد بن عبد الكريم الحداد وظيفة مدير الأحباس العام بمنطقة نفوذنا السعيدة، فنأمره أن يشمر لما وليه عن ساعد العناية والاجتهاد، ويبدي من الحزم والنشاط ما يبرهن به على

كمال الاستعداد، أعانه الله وسدده، وهداه إلى مناهج التوفيق وأرشده، صدر به شريف أمرنا في 5 جمدى الثانية عام 1354 موافق 5 شتمبر سنة 1935».

واستمر الفقيه السيد أحمد الحداد قائما بوظيف مدير الأحباس إلى أن أعفي بظهير خليفي مؤرخ بثالث شوال عام 1355 موافق ثامن عشر ديسمبر سنة 1936، وهذا نصه بعد الديباجة المعهودة:

«يعلم ... أننا بحول الله وقوته، وشامل يمنه ومنته، أعفينا الفقيه السيد أحمد بن عبد الكريم الحداد من وظيف مدير عام لأحباس المنطقة، إجابة لطلبه، وإسعافا لمرغوبه، فليتخل عنه مرضي الأحوال، مشكور الأعمال، والسلام.

صدر به شريف أمرنا في 3 شوال الأبرك عام 1355 موافق 18 دجنبر سنة 1936».

[62] «الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وسلم

يعلم من هذا الكتاب الممضي باسمنا بصفة رياسة الوزارة، واعتماد رتبة الصدارة أنه بعد الاطلاع على الفصل الأول من الظهير المؤرخ 4 محرم عام 1356 موافق 17 مارس سنة 1937 الذي يؤسس مجلس الأحباس بهذه المنطقة الخليفية، قد عينا رئيس المحكمة العليا للاستئناف المخزني، الفقيه سيدي أحمد الحداد عضوا عاملا بذلك المجلس، والواقف عليه يجري على مقتضاه ولا يتعداه لسواه، والسلام. في 5 محرم الحرام عام 1358 موافق 25 فبراير سنة 1939. أحمد الغنمية لطف الله به».

تحويل إدارة الأحباس إلى وزارة الأحباس عام 1355 هـ 1936 م:

وبعد يوم واحد من تاريخ إعفاء السيد أحمد الحداد من وظيف مدير الأحباس، صدر ظهير خليفي بتحويل اسم "إدارة الأحباس" إلى اسم "وزارة الأحباس"، وذلك بتاريخ رابع شوال عام 1355 موافق تاسع عشر دجنبر سنة 1936، وهذا نصه:

«... يعلم ... أننا بعد الاطلاع على أهمية توسيع أعمال إدارة أملاك أحباس منطقتنا أثناء هذه السنوات، الأمر الذي يقتضي بأن درجة الهيئة الرئاسية تكون مناسبة للمهمة الإدارية، نأمر بإسقاط المديرية العامة للأحباس وإبدالها بوزارة الأحباس، يعهد إليها كافة ما يتعلق بالأحباس، وعليه نأمر صدر وزارتنا بتقرير النصوص الإكمالية الواجبة، فالواقف عليه ...

في 4 شوال عام 1355 موافق 19 دجنبر سنة 1936».

---

[62] - {وقد عين الفقيه الحداد فيما بعد عضوا في مجلس الأحباس بقرار وزيري هذا نصه:} ح. د.

ومن هذا التاريخ صارت إدارة الأحباس تسمى وزارة الأحباس، وصاحبها يسمى وزير الأحباس.

ولاية الأستاذ عبد الخالق الطريس لوزارة الأحباس عام 1355 هـ 1936 م:

وفي نفس التاريخ (4 شوال 1355 هـ 19 دجنبر 1936 م) عين الأستاذ عبد الخالق الطريس وزيرا للأحباس بظهير خليفي هذا نصه:

«يعلم من كتابنا هذا أسماه الله وأعز أمره، وأجرى على مهيع الصواب سيره، أننا بحول الله وقوته، وشامل يمنه ومنته، رشحنا الفقيه الأرضى السيد عبد الخالق بن الحاج أحمد الطريس لوظيفة وزير أحباس المنطقة، فنأمره أن يشمر عن ساعد العناية والاجتهاد، ويبدي من الحزم والنشاط ما يبرهن به عن كمال الاستعداد، أعانه الله وسدده، وهداه إلى مناهج التوفيق وأرشده، والسلام. صدر به شريف أمرنا في 4 شوال الأبرك عام 1355 موافق 19 دجنبر سنة 1936 ».

وقضى الأستاذ الطريس في وزارة الأحباس نحو ثلاثة أشهر ونصف، ثم استعفى، فأعفي بظهير خليفي مؤرخ بـ 19 محرم 1356 فاتح أبريل 1937، وهذا نصه:

«يعلم ... أننا بحول الله وقوته، وشامل يمنه ومنته، أعفينا الفقيه السيد عبد الخالق بن الحاج أحمد الطريس، من وظيفة وزارة الأحباس، إجابة لمطلوبه، وإسعافا لمرغوبه، فليتخل عنها ولينصرف لحال سبيله، والسلام. في 19 محرم عام 1356 موافق فاتح أبريل سنة 1937 »

ولاية السيد محمد بن موسى لوزارة الأحباس عام 1356 هـ 1937 م:

وفي 24 محرم عام 1356 موافق 16 أبريل سنة 1937، أسندت وزارة الأحباس إلى الفقيه الأديب السيد محمد بن عبد القادر بن موسى بظهير خليفي هذا نصه:

«يعلم من كتابنا هذا أعلى الله قدره، وجعل في الصالحات طيه ونشره، أننا بحول الله وقوته، وشامل يمنه ومنته، رشحنا الفقيه الأديب السيد محمد بن عبد القادر ابن موسى لوظيف وزير أحباس المنطقة، فنأمره أن يشمر لما رشح إليه عن ساعد العناية والاجتهاد، ويبدي من الحزم والتيقظ ما يبرهن به عن كمال الاستعداد، أعانه الله وسدده، وهداه إلى مناهج التوفيق وأرشده، والسلام. صدر به شريف أمرنا في 24 محرم عام 1356 موافق 16 أبريل سنة 1937».

واستمر الفقيه ابن موسى متقلدا لوظيف وزير الأحباس، إلى أن أعفي منه في ثاني جمدى الأولى عام 1374 موافق 28 دجنبر سنة 1954 بظهير خليفي هذا نصه:

«الحمد لله وحده ولا يدوم إلا ملكه

يعلم من هذا الكتاب الشريف، والأمر العلي المنيف، أننا أعفينا الفقيه العلامة السيد محمد بن عبد القادر بن موسى من وظيف وزير الأحباس بأعتابنا الشريفة، وأرحناه من تحمل أعبائها، فليتخل عنها مشكور الأعمال، محمود المساعي والأحوال، والواقف عليه يعلمه ويعمل به، والسلام. صدر به شريف أمرنا بقصر المشور بتطوان في 2 جمدى الأولى عام 1374 موافق 28 دجنبر سنة 1954».

وكان هذا آخر عهد الفقيه ابن موسى بهذه الوزارة.

ولاية السيد العربي اللوه لوزارةالأحباس عام 1374 هـ 1954 م:

وفي نفس التاريخ الذي أعفي فيه الفقيه ابن موسى من وزارة الأحباس، أسندت هذه الوزارة إلى الفقيه السيد العربي اللوه بظهير خليفي هذا نصه:

«الحمد لله وحده ولا يدوم إلا ملكه

يعلم من هذا الكتاب الشريف، والأمر العلي المنيف، أننا بحول الله وقوته، وشامل يمنه ومنته، ولينا الفقيه العلامة السيد العربي بن الحاج علي اللوه لوظيفة وزير الأحباس بأعتابنا الشريفة، فنأمره أن يشمر لذلك عن ساعد العناية والاجتهاد، ويبدي من الحزم والنشاط ما يحقق رغبتنا ويرضى به رب العباد، سدد الله خطاه، ووفق الجميع لما يحبه ويرضاه، والواقف عليه يعلمه ويعمل به، والسلام. صدر به شريف أمرنا بقصر المشور بتطوان في 2 جمدى الأولى عام 1374 موافق 28 دجنبر سنة 1954».

واستمر السيد العربي اللوه وزيرا للأحباس إلى أن أعلن حل الحكومة الخليفية كلها، ومن بينها وزارة الأحباس عام 1375 – 1956، فكان ذلك آخر عهد هذه الوزارة بالحياة.

وزارة المالية أو إدارة الأملاك المخزنية:

الحقيقة أن جميع ما يتعلق بالمال من مداخيل ومصاريف وميزانيات وحسابات، كل ذلك كان في عهد الحماية الإسبانية بيد الولاة الإسبانيين، أما الأشخاص المغربيون الذين كانوا يعينون في وظائف لها علاقة بالمال، فإنما كان الإسبانيون يريدون منهم أن يكونوا صورا تحرك، أو أن يكتفوا بالتمتع

باللقب والمرتب لا غير، وفعلا كان من بين أولئك الموظفين من لا يهمه غير ذلك، وربما كان من بينهم من يقول: هي مؤونة كفيت ...

والوظيف الذي كانت له علاقة بالمال في الحكومة الخليفية، كان عند تأسيس هذه الحكومة يسمى "وزارة المالية"، ثم صار يسمى "إدارة الأملاك المخزنية"، ثم عاد لاسمه الأول الذي هو وزارة المالية، واستمر كذلك إلى أن ألغيت الحكومة الخليفية، ولكن الحال كان هو الحال، ما تغير لا في الأول ولا في الآخر، وإنما كان الاسم أو اللقب أو الوصف يتبدل، إما حسب الظروف السياسية، أو حسب مكانة الأشخاص الذين كانوا يتولون ذلك الوظيف.

ولاية السيد أحمد الركينة لوزارة المالية عام 1331 هـ 1913 م:

قد عرفنا مما سبق أن أول من أسندت إليه وزارة المالية عند تكوين الحكومة الخليفية الأولى هو السيد أحمد الركينة، وكان ذلك عام 1331 هـ 1913 م، ولم نقف على نص ظهير تعيينه إن كان هناك ظهير، إلا أني وجدت في الجريدة الرسمية التي كانت تصدر باللغة الإسبانية في مدريد، أن تعيين السيد أحمد الركينة وزيرا للمالية، كان بتاريخ 17 جمدى الأخيرة عام 1331 موافق 24 مايو سنة 1913.

وعلمنا أيضا أن الوزير الركينة بقي متقلدا لوظيفه، إلى أن أسندت إليه وزارة الصدارة عند عزل الوزير ابن عزوز من هذه الوزارة، عام 1341 هـ 1922 م، فتخلى عن وزارة المالية، وكان ذلك آخر عهده بها، فتولاها من بعده الوجيه السيد الحاج عبد السلام بنونة.

تأسيس إدارة الأملاك المخزنية 1332 هـ 1914 م:

[63] «... يعلم من كتابنا هذا أعلى الله قدره، وقرن بالصلاح والنجاح أمره، أننا بمنة الله وعونه، وسطوة جلاله ويمنه، حيث رأى جنابنا العالي بالله من الضروري لأجل التمشي على ما هو مقرر في ضابط كراء أملاك المخزن المصادق عليه من رفيع جنابنا بالظهير الصادر يومه، القيام بدائرة خصوصية مستقلة، يعهد إليها بالقيام بأعمال السجلات والإفادات وغير ذلك مما له علاقة بالأملاك المذكورة، نأمر بتأليف دائرة الأملاك المخزنية في منطقة الحماية الإسبانية بالمغرب، تحت رياسة وزير ماليتنا، تقوم بأعمالها طبق الضابط الذي يحرره بهذا المعنى رئيس وزارتنا، والسلام. صدر به أمرنا العالي بالله في 7 رجب الفرد الحرام عام 1332 موافق 4 يونيه سنة 1914».

---

[63]- {وهذا نص الظهير الذي يقضي بتأسيس إدارة للأملاك المخزنية تحت رئاسة وزير المالية بالمنطقة} ح. د.

تكليف وزير المالية بإدارة الأملاك المخزنية 1332 هـ 1914 م:

[64] «خديمنا الأرضى وزير ماليتنا الأحظى، الطالب أحمد الركينة، سددك الله، وسلام عليك ورحمة الله، وبعد فبناء على ما اقتضته الضرورة الكائنة، ونظرا إلى أنه من متعلقات دائرة الوزارة المنوطة بك، كل ما يختص بالإدارة العمومية الاقتصادية في هذه المنطقة، يجب عليك أن تعتني بكل ما يؤول أمره إلى أملاك المخزن، وأن تراقب إتمام ما هو مقرر في الضابط المصادق عليه من جنابنا العالي بالله بالظهير الصادر بتاريخ ثالث شهر يونيه الحالي، وبمقتضاه نعهد إليك برياسة الدائرة المذكورة، التي يجب عليك تدبير أمورها بمعاونة أحد مندوبي الحماية الذي عهدنا إليه بمساعدتك وإرشادك وإفادتك، أصلحك الله، والسلام. في 15 رجب عام 1332 موافق 10 يونيه سنة 1914».

مرشد إسباني لوزير المالية 1332 هـ 1914 م:

[65] «جناب المحب المعتبر الخديم الناصح دون فرنسيسكو بلينكير، لا زلنا نلحظ أعمالك بمزيد الاعتبار، ونود أن تكلل كافة الإجراءات المنوطة بك بغاية النجاح، وبعد فقد قابلنا بالسرور، ما عرضه على جنابنا العالي بالله، سعادة المقيم العام للدولة الإسبنيولية بهذه المنطقة، عما هو مختص بك، وعليٌّ جنابنا على علم صحيح من اطلاعك على كافة المسائل المختصة بأملاك المخزن، وعلى ثقة خاصة بأن تتداخل وترشد وتفيد في كافة الأشغال المختصة في الدائرة المؤسسة بموجب ظهيرنا الشريف الصادر بتاريخ رابع شهر يونيه الحالي، وبمقتضاه نعهد إليك بالقيام بهذه المهمة، حتى تتداخل وترشد وتفيد وزير ماليتنا بكل الدعاوي العائد أمرها للدائرة المذكورة. وبه الختام في 15 رجب عام 1332 موافق 10 يونيه سنة 1914».

وكان من جملة الذين تولوا الكتابة بوزارة المالية، الفقيه الكاتب السيد أحمد الحداد، وقد صدر بذلك قرار وزيري هذا نصه:

«الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله

يعلم من هذا الكتاب الصادر منا بوصف كون رتبة الصدارة ورياسة الوزارة مسندة لعهدتنا من سيدنا الخليفة أعزه الله، أننا قد رشحنا الطالب أحمد بن عبد الكريم الحداد للقيام بوظيفة كاتب بوزارة المالية، بموجب ما تضمنته

---

[64] - {وهذه رسالة موجهة إلى وزير المالية السيد أحمد الركينة في موضوع تكليفه بهذه الإدارة} ح. د.

[65] - {وهذه رسالة تتعلق بتعيين مرشد إسباني ليباشر الإرشاد والإفادة في كافة المسائل المختصة بأملاك المخزن، بإيعاز من المقيم العام} ح. د.

الميزانية الجارية للسنة الحالية. فنأمره أن يقوم بالوظيفة التي وجهت إليه، وحصل الامتنان بها عليه، مشمرا عن ساعد العناية والاجتهاد، مبرهنا على غاية الكفاءة والاستعداد، والسلام. في 6 شعبان المعظم عام 1332 موافق 30 ينيه سنة 1914. محمد ابن عزوز وفقه الله. قام بوظيفته الطالب أحمد بن عبد الكريم الحداد منذ اليوم الأول من شهر خوليو الفارط سنة التاريخ. محمد ابن عزوز وفقه الله».

تعيين السيد العربي الدليرو أمينا للمستفاد 1332 هـ 1914:

«كتابنا هذا أسمى الله قدره ومقداره، وجعل في مركز اليمن والسعادة قراره، ومنح صادقي الخدمة أسراره، يتعرف منه أننا بحول الله وقوته، وشامل يمنه ومنته، رشحنا الطالب العربي ابن الحاج أحمد الدليرو لخدمتنا الشريفة، أمينا لمستفادات حضرتنا التطوانية المنيفة، فنأمره أن يشمر عن ساعد الجد والاجتهاد، ويقوم مبرهنا على كفاءته لما أسند إليه ببذل المجهود والتيقظ ومزيد الاستعداد. فالواقف عليه من خدامنا وكافة ولاة أمرنا، يجب أن يعلمه ويعمل بمقتضاه، ولا يحيد عن كريم مذهبه ولا يتعداه، والسلام. صدر به أمرنا النافذ بحول الله في 7 شوال الأبرك عام 1332»[66].

تعيين السيد مَحمد فرطوط أبا للمواريث 1332 هـ :

[67] «يعلم من هذا الكتاب الذي جل قدره، وعظم بتأييد الله وعنايته فخره، أننا بحول الله وقوته القاهرة، ومعونته المؤيدة الباهرة، وشامل يمنه ومنته الظاهرة، رشحنا الخديم الطالب مَحمد فرطوط التطواني، للقيام بوظيفة أبي المواريث بهذه الحضرة التطوانية، بدلا عمن كان قائما بها قبل، الطالب العربي الدليرو، فنأمره أن يشمر عن ساق الجد والاجتهاد، ويقوم بالإحصاء أو المشاركة في متخلف من ليس له وارث أو عاصب غير بيت المال بوافر الاستعداد، وأن يتحرى غاية التدقيق وأجمع وسائل الاسترشاد، وأن يستعمل البحث بمزيد النباهة، ويبذل المجهود مع العفة والنزاهة. كما نأمر الواقف عليه من خدامنا وكافة ولاة أمرنا، أن يعلمه ويعمل بمقتضاه، ويشد عضده فيما أنيط به من عمله ويقف عند حده ولا يتعداه، والسلام. صدر به أمرنا العالي بالله في 6 قعدة الحرام عام 1332»[68].

---

[66]- {وهذا التاريخ يوافقه 29 غشت 1914 م} ح. د.

[67]- {وهذا نص الظهير الذي يقضي بتعيين السيد محمد فرطوط أبا للمواريث بمدينة تطوان}. ح. د.

[68]- {وهذا التاريخ يوافقه 26 شتمبر 1914 م} ح. د.

الحاج عبد السلام بنونة أمين المستفاد بتطوان عام 1333 هـ 1915 م:

وكان وظيف أمين المستفاد، من الوظائف المهمة بتطوان، إذ كان صاحبه هو الأمين الذي يسير شؤون الأملاك المخزنية، أي ممتلكات الحكومة في المدينة أو الناحية التي هو بها.

وبالرغم من وجود وزارة للمالية، فإن وظيف أمين المستفاد ظل قائما، وهذا ظهير بإسناد هذا الوظيف إلى الوجيه السيد الحاج عبد السلام بنونة، ونصه بعد الحمدلة الخ:

«يعلم من كتابنا هذا أدام الله عزه وفخره، وأجرى على مهيع العدل والرشاد نهيه وأمره، أننا بحول الله وقوته، وشامل يمنه ومنته، رشحنا الطالب عبد السلام بنونة، للقيام بوظيفة الأمانة بإدارة الأملاك المخزنية، والمستفادات بهذا الثغر التطواني، فنأمره أن يقوم بما طوقه قياما ينبئ عن كمال العناية، ويسفر عن شكر ما منحه من جميل الالتفات والرعاية، وأن يبرهن على اقتدار كفيل بالنجاح، واستعداد ينهج به منهج الصلاح، وقد خصص له راتب سنوي قدره خمسة آلاف بسيطة مخزنية، تدفع من القسم الثاني والباب الثالث والفصل الخامس من الميزانية. والواقف عليه من ولاة الأمور، وأعيان الصدور، يعلمه ويعمل بمقتضاه، ولا يحيد عن كريم مذهبه ولا يتعداه، والسلام. صدر به أمرنا العالي بالله في 15 جمدى الأولى عام 1333 موافق فاتح أبريل سنة 1915».

وهذا الوظيف الذي أسند إلى السيد الحاج عبد السلام بنونة، كان مسندا قبله إلى السيد العربي الدليرو. وهكذا عزل هذا ليولى هذا، وهكذا هي الوظائف، وهكذا هي الدنيا.

إعفاء الدليرو لتولية بنونة عام 1333 هـ:

وهذه رسالة بعثها الخليفة إلى السيد العربي الدليرو، وقد أعلمه فيها بأنه عينه وكيلا للغُيّب بعدما أعفاه من وظيف أمين المستفاد، وعين بدله السيد الحاج عبد السلام بنونة، ونصها:

«خديمنا الأرضى الطالب العربي بن أحمد الدليرو، أصلحك الله وسلام عليك ورحمة الله، وبعد فقد أعفيناك من خدمتنا الشريفة بإدارة الأملاك المخزنية والمستفادات بهذا الثغر التطواني، وعين بدلا عنك الطالب عبد السلام بنونة، فلتتخل له عن ذلك الوظيف مأجورا. ثم لكونك ممن لا ينبغي أن يكون مجردا من الوظائف المخزنية، رشحناك للقيام بوظيفة النيابة عن الغيب فيما لهم وعليهم من الحقوق، حسبما يوافيك ظهيرنا الشريف به، أعانك الله ورضي عنك، والسلام. في 15 جمدى الأولى عام 1333 موافق فاتح أبريل سنة 1915».

والظهير المشار إليه في هذه الرسالة هذا نصه:

تعيين السيد العربي الدليرو وكيلا للغيب عام 1333:

«يعلم من هذا الكتاب الذي عظم قدره، وعم إجلاله وفخره، أننا بحول الله وقوته، وشامل يمنه ومنته، رشحنا الخديم الطالب العربي بن الحاج العربي الدليرو لخطة النيابة عن الغيب فيما يجب لهم وعليهم في كافة الحقوق المنوطة بهم، فنأمره أن يشمر للقيام بما أسند إليه عن ساعد الجد، ويقف في حق كل فرد عند ما سوغ له من الحد، مع الاعتماد على القوانين الشرعية، والإجراءات العرفية المرعية، ويجب على الواقف عليه من ولاة أمورنا الشريفة، وكل مرتبط بخدمة ووظيفة، أن يعلمه ويعمل بمقتضاه، ولا يحيد عن مذهبه ولا يتعداه، والسلام. صدر به أمرنا المعتز بالله في 15 جمدى الأولى عام 1333 موافق فاتح أبريل سنة 1915».

رئيس الأمور الوطنية، مدير الأملاك المخزنية عام 1336 هـ 1918 م:

«يعلم من هذا الكتاب المعظم، والأمر الجليل المحتم، أننا بتوفيق الله وعونه، وطوله وحوله ويمنه، حيث انتهى الوقت الموجب لمنح إدارة الأملاك المخزنية المركزية بعض الاستقلال في أعمالها، وتعين الالتفات لنظم أشغالها في سلك كافة الأعمال الجارية مجرى الصواب، قرر جنابنا العالي بالله، أن تكون الدائرة المذكورة تابعة لإدارة الأمور الوطنية ومضافة إليها، وأن تسند رياستها لرئيس إدارة الأمور الوطنية، بحيث يكون هو المدير لأعمال إدارة الأملاك المخزنية، ويوقع كافة البلاغات الرسمية المتعلقة بها، ويحافظ على حقوق رياسة تلك الإدارة التي تختص به، كما أن نائب إدارة الأمور الوطنية ورئيس إدارة الأملاك المخزنية يقترح تسمية الموظفين الذين يحتاج إليهم، وعليه فيتعين تنقيح الفصل الواحد والخمسين من الضابط الجاري العمل بمقتضاه، المتعلق بكراء أملاك المخزن، فتصير عبارته على هذا السنن، الفصل الواحد والخمسون، العقود يوقع عليها ويمضيها المكتري وأمين المستفاد والمراقب المحلي العام ورئيس إدارة الأملاك المخزنية المركزية ونائب إدارة الأمور الوطنية، وبمقتضى هذا التنقيح، صار لا عمل على الضابط الداخلي لإدارة الأملاك المخزنية المركزية، كما أن جميع الأوامر المصادمة لمآل أمرنا هذا صارت ملغاة. فنأمر الواقف عليه من كافة ولاة الأمور، وأعيان الصدور، أن يجري على مقتضاه، ويعمل بموجبه ولا يتعداه، والسلام. صدر به أمرنا العالي بالله، في 10 شوال عام 1336 موافق 11 يوليه سنة 1918».

ولاية الحاج عبد السلام بنونة لوزارة المالية عام 1341 هـ 1922 م:

عندما أعفي الفقيه ابن عزوز من وزارة الصدارة، وعين مكانه السيد أحمد الركينة، فرغ وظيف وزير المالية الذي كان يشغله الركينة، فأسند هذا الوظيف إلى الوجيه السيد الحاج عبد السلام بنونة، بظهير خليفي مؤرخ بـ 16 محرم عام 1341 موافق 9 شتمبر سنة 1922.

وهذا نص ذلك الظهير:

«يعلم من كتابنا هذا رفع الله قدره ومقداره، أننا بحول الله وقوته، وشامل يمنه ومنته، لما اقتضى نظرنا الشريف إسناد رياسة الوزارة، وتحويل رتبة الصدارة، لوزير ماليتنا الأرشد، وخديمنا الأنجد، السيد أحمد الركينة، رأى جنابنا العالي بالله، ترشيح خديمنا الأنصح الحاج عبد السلام بنونة التطواني عوضا عمن كانت مسندة قبل إليه، فأنطنا بهذا القيام بشؤونها، وتحمل أعباء أمورها، لما توسمنا فيه من مخايل النجابة، والاهتداء لموقع الرشد والإصابة، فليقم بما طوقه قياما يوذن بكفاءته، ويبرهن على مزيد فطنته ونباهته، أصلحه الله وأرشده، ووفقه وسدده، والواقف عليه يجري على مقتضاه، ويلزم حده ولا يتعداه، والسلام. صدر به أمرنا العالي بالله في 16 محرم الحرام عام 1341 موافق 9 شتمبر سنة 1922.

(وتحت ذلك موافقة المقيم العام بما نصه:) عاينت ظهير سمو الخليفة المعظم مولاي المهدي بن إسماعيل بن محمد، الصادر بتاريخه المتضمن ترشيح السيد الحاج عبد السلام بنونة لرتبة وزارة المالية عوضا عمن كانت مسندة قبل إليه. وعليه فإني أعلم به. تطوان 9 شتمبر سنة 1922. ريكاردو بورگيطي»[69].

ولم تطل ولاية الحاج عبد السلام بنونة لوزارة المالية، إذ لم يلبث فيها إلا سنة واحدة، ثم ألغيت تلك الوزارة وأعفي هو منها بتاريخ 21 محرم 1342 هـ 3 شتمبر 1923 م.

[70] «جناب المحب المحترم الوجيه، السياسي الخبير النبيه، سعادة المقيم العام سنيور ضون لويز سلبيلا، دمت في عافية وسرور، ومجد وحبور، وبعد فبناء على ما تفاوضنا فيه مع سعادتكم في شأن الأمور الاقتصادية بالنسبة لحالة هذه المنطقة، قررنا ذلك لجلالة سيدنا الخليفة المعظم، وبعدما تدبر في ذلك،

---

[69]- الجريدة الرسمية بتطوان – س 6 – عدد 18 – بتاريخ 4 صفر 1341 – 25 شتمبر 1922 / ص 491.

[70]- {وهذه رسالة مخزنية موجهة إلى المقيم العام الإسباني السنيور لويس سلبيلا بتاريخ 1342 هـ 1923 م، في موضوع إسقاط وزارة المالية، بحجة مراعاة الحالة الاقتصادية التي تستوجب ذلك} ح. د.

اقتضى نظره الشريف كما رأيناه نحن أنه الأنسب والأليق، إسقاط وظيف وزارة المالية وجميع ما يتبع هذا الوظيف من كاتب وصاحب، وإسناد هذا الوظيف الآن مؤقتا لوزارة الصدارة، لكونها الآن بل ومنذ أسست لم تستدع اهتماما كبيرا بشأنها. ونرى أن هذا النظر قد أخذ بحظ عظيم من الصواب، وبموجبه أمر سيدنا دام حفظه ومجده، إبلاغ سعادتكم أنه من الآن يأمر بإسقاط وظيف وزارة المالية وما يتبعه إسقاطا كليا، مراعاة للحالة الاقتصادية التي تستوجب ذلك، وتوفيرا للميزانية التي طالما أنفقت في هذا السبيل أموالا باهظة، لم تعد على هذه المنطقة بنتيجة تحمد عقباها، نعم عندما تتحسن الأحوال، وتتوفر المداخيل والجبايات وتقتضي ضبط ذلك، لا بأس إذ ذاك بتعيين من تكون فيه الأهلية والكفاءة والثقة التي تستوجب أن يكون محبوبا لدى سيدنا ورجال مخزنه وجميع الناس لمن يقوم بها من ذوي الرسوخ والثبات. دمت في مجد دائم. وبه الختام في 18 محرم الحرام عام 1342 موافق 31 غشت سنة 1923».

[71] «جناب المحب المحترم الأنجد، السياسي العاقل الأصعد، سنيور ضون ديكو سابيدرا[72]، لا زال السؤال عنك رجاء دوام سلامتك، وبعد فبناء على ما في علمكم من صدور الأمر الشريف بإسقاط وظيف وزارة المالية الذي يشغله السيد الحاج عبد السلام بنونة وكاتبه السيد محمد بن علي الخطيب والصاحب السيد عبد السلام، أرجو سعادتكم أن تبلغوا رئيس إدارة المالية، ذلك ليسقط رواتبهم من أول شهر شتنبر الحالي، وبه الختام في 22 محرم عام 1342 موافق 4 شتنبر سنة 1923».

[73] «الحمد لله وحده ولا يدوم إلا ملكه

يعلم من كتابنا هذا الشامخ العماد، السالك بمحض التوفيق مسالك الرشاد، أننا أعفينا الفقيه الأرضى الشريف السيد الصادق الريسوني من وظيف وزارة ماليتنا السعيدة، وأرحناه من تحمل أعبائها، وما ينوء من أشغالها، فلينصرف عنها موفور الأجور، رافلا في حلل الراحة والحبور، والسلام. صدر به أمرنا العالي بالله في 12 محرم عام 1345 موافق 23 يليه سنة 1926.

(وتحته ما نصه:)

---

[71]- {وتبعا للقرار المتضمن في الرسالة السابقة، فهذه رسالة في موضوع إسقاط رواتب وزير المالية والموظفين التابعين له عام 1342 هـ 1923 م} ح. د.

[72]- {دييكو سابيدرا كان يشغل منصب الكاتب العام للإقامة العامة الإسبانية بالمنطقة} ح. د.

[73]- {ولم يورد المؤلف معلومات عن مسألة التراجع عن إسقاط وزارة المالية من الحكومة الخليفية، وكذا عن تولي الشريف سيدي الصادق الريسوني لوزارة المالية، وإنما اقتصر على إدراج نص ظهير إعفائه منها، وهو التالي} ح. د.

عاينت ظهير سمو الخليفة المعظم مولاي الحسن بن المهدي المتضمن إعفاء الفقيه الأرضى السيد الصادق الريسوني من وظيف وزارة المالية، وعليه فإني أعلم به. تطوان 23 يليه سنة 1926. خوسي سانخورخو»[74]

[75] «الحمد لله وحده ولا يدوم إلا ملكه

يعلم من كتابنا هذا أسماه الله وأعز أمره، وجعل في مهيع الصواب سيره، أننا رشحنا الخديم الأرضى الطالب الزبير سكيرج مديرا عاما لجميع الأملاك المخزنية بسائر منطقة إيالتنا السعيدة، وأنطنا به النظر في شؤونها، وما يعرض في مصالحها، والالتفات لتحسين مداخلها. فليقم بما طوقناه قيام ذوي النباهة، سالكا في أعماله سبيل ذوي الحزم والنزاهة، والسلام. صدر به أمرنا المعتز بالله في 13 ربيع الأول عام 1345 موافق 21 شتنبر سنة 1926.

(وتحت ذلك ما يلي:)

عاينت ظهير سمو الخليفة المعظم مولاي الحسن بن المهدي بن إسماعيل بترشيح الطالب الزبير سكيرج مديرا عاما لجميع الأملاك المخزنية بسائر منطقة الإيالة. وعليه فإني أعلم به. تطوان 21 شتنبر سنة 1926. نيابة: دييغو سبدرا».

إعفاء السيد الزبير سكيرج من مديرية الأملاك المخزنية 1350 هـ 1932 م:

«يعلم من هذا الكتاب الكريم، والأمر العلي الفخيم، أننا بحول الله وقوته، وشامل يمنه ومنته، أمرنا بقبول إعفاء خديمنا الأرضى السيد الزبير السكيرج من وظيف مدير عام للأملاك المخزنية بمنطقة إيالتنا السعيدة، وأرحناه من تحمل أعبائه، ومعاناة تكاليفه وأشغاله، فليتخل عنه مشكور الأعمال، محمود المساعي والأحوال، والسلام. صدر به شريف أمرنا في 23 ذي القعدة الحرام عام 1350 ق 31 مارس سنة 1932».

ولاية السيد محمد السلاوي لإدارة الأملاك المخزنية عام 1350 هـ 1932 م:

---

[74]- من الجريدة الرسمية بتطوان س 10 – عدد 16 – ص 435.

[75]- {وتبعا لما ٠ر ذكره من تعويض وزارة المالية بإدارة كانت تعرف باسم "إدارة الأملاك المخزنية"، فهذا ظهير بترشيح السيد الزبير سكيرج لوظيف المدير العام لهذه الإدارة عام 1345 هـ 1926 م} ح. د.

وفي رابع وعشري ذي القعدة الحرام عام 1350 موافق فاتح أبريل سنة 1932 أسند إلى الوجيه السيد محمد بن أحمد السلاوي وظيف مدير الأملاك المخزنية، وصدر بذلك ظهير هذا نصه بعد الحمدلة والتصلية والطابع الخليفي:

«يعلم من هذا الكتاب الكريم، والأمر المتلقى بالإجلال والتعظيم، أننا بحول ذي العظمة والجلال، والكبرياء والكمال، رشحنا الوجيه الأرضى، السيد محمد ابن الفقيه العلامة المقدس السيد أحمد السلاوي لوظيف مدير عام للأملاك المخزنية بمنطقة إيالتنا السعيدة، وأسندنا إليه القيام بشؤونها، والنظر فيما يعرض من كافة أشغالها، فنأمره أن يقوم بما رشح له قيام ذوي الفطنة والذكاء، ويصرف إليه عنان الحزم والاعتناء، سلك الله به مسالك أهل التوفيق والهداية، وألهمه لما يستوجب به مزيد الحظوة والرعاية، والسلام. صدر به شريف أمرنا في 24 ذي القعدة الحرام عام 1350 موافق فاتح أبريل سنة 1932».

واستمر السيد محمد السلاوي متقلدا لوظيف مدير الأملاك المخزنية إلى أن أعفي منه بظهير مؤرخ بثالث رجب 1353 موافق 13 أكتوبر 1934، وهذا نصه:

«أعفينا بحول الله وقوته، وشامل يمنه ومنته، السيد محمد السلوي من وظيفة مدير الأملاك المخزنية بمنطقة نفوذنا السعيدة، فليتخل عنه ولينصرف لحال سبيله، والسلام. في 3 رجب عام 1353 موافق 13 أكتوبر 1934».

واللبيب لا يخفى عليه الفرق العظيم بين لهجتي التولية والإعفاء، فما على من لا يريد أن يسمع (فلينصرف لحال سبيله والسلام) إلا أن يبتعد عن الرسميات، ويفضل من أول الأمر الحياة الحرة الشريفة، على سلاسل الوظائف ولو كانت من فضة أو ذهب.

ولكن هل كل الناس يحسنون التدبير؟ ولأنفسهم وشهواتهم يملكون؟ اللهم لا ...

ولاية الشريف سيدي محمد بن ريسون لإدارة الأملاك المخزنية عام 1353 هـ 1934 م:

وبعد ثلاثة أيام من إعفاء السيد محمد السلاوي من وظيف مدير الأملاك المخزنية، أسند ذلك الوظيف إلى الشريف سيدي محمد بن المكي بن ريسون، وصدر بذلك ظهير خليفي هذا نصه بعد المقدمات:

«يعلم من كتابنا هذا أعلى الله قدره، وخلد في المعالي ذكره، أننا بحول الله وقوته، وشامل يمنه ومنته، ولينا الفقيه الشريف الأرضى السيد محمد بن المكي بن ريسون وظيفة مدير الأملاك المخزنية بمنطقتنا السعيدة، فنأمره أن يشمر لما وليه عن ساعد العناية والاجتهاد، ويبدي من الحزم والنشاط ما يبرهن

به على كمال الاستعداد، أعانه الله وسدده، وهداه إلى مناهج التوفيق وأرشده، والسلام. صدر به شريف أمرنا في 6 رجب عام 1353 موافق 16 أكتوبر سنة 1934».

وظيف الحجابة:

عندما ألفت الحكومة الخليفية الأولى، لم يكن فيها وظيف الحجابة، فلما تولى الصدارة السيد أحمد الركينة الذي كان حاجبا للسلطان المولى عبد العزيز، أدخل هذا الوظيف في لائحة وظائف الحكومة الخليفية، وأسنده إلى الشريف الأديب سيدي أحمد غيلان بظهير خليفي هذا نصه:

«الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وسلم
(المهدي بن إسماعيل بن محمد الله وليه ومولاه)
(الله يهدي من يشاء وهو أعلم بالمهتدين)
يا قوي يا معين

كتابنا هذا أبقاه الله في جبين الدهر غرة، وفي جيد المعالي درة، يتعرف من أنواره الساطعة، وبروقه اللامعة، أننا بحول الله وقوته، وشامل يمنه ومنته، سدلنا على الشريف الأرضى، الفقيه النبيه الأمضى، السيد أحمد غيلان التطواني أردية التخصيص، وأحللناه من علي جنابنا محلا يغني عن معاهد التنصيص، فرشحناه لخطة الحجابة، وأنطنا به إجراء قوانينها المؤذنة بالتلبية والإجابة، بما توسمناه في فكرته الوقادة من مخايل النجابة، ومنحناه من مزايا القيام بلوازم شخصنا الكريم ما يستوجب به مزيد الحظوة، ونيل الفوز بالترقي والتقدم في المعالي عند كل خطوة، فليقم بما عهدنا به إليه، قياما ينبئ عن كفاءته لما أهلناه له من العناية، وخصصناه به من جميل الرعاية، ونأمر الواقف عليه من خدامنا، وكافة ولاة أمرنا، أن يعلمه ويعمل بمقتضاه، ولا يحيد عن شريف مذهبه ولا يتعداه، والسلام. صدر به أمرنا العالي بالله في 19 ربيع الثاني عام 1341».

وفي ورقة خاصة موافقة المقيم العام الإسباني على ذلك التعيين، وهي مؤرخة بـ 29 نوفمبر سنة 1922.

وانتهت حجابة سيدي أحمد غيلان بوفاة الخليفة مولاي المهدي عام 1342 هـ 1923 م. وبقي وظيف الحجابة فارغا إلى أن شغله الوجيه السيد عبد الواحد بريشة في عهد الخليفة الثاني مولاي الحسن بن المهدي.

ولاية السيد عبد الواحد بريشة لوظيف الحجابة عام 1350 هـ 1932 م:

«يعلم من هذا الكتاب الكريم، والأمر المتلقى بالإجلال والتعظيم، أننا بحول ذي العظمة والجلال، والكبرياء والكمال، رشحنا لوظيف الحجابة، خديمنا الأمين الأنصح، الوفي المخلص الأصلح، السيد عبد الواحد بريشة، وحلينا جيده بعقد خصائصها الكفيلة بمزيد الحظوة والاعتبار، وأدنيناه من علي جنابنا دنوا يستوجب به كمال العناية والافتخار، لما تحقق لدينا فيه من صفاء السريرة وصلاح الأحوال، وانتهاجه مناهج الإخلاص في كافة الأقوال والأفعال، والسلام. صدر به شريف أمرنا في 24 ذي القعدة الحرام عام 1350 موافق فاتح أبريل سنة 1932».

الاستئناف الشرعي:

عندما ألفت الحكومة الخليفية الأولى عام 1331 هـ 1913 م، لم يكن فيها استئناف، وكانت الأحكام التي تصدر في مختلف المدن والقبائل تجري على العادة التقليدية القديمة التي كانت متمشية في جميع أنحاء المغرب، إذ كان الذي يتولى الفصل بين الناس أحد أشخاص ثلاثة:

القاضي: ويحكم بين المتخاصمين في الأحوال الشخصية وما يلحق بها في المدن والقبائل.

الباشا أو القائد أو العامل: ويحكم في القضايا المدنية وبعض الجنايات في المدن والقبائل أيضا.

المحتسب: في خصوص المدن، وينظر في قضايا الأسواق والأسعار والحرف والصنائع الخ.

ولم يكن هناك نظام محكم لا في ألقاب الحكام الثلاثة، الباشا والعامل والقائد، ولا في اختصاصاتهم، والأحكام نفسها إنما كان المرجع فيها هو الأعراف المتعاهدة واجتهاد الحكام، ومراعاة الظروف والأحوال، فكانت تلك الأحكام تختلف باختلاف حالة المحكوم له أو عليه من جهة، وحالة الحاكم من قوة وضعف، وعلم وجهل، وذكاء وغباوة، ونزاهة وخراب ذمة الخ. من جهة أخرى.

ومضت السنون، ونظمت إدارات وشؤون، فرأت الدوائر العليا أن تجاري الزمن وتماشي تطوراته، وهكذا أنشئت محاكم ومجالس للاستئناف، فكان هناك استئناف شرعي ينظر في أحكام القضاة الشرعيين، ومرجعه لوزارة العدلية، وكان هناك استئناف مخزني ينظر في أحكام وتصرفات الباشوات والقواد والعمال، وهو ملحق بوزارة الصدارة، والكلام عليه في فصل خاص.

ثم قسم الاستئناف الشرعي إلى قسمين:

الأول: ابتدائي، أو أولي، وقد أسست له عدة مجالس على رأسها قضاة في مختلف نواحي المنطقة.

الثاني: استئناف أعلى، أو نهائي، ومقره مدينة تطوان. وألحق كل من الاستئنافين بوزارة العدلية.

وفي أول الأمر كان وزير العدلية هو الذي يتولى بنفسه رئاسة الاستئناف، ثم بعد مدة انفصل مجلس الاستئناف عن وزارة العدلية، وعين له رئيس خاص، إلا أن علاقته بتلك الوزارة بقيت شديدة الاتصال، وتواريخ ذلك وتطوراته تعرف مما يأتي.

ولاية الفقيه سيدي محمد أفيلال عضوية مجلس الاستئناف عام 1350 هـ 1932 م:

«يعلم من كتابنا هذا أسماه الله وأعز أمره، وأناط بالصواب سيره، أننا بحول الله وقوته، وشامل يمنه ومنته، ولينا الفقيه العلامة الأرضى، الشريف السيد محمد بن التهامي أفيلال لوظيف مستشار بمجلس الاستئناف، على أن يكون راتبه السنوي 6000 بسيطة، يدفع له مجزءا عند تمام كل شهر، من القسم السادس والباب الأول والفصل الثاني من الميزانية الجاري بها العمل الآن. فليقم بما أنيط به على ما عهد منه من مزيد الاهتمام والحزم، وليجر في أعماله بكمال النشاط وصدق النية والعزم، والواقف عليه يعتمده ويعمل بمقتضاه، والسلام. في 21 شعبان عام 1350 موافق فاتح يناير سنة 1932».

الفقيه السيد محمد الفرطاخ مستشار بالاستئناف الشرعي عام 1353 هـ 1934 م:

«يعلم من كتابنا هذا أعز الله أمره، وأبد على ممر الدهور فخره، أننا بحول الله وقوته، وشامل يمنه ومنته، رشحنا الفقيه العلامة الأرضى السيد محمد الفرطاخ لوظيفة مستشار أول بإدارة الاستئناف الإسلامي، فنأمره أن يقوم بما رشح له قياما يؤذن بكمال اقتداره، ومزيد تيقظه واستبصاره، سدده الله إلى عرض التوفيق، وأعلقه من الحق بالسبب الوثيق، والسلام. صدر به شريف أمرنا في 12 جمدى الأولى عام 1353 موافق 23 غشت سنة 1934».

الاستئناف المخزني:

الاستئناف المخزني هو محكمة عليا تنظر فيما يرفع إليها من الأحكام الصادرة من الباشوات والقواد والعمال، وتقرر منها ما كان صوابا، وتلغي أو تعدل ما كان منها غير صواب.

وهذه المحكمة كانت في الغالب صورية، وكانت تابعة لوزارة الصدارة، حتى إن رئيسها كان أولا يلقب بالكاتب الأول للصدارة والنائب عنها في المحكمة العدلية المخزنية العليا.

السيد محمد اللماغي كاتب أول بمجلس الاستئناف الأعلى عام 1354 هـ 1935 م:

«يعلم من كتابنا هذا أعلى الله أمره، وجعل فيما يحمد طيه ونشره، أننا ولينا خديمنا الأنصح الأرضى، الطالب محمد بن علي اللماغي الانجري نائب رئيس صدارتنا الكبرى، ومنحناه اسم كاتبها الأول بمجلس الاستئناف الأعلى لمحاكم العدلية المخزنية، فليشمر عن ساعد الاعتناء فيما وليناه، وليقم بما يرضي عليّ جنابنا فيما له رشحناه، والسلام. في فاتح جمدى الأولى عام 1354 موافق فاتح غشت سنة 1935».

إعفاء السيد محمد اللماغي من الاستئناف المخزني عام 1355 هـ 1936 م:

«يعلم ... أننا بحول الله وقوته، وشامل يمنه ومنته، أعفينا السيد محمد بن علي اللماغي من وظيف نائب الصدر بالمحكمة العليا بالعدلية المخزنية، ومن وظيف كاتب أول بالصدارة، فليتخل عنه مشكورا، والسلام. في 8 شوال عام 1355 موافق 23 دجنبر سنة 1936».

تعيين الفقيه السيد أحمد الحداد بالاستئناف عام 1355 هـ 1936 م:

«الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله

(الطابع الكبير)

يعلم من كتابنا هذا أسماه الله وأعز أمره، وأجرى على مهيع الصواب سيره، أننا بحول الله وقوته، وشامل يمنه ومنته، رشحنا خديمنا الأرضى الفقيه السيد أحمد بن عبد الكريم الحداد لوظيفة كاتب أول للصدارة ونائب عنها في المحكمة العدلية المخزنية العليا. فنأمره أن يشمر عن ساعد العناية والاجتهاد، ويبدي من الحزم والنشاط ما يبرهن به عن كمال الاستعداد، أعانه الله وسدده، والسلام. صدر به شريف أمرنا في 9 شوال عام 1355 موافق 24 دجنبر سنة 1936».

وظيف قائد المشور[76]:

«جناب المحب العاقل المحترم النائب بإدارة الأمور الوطنية، ضون إميليو كلارا، لا زال السؤال عنك رجاء بقائك سالما، وبعد فقد قدم رئيس المشور السعيد السيد مصطفى ابن يعيش كتابا ضمنه تقرير أن القاعدة المقررة لقائد المشور، أن تكون له بنيقة خاصة باسمه يجري بها لوازم وظيفه، وأن يخص بكاتب يستعين به فيما يعرض كتبه حسب المقرر لكل رئيس، وأنه لما رشح لهذا الوظيف، جعل له كاتب رسمي، ثم بعد مدة أسقط راتبه من ميزانيته، ونقل لإدارة الأوقاف، فبقي عاطلا بدون كاتب ولا بنيقة، وأنه طالما قدم الطلب بهذا الشأن لمن كان مكلفا قبل، فلم يلتفت لطلبه، وحيث خصص منذ رشحنا لهذا الشأن ببنيقة له خصوصية جريا على المقرر، رفع الطلب بتعيين كاتب يناط أمر وظيفه براتب يعين له، مع تخصيص ميزانية لصائر بنيقته اللازم المعتاد. فنستلفت نظركم لمد يد المساعدة لقائد مشور سيدنا فيما يطلبه، لأن وظيفه من الوظائف التي تقام بها صورة مخزنه الشريف، وبه الختام في 17 شعبان عام 1341 موافق 4 أبريل سنة 1923».

ظهير بإقرار السيد مصطفى بن يعيش في وظيف قائد المشور عام 1341 هـ 1923 م:

«كتابنا هذا أشرق الله أنواره، ومنح صادق الخدمة أسراره، يتعرف من درر معانيه، وغرر مبانيه، أننا بحول ذي العظمة والجلال، والكبرياء والكمال، أقررنا رئيس مشورنا السعيد، الوصيف الأنجد، الناصح الأرشد، القائم بمهمات التشريفات المسندة لعهدته، والمحافظ على تنفيذ أوامرنا بنجدته، القائد مصطفى ابن يعيش، على الرياسة التي طوقنا بها جيده، وإجراء قوانين المخزنية بسائر أنواعها العديدة، مما تقررت عوائد الملوك بإسنادها إليه، والاعتماد في تنظيمها عليه، لكونه ممن أحكم القيام بتلك الأعمال سابقا، وثابر على احترامها لاحقا، فبرهن على كفاءة واقتدار، ونباهة واعتبار، وأذناه في إحياء ما اندثر من معالمها، وتنظيم ما اقتضته المصلحة الوقتية من الترتيبات ولوازمها، دون

---

[76]- {من المعروف أن المؤلف كان يجمع من الوثائق ما يتعلق بموضوع معين، ثم إنه يحرر ما يتعلق بالموضوع من المعلومات مستعينا بهذه الوثائق، إلا أننا نجده في بعض الفصول من هذا الكتاب، قد جمع بعض الوثائق دون أن يحرر ما يتعلق بالفصل من معلومات خاصة. وهذا ما نلاحظه هنا، إذ أنه قد اكتفى بإدراج وثيقتين، تتعلق أولاهما برسالة في موضوع طلب تعيين مكتب خاص بقائد المشور، على أن يكون له كاتب خاص به يباشر أعماله. أما الوثيقة الثانية، فتتعلق بموضوع إثبات القائد مصطفى بن يعيش في وظيفته كقائد للمشور} ح. د.

إشراف عليه في ذلك لغير رئيس وزارتنا السعيدة، لوجوب اعتماد نظره فيما أوجبته إشارته المفيدة. أعانه الله وسدده وأرشده. فنأمر رؤساء جيشنا السعيد بأعتابنا الشريفة، وجميع أفراد المستظلين بظلالها الوريفة، أن يقدروه قدره، ويمتثلوا في كل ما أسندناه إليه أمره، فيجروا على نظره، ويقفوا عند الحد في ورده وصدره. والواقف عليه من خدامنا وكافة ولاة أمرنا أن يعلمه ويعمل بمقتضاه، ولا يحيد عن كريم مذهبه ولا يتعداه، والسلام. صدر به أمرنا العالي بالله في 5 شوال الأبرك عام 1341. (وهذا التاريخ يوافقه 21 مايو 1923).

(وتحته ما نصه:)

عاينت الظهير أعلاه الذي أصدره سمو الخليفة المعظم مولاي المهدي بن إسماعيل بإثبات القائد مصطفى ابن يعيش في وظيفة قائد المشور السعيد وأعلم به بتاريخ 22 مايو 1923. عن المقيم العام: دييغو سابيدرا»

التعليم[77]:

[78] «الحمد لله وحده

المهدي بن إسماعيل وفقه الله

يعلم من كتابنا هذا أسماه الله وأعز أمره، وخلد في المعالي فخره، أننا بحول الله وقوته، وشامل يمنه ومنته، أذنا بتنفيذ عشرة آلاف بسيطة سكة إسبنيولية، تحمل على القسم الثالث عشر والباب السادس والفصل الثالث من الميزانية المعمول بها الآن، وذلك بقصد القيام بإصلاح مدرسة لوقش بحضرتنا التطوانية. فنأمر الواقف عليه من ولاة الأمور، وأرباب الصدور، أن يجري على مقتضاه، ويلزم حده ولا يتعداه، والسلام. صدر به أمرنا الشريف في 13 ذي القعدة الحرام عام 1335 موافق فاتح شتنبر سنة 1917».

---

[77]- {لقد كان موضوع التعليم من أقرب الموضوعات إلى المؤلف رحمه الله، فقد كان عضوا في المجلس الأعلى للتعليم الإسلامي بالمنطقة الخليفية، وكان مفتشا للتعليم الإسلامي بها، كما تقلد مهمة إدارة المعارف بالحكومة الخليفية لعدة سنوات (من سنة 1942 إلى سنة 1948 م)، وله من المعلومات والوثائق كثير مما يمكن أن يفيد به القراء. إلا أننا نجده قد اكتفى تحت هذا العنوان بإدراج مجموعة من الوثائق دون أي تقديم أو تعليق. فمن الواضح أنه كان سيخصص لهذا الموضوع عناية خاصة، لولا مانع الوقت. وهذه هي الوثائق التي أدرجها} ح. د.

[78]- { فهذا ظهير خليفي في موضوع تنفيذ مال لإصلاح مدرسة لوقش سنة 1335 هـ 1917 م} ح. د.

[79] «يعلم من هذا الكتاب الممضي باسمنا بصفة رياسة الوزارة، واعتماد رتبة الصدارة، أننا صادقنا على ما قرره المجمع العلمي في بعض جلساته، من انتخاب اثنين من أعضائه لمباشرة إصلاح مدرسة لوقش بحضرة تطوان، وهما أمين الصندوق الحاج عبد السلام بنونة، والشريف سيدي أحمد غيلان، وبموجبه أذناهما باستلام العشرة آلاف بسيطة سكة اسبنيولية المنفذة لذلك المقصد الحميد بالظهير الشريف، فليجدا فيما انتخبا له، ولينتهزا فرصة الإسراع، ما دام في الوقت فسحة، كما نأذن المكلف بالدفع بتمكينهما من القدر المذكور. فالواقف عليه يجب أن يجري على مقتضاه، والسلام. في 2 محرم الحرام فاتح عام 1336 موافق 20 أكتوبر سنة 1917».

[80] «يعلم من كتابنا هذا أشرق الله أنواره، ومنح المستمدين من فيض نواله أسراره، أننا بعون الله وتأييده، وتوفيقه وتسديده، لما رفع لعلمنا الشريف ما اقتضته النهضة العلمية من الإمداد الكافي، وتخصيص ما يكون به قوام المدرسين من الراتب الشافي، قرر جنابنا العالي بالله تقديم المساعدة للقيام بالدروس العلمية بحضرتنا التطوانية، عاصمة هذه المنطقة المحروسة، وبموجبه أصدرنا أمرنا هذا للعلماء المقيدين بطرته، بأن يقوموا بالتدريس وتعليم الطلبة المتعلمين، رغبة في إعادة رونق العلوم بهذه الحضرة المصونة. وقد انتخبنا لذلك ثلاثة من العلماء الأجلة من الطبقة الأولى، وثلاثة من الفقهاء من الطبقة الثانية، وثلاثة من الطبقة الثالثة، فنأمرهم أن يقوموا بما انتخبوا له أحسن قيام، وأن يجروا ما عهد به إليهم على أتم ترتيب والتئام، وقد أشعرنا رئيس وزارتنا بإصدار قرار وزيري تعين به مكافأة كل واحد من المنتخبين على حسب تفاوت طبقاتهم. فالواقف عليه يجب أن يعلمه ويعمل به، ولا يحيد عن سنن مذهبه، والسلام. صدر به أمرنا الشريف في 17 ربيع الأول عام 1336 موافق فاتح يناير سنة 1918.

العلماء: السيد أحمد الزواقي – السيد محمد ابن الأبار – السيد محمد الموذن.

الفقهاء: السيد محمد الزواقي – السيد محمد أفيلال – السيد محمد المرير.

الطلبة: السيد الحسن أفيلال – السيد المهدي الموفق – السيد عبد الرحمن أقشار»[81].

وقد كتب تحت الظهير المذكور في الجريدة الرسمية ما نصه:

---

[79] - { وهذه رسالة وزيرية بالمصادقة على تعيين عضوين من المجمع العلمي لمباشرة إصلاح مدرسة لوقش سنة 1336 هـ 1917 م} ح. د.

[80] - {وهذا ظهير خليفي يتعلق بتعيين المدرسين بتطوان عام 1336 هـ 1918 م} ح. د.

[81] - هذا الظهير نشر بالجريدةالرسمية ص 261 من عدد 6 -- س I.

«اطلعت على الظهير الصادر بتاريخه من جانب سمو الأمير مولاي المهدي بن إسماعيل بن محمد، المتعلق بترشيح المدرسين في عاصمة المنطقة، وأذنت بنشره وإجراء العمل بمقتضاه. تطوان، فاتح يناير سنة 1918. فرنسيسكو غومس خوردانا[82]».

والقرار الوزيري المشار إليه في الظهير السابق هذا نصه:

«يعلم من هذا الكتاب الممضى باسمنا بصفة رياسة الوزارة، واعتماد رتبة الصدارة، أنه حيث صدر الأمر الشريف بالظهير المؤرخ بتاريخه لعلماء هذه الحضرة التطوانية، بقيامهم بالدروس العالية، واختيار جعل مراتبهم على ثلاثة طبقات، ورشح لكل منها ثلاثة عن الأمر الشريف تسمية كل واحد منهم، وكانت المكافأة التي تستدعيها المساعدة اللازمة تقتضي التفاوت على حسب المراتب. أذنا بأن تخصص لكل فرد من الأولى اثنتا عشرة مائة بسيطة، ولكل واحد من الثانية تسعمائة بسيطة بمثناة، ولكل شخص من الثالثة ستمائة بسيطة، والكل سكة اسبنيولية تؤخذ من القسم الثامن والباب الرابع والفصل الأول من ميزانية المخزن الجاري بها العمل الآن. فالواقف عليه يجب أن يجري على مقتضاه، ولا يتعداه إلى سواه، والسلام. في 17 ربيع الأول عام 1336 موافق فاتح يناير سنة 1918.

محمد بن عزوز وفقه الله

اطلعت عليه وأذنت بنشره. تطوان 1 يناير 1918.

نائب إدارة الأمور الوطنية: خوسي بويكس دالماو».

[83] «جناب المحب العاقل المعتبر، النائب بإدارة الأمور الوطنية، السنيور إميليو كلارا، لا زال السؤال عنك محبة أن تكون بخير دائما. وبعد فليكن في علمك أن الطلبة الذين قصدوا عمارة المدرسة لقيامهم بوظيف تعلم العلم، قد تم جمعهم وانقطاعهم بها في متم شهر نونبر الفارط، وها أسماء كل واحد منهم تضمنته القائمة الموجهة إليك، ومنها يعلم عددهم، فليمكنوا من راتبهم المخصص لهم عن شهر دجنبر المؤرخ به، كما يمكن الحارسان من راتبهما المخصص لهما أيضا عن الشهر المذكور، ويتوالى إجراء العمل على مقتضاه في المستقبل دائما، وبه إعلامكم والختام. في 20 ربيع الثاني عام 1339».

وهذا التاريخ يوافقه فاتح يناير سنة 1921 م.

واللائحة المشار إليها لم نقف عليها، فلا نعرف لا عدد أولئك الطلبة ولا أسماءهم، لأني كنت في ذلك التاريخ طالبا في جامعة القرويين بفاس.

---

[82]- هو المقيم العام الإسباني.

[83]- {وهذه رسالة من الوزير الصدر إلى نائب الأمور الوطنية، يطلب فيها الإعانة لطلبة مدرسة لوقش عام 1339 هـ 1921 م} ح. د.

[84] «الحمد لله وحده وبيده الحول والقوة. يعلم من هذا الكتاب الممضي باسمنا، بصفة رياسة الوزارة، واعتماد رتبة الصدارة، أننا اعتبارا لحالة العلوم، واهتماما بما يرجع للمنطوق فيها والمفهوم، رأينا من الصالح العام، وما يرضي كل خاص وعام، أن يكون للمعارف الإسلامية شيخ يرجع إليه في مهماتها، فكان أولى من يقلد هذا المنصب الأسمى، من يكون له الاطلاع التام والمعرفة الكافية والشهرة الكاملة، هو العلامة الأوحد، والفهامة اللوذعي الأنجد، حامل لواء العلوم، والمبرز في فنونها على الشمول والعموم، المدرس الأحفل، المقرئ النفاع الأمثل، الشريف الجليل، الزكي الأصيل، سيدي أحمد بن الطاهر الزواقي، لا زال عليه من المولى تعلى حافظ وواقي، فلينهض لهذا العمل المحمود نهوض ذوي النشاط والاقتدار، وليبرهن على ما توسم فيه من الإخلاص والاستبصار، والله تعلى يقرن أعماله بالنجاح، ويسلك به مسالك الصواب والصلاح، والواقف عليه يعتمده ويمضيه، ويجرب على ما يقتضيه. والسلام. في 7 محرم عام 1343 موافق 9 غشت سنة 1924».

[85] «يعلم ... أنه بعد الاطلاع على الظهير المؤرخ بـ 23 شوال عام 1355 الذي يأمر بإجراء العمل بالنظام الجديد للمجلس الأعلى للتعليم الإسلامي. وبعد استشارة ذوي الصلاحية من إدارة الدولة الحامية، نأمر بترشيح الفقيه السيد أحمد بن محمد الرهوني، لوظيف رئيس المجلس الأعلى للتعليم الإسلامي بالمنطقة بصفة مجانية. فالواقف عليه ... في 23 شوال عام 1355 موافق 7 يناير سنة 1937».

[86] «الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله
الحسن بن المهدي بن إسماعيل بن محمد الله وليه ومولاه
ومن تكن الخ.

«يعلم من هذا الكتاب الشريف، والأمر العلي المنيف، أنه بعد الاطلاع على الظهير المؤرخ بـ 23 شوال عام 1355 موافق 7 يناير سنة 1937 الآمر بإجراء العمل بالنظام الجديد للمجلس الأعلى للتعليم الإسلامي، وبعد استشارة ذوي الصلاحية من إدارة الدولة الحامية، قررنا ترشيح الفقيه السيد أحمد بن

---

[84]- {وهذا قرار من الصدر الأعظم بتعيين الفقيه العلامة السيد أحمد الزواقي شيخا للعلوم عام 1343 هـ 1924 م} ح. د.

[85]- {وهذا أمر وزيري بتعيين الفقيه العلامة سيدي أحمد الرهوني رئيسا للمجلس الأعلى للتعليم الإسلامي عام 1355 هـ 1937 م} ح. د.

[86]- {وكان من محتويات القانون الأساسي للمجلس الأعلى للتعليم الإسلامي، أن يكون من بين أعضائه عضو عن الصدارة العظمى، فكان ذلك العضو هو الكاتب الأول بها وهو الفقيه السيد أحمد الحداد، وهذا نص الظهير الخليفي بتعيينه في عضوية المجلس المذكور} ح. د.

عبد الكريم الحداد، الكاتب الأول في الصدارة، ونائبها في المحكمة العدلية المخزنية العليا، لوظيفة عضو أول بمجلس التعليم الإسلامي الأعلى، بالنيابة عن الصدر الأعظم، بصفة مجانية. فالواقف عليه يعلمه ويعمل به، والسلام. صدر به شريف أمرنا في 23 شوال عام 1355 موافق 7 يناير سنة 1937».

[87] «يعلم ... أنه بعد الاطلاع على الظهير المؤرخ بـ 23 شوال عام 1355 الذي يأمر بإجراء العمل بالنظام الجديد للمجلس الأعلى للتعليم الإسلامي. وبعد استشارة ذوي الصلاحية من إدارة الدولة الحامية، نأمر بترشيح السيد الحاج محمد بن الحاج أحمد داوود لوظيف مفتش التعليم الإسلامي بالمنطقة، براتب سنوي قدره اثنا عشر ألف بسيطة إسبانية، يقبض ما ينوب منها في آخر كل شهر منذ استلامه الوظيف، تستخرج من الاعتماد المعين في مادة أمور غير منتظرة من الميزانية الجاري العمل بها. فالواقف عليه ... في 23 شوال عام 1355 موافق 7 يناير سنة 1937».

[88] «يعلم ... أنه بعد الاطلاع على الاستعفاء المقدم من مفتش التعليم الإسلامي السيد محمد بن الحاج أحمد داوود متعللا بانحراف صحته، واعتبارا لقبولنا عذره، رضينا بالاستعفاء المقدم من جانب مفتش التعليم الإسلامي الفقيه محمد بن الحاج أحمد داوود، نظرا للسبب المذكور. والواقف عليه ...

في 20 شوال عام 1357 موافق 13 دجنبر سنة 1938».

[89] «الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله

---

[87]- {وهذا ظهير بتعيين الأستاذ محمد داود، مؤلف هذا الكتاب، مفتشا للتعليم الإسلامي بالمنطقة الخليفية عام 1355 هـ 1937 م. ومعلوم أن ذ. داود قد قام بعد هذا التعيين مباشرة برحلة إلى الديار المصرية، فاتصل فيها بأعلى السلطات المصرية، وخاصة من يقوم منهم بمهمة المعارف، فزودوه بكل المعلومات والوثائق والمستندات التي يقوم عليها التعليم في ذلك القطر الشقيق، فعاد بكل ذلك، وقدم للمجلس الأعلى للتعليم الإسلامي تقريرا مفصلا عن زيارته، ثم إنه قد استغل كل ذلك في إعداد البرامج والأنظمة الخاصة بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي بهذه المنطقة، انطلاقا من فكرة تأسيس نظام تعليمي خاص بها، معتمد على إثبات الهوية المغربية القائمة على أساس حفظ الدين الإسلامي وإقرار لغة القرآن بالدرجة الأولى في كل المستويات التعليمية} ح. د.

[88]- {وهذا ظهير بقبول استعفاء ذ. محمد داود من وظيفته كمفتش للتعليم الإسلامي بالمنطقة الخليفية بتاريخ 1357 هـ 1938 م، وقد جاء فيه أنه قد استعفى نظرا لاعتلال صحته، مع العلم أنه إنما استعفى لعدم رضاه على ما كان يعترض طريقه من المشاكل التي كانت تحول دون ما كان يقصده من تحقيق للأهداف والآمال التي كان يعمل من أجلها} ح. د.

[89]- {وقد سبق لنا عند الحديث عن الحكومة الخليفية في عهد الوزير الصدر الفقيه السيد أحمد الحداد، أنه قد أسندت إليه - بصفة مؤقتة- وزارة المعارف، بالإضافة إلى الصدارة العظمى، وذلك سنة 1367 هـ 1948م. وهذا نص الظهير المتضمن لقرار تكليفه بهذه المهمة} ح. د.

الحسن بن المهدي بن إسماعيل بن محمد الله وليه ومولاه

ومن تكن برسول الله نصرتـــــــه إن تلقه الأسد في آجامها تجـــم

من يعتصم بك يا خير الورى شرفا فالله حافظه من كل منتقـــــــم)

يعلم من هذا الكتاب الشريف، والأمر العلي المنيف، أنه بعد الاطلاع على الظهير الشريف المؤرخ بفاتح محرم عام 1366 موافق 26 نونبر سنة 1946، بإعادة تنظيم المخزن المركز، نأمر الصدر الأعظم الفقيه الوجيه السيد أحمد بن عبد الكريم الحداد، بالقيام بأعمال وزارة المعارف مؤقتا. فالواقف عليه يعلمه ويعمل بمقتضاه، والسلام. صدر به شريف أمرنا بقصر المشور بتطوان في 27 جمدى ل عام 1367 موافق 8 أبريل سنة 1948».

[90] «الحمد لله وحده ولا يدوم إلا ملكه

يعلم من هذا الكتاب الشريف، والأمر العلي المنيف، أنه نظرا لضرورة منح لقب جديد لوزارة المعارف العمومية للمخزن الحالية، والمؤسسة بظهير فاتح محرم عام 1366 موافق 26 نونبر سنة 1946، لتقوية حركة عملياتها واتساع نطاقها، وبعد استشارة ذوي الصلاحية من إدارة الدولة الحامية، نأمر بما يأتي:

فصل منفرد: نمنح لوزارة المعارف العمومية للمخزن الحالية، اسم وزارة التربية والثقافة بدل اسمها السالف، ويرجع إليها كافة الاعتمادات المعينة في ميزانية المخزن الجاري بها العمل الآن، المتعلقة بسد صوائر وزارة المعارف العمومية للمخزن. والواقف عليه يعلمه ويعمل به، والسلام. صدر به أمرنا في 3 جمدى الأولى عام 1374 موافق 29 دجنبر سنة 1954.

عاينت الظهير أعلاه الذي أصدره بتاريخه سمو الخليفة المعظم مولاي الحسن بن المهدي، فأعملته وأوجبت العمل به. المندوب السامي غرسيا بالينيو».

[91]

---

[90]- {وفي عام 1374 هـ 1954 م، تقرر تبديل اسم وزارة المعارف باسم وزارة التربية والثقافة، وهذا نص الظهير المتضمن لهذا القرار} ح. د.

[91]- {والآن وبعد أن انتهى كلام المؤلف عن الحكومة الخليفية بهذه المنطقة، أرى من الأهمية بمكان أن أورد ما وقفت عليه من تقييد بخط العلامة الفقيه الوزير سيدي أحمد الحداد، وقد سجل فيه معلومات قيمة تتعلق بالحكومة الخليفية، بصفته قد تقلد عدة مناصب في هذه الحكومة. وهذا التقييد جاء بناء على الطلب الذي تقدم إليه به المؤلف، تبعا لمنهجيته في الاعتماد على المعلومات التي يوردها على مختلف الوثائق أو على الشهادات الشخصية لمن لهم علاقة بالموضوع الذي يكتب عنه، وفي هذه الحالة، فقد سجل له الفقيه الحداد عن الحكومة الخليفية معلومات رأيت أن أدرجها كما هي، نظرا لما تحتويه من تفاصيل هامة، ثم نظرا لأهمية الشخصية التي حررت هذه المعلومات، وهذا نص التقييد:

«عام 1331 هـ: تأسست الحكومة الخليفية في أول عهدها بخلافة سمو الأمير الجليل المقدس مولاي المهدي بن مولاي إسماعيل قدس الله روحهما في دار النعيم، من رئيس الحكومة الفقيه المرحوم السيد محمد ابن عزوز، ووزير العدل العلامة سيدي أحمد الرهوني، ووزير المالية الوجيه السيد أحمد الركينة، ومدير الأوقاف السيد علي السلاوي، وقائد المشور السيد مصطفى بنيعيش، وكان بالناحية الريفية نائب للصدر هو الحاج عبد القادر الشيكري. وكان لرئيس الحكومة كاتب أول وهو الفقيه سيدي الحاج محمد راغون، وثان وهو العلامة الأديب سيدي محمد الزواقي، وثالث وهو الفقيه سيدي العربي السطي. ولوزير العدل كاتبان أولهما شيخنا العلامة الشريف سيدي محمد أفيلال، وثانيهما شيخنا العلامة سيدي محمد المرير. ولوزير المالية كاتبان الفقيهان الشريفان سيدي أحمد الغنمية وسيدي أحمد غيلان. وفي 6 شعبان 1332 موافق 20 يونيه سنة 1914، عين كاتب ثالث لوزارة المالية في قسم الأملاك المخزنية أحمد الحداد المولود في 26 جمادى الأولى عام 1309 هـ، ولمدير الأوقاف كاتب وهو الفقيه الشريف سيدي عبد الله أفيلال، ولقائد المشور كاتب هو الفقيه الشريف سيدي أحمد الفيلالي، ولكنه كان عمليا يشتغل برئاسة الحكومة، إلى أن رسم كاتبا بها. ثم بعد هذا في إحدى السنوات لا أدري ما هي بالضبط، جاءت الميزانية محذوفا منها كاتب العدلية الثاني وكاتبا المالية الثاني والثالث، فعوض كاتب العدلية الثاني بكاتب في الجريدة الرسمية، والثاني للمالية بخطة الحسبة بتطوان، والثالث ألزم بالبقاء في وظيفته بدون راتب إلى أن تقاضاه موفرا بعد ذلك. أما الصدارة فبقيت على هيئتها إلى أن توفي الكاتب الأول السيد الحاج محمد ارغون، فخلفه الكاتب الثاني الفقيه سيدي محمد الزواقي الذي خلفه الفقيه سيدي محمد المرير بعد إعفائه من الجريدة الرسمية، وظل مدة وجيزة في هذه الوظيفة، ثم نقل منها إلى وظيفة قاض بالقصر الكبير، فخلفه أحمد الحداد بتاريخ 10 جمدى ني 1338 فاتح مارس 1920، أما الكاتب الأول سيدي محمد الزواقي فإنه بعدما طال أمده في شغل هذه الوظيفة، حصل له ما دفع به إلى أن يتخلى عنها بدون استعفاء، ويلازم بيته، وبقي على هذا الحال وهو يتقاضى راتبه إلى أن أعفي وولي خطة القضاء بالقصر الكبير إلى أن توفي ودفن بضريح الولي الصالح سيدي علي بوغالب رضي الله عنه.
كما أن الكاتب المساعد السيد العربي السطي قد طلب رخصة ليتوجه إلى الجنوب لزيارة أقاربه وأصدقائه، فلم يرجع بعد، حيث وظف هناك قاضيا بناحية الدار البيضاء، فخلفه الفقيه الكاتب السيد محمد الزرهوني، كما خلف الفقيه الزواقي في منصب كاتب أول بالصدارة الفقيه سيدي أحمد الغنمية الذي كان كاتبا أولا في وزارة المالية، ولم يبق في وزارة المالية إلا الوزير وحده ملازما لبيته كما كان دائما.
أما مدير الأوقاف السيد علي السلاوي، فقد بقي في وظيفته إلى أن توفي رحمه الله تعلى، فخلفه الفقيه الشريف سيدي محمد بن المكي الريسوني، وكان كاتبا له الفقيه الشريف سيدي محمد بن عبد الله أفيلال.
ثم أنشئت مديرية للأملاك المخزنية، كان على رأسها المهندس سيدي الزبير سكيرج، وعين كاتبا له الفقيه السيد محمد غطيس.
ثم حدث ما اقتضى إبعاد الفقيه ابن عزوز عن رئاسة الحكومة ونفيه إلى شفشاون، ولعل السبب في ذلك، وأظنه هو الواقع، سلوكه سبيل العنف مع جل من تلجئه الضرورة إليه، حتى أوغر صدور الناس عليه من مغاربة وإسبانيين، غافلا عن أنه يدرك باللين ما لا يدرك بالعنف. فخلفه وزير المالية السابق السيد أحمد الركينة، الذي خلفه في وزارة المالية الوجيه

السيد الحاج عبد السلام بنونة، بعدما شغل وظيفتين: أمين المستفاد وخطة الحسبة، واتخذ كاتبا له الفقيه السيد محمد بن المقدس سيدي علي الخطيب، ثم أحدثت في الحال وظيفة الحجابة وأسندت مهمتها إلى سيدي أحمد غيلان المحتسب سابقا وصهر الوزير الصدر، فكانت هيئة الحكومة كما يلي:
الرئيس السيد أحمد الركينة – وزير العدلية الفقيه الرهوني – وزير المالية السيد الحاج عبد السلام بنونة – مدير الأوقاف سيدي محمد بن المكي ابن ريسون – مدير الأملاك المخزنية السيد الزبير سكيرج – الحاجب سيدي أحمد غيلان – قائد المشور السيد مصطفى بن يعيش. وإن كانت مهمة هذين الأخيرين مقصورة على الشؤون الخليفية كما هو معلوم.
وقد كان رجال هذه الحكومة في أول عهدها متحدين وعلى مبدإ واحد، ولكن سرعان ما انقسمت على نفسها، فبقي الصدر في جهة، ولكنه مؤيد من جانب سيدنا الخليفة، ووزير العدلية والمالية في جهة، والحاجب صهر الوزير كان يلعب دورا لا يدرى معه من أي جهة كان. ثم كان من قدرة الله أن مرض كاتب وزارة العدل سيدي محمد أفيلال خطيب جامع الباشا بالمشور الذي كان يصلي فيه سمو الخليفة المعظم مولاي المهدي صلاة الجمعة، فناب عنه الفقيه الرهوني، فخطر بباله أن يلقي خطبة في الحض على توحيد الكلمة ونبذ أسباب الشقاق والتفرقة وغير ذلك، مما زاد في الطين بلة، حيث أبلغت الإقامة العامة بذلك إثر الفراغ من الصلاة، فاعتبرته مسا بسياستها، وقامت بذلك ضجة كبرى اعتبرها الوزير الأول فرصة سانحة للانتقام من خصميه، فتمخضت هذه الضجة عن عزل وزير العدلية وإسقاط وزارة المالية من حساب الحكومة، أما وزارة العدلية فأسندت مهمتها إلى كاتبها سيدي محمد أفيلال مؤقتا، ووزارة المالية بقيت شاغرة إلى أن اقتضت الظروف السياسية التي كانت سائدة وقتئذ مع الشريف الريسوني، فتعلق الفقيه الرهوني بالشريفين سيدي الصادق الريسوني وسيدي محمد بن المكي الريسوني، ليستعطفا الشريف الريسوني في التوسط له مع الإقامة العامة، ليعود إلى وظيفته حيث كان مسموع الكلمة لديها وقتئذ. وفعلا ساعد الريسوني على رغبة الفقيه الرهوني، وعاد إلى وظيفته في نفس اليوم الذي أسندت فيه وزارة المالية إلى الشريف مولاي الصادق الريسوني المذكور. ولا أعلم أنه كانت له إدارة بكتاب ومخازنية.
وخلال هذه الأيام التي كانت فتراتها فترات قلاقل واضطرابات جبلية وريفية، توفي سيدنا الخليفة السلطاني مولاي المهدي رحمه الله بعد مرض عضال أظنه السل، وتفجع لوفاته كل الناس، وشيعت جنازته في حفل رهيب إلى زاوية الشيخ الأكبر والعارف الأشهر سيدي محمد الحراق، حيث دفن هنالك أغدق الله عليه سحائب رحماته الواسعة وأسكنه فسيح جنانه بمنه وكرمه وفضله. وبعد وفاته قام مقامه باشا تطوان وقتئذ الوجيه السيد محمد الحاج التطواني، غير أن المراسيم المخزنية كانت تصدر باسم الوزير الصدر، وفي هذا الوقت أسقطت وظيفة الحجابة وعزل من كان يشغل وظيفتها وهو سيدي أحمد غيلان. وفي هذا الوقت أيضا بدا على الوزير الركينة من الضجر والملل ما اضطر معه إلى طلب رخصة يقضيها خارج تطوان بقصد الاستجمام وأخذ قسط من الراحة، فسوعد على ذلك وتوجه إلى طنجة أو سبتة، لا أدري، وقام مقامه الكاتب الأول الفقيه سيدي محمد الزواقي، ثم بعد مدة وجيزة استدعي الوزير الركينة إلى مزاولة أشغاله، فرجع وهو لا زال على ما كان عليه من حال السأمة والملل، مما تبين وظهر جليا أنه عاجز وغير قادر على القيام بمهام وظيفته لمقتضيات الظروف التي كانت على أشدها من القلق والاضطراب، مما أدى إلى مغادرة

رئيس الحكومة الإسبانية وقتئذ الخنرال بريمو دي ريبيرا مقر رياسة الوزارة مدريد، وحضوره إلى مدينة تطوان، وتوليه بنفسه منصب المقيم العام، علاوة على منصب رياسة حكومة دولته، فكان من أول ما عمله أن استدعى الفقيه ابن عزوز من منفاه مرتين، وتخابر معه في العودة إلى وظيفته، وصادف في المرة الثانية أن توفي الوزير الركينة فجأة بدون سابق مرض، فكان ابن عزوز ممن حضروا جنازته وشاهد دفنه في زاوية الشيخ العارف الرباني سيدي محمد الحراق رضي الله عنه قرب باب المقابر، عامله الله بفضله وسعة رحمته.

وفي اليوم الثاني أو الثالث من وفاة الوزير الركينة، عاد الوزير ابن عزوز إلى وظيفته ثاني مرة، والحكومة على ما كانت عليه أيام سلفه، وباشا تطوان لا زال قائما مقام سمو الخليفة السلطاني، والسياسة تلعب أدوارها مع الشريف الريسوني.

وفي هذه الفترة، وبحضور الرئيس المقيم العام، جلس على كرسي الخلافة سمو الأمير الجليل المعظم مولاي الحسن، ثاني أنجال الخليفة المنعم مولاي المهدي بن مولاي إسماعيل تغمدهما الله برحمته، ورجع إلى سكنى القصر الخليفي، بعدما كان انتقل منه مع أسرته إلى السكنى بدار الزكاري بزنقة القائد أحمد من حومة الطرنكات، التي هي الآن في ملك ورثة المرحوم السيد أحمد بن البشير الهسكوري، واستمر مع ذلك في تلقي الدروس العلمية ممن رشح لهذه المهمة وهو شيخ الجماعة بتطوان الفقيه العلامة المشارك الفهامة الشريف سيدي الحاج أحمد الزواقي، ومساعد له أحمد الحداد، بعدما كان في عهد والده المنعم يتلقى تعلم القراءة والكتابة وقراءة القرآن العظيم من الفقيه الشريف البركة سيدي الرضي الصقلي الودراسي أصلا التطواني دارا، وتعلم مبادئ العلوم النحوية والدينية من الأستاذ الكبير العلامة المؤرخ الشهير سيدي محمد داود، كما عين له أمينا للصائر الوجيه السيد عبد الواحد بريشة، وطبيبا الدكتور أراكاما، ثم سمي بريشة حاجبا وخلفه في الأمانة السيد أحمد بن البشير الهسكوري، ثم عين هذا كاتبا عاما للحكومة.

وبعد مدة زار أحد الخنرالات الوزير ابن عزوز وأخبره أن الريسوني قد اختطف وذهب به إلى الريف وهو بحال مرض شديد، فكان ذلك آخر العهد به وبسياسته، كما انتهت بعد ذلك الحرب الريفية كما هو معلوم، فاستقرت الحالة وتوجهت العناية إلى تنسيق العمل في المدن والقبائل على حسب ما تقتضيه الظروف والأحوال. واستمر العمل جاريا على هذا النحو، غير أنه في آخر عهد ابن عزوز فسد الجو بينه وبين سمو الخليفة وصار هذا الجو ينمو ويتصاعد مع مرور الزمان، بسبب ما كان يبدو على الوزير من سلوك ما لا يتناسب ومقام حضرة صاحب السمو الخليفة المعظم من واجب التقدير والاحترام، وكنت ألاحظ ذلك وأخشى أن يفضي الأمر إلى ما لا تحمد عقباه، ويعيد التاريخ نفسه، إلا أن الله تبارك وتعالى تدارك الأمر بلطفه، فقبض روح الوزير في شهر المحرم من عام 1350، وشيعت جنازته رحمه الله إلى مثواه الأخير بضريح الولي الصالح سيدي علي بن ريسون رضي الله عنه ونفعنا ببركته. وهدأت الزوبعة التي كادت تعصف به كما عصفت به من قبل، وأعوذ بالله من جسارة تؤدي إلى خسارة.

وبعد يوم أو يومين من وفاته استدعى سيدنا الخليفة الكاتب الأول بالصدارة سيدي أحمد الغنمية، وكلفه بالقيام بشؤون الصدارة إلى أن يظهر من يتولى أمرها، وقد كان الشائع بين الناس أن هناك خلافا من وجهة النظر فيمن يتولاها بين سمو الخليفة والمقيم العام وقتئذ وهو السنيور لوبيس فرير، فمن جهة سمو الخليفة كان السيد الفاضل بن يعيش باشا العرائش،

ومن جهة المقيم كان السيد علال بن عبد المالك "ابن عبو"، ولكن الذي كان هو سيدي أحمد الغنمية لطول عهده بالصدارة وممارسة شؤونها، ولما عهد فيه من الرصانة والعفة والنزاهة وحسن السيرة والسريرة، وخلفه في وظيفته ككاتب أول بالصدارة الكاتب المساعد بها أحمد الحداد بتاريخ 17 ربيع ني 1350 موافق فاتح شتمبر 1931، وبقيت الحكومة على هيئتها في حكومة الوزير ابن عزوز المتوفى، إلى أن حدث ما اقتضى إعفاء السيد الزبير سكيرج من وظيفة مدير الأملاك المخزنية وإسنادها إلى الوجيه الفاضل السيد محمد بن العلامة المقدس سيدي الحاج أحمد السلاوي، ثم بعد ذلك أعفي وزير العدلية الفقيه الرهوني، وأسندت هذه الوزارة إلى الكاتب بها وهو شيخنا العلامة الشريف النزيه الأطهر سيدي محمد أفيلال، وأعفي أيضا السيد محمد السلاوي من مديرية الأملاك المخزنية، وانتقل الكاتب بها السيد محمد غطيس إلى العمل بالصدارة، وخلف المدير السلوي مدير الأوقاف الفقيه الشريف سيدي محمد ابن المكي الريسوني، بعد إعفائه من تلك المديرية وإسنادها إلى الأستاذ الجليل السيد عبد الخالق الطريس.
وفي هذه الفترة أنشئت وظيفة جديدة وهي نيابة الصدارة في العدلية المخزنية، مهمتها النظر في استئناف أحكام الباشوات والقواد وبعض القضايا التي هي من اختصاص ولاة المظالم، بعدما أعد لها ضابط عرض على نخبة من العلماء فوافقوا عليه، وقد أسند أمرها في أول عهدها إلى القائد النزيه السيد محمد بن علي اللماغي الانجري الذي كان قائدا لقبيلتي أنجرة ووادراس، ووظف معه الفقيه الشريف سيدي مصطفى بن عجيبة الانجري.
ثم إن مدير الأوقاف السيد عبد الخالق الطريس استقال من وظيفته، فأقيل وأسند أمرها بتاريخ 5 جمدى ني 1354 موافق 5 شتمبر 1935 إلى أحمد الحداد الذي خلفه في وظيفة الكاتب الأول في الصدارة العلامة السيد العربي بن الحاج علي اللوه.
وفي 9 شوال عام 1355 موافق 24 دجنبر أسندت إلى الحداد وظيفة نيابة الصدارة بالمحكمة العليا للعدلية المخزنية بعد إعفائه من مديرية الأوقاف وإعفاء السيد محمد اللماغي من نيابة الصدارة بالمحكمة المذكورة، واقتضت الظروف حينئذ أن ترتقي مديرية الأوقاف إلى درجة الوزارة، وتسند مرة ثانية بهذه الصفة إلى الأستاذ الطريس الذي لم يطل أمده بها حتى استقال منها، فأقيل وأسندت مهمتها إلى الفقيه العلامة الأديب البارع السيد محمد بن الفقيه المرحوم السيد عبد القادر بن موسى المراكشي.
وفي هذا العهد - عهد سيدي أحمد الغنمية – انتقلت الحكومة إلى البنايتين الجديدتين بالمشور، كبراهما تقابل القصر الخليفي، والصغرى تقابل ثكنة الحرس الخليفي وقتئذ، وتضم الأولى الصدارة ووزارتي العدلية والأحباس ونيابة الصدارة للعدلية المخزنية، والثانية وزارتي المالية والفلاحة اللتين أنشئتا في عهد وزارة الحداد كما يأتي.
وكانت هذه البناية الكبرى على الشكل الآتي:
للصدارة ثلاثة أقسام: قسم خاص بالوزير، وآخر للكاتب الأول للصدارة ومعه الكتاب القائمون بكتب المراسيم المخزنية، وآخر لتحرير الرسائل والأجوبة، وآخر للتسجيل والمحافظ، والكل تحت رياسة الكاتب الأول.
ولوزارة العدلية مثل ذلك، مع زيادة قسم للمستشارين الشرعيين، كما كان بها مفتش هو الشريف الفقيه سيدي الحسن بن عبد الوهاب.
ولوزارة الأحباس ثلاثة أقسام على نحو ما تقدم للصدارة. ولمديرية الأملاك قبل أن ترتقي إلى وزارة المالية قسم واحد للمدير وكاتبيه. وللعدلية المخزنية قسم واحد للرئيس وكاتبيه.

وفي هذا العهد أيضا كان يعقد بالإقامة العامة كل يوم خميس مجلس يضم رجال الحكومة المخزنية والإقامة العامة للتباحث حول ما كنت أجهله حتى الآن، غير أنه قد انتثر عقده في مدة وجيزة وكان هذا المجلس بعد استقلال العدلية والأحباس.
وبعد استقلال العدلية في عهد سيدي أحمد الغنمية، صدر ظهير شريف بتاريخ 24 شعبان 1357 موافق 19 أكتوبر 1938 يقضي بتعديل وزارة العدلية وعلى رأسها سيدي محمد أفيلال كما يلي باختصار:
أ – قضاة المدن والقبائل – قضاة محليون.
ب – قضاة النواحي.
ج – قاضي القضاة – رئيس الاستئناف الشرعي.
د – وزير العدلية.
مهمة القضاة المحليين واختصاصاتهم
مهمة قضاة النواحي
هيئة الاستئناف الأعلى ومهمتها واختصاصاتها
علاقة وزارة العدلية بالاستئناف وكافة المحاكم الشرعية الخ.
كما صدر قرار وزيري بنفس تاريخ الظهير المذكور فيما يرجع لإيالة القضاة ومراكز إقامتهم، وبعد هذا التعديل صدر ما غير هيئة الاستئناف الشرعي الأعلى بفصلها عن إدارة قاضي القضاة ووزير العدلية، وجعلها هيئة خاصة برئيس خاص هو الفقيه سيدي محمد المرير، وأربعة أعضاء وكتاب ومخازنية، وبقي لوزارة العدل مستشاران.
أما وزارة الأحباس فبعد استقلالها، وعلى رأسها الأستاذ عبد الخالق الطريس، وبعدما أسندت بعده إلى العلامة سيدي محمد ابن موسى، فإنه قد صدر قرار وزيري بتاريخ 5 محرم 1358 موافق 25 فبراير 1939 بتعيين أعضاء لمجلس الأحباس الذي أسس بمقتضى الظهير المؤرخ 4 محرم 1356 موافق 17 مارس 1937، وقرار آخر يعين بمقتضاه مستشارون من جميع نواحي المنطقة لمجلس الأحباس السابق الذكر.
وعلاوة على ما تقدم، قام سيادة الوزير ابن موسى بتحرير ضابط شامل لشؤون الأحباس، عرض على نخبة من العلماء، فألفوه بعد المناقشة والتحليل الدقيق وافيا بالمراد، كفيلا في بابه بما يجب عليه الاعتماد، وهكذا إلى أن انتهى أمد الوزير سيدي أحمد الغنمية، فأصيب في آخر حياته بما أصيب به، إلى أن لبى داعي المنون، وصار مصير كل كائن أو يكون، وشيع جثمانه إلى مثواه الأخير بالزاوية الريسونية المباركة، قريبا من سلفه الوزير ابن عزوز غفر الله لهما وعاملهما بواسع رحمته وأسكنهما فسيح جنته.
بعد وفاة الوزير سيدي أحمد الغنمية، استدعاني صاحب السمو مولانا الخليفة، وأمرني شفاهيا بالتوجه إلى الصدارة للقيام بأشغال الصدارة في الحال، بعدما استعطفته ورجوت منه أن يقيلني مما لا طاقة لي به، فلم يسعف بالإقالة ولا أعفى من المقالة، فلم يسعني حينئذ إلا أن توجهت، وأثناء الشروع في العمل وفي اليوم نفسه، بعث إلي برسالة مؤرخة بـ 15 شوال 1364 موافق 22 شتمبر 1945، يأمرني فيها رسميا بالقيام بمباشرة أشغال الصدارة من لدن وفاة الوزير السابق، ريثما يصدر أمر جديد، ومن هذا التاريخ وأنا أزاول أشغال الصدارة إلى أن كان الأمر الجديد الذي صدر هو إسناد رياستها إليّ بتاريخ 27 جمدى ل 1367 موافق 8 أبريل 1948، مع إسناد وزارة المعارف مؤقتا بنفس التاريخ، فشكلت هيئة الحكومة على الوجه التالي:

رئيس الحكومة أحمد الحداد
وزير العدلية العلامة الشريف سيدي محمد أفيلال
وزير الأحباس العلامة سيدي محمد ابن موسى
وزير المعارف مؤقتا أحمد الحداد
وزير المالية الفقيه الشريف سيدي محمد بن المكي الريسوني
وزير الفلاحة السيد محمد بن عمر القضاوي
وقد كان لكل وزارة كاتب يسمى الكاتب الأول، أما في هذا العهد فإنه قد سلب عنه هذا الوصف واستبدل بوصف آخر هو الكاتب العام، فكان للصدارة كاتب عام هو السيد العربي اللوه. وللعدلية السيد محمد الزرهوني، وللأحباس السيد مَحمد الزكاري، وللمعارف ... (بياض بالأصل)، وللمالية السيد محمد العطيطر، وللفلاحة السيد محمد الحنفي.
وفي الصدارة أنشئت وظيفة للشؤون الاجتماعية، أسندت للأستاذ السيد محمد بن عبد القادر غطيس، ثم اقتضت الظروف أن يعفى وزير العدلية والأحباس ووزير المعارف المؤقت.
أما الأولان فقد عينا عضوين في المجلس الاستشاري لمولانا الخليفة الذي أسس في هذه الظروف تحت رياسة صنوه الأمير سيدي محمد، والذي كان من أعضائه الوزيران المشار إليهما، والفقيه الشريف سيدي الصادق الريسوني، والسيد عبد الكريم بن عبد الغفور اللبادي، والسيد محمد العربي ابن جلون، والفقيه السيد محمد المسناوي، والشريف سيدي حفيظ الخمليشي، والشريف سيدي عبد العزيز الوزاني، والفقيه الخمسي الشفشاوني.
هذا ما حضر ببالي من أولئك الأعضاء، وقد شغل منصب الوزراء المعفيين الفقيه العلامة الشهير الشريف سيدي عبد الله كنون في العدلية الشرعية، والفقيه سيدي العربي اللوه في الأحباس، وعين بدلا منه في الكتابة العامة للصدارة الفقيه سيدي الحاج عبد السلام التمسماني، والأستاذ الشيخ سيدي محمد زريوح في المعارف.
وفي إثر ذلك أنشئت وزارة للشؤون الاجتماعية، عهد بها إلى الأستاذ سيدي عبد الخالق الطريس، وعين كاتبا عاما له الفقيه العلامة سيدي محمد الطنجي، وفي هذه الفترة أعفي الشريف سيدي بركة من وظيفة الكاتب الأول للصدارة النائب عنها في رياسة المحكمة العليا للعدلية المخزنية، وقام مقامه الأستاذ الشيخ سيدي محمد مزيان.
وهكذا إلى أن أشرقت علينا شمس الحرية والاستقلال، فاستقال إثر ذلك وزيرا العدلية والشؤون الاجتماعية، ثم تلاهما بمدة وجيزة وزير المعارف ونائب الصدارة في المحكمة العليا للعدلية المخزنية. وقع كل هذا وأنا منحرف الصحة ملازم للفراش، ولم يبق في الحكومة إلا وزير الأحباس ووزير المالية ووزير الفلاحة والكاتب العام للصدارة قائما بأشغالها، هذا ما استحضرته الآن فيما اقترحته سيادتكم علي، وإذا ما تذكرت شيئا أخر فيما بعد فسأوافيكم به إن شاء الله تعلى، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته» اهـ } ح. د.

الفصل الثالث
من الباب العاشر
في الإقامة العامة الإسبانية
ورجالها ونياباتها وأنظمتها وبعض تشريعاتها العامة
في منطقة حماية إسبانيا بالمغرب

اسم الإقامة العامة مرادف لاسم "المندوبية السامية" الذي كان بعض الشرقيين يستعملونه عندما كانت بلادهم رازحة تحت الاحتلال أو الحماية أو الانتداب الأجنبي.

وكان لقب المقيم العام أو المندوب السامي يطلق على الحاكم الأجنبي في البلاد، والإقامة العامة أو المندوبية السامية هي مركز أعماله الرسمية، وقد تكون مقر حياته الشخصية والعائلية.

والإقامة العامة الإسبانية التي كانت بتطوان، هي الإدارة الإسبانية التي كان على رأسها أكبر موظف إسباني ينوب عن دولته في هذه البلاد، بحيث لم تكن توجد فيها سلطة فوق سلطته، ومرجعه في جميع أعماله هي دولته التي عاصمتها مدينة مدريد بإسبانيا.

وهذا المقيم العام هو الذي كان يتصرف هنا تصرف الملوك الأحرار في ممالكهم، فكل ما كان في هذه البلاد، كان رهن إشارته، وجميع من كان بها، كان الواجب عليه في نظر الحماية، أن يمتثل أوامره، ويجتنب نواهيه. ولم يكن يعتبر أي أمر أو نهي من غيره رسميا، إلا إذا كان بموافقته أو بإذن منه.

وقد مرت على هذه الإقامة العامة ووظيف المقيم العام بهذه البلاد، أطوار كانت تختلف أحوالها باختلاف الظروف والأشخاص الذين يتولون ذلك الوظيف. ففي بعض الأحيان كان المقيم العام عسكريا حربيا برتبة خنرال في الغالب، وفي أحيان أخرى كان مدنيا سياسيا، وفي بعض الظروف كانت المعاملة جافة قاسية، وفي ظروف أخرى كانت مجاملة مجارية، وفي جميع الأطوار، كان رجال الإقامة العامة وتوابعها، يعملون لمصلحة دولتهم وأمتهم وجاليتهم قبل كل شيء، بل منهم من كان يعمل بنفسية متزمتة، وعقلية رجعية، وخصوصا من بين الضباط العسكريين، والرهبان المتعصبين، لإلحاق شمال المغرب بإسبانيا إلحاقا، بحيث يصير حكم هذا الشمال، كحكم مليلية في الشمال الشرقي، وسبتة في الشمال الغربي، وهما مدينتان يعتبرهما الإسبانيون قطعتين من إسبانيا وإن كان يفصلهما عن أرضها بحر عظيم الأهوال.

وللإنصاف وإثبات الحقيقة، نذكر أنه مرت ظروف كان فيها من بين ولاة الإسبانيين ورؤساء إداراتهم، رجال عقلاء، عارفون أذكياء، يقدرون الظروف الوقتية، ويدركون تمام الإدراك، مقدار ما حصل في العالم من تطور في الأفكار والعقليات، وتقدم في المعارف والمعلومات، فكانوا يذكرون أنهم في بلد غير بلدهم، وأن إقامتهم بالمغرب هي إقامة محدودة لمدة معينة لا بد لها من نهاية، وأن من مصلحة الجميع، أن تكون بين إسبانيا والمغرب علاقة ودية مبنية على تبادل المصالح المادية، والمنافع الأدبية، على هذا الأساس كانوا يتصلون ويتعاملون، وفي سبيل الوصول إلى غاياته كانوا يعملون ويجدّون.

وفي العهود الأولى للحماية، كان عدد إدارات الإقامة العامة وموظفيها قليلا محدود الأعمال، أما في العهود الأخيرة، فصارت للإقامة العامة نيابات كانت تقوم مقام الوزارات في ألقابها ومظاهرها وأعمالها وتنوع موظفيها وكثرتهم، فكانت بتطوان نيابة المالية[92]، ونيابة التربية والثقافة[93]، ونيابة الأشغال العمومية، ونيابة الاقتصاد والصناعة والتجارة والفلاحة[94]، ونيابة الأمور الوطنية القائمة مقام وزارة الداخلية[95].

---

[92]- {كانت إدارة نيابة المالية كوزارة للمالية، فكانت هي التي تضع الميزانية العامة بتفاهم مع بقية النيابات، وهي التي تتولى قبض جميع المداخيل المالية وصرف جميع المصاريف} ح. د.

[93]- {كانت هذه النيابة بمثابة وزارة المعارف، وقد كانت في فترة وجود وزارة للمعارف الإسلامية هي المتولية لجميع شؤون التعليم بما فيه الإسلامي والإسباني، بحيث لم يكن في الوزارة المذكورة موظف واحد مسلم ما عدا الوزير الذي هو رئيس الوزارة نفسه (السيد أحمد الحداد)، ولم يكن يرجع إليه في أي شأن من شؤون التعليم، وكان الموظفون المغاربة القائمون صوريا بالتعليم الإسلامي تابعين لهذه النيابة لا للوزارة. وكانت جميع المعاهد بدون استثناء لا تتصل إلا بالنيابة فقط دون الوزارة} (عن تصريح صحافي للمؤلف) ح. د.

[94]- {كان جميع رجال هذه النيابات إسبانيين، وكان نوابها يتصلون دائما بالمقيم العام في الشؤون المهمة، وأما المسائل الثانوية، فكانوا يتصلون في شأنها بالنائب العام الذي كان مقامه كمقام رئيس الوزراء} ح. د.

[95]- {كانت هذه النيابة هي المشرفة على جميع الوزارات والإدارات المخزنية التي تتكون منها الحكومة الخليفية، وهي التي تضع مشروعات القوانين والظهائر والقرارات الوزيرية التي يوقعها الوزير الصدر. وكانت هي التي تعين جميع الولاة والموظفين المغاربة، من باشوات وقواد وقضاة وعدول ومحتسبين وغيرهم من الموظفين، حتى البوابين والمأمورين والفراشين. كما كانت هي التي تعين المراقبين العسكريين الذين يحكمون جميع المنطقة إلى جنب حكامها الصوريين من المغاربة} ح. د.

وكان على رأس كل نيابة موظف كبير بمنزلة وزير، مدني تارة وعسكري تارة أخرى، ويساعده في أعمال نيابته عشرات الموظفين الإسبانيين رجالا ونساء. وبيان ذلك يعرف مما يأتي بحول الله.

ويجمل بنا هنا أن نشير إلى أن الأشخاص الذين أسند إليهم وظيف المقيم العام بتطوان – من مبدإ الحماية إلى نهايتها – عددهم واحد وعشرون شخصا كلهم إسبانيون، إلا أن من بينهم ثلاثة أفراد أسند إليهم ذلك الوظيف مرتين، أولى وثانية.

وكان خمسة عشر منهم عسكريين، وستة من المدنيين، وكان أول مقيم عام عسكريا بدرجة خنرال، وكان آخر مقيم عام كذلك عسكريا برتبة خنرال أيضا.

[96] الأشخاص الذين تولوا وظيف المقيم العام لدولة إسبانيا بالمغرب:

1- فليبي ألفاو مندوصة Felipe Alfau Mendoza: 15 أبريل 1913 – 15 غشت 1914.
2- خوسي مارينا فيڭا José Marina Vega: 15 غشت 1914 – 9 يوليه 1915
3- فرنسيسكو ڭوميس خوردانا Francisco Gómez Jordana: 9 يوليه 1915 – 20 نوفمبر 1918
4- داماصو برنـڭير إي فوسطي Dámaso Berenguer y Fusté: 1 فبراير 1919 – 13 يوليه 1922
5- ريكاردو بورڭيطي لانا Ricardo Burguete Lana: 15 يوليه 1922 – 2 يناير 1923
6- ميكيل بيانوييا ڭوميس Miguel Villanueva Gómez: 2 يناير 1923 – 16 فبراير 1923
7- لويس سلبيلا كاسادو Luis Silvela Casado: 16 فبراير 1923 – 13 شتمبر 1923
8- لويس أيسبورو منديخار Luis Aizpuru y Mondéjar: 13 شتمبر 1923 – 16 أكتوبر 1924
9- ميـڭيل بريمو دي ريبيرا Miguel Primo De Rivera: 16 أكتوبر 1924 – 2 نوفمبر 1925

---

[96]- {لم يثبت المؤلف في أصل الكتاب نص اللائحة التي تضم أسماء المقيمين العامين الإسبانيين بالمنطقة الخليفية، وقد وقفت بين تقاييده ودفاتره على هذه اللائحة التي أدرجها نقلا عن دفتر خاص بخطه:} ح. د.

10- خوصي سانخورخو ساكانيل José Sanjurjo Sacanell: 2 دجنبر 1925 – 8 أكتوبر 1928

11- فرنسيسكو ڭوميس خوردانا Francisco Gómez Jordana : 8 أكتوبر 1928 – 15 أبريل 1931

12- خوصي سانخورخو José Sanjurjo(ثانيا): 23 أبريل 1931 – 20 يونيه 1931

13- لوثيانو لوبيس فرير Luciano López Ferrer: 20 يونيه 1931 – 8 يناير 1933 (أو دجنبر 1932)

14- خوان موليس ميسا Juan Moles Mesa : 20 يناير 1933 – 23 يناير 1934

15- منويل ريكو أبيو Manuel Rico Avello: 23 يناير 1934 – 11 يناير 1936

16- خوان موليس أورميا Juan Moles Ormella: 11 مارس 1936 – ماي 1936

17- إدواردو سايس دي بورواكا Eduardo Sáez De Buruaga : 17 يوليه 1936 – 22 يوليه 1936

18- فرنسيسكو فرنكو Francisco Franco: 22 يوليه 1936 – 8 غشت 1936

19- لويس أورڭاص يولدي Luis Orgaz Yoldi : 8 أكتوبر 1936 – 11 مارس 1937

20- خوان بيڭبيدير أطيينثا Juan Beigbeder Atienza : 13 أبريل 1937 – 17 غشت 1939

21- كارلوس أسينسيو كابا نياس Carlos Asensio Cabanillas : 16 (أو 17) غشت 1939 – 12 ماي 1941

22- لويس أوڭاص يولدي Luis Orgaz Yoldi: 5 ماي 1941 – 2 أبريل 1945

23- خوصي إنريكي باريلا José Enrique Varela: 12 أبريل 1945 – 24 مارس 1951

24- رفاييل غرسيا فالينيو Rafael García Valiño: 31 مارس 1951 – 1956

وهو آخر مقيم عام، ثم جاء بعده الاستقلال.

محل الإقامة العامة بتطوان:

والإقامة العامة قد قضت جميع حياتها – من أول يوم تكوينها إلى يوم إلغائها – في محلها المعروف وسط الجهة الشرقية من ساحة الفدان، داخل مدينة تطوان.

وهذا المحل كانت به أولا كُرنة المدينة، أي مذبح مواشيها، وبعد حرب عام الستين من القرن الماضي[97]، بنى به الإسبانيون مقر قنصليتهم، وبنوا حولها كنيسة كاثوليكية ومسكنا لرهبانها الإسبانيين، ونظموا بإزاء ذلك حديقة حسنة. ثم لما كان عهد الحماية سنة 1913 م بنيت بتوسعة تطوان كنيسة كبرى، وتحول إليها الرهبان المذكورون، ونقلت القنصلية الإسبانية إلى مكان آخر، فاستقلت الإقامة العامة بذلك الموضع، وبنيت فيه أماكن جديدة من إدارات ومساكن، ثم أدخلت على الجميع إصلاحات مهمة في داخله وواجهاته.

وبهذا المحل كانت إدارات وسكنى جميع الأشخاص الذين تولوا وظيف المقيم العام من أولهم إلى آخرهم.

وعندما ألغي وظيف المقيم العام، وانتهت حياة الإقامة العامة ونياباتها، عادت القنصلية الإسبانية إلى هذا المحل، وهي به إلى تاريخنا هذا الذي هو عام 1380 هـ 1961 م.

وسنذكر ما نعرفه باختصار عن كل واحد من أولئك الذين تولوا وظيف المقيم العام هنا، مرتبين على حسب الأرقام في اللائحة السابقة.

عن تكوين الإقامة العامة بتطوان سنة 1913 (1331 هـ):

في 27 فبراير سنة 1913 (20 ربيع الأول عام 1331 هـ)، أي بعد أسبوع واحد من احتلال تطوان، أصدر ملك إسبانيا ألفونصو الثالث عشر، مرسوما ملكيا بينت فيه الأسس العامة التي يكون عليها عمل إسبانيا في منطقة حمايتها بالمغرب.

ومن ذلك أنه أحدث وظيف المندوب السامي (المقيم العام) وجعل صاحب هذا الوظيف يتصل بوزارة الدولة الإسبانية فيما يتصل بالسياسة، وبوزارتي الحربية والبحرية فيما يتعلق بالعمل المسلح، وهو صاحب السلطة العليا في مركزه، ويساعده ثلاثة من كبار الموظفين على رأس ثلاث إدارات تسمى نيابات هي:

- نيابة الأمور الوطنية، وهي تقوم مقام وزارة الداخلية.
- ونيابة المالية، لتدبير الشؤون المالية والاقتصادية.
- ونيابة المنافع، للنظر في الأشغال العامة والمعادن وغير ذلك.

---

[97]- {أي القرن 19 للميلاد} ح. د.

أما الشؤون العسكرية، فقد كانت لها ولاية عامة بمليلية، وأخرى بسبتة، ثم أسست أخرى بالعرائش.

ثم أدخلت على نظام الإقامة العامة تحسينات وأنظمة توسعت بها دائرة أعمالها. وسيأتي بيان ذلك في محله بحول الله.

وكان أول شخص أسند إليه وظيف المقيم العام بالمغرب هو حاكم سبتة الخنرال ألفاو.

المقيم العام الخنرال ألفاو Alfau:

من 15 أبريل سنة 1913 (8 جمدى الأولى عام 1331 هـ) إلى 15 غشت 1914 (23 رمضان 1332 هـ).

والاسم الكامل لهذا الشخص هو فليبي ألفاو مندوصا Felipc Alfau Mendoza، وهو عسكري برتبة خنرال (جنرال). وقبل تعيينه مقيما عاما كان يشغل وظيف حاكم عام لمدينة سبتة، وأثناء تقلده لهذا الوظيف احتل تطوان احتلالا سلميا عسكريا، فدخلها مصحوبا بضباطه وعساكره صباح يوم عيد المولد النبوي (الأربعاء 12 ربيع الأول عام 1331 هـ موافق 19 فبراير سنة 1913).

وقد كان في استقباله ومصاحبته عند دخول المدينة من باب المقابر أصدقاء إسبانيا، ومعهم باشا المدينة القائد مصطفى بن يعيش، وبعض الأعيان. وكان هذا الخنرال الفاتح راكبا فرسه الأسود، وأمامه بعض المخازنية، وخلفه الأعيان راكبين البغال.

ويذكر الناس أنه استقبل بالتمر والحليب، على العادة المغربية عند التأهيل والترحيب.

ثم في تاسع أبريل سنة 1913، صدر مرسوم ملكي إسباني بترقية الخنرال ألفاو إلى رتبة طنينطي خنرال، فانتهى بذلك عمله كحاكم عام لسبتة.

وفي 15 منه صدر مرسوم ملكي إسباني بتعيينه مقيما عاما لإسبانيا بالمغرب، فانفصل وظيف المقيم العام عن وظيف الحاكم العام لسبتة.

وفي 24 منه اتخذت الإقامة العامة صبغة عسكرية سياسية بناء على مرسوم أصدرته وزارة الدولة، وآخر أصدرته وزارة الحربية، وأسست لها كتابة عسكرية وأخرى سياسية، ثم أنشئت مفتشية لإدارة الشؤون الأهلية والاستخبارات، وأسند هذا الوظيف إلى س. سوگاسطي، السياسي المعروف.

وكانت نيابة الأمور الوطنية تقوم بوظيف الكتابة العامة في أول الأمر، ثم استقلت الكتابة العامة بنفسها، وأسندت إلى س. دييگو سابيدرا.

وبعد حلول الخنرال ألفاو بتطوان بنحو شهرين، وصل الخليفة السلطاني الأمير مولاي المهدي بن إسماعيل العلوي إلى هذه المدينة، فدخلها يوم الأحد 20 جمدى الأولى 1331 هـ 27 أبريل سنة 1913 م.

وفي هذا العهد، لم تكن هناك تنظيمات ولا قوانين ولا إدارات، وإنما كان هناك احتلال عسكري ومقيم عام يصدر الأوامر فيمتثل السامعون المطيعون.

ومرت الأسابيع الأولى، ويعلم الله هل كانت شهر عسل، أم كانت أيام هلع ووجل، إذ لم تأت فيها القبائل للترحيب وتقديم الطاعة وإظهار الولاء، بل شاع في جميع الأوساط أنها تستعد للقاء غير ودي ومقابلة غير حبية.

وإذ ذاك لم يسع القائد الفاتح إلا أن يصمم العزم ويشمر عن ساعده، لمواصلة زحفه صحبة جيوشه، لاحتلال القبائل الجبلية المحيطة بتطوان والقريبة منها.

وذات يوم من شهر يونيه سنة 1913 (رجب 1331 هـ) خرجت طلائع من جيوش الإسبانيين وأذيالهم من باب التوت المواجهة لطريق طنجة، وما ابتعدت عن أسوار تطوان بقليل، حتى انقض عليها رجال من أهل القبائل، فكان اصطدام، ثم كانت حروب هي التي عقدنا لأخبارها الفصل الرابع من هذا الباب، وفي ذلك الفصل نجد مزيد معلومات عن هذا المقيم العام وأعماله.

ومما يذكره شباب ذلك العهد وشيوخ اليوم من أحوال الخنرال ألفاو ومواقفه وأعماله، أن مظهره كان يدل على كبرياء وغطرسة.

ومما عرفناه من تاريخ الخنرال ألفاو، المقيم العام الأول، أنه رجل عسكري قح، وأنه كان عند دخوله تطوان في الخامسة والستين من عمره، إذ أن ولادته كانت سنة 1848، وقد قضى جل حياته في كفاح، وكان أولا فسيانا، أي ضابطا أوليا بسيطا، ثم شارك في مواقع عديدة بإسبانيا، وحارب في كوبا ضد الانفصاليين، وجرح عدة مرات، وأحرز على عدة أوسمة، وعين حاكما عسكريا في عدة جهات من إسبانيا.

وفي سنة 1908 وصل درجة خنرال. وفي سنة 1909 حضر بعض وقائع الريف قرب مليلية. وفي سنة 1910 عين حاكما عاما لمدينة سبتة، وبقي بها يدير شؤونها ويدبر وسائل احتلال تطوان، إلى أن دخلها في التاريخ المذكور، وهو ما يزال بصفة حاكم عام لسبتة، فتعيينه في ذلك الوظيف كان أمرا دبر بليل، وكان له مغزى وأي مغزى.

ويظهر أن الخنرال ألفاو كان من صنف بعض العسكريين الخشان الطبع، الذين يستغل دهاة السياسيين بساطتهم الأدبية، وخشونتهم المادية، فيدفعونهم للمهمات الكبرى، فيركبون أخطر المواقف من حيث يشعرون ومن حيث لا

يشعرون، فإذا نجحوا فذاك ما يبغي شياطين السياسة، وإن ذهبوا ضحية اندفاعهم، فإن بقر الله في أرض الله كثير.

هذا وقد استمر الخنرال ألفاو مقيما عاما مستقرا بتطوان إلى أن استعفى من وظيفه المذكور، فقبلت الحكومة الإسبانية استعفاءه في 15 غشت سنة 1914[98]، وعينت بدله الخنرال مارينا.

عن الكاتب العام والنواب بالإقامة العامة 1920:

«أمر ملوكي يعين القواعد التي يجب التمشي بمقتضاها في مباشرة أمور المقيمية العامة:

يا صاحب السعادة، بناء على وجوب ترتيب المسائل المتعلقة بالمقيمية العامة، حيث إن كثرتها وتعددها يستدعي إفراغ نظر سعادتكم، وتكون لكم ذات شغل على كثرة الأشغال وتشغل وقتا نفيسا يمكن لسعادتكم توجيهه لمباشرة الأعمال الأكثر أهمية، ونظرا لما هو مقرر في القرار الملوكي المؤرخ في 24 يناير سنة 1916، ووفقا للائحة القواعد اللاحقة ببلاغ هذه المقيمية، الواقع تحت عدد 517 المؤرخ في 17 من الشهر الفارط، فإن جلالة الملك أيده الله أصدر أمره بما يلي:

1) إن الكاتب العام ومندوبي الإدارات يعاونون سعادة المقيم في مباشرة الأمور الإدارية، ووفقا لما هو مقرر في الفصل السابع – الفقرة الثانية عشرة من القرار الملوكي المؤرخ في 24 يناير سنة 1916، وفيما يتبعه من القواعد التابعة.
2) إن للكاتب العام زيادة على ما يقوم به مما هو شأنه، يقوم أيضا بما يعهده إليه سعادة المقيم العام مما هو موافق لما قرر في الفصل السابع، الفقرة الثانية عشرة من الأمر الملوكي المؤرخ في 24 يناير سنة 1916، يناط به حق الانتداب لبعض المسائل التي عهدت إليه أيا كانت.
3) إن النواب يباشرون مع سعادة المقيم العام كافة المسائل المهمة والتي تكون ذات كيفية نهائية، ومع الكاتب العام وبدون انتداب خاص من جانب المقيم العام، كافة المسائل الاستشارية وكافة المسائل المنوطة إليه، وتلك التي تكون ذات أهمية قليلة، والكاتب العام يعين تحت مسؤوليته هذه المسائل المشار إليها أخيرا.

---

[98]- ثم عاش الخنرال ألفاو في غير تطوان مدة، ثم عاد إليها، وبها قضى أواخر عمره شيخا هرما مهملا شبه مجهول، إلى أن توفي ودفن بمقبرتها الكاثوليكية خارج باب النوادر في 26 سبتمبر سنة 1937، وعمره تسعة وثمانون سنة.

4) النواب يباشرون مع الكاتب العام عندما يأمرهم هذا بذلك.
5) النواب يباشرون مع الكاتب العام عندما تستدعي ذلك الأشغال، وله الحق في استدعائهم عندما يرى مناسبة ذلك.
6) عندما النواب يباشرون أعمالهم مع الكاتب العام، يجب أن يفيدوه بكل ما باشروه من الأعمال مع سعادة المقيم العام.
7) عندما دعوى ما تجب الإفادة عنها بواسطة كافة النواب، فإن من يفيد منهم أولا يقدم الإفادة للكاتب العام بنسخة مضاعفة مع كافة الرسوم المتعلقة بتلك الدعوى، وهذا يباشرها.
8) إن الكتابة العامة تكون على بال من الاحتفاظ على نسخة من البلاغات المرسلة لوزير الأمور الخارجية من نائب الإدارات.
9) إن كافة الإدارات والأقلام المنطقية التي لا علاقة لها رأسا مع الكتابة العامة، يجب أن تلتمس من الكتابة العامة كافة الإفادات والرسوم المتعلقة بدرس هذه المسائل الموجودة في الإدارات والأقلام.
10) للكاتب العام الحق بأن يلتمس من الإدارات كافة التعليمات والسوابق والرسوم التي يحتاج إليها، وعليه أن يعطيه توصيلا بها يرد له عندما ترد الرسوم.
11) للكاتب العام الحق بالتوجه رأسا لكافة أقلام الإدارات المنطقية المشتقة من الإدارات عندما تدعو الضرورة لذلك.
12) كافة الرسائل والمراسلات الرسمية الموجهة لسعادة المقيم العام أو الصادرة منه، تسجل تواريخ صدورها ووصولها بالكتابة العامة، وأما الصادرة المتعلقة بالإدارات يعطي توصيلا منها.

هذا ما وجب به إعلام سعادتكم به بأمر ملوكي، والله يحفظكم.
مدريد 16 نونبر سنة 1920.
ماركيز دي ليما إلى سعادة المقيم العام».

قبول استعفاء المقيم العام داماسو برنـكّير إي فوسطي سنة 1922:

«بناء على إنهاء وزير الخارجية وبالاتفاق مع مجلس وزارتي، قد قررت قبول استعفاء ضون داماسو برنـكّير وفوسطي من وظيفة مقيم عام لإسبانيا في المغرب، مع رضاي عما أظهره من الغيرة والذكاء والإخلاص أثناء تقلده الوظيفة المذكورة.

صدر في البلاط الملوكي في الثالث عشر من يوليو 1922.
ألفونصو

وزير الخارجية خواكين فرنانديس بريدا»[99].

تعيين المقيم العام الخنرال ريكاردو بورگيطي سنة 1922:

«اعتبارا لأهلية الخنرال ضون ريكاردو بورگيطي ولانا حاكم مدريد العسكري، وبناء على إنهاء وزير الخارجية، وبالاتفاق مع مجلس وزارتي، قد سميته مقيما عاما لإسبانيا بالمغرب.

صدر في البلاط الملوكي في الخامس عشر من شهر يوليو سنة 1922.

ألفونصو

وزير الخارجية فرنانديس بريدا».

قرار بإعفاء المقيم العام ريكاردو بورگيطي سنة 1923:

«بناء على إنهاء وزير خارجيتنا، وبالاتفاق مع مجلس وزارتنا، قد قررنا قبول استقالة ضون ريكاردو بورغيطي ولانا من وظيفة مقيم عام إسباني في المغرب، مع امتناننا لما أبداه من الاجتهاد والدراية والإخلاص لدى تقلده الوظيفة المذكورة.

صدر من بلاطنا في اليوم الثاني من شهر يناير فاتح سنة 1923.

ألفونصو

وزير الخارجية سنطياغو ألبا».

قبول استعفاء المقيم العام ميكل بيانويبا إكوميس سنة 1923:

«بما أن السنيور ضون ميگل بيانويبا إكوميس المقيم العام لمنطقة الحماية الإسبانية بالمغرب، قد رفع إلينا عريضة يلتمس فيها الإقالة من المنصب المذكور، فعليه قد ساعدناه على ذلك وقبلنا إقالته.

صدر من بلاطنا في السادس عشر من فبراير سنة 1923.

ألفونصو

وزير الخارجية سنطياغو ألبا».

تعيين المقيم العام لويس سلبيلا إكاصادو سنة 1923:

«قد رشحنا ضون لويس سلبيلا وكاصادو أحد نواب الأمة في مجلس النواب لوظيفة مقيم عام إسباني في منطقة حمايتنا المغربية.

صدر من بلاطنا في السادس عشر فبراير سنة 1923.

ألفونصو

---

[99]- من الجريدة الرسمية عدد 14 المؤرخ بـ 25 يوليه 1922

وزير الخارجية سنطياغو ألبا».

تعيين ألبرطو كسطرو خيرونا رئيسا للغرفة العسكرية التابعة للإقامة العامة الإسبانية بالمغرب سنة 1923:

«سعادة الخنرال ضون ألبرطو كسطرو خيرونا

بناء على إنهاء سعادة المقيم العام الإسباني في المغرب، وباتفاق مع سعادة وزير الحربية، قد تعطف جلالة الملك أيده الله، وسمى سعادتكم رئيسا للغرفة العسكرية التابعة للإقامة العامة الإسبانية بالمغرب. وستتقاضون المكافأة على موجب الباب 4، الفصل 1، المادة 4 من ميزانية المخزن الشريف.

فبناء على الأمر الملوكي، قد اقتضى إعلامكم بذلك، لتكونوا على بال وتأخذوا حظكم من السرور. أطال الله تعالى بقاءكم.

مدريد 4 يونيو سنة 1923.

سنطياغو ألبا».

قرار ملوكي بإلغاء وظيف الخنرال رئيس العساكر الإسبانية في إفريقيا سنة 1923:

«بناء على إنهاء وزير حربيتنا، وبالاتفاق مع مجلس وزارتنا، قد قررنا ما يأتي:

مادة أولى: تلغى وظيفة الخينيرال رئيس العساكر الإسبانية في إفريقيا، التي كانت مسندة إلى المقيم العام، وبهذا الإلغاء تبطل أعمال المعسكر العام المتعلق بهذه الوظيفة المذكورة في متم هذا الشهر الجاري.

مادة ثانية: وستتألف القوات العسكرية من الآن فصاعدا من فئتين منفصلتين، إحداهما في الناحية الشرقية، والثانية في الناحية الغربية من منطقة حمايتنا في شمال إفريقيا، تكونان: الأولى تحت قيادة حاكم مليلية العسكري، والثانية تحت قيادة حاكم سبتة العسكري أيضا. وكل حاكم منهما يستقيم في محل حكمه، ويتولى كل الحقوق الحكمية والصفات السلطية التي من خصائص الوظيفة إداريا وعسكريا.

مادة ثالثة: وأما حدود الناحيتين المشار إليهما، أي الشرقية والغربية، فهي: للناحية الشرقية مجرى وادي بادس، وتكون شواطئ بنيون دي بيلس دي لا غوميرا مختصة بالناحية الغربية.

مادة رابعة: إن حاكمي سبتة ومليلية يقومان في ناحيتيهما بالأعمال التي يخطها لهما المقيم العام. وتكون مصارفتهما معه رأسا في كل ما يرجع إلى منطقة الحماية، ويتلقيان منه التعليمات المناسبة في أوقاتها لأجل مباشرتها

وتعضيدها بالعمل العسكري اللازم على مقتضى الإشارات التي يشير بها إليهما المقيم العام لأجل التوصل إلى ما يقصده، وهذا لا ينافي ما يتلقيانه في هذا الصدد من جانب الوزارة الحربية.

مادة خامسة: وفي كل القضايا المتعلقة بالتجنيد والتنظيم والإدارة والإمداد للعساكر وأشغالها، فحاكما سبتة ومليلية، بما لهما من صفة السيطرة على الناحيتين العسكريتين، يتباشران رأسا مع الوزارة الحربية التي يعلمانها أيضا بكل ما يحدث في أعمال العساكر. ولكنهما يلتمسان إجازة المقيم العام لأجل النفقات ذات الصفة الغير اعتيادية التي تتأتى، ويقدمان له كل البيانات والإيضاحات والسوابق والإفادات التي يطلبها منهما في شأن ذلك.

مادة سادسة: وتكون تحت أوامر المقيم العام الفورية، غرفة عسكرية يمكن أن يكون رئيسها بدون فرق، خنيرال أمير لواء أو خنيرال أمير فريق، وتتألف من رؤساء عسكر وضباط تعينهم الوزارة الحربية بناء على إنهاء السلطة المشار إليها. ومن مهمة هذه الغرفة العسكرية، مؤازرة المقيم العام في كل القضايا التي يطلب الإفادة منها عنها، وتكون حرف الوصل فيما بينه وبين حاكمي سبتة ومليلية، لأجل توفيق الخطة والعمل فيما بينهما وبين الوزارة الحربية في كل ما لم تتصل إليهم الأوامر به من تلك الوزارة.

مادة سابعة: تلغى وظيفة حاكم العرائش العسكري، وتتنظم في تلك الناحية حكومة عسكرية ذات أشغال إعانية تتعين بناء على إنهاء المقيم العام، ومتقيدة بأوامر حاكم سبتة.

مادة ثامنة: إن أوراق المعسكر الرئيسي الملغى، ذات الصفة العسكرية، تتسلم لأجل حفظها في خزائن الأوراق، إلى حكومة سبتة، وأما الأوراق التي ذات صفة سياسية، فتتسلم إلى الكتابة العامة التابعة للإقامة العامة، وأما الأدوات التي كانت مستخدمة في ذلك المعسكر، فإنها تتسلم أيضا إلى حكومة سبتة المذكورة، لتبقى محفوظة لبينما تأمر الوزارة الحربية باستعمالها في مصلحة أخرى، وكل ما هو مختص بالغرفة العسكرية، فإنه ينتقل للإقامة العامة.

مادة تاسعة: يعطى التفويض لوزير الحرب لكي بعد استماعه المقيم العام، يأمر بما يرى موافقا من الوسائل اللازمة لأجل إجراء العمل في هذا القرار الذي نحن بصدده، مع التدقيق بموافقته مع الخصائص التي أشرنا إليها في قرارنا الملوكي المؤرخ في 25 غشت سنة 1919».

عريضة من رئيس الإدارة العسكرية الحاكمة إلى ملك إسبانيا في شأن مهمة المقيم العام سنة 1924:

«مولاي، إن القرار الملوكي المشير إلى الضم إلى رياسة الحكومة تصفح ومباشرة الأمور المتعلقة بحمايتنا المغربية، لا بد من تعديله فيما يرجع إلى مهمة المقيم العام.

ومن جهة أخرى، إن كثرة الأعمال وتراكمها المبني مرارا على الغلط بالقوانين، ومرارا بالترك أو التعدي على الخصائص الوظيفية من جانب من هم مدعوون إلى إجراء القوانين المذكورة، قد أدى إلى تنقيص خصائص سعادة المقيم العام، بنوع قد جعل إنجاز الأعمال طويلا ولا نهاية له، وليس دائما بالإصابة في إنجازها، الأمر الذي يوقع الضرر في الإدارة العمومية والمصالح الخصوصية، وفوق كل شيء فيما يرجع إلى القضايا التي يجب تعميمها بالمعاونة على العمل الخاص.

فمما تقدم ذكره يقضي بوجوب تعديل ما تقرر بنوع أن من كان مثل المقيم العام متقلدا مهمة مشكلة ومسؤوليات عظيمة، بمعاطاة إدارة أعمالنا في المغرب، يجب لأجل إمكان إجرائها بمزيد التعميم، أن يكون متمتعا بتمام الثقة ومزيد التفويض، ولا يرفع إلى الحكومة لأجل حلها، سوى تلك القضايا التي لأهميتها يكون مسؤولا عنها أمام البلاد.

فسندا على ما قد تقدم، إن رئيس الإدارة العسكرية الحاكمة بالاتفاق معها يتشرف بالرفع إلى جلالتكم المعظمة القرار المتقدم بطي هذه العريضة لأجل التعطف بالمصادقة عليه.

مدريد 18 يناير سنة 1924.

خديم الأعتاب الملوكية العالية: ميـگل بريمو دي ريبيرا وأوربانيخا».

والقرار المذكور هذا نصه:

بناء على إنهاء رئيس الحكومة وزعيم الإدارة العسكرية الحاكمة وبالاتفاق معها، نقرر ما يأتي:

أولا: إن عمل إسبانيا في المغرب تكون مباشرته كما كان لحد الآن بواسطة مقيم عام مندوب سامي ضمن دائرة الشروط المقررة في الاتفاق الإسباني الفرنساوي بتاريخ 27 نونبر سنة 1912، وغيره من الاتفاقيات الدولية التي تعين الحالة الحكمية في تلك البلاد.

ثانيا: إن المقيم العام المندوب السامي يتخابر في مهمته واتصالياته بالحكومة مع رئيسها.

ثالثا: إن المندوب السامي ممثل إسبانيا في منطقتنا المغربية، يكون مستجمعا لكفاية التفويضات المختصة في العمل المراد إجراؤه فيها.

رابعا: بناء على ذلك، يكون مراقبا على كافة أعمال سمو الخليفة ومخزنه، والوسيط الوحيد فيما بينهم والنواب الأجانب الرسميين.

ويكون أيضا المراقب الوحيد على الأموال التي لأجل تعديل ميزانية المنطقة، تدفعها الدولة الحامية بصفة تسبيقية، وفي هذا المعنى متى صادقت الحكومة الإسبانية على ميزانية المنطقة، فإنه يتمتع بتفويضات كبرى لأجل حل كل ما يتعلق بمراقبته بنوع يمكنه من إجازة تحويل الأموال التي بعد سابق الإفادات القانونية من جانب الإدارات المتعلقة بالإقامة العامة ويرون ضروريتها وسرعتها، وبعد ذلك يعلم بهذه التحويلات رياسة الحكومة، وطالما المقيم يكون خنرالا يكون له الحكم بصفة خنرال رئيس عسكر الاحتلال والعسكر المقيم في تراب البلدان التي لإسبانيا بالمغرب، وتكون تحت أمره القوات البحرية المنسوبة إلى مياه المنطقة.

ويكون رئيسا لجميع الحكام والمتوظفين الإسبانيين القائمين بالخدمات في المنطقة بصفة مستمرة أو مؤقتة مهما كانت وظائفهم.

ويباشر تفتيش جميع الحكام والوظائف المدنية والعسكرية والبحرية في البلدان التي هي من أملاك إسبانيا في بلاد المغرب.

ويحسم بذاته مادة جميع الأمور التي تتعلق بمهمته التفتيشية في حكومة الخليفة، ويعلم رياسة حكومتنا بما قد أتى من حل المسائل التي لأهميتها تستوجب ذلك، ويرفع فقط للحكومة لأجل الحل، تلك القضايا التي لعظم أهميتها لا بد لها من آراء الحكومة.

خامسا: وبكل ما أمكن من السرعة يتحرر بواسطة رياسة الحكومة ضابط مفصل لبيانات تصريف الأشغال التي يجب أن تكون بين الإقامة العامة والحكومة بالاستناد على التفويضات التي تعينت في المادة السابقة وتوسيع الوظائف التي كانت سببا لهذا القرار.

سادسا: في مدة تغيب أو مرض المقيم العام أو لوجود الإقامة العامة خالية من مقيم، يتصرف في الإقامة العامة الكاتب العام، وبعدم وجوده، يتصرف المفتش للمراقبة المدنية، أو المندوب الذي يعينه المقيم العام ويعلم الحكومة بتعيينه، وفي مباشرة أعمال العسكر، يتكلف الحاكم العسكري للناحية الغربية العام، وبإصدار الأوامر يتكلف الكومندان العام الأكثر أقدمية.

سابعا: يبطل عمل كافة الأحكام التي تنافي إتمام القيام بهذا القرار الملوكي.

صدر في بلاطنا في 18 يناير 1924.

ألفونصو

رئيس الإدارة العسكرية الحاكمة: ميكّل بريمو دي ريبيرا وأوربانيخا»

تهييئ ضابط يتعلق بتحديد أعمال واختصاصات المقيم العام الإسباني وأعوانه بالمغرب سنة 1924:

«مولاي، إن القرار الملوكي الصادر بتاريخ 18 يناير الماضي، المتضمن وجوب تعميم عمل المقيم العام الإسباني في المغرب بما أمكن من التعزيز، قد نص بنشر ضابط من شأنه التحديد مفصلا لعلاقات المقيم العام مع حكومة جلالتكم، وتصرف هذه مع سعادته، فيجب أن تتنظم هذه العلاقات داخل السياق المعين في قرارات ملوكية أخيرة، التي بها يعطى إلى المقيم العام خصائص يوافق من جهة ثانية تحديدها وتفصيلها بما أمكن، والإتيان إلى نص القانون بتعديلات نظامية في أشغال الإقامة العامة، التي لا بد منها لأجل التسهيل على المقيم العام في مباشرة خصائصه الجديدة، فاقتضى والحالة هذه، أن هذا الضابط لا يقتصر على تعيين ما قد ذكر من المواصلات بين الإقامة العامة ورياسة الحكومة، لا بل يجب التقيد ببعض التعديلات الواجب إدخالها في ذات الأشغال المركزية، ووجود أحكام سابقة كالقرار الملوكي الصادر من الوزارة الخارجية بتاريخ 24 يناير سنة 1916، الواجب أن يبقى قسما منه لانطباقه على الأحوال الحاضرة، ويتألف من الجميع نظام واحد تتمشى عليه لحد تاريخه، ويكون على غاية من الوضوح، يؤذن من جهة أخرى للمقيم العام المباشرة تحت عهدته للخصائص المتعممة التي تعطى له، ولأجل توفيق سير الأعمال من جهة أخرى بين مدريد وتطوان العمل الثنوي الذي يجب مباشرته. فلأجل التوصل إلى هذه الغايات قد صار تحرير لائحة القرار الملوكي الذي بطيه والذي يتشرف الرئيس الموقع بذيله بالاتفاق مع الإدارة العسكرية أن يرفعه إلى سدتكم الملوكية للمصادقة عليه.

مدريد 12 يليه سنة 1924.

خديم الأعتاب الملوكية: أنطونيو ماغاس إيبرس.

قرار ملوكي:

بناء على إنهاء رئيس الحكومة زعيم الإدارة العسكرية، وبالاتفاق معها، قد صادقنا على الضابط المتعلق بخصائص المقيم العام، وتنظيم أشغال الإقامة العامة، والاتصاليات بين هذه الحكومة، وفقا للمادة 5 من قرارنا الملوكي الصادر بتاريخ 18 يناير من السنة الحالية.

صدر في بلاطنا بمدريد 12 يليه سنة 1924

ألفونصو

الرئيس المؤقت للإدارة العسكرية الحاكمة: أنطونيو ماغاس إيبرس»

نص الضابط المتعلق بخصائص المقيم العام وتنظيم أشغال الإقامة العامة وتعلقاتها مع الحكومة طبقا للمادة الخامسة من القرار الملوكي الصادر بتاريخ 18 يناير سنة 1924:

«الباب الأول: في المقيم العام والمندوب العالي

المادة الأولى: يقوم بمباشرة عمل إسبانيا ببلاد المغرب -كما لحد هذه الساعة- مقيم عام مندوب عالي ضمن الحدود والشروط المقررة بالاتفاق الإسباني الفرنساوي بتاريخ 27 نوفمبر 1912 وغيره من المعاهدات الدولية التي تحدد حالة تلك البلاد شرعا.

المادة الثانية: إن المقيم العام المندوب العالي يتعلق بمواصلته مع الحكومة برياستها.

المادة الثالثة: إن المقيم العام ممثل إسبانيا في منطقتها المغربية يكون مستودعا لكل التصرفات التي تباشرها بها.

الباب الثاني: في النائب العام

المادة الرابعة: يكون نائب عام منوط بأوامر المندوب العالي، ويكون رئيسا في كافة المصالح المدنية المتعلقة بالإقامة العامة، وهو يعاون مباشرة المقيم العام في تصريف كافة الأشغال التي بصفتها وأهميتها تقتضي ذلك، ويتعاطى أمور مصالحه وفقا لما تقرر في سياق هذا القرار الملوكي.

المادة الخامسة: إن النائب العام للمندوب العالي يجب أن يكون من السلك السياسي أو السلك القنصلي، وتكون رتبته رئيس بعثة أو قنصل خنيرال، وفي تغيبات أو أمراض المندوب العالي أو في مدة خلو الإقامة العامة من مقيم، يتولى الإقامة العامة ذات النائب العام، كما يتولاها لعدم وجود هذا الأخير مدير أشغال المراقبة والأمور العمومية، أو من يعينه المقيم العام لذلك الذي يعلم الحكومة به.

الباب الثالث: في المراقبة المدنية والأمور العمومية

المادة السادسة: إن كل المصالح الداخلة لحد الآن في نطاق عمل الكتابة العامة وإدارة المراقبة المدنية المحدثة بموجب قرار ملوكي صادر بتاريخ 11 مايو من السنة الحالية، تكون مجموعة تحت عبارة "أشغال المراقبة المدنية والأمور العمومية".

المادة السابعة: يترأس هذه الأشغال بلقب مدير مأمور من السلك السياسي أو القنصلي، وتكون خصائصه ذات الخصائص التي كانت للكاتب العام والمفتش العام للمراقبة المدنية والمصالح الخليفية، بدون تبديل ولا تغيير إلا بما سيكون في هذا القرار.

المادة الثامنة: إن مصالح المواصلات التي كانت لحد الآن منوطة بإدارة المنافع، تنتقل وتكون من خصائص المراقبة المدنية والأمور العمومية.

الباب الرابع: في أشغال المنافع العمومية

المادة التاسعة: إن كل الأشغال التي كانت لحد الآن داخلة في نطاق عمل إدارة المنافع، تكون مجموعة تحت عبارة "مصالح المنافع العمومية"، ما عدا مصلحة البريد والتلغراف اللتين طبقا لما نصته المادة السابقة، تنتقلان إلى المراقبة المدنية والأمور العمومية.

المادة العاشرة: يترأس مصالح المنافع العمومية بلقب مدير، مهندس مدني تكون خصائصه ذات الخصائص التي كانت لمدير المنافع لحد الآن بدون تبديل أو تغيير إلا فيما ينتج عن هذا القرار الملوكي.

الباب الخامس: في المصالح الضرائبية والاقتصادية والمالية

المادة 11: إن كل المصالح التي كانت لحد الآن داخلة في عمل إدارة هذا القسم، ستكون مجموعة تحت عبارة "أمور ضرائبية واقتصادية ومالية".

المادة 12: يترأس هذه المصالح مدير منتخب مما بين الموظفين المتعلقين بوزارة المالية، وتكون خصائصه ذات الخصائص التي كانت لمدير هذا القسم بدون تبديل أو تغيير، سوى ما ينتج من هذا القرار الملوكي.

الباب السادس: أحكام عمومية

المادة 13: لا يمكن أن تحل بالمقيم العام حلا نهائيا بدون سابق مشورة حكومة جلالة الملك، الأمور الآتية:

أ – تلك الأمور التي تتعلق بالاتصاليات الرسمية مع حكومات بقية الدول.

ب – الميزانية العامة لنفقات ومداخيل منطقة الحماية.

ج – تلك الأمور التي تؤول إلى تعديل النظام العام للنفقات والمداخيل، كما ينتج من الميزانية المصادق عليها من الحكومة، وكل قضية تتعلق بجعل ضرائب جديدة وإلغاء أو تعديل ما هو موجود منها، وعقد سلفيات أو امتيازات متعلقة باستثمار الثروة العمومية، فذلك كله يدخل في نوعية هذه الأمور.

د – مباشرة الأشغال التي تربو قيمتها على 10.000 بسيطة، ما عدا ذات الصفة الغير اعتيادية منها التي ستذكر فيما يلي.

هـ - تلزيم الأشغال العمومية ما عدا ما كان منها من خصائص مجالس الأشغال البلدية التي لا تتجاوز قيمة مدولها 50.000 بسيطة.

و – تلك الأشغال التي لحلها يقتضى التعديل في الخصائص الممنوحة للمندوب العالي من الحكومة، والتي لها تعلق بالسياسة العمومية الواجب التمشي عليها في منطقة الحماية.

ز – تلك الأشغال التي يفترض لها تعديل الأحكام النظامية الجاري العمل بها في المنطقة أو مشاريع نظامية ذات صفة اسمية.

الباب السابع: أحكام تتعلق باستعمال الإذن في صرف الأموال وبنظام المراقبة

المادة 14: إن المذكرة المشتملة على الأموال الموجودة مع توزيعها، يصادق عليها المندوب العالي في أثناء 15 يوما الأخيرة من الشهر الذي يصير صرف الأموال فيه، والمصادقة على مذكرة الأموال الموجودة من الإقامة العامة تكون مناطة بإتمام الشروط الآتية:

أولا: في كل مذكرة من توزيعات الأموال لا يفسد نظام الاثني عشر قسما.

ثانيا: إن في كل مذكرة من الأقسام تمثل الصرف التبعيضي لأموال ممنوحة خصوصا له في الميزانية لغاية يصادق عليها المندوب العالي بمقتضى خصائصه أو من جانب رياسة الحكومة في الظروف التي يباشرها.

ثالثا: بأن يقع الإعلام إلى رياسة الحكومة (الإدارة المغربية) عن كل دفع شهري يقع من الأموال التي صادقت عليها الإقامة العامة الذي يجري تلغرافيا أن رياسة الحكومة تباشر تسليم القسم المفوض من الإعانة إلى الخليفة التي تكون ضرورية لإدارة الحماية لأجل تسديد المكسور الشهري.

المادة 15: في تلك الأحوال التي تعتبر الإقامة العامة ضرورية الذكر في مذكرة التوزيع لأموال تربو على اثني عشر قسما من أموال الميزانية فالأقسام المذكورة تصير الاستشارة بها من جانب رياسة الحكومة في 15 يوما الأخيرة من الشهر الذي يسبق ذلك الشهر الذي يجب صرف الأموال فيه، ومتى وجدت كمية مالية لبعض المصالح لا يوجد بدا من صرفها، يباشر المقيم العام ذلك، بالإحالة لأموال في مكان أخرى، وذلك بعد استشارة رياسة الحكومة في أثناء 15 يوما الأخيرة من الشهر الذي يسبق ذلك الشهر الذي يجب مباشرة الدفع فيه، وبستغنى فقط عن هذه المشاورة ويعتبر مأذونا بأي وقت كان نقل أموال إلى أخرى من الإقامة العامة في تلك الأحوال التي يرى غير اعتيادية ضرورة وسرعة صرفها لأسباب غير منتظرة، ودائما متى لم يكن لدى الإقامة العامة دراهم مقررة تماما لأجل صرفها في القضية المذكورة، فهذه الإصالات في كل الأحوال لا يجب أن تتجاوز مائة ألف بسيطة، ويعطى العلم بها وبسببها من الإقامة العامة إلى رياسة الحكومة.

المادة 16: من خصائص المندوب العالي ضمن نطاق مائة ألف بسيطة على الأكثر، إجازة تلك النفقات التي ليس لصرفها شك لكونها ذكرت في ميزانية المخزن بنوع جلي واضح طريقة صرفها.

المادة 17: بالمأذونيات التي تشير إليها المادة السابقة، تعلم الإقامة العامة رياسة الحكومة، وذلك لا ينافي إعلامها سابقا بصرف وتحقيق الأموال التي بالصدد بالكيفية المشار إليها بالأحكام الجاري العمل بها.

المادة 18: فيما يرجع إلى أشغال أو إمداد أهميته لا تتجاوز مائة ألف بسيطة، وله أموال مخصصة في الميزانية، يجب على المقيم العام أن يرفع بوقت مناسب إلى رياسة الحكومة لوائح الشروط المناسبة.

المادة 19: وفي الأحوال التي تشير الفقرة 2 من المادة السابقة، يجب على المندوب العالي أن يعلم حالا رياسة الحكومة بها ويبين الأسباب التي منعته عن طلب مصادقة الحكومة مسبقا بوقت كافي.

المادة 20: يستعمل المقيم العام الوسائل المناسبة لكي أن القواعد العمومية المقررة في النظام الإسباني فيما يرجع إلى كيفية إتمام الأشغال العمومية والإمدادات، وبنوع خاص اللائحة العمومية والشروط الجاري العمل بها بقرار ملوكي صادر في 13 مارس سنة 1903 تكون جارية العمل في منطقة الحماية الإسبانية بالمغرب، ومع ذلك يحق للمندوب العالي الإجازة بعدم إقامة السمسرة بعد سابق مشورة الحكومة في تلك الأمور المعترف بسرعتها المتأتية عن أسباب غير منتظرة.

المادة 21: من خصائص المندوب العالي السهر بنوع خاص على أن الكميات التي لموازنة ميزانية المنطقة تمنحها الدولة الحامية بصفة تسبيق تكون موزعة توزيعا مستقيما طبقا لما يتقرر في ميزانية كل عام، ويحق له في كل وقت أن يراقب الحسابات المتعلقة بصرف كل نفذة من النفذات المالية، وذلك لأجل تنقيص بما أمكن عمل المراقبة المكلفة بها دوائر المراقبة المركزية.

الباب الثامن: أحكام متعلقة بالوظائف

المادة 22: إن الموظفين المسندة إليهم كافة أشغال المندوبية العالية الذين نظرا لتنظيمها وللأحكام الجاري العمل بها يجب أن يكونوا من أحد الأسلاك أو الهيئات الفنية المنتمية إلى الدولة، تصير تسميتهم من جانب رئيس الحكومة، بعد سابق الاستشارة من المندوب العالي.

المادة 23: إن مفاعيل هذه التسميات فيما يرجع إلى حالة الموظف الإدارية يصير انطباقها على القوانين والنظامات التي لذلك السلك الذي هو منه الموظف، وإذا لم يكن له ضابط، فعلى الأحكام العامة المتعلقة بالموظفين العموميين.

المادة 24: إن ترشيح الوزير الصدر ووزراء المخزن وباشا تطوان يجري بموجب استشارة المندوب العالي، بعد سابق استشارة الحكومة.

المادة 25: يحق للمندوب العالي بدون احتياج إلى سابق استشارة الحكومة، أن يعين ويرشح جميع الموظفين الرسميين الذين ليسوا ذوي أسلاك أو هيئات خصوصية في إسبانيا، وتكون رواتبهم معينة في ميزانية منطقة الحماية.

المادة 26: إن ترشيح الموظفين المغربيين ما عدا من ذكر منهم في المادة 24، ينهى به إلى المخزن من جانب المندوب العالي بدون سابق استشارة الحكومة، وبتسمية الموظفين الأهليين يعلم المندوب العالي حكومة جلالة الملك.

المادة 27: إن المندوب العالي، بناء على إنهاء مديري الأشغال المنوطة بهم، يباشر تعيين وترشيح الموظفين الذين إجمالية رواتبهم تكون أقل من 2500 بسيطة سنويا، وذلك بدون احتياج إلى فتح مسابقات أو مباريات.

المادة 28: إن تعيين الموظفين الذين ليسوا من هيئات أو أسلاك خصوصية في إسبانيا، أو إجمالية رواتبهم تربو على 2500 بسيطة سنويا يكون بواسطة مسابقات أو مباريات، ويحق للمندوب العالي بدون سابق استشارة الحكومة تنسيق تعيين الذين يترشحون من جانب مجالس المباريات أو من جانب دواير المندوبية العالية ذوات الصلاحية لذلك على حسب الأحوال.

ولا تعتبر خاوية لأجل تعميرها بموجب مباريات أو مسابقات، الوظائف التي تنتج من تلك التعديلات التي تتعلق فقط بتسمية الوظائف أو الرواتب المعينة إلى وظيفة معينة، ويجب مع ذلك بأن التسمية الجديدة أو الإثبات بالوظيفة أن يقع على الموظف القديم، وإذا كانت التعديلات تشتمل على إفساد جوهري في الوظيفة، فعندئذ تعتبر الوظيفة كخالية، ويصير تعميرها بواسطة مباريات أو مسابقات طبقا لما قد ورد في نص هذه المادة.

المادة 29: وتعلم النيابة العامة رأسا الإدارة المغربية بتسمية الموظفين المنسوبين إلى وظائف لا تربو إجمالية راتبهم على 2500 بسيطة سنويا.

المادة 30: يعلم المندوب العالي الحكومة عن نتيجة كل مباراة من المباريات أو مسابقة من المسابقات التي تكون قد جرت في منطقة الحماية لأجل تعمير الوظائف التي تشير إليها المادة 28.

وهذه الإفادات التي بناء على إجازة المندوب العالي يمكن رفعها رأسا بواسطة النيابة العامة إلى الإدارة المغربية، يجب أن تشتمل على بيان استحقاقات وأحوال المتسابقين في كل واحد من المتسابقين أو الطالبين لكل وظيفة، مع قرار المجلس أو مدير المصلحة ذي الصلاحية المثبت للانتخاب الذي جرى في كل حال من الأحوال.

المادة 31: إن إعطاء رخصة إلى موظفي منطقة الحماية مهما كانت رتبهم ورواتبهم، يكون من جملة الحقوق ... من الحكومة إلى المندوب العالي

الذي يحق له إعطاء الرخصات المذكورة طبقا للشروط المذكورة في المادتين 51 و52 من القرار الملوكي الصادر من الوزارة الخارجية بتاريخ 24 يناير سنة 1916.

المادة 32: إن إعطاء الرخصات من جانب المندوب العالي، تعلم به النيابة العامة الإدارة المغربية التي هي رياسة الحكومة.

المادة 33: وفي أية حالة كانت، لا يحق للمندوب العالي إعطاء أكثر من رخصتين، قدر كل واحدة منهما خمسة عشر يوما في كل سنة لذات المتوظف، وإن حساب السنة الذي يجب اتخاذه فيما بين رخصتين، يبتدئ من اليوم الذي ابتدي فيه بصرف أيام الرخصة الأخيرة، لحد اليوم الذي ابتدي فيه بصرف أيام الرخصة الملتمسة جديدا.

المادة 34: إن المتوظفين الذين يستمرون أثناء سنتين أو أكثر دون أخذ الرخصة، يحق لهم إذا ساعدت حالة الأشغال أن يتغيبوا عن وظائفهم مدة لا تتجاوز الشهرين فقط.

المادة 35: إن الأحكام المتعلقة بتأديبات قد ذكرتها المادة 55 والمادة 56 من القرار الملوكي المشار إليه الصادر بتاريخ 24 يناير سنة 1916، تبقى على عملها، ويحق من الآن فصاعدا إلى المندوب العالي مباشرة الخصائص التي تخوله إياها الأحكام المذكورة وكانت مختصة بالوزارة الخارجية.

المادة 36: إن رئيس الحكومة يكون له تمام الحق بأن يفصل عن خدمته أي مأمور كان من مأموري منطقة الحماية، وإذا كان المأمور المستحق ذلك منسوبا إلى إحدى الأسلاك أو الهيئات المتعلقة بالدولة، فرياسة الحكومة تعلم بفصله إلى الوزارة التي يتعلق بها ذلك السلك أو تلك الهيئة، وإن فصل المأمور لا يكون نقطة سيئة في سير أحواله، وأما إذا جرى ذلك بسبب أفعال أو ذنوب يستحق القصاص عليها، فيقع الإعلان بذلك إلى المحل الإيجابي الذي ينتمي إليه لأجل إعطاء القضية مجراها القانوني.

المادة 37: إن الحق بالفصل عن الوظيفة لأي موظف كان من موظفي منطقة الحماية في الأحوال التي أشارت إليها المادة السابقة، تمكن مباشرته من المندوب العالي بدون سابق مشورة، وبمقتضى نيابة خاصة يقلده إياها هذا القرار الملوكي.

ويعلم المندوب العالي الحكومة عن ما يجريه في هذا الحق، بتوضيح الأسباب التي في كل حال من الأحوال قد استوجبت فصل الموظف عن وظيفته.

المادة 38: إن النيابة العامة للمندوبية تعلم بواسطة الإدارة المغربية بالتأديبات التي أجرتها في حق أي موظف كان من موظفي منطقة الحماية، أورباويا كان أو أهليا.

المادة 39: إن الحادثة التي بسببها تستوجب محاكمة أحد موظفي منطقة الحماية، تستوجب توقيفه حالا عن مباشرة وظيفته وقبض راتبه، بقرار يصدره المندوب العالي، ويعلم به رياسة الحكومة بواسطة النيابة العامة والإدارة المغربية.

الباب التاسع: أحكام مختلفة

المادة 40: إن المندوبية العالية تنهي بكتاب إلى رياسة الحكومة (الإدارة المغربية) كل تلك القضايا التي تتوقف على سابق مصادقة الحكومة، والكتابات المتعلقة بكل هذه القضايا تكون مصحوبة بالأسبقيات اللازمة لأجل التمكن من التوصل بها، وتكون مصحوبة بإفادات الدوائر ذات الصلاحية التي تتعلق بالمندوبية العالية وقرار المندوب العالي الشخصي.

المادة 41: إن المكاتبة السرية والمتعلقة بقضايا رسمية التي تكون بين رئيس الحكومة والمندوب العالي، يصير حفظها بكيفية خاصة تحت المحافظة الشخصية من جانب النائب العام للمندوبية العالية، وكذلك إن الكتابة الرسمية الموجهة من المندوب العالي إلى رئيس الحكومة، تحفظ بنوع خاص أيضا في الدائرة المغربية تحت محافظة مديرها الشخصية.

المادة 42: وتلك القضايا التي يجب لها فقط إبلاغ الحكومة تنهى بكتابة من النائب العام للإدارة المغربية.

المادة 43: وكل تلك الحالات المباشر بها التي بمجرد كونها غير مصحوبة بقرار أساسي أو نهائي، يصير إبلاغها رأسا من مدير الإدارة المغربية إلى النيابة العامة وفقا للخصائص الممنوحة إليه بقرار ملوكي مؤرخ في 18 مارس السنة الحالية (الجريدة الرسمية عدد 7).

المادة 44: يحق لمدير الإدارة المغربية أن يتخذ ويؤذن نيابة عن رئيس الحكومة تلك الاتفاقات والحالات التي لكونها مبنية على إنهاء من المندوبية العالية تتعلق بأشخاص عسكريين، هذا إذا لم تكن الرتبة تتجاوز رتبة طنيينطي (ملازم).

المادة 45: يحق إلى مدير الإدارة المغربية أن يتخذ ويؤذن نيابة عن رئيس الحكومة كل تلك الاتفاقات والحالات التي تكون مبينة على إنهاء متأتي عن المراكز الإيجابية، وقد قبلها المندوب السامي، ويكون لها تعلق بالموظفين المدنيين، هذا إذا كانت الرتبة لا تتجاوز رتبة مأمور إداري من الرتبة الثانية.

المادة 46: إن رؤساء المصالح المختلفة الإدارية يحق لهم فقط المواصلة فيما بينهم بواسطة رؤسائهم، ما عدا في تلك الأحوال الخصوصية المأذون بها، أو متى كانت السرعة بالعمل لا تؤذن متابعة السير في مجرى الأمور، لعدم

وقوع الضرر في المصالح المسندة إليهم، وفي هذه الحالة يعلمون المراكز العليا بالحالات التي اتخذوها ملتمسين المصادقة عليها.

المادة 47: لا يحق لأي متوظف كان من موظفي منطقة الحماية أن يوجه طلبا إلى الحكومة بغير واسطة المندوب العالي، الذي يوجه له عريضة ويعطي إفادته دائما متى كانت هذه العريضة محتوية على اقتراح أو طلب.

المادة 48: متى كان المندوب السامي أو أي رئيس كان ممن هم إلى نظره يريد مخابرة أحد الحكام أو المراكز، خارجا عن المنطقة أو في إسبانيا أو الخارج، يجري ذلك بواسطة الرياسة، ما عدا في تلك الأحوال المأذون بها خاصة أو متى اقتضت سرعة العمل لعدم السير في المجرى القانوني بدون تضرير المصالح المسندة إليهم، ففي هذه الحالة يعلمون رئيس الحكومة بذلك، وتعتبر مأذونة الأحوال الآتية:

أ- المواصلات رأسا التي بين الحكام العسكريين والحربيين الإسبانيين وبين وزارتي الحربية والبحرية في قضايا ذات صفة حربية محضة.

ب – التكليفات والقرارات التي يوجهها الحكام الشرعيون إلى أقرانهم في إسبانيا أو الخارج وفقا للأحكام الشرعية الإسبانية والاتفاقية الدولية.

ج – الاتصاليات رأسا بين الحكام ذوي الصلاحية من منطقة الحماية وبين الحكام الإسبانيين بطنجة في قضايا مستعجلة وسريعة الإنجاز.

د – المواصلات رأسا بين حكام المنطقتين المتاخمتين المغربيتين، وخصوصا منطقة الحماية الإسبانية التي تتوقف عليها ليس فقط حسن المجاورة ومبادلة الوداد والمجاملة، ولكن حسن القيام بالخدمة في كلتا المنطقتين.

المادة 49: إن النائب العام يعاون رأسا المندوب العالي في مباشرة الأشغال في تلك القضايا التي بصفتها وأهميتها تتوقف على ذلك، وبنوع عام كل تلك القضايا ذات الصفة النهائية، ويكون وحده مع المقيم العام بهذه الكيفية في مباشرة كل الأعمال المتعلقة بكافة المصالح، وهذا لا ينافي أن المندوب العالي يحق له أن يتشاور شخصيا مع أي مدير كان أو موظف كان، في كل تلك الأمور التي يراها مناسبة لذلك.

المادة 50: إن مديري الأشغال يتصرفون رأسا مع النائب العام، ويعلمونهم بقراراتهم في القضايا التي يتوقف حلها على النائب العام، ولكن تجب إفادة المندوب العالي عن كل قضية.

المادة 51: إن تحرير اللائحة التي تسبق لائحة ميزانية المنطقة التي يجب إرسالها إلى رياسة الحكومة في النصف الأول من شهر مايو من كل سنة، يقتضى لها جملة اجتماعات يباشرها المندوب العالي، يحضرها في وقت واحد النائب العام، ومعه بصفة مستشارين الوزير الصدر ومديري أشغال المراقبة

المدنية والأمور العمومية والمنافع والمالية، ليبدي كل واحد منهم رأيه في الأمور الراجعية إلى إدارته.

المادة 52: ولأجل المفاوضة في شأن السير العام للأشغال، يصير الاجتماع يوميا وغالبا مع المندوب السامي ليس فقط مع الوزير الصدر والنائب العام، لا بل مديري الأشغال أيضا.

المادة 53: إن النائب العام يتخذ بذاته كل تلك الحالات الواقعة مباشرتها التي من حيث ذاتها لا تكون مصحوبة باتفاق أساسي أو نهائي.

المادة 54: إن النائب العام، زيادة عن واجبات وظيفته، يتكلف بتلك الواجبات التي يأمر بها المندوب السامي، وبذلك يكون له الحق نيابة بدرس وحل أي قضية أو قضايا كانت.

المادة 55: اتفاقا لما هو منصوص في المادة 51 أن مديري الأشغال يباشرون مع النائب العام كل مرة إذا كان ذلك ضروريا، ويحق لهذا أن يستدعيهم لغرض من الأغراض كل مرة رأى ذلك مناسبا.

المادة 56: إن النيابة العامة تتحفظ أيضا على أن كل مواصلة رسمية تتوجه إلى رياسة الحكومة (الإدارة المغربية) تكون مرفوقة بنسخة مفوضة من أرباب الإفادات التي على قضية يكونون قد أفادوها في كافة أشغال المندوبية العامة العالية.

المادة 57: إن للنائب العام الحق بأن يطالب كافة المصالح أو الإدارات المتعلقة بالمندوبية العالية ما أراد من الأسبقيات والرسوم والأوراق التي يراها ضرورية لأجل درس أية قضية كانت، ويحق له أيضا في حال السرعة أن يتفاهم رأسا مع كل الدوائر الإدارية التي لمنطقة الحماية مهما كان الشغل الذي يتعلق به الأمر بدائيا.

المادة 58: إن كل المراسلة الرسمية الموجهة إلى المندوب العالي أو المرسلة منه، يكون لها سجل دخول وخروج بنوع خاص من إدارة المراقبة المدنية والأمور العمومية، فالدخول بعد أن يكون قرر النائب العام، يتسجل ويرسل إلى حيث أريد، والخروج يكون عرضة لطلب التوصيل به، وذلك ضمانة للدوائر الراجعة إليها ذلك كما تقتضيه.

المادة 59: يبقى العمل جاريا، وإن يكن قد أحيل إلى رياسة الحكومة في تلك القضية التي صار الإعلام بها إلى الوزارة الخارجية وتلك الأحكام التي للقرار الملوكي الصادر من تلك الوزارة بتاريخ 24 يناير سنة 1916 التي لا معارضة لها لما قد ورد هذا القرار الملوكي والتي لم يكن قد صار إلغاؤها بواسطة أحكام سابقة.

المادة 60: تلقى كل الأحكام التي تعاكس هذا القرار الملوكي الذي لأجل إتمامه يجب على المندوبية العالية أن توعد إلى الخليفة بإصدار الظهير أو الظهائر التي تلزم لذلك».

إعفاء المقيم العام بريمو دي ريفيرا سنة 1925:

وانتهت مهمة المقيم العام السنيور بريمو دي ريفيرا بالمغرب، فأصدر ملك إسبانيا ألفونصو الثالث عشر قرارا بإعفائه من وظيف المقيم العام، وهذا نص ترجمته على ما فيه[100]:

«قد قررنا بأن الطنينطي خينيرال ضون ميگل بريمو دي ريبيرا وأوربانيخا ماركس دي إسطيا رئيس حكومتنا وزعيم الديركطوريو العسكري، ينكف عن وظيفة المندوبية العالية الإسبانية بالمغرب ورياسة جنود إسبانيا الاحتلالية بإفريقيا، كما كنا قد قلدناه ذلك بقرارنا المؤرخ في 16 أكتوبر من السنة الماضية.

صدر في بلاطنا في اليوم الثاني من نوفمبر سنة 1925

ألفونصو

رئيس الديركطوريو العسكري ميكل بريمو دي ريبيرا وأوربانيخا»

(وهذا التاريخ يوافقه 15 ربيع الثاني عام 1344.)

تعيين الخنرال سانخورخو مقيما عاما بمنطقة الحماية الإسبانية بالمغرب 1925:

«قررنا تسمية مندوبا عاليا لإسبانيا بالمغرب وخينيرالا رئيسا لعساكر الاحتلال بإفريقيا الطنينطي خينيرال ضون خوسي صانخورخو ساكانيل المتقلد حاليا بالكوميسيون كمندانية مليلية العامة.

صدر في بلاطنا في اليوم 2 من شهر نونبر سنة 1925

الفونصو

رئيس الديركطوريو العسكري: ميغل بريمو دي ريبيرا وأوربانيخا»[101].

---

[100]- من الجريدة الرسمية بتطوان ص 849 عدد 21 المؤرخ بـ 16 نوفمبر سنة 1925.

[101]- من الجريدة الرسمية بتطوان ص 849 عدد 21 المؤرخ بـ 16 نوفمبر سنة 1925.

الفصل الرابع
من الباب العاشر
في مقاومة الاحتلال الإسباني
وحروب القبائل الجبلية والريفية
وأطوارها في شمال المغرب

قبل احتلال تطوان:

إن جل فصول هذا الباب (العاشر) بعضها يكمل بعضا، والاحتكاك، بل الاصطدام الدموي بين الإسبانيين والمغربيين، شيء قديم مرت عليه قرون ودهور، بل إن عمره يزيد على الألف من السنين. لقد بدأ عند الفتح الإسلامي الأول منذ ثلاثة عشر قرنا، ثم استمر ببلاد الأندلس في مختلف الجهات ومتعدد العصور، ثم بعد عدة قرون، انتقل إلى سواحل المغرب، فكان هجوم واحتلال، وكان صد واستبسال، وكانت معارك كللت بالنصر تارة، ومنيت بالهزيمة تارة أخرى.

واحتلت كل من إسبانيا والبرتغال وإنجلترا أمكنة من الشواطئ المغربية، وحصنتها تحصينا، ولكن المغربيين بعد أن انتبهوا من غفلتهم، ونفضوا عنهم غبار الكسل والخمول، صفعوا أولئك المعتدين صفعا عنيفا، وطردوا الإنجليزيين والبرتغاليين من شواطئ المغرب طردا نهائيا.

أما جيراننا الإسبانيون – هداهم الله – فقد بقيت بيدهم مراكز محصنة كانت كالخراجات في جسم المغرب، بل كانت السبب في تجدد احتكاكات جديدة ومناوشات وحروب ومصائب ما كان أغنى دولتي المغرب وإسبانيا عن التعرض لها وتحمل ويلاتها، لولا المطامع الاستعمارية قاتلها الله.

وما في هذا الفصل (الرابع) من أوله إلى آخره، كله من نتائج تلك المراكز، وما نشأ عنها من توسع واعتداء، والأمر لله.

ولعل من المناسب هنا أن أثبت فذلكة قد يستفيد منها بعض الذين ليس لديهم الاطلاع الواسع على فهم حقيقة الوضعية ومجرى الأمور.

ذلك أن أرض إسبانيا يفصلها عن أرض المغرب بوغاز جبل طارق والبحر الأبيض المتوسط، فلا توجد حدود أرضية بين دولتي المغرب وإسبانيا. ولكن الإسبانيين عمدوا منذ قرون عديدة إلى مدينتين مغربيتين فاحتلوهما، وهما مدينة مليلية في الشمال الشرقي من المغرب، ومدينة سبتة في الشمال الغربي منه. واحتلوا أيضا جزيرة النكور المشرفة على قبيلة بني ورياغل الريفية، كما احتلوا جزيرة أو حجرة بادس المشرفة على قبيلتي بقوية وبني يطفت الريفيتين أيضا.

وقد اتخذوا في تلك الأماكن المحتلة مراكز عسكرية وتحصينات حربية يقول المتساهلون الحسنو النية إنها للاحتياط والدفاع عن بلادهم، ويقول الحذرون الحازمون، إنها للاستعداد للهجوم والاحتلال، لتنفيذ وصية ملكتهم إيسابيل الكاثوليكية، التي كانت تصرح لهم بأن إسبانيا لا يهدأ لها بال ولا يقر لها قرار إلا بعد احتلال المغرب وتنصيره.

وعندما أرادت إسبانيا احتلال المغرب، وأعلنت عليه الحرب في القرن الماضي سنة 1860 م (1276 هـ) كان خروج جيوشها الاحتلالية من مدينة سبتة، التي هي إحدى تلك المراكز المغتصبة، وإلى هذه المدينة نفسها عادت تلك الجيوش بعد حروب ومعارك خسرت فيها إسبانيا رجالا، وخسر فيها المغرب سمعة وأرضا ومالا.

ومدينة سبتة نفسها هي التي اتخذتها إسبانيا قاعدة لتدبير الشؤون والاستعداد لاحتلال بعض المغرب مرة أخرى إن اقتضى الحال، ولو بصفة حماية مشروعة، بدل صفة الحرب والاعتداء للتوسع والاستعمار.

وكانت إسبانيا قد رأت أن مثيلاتها وقريناتها من الدول الأوربية الاستعمارية، توزع العالم المتخلف فيما بينها، فإنجلترا تحكم جل آسيا، بل تملك في كل مكان في الدنيا، حتى يقال إن الشمس لا تغرب عن رايتها.

وفرنسا تحكم جل إفريقيا، كما تحكم أراضي في مختلف الأقطار والبحار والمحيطات.

وإيطاليا وهولندا وبلجيكا، بل حتى البرتغال، تملك أراضي هنا وهناك، من مستعمرات وممتلكات.

لقد رأت إسبانيا ذلك وقالت – وحق لها أن تقول – لماذا لا تكون لإسبانيا ذات الأمجاد التاريخية، والشعب المكافح النبيل، أراض تحكمها أو تتوسع فيها مثل بقية جاراتها ورفيقاتها ومثيلاتها؟

وهل هناك دولة أحق منها بحماية الأراضي التي تقابل بلادها، وقد تهدد كيانها؟

ولقد كان لإسبانيا أن تقول هذا وأمثاله في ذلك العهد، ما دامت ترى المغرب غارقا في بحار الجهل والفوضى، ورجاله يغطون في سبات عميق، حتى إذا ما انتبه أحدهم من ذلك السبات، فإنما يعمل في دائرة السفاسف من الأمور، والحقير من المسائل التي كان الأجانب يخلقونها له خلقا لإلهائه عن التفكير في المهمات، والاستعداد للملمات.

نعم، لقد كان الأجانب – وما كان أبعد نظرهم في ذلك العهد، وما كان أقصر نظرنا إذ ذاك – يشغلون أرباب السلطة فينا من وزراء وباشوات فمن دونهم، بمشاكل وتوافه يملأون أوقاتهم بالتفكير فيها، والبحث عن حلولها،

يشغلونهم بذلك كما يشغل الكبار أطفالهم باللعب والملهيات، ولقد كان – وما زال – من أكبر الأخطاء في الدولة، أن يباشر كبار رجالها صغار الأشياء وتوافهها، ويشرفوا على الشاذة والفاذة من شؤونها، مما لا يترك لهم وقتا لكبار الأشياء ومهماتها.

إن على عظماء الدولة أن لا يصرفوا أوقاتهم وجهودهم إلا في كبريات المسائل، وأسس الأنظمة، وأهم المشاريع، ومثل ذلك من الأشياء التي لا يستطيع القيام بها سواهم من الرجال الثانويين. أما الصغائر، فإن الواجب أن تبقى من حظ صغار الموظفين ومحدودي المعرفة والتجارب والمواهب.

وما أعظم ما أصاب – وقد يصيب – المغرب بسبب الفوضى والتفريط، والارتجال والتخليط، والأمر لله.

واستخدمت إسبانيا وسائلها، وضغطت على فرنسا حتى أبرمت معها عقدا جعل لإسبانيا الحق في حماية القسم الشمالي من بلاد المغرب، وهو ما بين مدينتي مليلية وسبتة الواقعتين تحت احتلالها وسيطرتها، وهو جميع الأرض المغربية المواجهة لشواطئ إسبانيا على الشاطئ الجنوبي من البحر الأبيض المتوسط.

ومن الطبيعي أن يكون الحاكم العسكري لمدينة سبتة، هو المكلف بتدبير شؤون الحدود واتخاذ التدابير والإجراءات التي تقتضيها مصالح الدولة الإسبانية. وكذلك كان الأمر، فلذلك كان ذلك الحاكم يتصل بأهالي القبيلتين الواقعتين بين سبتة وتطوان، وهما قبيلتا أنجرة والحوز، ولقد قام ذلك الحاكم باتخاذ عدة حصون جديدة على الحدود التي تفصل بين الأراضي المغربية الخالصة والأراضي الملحقة بمدينة سبتة لحراسة حدود هذه المدينة وحماية طرقها. وأخذ يعبد بين مدينتي سبتة وتطوان طريقا جديدة تكون صالحة لمرور الجيوش وأزوادها.

وقد مد مع تلك الطريق أسلاكا تيلفونية وتلغرافية لتصل بين النقط والاستحكامات. واحتل بعض المراكز هنا وهناك، بدعوى حماية المواصلات والصيادين وخدام الطرق ومصلحيها.

وأجرى على بعض العاطلين والمتشردين من أهل البوادي مرتبات بدعوى الحراسة أو الخدمة أو غير ذلك من الأسباب الظاهرية التي يتستر خلفها السياسيون من جهة، والخونة والجواسيس من جهة أخرى.

كان هذا وغيره يقع، ورجال حكومتنا بتطوان – فضلا عن غيرها – غافلون أو متغافلون، جاهلون أو متجاهلون.

وليبرز الإسبانيون ما عزموا عليه من احتلال بعض المراكز داخل الأراضي المغربية، أذاعوا أن سكان بعض القبائل المغربية أصبحوا يضعون

العراقيل في سبيل النقل وحرية التجارة والمواصلات التي يضمنها الفصل الخامس والأربعون من العقد المغربي الإسباني المبرم في 20 نوفمبر سنة 1861.

وبناء على ذلك، احتلوا أولا كدية كُنْديسة، جنب الفنيدق الذي كانوا يسمونه (كاسطِيّيخوس Castillejos)، ويبعد عن سبتة بنحو سبع كيلومترات. ثم احتلوا مراكز أخرى في تلك الجهة أيضا.

واستغل الإسبانيون ما كان السيد مَحمد الجباص النائب السلطاني بطنجة، يقوم به من تهدئة أعصاب أهل أنجرة وتثبيط هممهم عن مقاومة تلك الاحتلالات الجزئية الصغيرة، بدعوى أن مثل ذلك هو الذي كان السبب في حرب القرن الماضي، وأن المغرب في غنى عن إثارة مشاكل جديدة مع إسبانيا أو غيرها.

ويظهر أن الدسائس والرشى والامتيازات الفردية البسيطة، قد عملت عملها وتركت أثرها في هذا السبيل، وحكام سبتة يظهر أنهم ما كانوا يقصرون في البذل والمساعدة واستغلال قليلي الإيمان وضعاف النفوس لتحقيق رغائبهم والمحافظة على مصالحهم.

ومن الأخطاء التي كان بعض حكامنا يرتكبونها في مثل هذه المواقف، أنه إذا حصل اعتداء – ولو من بعض اللصوص وقاطعي الطرق – فإن الحكومة تعاقب القبيلة كلها بالغرامات الثقيلة، بدعوى أن الاعتداء وقع في أرضها، وأنها هي المسؤولة عن الأمن والمصالح في بلادها، وعن كل اعتداء يقع فيها.

وكأن ولاتنا – عفا الله عنهم – كانوا يجهلون أن مثل ذلك العمل الجائر، الذي لا يضيع فيه إلا الفقراء دون الأغنياء، والضعفاء الأبرياء، دون المفسدين الأقوياء، من شأنه أن يدعو بعض الناس إلى اليأس من العدل والإنصاف، وقد يدفع ذلك اليأس إلى طلب الحماية الأجنبية، بل قد يؤدي باليائس إلى الارتماء في أحضان الأعداء، أو الوقوع في حمأة الخيانة والعياذ بالله.

وما كان أقرب نظر الشيخ أبي علي اليوسي رحمه الله إلى السداد والصواب، عندما طلب من السلطان المولى إسماعيل – قدس الله روحه – أن يعفي أهل تطوان ونواحيها من المرابطين على الحدود، من جميع الضرائب والمغارم، لأنهم واقعون في خطوط الرباط أمام الأعداء، واقفون في وجوههم، مانعون لتقدمهم.

واحتل الإسبانيون جبل نِكّْرو، في 23 مايو سنة 1911، وأخذوا يعبدون الطريق التي بينه وبين مركز كنديسة، واستخدموا في ذلك عددا من أهل تلك الناحية بأجور عالية، وامتيازات مغرية، وقد ضربوا بذلك عصفورين

بحجر، إذ أنهم ضمنوا الاطمئنان على أنفسهم في مراكزهم الجديدة، كما ضمنوا الأمن في مواصلاتهم وتنقلاتهم، وجلب قلوب أهل تلك الناحية مع من يجاورهم من سكان تلك الناحية – والإحسان يملك الإنسان – وفي ذلك كله تمهيد لبسط الحماية واحتلال تطوان وما وراءها من المدن والقبائل.

وواصل المهندسون الإسبانيون عملهم في تعبيد الطريق المتجهة نحو تطوان، ولا تسأل عما يصحب أصحاب الأغراض من مجاملات وابتسامات ومساعدات ...

وينبغي أن لا ننسى أن الخنرال ألفاو حاكم سبتة في ذلك العهد، كان إلى جانبه عدد من الضباط والمستشارين الذين درسوا أحوال المغرب، وزاروا مختلف جهاته، وعرفوا جغرافية هذه النواحي، فكانوا يشيرون عليه بالأعمال النافعة في الوقت المناسب.

كما ينبغي أن نعرف أن إسبانيا بواسطة قنصلها بتطوان، كان لها بهذه المدينة – بكل أسف – بضعة أشخاص تعتمد عليهم وعلى نصائحهم وإخلاصهم لها، وتلك سيئة من سيئات الحمايات، ويا ما كان للحمايات الأجنبية من سيئات، ويا ما جرت الحمايات الأجنبية من مصائب ونكبات.

لقد كانت الأمنية التي تشغل بال حاكم سبتة، الخنرال ألفاو، هي متى يتمكن من ربط سبتة بتطوان، ثم بطنجة والعرائش.

وفي أبريل سنة 1912، وصل الطريق المعبد إلى مصب نهر أسمير، على بعد نحو عشرين كيلومترا من تطوان، فعسكر به المهندسون مع الذين يعملون معهم في ذلك الطريق، ثم في شهر يونيه من نفس العام، تقدم الإسبانيون واحتلوا موقع المضيق الذي كانوا يسمونه "الرنكون Rincón" أي المجانب، وباحتلال هذا الموقع، لم يبق بينهم وبين مدينة تطوان إلا نحو خمسة عشر كيلومترا. وقد حصنوا هذا المركز تحصينا، ووضعوا به جيشا على غاية الأهبة والاستعداد للطوارئ.

كل هذا وهم يسترسلون في تعبيد الطريق الموصلة إلى تطوان، وتمهيدها وجعلها صالحة لمرور الجيوش وعتادها، هذا خارج تطوان، أما داخلها، فكان رؤساء البوليس المحلي الذي كُوّن منذ بضع سنوات، كلهم من الضباط الإسبانيين، وكان هؤلاء الضباط، وإلى جانبهم بعض المهندسين الإسبانيين، يعملون من جهة تطوان لتتصل بالطريق الآتية من جهة سبتة، بل إنهم فتحوا جنب مقابر تطوان نفسها، طريقا جديدة توصل إلى قلب القصبة الكبيرة المشرفة على هذه المدينة، وبها مركز المدفعية التي تسيطر على تطوان وجميع ضواحيها.

وبالجملة، فإن حاكم سبتة من جهة، وقنصل إسبانيا من جهة أخرى، بالاتفاق والتعاون مع الضباط الإسبانيين بالبوليس المحلي، قد اتخذوا جميع الإجراءات والتمهيدات اللازمة لتقدم الجيوش الإسبانية من سبتة، واحتلالها للأراضي المغربية، وفي مقدمتها مدينة تطوان وقبائلها.

كان كل هذا يجري، وفي نفس الوقت هناك تسابق بين الفرنسيين والإسبانيين للفوز بأكبر قسط من الغنيمة، وجلب أكثر عدد من الناس إلى هذا الجانب أو ذاك.

ولقد استاء الإسبانيون عندما رأوا أن جانب الفرنسيين قد استطاع أن يتغلب على جانبهم، حتى في نفس مدينة تطوان، إذ نتج عن تسامح الفرنسيين وتساهلهم في منح حمايتهم الفردية، أن أصبح عدد الذين تشملهم فرنسا بحمايتها في هذه المدينة رقما غريبا. وأذكر أننا كنا – ونحن أطفال – نمر بشارع الطرافين، وكان في ذلك العهد أكبر شارع للتجارة في مختلف أنواع الثياب، وغالب تجاره من اليهود، فكنا نرى فوق كل باب من أبواب حوانيته، راية أو رايتين من الأعلام المثلثة الألوان، رايات فرنسا النشيطة التي كانت تتحفز لابتلاع المغرب وما فيه من خيرات حسان.

وحل شهر نوفمبر سنة 1912، فوقع فيه إمضاء العقد الإسباني الفرنسي الذي يمنح إسبانيا حق حماية شمال المغرب، بما فيه مدن تطوان والعرائش والقصر الكبير وما بينهما من القبائل ...

وبذلك ذللت أكبر عقبة كانت تعوق الإسبانيين عن التقدم بجيوشهم لاحتلال منطقة نفوذهم، وبسط حمايتهم عليها.

وشعر الإسبانيون بقرب الموعد الذي يجنون فيه ثمار جهودهم المتوالية، وعلموا أنه لم يبق أي مانع من أن يعين سلطان المغرب خليفته بتطوان، التي تقرر أن تكون هي عاصمة شمال المغرب. ورأوا أن وصول هذا الخليفة لا بد أن يصحبه تكوين حكومة خليفية تشبه الحكومة السلطانية التي بالرباط. وأخيرا رأوا أنه لا محيد لهم عن احتلال تطوان والسيطرة عليها لتنفيذ الحماية بصفة قانونية عملية.

وفي يوم 18 فبراير سنة 1913، ليلا، أبحرت من مدينة سبتة قوات إسبانية كانت تجهل اتجاهها. ولم تنته الليلة، حتى كانت ضاربة أطنابها على بعد بضع كيلومترات من أسوار تطوان.

وفي صباح يوم الأربعاء 12 ربيع النبوي عام 1331 هـ 19 فبراير سنة 1913 تم احتلال تطوان، ثم كان ما كان مما عرفت ومما ستعرفه بعد الآن.

احتلال تطوان:

لقد احتل الحاكم العام الإسباني لمدينة سبتة الخنرال ألفاو، مدينة تطوان احتلالا سلميا في صباح يوم الأربعاء 12 ربيع الأول عام 1331 هـ موافق 19 فبراير سنة 1913 م.

وكان جيش الاحتلال قد سيطر على المدينة وحصونها قبيل دخول الخنرال الفاتح إليها.

[102] «الحمد لله وحده ولا يدوم إلا ملكه

من عبد ربه سبحانه، المتوكل عليه، المفوض أموره إليه، الوالي العام الخنرال المفوض له من الدولة الفخيمة الإصبنيولية التي طلبت ولم تزل تطلب أن تعيش بالسلم والراحة مع سائر الأنام. ليكن معلوما عند الخاص والعام، أن الاتفاق الواقع بين الدول العظام ودولة إصبنيه الصادقة، أسس بنيانه على انتظام مصالح هذه الأصقاع المغربية، وإقامة دعائم العدل، وتكثير أسباب العمارة والمدنية فيها، حتى تنتظم بحول الله مصالحها الأهلية الوطنية العائدة بعظيم النفع على عموم الرعية، وحيث أدتني الخطوب العسكرية لأن أتقدم في أول جيشي لقوام ما أنيط لعهدتي، فمن ثم يبقى السكان متمتعين بالراحة والأمن على دينهم وأرواحهم ومالهم وأعراضهم، ما داموا مبتعدين عن معارضة عساكرنا السعيدة. فإذا عارضوهم، لم يمكن لي بعد من أن أشملهم بالحماية وكف يد الجناية عنهم.

ثم إن من المعلوم الضروري أن الدولة لا أرب لها ولا غرض في امتلاك البلاد واغتصابها من يد أهلها، بل هذا أمر لا يخطر ببالها، وقد رأينا من الواجب المؤكد إعلانه لكافة الأهالي، ليكونوا على بصيرة حتى لا يقع عليهم تلبيس ولا تشويش، والسلام.

حرر في 12 ربيع الأول 1331»[103]

ولم يكن جل أهل هذه المدينة يعرفون شيئا عن هذا الاحتلال قبل أن يشاهدوه بأعينهم، بل إن جمهور الناس في ذلك اليوم، قد أصبحوا مبتهجين بيوم العيد النبوي الشريف، بعد أن قضوا ليلتهم في الزوايا يرتلون الأمداح النبوية، محتفلين بذكرى مولد نبيهم المصطفى الكريم، ولكنهم فوجئوا في الصباح الباكر بالجيوش الأجنبية الإسبانية المحتلة، تقف بأسوار المدينة، ثم تملأ شوارعها وتشهر سلاحها، ثم تتكتل صفوفها المتراصة في ساحتها الرئيسية التي هي ساحة الفدان.

---

[102]- {وهذا نص البلاغ الذي أصدره عند احتلال تطوان الوالي العام الخنرال المفوض له من طرف إسبانيا باحتلال هذه المدينة} ح. د.

[103]- {وهذا التاريخ يوافقه 19 فبراير 1913} ح. د.

بل إنه قبل خروج الناس من ديارهم في هذا الصباح - صباح العيد النبوي الشريف - كان حصن القصبة – قصبة تطوان المشرفة على المدينة – محتلا بقوات المدفعية الإسبانية التي نصبت مدافعها ووجهت أفواهها نحو تطوان الهادئة المسكينة النائمة. تطوان الواقعة تحت رحمة ذلك البرج ومدافعه الفتاكة، وقد ضاق ذلك البرج بجيوش الاحتلال، فضربوا أخبيتهم في الفضاء المتصل به من الجهة الغربية.

وكانت عادة تطوان أن ذلك البرج تطلق منه في صباح العيد، طلقات مدفعية، احتفالا بذكرى مولد الرسول، فذهب الطبجية (المدفعية) وفي مقدمتهم العربي الوبري، فإذا بهم أمام الجنود الأجانب المسلحين المحتلين للقصبة وأبراجها، فرجعوا على أعقابهم يتعثرون في أذيالهم، ويقولون للغافلين: إن القصبة قد امتلأت بالمدافع الإسبانية الثقيلة، فاللهم الطف بنا وبجميع المسلمين.

ورأى أهل تطوان ما رأوا، وسمعوا ما سمعوا، فدهش من دهش، وجزع من جزع، وفزع من فزع، وانقلب الفرح والابتهاج، إلى وجوم وانزعاج.

وما زلت أذكر أنني، أنا وشقيقي الحاج أحمد داود، سمعنا الخبر لأول مرة ونحن سائران بشارع الساقية الفوقية في طريقنا إلى ديار عماتنا وخالاتنا لتهنئتهن بالعيد. فقلت لأخي – وأنا في الثانية عشرة من عمري – أتدخل المدينة ونحن هنا لاهون؟ فقال لي – وهو في العاشرة من عمره – ءالله، هيا بنا، هيا بنا إلى باب المقابر. فإذا بها ممتلئة بالجند الشاكي السلاح، ومعه العدد العديد من البغال الحاملة له ما يلزمه من المعدات والعتاد، وإذا بالناس يموج بعضهم في بعض، والوجوه مكفهرة، والقلق باد على جميع الطبقات.

ومرت فترة المفاجأة، وبدأ الناس يتهامسون، وكانت مدينة تطوان ما يزال بها العدد الكثير من الذين يذكرون عهد احتلال الإسبانيين لهذه المدينة في حرب الستين من القرن الماضي، وما وقع فيه من مصائب وأهوال، وحل بالناس من خسائر في الأرواح والأبدان والأموال، وكأن هاتفا هتف بالناس وهم يفكرون مطرقين: ماذا عسى أن تقولوا يا أهل تطوان وأنتم بين جدران مدينتكم كالدجاج داخل الأقفاص؟ ماذا عسى أن تفعلوا وقد وافقت حكومتكم - حكومة المغرب – على هذا الاحتلال، ورضيت به، ومهدت له تمهيدا ...؟

لقد كان اليوم عيدا وفرحا ومرحا – فانقلب مأتما وهما وترحا. وحوقل الناس واسترجعوا، وبكى من بكى، وانهمر من المآقي ما انهمر، وتثبت من العقلاء من ثبت وصبر، وفكر في الهجرة عدد من الناس، وبالفعل هاجر من تطوان من استطاع إلى الهجرة سبيلا كما سنبينه في محله إن شاء الله.

وعاد الناس إلى ديارهم، ومرت تلك الأيام كأيام المآتم. ثم عاد أصحاب الحرف والصنائع إلى أعمالهم، والكل في وجوم وذهول، ولا تكاد تسمع من الناس إلا (لا حول ولا قوة إلا بالله).

ثم إنه بالرغم من كون احتلال تطوان كان بصفة سلمية، فإنه بمجرد دخول القوات الاحتلالية لهذه المدينة، تسلم الإسبانيون زمام الحكم بها، وأصبحت مقاليد الأمور المهمة كلها بأيديهم، وولاتها من الباشا وغيره تحت أمرهم ونهيهم.

ثم لم يمض على دخول الإسبانيين مدينة تطوان إلا نحو شهرين، حتى حل بها الخليفة السلطاني، مبعوثا من قبل سلطان المغرب، بالاتفاق بين فرنسا وإسبانيا، وقد عين بظهير سلطاني، كما يعين الولاة بمختلف الجهات المغربية.

وتكونت الحكومة الخليفية بهذه المدينة التي صارت عاصمة لشمال المغرب الذي تحت حماية إسبانيا، ودخل فيها أشخاص، هذا بصفة وزير، وذاك بصفة كاتب، وذاك بصفة تابع ... وظل آخرون ينتظرون.

وقد شغل ذاك المظهر الحكومي – بالرغم من هزاله – بال طبقتين من الناس، طبقة الذين ذاقوا لذة الوظائف الرسمية، من أمانة وعدالة في الديوانات، وغير ذلك من الوظائف التي كانت موردا لثروات لم ينس حلاوتها من كرع منها، وخصوصا من ضعاف الإيمان والأمانة، قليلي الخوف من الله، أولئك الذين لم يكن يهمهم إلا جمع المال، لا يفرقون بين الحرام منه والحلال.

وطبقة عُبّاد السلطة والكلمة والرئاسة، لا يهمهم مع ذلك أن يكونوا عبيدا أو أحرارا، مستقلين أو تحت سيطرة الغير، ولو كان مستعمرا جبارا.

ولنترك هؤلاء في لهوهم الظاهري، وإن كان في قلوب بعضهم مرض، وقد سيطر على البعض الآخر فزع وجزع مما يسمعون عن موقف أحرار المغرب في مختلف القبائل والجبال.

موقف القبائل الجبلية:

شعور القبائل الجبلية نحو الاحتلال عام 1331 هـ:

وسمع رجال القبائل الجبلية المحيطة بتطوان والقريبة منها بخبر هذا الاحتلال، فقصد أفراد منهم هذه المدينة، ورأوا بأعينهم العساكر الإسبانيين يتبخترون في الشوارع سكارى مبتهجين، وبحياة دولتهم وأمتهم هاتفين، وعاد أولئك الأفراد إلى رجال قبائلهم، وقد جاءوهم من تطوان بالخبر اليقين، إنه نبأ الاحتلال، إن شوارع تطوان ممتلئة بالجند الإسباني، وإن قصبتها وأبراجها وحصونها عامرة بمدافعهم ومعداتهم، وإن قائدها العسكري الإسباني الفاتح، مسيطر على المدينة وعلى جميع ما تحتوي عليه من سكان ومتاع وأموال.

وسمع رجال القبائل ما سمعوا، بعد أن رأى إخوانهم في المدينة ما رأوا، وحكوا ما حكوا، فهاج الناس وماجوا، ورجال القبائل أيضا كانوا ما يزال فيهم لذلك العهد شيوخ كبار شاركوا بأنفسهم عمليا في حرب الإسبانيين عام الستين، بل كان من بينهم من جرح في تلك الحرب وسال من دمه فيها ما سال.

وشاع بين أهالي القبائل أن النصارى أتوا لاحتلال الوطن وامتلاك البلاد، وانتهاك الأعراض، وإعلان الفساد، ونشر الخمر وفتنة العباد، وأخيرا تنصير المسلمين والقضاء على الإسلام، كما فعلوا من قبل بالأندلس والأندلسيين.

وأهالي القبائل الجبلية والريفية، كان جلهم – وما زالوا حياهم الله – يرضى الواحد منهم بإراقة دمه، بل وبذل روحه، قبل أن يمس جانب الإسلام بسوء. وقد يتساهلون في حقوقهم، وقد يتحملون الأذى في أبدانهم وأموالهم وأملاكهم، أما أن يتعرض الإسلام للخطر، أو أن ينتهك العرض والشرف، فذلك ما دونه خرط القتاد.

اجتماع القبائل في الضريح المشيشي وإعلانها للجهاد عام 1331 هـ:

وأهالي القبائل الجبلية، كانوا إذا ما نابهم أمر أو نزل بهم مكروه، فزعوا إلى المساجد، ولجأوا إلى الزوايا وضرائح الأولياء والصالحين، يقرأون القرآن من أوله إلى آخره مرارا وتكرارا - لأن حفظة القرآن منهم كانوا يعدون بالمئات لا بالعشرات - ويذكرون الله ويستغفرونه، ويقرأون اسم الله اللطيف، ويذبحون الذبائح، ويوزعون لحومها على الطلبة والضعفاء والمساكين، ويكثرون من الصدقات، ويقدمون للمحتاجين من الطعام ما يشبعون به ويحمدون الله ويشكرونه.

وبالفعل قام أهالي تلك القبائل بجميع ذلك عندما علموا باحتلال تطوان وتحفز الجيوش الاستعمارية فيها للخروج إلى قبائلهم للاستيلاء عليها والسيطرة على أهلها.

وتجمع أقطاب القبائل وصناديد أبطالها مع الشرفاء والعلماء والأعيان حول ضريح ولي الجبال وشيخ شيوخها، سليل البيت النبوي الطاهر، الشيخ الصالح المولى عبد السلام بن مشيش، في جبل العَلَم من قبيلة بني عروس الجبلية، وذكروا الله واستغفروه، ثم عاهدوا الله وملائكته والناس أجمعين، على الجهاد في سبيل الله، ونصر كلمة الله، والذود عن الحمى، والدفاع عن الإسلام والمسلمين، وحفظ كرامة الإيمان والمؤمنين.

وانقلب الناس بعد ذلك الاجتماع التاريخي إلى جبالهم وقبائلهم، وقد عقدوا العزم وصمموا على الجهاد والكفاح، متوكلين على الله، معتمدين عليه.

ثم انطلق المنادون في الأسواق والمجامع من مختلف القبائل والجهات، فكنت لا تسمع إلا: يا عباد الله، الجهاد في سبيل الله، الجهاد في سبيل الله، يا عباد الله ...

وبذلك لم يبق من بين سكان القبائل الجبلية من لم يسمع بخبر احتلال تطوان، وعزم المسلمين على الجهاد في سبيل الله، لإعلاء كلمة الله وحفظ بلاد المسلمين من استيلاء الكفار عليها.

ولقد كان مما اتفق عليه أهل القبائل في الضريح المشيشي، أن يكون هدفهم الأول هو ما فيه مصلحة الإسلام والمسلمين، قبل أي اعتبار آخر، ولم يكن الناس في ذلك العهد يتحدثون عن الوطنية والوطنيين، أو الأحزاب والحزبيين، وإنما كانوا يعرفون شيئا واحدا هو أن هنا مسلمين مؤمنين مجاهدين، وهناك نصارى كافرين معتدين، كذلك كانت فكرتهم وعقيدتهم المتوارثة منذ قرون لا يحولهم عنها محول أيا كان.

ولقد وقع الإجماع من الشيوخ ومن كل الذين يتحدثون اليوم عن ذلك العهد وما وليه، على أن القبائل الجبلية كلها بدون استثناء، كانت مصممة على مقاومة الاحتلال الإسباني، وأن كل قبيلة أو ناحية، تقدم منها للقيادة والرياسة فيها، أحد كبار رجالها من المشهورين بالشرف والمروءة والدين، أو الرجولة والبطولة وحسن التدبير.

وفعلا عرفنا أن قبيلة بني عروس، حيث يوجد الضريح المشيشي المقدس من جميع القبائل، اجتمع فيها رجالها مع من انضم إليهم من مختلف القبائل الأخرى، واتفقوا على أن يكون الشريف سيدي محمد ولد سيدي الحسن (المعروف بولد السيد) هو رئيس المجاهدين، وهو من مدشر تجزرت العروسي، وأن يكون خليفته هو الشريف المجاهد سيدي محمد الخراز، وهو من مدشر السكان العروسي أيضا، وكان يعرف بولد سيدي احميدو د السكان.

وعرفنا أن مجاهدي قبائل بني حزمر وبني ليث وبني سعيد وبعض غمارة والاخماس وبني يحمد وغزاوة، كانوا يسيرون برأي سيدي محمد الخراز هذا.

وفي نفس الوقت، ظهر في مختلف القبائل والجهات، رجال أخيار، ومجاهدون شجعان، وزعماء أبطال، ومفكرون يحسنون القيادة والتدبير.

ففي قبائل جبالة كنا نسمع أن: في قبيلة أنجرة ...، وفي قبيلة وادراس كان الحاج العربي ولد المعلم. وفي قبيلة الحوز كان الطالب أحمد الطويلب.

وقبيلة الاخماس القريبة من شفشاون، كان في قسم منها أحمد بن دكون، الملقب بولد الفار، وفي قسم آخر منها كان الفقيه زيطان.

وفي القبائل الغمارية، كان: في قبيلة بني منصور سيدي محمد بن الغالي التجكاني. وفي قبيلة بني خالد سيدي التهامي الوزاني، والد سيدي المكي. وفي بني سميح كان سيدي عبد السلام البقالي المدعو ولد البوهالي. وفي بني رزين كان سيدي محمد بن صالح المدعو بوغابة.

ولقد كان مما اتفقوا عليه أيضا، أن يكون مدشر ابن قريش، هو محل الرباط العام، ومركزا لمحلة المجاهدين من مختلف القبائل، لأنه أقرب محل لمركز قوات الاحتلال الإسباني. وهذا المدشر واقع في قبيلة بني حزمر، التي لا يفصلها عن بساتين تطوان إلا نهر عادي، ويبعد المدشر المذكور عن ضواحي تطوان بنحو عشر كيلومترات.

وهكذا كانت القوات الإسبانية تعسكر بتطوان وضواحيها، وقوات المسلمين المجاهدين مجتمعة في مدشر ابن قريش وما حوله من قبيلة بني حزمر.

وقد التزمت القبائل الجبلية كلها أن تمد كل قبيلة منها هذه المحلة الإسلامية بعدد من رجالها، يأتون بسلاحهم وذخيرتهم للرباط العام بها مدة، ثم يعودون إلى قبيلتهم بعد أن يخلفهم عدد آخر من رجالها، وتسمى هذه الجماعة "اليدالة"، أي الجماعة المكلفة بالرباط والحراسة على الحدود.

وكان السلاح في ذلك العهد ما يزال بأيدي بعض الناس، وكان صنعه وعرضه وبيعه في الأسواق غير ممنوع، وفي عهد الثورات للكرامة، وتقدم الشعوب لنصرة المبادئ السامية، لا يبقى هناك ممنوع ومباح، بل إن الناس يندفعون للميادين متحمسين.

وهكذا عمد الأغنياء من رجال القبائل إلى بنادقهم ومكاحلهم (باروداتهم) يصقلونها، وإلى سيوفهم وخناجرهم وسكاكينهم يشحذونها، وصنعوا من البارود ما صنعوا، واشتروا من القرطاس والمعدات الحربية ما استطاعوا.

وملأوا معاقلهم ومراصدهم، ينتظرون الفرص للشروع في القتال للذب عن الحمى ونصر كلمة الله، التي يجب أن تكون هي العليا. إلا أنه بالرغم من ذلك كله، كانت الطبقة التي تملك السلاح، بالنسبة لغيرها قليلة جدا.

وقد ذكر لنا الشريف سيدي عبد الله البقالي، أن قبيلة بني حزمر كلها - وكانت له دار بها – لم يكن معروفا بها من السلاح عند احتلال تطوان غير ...[104]

فلذلك كان كثير من الرجال الذين لا سلاح لهم، يحمل الواحد منهم حديدة أو شاقورا أو دبوزا (وهو هراوة في رأسها كورة) أو غير ذلك من الآلات الحديدية أو الخشبية المتينة، ويحوم حول مراكز الإسبانيين وصنائعهم، يصطاد

---

[104]- {بياض بالأصل} ح. د.

المتطرف منهم بسلاحه، أو المتنقل من مكان لآخر، فينقض عليه، ويأخذ سلاحه بعد ضربه أو قتله.

وبذلك صارت الطرق العامة، بل حتى ضواحي مدينة تطوان نفسها غير آمنة، والسالك بها كثيرا ما يتعرض للنهب والسلب إذا كان من الإسبانيين أو أصدقائهم، وكثيرا ما أطلقت العيارات النارية على الحراس المسلمين بالليل وبالنهار.

ونشأ عن ذلك أن صارت ضواحي تطوان وبساتينها وغراسيها مأوى للطياشين[105]، حتى صارت عرضة لهدم مبانيها، وحرق زروبها وسياجاتها، وقطع أشجارها، وسرقة غلاتها أو إتلافها، وأخيرا انقطعت السبل بين تطوان وطنجة وغيرها من المدن والقبائل.

عام 1331 هـ (1913 م):

ولنطو الآن عنان القلم، ولننصت إلى المستندات الرسمية لتصور لنا الوضعية القائمة، وتنير السبل أمامنا لمعرفة ما كان القادة هنا وهناك يفكرون فيه، أو ما كانوا يريدون أن يسمع منهم أو يعرف عنهم وعن نواياهم واستعداداتهم المادية والأدبية حقيقة أو تضليلا.

هي على كل حال بلاغات وبيانات، حتى ولو كان أصحابها ضالين أو مضللين، فإنها تدل على وضعية القوم. ولا تنس أن تاريخ هذه الفترة هو أواسط عام 1331 هـ الموافق لأواسط سنة 1913 م، وأن الوضعية كانت كما يلي:

الإسبانيون مستقرون بتطوان وضواحيها بإدارتهم المدنية والعسكرية، وجيوشهم الحربية، وهم يريدون احتلال القبائل الجبلية، وأهالي تلك القبائل مرابطون مصممون على رفض ذلك الاحتلال ومقاومة كل هجوم على قبائلهم بالسلاح.

وكان الشأن فيما يقرب من مثل الموقف الذي تجدد بتطوان، من تكوين حكومة جديدة، وورود حاكم جديد، وقيام نظام جديد، أن تتوارد الوفود من مختلف المدن والقبائل للتهنئة وتقديم الطاعة وإظهار الولاء، إلا أن قبائل شمال المغرب لم تقم بشيء من ذلك، بل بلغ عنها أنها تستعد للقتال وتجاهر بالمقاومة والعداء.

وإزاء ذلك، رأت الحكومة الخليفية، إما من عندها، وإما بأمر صدر لها من المقيم العام الإسباني، أن تبعث إلى عدد من قبائل المنطقة، رسالة تذكرها

---

[105]- الطياشين كلمة تطلق على الأشخاص الذين يعملون بحرية شخصية في مثل هذه المواقف، فيدورون هنا وهناك، وينتهزون الفرص لعمل ما يروقهم من خير أو شر، بعيدين عن أعين الحراس والسلطات.

بالواجب عليها في نظرها، وتدعوها للوفود لتعين لها واليا عليها من بين رجالها.
ودونك نموذجا من تلك الرسائل التي نلفت النظر إلى أن الكثير منها كان يكتب على طريقة الأدب الأندلسي، من المحافظة على قواعد اللغة والابتعاد عن اللحن والإتيان بالجمل المكررة، والإكثار من المترادفات، والاعتناء بالسجع والمحسنات، ونصها:

رسالة من الخليفة مولاي المهدي لقبيلة أنجرة في جمدى الثانية 1331:

وهذه هي الرسالة التي بعثت باسم الخليفة السلطاني مولاي المهدي إلى قبيلة أنجرة الجبلية الواقعة بين تطوان وسبتة، تدعوها لتقديم الطاعة وإظهار الولاء للحكومة الخليفية الجديدة، ونصها بعد الحمدلة والتصلية:
«خدام سيدنا[106] الأرضين كافة قبيلة أنجرة، خصوصا الشرفاء والعلماء والأعيان، وفقكم الله وسلام عليكم ورحمة الله، عن خير سيدنا نصره الله، وبعد فإن الله جلت قدرته وعظم سلطانه، وأعجزت شكر الشاكرين مواهبه المتوالية وامتنانه، قد ولانا من أموركم منة منه القيام بأعبائها، وطوقنا سيدنا أيده الله من شؤونكم رعاية مصالحها، وأقصر نظره السديد في توليتنا عليها، وكلفنا بتفقد الشاهد والغائب من أنبائها، فوجب علينا حينئذ المسارعة إلى لم شعثها، وائتلاف أشلائها، وقابلنا منه سبحانه ذلك من حمده بما نرجوه أن يزلف إلى مقامات السعادة، ومن شكره بما يتكفل بنيل الحسنى ودوام الزيادة. ثم لما كنتم مخاطبين إزاء هذا التأهيل بواجب الطاعة، والمبادرة للاقتداء بمن تقدمكم من الجماعة، كان من المتعين تذكير عالمكم بوجوب المسارعة إليها، ودلالة جاهلكم بحثه عليها، قال تعلى "يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم"، فقد قرن سبحانه بطاعته وطاعة رسوله، طاعة الأمير، وسوى في الأخذ بهذا الواجب بين الشريف من المؤمنين والمشروف كالصغير والكبير، وقال عليه الصلاة والسلام، من مات ولم تكن في عنقه بيعة لإمام، مات ميتة جاهلية، وقال عليه الصلاة والسلام: من فارق الجماعة قيد شبر، فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه.
وعليه، فنأمركم بأن تكونوا بحيازة قصب السبق إلى أعتابنا الشريفة من الفائزين، ولثقتنا بصدق خدمتكم وقيامكم بما يجب عليكم من الحائزين، وبادروا

---

[106]- يلاحظ أن بعض الخطابات في العهد الأول للحكومة الخليفية، كان يفتتح بـ (خدامنا) والبعض الآخر بـ (خدام سيدنا) كما في هذه الرسالة، ويعنى بسيدنا سلطان المغرب. أما في العهود الأخيرة، فلم يبق هناك إلا (خدامنا...).

لاقتناء هذا الفضل مبادرة قوم أخذوا بالحزم فأجلـّهم، ولا تتأخروا تأخر قوم غووا ويريد الشيطان أن يضلهم، وليترأس وفدكم من تعرفون أمانته، وترتضون ديانته، لنوليه عليكم، ونسند إليه أمركم، ونرجو الله أن يسلك بنا وبكم مناهج السداد، ويوفق الجميع توفيقا يقود إلى معالم الرشاد، ونستمد منه الإعانة فيما ولانا، ونستوهبه أداء الشكر عنا فيما أولانا، إنه ولي التوفيق، والهادي إلى سواء الطريق، في 6 جمدى الثانية عام 1331 هـ».

والتاريخ المذكور يوافقه من التاريخ الميلادي 13 مايو سنة 1913.

ومثل هذه الرسالة بعث إلى ثلاث قبائل أخرى جبلية، هي قبائل بني عروس، بني مصَوّر، جبل حبيب، وإلى ثلاث قبائل عربية هي قبائل: الغربية، بداوة، عامر.

<u>رسالة من الخليفة إلى الزعيم الريسوني في جمدى الثانية 1331 هـ:</u>

وفكرت الحكومة الخليفية في الاتصال بالزعيم الجبلي المعروف الشريف مولاي أحمد الريسوني، وتوليته على القبائل الجبلية التي هو منها وإليها، لتستغل سمعته ونفوذه فيها. وبعد بضعة أيام من تاريخ الرسالة السابقة، كتبت إليه رسالة هذا نصها بعد الحمدلة والتصلية الخ:

«خديم سيدنا الأرضى الشريف مولاي أحمد الريسوني أمنك الله، وسلام عليك ورحمة الله، عن خير سيدنا نصره الله، وبعد فإن الله جلت قدرته وعظم سلطانه، وأعجزت شكر الشاكرين مواهبه المتوالية وامتنانه، قد ولانا من أمور هذا القطر الجبلي والهبطي وما وراءهما منة منه القيام بأعبائهم، وطوقنا سيدنا أيده الله من شؤونهم رعاية مصالحهم، واقتضى النظر السديد توليتنا عليهم، وكلفنا بتفقد الشاهد والغائب من أبنائهم، فوجب علينا حينئذ المسارعة إلى لمّ شعثهم، وائتلاف قلوبهم، وبذل المجهود في نصحهم، واستعمال الرفق وعواطف الشفقة عليهم، والذب عن حياض مواردهم، واتقاء ما يؤذيهم، وجلب كل ما يسرهم وما يرضيهم. فبمناسبة هذا، كان من المتعين إعلامك بهذا، لما لك من الحرمة والنسب وسالف الخدمة، وغيرتك على جانب المخزن، ومبادرتك لخدمة مصالح الأمة، عملا بقوله عليه الصلاة والسلام: لأن يهدي الله بك رجلا واحدا خير مما طلعت عليه الشمس، وبقوله عليه الصلاة والسلام: خيركم من خَلَقِه أنفعكم لعباده، وبقوله عليه الصلاة والسلام: الدين النصيحة، قيل لمن يا رسول الله، قال لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم، وبقول الله تعلى: لا خير في كثير من نجواهم إلا من أمر بصدقة أو معروف أو إصلاح بين الناس، وبقول الله تعلى: إنما المؤمنون إخوة، فأصلحوا بين أخويكم، الآية.

وعليه، فنحضك أن تكون بصدق النية منا، وكمال الثقة بجانبنا، في بث عهودك ومصون سرك لدينا، فإنك تجد فينا بحول الله فوق ما تظن وتريد، بمساعدتك فيما يرضيك من الحظوة والمبرة والشكر المزيد، ولهذا إذا لم تساعدك الظروف الوقتية، وعاقتك عن القدوم صوارف الأزمنة، فلتوجه لحضرتنا من يقوم مقامك، مع الوفود من القبائل التي في إيالتك، الموكول نظرها إليك، لما ارتضيناه لهم من توليتك، وجعلك عامل عمالها بالقبائل الجبلية، ثقة بك وبكفاءتك وديانتك، وستشملهم بحول الله بوجوه الخيرات، وصالح الأدعية وتمام المبرات، ولتعزم على بركة الله في ذلك، فإن للعزم بركات، وللتأخير آفات، نسأل الله أن يسلك بنا وبك مناهج السداد، ويوفق الجميع توفيقا يقود إلى معالم الرشاد، إنه ولي التوفيق، والهادي إلى سواء الطريق، والسلام. في 15 جمدى الثانية عام 1331».

وهذا التاريخ يوافقه 22 مايو 1913 م.

رسالة خليفية ثانية إلى القبائل الجبلية في رجب 1331 هـ:

ونحن لا ندري ما فعل الله بالرسالة الخليفية التي وجهت إلى الشريف الريسوني، أما الرسالة التي وجهت إلى قبائل الجبل، فإنها لم تأت بالنتيجة المطلوبة، بل كان الأمر بالعكس، إذ تظاهرت تلك القبائل بالعداء، وقامت بما عدته الحكومة الخليفية من قبيل الاعتداء، فكتبت باسم الخليفة رسالة ثانية بعثت إلى سبع عشرة قبيلة جبلية، يظهر أنها كلها كانت ثائرة عاصية، ومن هذه الرسالة نعرف موقف الحكومة الخليفية، وأعمال القبائل الجبلية. هي رسالة فيها وعد ووعيد، وفيها تحذير وإنذار، ولكنه إنذار كان مفعوله كمفعول الإغراء.

والفرق بين تاريخ هذه الرسالة الثانية وبين سابقتها، نحو عشرين يوما. والقبائل التي أرسلت إليها هذه الرسالة هي قبائل: أنجرة، وادراس، بني يدر، بني حزمر، الحوز البحري، الحوز الصديني، بني حسان، بني سعيد، بني ليث، بني عروس، بني مصور، جبل حبيب، بني كُرفط، بني يسف، سوماتة، الاخماس، بني يحمد.

ودونك نص النسخة الموجهة إلى قبيلة وادراس من الرسالة المذكورة، بعد الحمدلة والتصلية:

«خدام المقام العالي بالله كافة قبيلة وادراس، أخص الشرفاء والعلماء والأعيان، وفقكم الله وسلام عليكم ورحمة الله، وبعد فقد كنا قدمنا لكم الإعلام بما أحدثته الأقدار الإلهية، وأفصحنا عما في ضمائرنا الشريفة من حسن النوايا العائدة بكل أمنية، واستقدمناكم لأداء واجب الطاعة، ودخولكم مع من شملته أنظارنا الوريفة في سلك الجماعة، علما منا أنكم تسعون في السلم والصلاح،

والكون لما يعود عليكم وعلى عقبكم بالرفاهية والفلاح، فإذا به ظهر خلاف ذلك منكم، وبدت جموع الفساد من قبَلكم، مجاهرين بالعدوان، ومصممين على ما يعود عليكم بالخيبة والخسران، مع علمكم العلم اليقين، أننا ما اتخذنا هذه الديار التطوانية المحروسة مقرا لنا، وعاصمة ومعقلا لسكنانا، إلا لسدل أردية السلامة والأمن في هذه الأرجاء، والأخذ بالحزم والعزم في كف يد العداء، معززين بجنود الدولة الإصبنيولية الفخيمة، لتشد العضد في دفع ما يطرأ من الحوادث الوخيمة، فكان مبدأ سيرة هذه الجنود، السعي في الصلاح والوقوف عند الحدود، واحترام الأديان والعوائد، والأخذ بالاحتياطات العائدة على الجميع بغاية الفوائد، فهذه عدة مدن وقرى مدت يد الطاعة، وقابلت بغاية السكينة والوقار، فما رأت ما يكدر، بل قوبلت بالجميل، وعوملت معاملة الرفق واللين، وحفظت لها سائر الحقوق، وبقيت حرة في سائر المعاملات، ولا زالت ترى من جانبنا العالي بالله في المستقبل ما تتحقق بما لنا من السعي وراء جلب المصالح ودفع المضار عن سائر البلاد والعباد. وأنتم عفا الله عنكم نهجتم نهج المتوحشين، وتظاهرتم مظاهرة المفسدين[107]، وسلكتم سبيل الغي، وتقدمت أوباشكم لمد الأيدي في الطرقات بالنهب والسلب، والقتل والفتك على أسوإ الحالات، مما لا يعود عليكم وعلى أعقابكم إلا بالمهانة والعار، ويلحقكم بسببه تشتيت الشمل والدمار. فلأجله أعدنا لكم الكتابة بهذا الإنذار، كي تكفوا عن غيكم، وترجعوا لرشدكم، فمن اتعظ به ومد يد الطاعة لجانبنا الشريف، فلا يرى بحول الله وقوته إلا ما يسره، ومن بقي على عتوه وعصيانه، فلا يلومن إلا نفسه، لأن من تعرض لما لا يعنيه، تورط فيما يُعنيه، ومن حذر وبصّر، فما غدر ولا قصّر، ففي الحديث الشريف: من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه، وفيه أيضا: المسلم من سلم الناس من لسانه ويده. والله يسلك بكم مسالك الرشد، ويقيكم مما يوقعكم في الطرد والبعد، والسلام. في 6 رجب عام 1331».

وهذا التاريخ يوافقه 11 يونيه سنة 1913 م.

هو كلام منمق مرصوص، ولكن المجاهدين من رجال القبائل، كانوا يرون الأمر بغير العين التي يراه عليها المستعمرون الإسبانيون ومن يمشي في ركابهم.

لقد كان المجاهدون يقولون في مجامعهم، وينشرون في قبائلهم، إن الحقيقة هي أن النصارى الأجانب يريدون أن يستولوا علينا وعلى أوطاننا

---

[107] - هاتان عبارتان قاسيتان ليستا من السياسة في شيء.
{ بل إن الرسالة كلها قاسية، وقد كتبت لقبيلة وادراس بعد الوقائع العديدة. وتاريخها يوافق يوم الأربعاء الذي وقعت فيه معركة الدشريين الشهيرة، واندحر فيها الجيش الإسباني فيلق سبتة الخ.} م. ب.

وبلادنا وديارنا، إنهم يريدون أن يفرضوا سيطرتهم علينا وعلى أهلنا وأولادنا وأحفادنا، إنهم يريدون سلب أراضينا وأموالنا وأملاكنا، إنهم أجانب عنا في لغتنا ودينا وجنسنا وقوميتنا، إنهم أعداء هاجمون معتدون، وكان لسان حالهم يقول للحكومة الخليفية المحجورة: ليس العش بعشك فادرجي، وما رجالك إلا آلات وأبواق للاستعمار الغاشم، المعتدي المهاجم، أخزاه الله وأخزى أنصاره أجمعين.

احتلال الإسبانيين لمدشر اللوزيين في رجب 1331 هـ يونيه 1913 م:

وفي نفس تاريخ الرسالة الخليفية السابقة (وهو يوم الأربعاء الشهير 6 رجب 11 يونيه)، جهز الخنرال ألفاو جيوشه بالعدد والعُدد، وخرج من تطوان وضواحيها، في الطريق الذاهب غرب تطوان نحو طنجة، واحتل مركز اللوزيين[108]، وهو مدشر صغير من قبيلة الحوز الصديني، واقع في ربوة مشرفة على الطريق المذكور، ويبعد عن أسوار تطوان بكيلومترات عددها دون العشرة.

رسالة تهديد من المقيم العام الإسباني إلى القبائل في رجب 1331 هـ يونيه 1913 م:

ثم بعد بضعة أيام، وبالتحقيق يوم 15 يونيه 1913 م، موافق 10 رجب 1331 هـ، كتب الخنرال ألفاو رسالة كلها وعد ووعيد، وإنذار وتهديد، وقد بعث بنسخ منها إلى ثلاثين قبيلة من قبائل المنطقة التي تشملها الحماية الإسبانية بشمال المغرب، وهي:

من قبائل جبالة: أنجرة، وادراس، بني يدر، الحوز الصديني، الحوز البحري، بني حزمر، بني سعيد، بني حسان، بني ليث، بني عروس، بني مصور، جبل حبيب، بني يسف، بني گرفط، غزاوة، سوماتة، بني زكار، الاخماس، بني يحمد.

ومن قبائل غمارة: بني زيات، بني بوزرة، بني منصور، بني سلمان، بني خالد، بني جرير، بني رزين، بني سميح، متيوة.

ومن قبائل الغربية: بداوة، عامر.

والرسالة المقيمية هذا نص إحدى نسخها:

---

[108]- {اللوزيين : أعتقد أن مؤسسيه هم المهاجرون الأندلسيون الذين أتوا من "حصن اللوز" من أحواز غرناطة، فنسبوا إليه فقيل مدشر "اللوزيين"، لأن مكان المدشر ليس به شجر اللوز، ولا يصلح لزراعة اللوز بسبب هبوب رياح الشرقي التي تقضي على ثمر اللوز كما هو معروف عند الفلاحين} م. ب.

«من سعادة المقيم العام بالمنطقة الإصبنيولية المغربية السنيور دون فليب ألفاو، إلى كافة قبيلة بني حزمر بأسرها، لا زال السؤال عنكم محبة أن يوفقكم الله تعلى لما فيه خير البلاد والعباد، وبعد لا يخفى عن جانبكم أن دولتنا الإصبنيولية المعظمة كلفتنا بشد عضد جناب الخليفة المعظم الشريف الأفضل الأفخم مولاي المهدي بن مولاي إسماعيل بن محمد أدام الله وجوده، ووفر جنوده، بإجراء عوامل الإصلاح، وتمهيد طرق الأمن، وارتكاب كل ما يمكن لترقية هذه النواحي، وإلحاقها بالأقطار المتمدنة الراقية بالعلوم والمعارف، فامتثلنا أوامرها، وجئنا على نية السعي وراء ما أمرنا به من الحرص التام على السلامة، وعدم إحداث مناوشة بارود وشبهه مما يقلق الراحة العامة، علما منا أننا لم نجد[109] من يقف في وجوهنا معاكسا لأغراضنا المبنية على حسن المؤاخاة وحفظ الوداد، فإذا بكم قابلتمونا بما أوجب علينا تأديبكم، وإجراء العقاب عليكم، وفل جموعكم، تربية لكم، وزجرا لأمثالكم، أما نحن فقد خالطنا جوار حصني مليلية وسبتة، وأقمنا بين أظهرهم مدة مديدة، وأعواما عديدة، فعاملناهم معاملة الرفق واللين، والبشاشة واللطف والإيناس، وما رأوا منا إلا الجميل، لكوننا ما تعرضنا لديانتهم ولا لتغيير عوائدهم، ولا لشيء يمس بأعراضهم. وحيث كنتم أنتم البادئون بالضرب والسلب، والقتل والنهب، تعين علينا أن نذيقكم وبال أمركم، ونقاومكم بجنودنا المظفرة، وما لها من العدد والعُدد، فإذا أنتم خضعتم وأذعنتم للطاعة، وطلبتم الأمان لأنفسكم وأولادكم وأموالكم، فاسعوا فيه تساعدون عليه، ونحن مستعدون للأخذ بأيديكم ودفع الأضرار عنكم مع جانب المخزن الشريف أعزه الله، حتى تقابلوا بكل حفاوة ومبرة، وتعاملوا بكل جميل ومسرة، وإن أنتم تماديتم على ما أنتم عليه من التروغ والعصيان، والعتو والطغيان، فعاقبتكم لا تحمد، والنكال بكم لا يجهل ولا يجحد، ولا نكف عنكم حتى نخرج عن آخركم، لتعلموا أن ما سولت لكم أنفسكم من التهاون بنا والتعرض لعساكرنا التي استقللتموها واستضعفتموها، هو خلاف ما أنتم له معتقدون، بل لنا جنود كافية، وقوة متكاثرة وافية، وعساكر مجندة متوالية، وسترون منها ما يدهشكم، ومن بأسها ما يحزنكم ويريشكم، وتتحققوا أن كل ما يلحق عامتكم من أنواع الوبال، وأصناف النكال، كله مكتوب في صحائفكم، لأنكم أنتم الساعون فيه، والطالبون له، مع علمكم أن الظلم والجور في سائر الأديان عاقبتهما وخيمة، والتعدي والعصيان، طريقتهما غير مرضية ولا مستقيمة. وفي الختام، نتمنى لكم دوام الهناء والسرور والنجاح، والأمن التام والطمأنينة والفلاح. وحرر بتطوان في 15 يونيه سنة 1913».

وهذا التاريخ يوافقه 10 رجب 1331 هـ.

---

[109]- المراد لا نجد.

رسالة ثالثة من الخليفة إلى القبائل في رجب 1331 هـ:

وفي نفس تاريخ الرسالة المقيمية السابقة (10 رجب 15 يونيه)، كتبت الحكومة باسم الخليفة السلطاني، رسالة ثالثة بعثت نسخا منها إلى مدينة شفشاون، وإلى تسع قبائل جلها من غمارة، وهي قبائل: بني زيات، بني بوزرة، بني سلمان، بني خالد، بني رزين، بني سميح، بني جرير، متيوة، بني زكار.

وهذه الرسالة تدعو أهالي تلك القبائل إلى التقدم إلى الحكومة بالطاعة، وتنبههم لما حل في زعمها بالمخالفين من الوبال والنكال. وهذا نص إحدى نسخها:

«خدام المقام العالي بالله كافة أهل مدينة الشاون، خصوصا الشرفاء والعلماء والأعيان، وفقكم الله وسلام عليكم ورحمة الله وبعد، فإن الله جلت قدرته، وعظم سلطانه، وأعجزت شكر الشاكرين مواهبه المتوالية وامتنانه، قد ولانا من أموركم منة منه القيام بأعبائها، وطوقنا سيدنا أيده الله من شؤونكم رعاية مصالحها، وقصر نظره السديد في توليتنا عليها، وكلفنا بتفقد الشاهد والغائب من أبنائها، فوجب علينا حينئذ المسارعة إلى لم شعثها، وانتلاف أشلائها، واستعمال الرفق وعواطف الشفقة عليها، والذب عن حياض مواردها، واتقاء كل ما يؤذيها، وجلب كل ما يرضيها، وقابلنا منه سبحانه ذلك من حمده بما نرجوه أن يزلف إلى مقامات السعادة، ومن شكره بما يتكفل بنيل الحسنى والزيادة، ثم لما كنتم مخاطبين إزاء هذا التأهيل بواجب الطاعة، والمبادرة للاقتداء بمن تقدمكم من الجماعة، كان من المتعين تذكير عالمكم بوجوب المسارعة إليها، ودلالة جاهلكم بحثه عليها، قال تعلى: يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم. فقد قرن سبحانه بطاعته وطاعة رسوله، طاعة الأمير، وسوى في الأخذ بهذا الواجب بين المشروف والشريف، والصغير والكبير، وقال عليه الصلاة والسلام، من مات ولم تكن في عنقه بيعة لإمام، مات ميتة جاهلية، وقال عليه الصلاة والسلام: من فارق الجماعة قيد شبر، فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه.

وعليه، فنأمركم بأن تكونوا بحيازة قصب السبق إلى أعتابنا الشريفة من الفائزين، ولثقتنا بصدق خدمتكم وقيامكم بما يجب عليكم من الحائزين، وبادروا لاقتناء هذا الفضل مبادرة قوم أخذوا بالحزم فأجلـهم، ولا تتأخروا تأخر قوم غووا ويريد الشيطان أن يضلـهم، وليترأس وفدكم من تعرفون أمانته، وترضون ديانته، لنوليه عليكم، ونسند إليه أمركم، ونسأل الله لكم الهداية والتوفيق، والإلهام لأقوم طريق، ولا تكونوا ممن تظاهروا بالفساد والعدوان، وصمموا على ما يعود عليهم بالخيبة والخسران، ونهجوا نهج المتوحشين، وتظاهروا مظاهرة المفسدين، وسلكوا سبيل الغي والردى، حتى غدا كل فريق

منهم إلى ما غدا، من شق عصا الطاعة، والانحراف عما سلكه الموفقون من الجماعة، بمد الأيدي بالقتل والنهب، والفتك والسلب، مما لا يعود عليهم وعلى أعقابهم إلا بالمهانة والعار، وتشتيت الشمل والدمار، فها أنتم ترون ما حل بهم من الوبال، وما تخلل بين جوانبهم من النكال، فالعاقل من اتعظ بغيره، والأحمق من اتعظ غيره به، أما الجنود المعززة لجانبنا العالي بالله، فلم ترد إلا لشد العضد في دفع ما يطرأ من الحوادث، مع احترام الأديان والعوائد، والأخذ بالاحتياطات العائدة على الجميع بغاية الفوائد، فهذه عدة مدن وقرى مدت يد الطاعة بسكينة ووقار، فما رأت ما يكدر من الهوان والصغار، بل قوبلت بالجميل، وعوملت بما إليه كل عاقل يميل، من الرفق بالضعيف، وإلحاق المشروف بالشريف، والمحافظة على الحقوق والمجاملة، والحرية في سائر المعاملة، ولا زالت ترى من جانبنا العالي بالله ما يتحقق لديها مما انطوت عليه ضمائرنا الشريفة من السعي وراء الإصلاح العام الشامل لسائر البلاد والعباد، والله المسؤول أن يسلك بالجميع مسالك السداد، ويوفق الكل لما يقود إلى معالم الرشاد، ونستمد منه سبحانه الإعانة فيما ولانا، ونستوهبه أداء الشكر فيما أولانا، إنه ولي التوفيق، والهادي إلى سواء الطريق، والسلام. في 10 رجب الفرد الحرام عام 1331».

وهكذا كان الإسبانيون وأذنابهم من المستخدمين المغربيين يحاولون بمختلف الوسائط والوسائل، أن يصدوا مجاهدي القبائل عن سبيل الجهاد، ومقاومة الاحتلال العسكري بقوة السلاح.

رسالة من أشخاص إلى رئيس المجاهدين في رجب 1331 هـ:

ومن أساليب المستعمرين في هذا العهد، أنهم عمدوا إلى عدد من العلماء الأخيار، والشرفاء البسطاء، الذين لا يشمون للسياسة والدسائس رائحة، وبعض الأعيان من الشيوخ المسنين الذين لا يستطيع الواحد منهم أن يرد للحاكم العسكري أمرا، وألزموهم بإمضاء رسالة كتبها لهم أحد الكتاب المنتمين للعلم، وبعثوها للمجاهد الخير سيدي محمد بن لحسن، وهو شريف علمي جليل، اتفق رجال القبائل على أن يجعلوه رئيسا للمجاهدين، وهذه الرسالة لا أظن أن الممضين لها قرأوها، وهي كما سترى تثبيط للهمم، ودعوة إلى الاستسلام للقوات العسكرية الاستعمارية[110]. وهذا نصها بعد الحمدلة والتصلية العادية:

[110] - إفي هذا الصدد، أسمح لنفسي أن أتدخل بملاحظة بسيطة، تتعلق بموقف هؤلاء الشيوخ والعلماء والشرفاء الموقعين على هذه الرسالة، فإن المؤلف قد فسر موقفهم بأنهم قد يكونون وقعوا عليها ملزمين، ثم أضاف أنه لا يعتقد أنهم قرأوها قبل توقيعها. مع العلم أن هؤلاء الموقعين، إنما يمثلون زبدة علماء وأعيان تطوان الذين لا يعقل أن يوقعوا على وثائق بهذه

«محبنا الشريف الأجل، المكرم النبيه الأنبل، الخير الأحظى الأفضل، سيدي محمد بن الحسن العلمي العروسي[111]، أمنك الله ورعاك، وسلام عليك ورحمة الله تعلى عن خير مولانا نصره الله. أما بعد، فغير خاف عنك ما أبرزته الأقدار الإلهية التي لا ينبغي للعبد الموفق إلا الاستسلام لها والرضوخ لعلاها، وذلك مما هو معاين من قوة هذه الجيوش الإصبنيولية (المعضدة والمقوية لجانب المخزن الشريف)، ووفور مؤنتها، وكثرة إمداداتها، والزيادة كل وقت وحين في عددها وعُددها، مما يدهش المنصف، ويعترف بأن لا طاقة ولا قبل له بها. وحيث كنا نعرف ما أنت عليه من الثبات والرزانة والدراية ومعرفة ما تحمد عاقبته، فيحث على فعله ويرتكبه، وما لا تحمد عاقبته، فينهى عنه ويجتنبه، أحببنا أن نوضح لك الأمر بأوضح عبارة، لا بتلويح ولا بإشارة، لتعلم الحقائق وتتيقن بأن من يبلغك خلافه، إنما دلس وافترى عليك، وأراد أن يسعى بك إلى التهلكة في جميع ما نقل إليك. والله تعلى يقول، ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة. مع أنك والحمد لله من بيت النبوة، وعلمت أن سيدنا ومولانا الحسن بن علي رضي الله عنهما كانت الخلافة بيده، وكان أولى بها من غيره، ولما بارزه معاوية، تنازل عنها إصلاحا وحقنا لدماء المسلمين، وليم على ذلك من جيوشه قادة المسلمين العظام، فقال، أردت ثواب الآخرة وإصلاح ما بين الفئتين، وقد قال في حقه جده الصادق المصدوق صلى الله عليه وسلم، إن ابني هذا سيد وسيصلح الله به بين فئتين عظيمتين. وأنت أجل من اقتدى بصالح سلفه، وقدم مصالح المسلمين على مصالح نفسه. والله تعلى يقول، لا خير في كثير من نجواهم إلا من أمر بصدقة أو معروف أو إصلاح بين الناس. وقال صلى الله عليه وآله وسلم، الفتنة نائمة لعن الله من أيقظها. وقال عليه الصلاة والسلام، يد الله مع الجماعة، وقال عليه الصلاة وأزكى السلام، من فارق الجماعة قيد شبر فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه. فما هذه الغفلة، وما هذا الذهول، وأنت من أهل البيت المقدس الذين قال في حقهم المولى تبارك وتعلى، إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا. وقال عز من قائل في كلامه

الأهمية دون علم بمحتواها. ولذلك فإن التفسير الذي يمكن أن يعطى للأسباب الحقيقية التي دفعت بهؤلاء السادة إلى توقيع هذه الرسالة، هو أنهم فكروا بعقلية من يراعي حقن الدماء ومسألة التسليم بالأمر الواقع، خاصة وأن أمر الله قد نزل، وأن الحكومة المغربية قد وافقت على الحماية من طرف الدولتين الحاميتين، رغبة في مساعدتها والأخذ بيدها، وأن الموقف أصبح يستدعي نوعا من الحكمة حتى لا تراق دماء المسلمين أمام من لا قوة ولا استعداد لهم لمواجهته، فوقعوا على تلك الرسالة طمعا في أن تسكن الأحوال وتهدأ الفتنة، حتى يقضي الله أمرا كان مفعولا} ح. د.

[111]- من مدشر تاجزرت من قبيلة بني عروس، وهو من ذرية الشيخ عبد السلام ابن مشيش رضي الله عنه.

الطائل، والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر. وأي منكر أعظم من التعرض للفتن وهتك الحرم، ونهب الأموال ويتم الأطفال، وتحريق الديار وهدمها، والسعي مع عدم القدرة في تخريبها، وجلب أنواع المحن والبلايا للعامة والخاصة. والله تعلى يقول، واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة، فاعتبروا يا أولي الأبصار، وتدبروا في العواقب بعين البصيرة والاستبصار، وهذا كله منا إليكم نصحا وشفقة على إخواننا المسلمين، عملا بالحديث الشريف الدين النصيحة الخ. أما التمادي على ما أنتم عليه من التعرض لإراقة الدماء، فإنما يجلب لكم ولأولادكم ما لا تحمد عقباه، وما تمجه الطباع السليمة وتأباه، زيادة على ما هو مدخر من العذاب الأليم، والعقاب العظيم، للرؤساء الكبراء الساعين في جلب لفيف الفساد عليهم، المحرضين لإيقاد نار الفتنة بين أظهر أبناء جلدتهم، جعلنا الله وإياكم ممن قبل نصح الناصحين، وأرشد الجميع بمنه وكرمه، حتى لا نكون من الذين قالوا سواء علينا أوعظت أم لم تكن من الواعظين، آمين. وعلى تمام المحبة والسلام.
في 12 رجب الفرد الحرام عام 1331. محبكم ومجلكم:

التهامي أفيلال

وعبد ربه محمد بن أحمد بن التهامي البقالي

وعبد ربه أحمد الزواقي

وعبد ربه محمد بن عبد الوهاب

وعبد ربه المكي الريسوني

ومحمد بن ريسون

وعبد القادر الرزيني

ومحمد الصفار

وعبد ربه الحاج محمد اللبادي

وأحمد بن محمد الطريس» انتهت

قال الشيخ أحمد ابن الصديق بعد أن أثبت نص هذه الرسالة في كتابه "جؤنة العطار"[112] ما نصه: «وهذا الكتاب يدل على صفاقة وجه كاتبه وقلة حيائه وانسلاخه من دين الإسلام، وتلاعبه بالشريعة وقلب أوضاعها، قطع الله يده، وأحرق لسانه في نار الخلود آمين، وهكذا يكون الفجور والكفر والنفاق والمروق وإلا فلا»اهـ.

---

[112]- كتاب مخطوط قرأت منه ثلاثة مجلدات، وهذه الرسالة مثبتة بنصها الكامل في المجلد الثالث ص 190.

[113] - {كان المؤلف رحمه الله يعتني بتسجيل الشهادات الحية التي كان يستقيها من أفواه الرجال المجاهدين الذين تمكن من الاتصال بهم، من الشيوخ الذين عاشوا فترة جهاد القبائل الجبلية والريفية ضد الاحتلال.
ومن جملة ما احتفظ به بين وثائقه، أوراق كتبها له السيد الحاج محمد بن تاويت، ولقد ارتأيت أن أدرج هذه الشهادة الحية، نظرا لما بها من معلومات قد تنقصها دقة التواريخ، إلا أنها تشتمل على معلومات مهمة فيما يتعلق بموضوع عدم رضوخ رجال القبائل الجبلية لمثل هذه النداءات الداعية للاستسلام. وهذا مضمون هذه الأوراق، مع بعض التصرف في تصحيح بعض العبارات من ناحية الأسلوب:
"تاريخ الجهاد مع الإسبانيين ورجال منطقة الشمال رضي الله عنهم. هجم الإسبان على قبيلة وادراس وأنجرة وبني يدر والحوز، ونزل في مدشر اللوزيين قرب قنطرة واد بوصفير، وكان هذا الهجوم في سنة 1331 هجرية، وفي هذا اليوم كانت قبائل أنجرة ووادراس والحوز وبني يدر وبني مصور، مجموعين في خميس أنجرة، يتحدون مع بعضهم، ويصالحون الناس مع بعضهم بعضا، وبينما هم على تلك الحال، إذا بمناد ينادي: أيها المسلمون، بادروا فإن العدو هجم علينا بغتة، وكانت الساعة تشير إلى العاشرة نهارا، فجاء الرجال مسرعين، وهم ينادون بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم، ونشبت الحرب في هذا المكان يومين كاملين ليلا ونهارا. وتقهقر العدو راجعا إلى تطوان، فلم يجد طريقا مفتوحا توصله إلى تطوان، لكثرة القتال أماما وخلفا، وغنم المجاهدون سلاحا وذخائر، واستشهد في هذين اليومين رجال كثير من جميع القبائل المذكورة، وكان ممن استشهد في هذا اليوم ثلاثة إخوة، وأما الأعيان والشيوخ فقليل منهم من نجا، أما الشهداء في هذا اليوم فزيادة عن المائة، والجرحى مثل ذلك، وأما الإسبان فيقدر ما ضاع منهم في هذا اليوم زيادة على خمسة آلاف رجل. ومما يسر المسلمين أن رجلا من قبيلة أنجرة، كان بيده سلاح جيد وقرطاس – نحو مائتي قرطاسة – والله ما انفلتت من يده عيارة إلا ونزلت في جوف العدو. وفي الآخر من النهار، استشهد رحمه الله. وبقي العدو في هذا المحل محصورا ثلاث سنين لا يزيد شبرا واحدا، وأما المجاهدون والتطوانيون فكانت خدمتهم ليلا ونهارا اللطيف والقرآن. هذا خبر اللوزيين.
أخبار تطوان في هذا الوقت: وتطوان في هذا الوقت كانت محروسة لا يدخل إليها أحد من القبائل، ولكن كان بعض أناس تطوان يمدون إخوانهم بما يحتاجون إليه من المدينة، والمجاهدون كذلك يرسلون إليهم ما ...، فكان رجال تطوان يأتون بالسلاح والقرطاس خفية، ويخبرون بما يصنع العدو. وتطوان هاجر منها كثير من الناس لطنجة وللشاون، وبعضهم خرجوا يقاتلون مع إخوانهم في الجبل بسلاحهم.
أخبار طريق سبتة: فقد هجم العدو على مدشر بني سالم الحوزية، ووقع القتال الشديد، حتى النساء كن يقاتلن، حيث إن العدو دخل إلى المدشر، واشتبك القتال، ولم ينج من العدو إلا شيء قليل. وفي هذا اليوم من نفس السنة صارت رجال قبيلة الحوز كلها مسلحة بسلاح العدو، ولم يأخذ شبرا واحدا من قبيلة الحوز، كلما يهجم عليهم يردونه على أعقابه إلى مراكزه بتطوان، وفي كل يوم من الأيام كان القتال في أطراف تطوان من كل جانب لجهة باب المقابر وجبل درسة، ولجهة بني حزمر من الواد أسفل تطوان إلى باب العقلة، وإلى باب التوت وادراس وبني يدر. وظلت تطوان على هذا الحال مدة من ثلاث سنين لا يدخل إليها

أحد ظاهرا، وأما خفية فكانت الرجال لا يخلون منها لأجل إخراج السلاح وما يتبعه من الإعانة لإخوانهم. ولناحية العقبة الحمراء والركايع، هجم العدو من المحلين، وقابله رجال وادراس وأنجرة وبني مصور، الذين هم لناحية الغرب، ووقع اشتباك كبير، وغنم المجاهدون غنائم كثيرة، فصار رجال القبائل المذكورة غالبهم مسلحين بسلاح العدو، واستشهد من المجاهدين رجال واحد منهم كألف، وذلك لصعوبة الأرض، حيث لم يجد المجاهد حجرا يستتر به، ولا جبلا، فالأرض كلها مبسوطة. ووقع القتال الشديد لكثرة المدافع، فكان المجاهد لا ينفعه إلا القرب من العدو، حتى وقع بعض المجاهدين أسيرا من جانب الخيالة، ومكث العدو في الركايع مدة ثلاث سنين لا يزيد شبرا واحدا. وأما رجال القبائل والطلبة والعلماء، فكل يوم كانوا يجتمعون لأداء اللطيف والقرآن والدعاء، ورجال طنجة يعينونهم بالمال والخبز والأدوية وبعض السلاح والقرطاس. الحاصل أن سكان القبائل رجالا ونساء وصبيانا كلهم كانوا يدعون الله بالنصر، فكان النصر حاصلا بدون شك.

(الهجوم الثاني على وادراس): اتفق جيش الإسبان على أن يهجموا في يوم واحد من ناحية الركايع ومن ناحية تطوان، فهاجموا في يوم واحد، فكان عدد الجنود في كل ناحية أربعين ألفا، الجميع ثمانون ألفا. ولما وقع الهجوم الثاني تمركز العدو الذي هجم من الركايع في محل يقال له بلعباس، من تراب بني مصور، يقدر بعشر كيلومترات من الركايع، وفي موضع يقال له بوكردوس قرب عين حمو، طريق طنجة، وفي ظهر السلة طريق طنجة وفي عزيب الشراوي قرب ظهر السلة أيضا، تمركز في هاته الناحية على ثلاث محلات، واستشهد في هذا اليوم رجال من وادراس وبني مصور وأنجرة، وجرح آخرون رضي الله عنهم، وأما الإسبان فقد وقع فيهم ضرب وقتل لا يحصى، فكانت الأخبار تأتي من طنجة أن الإسبان وقع فيهم في هذا اليوم من القتلى ثلاثة آلاف والجرحى أربعة آلاف أو أكثر، وغنم المجاهدون سلاحا وبهائم وذخائر كثيرة.

أخبار ناحية تطوان: هجم العدو من اللوزيين السابقة، وتمركز في موضع يقال له غابة الحرشة وجبل سيدي عمر الحاظي، وفي جبل النوانوة - يقدر ما بين اللوزيين والنوانوة بتسعة كيلومترات- وقابله رجال وادراس وبني يدر ووقعت الطاحنة في الجميع، حيث إن مركز المجاهدين وقع في قبضة العدو، وهو مدشر بوريان قرب مدشر أمزال فرقة ربع بوسطاش ووادراس. واستشهد في هذا اليوم رؤساء قبيلة بني يدر ووادراس، فلم يبق إلا من هو مجروح، وغنم المجاهدون في هذا اليوم سلاحا وقرطاسا وذخائر، ثم بعد هذا الهجوم هجروا وادراس كلهم إلى بني يدر، بأولادهم وأمتعتهم، حيث لم تبق دار واحدة إلا وأحرقت وخربت من جهة العدو، فلم يبق في يد المجاهدين إلا سلاحهم، وأما متاعهم فقد أخذه العدو. هذا هو الهجوم الثاني على وادراس.

الهجوم الثالث: يوم التقى الجيش الإسباني مع بعضه، الذي هجم من تطوان، والذي هجم من ناحية الركايع، وهو الهجوم الثالث. تمركز في فندق عين الجديدة طريق طنجة، وفي دار الفقيه بن تاويت بمدشر تاوتيتن، فهنا انتهى إطلاق الطريق بعد الهجوم الشديد، فلم يبق في وادراس مسكن واحد إلا وأحرق وخرب، إلا الجماعات التي هي مواجهة لقبيلة أنجرة، فقد هاجرنا إلى بني يدر جميعا، واستشهد في هذه المعركة الثالثة من المجاهدين نساء ورجالا ما يزيد على خمسمائة نفر، وجرح نحو ثلاثمائة رجل. وأما الإسبان فبقيت جثثهم مطروحة على الأرض كالجراد ... ثم بعد هذا الهجوم خرج أناس (الفقيه ابن تاويت وأحمد الناصر وبن عياد الودراسي) على يد الوزير ابن عزوز، يطلبون الناس بالرجوع إلى منازلهم، ولهم

عام 1333 هـ (1914-1915 م):

في عهد المقيم العام الخنرال خوردانا عام 1333 هـ 1915 م:

وفي 26 شعبان عام 1333 موافق 9 يوليه سنة 1915، أسندت حكومة إسبانيا وظيف المقيم العام إلى الخنرال خوردانا، وهو رجل يظهر عليه أنه متقدم في السن، وعليه أثر التعقل والرزانة.

وقد قرر هذا المقيم أن يسلك في منطقة الحماية الإسبانية بالمغرب سياسة خاصة، هي سياسة التفاهم بدل التصادم، والمساعدة بدل المعاندة.

وبحث فوجد أن أكبر شخصية وأبرز زعيم في القبائل الجبلية، هو الريسوني، فعقد معه اتفاقا، على أن يتفاهما ويتعاونا، ويدفع خوردانا للريسوني مبلغا من المال، وعددا من المواد والعتاد، ويضمن الريسوني إيقاف القتال، والأمن على الأنفس والأموال، وسلامة الطرق والمواصلات.

وعقدت الهدنة بين الطرفين، واستقرت جيوش الاحتلال في ثكناتها، وجاء الريسوني برجاله، وخيم بالقرب من تطوان في محل يسمى "ظهر القيطون" من قبيلة بني حزمر.

وخضع رجال القبائل الجبلية لما أبرمه الريسوني، ومضت الأيام والشهور، والأمن سائد، والهدوء مستتب في تطوان ونواحيها، والحياة عادية أو شبه عادية.

رسائل مخزنية إلى القبائل للانقياد للطاعة والانخراط في سلك الجماعة 1333 هـ 1915 م:

[114] «خدامنا الأرضين كافة قبيلة أنجرة، ونخص منهم الشرفاء والعلماء، والنبهاء والعقلاء، وفقكم الله، وسلام عليكم ورحمة الله، وبعد فمنذ استرعانا الله من أمركم ما طوقتنا يد القدرة، مستمدين إعانة من بيده الحول والقوة، ونحن نرجو علام الغيوب، ومقلب القلوب، أن يصرف وجهتكم عن مسالك الغي والعناد، ويرشدكم لما فيه صلاح الأمة والعباد، ويقيكم مواقع الزلل والبعاد، وأن يهديكم معالم الرشاد، ويوفقكم لسلوك سبل الصلاح والسداد، علما منا أنكم

الأمن التام، وخصوصا أولاد بن تاويت، فكان يلح عليهم ابن عزوز بالرجوع، حيث إن لهم سمعة وشجاعة، حيث لم ينج من عائلتهم أحد إلا واستشهد من استشهد وجرح من جرح جميعا، ولم يبق من متاعهم إلا الأحجار، فرجع بعض الناس إلى منازلهم، وبقي بعضهم مهاجرا إلى الآن، وهم أولاد بن تاويت الذين هم في طنجة. وظلت الهدنة إلى سنة 1341 هجرية، حيث إن الإسبان كانوا قد جعلوا مع الريسوني سياسة"} ح. د.

[114] - {وهذان نموذجان من الرسائل الخليفية التي بعث بها إلى بعض القبائل لردها عن المواجهة، ولجلبها إلى الخضوع والانقياد للمخزن، حتى تبعث بكبرائها ورؤسائها لتقديم الطاعة. والرسالة الأولى منهما موجهة إلى قبيلة أنجرة، والثانية إلى قبيلة الاخماس} ح. د

من أشهر القبائل ذكرا، وأمضاها حدا وفكرا، وأولى الناس بالمسارعة للطاعة، والانخراط في سلك الجماعة، والابتعاد عن موارد الشقاق، والتوقي من عوامل الافتراق، لكون ذلك من مقتضيات العلم الذي تحلى به منكم فريق، وواجبات العقل الهادي لأقوم طريق، مع ما عرفتم به من النباهة، والاستكانة والنزاهة، والقيام بنصرة الحق ومعاضدته، والانضمام للداعي إليه ومساعدته، فإلى متى هذا التثاقل وامتطاء صهوة الاغترار، والإعراض عن مواعظ الاعتبار، فقد رأيتم ما حل بالبغاة، وأصاب الطغاة، من سوء العقاب والوبال، وشديد المؤاخذة والنكال، والضعفاء تبع للأقوياء، والفقراء صنيعة الأغنياء، فكم من رجال خلفوا أولادهم يتامى، وتركوا نساءهم أيامى، وهذه مدة من عامين ضيعتموها فيما ليس تحته طائل، وحرمتم أنفسكم استثمار الأرض ونتائج الوسائل، فلم تعمروا البلاد بالحرث التي هي قوام المعاش، والقوت الذي به يحصل الانتعاش، فحصل بذلك لضعفتكم من الضياع، ما لا يمكن تداركه إلا بمراجعة العقول والاتباع، وقد أوجب مكارم الأخلاق، المعاملة بالإشفاق، وبموجبه فها نحن أيقظناكم بهذا إنذارا، ورددناه على مسامعكم استيفاء للحجة وإعذارا، حتى لا تستطيعون جحودا ولا إنكارا، على أننا نمنحكم عند إجابة الدعاء، وتلبية النداء، قضاء المآرب، وتوفية الرغائب، والحصول على أقصى المطالب، حقنا للدماء، وردعا للداهية الدهماء، ولا يسير بكم الوهم، إلى تخيل فتنة في الدين، أو انحراف عن سنن المهتدين، كلا. فإن حضور جنابنا العالي بالله بين أظهركم هو الضامن لتأييد شعائر الديانة المحفوظة، وقوانين الأمة الملحوظة، والوقوف مع عوائدكم المألوفة، ونظام أحوالكم المعروفة، فقد آن لكم أن تتيقظوا وتوقظوا الأتباع، وتحملوا على الانقياد كافة الأشياع، ولتوجهوا جماعة من أعيانكم وعقلائكم، وعلمائكم ورؤسائكم، للوفود على أعتابنا الشريفة، والاستظلال بظلال مراحمها الوريفة، ولكم من الأمان ما نتعهد لكم بإيفائه، وإكرام الوفادة ما يبرهن للمبادر على اصطفائه، فإن لم يتيسر الوفود لكافة الكبراء، ففي الرؤساء الكفاية والعرفاء، أصلح الله أحوالكم، وزين بالرشد والهداية أقوالكم وأفعالكم، والسلام. في 28 صفر الخير عام 1333».

وهذا التاريخ يوافقه 15 يناير سنة 1915 م.

«خدامنا الأرضين كافة قبيلة الاخماس، أصلحكم الله وسلام عليكم ورحمة الله، وبعد فمنذ ولانا الله من أموركم القيام بأعبائها، وطوقنا من شؤونكم رعاية مصالحها، ولمّ شعثها وأشلائها، وكنتم مخاطبين إزاء هذا التأهيل بواجب الطاعة، والمبادرة للاقتداء بمن تقدمكم من الجماعة، ونحن في انتظار حيازتكم قصبة السبق إلى أعتابنا الشريفة من الفائزين، وقيامكم بما يجب عليكم من الحائزين، فوصل كتابكم بما ألهمكم الله إياه من الهداية لسلوك طريق الرشاد،

ووفقكم لنهج سبيل الصلاح والسداد، وأعربتم عما خالج ضميركم، وقصرتم على الانخراط في سلك الطاعة نظركم وأموركم، دون التفات للغير، ولا استناد لأحد في طريق ولا سير، وشرح الله صدرنا لإجابة طلبتكم، وتقوية رغبتكم، فلتبادروا لاقتناء هذه الفضيلة مبادرة آخذ بالحزم، مشمر عن ساعد الجد والعزم، ولتوجهوا وفدا من أعيانكم للوفود على أعتابنا الشريفة، والاستظلال بظلال عدلنا الوريفة، ولكم الأمان التام على أنفسكم وأموالكم وأعراضكم، لا يمسكم بحول الله ضير، ولا ترون من عليّ جنابنا إلا الخير، ولم يكن تجنيد الجنود، ونشر الألوية والبنود، إلا تأييدا للقوة المخزنية وإعانة، وإظهارا لتشييد مبانيها وإبانة، والديانة بحمد الله محفوظة، وقوانين الشريعة بعين الاعتبار ملحوظة، وستشاهدون بفضل الله من عليّ جنابنا ما تؤملونه من كمال العناية، والحمل على كاهل المبرة والرعاية، سلك الله بالجميع مسلك التأييد والتوفيق، والهداية لأقوم طريق، وأعانكم ورضي عنكم، والسلام. في 10 شوال الأبرك عام 1333».

وهذا التاريخ يوافقه 21 غشت 1915 م.

عام 1334 هـ (1915- 1916 م):

ودخل عام 1334، ولا نذكر عن هذا العام إلا أنه مضى هادئا سالما، فالهدنة قائمة بين المقيم العام الخنرال خوردانا والزعيم الجبلي الكبير الشريف الريسوني، المستقر مع محلته بالقرب من تطوان، والحياة في منطقة الحماية الإسبانية عادية أو شبه عادية، وإن كانت نيران الحرب مستعرة في جل أنحاء العالم، وربما كان لهذه الحرب تأثير في توجيه السياسة الخوردانية الريسونية.

عام 1335 هـ (1916-1917 م):

وحل عام 1335، والحال كما كان في العام الذي قبله، ولا نذكر عنه إلا أن السياسة الريسونية الخوردانية ما زالت قائمة، والقتال موقوف، والهدوء سائد في النواحي الجبلية، والإسبانيون ينتظرون، إما أن يتسرب الوهن إلى نفوس رجال القبائل، وإما أن يتنازعوا فيفشلوا وتذهب ريحهم، وإما أن يموت أو يغتال الزعيم الريسوني، الذي استطاع أن يفرض إرادته على الإسبانيين، ويبسط سيطرته على الجبليين.

وإزاء ذلك، كان الريسوني يستغل الحالة، ويقف موقف النملة في فصل الصيف، يجمع من المال والسلاح والذخائر ما يعرف أنه لا بد أن يحتاج إليه في يوم ما، وقد يكون ذلك اليوم قريبا غير بعيد.

وفي نفس الوقت، كانت سيطرته على الجبليين بطريقة تكاد تكون من الغرابة بمكان. ودونك بعض جزئيات يعرف منها ما يؤيد هذا المعنى: لقد كان يلزمهم بأداء الصلاة في أوقاتها جماعة، ومن يتخلف يغرم خمس ريالات عن كل مرة، أي نحو خمس دجاجات.

وكان يمنع الناس من السرقة المعهودة لديهم منعا كليا، ومن سرق شيئا، أخذ منه وأعيد لربه وعوقب على سرقته.

ذكر لي الأخ عبد السلام الطنجي – محتسب تطوان في عهدنا هذا 1380 هـ 1960 م- أنه مع بعض رفقائه الشبان في ذلك العهد، قيلوا بغرسة القناوي في العِدوة – من بساتين تطوان – فضاعت لهم جلابة وضعها بعضهم فوق شجرة، فكتبوا للريسوني بذلك، فلم يمض أسبوع على كتابتهم حتى وصلتهم جلابتهم.

وذكر لي السيد مَحمد مدينة في نفس التاريخ، أن أحد فلاحي تطوان كانت له شركات مهمة مع جبليين من قبائل مختلفة، فحين قامت الحركة، أخذوا كل شيء، فكتب إلى الريسوني بذلك، فإذا بجميع شركائه يفدون عليه من مختلف القبائل وينصفونه ويرضونه في كل ما كان له عندهم.

ومن المعروف عن أهل بعض قبائل الجبل، أن السعاية (أي التسول) عندهم ليست عيبا، بل هي هدية وزيارة لجدهم، وعن قبائل أخرى أن قتل النفس والسرقة من علامة الرجولة الخ. إلا أن كل ذلك وأمثاله لم يبق له وجود مع الأوامر الصارمة التي يصدرها الريسوني، ولا يكون جزاء مخالفها إلا القتل أو التخليد في السجن المثقل بالحديد في الأرجل والأعناق، وأحيانا في المطامير.

ولقد كان من الشائع في الأوساط الجبلية، أن سارق البقر لا يمكن أن يقترب من البقرة ليسرقها، حتى يرى رأس الريسوني يطل عليه من بين رجليها، فيذهب فزعا إلى داره ينتظر قتله ...

وحل عيد الفطر من هذا العام (1335 – يوليه 1917)، فقضاه الريسوني في عاصمته تازروت من قبيلة بني عروس، وبعد العيد رجع إلى مقره في ظهر القيطون أمام تطوان.

الرحلة المقيمية البرية إلى الناحية الغربية عام 1335 هـ 1917 م:

نحن الآن في أواخر عام 1335 – 1917، والسياسة الخوردانية الريسونية ما زالت ناجحة، والأمن مستتب، وطرق المواصلات آمنة، والقبائل مطمئنة، وقد رأى المقيم العام الخنرال خوردانا أن يبرهن للإسبانيين، بل وللناس أجمعين، على أن المنطقة التي تحت حكمه يسودها الأمان والاطمئنان، فقرر أن يقوم برحلة من مقره بتطوان، إلى الناحية الغربية، ويزور مدنها

الثلاث، أصيلا والعرائش والقصر الكبير، مارا في ذهابه وإيابه بالقبائل الجبلية التي كانت أمس تقاتل الجيوش الإسبانية وتقف منها موقف الخصوم الألداء.

والذي درس جغرافية شمال المغرب، يعرف أن الذي يريد أن يقوم بمثل هذه الرحلة، لا بد أن يمر في وسط قبائل وادراس وبني مصور وجبل حبيب والغربية والساحل والخلوط.

وفي فاتح أكتوبر سنة 1917 (14 ذي الحجة 1335) ركب خوردانا جواده وغادر مدينة تطوان، ومعه رجال حاشيته راكبين خيولهم، ومعهم الشريف مولاي الصادق بن ريسون وثلاثمائة من فرسان الإسبان، ووصلوا قنطرة بوصفيحة، فاستقبلهم من جانب الريسوني ابن عمه مولاي الحسين، وبدر الدين البقالي والعياشي الزلال، ومشوا في ركابهم إلى فندق عين الجديدة، قلب قبيلة وادراس، وهناك استقبلهم زعيما القبيلة محمد بن حمان وعبد الكريم ولد المعلم. وفي المحل المسمى ظهر السلة، ترك المقيم العام فرسه، وركب سيارته، وتابع رحلته إلى مدينة أصيلا، ثم العرائش والقصر الكبير.

وبعد أن قضى في هذه الرحلة بضعة أيام، عاد إلى تطوان في نفس الطريق. وقد تحدثت الصحافة القريبة والبعيدة عن هذه الرحلة، وعدتها برهانا على أن سياسة الحماية الإسبانية ناجحة، والطرق آمنة، والقبائل هادئة.

رحلة المقيم العام خوردانا إلى مليلية والريف عام 1335 هـ 1917 م:

وبعد أن أنهى المقيم العام خوردانا رحلته إلى الناحية الغربية بطريق البر، قام برحلة أخرى إلى الناحية الشرقية في نفس الشهر، وعلى سبيل التحديد في 11 أكتوبر 1917 م 24 حجة 1335 هـ.

وقد غادر تطوان وركب من شاطئها – ميناء مرتيل – متن مدرعة إسبانية حملته إلى مليلية، وبها وجد في استقباله القائد البشير ابن السنّاح، والوجيه أمزيان، والقاضي الخطابي، والناصري، وغيرهم.

وهل تعرف من هو هذا القاضي الخطابي المذكور؟ إنه هو الزعيم الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي الذي كان إلى ذلك العهد ما يزال قاضيا بنواحي مليلية. وطبعا كانت ناحية الريف في هذا التاريخ هادئة.

وقد زار المقيم العام المذكور في رحلته هذه قبائل الناحية الريفية، وخصوصا قبائل قلعية وبني سعيد وبني بويحيى الخ. وعاد إلى تطوان في اليوم التاسع عشر من نفس الشهر، والحالة في الريف كما رأيت، ليس فيها ما يؤذن بالخطر، ولقد كان في الإمكان أن تبقى الحالة كذلك طويلا، وأن تسير الأمور سيرها الطبيعي، وتعمل الأيام عملها، لولا عجرفة بعض العسكريين، والطامعين، والمستغلين وغيرهم من الذين لا ترضيهم سياسة مثل خوردانا،

بالرغم من كونها لا تكلف الدولة الكثير، لا من الأموال ولا من العتاد ولا من الأنفس، إلا أنها تسد الطريق أمام الضباط الذين يريدون الترقي ولو بقتل جنودهم، وأمام أصحاب المعامل الذين يريدون ترويج بضائعهم الجهنمية، ولو بحرق الأخضر واليابس، وأمام التجار الذين يمدون الجيوش بالمآكل والمشارب والملابس، ويربحون بالواحد العشرات، وأمام أصحاب المواصلات الذين تتوقف حركاتهم وتصدأ آلاتهم، وأمام هؤلاء وأولئك وغيرهم من الذين لا يهدأون إلا بفتنة الناس، ولا يعيشون إلا بموت الغير، ولا يهمهم إلا أن يثروا، ولو أفلست الدولة، وهلك الشعب، وضاع شباب الأمة ورجال مستقبلها ما بين قتيل وجريح.

عام 1336 هـ (1917 – 1918 م):

وحل عام 1336، ولا نذكر عنه إلا أن أوله كان كالذي قبله، السياسة الخوردانية الريسونية ما زالت متغلبة، والحياة على العموم هادئة عادية، والحرب الأوربية الكبرى هي الشغل الشاغل لأفكار الناس في مختلف الدول والشعوب. ولقد كان من لطف الله بهذه الجهات، أن إسبانيا الحامية لهذه الناحية، بقيت في الحياد، فلم تكتو هذه المنطقة بنار تلك الحرب الضروس.

والزعيم الريسوني ما يزال مجاملا للإسبان، موقفا لهم عند حدهم، لا يسمح لهم بأن يتعدوه ولو بشبر، مانعا لهم من أن يتصلوا بغيره من رجال القبائل الجبلية، كائنا من كان، وحسبهم أن يدفعوا له المال والسلاح. والإسبانيون فريقان، هذا مطمئن يؤمل وينتظر، وذاك متضايق مشمئز متذمر.

وتأخر نزول المطر في القبائل الجبلية، وكاد الناس يقنطون، فاجتمع أهل الجبال من مختلف الجهات حول الضريح المشيشي بجبل العلَم من قبيلة بني عروس، وعلى رأسهم زعيمهم وحاكمهم الريسوني، وقرأوا القرآن، وذبحوا الذبائح، ووزعوا الصدقات، وأطعموا الطعام، وطلبوا من الله أن ينزل المطر على عباده، فاستجاب الله دعاءهم لأمر يعلمه سبحانه، ونزل الغيث، وعمت الرحمة، وقال الناس الحمد لله، إن الدنيا ما تزال بخير. وكان ذلك في صفر هذا العام 1336 – دجنبر 1917 م.

عام 1337 (1918 – 1919 م):

ودخل عام 1337، وقد كان الحال في أوله كما كان في العام قبله، إلا أن حادثا وقع أثناءه، فتغير معه مجرى الأحوال، من اطمئنان وهدوء بال، إلى خلاف واصطدام وقتال.

فالمقيم العام الخنرال خوردانا كان يرى – كما كان يرى كثير من شيوخ السياسيين – أن الحماية يمكن تطبيقها بالطرق السلمية الخالصة، وأن الظروف والزمان كفيلان بتسوية المشاكل وفتور همم المقاومة وإذعان رجالها لطرق الصلاح والإصلاح إذا تعودوا الهدوء والسكينة، وألفوا رغد العيش، وتذوقوا حلاوة الأمان والاطمئنان.

ولقد كان لخوردانا فئة تناصره، وأخرى تسفه رأيه. وذات يوم أمسى خوردانا سالما معافى، وأصبح جثة هامدة، وكان ذلك ليلة الأربعاء 20 نوفمبر سنة 1918 م موافق 15 صفر عام 1337 هـ.

وتغلب جانب المخالفين للسياسة الخوردانية الريسونية، فأسندت الحكومة الإسبانية وظيف المقيم العام بالمغرب، إلى الخنرال برنكًير، وهو كهل فيه اندفاع الشباب وأنفة العسكريين، فقطع ما كان خوردانا قد وصله من جعل السياسة مع الريسوني وأتباعه، وإن كان الريسوني هو كل شيء عندهم، وقرر احتلال القبائل الجبلية، وإخضاعها لسلطة الاحتلال طوعا أو كرها. وإذ ذاك ترك الريسوني المكان الذي كان به مع محلته أمام تطوان، وهو المسمى ظهر القيطون، وهو ربوة من قبيلة بني حزمر، وانتقل مع رجاله إلى عاصمته تزروت.

وبذلك دخلت الحالة بتطوان وقبائلها الجبلية في طور جديد، إذ أعلن الريسوني العداء للإسبان، وصار يحرض القبائل على المقاومة والقتال.

والمقيم العام الخنرال برنكًير ولد سنة 1873، فهو الآن في السادسة والأربعين من عمره، وقد عاش بتطوان بضع سنوات على رأس إحدى الفرق المغربية المقاتلة في صف دولة الحماية، فهو يعرف اللغة العربية، وقد سبق له أن تولى وزارة الحربية في وطنه إسبانيا، فهو من كبار رجال دولته.

وقد وصل تطوان بصفة مقيم عام في ثاني فبراير سنة 1919، موافق فاتح جمدى الأولى عام 1337، فتلقاه رجال الحكومة الخليفية وغيرهم من رجال الاحتفالات والمناسبات – وعبيد من أصبح – بما تعودوا أن يلاقوا به أمثاله الولاة، من العناق والتقبيل، والضرب على الظهور بباطن الكفوف، والضحك الطويل العريض، الذي تبدو معه النواجذ وما وراء النواجذ.

ووجد في المنطقة من الأصحاب جماعة كان يعرفها من قبل، وجماعة أخرى خلقت صداقتها وصحبتها عند إسناد وظيف المقيم العام إليه.

وكانت الوضعية إذ ذاك في هذه النواحي، كما أقرتها السياسة الخوردانية الريسونية، الإسبانيون منكمشون على أنفسهم، مكتفون بالسلطة العليا، يدفعون الماديات، وينتظرون المعنويات، والقبائل هادئة مطمئنة، ولكنها حازمة متيقظة، وسلطة الريسوني على تلك القبائل مبسوطة منفردة في ميدانها، بحيث

لا يوجد من يتظاهر بالخلاف أو العناد. والريسوني لم يكن يسمح بأن يشاركه في سيطرته أحد، لا من الإسبانيين ولا من غيرهم، حتى ولو كان من الولاة الشرعيين، أو الأحرار المجاهدين، فكانت إسبانيا كأنها تشتري بما تدفعه للريسوني من المال والعتاد، هدوء الحالة وشمول الأمن والطمأنينة لمنطقة حمايتها وسلامة طرقها ومواصلاتها.

ولكن الخنرال برنـكّير، ككثير غيره من الضباط الشبان، ما كانوا ليرتضوا لأنفسهم ولدولتهم سياسة الشيوخ، أمثال خوردانا العاقل الرزين، تلك السياسة التي تستعين للوصول إلى أهدافها بالأيام والسنين. إن القوات بأيديهم، بيدهم المال، وبيدهم العتاد والرجال، فما لهم والانتظار الطويل؟

وهكذا قرر برنـكّير وأنصار فكرته، أن تسترجع إسبانيا سلطتها العملية على جميع منطقتها، وخصوصا قبائلها، من يد الريسوني، الذي حاز السلطة المطلقة، والمال الوافر، والذخائر الكافية، لا بشيء سوى شخصيته القوية، وإرادته الحديدية، إنها قسمة الأسد بين حيوانات الغابة.

أما من جانب القبائل الجبلية، فإنه لم يكن لها من الزعماء من يستطيع أن يقاوم الريسوني، وإن كان فيهم من هم أكثر منه تضحية وإخلاصا. وقد قرر الريسوني الهدنة، فلتكن الهدنة، والآن، وقد انكسر تمثال الهدنة بالسياسة الجديدة للمقيم العام الجديد، فماذا تفعل القبائل؟ وماذا يكون موقف رجالها؟ إنهم أصبحوا أمام عاملين قويين لا يستهان بمفعولهما، فهناك عامل القوة الجبارة التي يعدها المقيم العام الجديد في البر والبحر والجو، ليسحق بها كل من يقاومه، وهنا عامل مفعول أثر الهدنة وبُعد العهد بالقتال والمعارك، واشتغال الناس بأنفسهم وببعضهم، وبخلافاتهم التقليدية التي تكون أولا صبيانية، فتصير مع الأيام مشاكل عويصة يتقاتل الناس من أجلها، وتسيل الدماء، وتضيع الأرواح دون حلها.

والحزازات الشخصية والعائلية، والخلافات الجهوية والقبلية، ليست من الأشياء المعروفة في القبائل الجبلية. وهذه قبيلة أنجرة، كان معروفا من مواقفها أنها من القبائل التي لم تكن ترضى بالرضوخ لسلطة الريسوني، فحين أعلن هذا الخلاف على الدولة الحامية، تقدمت هذه القبيلة بطاعتها إلى الحكومة الخليفية، فولي عليها أحد رجالها، وصارت من القبائل الهادئة.

هكذا على الأقل، يرى بعض الباحثين، وقد سألت بعض كبار هذه القبيلة عن هذه الفكرة وهذا الموقف، فأجابني بقوله: (إن هذه فكرة بعض الناس عندنا، وإن كان جل المجاهدين المخلصين لا يوافقون عليها. والحقيقة أننا كما يقول المثل "مكره أخاك لا بطل"، فقبيلتنا واقعة بين ثلاث مدن معها تعيش، وهي سبتة وطنجة وتطوان، والبحر يحيط بنا من ناحيتين، وقد ضرب علينا من البر

والبحر حصار عسكري شديد فقدنا معه جل مقومات حياتنا، وأصبحنا في خطر الفشل والهزيمة عند أول صدام عنيف بيننا وبين الإسبان، وقد علمنا أن الاستعداد الحربي العظيم الذي تقوم به الحكومة، لا قبل لنا بمقاومته، ففضلنا المحافظة على أعراضنا وشرفنا وكرامتنا، وقلنا بيدي لا بيد عمرو. وقدمنا الطاعة للحكومة الخليفية التي ولت علينا أحد رجالنا، ومعه خلفاء منا وإلينا، إلى أن يقضي الله أمرا كان مفعولا).

ولاية القائد ابن علي اللماغي على قبيلة أنجرة عام 1337 هـ:

في يوم الاثنين 16 جمدى الأولى عام 1337 هـ 17 فبراير 1919 م، جاء إلى تطوان وفد من أعيان قبيلة أنجرة، وقدموا طاعتهم للحكومة الخليفية، وذبحوا بعض الثيران على باب دار المخزن على العادة، فاستقبلهم الوزير الصدر محمد بن عزوز، ورحب بهم ترحيبا.

وفي نفس اليوم، صدر ظهير بتولية القائد محمد بن علي اللماغي الانجري قائدا على ربع الغابة من قبيلة أنجرة، ويحتوي على نحو ثلث القبيلة، وقد عين معه خليفتان هما: محمد الشعيري، من مدشر الخويم، والحاج عبد السلام الهيشو، من مدشر عين الشوك.

وفي متم جمدى الأخيرة منه، صدر ظهير آخر بتولية القائد المذكور على القسم الثاني من القبيلة، وهو ربع البحرويين، وعين خليفة له بها قاسم اللغميش.

وفي 20 رجب، صدر ظهير آخر بتوليته على القسم الأخير، وهو ربع[115] البرقوقيين، وعين له خليفتان به، وهما: محمد بن عبد الكريم الشاط، ومحمد الشعيري، ثم زيد معهما خليفة ثالث هو عبد الرحمن بولعيش المدعو الفاسي. وبذلك تمت ولاية القائد بن علي على جميع قبيلة أنجرة.

ثم عدل عن الظهائر المذكورة، وصدر ظهير واحد بتوليته على كافة قبيلة أنجرة، دون ذكر لأي خليفة. وقد أرخ هذا الظهير بـ 16 جمدى الأولى عام 1337، بالرغم من صدوره بعد ذلك التاريخ.

استدعاء بني معدان لتقديم الطاعة عام 1337 هـ:

وهذا كتاب بعثه الوزير الصدر ابن عزوز إلى قسم بني معدان من قبيلة بني حزمر، يدعو أهله لتقديم الطاعة، وينذرهم بسوء العاقبة إذا لم يفعلوا، ونصها:

«خدام سيدنا الأرضين كافة قبيلة بني معدان، وفقكم الله، وسلام عليكم ورحمة الله، عن خير سيدنا أعزه الله، وبعد فيأمركم سيدنا أبد الله علاه، أن

---

[115] - قبيلة أنجرة فيها ثلاثة أقسام، كل قسم يسمى ربعا.

تقدموا وافدين على أعتابه الشريفة على جناح الأمن والسلامة، وتقدموا لجنابه الشريف واجب الاحترام والطاعة، والانخراط في سلك الجماعة، ولكم الأمان التام، والوفاء بالعهد العام، لا تمسون بمكروه ولا حتف، ولا ينالكم ضيم ولا حيف، إذ لا ترون من الجانب الشريف إلا الجميل، والعفو عما سلف من الحقير والجليل، فلا تخشون من أحد إيعادا ولا تهديدا، ولا مراقبة توجب نفرة أو تبعيدا. فالمخزن كما شئتم يمد لكم يد المساعدة، ويمدكم بما تتوقفون عليه بالعيان والمشاهدة، نعم يجب أن تلبوا هذه الدعوة فورا، وتنتهزوا فرصة التوبة التي تمهد لكم عما تقدم عذرا، وتحقق لكم طاعة الله نهيا وأمرا، وتحرزا بالامتثال من الله أجرا، فقد قال الله تعلى، يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم. ولكم أجل من سيدنا ثلاثة أيام، فإن هديتم رشدكم بالمبادرة، وقصرتم التعلل بالمشاورة، فلكم الوفاء بالوعود، والوقوف عند انتهاء الحدود، وإن سولت لكم النفس الأمارة نبذ هذه الدعوة، والالتفات للأماني الفارغة التي لا تقبل عثرة أو كبوة، واتبعتم طرق الغي والردى، وأوقعتم أنفسكم فيما تندمون عليه اليوم أو غدا، فذنوبكم وذنوب أولادكم واليتامى، والضعاف والأيامى، في رقابكم، تستوجبون به من الله ومن المخزن المؤاخذة وأليم العقاب، وتندمون لما تنالونه من أنواع العذاب، فإياكم أن تتخلفوا، بل بادروا بالخضوع وأسعفوا، فجدير بكم أن تتقوا الله في نفوسكم، وتراعوا ذمة الأرحام التي تحوطكم وتقيكم شر بؤسكم، أرشدكم الله لما فيه الصلاح، والخير والنجاح، والسلام. في 13 جمدى الأخيرة عام 1337»[116].

وقد لبت بني معدان الدعوة وولي عليها وعلى بقية قبيلة بني حزمر القائد عبد السلام الركاب، وأرخ ظهير تعيينه بـ 26 جمدى الأولى عام 1337 موافق 27 فبراير 1919، وعليه موافقة المقيم العام برنـݣير.

رسالة الخليفة السلطاني إلى قبيلة أنجرة عام 1337 هـ:

وبعد بضعة أيام من تاريخ وصول الجماعة الأولى من أعيان قبيلة أنجرة إلى تطوان، مقدمين طاعتهم للحكومة الخليفية، وتولية القائد ابن علي عليهم، كتب الخليفة السلطاني مولاي المهدي إلى القائد المذكور، وإلى أعيان القبيلة رسالة هذا نصها:

«خدامنا الأرضين القائد محمد بن علي اللماغي الانجري وكافة من إلى نظره ورعايته من أشراف وأعيان قبيلة أنجرة، وفقكم الله وسلام عليكم ورحمة الله، وبعد فقد بلغ علمنا الشريف ما قمتم به من واجب الخدمة وبذل مجهود الاعتناء وصرف الهمة بالسعي في اتحاد الكلمة والطاعة، وجمع شتات النظام

---

[116]- {وهذا التاريخ يوافقه 16 مارس 1919 م} ح. د.

بالوسائل المستطاعة، من حمل من وليكم على الاتباع، والتزام القيام بنتائج الاجتماع، فتقدمتم وحليفكم النصر والنجاح، وأجريتم عوامل النصح في ميادين الإصلاح، فقرن مسعاكم بعناية الله بالظفر، وحللتم بالقصر الصغير حلول من أناب فاستغفر، ففزتم برضى الله في رضانا الذي هو أعظم المزايا، وأخلصتم في الطاعة إخلاص صادق العزم والنوايا، وسر بذلك العمل المبرور، والسعي المشكور، جنابنا الشريف، ورأيناه من منن الله على عبده المستوجبة التلقي بالإعظام والتشريف، وفي ذلك أعظم دليل وبرهان، على ما تكنه صدوركم من سلوك طريق العدل والإحسان، وحمدنا الله سبحانه على ما ألهم آل تلك القبيلة الوافرة، والفئة التي لم تزل من سالف الدهر لألوية المحامد ناشرة، إذ هي الآن بين القبائل الجبلية فريدة، وفي تعدد مآثر أهلها وحيدة، فقلما تخلو من عقلاء نبهاء، وأشراف وجهاء، وعلماء فقهاء، تفردوا بالفضل فسادوا، ولصروح المجد بنوا وشادوا، ولا زال جنابنا الشريف يعدكم حسن العواقب، ويمدكم بصالح الأدعية المرجو قبولها وهي أفخر المناقب، مع ما تشاهدونه من جنابنا العالي بالله في الحال، والمستقبل والمآل، من لين المعاملة، والحمل على كاهل المبرة والمجاملة، حتى يتمنى الجليل والحقير، والغني والفقير، أن لو بادر قبل للطاعة، وسارع للتوبة والانخراط في سلك الجماعة، وقد حذا حذوكم ممن ألهم رشده، ولم يتعد طوره وحده، كافة قبيلة بني معدان ومن وليهم، وقدموا الطاعة لجنابنا الشريف، من غير تعليل ولا تسويف، ووفدوا على أعتابنا، وتسارعوا في طلب العفو على أبوابنا، فقابلناهم بالصفح، وامتثلنا أمر الله الذي يعلم السر والنجوى، وأن تعفوا أقرب للتقوى، ودلت سعادة البدايات، على كمال النهايات، فلتشفعوا صدق أعمالكم بالمواصلة، ودوموا على تقدمكم في الحمل على الطاعة دون مماطلة ولا مطاولة، وكونوا مع عاملكم على قلب رجل واحد، ومع خليفته الحاج عبد السلام الهيشو والطالب محمد الشعيري كالعضد الساعد، إذ لا تزال أعمال الكل في صحائف الثناء مسطورة، وعلى ممر الأحقاب مقررة مشكورة، والله سبحانه يمدكم بالعناية، ويحوطكم بالإسعاد والرعاية، ويصلحكم ويصلح أحوالكم، ويرضى عنكم ويخلص أفعالكم وأقوالكم، ويمنح الكل اللطف والتأييد، والتوفيق والتسديد، إنه ولي الإحسان، ومولى الفضل والامتنان، وأعلمناكم لتأخذوا بحظكم من الفرح والسرور، والسلام. في 21 جمدى 2 عام 1337».

موافق 22 مارس سنة 1919 م.

والشعيري والهيشو المذكوران في هذه الرسالة، هما اللذان ذكرا في ظهير 16 جمدى الأولى بوصف خليفتين للقائد ابن علي.

وما سمي في الرسالة بقبيلة بني معدان، هو أحد الأقسام الخمسة التي تحتوي عليها قبيلة بني حزمر. ونفهم من هذا أن بقية أقسام قبيلة بني حزمر، لم

تخضع في ذلك العهد، وهو كذلك. ويحتوي قسم بني معدان على أربعة مداشر، في حين أن قبيلة أنجرة فيها أكثر من مائة مدشر.

الوزير يطلب من غمارة تقديم الطاعة عام 1337 هـ:

ثم كتب الوزير عقب رسالته إلى أنجرة، رسالة أخرى إلى قبيلة غمارة، آمرا لهم بالوفود على الحكومة الخليفية، صحبة السيد محمد الزلايمي لتقديم الطاعة الخ. وهذا نصها:

«خدام سيدنا الأرضين كافة قبيلة غمارة، ونخص منهم الأشراف والعلماء والأعيان، أمنكم الله، وسلام عليكم ورحمة الله، عن خير سيدنا أيده الله، وبعد فيأمركم سيدنا أبد الله عزه وعلاه، أن تقدموا فورا صحبة الشريف سيدي محمد بن المهدي الزلايمي، وافدين على أعتابه الشريفة، على جناح الأمن والسلامة، دون عتاب ولا ملامة، لتقدموا لجلالته الطاعة، وتنخرطوا في سلك الجماعة، فلا ترون من سيدنا إلا خيرا، ولا تخشون شرا ولا ضيرا، بل كونوا على يقين أنكم تعاملون من علي جنابه أحسن معاملة، وتقابلون عند مواجهة طلعته أجمل مقابلة، فتفوزون حينئذ ببغيتكم، وتحصلون بالانقياد لأمره الشريف على أمنيتكم، ويولى عليكم من إخوانكم من يرجحه لديكم الاختيار، وترشحه التجربة والاختبار، وترون فيه الكفاءة والاقتدار، والجنوح للثبات والاستبصار، فتصير أعمالكم في انتظام، وآراؤكم في التئام، إذ لا خير في الافتراق، ومتابعة الشقاق، فقد قال تعلى، يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم. وقال صلى الله عليه وسلم، من انحرف عن الجماعة قيد شبر مات ميتة جاهلية. وفيكم بحمد الله من العلماء والفقهاء، وذوي الآراء الصائبة والنبهاء، من يحملكم على سلوك طريق الرشد رأيه وتدبيره، ويقيكم التشبث بالغواية احتجاجه وتقريره، فترفع عنكم اليد الأثيمة العادية، وتقصر عن تناولكم الفئة الظالمة الباغية، وتصيرون في مأمن بظلال عدله الوريفة، وتأمنون على نفوسكم وأهلكم بالخضوع لجلالته الشريفة، والله ولي التوفيق، والهادي لأقوم طريق، والسلام. في 23 جمدى الثانية عام 1337»[117].

إلا أن هذه الرسالة وقع في شأنها ما وقع، فلم يتم أمرها.

دعوة قبيلة بني سعيد لتقديم الطاعة عام 1337 هـ:

وفي قبيلة بني سعيد الجبلية، كانت عائلتان كبيرتان شريفتان تتنافسان في الزعامة والرياسة، وهما عائلة الريسوني، وعلى رأسها مولاي الحسين بن

---

[117]- { وهذا التاريخ يوافقه 26 مارس 1919 م} ح. د.

محمد الريسوني، وأخوه مولاي علي، وعائلة البقالي، وعلى رأسها السيد محمد بن عبد السلام البقالي الملقب "القرفة".

وحينما كانت الأيام مساعدة للريسونيين في عهد الخنرال خوردانا، كان القرفة في صفوف المجاهدين، فلما انقلب الحال، انتقل إلى صف الإسبان.

وفي 28 جمدى الأخيرة عام 1337[118]، كتب الوزير الصدر إلى أهل قبيلة بني سعيد رسالة يدعوهم فيها للوفود على تطوان، لتقديم الطاعة صحبة البقالي المذكور، ونصها:

«خدام سيدنا الأرضين كافة قبيلة بني سعيد، ونخص منهم الأشراف والعلماء والأعيان، وفقكم الله، وسلام عليكم ورحمة الله، عن خير سيدنا أعزه الله، وبعد فيأمركم سيدنا أبد الله مجده وعلاه، أن تقدموا فورا صحبة الشريف سيدي محمد بن عبد السلام البقالي القرفة، على أعتابنا الشريفة على جناح الأمن والسلامة، دون عتاب ولا ملامة، لتقدموا لجلالته الطاعة، وتنخرطوا في سلك الجماعة، فتشاهدون من أخلاقه الكريمة، ومعاملته الجميلة، ما تحرزون به المسرات، وتفوزون بأنواع المبرات، فلا تخشون ضيرا، ولا ترون إلا خيرا، وكونوا جازمين أنكم تعاملون من علي جنابه أحسن معاملة، وتقابلون منه أجمل مقابلة، فتحصلون حينئذ على بغيتكم، وتدركون بالانقياد لأمره الشريف غاية أمنيتكم، فتصير أعمالكم في انتظام، وأحوالكم في انضمام والتئام، إذ لا خير في الافتراق، ومتابعة الشقاق، قال الله تعلى، يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم. وورد عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال، من حاد عن الجماعة قيد شبر مات ميتة جاهلية. فترفع عنكم اليد العادية، وتقصر عن تناولكم الفئة الباغية، وتصيرون في مأمن بظلال عدله الوريفة، وتأمنون على أنفسكم وأهليكم بالخضوع لجلالته الشريفة، والله ولي التوفيق، والهادي لأقوم طريق، والسلام. في 28 جمدى الثانية عام 1337».

ولاية البقالي القرفة على قبيلة بني سعيد عام 1337 هـ:

وتم استسلام أهل قبيلة بني سعيد لسلطات تطوان، فولى الخليفة عليهم أحد أعيانهم، وهو الشريف البقالي الملقب بالقرفة، وجعل معه خليفة هو علي مزواق، وصدر بذلك ظهير هذا نصه:

«خدامنا الأرضين كافة قبيلة بني سعيد، وفقكم الله، وسلام عليكم ورحمة الله، وبعد فقد اقتضى نظرنا الشريف، أن نولي عليكم خديمنا الأرضى الشريف السيد محمد البقالي المدعو القرفة، لثبوت أولويته وكفاءته عند جنابنا الشريف، وأن نسند إليه النظر في مصالحكم وشؤونكم تحت رعاية نظرنا المنيف،

---

[118]- {31 مارس 1919 م} ح. د.

فنأمركم أن تسمعوا وتطيعوا فيما أوليناه من أوامرنا الشريفة، وتنتظموا في سلك من شملتهم ظلال أنظار جلالتنا الوريفة، أسعدكم الله به وأسعده بكم، ووفق الجميع لما يحبه ويرضاه، وشفعنا توليته تسهيلا عليكم وعليه، بتعيين خليفة عنه يقرب مباشرة أعمالكم معه، وهو الطالب علي مزواق، فلتكن أعمالكم بواسطته معه، أعمال النائب الذي لا يسوغ له الخروج عن نظر منوبه، والسلام. صدر به أمرنا العالي بالله في 11 شعبان الأبرك عام 1337»[119].

وقد وقفت على ظهير آخر مثل هذا بنفس التاريخ، إلا أنه لا ذكر فيه للخليفة المذكور.

ثم في 20 رجب عام 1338[120]، عين للقائد القرفة خليفة ثان هو الحاج عبد السلام الطنيبر.

الأمر بحجز محصولات الريسوني في قبيلة بني سعيد عام 1337 هـ:

والبقالي القرفة – القائد الجديد بقبيلة بني سعيد- كان من خصوم الريسوني الذي أفل نجمه مع سلطة الحماية، وها هو قد ولي على قبيلته التي كانت تحت حكم أحد أفراد العائلة الريسونية، وها هو يتسلم من الوزير الصدر أمرا بحجز جميع ما يتحصل من منتوجات الأراضي الريسونية في رسالة هذا نصها:

«محبينا الأرضيين وخديمي سيدنا القائد محمد بن عبد السلام البقالي القرفة وخليفته الطالب علي مزواق، أمنكما الله وسلام عليكما ورحمة الله، عن خير سيدنا أعزه الله، وبعد فبوصول هذا إليكما، قوما بإحصاء جميع التوايز التي هي هناك للريسوني، ولا تدعا منها شاذة ولا فاذة، كانت من الحرث البكري أو المازوزي، وعند إبان حصاد الكل، اجمعا الناس على حصادها حتى تكون بمأمن من اليد العادية، ولتعلما أن المخزن قد أحصى جميع ما للريسوني وصار من حسابه، وبهذا الأمر الصادر لكما صار في عهدتكما، بحيث إذا ضاع منه شيء، فأنتما المطالبان به، والسلام. في 10 رمضان المعظم عام 1337»[121].

طاعة مداشر من بني حزمر في رمضان عام 1337 هـ:

لقد خضع قسم بني معدان من قبيلة بني حزمر لسلطة الحماية في جمدى الأخيرة من هذا العام. وفي 23 من شهر رمضان منه (22 يونيه سنة 1919 م)

119- {وهذا التاريخ يوافقه 12 ماي 1919 م} ح. د.
120- {وهذا التاريخ يوافقه 9 أبريل 1920 م} ح. د.
121- {وهذا التاريخ يوافقه 9 يونيه 1919 م} ح. د.

خضعت من نفس القبيلة مداشر كيتان وبني صالح ودار الزكيّك. ومن المعروف أن كيتان وبني صالح يقعان بين بساتين تطوان، ولا يبعدان عن أسوار هذه المدينة إلا ببضع كيلومترات، وقد اعتنت الحكومة بخضوع هذه المداشر الثلاثة، وسجلته في جريدتها الرسمية (ص 203 – عدد 8 – المؤرخ بـ 25 أبريل 1920).

وعند انصرام شهر رمضان، حل الريسوني بفندق عين الجديدة من قبيلة وادراس، وصار يحض رجالها على المقاومة.

والقبائل التي قدمت الطاعة حتى الآن، شوال 1337 (يوليه 1919) هي:

- أنجرة
- قسم من الحوز
- قسم من بني حزمر

حجز ممتلكات الزعيم الريسوني عام 1337 هـ:

والآن، وقد تظاهر الزعيم الريسوني بالعداء، وأعلن المقاومة والقتال، فلم يبق أمام الإسبانيين والحكومة الخليفية إلا مقابلته بالمثل، فصدر الأمر بحجز جميع ما يملكه من أموال وأراضي ومواشي وغير ذلك، وصدر بذلك ظهير خليفي هذا نصه:

«يعلم من هذا الكتاب الجليل، والأمر المحتم المتلقى بالتعظيم والتبجيل، أننا بعون الله وقوته، وسطوته القهرية وعزته، لما تحقق لدى جنابنا الشريف ما تظاهر به الريسوني مما سولته له نفسه من نبذ الطاعة، ومفارقة الجماعة، وأبدى ما كان كامنا في صدره من خبث الطوية، وفساد المقصد والنية، وبرهن على ذلك بما تجاهر به من سفك الدماء، وإتلاف نفوس الأبرياء، والتعرض لإفساد الطرقات ونهب الأموال، ومقابلة المخزن بالضد والتعرض لإثارة الفتن والأهوال، التي هي محرمة شرعا، قال صلى الله عليه وسلم، الفتنة نائمة لعن الله موقظها، وإعلان شق العصا، وإباحة المفاسد المحرمة التي لا تعد أنواعها ولا تستقصى، ولم يزجره عن سيء فعله خوف لله ولا مراقبة، بل تمادى على غيه حتى جاهر المسلمين بالمحاربة، وقد قال عز من قائل، إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض. وقد قال تعالى، ولا تقعدوا بكل صراط توعدون وتصدون عن سبيل الله من آمن به وتبغونها عوجا. واستولى بطريق الغصب والتعدي على أمتعة الناس، وأغرى أصحابه الفساد على السرقة وقطع الطريق، فلم يبق للمار بها اطمئنان ولا استيناس، وانتهك حرمات الزوايا والأحباس، وقد قال تعالى، والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما

كسبا نكالا من الله. وواخذ ذوي المروءة بفاسد الأغراض، وسوغ القتل ظلما وعدوانا وانتهاك الأعراض، قال عز وجل، ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق، ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل، إنه كان منصورا. وقال صلى الله عليه وسلم، إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام الحديث. وقرب منه أهل البغي والفجور، ووسوس إليهم بما يوحي إليه شيطانه من الشرور، وأذاق الناس شر أنواع العذاب، وقرنهم مصفدين في السلاسل والأغلال، فكان منظرهم تتفطر منه الأكباد والألباب، ولا زال متماديا على غيه، مسترسلا في فساده وبغيه، كأنه لا يتوقع عذابا، أو يناقش حسابا. أذن جنابنا العالي بالله، بحيازة ما له من الأملاك والضياع، وما نسب له من العقارات والرباع، وكافة الدواب والمواشي والعزائب، وما ادخره من الأقوات بمحروثاته أو محروثات النوائب، واستخلاص ما استولت عليه يده العادية من بلاد الأحباس والزوايا، وإنقاذ أتباعها مما حل بهم منه من صنوف البلايا، فما كان حبسا تقر حبسيته على حاله، وما كان لزاوية يحاز لأهله ورجاله، وما حيز من أربابه بصفة كونه ضرائب مخزنية أو زكوات أو أعشار وأدي جبرا، فالمخزن أولى بحيازته وأعرف بالمتعين فيه وأدرى، عقوبة لذلك الفتان وردعا لأمثاله، وليعلم أن ما أجراه من التلاعب، قد أوقعه في مهواة وباله، إذنا محتما لازما، وأمرا باتا صارما، فنأمر من أنيط به التكليف، أن يصدع به ويتلقاه بواجب التشريف، ويعمل بمقتضاه، ويجري على سننه ولا يتعداه، والسلام. صدر به أمرنا المعتز بالله في 6 شوال الأبرك عام 1337، موافق 5 يوليه سنة 1919».

أمر باشا تطوان بحجز ممتلكات الريسوني بها عام 1337 هـ:

وهذه رسالة كتبها الوزير الصدر إلى باشا تطوان، يأمره فيها بأن يحجز جميع ما للريسوني بهذه المدينة من ممتلكات، ونصها:

«محبنا الأرضى، وخديم سيدنا الباشا السيد الحاج أحمد الطريس، أمنك الله، والسلام عليك ورحمة الله، عن خير سيدنا أيده الله.

وبعد، فإن سيدنا أبد الله مجده وعلاه، لما تحقق لدى جنابه الشريف ما تظاهر به الريسوني من نبذ الطاعة، وشق العصا ومقابلة المخزن بالضد، برهانا على ما أضمره من فساد الطوية، وسوء المقصد والنية، أصدر أمره العالي بالله بحيازة جميع أملاكه، واستخلاص ما استولى عليه من أملاك الأحباس والزوايا، حسبما تضمنته فصول الظهير الواصلة إليك طيه نسخة منه، وعليه فلتبحث عما له في إيالتك من حرث وزرع وماشية وغيرها، واجعل اليد عليها بموجب شرعي، ووجهه للمخزن الشريف عاجلا دون تراخ ولا إمهال،

بعد أن تعلم بالجميع، ريثما يتيسر الموجب، والسلام. في 23 شوال الأبرك عام 1337»[122].

وقد كتب بمثل ذلك لولاة العرائش والقصر وأصيلا وقبائل بني جرفط وآل سريف وسماتة وبني يسف وبني زكار وأنجرة وبني سعيد.

تكليف موظف إسباني بأملاك الريسوني عام 1337 هـ 1919 م:

والريسوني له أملاك وأراضي ومحصولات وبهائم ومواشي في مختلف الجهات، وقد صدر ظهير خليفي بحجز جميع ذلك. وهذا قرار وزيري يسند النظر في تلك الممتلكات وإدارتها إلى أحد الموظفين الإسبانيين، ونصه:

«يعلم من هذا الكتاب الممضي باسمنا بصفة رياسة الوزارة، واعتماد رتبة الصدارة، أننا أذنا بترشيح القنصل من الدرجة الأولى ومراقب الخدمات المخزنية من الدرجة الأولى أيضا السنيور كوسطافو دي سوسطوا، للقيام بإدارة أحوال كافة أملاك الريسوني المثقفة بأمر المخزن الشريف كي تتمشى على قوانين معينة مصادق عليها من جانب المخزن الشريف وسعادة المقيم العام، على أن يكون قيامه بهذا الوظيف مجانا، لما قام به من الأوصاف المنبئة بكفاءته واقتداره، والاعتبارات الدالة على نباهته واستبصاره. فليقم بما أنيط به أتم قيام، وليجر أعماله بكمال الانتظام، فالواقف عليه يجب أن يجري على مقتضاه، ولا يتعداه إلى سواه، والسلام. في 6 ذي الحجة الحرام متم عام 1337 موافق 2 شتنبر سنة 1919».

في قبائل غمارة، ولاية المختار بن مرزوق عام 1337 هـ:

وأهل غمارة كان فيهم أيضا من لهم حزازات وخلافات مع هذا الجانب أو ذاك. والشيخ ابن الصديق – وهو من قبيلة بني منصور الغمارية- له زاوية درقاوية وأصحاب معروفون في زاويته الشهيرة بطنجة، ويعد من الزعماء الدينيين المتصوفين، ومن شيوخ الطرق المشهورين بالمغرب، ويقابله الزعيم الريسوني الذي يخضع له جل زعماء القبائل والجبال، والزعماء قلما يخضع الواحد منهم إلا لمن كان أقوى منه وأعظم، وقد يصف الواحد منهم الآخر بأنه دجال مشعوذ، فيرد عليه الآخر بأنه قاطع الطريق وقتال الأرواح.

فالشيخ ابن الصديق على الأقل لم يكن من أصدقاء الريسوني وأنصاره، والاستعمار دائما يبحث عن مثل هذه الخلافات، ويعرض مساعداته على الجانب الذي يمكن أن تتبادل معه المصالح.

---

[122] - {وهذا التاريخ يوافقه 22 يوليه 1919 م} ح. د.

والمختار ابن مرزوق الغماري من عائلة معروفة في التاريخ، ويظهر أنه كان من أصحاب الشيخ ابن الصديق أو أنصاره، فكتب هذا الشيخ إلى الحكومة الخليفية التي فتحت له ذراعيها بعد خلاف خصمه الريسوني مع الحكومة الحامية، رسالة يطلب فيها تولية المختار ابن مرزوق على عدة قبائل غمارية، فأجابه الوزير الصدر برسالة هذا نصها بعد الافتتاح:

«محبنا الأعز الأرضى، الشريف العلامة الأحظى، سيدي محمد بن الصديق أمنك الله، وسلام عليك ورحمة الله، عن خير سيدنا أعزه الله، وبعد فقد وصل كتابك لسيدنا أبد الله علاه، مبديا اعتناءك واهتمامك بأمور المخزن وبذل المجهود في جمع كلمة المسلمين وانقيادهم للطاعة العمومية، وصار ذلك بباله الشريف، ووقع جميع ما تضمنه كتابك من جنابه المعظم موقع الاعتبار والاستحسان، إذ ذاك الأليق بكم، والأنسب بحالكم، حيث إنكم مظهر النصح والإرشاد، ومجلى السعي في إصلاح العباد، وخصوصا القبيلة الغمارية، لكونها مسقط الرأس ومقر الأسلاف، وعليه فقد قوبل اقتراحك بتولية ذلك الإنسان على قبيلته بالإسعاف، فنحن بحول الله وقوته مستعدون للمعاونة ومد يد المساعدة لك فيه وفي غيره، حتى يتولى علي إخوانه وفق اقتراحك، بعد أن يقدم هو بنفسه، وصحبته بعض أعيان القبيلة، مبرهنا على الطاعة، والانخراط في سلك الجماعة، كما هي العادة المقررة مع كافة القبائل.

أما ما ذكرته من العزم على الزيارة، فذلك أمر ضروري، ونحن على ما تعهده من محبتكم وطالب صالح أدعيتكم، والسلام. في 15 ذي القعدة الحرام عام 1337»[123].

وقد ضربت الحكومة بهذه الرسالة عصفورين بحجر، والسماسرة السياسيون -قاتلهم الله- كثيرا ما يلعبون في مثل هذه المواقف، أطوارا لا تخطر ببال، وبعض الرجال المنتسبين للعلم والدين، كثيرا ما يثقون بالوعود المبذولة، ويغترون بفتح أبواب الآمال، ويظنون أن ما يقوله أولئك السماسرة من قول هم فيه صادقون، فيقع الكثيرون منهم في أودية الغرور، وقد لا يشعر الواحد منهم إلا وهو غارق في حمأة الخيانة أو بحر الآثام.

ولا شك أن الإسبانيين وسماسرتهم كانوا قد مهدوا كثيرا، ووعدوا واستغلوا حتى تمكنوا من جلب عدد من رجال القبائل الغمارية إلى جانبهم، وطبعا للبقالي القرفة السعيدي ضلع كبير في ذلك.

ثم بعد بضعة أيام من رسالة الشيخ ابن الصديق، الذي يوصي خيرا بصديقه ابن مرزوق، صدر الأمر بتولية هذا على أربع قبائل غمارية، هي بني زيات وبني زجل وبني سلمان وبني منصور، وكتب بذلك ظهير هذا نصه:

123- {وهذا التاريخ يوافقه 11 غشت 1919 م} ح. د.

«خدامنا الأرضين كافة قبيلة بني زيات وقبيلة بني سلمان وقبيلة بني منصور وقبيلة بني زجل الغماريين، وفقكم الله وسلام عليكم ورحمة الله، وبعد فقد اقتضى نظرنا الشريف أن نولي عليكم خديمنا الأرضى الطالب المختار بن عبد القادر بن مرزوق، لثبوت أولويته وكفاءته عند جنابنا الشريف، وأن نسند إليه النظر في مصالحكم وشؤونكم تحت رعاية نظرنا المنيف، فنأمركم أن تسمعوا له وتطيعوا فيما أوليناه من أوامرنا الشريفة، وتنتظموا في سلك من شملتهم ظلال أنظار جلالتنا الوريفة، أسعدكم الله به وأسعده بكم، ووفق الجميع لما يحبه ويرضاه، وشفعنا توليته تسهيلا عليكم وعليه، بتعيين خليفتين عنه، يقربان مباشرة أعمالكم معه، وهما الطالب أحمد بن الفقيه أقشقاش المنصوري، والطالب محمد بن المهدي الزلايمي السلماني. فلتكن أعمالكم بواسطتهما معه أعمال النائب الذي لا يسوغ له الخروج عن نظر منوبه، والسلام. صدر به أمرنا المعتز بالله في 20 ذي القعدة الحرام عام 1337»[124].

ولاية علي بن سليمان على قبيلة بني بوزرة الغمارية عام 1337 هـ:

وعلي بن سليمان، كان من أبرز رجال قبيلة بني بوزرة الغمارية، ويظهر أنه كان من الذين اتفقوا مع الإسبانيين واتخذوا عندهم يدا، فصدر بتوليته على قبيلته ظهير هذا نصه:

«خدامنا الأرضين كافة قبيلة بني بزرة من غمارة، وفقكم الله وسلام عليكم ورحمة الله، وبعد فقد اقتضى نظرنا الشريف أن نولي عليكم خديمنا الأرضى الطالب علي بن سليمان، لثبوت أولويته وكفاءته عند جنابنا الشريف، وأن نسند إليه النظر في مصالحكم وشؤونكم تحت رعاية نظرنا المنيف، فنأمركم أن تسمعوا وتطيعوا له فيما أوليناه من أوامرنا الشريفة، وتنتظموا في سلك من شملتهم ظلال أنظار جلالتنا الوريفة، أسعدكم الله به وأسعده بكم، ووفق الجميع لما يحبه ويرضاه، وشفعنا توليته تسهيلا عليكم وعليه، بتعيين خليفة عنه، يقرب مباشرة أعمالكم معه، وهو الطالب أحمد ولد المعلم اشنديد. فلتكن أعمالكم بواسطته معه أعمال النائب الذي لا يسوغ له الخروج عن نظر منوبه، والسلام. في 8 ذي الحجة الحرام متم عام 1337». موافق 3 شتنبر سنة 1919.

رسالة فيها وقاحة وقلة أدب عام 1337 هـ:

وكان بعض الذين يخدمون أغراض الاستعمار يظنون أنهم بخدماتهم يكونون محترمين، والواقع أنه لا أحقر ممن يخون وطنه وأمته حتى في أعين

124- {وهذا التاريخ يوافقه 17 غشت 1919 م} ح. د.

من يخون لأجل مصالحهم، ولا أشرف من الأمانة وعزة النفس وعلو الهمة. وهذا القائد المختار بن مرزوق الغماري الذي توسط له الشيخ ابن الصديق، فولي على أربع قبائل غمارية، بعد أن قاد أهلها إلى تقديم الطاعة والولاء، لسلطة الاحتلال، قد استاء من عدم عموم ولايته على جميع القبائل، فكتب باستيائه رسالة أجابه الوزير الصدر عنها برسالة وصفه فيها بأنه وقح قليل الأدب، ونص ذلك الجواب:

«محبنا الأرضى وخديم سيدنا القائد المختار بن مرزوق، أمنك الله وسلام عليك ورحمة الله، عن خير سيدنا أعزه الله، وبعد فقد وصل كتابك الذي ملأته وقاحة وقلة أدب، ولم تأت فيه بعبارة تستملح وتستعذب، مع أن كل من يكاتب المخزن يخاطبه بغاية الوقار، والتعظيم المؤذن بالافتخار، ولا سيما ولاته الذين هم أحق الناس بتعظيمه، شكرا لما خصصهم به من التكليف الذي أكسبه مزية تفخيمه، ذاكرا أنك كنت تؤمل عموم ولايتك على كافة قبائل غمارة، ولما تصفحت الظهير الشريف ألفيته مخصوصا بالقبائل الأربع المسماة به، وساءتك تولية علي بن سليمان على إخوانه قبيلة بني بوزرا إلى آخر ما ذكرته وصار بالبال، فلتعلم أن ولايتك من أول الأمر لم تكن إلا على أولئك الذين انقادوا بواسطتك، ووعدت أنه إن انقاد غيرهم بسببك، تضم لك التولية عليه بأمر جديد وظهير خاص، وخلاف هذا لم يكن، ولم يعدك المخزن وعدا فأخلفه. وعليه فلتلزم السكون والهدنة، وقف عند حدك، ولا تعدُ ما أمرتَ به، وإياك أن تخوض فيما لا يعني أو تتسبب فيما لا تحمد عقباه، ولم يولك المخزن لإيقاد نار الفتنة، بل ولاك لقمعها وإخمادها، كما أن علي بن سليمان يلزمه ذلك، فكل واحد منكما يجب عليه أن يلزم الهدوء والسكينة، وقفا عند أمر المخزن وإشارته، والسلام. في 17 ذي الحجة الحرام متم عام 1337»[125].

ولم يكتف هذا الوزير بتلك الرسالة، بل كتب إلى القائد علي بن سليمان المذكور رسالة فيها دس ونميمة، ما كان لوزير شريف أن يقوم بهما لولا السياسة ودسائسها –قاتلها الله- وهذا نصها:

«محبنا الأرضى وخديم سيدنا القائد علي بن سليمان الغماري، أمنك الله وسلام عليك ورحمة الله، عن خير سيدنا أيده الله، وبعد فقد وصل كتابك معلما بحلولك مقر ولايتك على قبيلتك، وبسرورهم بتوليتك عليهم، وانقيادهم للطاعة وتواردهم عليك أفواجا، فقد سرنا ذلك وحمدنا الله راجين أن تكون أعمالك ميمونة النقية، محمودة العواقب، فلتجتهد في موالاة إخماد الفتن، وقف عند حد الأوامر المخزنية التي لا يسوغ لأحد أن يحيد عنها.

---

[125]- {وهذا التاريخ يوافقه 13 شتمبر 1919 م } ح. د.

وقد كتب لنا القائد المختار بن مرزوق، مستاء من عدم عموم ولايته على إخوانك، وتخصيصك بالتولية عليهم، وأجبناه بوجوب وقوفه عند الحد الواجب، وأن المخزن إنما ولاه كغيره من الولاة لإخماد الفتن وقمعها، لا لإثارتها، فليجر كل واحد منكما على نهج السداد، كي تجري الأمور وفق المراد، والله المستعان. وكن تعلم بما زاد وما نقص من الأحوال في قبيلتك، والسلام. في 20 حجة الحرام متم عام 1337»[126].

وقد سقط الوزير على الخبير بما طلب، إذ كان القائد علي آية في الاستعلامات وإداراتها....

ولاية الملالي الرميقي على خمس قبائل عام 1337 هـ 1919 م:

وقبل أن ننتهي مما وقفنا عليه من أخبار هذا العام، نسجل هنا أنه في 19 شوال (1337) هـ 18 يوليه 1919، صدر ظهير خليفي بتولية القائد الملالي الرميقي على خمس قبائل هي: بني كَرفط، وسوماتة، وبني يسف، وأهل سريف، وبني زكار. وهذه القبائل، كقبائل الخلوط والغربية والساحل، لم نسمع عنها أنها وقفت في يوم ما تباهي غيرها من القبائل الجبلية بمواقف وطنية لها في وجه الاستعمار، أو وقائع دموية كبرى ضد قوات الاحتلال.

وربما كان في طبيعة كثير من رجالها، ما ينسب لأهل بعض المدن من الركون إلى الدعة والراحة، أو الخمول والإراحة والاستراحة، ولا غرابة في ذلك، فأرض بعض تلك القبائل سهول رملية فسيحة تسرح فيها الإبل الهادئة الوديعة، والطباع تسرق الطباع.

أما إن كان هناك ما لم نطلع عليه، فالله أعلم متى كان وأين كان.

وولاية الملالي على هذه القبائل، كانت سياسية أكثر منها إدارية، فلذلك أثبت خبرها هنا، وقد انتهى الاستعمار، ولم يترك لخدامه ما يحق لهم به الافتخار.

عام 1338 هـ (1919-1920 م):

ودخل عام 1338، ورجال الحكومة والسلطة كما كانوا من قبل، ما عدا المقيم العام الجديد، فإنه الرجل المحارب الخنرال برنكَير. أما المنطقة فإنها مقسمة قسمين: قسم -وهو الغالب- واقف في صف المجاهدين المقاومين للاحتلال الأجنبي بالحديد والنار، وفي مقدمة رجاله، الزعيم الريسوني.

---

[126] - {وهذا التاريخ يوافقه 16 شتمبر 1919 م} ح. د.

وقسم آخر مسالم للإسبانيين، مستسلم للحكومة الخليفية، وقبائله هي التي صدرت الظهائر بتعيين ولاتها في العام الماضي. وينبغي أن لا ننسى أن الطريق بين مدينتي تطوان وطنجة، كان في هذا العهد مقطوعا، كما أن مدينة شفشاون كانت خارجة عن سيطرة حكومة الحماية.

والمقيم العام الجديد، برنـكّير، كان قد وضع أمامه غاية صمم على الوصول إليها، وهي خضوع جميع مدن المنطقة وقبائلها لسلطة الحماية، فمن شاء ذلك طوعا، فمرحبا، ومن أبى، فالقوة والحرب إلى النهاية.

ونعرف مما مضى أن القبائل التي قدمت طاعتها لغاية متم عام 1337 (شتمبر سنة 1919) هي أنجرة، بعض الحوز، بعض بني حزمر، بني سعيد، خمس قبائل من غمارة وهي بني زيات وبني زجل وبني سلمان وبني منصور وبني بوزرة. وما عدا ذلك من القبائل، كله ثائر، أو متردد، أو منتظر.

وكان من سياسة برنـكّير وخطته، أن يستغل العواطف والروحيات، والدسائس والدعايات، فإن أفادت فذاك، وإلا عمد للقوة البرية والجوية، يخضع بها الذين لا يذعنون. وسنرى مما يأتي أنه استخدم الوسيلتين معا.

رسالة خليفية تدعو قبيلة وادراس لتقديم الطاعة عام 1338 هـ:

وهكذا واصلت الحكومة الخليفية توجيه نداءاتها لأهل القبائل الجبلية، تعظهم تارة، وتنذرهم وتهددهم تارة أخرى. وهذه إحدى رسائلها الإنذارية إلى قبيلة وادراس، ونصها:

«خدامنا كافة قبيلة ودراس، نخص منهم الشرفاء والعلماء، والأعيان الكبراء، أصلح الله أحوالكم، وسلام عليكم ورحمة الله، وبعد فطالما انتظرنا رجوعكم عما خضتم فيه من الضلال، ومنيتم أنفسكم بما يؤول بكم إلى الهلاك والاضمحلال، وتتبعتم سبيل الخداع والتمويه، وأوقعكم الغير في مهاوي لا منقذ لكم منها، فلم تصيخوا بآذانكم لوعظ واعظ، أو تنبيه لافظ، فأبى الله إلا إنفاذ مراده، ومواخذة المجرم بما اكتسبه بفساده، وقد شاهدتم بفضل الله ما أبدته جيوش محلتنا السعيدة، وما حصلت عليه من النتائج المهمة العديدة، ولا زالت بغاية الاستعداد، لقضاء الغرض والحصول على المراد، إلا أنا لما اقتضته دواعي الرحمة والشفقة من إنذاركم، وتنبيهكم من سنة الغفلة كي تراجعوا عقولكم، فتلجوا باب الرشد وتبصروا طرقه، بعد أن صارت أرضكم بلاقع، وبلادكم قفراء كشفت عنها البراقع، وعليه فها جنابنا الشريف يدعوكم لسلوك سبيل الرشاد، وانتهاج منهج السداد، وتقديم الطاعة، والانخراط في سلك الجماعة، ولا غرض لنا في استئصال قبيلة كبيرة وافرة، وبها من الأشراف والعلماء ما يرجى أن تكون بهم عامرة، إبقاء عليكم وعلى دراريكم، وتحفظا

على أعراضكم وأهاليكم، لئلا يستأصلكم الانتقام، ويتعذر عليكم جبر الانكسار والالتئام، وها أنتم عاينتم قدرة الله القاهرة، ونصرته لعبده الباهرة، فإنا بحول الله وقوته نقبل توبتكم، ونقابل بالعفو والصفح أوبتكم، وإلا فذنوبكم وذنوب الصبيان والأيامى في رقابكم، ولم يبق لكم عذر، ومن أنذر فقد أعذر، ومن حذر فما قصر، أصلح الله الأحوال، وكفى الكل شر الأهوال، إذ بيده القوة والحول، والعزة والطول، ولتجيبوا حالا، ليتبين المصير مآلا، والسلام. في 8 محرم الحرام عام 1338»

وهذا التاريخ يوافقه 3 أكتوبر سنة 1919 م.

تولية عبد الكريم ولد المعلم على قبيلة وادراس عام 1338 هـ:

سبق لنا نص النداء الذي وجهه الخليفة إلى قبيلة ودراس، وقد أجابت تلك القبيلة بالامتثال، ووفدت على تطوان جماعة من أعيانها في 17 محرم عام 1338 (12 أكتوبر سنة 1919 م)، وقدموا طاعتهم، وعرقبوا[127] على أبواب دار المخزن الذي ولى عليهم كبيرهم، وهو عبد الكريم ولد المعلم، وصدر بذلك قرار وزيري هذا نصه:

«خدام سيدنا الأرضين كافة قبيلة ودراس، أمنكم الله، وسلام عليكم ورحمة الله، عن خير سيدنا أعزه الله، وبعد فإن سيدنا المعتز بالله، قد رشح الطالب عبد الكريم بن المعلم الودراسي خليفة عليكم، ليباشر أموركم مع المخزن الشريف، فلتسمعوا له وتطيعوا فيما ولاه سيدنا إياه من شؤونكم تحت رعاية نظره المنيف، ولتكونوا له إخوانا، وعلى خدمة المخزن وطاعته أعوانا، أسعدكم الله به وأسعده بكم، ووفق الجميع لما فيه رضاه، والسلام. في 17 محرم الحرام عام 1338».

وفي 12 ذي الحجة عام 1339، موافق 17 غشت سنة 1921، صدر ظهير شريف بتوليته قائدا على القبيلة المذكورة.

وفود العياشي الزلال وتوليته على قبيلته عام 1338 هـ:

وتغلب جانب قوة الحكومة في القبائل القريبة من تطوان، ورأى كبار رجالها أن لا قبل لهم بمقاومتها والتغلب عليها، فصاروا يفدون على هذه المدينة قبيلة بعد قبيلة.

---

[127] - التعرقيب في اصطلاح هؤلاء القوم، هو أن تضرب أرجل البقرة أو الثور فيسقط على الأرض غير قادر على المشي، ثم يبادر الجزار بذبح ذلك الثور. وذلك إشعار للولاة بتقديم الطاعة والاستسلام.

ولقد كان من أبرز رجال القبائل الجبلية وأشهرهم، القائد العياشي الزلال، وهو من قبيلة بني مصوّر. وفي 26 محرم 1338 هـ 21 أكتوبر 1919 م، وفد على تطوان وقدم طاعته للحكومة الخليفية على العادة التقليدية، ثم زار الإقامة العامة الإسبانية، وصدر بتوليته على قبيلته بني مصور ظهير هذا نصه:

«خدامنا الأرضين كافة قبيلة بني مصور، أمنكم الله وسلام عليكم ورحمة الله، وبعد فقد اقتضى نظرنا الشريف أن نولي عليكم خديمنا الأرضى الطالب العياشي الزلال المصوري، لثبوت أولويته وكفاءته عند جنابنا الشريف، وأن نسند إليه النظر في مصالحكم وشؤونكم تحت رعاية نظرنا المنيف، فنأمركم أن تسمعوا له وتطيعوا فيما أوليناه من أوامرنا الشريفة، وتنتظموا بذلك في سلك من شملتهم ظلال أنظار جلالتنا الوريفة، أسعدكم الله به وأسعده بكم، وألهمكم الرشد والصواب، ووفق الجميع لما يحبه ويرضاه، وشفعنا توليته تسهيلا عليكم وعليه، بتعيين خليفة عنه، وهو الطالب محمد الغماط، فلتكن أعمالكم بواسطته معه أعمال النائب الذي لا يسوغ له الخروج عن نظر منوبه، والسلام. صدر به أمرنا العالي بالله في 26 محرم الحرام عام 1338».

وفي نفس التاريخ، صدر ظهير آخر بتوليته على قبيلة جبل حبيب المجاورة لبني مصور.

ثم في 12 حجة عام 1339 موافق 17 غشت سنة 1921، صدر ظهير بتوليته على قبيلة بني يدر أيضا، فصار قائدا على القبائل الثلاث في آن واحد.

وفي 18 ربيع الثاني عام 1340، عين له مرتب سنوي قدره 12.000 بسيطة، اعتبارا من تاريخ توليته، وهو 26 محرم عام 1338.

استعفاء القائد ابن علي، وعدم مساعدته عام 1338 هـ:

وهذه رسالة نثبتها هي ومثيلاتها، لنعرف كيف كان رجال الحكومة الخليفية يسوسون ولاة القبائل الجبلية، ونصها:

«محبنا الأرضى، وخديم سيدنا الأحظى، القائد محمد بن علي اللماغي، أمنك الله وسلام عليك ورحمة الله، عن خير سيدنا أعزه الله، وبعد فقد وصل كتابك طالبا الأخذ بيدك فيما خطر ببالك من استعفائك من الخدمة، ومُلحّا في الاستعطاف، وصار بالبال. فلتعلم أن ما طلبته ليس هو الآن في حيز الإمكان، وكلامك في ذلك لا يقبل بأي وجه، وكان الواجب عليك إذا دهمك أمر لا تطيقه، أو حدث حادث أشكل عليك، أن تفصح لنا عنه حتى نعلم حقيقته، ونأخذ في حله بوجه مرضي، إذ لا يعوزنا أمر كيفما كان، إذ أخذنا على أنفسنا مساعدتك ومعاونتك في كل ما يعرض لك، وأنت على علم من ذلك ويقين منه، فلا يجمل بك بعد أن تقف مع الأوهام التي لا يلقي العاقل لها بالا، وعليه فلتفصح لنا

بالسبب الذي حملك على ما طلبته، وكن براحة البال مطمئن النفس، ولا ترى إن شاء الله إلا ما يسرك، وإن لم يمكنك شرحه كتابة فحتى تقدم بعون الله، والسلام. في 29 محرم الحرام عام 1338»[128].

قائد كثير الكلام، ووزير مكتوف الأيدي عام 1338 هـ:

وهذه رسالة نعرف منها أن الوزير كان في بعض الأحيان لا يستطيع أن يعمل أي شيء إذا غاب من يرجع إليه من الولاة الإسبانيين، وقد ذكرت عند قراءة هذه الرسالة، لعبة يسميها الأطفال، السراق والمخازنية، ونص الرسالة:

«محبنا الأرضى، وخديم سيدنا القائد علي بن سليمان الغماري، أمنك الله وسلام عليك ورحمة الله، عن خير سيدنا أعزه الله، وبعد فقد وصل كتابك طالبا مساعدتك بما تؤمله من إمدادك، وأنك كررت المكاتب مرارا فلم يصدر لك جواب، وصار بالبال، فلتعلم أن سعادة المقيم العام قد غاب عن هذه الحضرة، والطنينطي كرونيل كشطرو هو غائب أيضا، فليس هنا من نباشر القضية معه حتى تجاب بالمتعين، وغرض المخزن من توليتك، هو أن تكفيه كثرة الكلام، فصرت أنت على خلاف المراد منك، والسلام. في 28 صفر الخير عام 1338»[129].

جواب مرن من الوزير للشيخ ابن الصديق عام 1338 هـ:

والعادة أن الحكومة -شأن أصحاب الأغراض والمصالح الخاصة- إذا كان لها غرض في شخص أو هيئة ما، فإنها تبدي من اللطف والأدب والاعتناء والوعود والمساعدة ما لا يخطر ببال، فإذا ما انتهى الغرض، جاء البرود والإهمال، والتجاهل والإعراض، إلى أن ينتهي الحال في بعض الأحيان إلى القطيعة والهجران، وربما يؤدي إلى المقاومة والعدوان، إذا خابت الظنون، وطغت الفتون.

والشيخ ابن الصديق إنما ساعدته سلطة الحماية وأذنابها لحاجة مؤقتة كانت في نفس يعقوب، ويظهر أنه ظن أن المحبة كانت لله كما يقوله أمثاله من الصوفية، وأن ما وصله من المساعدة والاعتناء، شيء دائم، وربما غفل عن أن الإقبال والإدبار عند السياسيين، يدوران مع المصالح حيث دارت.

وهذه رسالة كتبها الوزير إلى الشيخ المذكور، وفيها مرونة وتخلص لا يخفيان على اللبيب، ولو كان الشيخ كما هو المطلوب في أمثاله، لفهم عن الله،

[128]- {وهذا التاريخ يوافقه 24 أكتوبر 1919 م} ح. د.

[129]- {وهذا التاريخ يوافقه 22 نوفمبر 1919 م} ح. د.

وعرف أن البعد عن السياسة والسياسيين أليق برجال العلم والدين، ونص الرسالة:

«محبنا الأعز الأجل الأرضى، الشريف العلامة الأحظى، الشيخ الناهج منهج ذوي التحقيق، والسالك على أقوم محجة وطريق، سيدي محمد بن الصديق ابن عبد المومن، حفظكم الله وسلام عليكم ورحمة الله، عن خير سيدنا أعزه الله، وبعد فقد وصل كتابك أولا وثانيا، مقررا في كليهما انحراف عامل قبيلة بني سعيد السيد محمد ولد القرفة عن سلوك الجادة، واشتغاله بما لا يناسب المقصد الذي رشح لأجله، من الجريان على جلب القلوب واتحاد الأفكار، واقتضى ما التزمتموه من بث النصيحة لجانب المخزن، والإرشاد والتنبيه للطوارئ التي ربما ينشأ عنها ما يكدر صفو الراحة، وصار بالبال، فقد أطلعنا بذلك علم سيدنا أعزه الله، وأنهيناه لسعادة المقيم العام، ووقع تنبيهكم موقع القبول، وقد كتبنا له وحذرناه، وأوعدناه وأنذرناه، ونبه غاية التنبيه، وزجر بحسب اللائق، إذ لا نوافق على ما يناقض غرض المخزن منه، ولا سيما ما يخص جنابكم أو زواياكم ومن انتسب إليكم.

نعم قضت الظروف الوقتية الحالية تمشية الأمور بطريق اللين والسياسة، ولا محالة سينكف وينزجر عما حاوله ولا يعود إليه، وإلا عومل معاملة قاسية. وفكرنا وفكر سعادة المقيم العام في اتحاد ووفاق، ولا يرضى أن يمس جنابكم بأدنى مخل بحرمتكم وحرمة زواياكم، فكن براحة البال، والسلام. في 9 جمدى الأولى عام 1338»[130].

والكتاب الذي ذكر الوزير أن فيه تحذيرا وإيعادا وإنذارا وتنبيها وزجرا الخ، لم نقف له على أثر.

على أن الأمر لم يقتصر على إبقاء ما كان على ما كان، بل قصت أجنحة القائد ابن مرزوق، بتعيين خلفاء له في كل قبيلة من القبائل التي تحت حكمه، ليقوموا مقامه في مباشرة الأحكام بقبائلهم، وذلك تمهيد لعزله وإبعاده عن الحكم وإهماله، وإشعاره هو وحاميه الشيخ ابن الصديق، بأن من يدخل تحت ذمة الوظيف ويحتوي عليه قفصه، لا يبقى له من الحرية والتصرف ما يحافظ به على عزته وكرامته، كما لا يبقى له من الحق ما يقضي بالإنصات إلى إشارته، فضلا عن فرض إرادته.

وفي 29 رجب، عين علي بن محمد الخرباش خليفة على قبيلة بني زجل، وعبد القادر بن محمد مرسو خليفة على قبيلة بني زيات، وعبد السلام بن محمد تلغبوت خليفة على قبيلة بني منصور.

130- {وهذا التاريخ يوافقه 30 يناير 1920 م} ح. د.

ثم بعد قليل، عزل القائد بن مرزوق نهائيا، وولي غيره كما سيأتي.

زيارة الشيخ ابن الصديق الغماري لتطوان عام 1338 هـ:

ويظهر أن وسطاء الخير ومحبي الوفاق، تدخلوا فيما بين الشيخ ابن الصديق وحكومة تطوان، فركب الشيخ صحبة أحد كبار الضباط الإسبان باخرة نقلتهما من طنجة إلى سبتة، ومنها ركبا القطار الذي حملهما إلى تطوان في أوائل رجب 1338 أواخر مارس 1920. وقد استقبل الطريس باشا العاصمة هذا الشيخ بما يليق به من التعظيم والتبجيل، وأنزله في روض اللبادي الذي بباب السعيدة، وهو مهيأ لمثل هذه الزيارات الرسمية من وراء ستار، وهو نفس الروض الذي أكرم فيه من قبل نجل الزعيم الريسوني، عندما زار تطوان في أيام الإقبال.

والشيخ لا يسمح بأن يستقبله الولاة الرسميون، لا من الإسبانيين ولا من غيرهم، حتى لا يتهمه الفرنسيون وأذنابهم بأنه يخدم سياسة الاستعمار. وإذا ما قضت مصلحة الدين والأمة بالاجتماع بين الطرفين، فإن الوجيه الوزير السيد الحاج عبد السلام بنونة، محب العلماء والصالحين، يقيم حفلة غذاء للشيخ العالم المربي في داره العامرة، وبعد تناول الطعام، يخرج رب المنزل، ويختلي الشيخ بمن يتفق معه من كبار رجال الدولة، ويقع بينهما الاتفاق على سلوك السياسة الرشيدة التي فيها مصلحة الأمة، وخصوصا عباد الله الصالحين.

وقد ذكرت جريدة "الإصلاح" التي كانت تصدر بتطوان (15-4-20) ويديرها سرديرة –ترجمان الإقامة العامة- أنه في أثناء هذه الزيارة، تفقد الشيخ الجليل شؤون زاويته بتطوان، وقابل مقدمي زواياه في القبائل المجاورة لها، وتدخل في فصل القضايا العويصة بين فصائل القبائل السعيدية والغمارية، فكف إراقة دماء وإضاعة أموال، واستحق بذلك رضا الخالق وثناء المخلوقين...

وقد قام هذا الشيخ بزيارة الخليفة السلطاني في ثاني يوم حلوله بتطوان، كما دشن زاويته التي أسست من جديد في هذه المدينة، إلا أن هذه الزاوية التي كانت تعمر بالأذكار والصلوات، والعبادات والعمارات، قد بيعت فيما بعد بيعا، وبنيت في محلها دار للسكنى، وما زالت كذلك إلى الآن.

وقد اتهمت إحدى الجرائد التي كانت تخدم سياسة الاستعمار الفرنسي بالمغرب، هذا الشيخ الذي وصفته "الإصلاح" بالعارف العالم المستحق لكل أنواع التشريفات والتبجيلات، بأن زيارته كانت باستدعاء المقيم العام، وأنه يخدم سياسة الاستعمار الإسباني الخ، فقامت جريدة "الإصلاح" الغيورة على الحقيقة (17-5-20) برد هذا الافتراء، ودافعت عن الشيخ البريء من تلك التهمة بحرارة وإيمان، مبينة أن هذه الرحلة إنما كانت لتدشين الزاوية فقط لا

غير، وأن وجود الضابط باشوط الإسباني صحبة الشيخ في سفره إلى تطوان وعودته منها إلى طنجة، إنما كان صدفة بغير قصد، وهكذا حكمت "الإصلاح" ببراءة الشيخ مما اتهمه به الفرنسيون وأذنابهم، من أنه كان يخدم مصالح الاستعمار الإسباني بالقبائل الجبلية...

وقد ختمت "الإصلاح" كلمتها الدفاعية بقولها: (قولوا كذلك إن أبواب هذه المنطقة مفتحة في وجه أولئك الذين يلجونها بقلوب يملأها الإخلاص، وأفكار يهمها الاشتراك في السعي لانتشار الأمن والعمل على الصالح العام...).

أول رحلة في البر إلى الناحية الغربية عام 1338 هـ – 1920 م:

ورأى المقيم العام الخنرال برنـگير، أن القبائل الواقعة بين تطوان والناحية الغربية، كلها قد دخلت تحت سلطة الحكومة، وتولى عليها رجال أصبحوا أصدقاء، بعد أن كانوا من الخصوم الألداء، فقرر أن يقوم برحلة رسمية يمر فيها بأراضي تلك القبائل ويزور المدن الثلاث المعروفة بالناحية الغربية.

وفعلا غادر تطوان صباح يوم رابع أبريل سنة 1920 موافق 15 رجب عام 1338، راكبا فرسه، مصحوبا بكبار ضباطه والحرس الكافي، وقصد فندق عين الجديدة من قبيلة ودراس، فاستقبله كبار هذه القبيلة بالحليب والترحيب، ثم قصد قبيلة بني مصور حيث هيأ له قائدها الزلال حفلة غذاء فاخرة تشنف فيها سمعه بأصوات الطبول والغيطات، وبات ليلته بمعسكر الركايع.

ومن الغد امتطى جواده وعاد إلى بني مصور وجبل حبيب، حيث تغذى مع رؤساء القبائل أصدقاء اليوم وخصوم الأمس والغد. ثم قصد قبيلة الغربية الصديقة على الدوام، ثم دخل مدينة أصيلا وتغذى عند إدريس الريفي سجينها بالأمس وقائدها اليوم، وزار دار خصمه اللدود الزعيم الريسوني، وهي أكبر دار وأفخم منزل بأصيلا. وتلك الأيام نداولها بين الناس...

ثم زار القصر الكبير والعرائش وعاد على نفس الطريق إلى مقره ومركز قيادته بتطوان، ليستأنف نشاطه السياسي والعسكري.

عزل القائد ابن مرزوق وتولية القائد برو عام 1338 هـ:

والذين يتقدمون لصفوف القتال، يكونون مستعدين ليقتلوا غيرهم ويقتلهم الغير، وكذلك الذين يلعبون في ميدان السياسة، من شأنهم أن يولوا ويعزلوا، والتولية والعزل، ينبغي أن يعرف من لا يعرف، أنهما عند رجال السياسة، تابعان للمصالح السياسية، لا للمظاهر ولا للوساطات، ولا للخدمات الاستغلالية. وهذا ظهير بتعيين القائد محمد برو السلماني على القبائل التي

كانت تحت حكم القائد ابن مرزوق، المرشح من قبل الشيخ ابن الصديق، ونصه:

«خدامنا الأرضين كافة قبائل بني سلمان وبني زجل وبني منصور وبني زيات الغمارية، وفقكم الله، وسلام عليكم ورحمة الله، وبعد فقد اقتضى نظرنا الشريف أن نولي عليكم خديمنا الأرضى الطالب مَحمد بن أحمد برو السلماني، بدلا عن المختار بن مرزوق، لثبوت أولويته وكفاءته عند جنابنا الشريف، وأن نسند إليه النظر في مصالحكم وشؤونكم تحت رعاية نظرنا المنيف، فنأمركم أن تسمعوا له وتطيعوه فيما أوليناه من أوامرنا الشريفة، وتنتظموا في سلك من شملتهم ظلال أنظار جلالتنا الوريفة، أسعدكم الله به وأسعده بكم، ووفق الجميع لما يحبه ويرضاه، والسلام. صدر به أمرنا العالي بالله في فاتح شعبان الأبرك عام 1338»[131].

وفي نفس التاريخ، أصدر الوزير الصدر قرارات بتعيين الخلفاء المذكورين من قبل، وهم الخرباش على بني زجل ومرصو على بني زيات، وتلغبوت على بني منصور.

عام 1339 هـ (1920 - 1921 م):

ودخل عام 1339، وفاتح المحرم منه يوافق 15 شتمبر سنة 1920، وقد مضى على تقلد الخنرال برنـكير لوظيف المقيم العام ما يقرب من عشرين شهرا، وقد نجحت سياسته فيما يراه الناس، إذ استطاع أن يضم إلى منطقة النفوذ الإسباني عدة قبائل كانت معروفة بالكفاح والبطولة، وأمن الطريق بين طنجة وتطوان، وأبعد ميادين القتال عن مقره، فلم تعد عائلته تنزعج من أصوات المدافع التي كان الإسبانيون يطلقونها من قصبة تطوان وضواحيها على الضعفاء والعجزة من سكان قبيلتي بني حزمر وبني يدر وما إليهما.

ووجد برنـكير أمامه حصنين متينين لم يكن له بد من اقتحامهما وهد أركانهما، والأول منهما هو تازروت عاصمة الزعيم الريسوني ومركز قواته، ومسكن عائلته، ومدفن آبائه وأجداده.

والثاني هو شفشاون المدينة الأثرية، شفشاون النائمة بين الجبال، المتمتعة بأنواع الجمال، المياه والأشجار، والطيور والأزهار، والوجوه المستنيرة، والثغور الباسمة، والأصوات الجميلة، والأنغام اللذيذة، والقلوب الطيبة، شفشاون مأوى الأفاضل، ومجمع الفضائل...

وكانت هذه المدينة هي الوحيدة التي لم يصلها النفوذ الإسباني من بين مدن القسم الغربي من منطقة الحماية الإسبانية.

---

[131]- {وهذا التاريخ يوافقه 20 أبريل 1920 م} ح. د.

احتلال شفشاون عام 1339 هـ 1920 م:

ووجه الخنرال برنـكير قواته المسلحة من مختلف الجهات نحو مدينة شفشاون، فاقتحمت جيوشه أرض قبيلة بني حسان، وفي شهر شتمبر سنة 1920، احتلت سوقها – الأربعاء – وهو من المراكز المهمة، فانفتحت أمام تلك القوات مسالك شفشاون، ثم تقدمت الجيوش فاحتلت مركز دار أقوبع، فلم يبق بينها وبين أسوار شفشاون إلا بضع كيلومترات.

وعادة دول الاستعمار في كثير من الأحيان، أن لا تكتفي بالقوة، بل تصحبها بالسياسة والدس، وتستغل ضعاف الإيمان فتملأ جيوبهم بالأموال، ورؤوسهم بالوعود والآمال، وماذا يفعل مثل أهل شفشاون الأخيار، أمام الجحفل الجرار، والحديد والنار؟

وفي 5 صفر عام 1339 موافق 19 أكتوبر سنة 1920، امتطى الخنرال برنـكير صهوة جواده، وتقدم على رأس جيوشه، ودخل مدينة شفشاون دخول الفاتحين.

احتلال أراضي وجبال عام 1339 هـ 1921 م:

والمقيم العام الخنرال برنـكير، عندما عزم على فرض سلطة الحماية بالقوة على جميع القبائل، جند من الجيوش قوات عظيمة بالنسبة لهذه البلاد، ففي سبتة كان له جيش، وفي تطوان جيش آخر، وفي العرائش جيش ثالث، وفي غير ذلك جيوش من مختلف الأشكال والألوان.

وهذه الجيوش كلها كانت تحتوي على عشرات الآلاف من الشبان والكهول من الإسبانيين والمغربيين من مختلف النواحي، بل وحتى من اللفيف الأجنبي المكون من حثالة الشعوب ومتشردي الأوربيين، وغيرهم من الذين لا يعرف جلهم معنى لا للأخلاق ولا للفضيلة ولا للمروءة ولا للإنسانية، بل همهم هو القتل والنهب، والفتك والسلب، والإفساد والتخريب، في مقابل سناتيم معدودة، يتقاضونها بعدما يلغون في الدماء، ويمشون على الأشلاء، فتبا لها من حضارة تدفع بأصحابها إلى هذا الحضيض والهمجية.

وكان برنـكير يستخدم جميع تلك الجيوش للتغلب على فئة المجاهدين، المدافعين بكل إخلاص عن الحمى والشرف، والحرية والدين.

وفي أواخر يونيه من سنة 1921 (شوال 1339) خرج الخنرال برنـكير من تطوان إلى أربعاء بني حسان، حيث احتشدت جيوشه من مختلف الجهات، وقد قرر أن يقوم بالزحف على الجبال التي ما تزال غير خاضعة لسلطته.

وفي اليوم الأول، زحفت القوات المسلحة غربا على قبيلة بني ليث، فاكتسحتها ووصلت إلى حدود قبيلة بني عروس.

وبني ليث، تسمى قبيلة، وإن كانت ليس فيها إلا فرقة واحدة تحتوي على ستة مداشر.

وفي اليوم الثاني للزحف، تقدمت الجيوش شمالا، فاحتلت عدة أماكن ما بين قبيلتي بني حزمر وبني يدر.

وفي اليوم الثالث واصلت زحفها حتى وصلت دار سيدي أحمد السكان المشهورة لدى زوار الضريح المشيشي المحترم.

وطبعا ما كانت تلك الجيوش تتقدم، حتى يمطرها المجاهدون بوابل رصاصهم، فيجندلون من رجالها العشرات أو المئات، ولكن الكثرة في بعض الأحيان تغلب القوة. وقد وقعت في هذا الزحف معارك تاريخية، وسقط فيه من الطرفين العدد الغفير من الرجال والأبطال، لأن قوات المجاهدين من مختلف القبائل الجبلية قد تجمعت في هذه النواحي، وذكروا أن ابن حازم البطل الانجري قد قتل في هذه المعارك.

وفي متم هذا الشهر (يونيه 1921) عاد المقيم العام برنـكَير إلى مقره بتطوان، ليتهيأ من جديد لاكتساح ما بقي من قبيلة بني عروس، وكان برنـكَير ومستشاروه المخلصون من إسبانيين ومغربيين، يعرفون أن في بني عروس أماكن يقدسها رجال القبائل الجبلية، وعلى رأس تلك الأماكن، ضريح الشيخ الصالح، المولى عبد السلام بن مشيش، وأن انتهاك حرمة تلك الأماكن ذنب لا يغتفر، وربما أدى إلى ما لا تحمد عقباه. فقرروا أن يستشيروا الحكومة الخليفية التي يتسترون خلفها ويستغلون وجودها في مثل هذه المواقف والمشاكل، وفعلا كتب المقيم العام بنفسه إلى الوزير الصدر ابن عزوز رسالة هذا نصها:

«الحمد لله وحده

إلى جناب سعادة الوزير الأفخم، الصدر الأعظم الفقيه سيدي محمد بن عزوز، سلاما واحتراما.

غير خاف عنكم أن جيوش المحلة الشريفة، وباقي الجنود المساعدة على انتشار الأمن في منطقة الحماية الإسبانية، قد وصلت ظافرة إلى حدود قبيلة بني عروس، حيث خيمت بمراكزها الحربية بالنواحي القريبة لجبل العلم العبد السلامي، وحيث كان اعتقادنا ونوايانا الكلية، احترام وتقديس عوائدكم الدينية والأدبية، اقتضى الحال أن نقدم إليكم الأسئلة التي تتعلق بما يجب اتباعه والتمشي عليه، عندما يرام تقدم الجنود إلى ذلك الجبل الذي التجأ إليه بعض الثوار الذين حتى الآن لم يقدموا طاعتهم بالخضوع لحكومة جلالة مولانا المهدي المعظم، راجين منكم أن تجمعوا أهل الرأي لتجيبونا عن ذلك بما يرى من الواجب وفي أقرب وقت ممكن. وبطيه توافيكم لائحة المسائل المستفهم عنها، ودمتم بخير.

تطوان 2 يوليو سنة 1921
المقيم العام الخنرال دماسو برنـكَير ».
والتاريخ المذكور يوافقه 25 شوال عام 1339.
وهذا نص الأسئلة:

«أولا – ما هي المواضع المقدسة التي تعتبر حرما بالنظر لوجود المقام العبد السلامي المشيشي؟.

ثانيا – هل هي مقصورة على جبل العلم أم تمتد لغيره من المواقع المجاورة، وما هي المداشر التي يشملها هذا االحرم؟.

ثالثا – المنطقة التي كان رجال المخزن المراكشي يعتبرونها حرما وحدودها، يراد الاطلاع عليها بتدقيق تاريخي وعادي.

رابعا – هل هناك حرم في نظر الشرع، وكم مساحته من الجهات الأربعة؟.

خامسا – هل يحكي التاريخ شيئا عن ثائرين التجأوا لذلك المقام فصدر العفو عنهم، أو وقع الإغضاء عنهم وعن هفواتهم؟.

سادسا – ما هي الاحترامات التي ينبغي على الجنود أن تمنحها لذلك المقام المعظم وساكنيه، وما هي الامتيازات التي كانت لهم في عهد أسلاف مولانا المعظم، المادي منها والأدبي؟.

سابعا – هل إذا صدر هجوم من أولئك الملتجئين ضد جنود المخزن الشريف والجيوش المساعدة على انتشار الأمن، تجب معاقبتهم من المخزن رأسا دون أن يعتبر محل التجائهم أو بعكس ذلك؟. بمعنى غض الطرف عنهم، وما هو العمل؟.

ثامنا – هل يتعين تقديم إخطاري نهائي إنذاري لهم، زيادة على ما تقدم لهم بواسطة المناطيد منذ عهد ليس ببعيد، أم لا؟ ومن يقدمه لهم، هل الشرفاء والعلماء أم المخزن الشريف رأسا؟. انتهى».

وقد أجابه الوزير المذكور برسالة هذا نصها:

«جناب المحب العاقل المحترم، السياسي الخبير المحنك، سعادة المقيم العام السنيور ضون داماصو برنـكَير، لا زال السؤال عنك محبة أن تكون بخير دائما. وبعد فقد وصل كتابك مقررا أن جيوش المحلة الشريفة وباقي جنود المساعدة لنشر الأمن في منطقة الحماية الإسبانية، قد وصلت ظافرة إلى حدود قبيلة بني عروس، حيث خيمت بمراكزها الحربية بالنواحي القريبة لجبل العلم العبد السلامي، وأنه لما كانت نواياكم ومعتقدكم احترام عوائد كافة المسلمين الدينية والأدبية وتقديسها، رأى جنابكم أن تقدموا لنا أسئلة تتعلق بما يجب اتباعه والتمشي عليه، عندما تروم الجنود التقدم لذلك الجبل الذي التجأ إليه بعض

الثوار الذين لا زالوا متمردين في طغيانهم، شاقين عصا الطاعة، غير خاضعين لجلالة سيدنا الخليفة المعظم، ورجوتم إطلاع أهل الرأي والنظر والعلم على اللائحة التي وجهتموها مع كتابكم هذا، المشتملة على المسائل التي التزمتم النظر فيها، ونجيبكم بما عليه المعول، وصار بالبال.

فقد سرنا أيها المحب ما أبديتم من العناية بما يهم المسلمين في ديانتهم وحرماتهم، وهو أعظم برهان على صدق نواياك نحوهم، بل ونوايا الدولة الحامية المحترمة، وهو الأمر الذي فقت به غيرك واستوجبت به المنصب العالي ولا محالة، حيث كنت بهذه الحالة أنك تكون معانا موفقا لما تحاوله وترجوه بحول الله، ومثلك من يهتدي لنتائج السياسة وتدبير مهماتها، وبذلك تكتسب محبة الجميع، وتزداد موقعا عظيما في القلوب، فنقدم لك بذلك عن المخزن الشريف وعن جميع المسلمين التشكرات الفائقة، وعبارات الثناء الرائقة، دمت ودامت نواياك.

وقد وقعت المبادرة لما أشرتم إليه، وأخذنا في عرض تلك المسائل التي سطرت ضمن تلك اللائحة على أهل العلم وذوي النظر وجودة الفكر، وتحصل من مجموع الأنظار في الجواب عن تلك الأسئلة ما يصلكم طي هذا، وبه إعلامكم والختام. في 28 شوال عام 1339 موافق 5 يليه سنة 1921».

والأجوبة هذا نصها:

«الحمد لله. الجواب على الأسئلة المرفوعة لجانب المخزن الشريف:

فعن الأولى: أن المواقع التي هي مقدسة ومحترمة الاحترام الخاص للمقام العبد السلامي، هي التي وقع تحويطها من سائر الجهات بحجار متصلة مرفوعة عن الأرض، وببعض الخنادق، وهي معروفة عند كافة من يقصد ذلك المقام.

وعن الثانية: أنها في العرف مقصورة على ما وقع تحويطه، وهو نفس الجواب عن الثالثة، لكونها المنطقة التي كان الملوك السابقون يحترمونها.

وعن الرابعة: أن الحرم في نظر الشرع هناك، هو ما اتفق عليه أهل تلك الناحية وأقرهم الملوك عليه.

وعن الخامسة: أن الاحترامات التي يلزم الجنود أن تعتبرها، هي تخصيص جنود المسلمين من المحلة الشريفة، وتحتل ما دون الحرم الخاص ولا تتعداه ألبتة. وأن الاحترامات التي كان المخزن الشريف يعتبرها لساكني الجبل المذكور، هي إجراؤهم على عوائدهم المألوفة التي لا ضرر فيها ولا معاكسة النفوذ المخزني، وإسقاط التكاليف المخزنية عنهم، وإعفاؤهم من الوظائف السلطانية، ما داموا متمسكين بطاعة المخزن الشريف، ومنقادين

لأمره، لكونهم أشرافا وضعافا لا يستطيعون حيلة ولا حرفة، ومعاشهم غالبه من موارد الهدايا التي تهدى لذلك المقام.

وعن السادسة: أنه إن صدر من الثوار والفساد هجوم ضد المخزن الشريف وجيوش المساعدة لنشر الأمن، فإنهم يعاقبون بالتضييق من المخزن وممن جاورهم من القبائل، فإن تمادوا على حالهم، فللمخزن النظر حينئذ، أما الإنذار فلا يخفى أنا قدمناه بأنفسنا نيابة عنك، ثم زدت أنت لذلك بواسطة المكاتيب العديدة، وأخيرا ما وجه على يد عمال كافة القبائل وقضاتهم، ولم يظهر لذلك أثر، فإن اقتضى النظر إخطارا أو إنذارا، فالأولى أن يكونا من طرف المخزن لأن فيه استرعاء، أما من غيره فلا يفيد، حيث يظنون أن فيه ترغيبا ...».

قرار خليفي بعزل جميع قضاة ناحية الريف عام 1339 هـ:

[132] «يعلم من كتابنا هذا أسماه الله وأعز أمره، وأجرى على منهج العدل سيره، أننا بحول الله وقوته، وشامل يمنه ومنته، لما قضت الأحوال الوقتية باستيلاف أهل البوادي، إبقاء عليهم كي يذعنوا لطريق الرشد والصواب، وكان أهل قبائل الريف من أشدهم ابتعادا عن الاتحاد وجمع الكلمة، وأقواهم رسوخا في ميادين الجهل وغرورا، فلم نزل نحملهم على حسن التأويل، ونسلك بهم محجة التسهيل، فتطارح بعض الطلبة منهم على أعتابنا الشريفة، وترددوا لدى سدتنا العالية المنيفة، طالبين إسعافهم بإسناد خطة القضاء إليهم، وقصر النظر في الأحكام الشرعية عليهم، فأوجب ما جبل عليه جنابنا الشريف من الحلم والإسعاف إجابة مطلوبهم، وقضاء مرغوبهم، رجاء أن يحملوا الجهال من تلك القبائل على سلوك سبيل الهدى، ويحذروهم اتباع طريق الغي والردى، فلم ير منهم من كان لقومه بما يسعدهم رائدا، ولما يقيهم فتنة الضلال قائدا، بل ازدادوا عتوا وبغيا، ورفضوا وجوب الامتثال أمرا ونهيا، حتى شق الجميع عصا الطاعة، وفارقوا الجماعة، واشتغلوا بما لا يعني، وأكبوا على ما يردي ويُعني، فتعين إذ ذاك معاملتهم بما يستوجبونه استحقاقا، ويعرضهم للنكال استعبادا واسترقاقا، فأصدرنا شريف أمرنا هذا بعزل كل قاض منهم عن تلك الخطة بانفراده، وتنزيه تلك الخطة من مثله وإبعاده، فلا يعتبر حكم حكموه، ولا خطاب أبرموه، بل ينبغي معاملتهم بالعقاب والنكال، ومجازاتهم بما جروه على أنفسهم من البلاء والوبال، زجرا لأمثالهم، وردعا لأرذالهم وأنذالهم، فنأمر الواقف عليه من خدامنا، وكافة ولاة أمرنا، أن يعلمه ويعمل بمقتضاه، ولا يحيد

[132]- {ومن الأحداث التي وقعت في هذا العام أن المخزن الشريف قد قرر عزل كل قضاة ناحية الريف، وهذا ظهير خليفي بذلك، وعليه مصادقة المقيم العام الجنرال برنـكْير } ح.د.

عن شريف مذهبه ولا يتعداه، والسلام. صدر به أمرنا المعتز بالله في 18 قعدة عام 1339 موافق 24 يوليه سنة 1921.

اطلعت على الظهير الشريف الصادر في هذا التاريخ من سمو الخليفة مولاي المهدي بن إسماعيل بن محمد المعظم، بعزل كافة قضاة ناحية الريف. وها إني أبادر إلى الإعلام به رسميا. صدر في تطوان في الرابع والعشرين من يوليه سنة 1921. داماسو برنـڭير».

عام 1340 هـ (1921-1922 م):

ودخل عام 1340، ومضى نصفه الأول والحالة في هذه النواحي كما كانت عليه في العام الذي قبله، فالمقيم العام الخنرال برنـڭير، حاكم مسيطر يخضع بالقوة ما لم يقدم الطاعة طوعا من القبائل الجبلية.

إلا أن ثورة الريف وانتصارات الريفيين، قد قلبت مزاج الإسبان، وأخيرا دعتهم لإعفاء برنـڭير من وظيف المقيم العام، وتعيين الخنرال بورڭيطي بدله كما ستراه قريبا.

رسالة من الوزير إلى بني ڭرفط بعد إعلانها للطاعة عام 1340 هـ:

[133] «أحبتنا الأرضين أعيان قبيلة بني ڭرفط أمنكم الله، وسلام عليكم ورحمة الله، عن خير سيدنا أعزه الله، وبعد فقد وصل كتابكم معلمين بما أرشدكم الله إليه من سلوك طريق الصواب والانقياد التام للمخزن، وأنكم عازمون على النهوض للأعتاب الشريفة، طالبين إنهاء أمركم لسيدنا أيده الله، وصار بالبال. فقد أطلعنا بذلك علم سيدنا دام عزه، وسر به، واقتضى نظره أسماه الله مساعدتكم وموافقتكم، كما وجه كتابكم لسعادة المقيم العام، وعلم ما طلبتم وساعد عليه، موافقا لنظر سيدنا الشريف، وعليه فلتتربصوا ريثما يصدر لكم الأمر الشريف بنهوضكم، ويقدم المقيم من وجهته، نعم كونوا على أهبة عند صدور الأمر لكم بالقدوم، والسلام. في 6 محرم الحرام عام 1340».

وهذا التاريخ يوافقه 9 شتمبر سنة 1921 م.

وفي 8 شوال صدر ظهير بتولية الحسين بن علي الشياظمي الـڭرفطي على قبيلة بني ڭرفط.

---

[133]- {ويظهر أن كثرة التهديدات التي وجهها المخزن إلى القبائل التي كانت متعنتة معاندة، قد أتت أكلها، فهذه قبيلة بني ڭرفط تذعن للطاعة في هذه السنة، وترسل كتابا إلى المخزن معلنة طاعتها واستعدادها للمثول بين يديه، وهذا جواب الوزير عن ذلك الكتاب، معلنا رضى الخليفة والمقيم العام عن هذا التصرف، واستعدادهما لاستقبال ممثلي القبيلة} ح. د.

وفيه أيضا عزل القائد الملالي الرميقي من ولايته على هذه القبيلة، والعزل هو جزاء المخلصين للاستعمار، في مختلف الأعصار.

منع بيع الأملاك بالريف 1340 هـ:

[134] «يعلم من كتابنا هذا أعز الله أمره، وخلد في المعالي ذكره، أننا بحول الله وقوته، وشامل يمنه ومنته، قد اقتضى نظرنا الشريف، بناء على الحالة الوقتية بالقبائل الريفية، أن نمنع موقتا بيع وشراء الأملاك الموجودة في كافة النواحي الريفية من منطقة الحماية الإسبنيولية، منعا شاملا للوطنيين والأجانب الذين لا يمكنهم الحصول على إذن المخزن المقرر لزومه في المعاهدات وغيرها من العقود الجاري بها العمل، فنأمر الواقف عليه من كافة ولاة أمرنا أن يعلمه ويعمل به، ولا يحيد عن سبيل مذهبه، والسلام.

صدر به أمرنا الشريف في 11 ربيع الأول عام 1340 موافق 12 نونبر سنة 1921».

شريف أمغاري يعرض انضمامه للمخزن 1340 هـ:

[135] «محبنا الأرضى، الشريف الماجد الأحظى، السيد أحمد بن مولاي العربي الأمغاري، أمنك الله وسلام عليك ورحمة الله، عن خير سيدنا أعزه الله، وبعد فقد وصل ما كتبت به صحبة الرقاص الذي أنهضته، وحضر لدينا وتكلم فيما رمتموه جميعا من الانضمام لجانب المخزن الشريف دام عزه، وسرنا ذلك. وعليه فالذي تؤملونه من المخزن كله يقضى وتساعدون عليه، والذي يظهر لك استحقاقه للتولية يولى، ومن استحق القضاء كذلك، وكل خير تجدونه في المخزن، وأسلافكم كانوا مع أسلاف سيدنا يدا واحدة، فانهضوا على بركة الله ومرحبا بكم، ولا ترون إلا الخير، والسلام. في 22 ربيع النبوي الأنور عام 1340».

وهذا التاريخ يوافقه 23 نوفمبر سنة 1921 م.

---

[134]- {ومعلوم أن المناطق الريفية كانت في هذه الأثناء مسرحا للمعارك الحامية الوطيس بين الزعيم الريفي الثائر محمد بن عبد الكريم الخطابي، وبين القوات الاستعمارية التي كانت تقف له بالمرصاد، وهذا قرار أصدره المخزن فيما يتعلق ببيع وشراء الأراضي في جميع المنطقة الريفية الخاضعة للحماية الإسبانية، وذلك نظرا لتأزم الحالة هناك} ح. د.

[135]- {وهذه رسالة يجيب فيها الوزير الصدر على ما قام به الشريف أحمد بن مولاي العربي الأمغاري، من عرض نفسه على المخزن، وانضمامه إليه، ولقد وعده الوزير بتنفيذ كل ما يرومه من توليات لمن يريد في مختلف المناصب، مكافأة له على مبادرته هذه} ح. د.

احتلال تازروت واعتصام الريسوني بجبل بوهاشم 1340 هـ 1922 م:

وفي أواخر أبريل سنة 1922، شعبان عام 1340، خيمت قوات الإسبانيين قرب خميس بني عروس، قبيلة الأشراف والصالحين، حيث ضريح الشيخ الأكبر المولى عبد السلام بن مشيش، ومدشر تازروت، حيث الزاوية الريسونية ومدفن شيوخ الشرفاء من بني ريسون.

وأخذت الطيارات الإسبانية تقذف نيرانها على المداشر الآمنة والمجاهدين الأبرار.

وفي 28 منه احتلت عدة مراكز مهمة. ثم في 7 مايو 22 (10 رمضان 1340) احتلوا موقع السلالم، وكانت لدى الإسبانيين قوات هائلة من الفرسان فتكت بالمجاهدين فتكا، وكانت معركة كبرى استشهد فيها البطل الشريف سيدي محمد الخراز –ولد سيدي أحمد السكان- وكان هو العضد الأيمن للريسوني الذي كان يشرف من أعلى على سير المعركة، فرأى الهزيمة في صفوف المجاهدين، فقال لمن حوله، لا يمكن أن تقع هذه الهزيمة وسيدي محمد الخراز في الحياة، إن سيدي محمدا قد مات، وسبحان الحي الذي لا يموت، وبكى الريسوني ثم بكى، وما رآه أحد يبكي طول حياته في غير هذا اليوم. ثم تقدم بنفسه للصفوف الأمامية، ومعه عدد من العبيد يملأون بنادقه، فيتناولها منهم ويصب نيرانها على الهاجمين من قوات الإسبان. ولا تنس أن الريسوني كان من أبطال المغرب، وأنه إنما أدرك ما أدرك من الشهرة بشجاعته وقوة شخصيته وبطولته وحسن تدبيره.

وقد استمر يقاتل حتى مات العبيد الذين كانوا يناولونه الذخيرة، فانسحب، ثم التجأ إلى جبل بوهاشم.

وفي يوم 12 مايو سنة 1922 (15 رمضان عام 1340) احتلت قوات الإسبانيين تازروت.

إعفاء المقيم العام برنكير وتولية بوركيطي عام 1340 هـ 1922 م:

وفي 13 يوليه سنة 1922 م 18 ذي القعدة عام 1340، أعفي المقيم العام الخنرال برنكير، وفي 15 منه عين بدله الخنرال بوركيطي، واسمه الكامل هو ريكاردو بوركيطي لانا، ومولده في سرقسطة سنة 1871، وقد ابتدأ حياته العسكرية في مليلية بالمغرب، ورقي إلى درجة خنرال عام 1914.

ومن الغريب أن العسكريين وأنصار سياسة القوة من أصحاب برنكير المعفي، لم ينتظروا مجيء المقيم العام الجديد، فيوقفوا الحركات العسكرية، بل انتهزوا فرصة الفترة التي خلت فيها الإقامة العامة بتطوان من رئيس يرجعون إليه، فقاموا في يوم 18 يوليه نفسه (23 قعدة 1340) بالزحف بقواتهم على

قبيلة الاخماس المتصلة بمدينة شفشاون، وتقدموا نحو زاوية سيدي يوسف التليدي الشهيرة، واحتلوا عدة أماكن في هذه القبيلة المشهورة ببأس رجالها، ووفرة خيراتها، واتساع أرجائها.

ووصل بوركيطي إلى تطوان بصفة مقيم عام يوم الجمعة 21 يوليه 1922 م 26 ذي القعدة 1340 هـ.

وفي يوم الأحد 23 منه، سافر إلى شفشاون، فاستقبله ولاة المدينة وأعيانها، وعلى رأسهم باشاها الوافي البقالي وقاضيها الحسن العلمي، وأثناء زيارته لها أفرج عن سبعين من الأشخاص الذين كانوا بسجنها، وألقى خطبة يظهر أنه كان يتمثل نفسه عند إلقائها كأنه أحد السلاطين يلقي خطبة العرش، ويبين فيها برنامج حكومته. ومما جاء فيها أن يديه ممدودتان، وفي إحداهما الخير والنجاح والسعادة المادية والأدبية للذين يريدون أن يشتغلوا معه لاستتباب السلام والحضارة الخ، وفي اليد الأخرى سيف مسلول لعقاب جميع الثائرين، وأنه مستعد لملء السجون بجميع المخالفين الخ.

وعاد بوركيطي إلى مقره بتطوان، ولا نذكر عن الأسابيع الأخيرة من هذا العام إلا أنها مرت في دراسة الأحوال، ووضع البرامج، برامج الأشخاص الذين يكثرون من الأبحاث، ويكتبون المؤلفات، يتكلمون فيها عن الناس، ويوزرخون غيرهم، فإذا جاء دورهم وأسند إليهم عمل مهم، تاهوا في ميدان الخيال، أو وقعوا بيد أصحاب الاحتيال في بيداء البرامج بين جبال الأوراق.

عام 1341 هـ (1922- 1923 م):

ودخل عام 1341، وفي أول يوم منه، وهو يوافق 25 غشت سنة 1922، عزل الوزير محمد بن عزوز، وولي مكانه الوزير أحمد الركينة، وكان الخليفة هو مولاي المهدي، والمقيم العام هو بوركيطي، وقد سجلت هذا العام ظاهرة لم يتقدم مثلها في الأعوام الماضية، إذ وصف فيه بلقب المقيم العام أربعة أشخاص هم:

الأول: بوركيطي المذكور، وقد أعفي في 14 جمدى الأخيرة منه (ثاني يناير 1923).

الثاني: ميكيل بيانوبيا، وقد عين مقيما عاما في نفس التاريخ (2 – 1 – 1923)، ولكنه أعفي بعد بضعة أسابيع، (في 16 – 2 – 1923).

الثالث: لويس سيلفيلا، وقد عين في 16 – 2 – 1923، وأعفي بعد سبعة أشهر، في 13 شتمبر من نفس العام 1923.

الرابع: لويس أيسبورو، وقد عين في نفس التاريخ (13 شتمبر 1923).

وكانت الحالة في أول هذا العام كما يلي:

في دائرة الحكومة الخليفية، انقلبت الحالة فيها رأسا على عقب بعزل الوزير ابن عزوز وولاية الوزير الركينة، إذ شعر الخليفة ورجال حكومته بزوال الضغط الذي كان عليهم من الوزير المعزول.

وفي القبائل الجبلية، قد وقع أو أوشك أن يقع القضاء على المقاومة الحربية، إذ كانت شفشاون قد احتلت من قبل، ثم احتلت تازروت عاصمة الريسوني من بعد، ولجأ هذا إلى قنة الجبل، حيث لا يرى إلا السحب والثلوج، والطيور والغابات.

ولكن المشكلة الكبرى هي ثورة الريف، وحرب الريف، تلك الحركة التي هدت الأركان، وحيرت الإسبان، ونحن هنا سنسير مع تواريخ الحوادث حسب الإمكان.

إرسال وفد من تطوان إلى مليلية والريف عام 1341 هـ 1922 م:

من أول ما عمل المقيم العام الجديد الخنرال بوركَيطي في هذا العام، أنه كون بتطوان وفدا مؤلفا من أشخاص مغربيين وإسبانيين، وبعثه إلى مليلية وقبائل الريف ليتصل برجالها.

وهنا نترك الكلمة في هذا الموضوع لجريدة "الإصلاح" التي يديرها سرديرة ترجمان المقيم العام المذكور. قالت "الإصلاح" (عدد 97، 1922/9/9) ما نصه بالحرف:

«يوم السبت الماضي، شد مسافرا إلى مليلية والأنحاء الريفية، سعادة الكاتب العام والسياسي الهمام، السنيور ضون لوسيانو لوبز فرير، بمهمة سياسية خطيرة، نائبا فيها عن سعادة المقيم العام الخينيرال بوركَيطي الأفخم، وأما المهمة السياسية التي أشرنا إليها هي تأسيس الحمالة الإسبانية في تلك الناحية الموجهة إليها المهمة الخطيرة التي أسندها سمو الخليفة مولاي المهدي المعظم إلى الوطني الغيور الصادق حضرة السيد الحاج عبد السلام بن الحاج العربي بنونة الأفخم، وهي قراءة ظهير شريف في قصبة فرخانة، على كافة قياد القبائل الخاضعة للمخزن الشريف، مستدعيا الرعية إلى السلام والأمان والسكينة ومزيد الخضوع للمخزن والانقياد له، لأن ما وراء ذلك سوى السعادة والغبطة والثروة الخ.

ولأجل تسليم القياد المذكورين المكاتيب المخزنية المؤذنة بتطويقهم القيادة كل واحد على قبيلته.

ولقد رافق السيد الحاج عبد السلام بنونة بأمر من سمو الخليفة المعظم، حضرة الفقيه العلامة الشريف مولاي الحسن بن المفضل أفيلال الشهير، لكي

يقرأ الظهير الشريف الذي يحمله السيد بنونة قراءة علنية وحافلة على مسمع القياد المذكورين في قصبة فرخانة الموما إليها.

كما قد رافق سعادة الكاتب العام الضون لوسيانو لوبز فرير، بأمر من سعادة المقيم العام الأفخم، جناب السياسي الأديب السنيور جوبيس الكاتب الثالث لهذه الكتابة العامة، لمؤازرة السنيور فرير في أعماله الكتابية. وصحب هذه الوفادة أيضا كل من المراقبين في إدارة الأمور الوطنية جناب السنيور ضون مانويل فرير ماتشوطي، وجناب السنيور ضون خوسي غنصالص المحترمين، وعلى هذه الكيفية تكون قد تمثلت المنطقة تماما من جهة المخزن الشريف ومن جهة الدولة الحامية.

وقد أقلعت بهم الدارعة الإسبانية "رينا ريخنطي" التي كانت راسية في مياه سبتة ليلة السبت المذكور (9 محرم 1341 = 2 شتمبر 1922) إذ وصلوا مليلية في صباح الأحد، فكان لهم استقبال حافل مؤلف من حاكم الموقع العسكري وكبار العساكر، ومن شيخ البلدة وأعضاء البلدية وكثير من الأعيان من العنصرين الإسلامي والمسيحي.

ولقد اتصل بنا من أهل الثقة بأن قد كان لهذا الوفد تأثير حسن جدا بين القبائل الخاضعة، حتى وبين القبائل التي لم تزل غير خاضعة، والتي على ما علمنا قد أرسلت رسلها لمباشرة الخضوع للمخزن والطلب من مراحمه أن يعاملها كمعاملة أخواتها الخاضعات، وسيرينا الغد صدق الخبر، وإن غدا لناظره قريب» انتهى.

ومن مثل هذا الوفد السلمي، نعرف كيف كانت العلاقة بين الحكومة الخليفية وحكومة الحماية، وندرك مبلغ التضامن الذي دشنت به الحكومة الخليفية الجديدة عملها، سعيا وراء المصالح المتبادلة بين الطرفين.

وفد ثان من تطوان إلى مليلية والريف عام 1341 هـ 1922 م:

ويظهر أن الكاتب العام الإسباني س. لوبيس فرير، كان رجلا نشيطا، إذ كان يستغل اتصاله بالأوساط المغربية، ومعرفته للعوائد المحلية، فيصاحب كبار رجال الحكومة الخليفية إلى المواقف التي يؤمل من ورائها مصلحة لدولته.

وها هو بعد أن صحب الوزير بنونة إلى مليلية والريف في الوفد الأول، يقوم في نفس الشهر برحلة ثانية مع وفد ثان إلى نفس مليلية والقبائل الريفية، صحبة شخصية أخرى من كبار رجال الحكومة الخليفية، وهو الوزير الرهوني، وكالعادة في مثل هذه الوفود الحكومية، نترك القول للسان الحكومة

نفسها، فننقل كلامه بنصه وفصه. قالت "الإصلاح" (عدد 98، 1922/10/21):

«رحلة سعادة الكاتب العام الثانية إلى مليلية

في مساء يوم السبت الواقع في الثلاثين من الشهر الماضي (30 – 9 – 1922، 7 صفر 1341) سافر سعادة كاتبنا العام الضون لوسيانو لوبز فرير المحترم إلى مدينة مليلية، وسافر معه موفودا من جانب المخزن الشريف حضرة وزير العدلية الفقيه العلامة السيد أحمد الرهوني الأفخم مع حاشيتهما، تفقدا لشؤون تلك الناحية الشرقية من المنطقة وتسمية القضاة في قبائلها الخاضعة للمخزن. وكان سفرهما على الدارعة "خيرالدا"، فوصلا إلى مليلية في صباح يوم الأحد، واستقبلهما على المون سعادة الخينيرال الحاكم العام وكبار المتوظفين من مدنيين وعسكريين، مسلمين ومسيحيين. وبعد أن تجولا في جميع القبائل المذكورة، وقاما بالغرض الذي من أجله قد توجها، عادا بالسلامة إلى هذه الحاضرة التطوانية يوم الخميس الواقع في الخامس من الجاري، فالحمد لله على سلامتهما». انتهى.

صداقة الريسوني من جديد عام 1341 هـ 1922 م:

إن العلاقة بين الزعيم الريسوني من جهة، وبين حكومة الحماية والحكومة الخليفية من جهة أخرى، قد مرت عليها عدة أطوار.

فالإسبانيون قد قلدوا الفرنسيين في إبقائهم على المظاهر الصورية لاستغلال العواطف الدينية، فهم يعرفون أن المتدينين من رجال المغرب يعتقدون أن السلطان هو ظل الله في أرضه، وأن طاعة الإمام واجبة، وأن من مات وليس في عنقه بيعة لإمام، مات ميتة جاهلية، فلذلك تركوا وظيف السلطان ومظاهره، وإن لم يتركوا له من النفوذ لا كثيرا ولا قليلا.

والخليفة السلطاني المفوض، حكمه حكم السلطان فيما له وما عليه، ولقد رأى الإسبانيون في أول عهد الحماية، أن يسندوا إلى الريسوني إحدى الوظائف الكبرى في منطقة الحماية، كرئاسة القياد مثلا، أو غير ذلك من الرتب والألقاب التي تكون له معها سلطة واحترام، ولكن تحت طاعة الخليفة النائب عن السلطان الشرعي للبلاد. ولكن الريسوني الذي كان يتضايق من أن يكون فوقه أي شيء حتى عمامته، كيف يتحمل أن يكون تحت سلطة الخليفة والوزير، والمقيم والكاتب العام والمراقب وأمثالهم؟

لقد فضل أن يقاوم، وأن يبقى حرا في القبائل الجبلية التي يكفي ذكر اسمه فيها، ليشعر أهلها بقوة سحرية ترتعد لها فرانص الرجال، حتى الشجعان. وكان هذا هو الطور الأول، إعراض وإهمال، ثم خصام وقتال.

وعندما مد الإسبانيون له يد الصداقة والوداد من بعد، شرط عليهم أن لا يمكنهم حتى من شبر واحد من أرض المغرب، بل تكون القبائل الجبلية كلها تحت سيطرته الكاملة، وأن يمدوه بالمال والسلاح وغيرهما في مقابل الهدنة وتأمين السبل، وعدم القيام بأي اعتداء، لا على الأنفس، ولا على الأموال. ورضي الإسبانيون بذلك، ووفوا بما التزموا، ووقف الريسوني عند كلمته ووعده. وظل الحال على ذلك كما علمنا مما سبق جل أيام المقيم العام خوردانا. وكان هذا هو الطور الثاني.

ثم جاء الطور الثالث، إذ رأى بعض العسكريين –وعلى رأسهم المقيم العام الخنرال برنـكير- أن في تلك السياسة المسالمة إهانة للشرف العسكري، فقلبوا لها ظهر المجن، وقاطعوها، ثم قاتلوا، فانتصروا حينا، وانهزموا أحيانا.

وأخيرا قامت الثورة الوطنية في القبائل الريفية – حياها الله -، فسُقط في أيدي الإسبانيين، وسارت تلك الحركة المباركة من نصر إلى نصر، فعزل المقيم العام برنـكير المتزعم لسياسة القوة، وعين بدله المقيم العام بوركيطي المشهور بأبحاثه التاريخية. ورجال التاريخ في الغالب يعيشون في ميدان الخيال، بأفكار الأعصر الخوال.

وأخيرا، وهو الطور الرابع، وازن الإسبانيون بين الماضي والحاضر، فوجدوا أن صداقتهم للريسوني في هذه الظروف فيها ربح عظيم لهم، فهم:

أولا، يكونون في أمان من ناحية القبائل الجبلية، فيتمكنون من نقل ما لهم فيها من جيوش ليتفرغوا لمقابلة الثورة الريفية.

ثانيا، إن ما كان للريسوني سابقا من الانفراد بالسيطرة الكاملة على القبائل الجبلية، قد زال الآن، إذ أن تلك القبائل قد عين بها من قبل الخليفة والإسبانيين، قواد وقضاة ومراقبون، فأجنحة الريسوني صارت مقصوصة.

ثالثا، أن المبالغ التي كانت إسبانيا تدفعها، والأسلحة التي كانت تقدمها للريسوني، لم يبق لها الآن محل، لأن القبائل قد خضعت مع زعمائها وكماتها، إما بالقوة وإما بالسياسة والترضيات الشخصية، فصداقة الريسوني الآن صفقة رابحة بثمن بخس، هو دريهمات له، ووظائف بسيطة لرجاله، وسوف لا يعدو عمل الريسوني في هذا الطور، أن يحافظ على الحاضر، أي استغلال اسمه وماضيه.

والريسوني من جهته، قد رأى أنه قد غلب على أمره، بعد أن كافح وقاتل بنفسه، حتى عجز أمام قوات كانت أعظم من قواته بكثير، ولقد احتُلت عاصمته الجبلية تازروت، واستولى خصومه بالسيف على داره ومخازنه ومقر آبائه وأجداده، حتى اضطره الحال للفرار بين التلال، والاستقرار بأعلى الجبال، وقد انفصل عنه الأنصار، بعد أن عجزوا عن الانتصار. فهذه فرصة للإفراج عنه

ورفع الحصار المضروب عليه وعلى من بقي من رجاله، والعودة إلى الحياة، واسترجاع شيء من السلطة والجاه، إلى أن يقضي الله أمرا كان مفعولا.

ودعا الإسبان شيخهم المتقاعد القنصل سوڭاسطي ليحل هذه الربطة، وينقذهم من الورطة.

وسعى سوڭاسطي بوسائله الخاصة، بمساعدة تلميذه الترجمان سرديرة، فنجح في مسعاه. ودونك ما قالته "الإصلاح" التي يديرها سرديرة نفسه، عندما تكلمت عن سوڭاسطي المذكور، وأنه عاد من إسبانيا إلى المغرب، ونص ما قالت:

«وعاد إلى المغرب، وغايته من هذا الرجوع إن شاء الله تعلى، الحصول على اتفاق نهائي ووِدادي مع صديقه ومعاونه القديم الشريف مولاي أحمد الريسوني ... الخ.»

ثم ذكرت أنه تذاكر مع الريسوني، وأنه عاد إلى مدريد ليعرض نتيجة مذاكراته ... الخ.

وأخيرا تم الاتفاق بين الريسوني والإسبان على تجديد الروابط الودية بين الطرفين. وفعلا كون الريسوني وفدا كبيرا، جعل على رأسه ابني أخيه سيدي محمد، وهما مولاي مصطفى ومولاي علي. ووصل هذا الوفد إلى هذه المدينة يوم السبت 12 ربيع الأول عام 1341 موافق ثاني نوفمبر سنة 1922. ومن جملة رجاله، كبار قواد الريسوني، وأعيان من قبيلة أنجرة وبني حزمر وبني حسان وبني يدر وبني عروس وبني ليث وبني ڭرفط وبني يسف وسوماتة وأهل سريف ...، وبلغ مجموع هؤلاء الرجال نحو أربعمائة.

واتصل أعيان الوفد بالخليفة، ثم زاروا المقيم العام، وألقى مولاي مصطفى أمامه خطبة بلغه فيها سلام عمه الزعيم الريسوني، فأجابه المقيم العام (بورڭيطي) بالترحيب والابتهاج. وصدر ظهير بإسناد وظائف مهمة إلى مولاي مصطفى ومولاي علي، وبذلك افتتح عهد جديد بين الطرفين، إلى أن عصفت الثورة الريفية بالجميع.

<u>شكر القائد إدريس الريفي على أعماله بالريف عام 1341 هـ 1922 م:</u>

وكان القائد إدريس الريفي قد بعث إلى القبائل الريفية، ليعمل سياسيا وحربيا لمصلحة الحماية الإسبانية، فقام بما قام به من الأعمال، وكتب رسالة يفهم مضمنها من هذا الجواب الذي صدر له من الوزير الصدر، وهذا نصه:

«محبنا الأرضى، وخديم سيدنا الأحظى، القائد عبد السلام[136] الريفي، أمنك الله وسلام عليك ورحمة الله، عن خير سيدنا أعزه الله، وبعد فقد وصل كتابك، مقررا فيه قيامك بحزم ونشاط، وعزم واغتباط، بما طوقته من جلالة سيدنا دام عزه ومجده، من تحمل أعباء رياسة النهضة المخزنية الشريفة، والتشمير عن ساعد الجد للفوز بما يستوجبه صادق الخدمة وينال به تشريفه، فبذلت ما بوسعك من استعمال السياسة بنوعيها، حتى تنتج لك ظهور النتيجة المسفرة عن المزية المقصودة، والبغية التي أبرزتها المساعي المحمودة، فاحتلت القوة التي إلى نظرك تراب تفرسكت وتايوديايت ودارزكّي وأجدير عزوز وحلاوت والناظور وأزروميمون، ثم تلاها جيش الاحتلال، فاحتل تلك المواقع نهائيا. كما قررت أن قبائل تفرسكت وبني توزين وبني ولشك كانت قدمت مراهينها برهانا على الانقياد والميل القلبي للجناب الشريف، فسهل ذلك الاحتلال، لا سيما قبيلة بني توزين، فقد امتازت بالإخلاص في العمل والوفاء بما تعهدت، خصوصا يوم احتلال شواهق جبال تيزي عزا المشرفة على تمسمان وأطراف قبائل أخرى، لوقوفهم في وجه العدو، وجرح منهم عدد وافر. فلذلك رأيت استحقاقها التوفية بما تعهد لها به. وإن الخط المحتل طولا يقرب من أربعين كيلومترا في عرض سبعة، وصار بالبال. فقد أطلعنا علم سيدنا بذلك، واستقصى ما تضمنه كتابك، وسر به ودعا لك بما يرجى قبوله، كما سر ذلك جميع وزرائه وحاشيته، وأنهينا تهانيك لرجال الدولة الحامية، وأوقفناهم على كتابك، فاعترف الكل بدرايتك وكفاءتك واقتدارك ونباهتك، واستوجبت التهنئة بهذا الفوز الذي أنتجه إخلاصك في صدق الخدمة، أعانك الله وقواك، والسلام. في 13 ربيع النبوي عام 1341».

وهذا التاريخ يوافقه 3 نوفمبر 1922. وهذه الرسالة تعلق على نفسها بنفسها، فلا حاجة للمزيد، والأمر لله.

جواب للحاج عبد السلام بنونة عن رحلته إلى الريف عام 1341 هـ 1922 م:

وكان وزير المالية السيد الحاج عبد السلام بنونة، قد قام برحلة إلى الأنحاء الريفية صحبة المقيم العام. وكتب إلى الوزير الصدر بذلك رسالة أجابه عنها برسالة هذا نصها:

---

[136]- {هكذا ورد في أصل الكتاب (عبد السلام) الريفي، ولعله سهو من كاتب الرسالة، أو غفلة من الناسخ لها حيث أسقط اسم إدريس عند نقله لها، فكتب عبد السلام الريفي، بدل إدريس بن عبد السلام الريفي} ح. د.

«محبنا الأعز الأجل الأرضى، وزير مالية سيدنا الأحظى، السيد الحاج عبد السلام بنونة حفظك الله، وسلام عليك ورحمة الله، عن خير سيدنا أعزه الله، وبعد فقد وصل كتابك شارحا حال رحلتك مع سعادة المقيم العام لتلك النواحي، ومقررا ما شاهدته من التقدم بهاتيك الضواحي، بعدما توجهت صحبته للوقوف على رسم المراكز الحربية، ثم انفرادك بالمقام بمقر الإدارة المخزنية السياسية هناك، طبق الأوامر الصادرة لك به، وسرنا كثيرا ما قررته من نجاح الأعمال، وجريانها طبق الآمال. ولا غرو حيث تقدمت ذلك، الوسائل الحميدة، والمساعي المفيدة، والآراء السديدة، إذ بالضرورة تكون نتيجتها المزايا العديدة، ولا سيما ومديرها الناصح المخلص في الخدمة القائد الأرشد، البطل الأنجد، السيد إدريس الريفي، ممن حنكته السياسة، وترقى في مدارج الرياسة، فكان جديرا أن يظهر بمظهر الكياسة، خصوصا إذ كان مع المراقب النبيه السنيور كنصاليس على كمال الوفاق، وأعظم وثاق، فذلك عنوان الإخلاص، الموجب للاختصاص، وقد صرنا على بال مما اقترحته لذينك الفردين النبيهين، والرئيسين الوجيهين، والله المستعان. وقد أطلعنا سيدنا على كتابك بتهنئته بعيد المولد النبوي الشريف، وصدر أمره فورا بجوابك عنه، فها هو يصلك طيه، وعلى المحبة والسلام. في 18 ربيع النبوي الأنور عام 1341».

وهذا التاريخ يوافقه 8 نوفمبر 1922 م.

تعيين شيوخ بقبيلتي ودراس والحوز عام 1341 هـ 1922 م:

وفي 15 ربيع الثاني عام 1341 موافق 5 دجنبر سنة 1922، أصدر الوزير الصدر قرارات وزيرية، أحدها بتعيين عبد الكريم ولد المعلم شيخا على قسم من قبيلة ودراس، وآخر بتسمية محمد بن حمان ابن الاشهب شيخا على قسم آخر منها، وآخر بتسمية أحمد العياط شيخا على قبيلة الحوز الصديني، ومركزه مدشر سمسة. وأحمد الطويلب شيخا على الحوز البحري. ونص أحد تلك القرارات التي تكتب كلها على وتيرة واحدة، بعد الحمدلة والتصلية:

«يعلم من هذا الكتاب الممضي باسمنا بصفة رياسة الوزارة، واعتماد رتبة الصدارة، أننا أذنا بترشيح عبد الكريم ابن المعلم الودراسي شيخا على قبيلة ودراس، فليقم بما رشح له قيام ذوي الكفاءة والاقتدار، والنباهة والاستبصار، والواقف عليه يجري على مقتضاه، ولا يعتمد سواه، والسلام. في 15 ربيع الثاني عام 1341».

وولد المعلم وبن حمان والطويلب، كانوا من أبطال المجاهدين، أما العياط فشيخ وقور.

التبرع لإهداء راية للمحلة الخليفية عام 1341 هـ 1923 م:

والمحلة الخليفية أو المحلة الشريفة، هي فرقة عسكرية كونها الإسبانيون من جنود مغربيين، على رأسهم ضباط إسبانيون ومغربيون، وطبعا كانت السلطة العليا بيد الإسبانيين.

وهذه الفرقة كانت تقاتل جنب الجنود الإسبانيين وأذنابهم، ضد رجال الثورة من أهل القبائل الجبلية والريفية التي تحارب الاحتلال الإسباني.

ورجال شمال المغرب – شأنهم في ذلك العهد شأن غيرهم من الناس- كان فيهم الوطنيون المخلصون لدينهم ووطنهم، وكان فيهم الخونة وأذناب الاستعمار وأنصاره وأصدقاؤه. وكان فيهم أناس ليسوا في العير ولا في النفير، بقر الله في أرض الله.

وقد رأى أصدقاء دولة الحماية، أن يبرهنوا على تضامنهم مع الإسبانيين، فقرروا أن يجمعوا من عموم منطقة الحماية، تبرعات لشراء راية جيدة يهدونها للمحلة الخليفية، كدليل على صداقتهم وتعاونهم الخ.

وقد كتب الوزير الصدر في شأن ذلك إلى ولاة مدن المنطقة وقبائلها رسالة هذا نصها:

«محبنا الأرضى، وخديم سيدنا الأحظى، الباشا السيد محمد الحاج أمنك الله، وسلام عليك ورحمة الله، عن خير سيدنا أيده الله، وبعد فقد وقع موقع الاستحسان، المباراة في إظهار العناية التامة بالمحلة الشريفة التي طالما برهنت على صدقها في الخدمة الخالصة، والإقدام على خوض ميادين الدفاع عن حوزة المنطقة السعيدة، بل وحمل كل ذي نفرة على تقديم الطاعة والإخلاص لسدة سيدنا الملوكية، وذلك بإنشاء راية كبرى تقدم هدية لهذه المحلة المكللة أعمالها بالنجاح والظفر، في كافة المواقف االتي وقع الاعتماد عليها فيها. وهذه الهدية التي يقع تقديمها من كافة أهالي هذه المنطقة المحروسة، سيقع كمال الاعتناء بتنميقها وزخرفتها والاحتفال بتسليمها حسب المعتاد في كل ما يقع التنويه بشأنه، وحيث إنه ينبغي أن يكون الاشتراك في هذا المقصد المحمود شاملا لجميع من عمته إيالة كل عامل من عمال سيدنا أبد الله مجده وعلاه، تعين إشعارك بهذا، حتى تستخلص من إيالتك ما طابت به نفوس ذوي اليسار من أهاليها، على وجه التبرع الذي لا إكراه يشوبه ولا تحديد فيه، وذلك بقصد الإنفاق على هذا العمل الذي لا يزال ذكره يتتابع مدى الأحقاب. نعم عجل بذلك ووجهه ليدنا مصحوبا بتقييد شامل لكل فرد حصل منه التبرع، والقدر الذي جادت به نفسه، لكون التنويه بهذا العمل المبرور، يستدعي نشره في الجرائد، والله المستعان، والسلام. في 22 شعبان عام 1341»[137].

---

[137]- {وهذا التاريخ يوافقه 9 أبريل 1923 م} ح. د.

منحة للشرفاء الميمونيين الغماريين 1341 هـ:

[138] «جناب المحب العاقل المحترم، النائب بإدارة الأمور الوطنية ضون إميليو كلارا، لا زال السؤال عنك رجاء بقائك بخير، وبعد فقد كتب لنا القائد علي بن سليمان عامل قبيلة بني بوزرة الغمارية، معلما أن كافة الشرفاء الميمونيين القاطنين بتلك القبيلة، وهم ممن كانوا مدوا يد المساعدة لتوسيع نفوذ القوة المخزنية بتلك القبيلة، قد ألجأهم الحال، واضطروا للارتحال، فهجروا ديارهم بأولادهم وأمتعتهم، قاصدين الاستظلال بظل المخزن، وذلك بسبب ما يعاملهم به رعاع القبائل الغمارية من قبيح الفعال، ولأجله طلب من المخزن أن يمنحهم قطعة من الأرض بوادي مرتيل، ينزلون بها، وذكر أن القدر الذي يسعهم منها مائة وخمسون مطرو. وإنا نستلفت نظرك لمد يد المساعدة لهؤلاء المنكوبين، حتى يمنحوا ما أملوه من جانب المخزن، وبه الختام في 6 رمضان المعظم عام 1341 موافق 23 أبريل سنة 1923».

وظيف عامل باشا بالقبائل الريفية عام 1341 هـ 1923 م:

وكانت السلطات الإسبانية – كما يظهر من مختلف تصرفاتها- تعمل كل ما في وسعها لاستتباب الأمن في منطقة حمايتها بمختلف الوسائل الحربية والسياسية، ومن ذلك بث الدعايات وبذل الوعود بالولايات، ودفع الأموال بحساب وبغير حساب، والاعتماد على الأصدقاء المخلصين في اتخاذ الإجراءات المختلفة للوصول إلى الغاية المنشودة.

ومن ذلك أنها تعين بعض كبار موظفيها من أبناء البلاد، ليخدموا السياسة التي توافقها، ويكونوا وسطاء بينها وبين الرؤساء وأشباه الرؤساء والمتزعمين للاتفاق على المصالح المتبادلة، وقد تمنح أولئك الموظفين حق التصرف حسب الظروف – طبعا تحت إشراف ضباطها – دون الرجوع إلى الحكومة الخليفية.

وهذا ظهير بإنشاء وظيف جديد من هذا القبيل، في القبائل الريفية التي هي مركز المقاومة المسلحة ضد الاحتلال الإسباني، ونصه:

«يعلم من كتابنا هذا أسماه الله وأعز أمره، وأجرى على نهج الرشاد سيره، أننا بحول الله وقوته، وشامل يمنه ومنته، علما منا بحالة الناحية الريفية الخصوصية، وبالبعد الموجود بينها وبين عاصمة منطقة الحماية، ورعيا لما تقتضيه الموافقة العالية من تمتع سلطة مخزن الخلافة المعظمة بالسيطرة التي تمتعت بها دواما بين سكان تلك الناحية، التي طالما قدمت براهين إخلاص

---

[138]- {وهذه رسالة من الوزير إلى نائب الأمور الوطنية، في موضوع تخصيص منحة للشرفاء الميمونيين الغماريين بأرض مرتيل، جزاء لهم عما قدموه من خدمات لتوسيع نفوذ القوة المخزنية بقبيلتهم} ح. د.

عديدة لأسلافنا، في ظروف شديدة العسر على الدولة، قد قررنا من جديد تنظيم العمالة القديمة أو الولاية العامة للناحية الريفية كما كانت موجودة خلال قرون، مسندين حكمها لعامل باشا يكون رئيسا على أرباب السلطة والموظفين المسلمين الذين يخدمون المخزن الشريف بتلك النواحي، متمتعا بكل التصرفات والتقدمات، ومزودا بمأذونية الإقامة العامة الإسبانية بكل الأنفار الشخصية والوسائل الاقتصادية الجاري العرف بضرورتها لعمال النواحي بالمملكة.

ويلزم أن تكون لسعادة المقيم العام قيادة القوات المسلحة الدائمة المفتقر إليها لتعزيز شوكته أمام العصاة، كما تكون له كذلك تحت إشرافه قيادة الإدارات والأنفار المتطوعة والخيالة التي تجهر في تلك المقاطعة. ويكون للعامل المذكور خليفتان لمعاونته في مهمته بولايته المدنية والعسكرية. تحت إشراف سعادة المقيم العام، كما يعطاه جريا على العوائد المخزنية القديمة، ما يتوقف عليه من موظفين وأعوان، للقيام بالأعمال المشار إليها سابقا، والتي ليست بأقل أهمية منها، كمباشرة تحت أمر سعادة المقيم بشكل انفرادي، الأعمال السياسية اللازمة لإخضاع القبائل الثائرة للسيطرة الشريفة، وعلى حكومة الدولة الحامية أن تعطي الأوامر المناسبة ليكون ذلك الباشا العامل معززا بالمستخدمين الذين يباشرون حوله المراقبة المدنية والعسكرية، ويقدم هؤلاء متعين التعليمات لحسن قيامهم بمهماتهم على الوصف الأكثر نفعا والأوفر حظا لناموس السلطة المخزنية المتعينة أمام رعايانا القاطنين بتلك الناحية، فالواقف عليه يجري على مقتضاه، ولا يعتمد سواه، والسلام. صدر به أمرنا الشريف في 18 رمضان 1341 موافق 5 مايه سنة 1923».

وتحت ذلك ما نصه:

«عاينت ظهير سمو الخليفة المعظم مولاي المهدي بن إسماعيل الصادر بتاريخه المتضمن تأسيس عمالة الريف وتهذيب نظامها. وعليه فإني أعلم به.

تطوان 5 مايه سنة 1923.

لويس سيلبيلا».

<u>القائد إدريس الريفي عامل باشا بالريف عام 1341 هـ 1923 م:</u>

وهذا ظهير خليفي بإسناد ذلك الوظيف -وظيف باشا عامل- إلى القائد إدريس بن عبد السلام الريفي. ويلاحظ فيه أنه وصف بالتمسماني، نسبة إلى قبيلة تمسمان المعروفة بين قبائل الريف، وكان المعروف قبل أنه ينسب إلى فاس. ونصه:

«يعلم من كتابنا هذا أسماه الله وأعز أمره، وأجرى على نهج الرشاد سيره، أننا بحول الله وقوته، وشامل يمنه ومنته، رعيا للخدمات المقدمة لمخزن

خلافتنا المعظمة في وظائف شتى مهمة مختلفة لمنطقة الحماية، من خديمنا الأنصح الباشا إدريس بن عبد السلام الريفي التمسماني، واعتبارا لما برهن عليه مرارا من كفاءته واقتداره وإخلاصه، قد اقتضى نظرنا الشريف تعيينه عاملا وباشا على المقاطعة الريفية، بكل التشريفات والتصرفات والاحترامات اللائقة بالوظيف، طبقا لما هو مقرر بظهيرنا الشريف الصادر بتاريخه، وله أن يؤسس إقامته الرسمية بالنقطة التي توافق خدمات المخزن الشريف من الناحية المذكورة. فالواقف عليه يجري على مقتضاه، ولا يعتمد سواه، والسلام. صدر به أمرنا الشريف في 18 رمضان عام 1341 موافق 5 مايه سنة 1923».

وتحته ما نصه:

«عاينت ظهير سمو الخليفة المعظم مولاي المهدي بن إسماعيل الصادر بتاريخه، المتضمن تسمية إدريس بن عبد السلام الريفي التمسماني عاملا وباشا على المقاطعة الريفية. وعليه فإني أعلم به.

تطوان 5 مايه سنة 1923.

لويس سيلبيلا».

توصية بأحد خدام المخزن 1341 هـ 1923 م:

[139] «جناب المحب المحترم، السياسي المحنك المفخم، سعادة الكاتب العام ضون دييكو سابيدرا، لا زال السؤال عنك ورجاء دوام عافيتك، وبعد فإن الفقيه السيد أحمد القناقي الحساني هو أول من قام بالنهضة المخزنية بقبيلة بني حسان، وبث فيها تلبية الدعوة للطاعة، وخاطر في ذلك بنفسه وماله، وعادى الأقارب والأباعد حتى رسخت قوائم أعماله، ورفض كل من انضم إليه أعمال الثورة، وسلم نفسه لجانب المخزن، وهاجر بنفسه وأولاده لهذه الحضرة التطوانية، فعمد فساد الثوار لداره، فهدموها وحجزوا ما يملكه، فأواه المخزن واعترف له بالمزية التي لا تنكر ولا تجحد، ورتب له مكافأة على صدق خدمته، ما فيه معاونة ومساعدة، وهو ثلاثون ريالا في كل شهر، وذلك منذ قام بهذه الأعمال مدة تجاوز الثلاث سنين، ولا زال خلال هذه المدة يوالي تلك الأعمال، ويبذل النصائح النافعة بصدق وجد واجتهاد إلى الآن وحتى الآن، ومثل هذا لا يجمل أن يعامل بالإعراض، ويقابل بالإهمال، حتى يحرم تلك المكافأة اليسيرة وتقطع عنه بتاتا حسبما قرره الآن وصار عرضة للضياع، مع أن هذا القدر لا يؤثر في الصوائر المعدة للمصالح السياسية. وعليه فنرجوك أن

---

[139] - {وهذه رسالة توصية بالسيد أحمد القناقي الحساني، أحد خدام المخزن وسلطة الحماية، من الذين ضحوا في سبيل خدمة السلطة المخزنية، فخصص له أجر على خدمته، حتى يحفظ له أجر أعماله، في عام 1341 هـ 1923 م} ح. د.

تمد له يد المساعدة، وتجبر كسره حتى تعاد إليه تلك المكافأة، وتجعل ذلك من أعمالك التي تخلد لك جميل الذكر والثناء على ممر الأيام. وبه الختام في 29 رمضان المعظم عام 1341 موافق 16 مايو سنة 1923».

ثم ذكره بذلك بكتاب في 7 قعدة 1341 موافق 23 يونيه 1923 م.

انتصار على "العصاة المتمردين" وتبادل للتهاني 1341 هـ 1923 م:

[140] «جناب المحب المحترم الأريب ضون دييگو سابيدرا دامت مسرته، وبعد فقد وصل كتابك معلما بتوجيه التلغراف الوارد من لدن سعادة المقيم العام، وآثرت تعريبه للاطلاع على فحواه المتضمن إشعار سيدنا دام علاه بانتصار الجنود المخزنية على العصاة، حتى تركوا بساحة المعركة أربع عشرة مائة ما بين قتيل وجريح. وقد بادرنا لإعلام سيدنا بهذا الخبر السار، فأمر دام عزه بإنهاء الجواب إليكم، معربا عن سروره بذلك، وأن تجعلوا باسمه تلغرافا لسعادة المقيم العام، بتهنئته بهذا الانتصار الباهر، الذي ترجى موالاته دائما حتى تنحسم مادة الفساد وتنقطع جرثومته. كما نحبك أن ترفع إليه التهاني منا ومن كافة رجال المخزن الشريف وموظفيه، ولا زال النصر حليف المخزن وجنوده، وبه الختام في 23 شوال الأبرك عام 1341 موافق 9 ينيه سنة 1923».

عام 1342 هـ (1923- 1924 م):

إعلانات مروعة على جدران أحياء مدينة تطوان:

[141] «جناب المحب المحترم الأنجد الوزير الخبير السياسي الأرشد، سعادة المقيم العام ضون لويز سلبيلا، لا زال في ترق دائم، وحظ محكم الدعائم، وبعد فالمنهي لجنابك أن كافة أهل هذه الحاضرة التطوانية قد بلغ بهم الاستياء من الإعلانات التي صدر الإذن العسكري بنشرها ملصقة بجميع الأزقة وحارات المدينة مبلغا هائلا.

أما أولا، حيث ألصقت بتلك المحلات بحالة مرعبة جدا، إذ لم يعهد أبدا منذ وقع الاحتلال العسكري أن الإعلان يلصق وطبل الحرب يضرب والسيوف مشهورة، مع توالي نشر الإعلانات دائما حسب المقتضيات.

---

[140] - {وهذه رسالة تتضمن الإعلام بما أحرزته الجنود المخزنية من انتصار على الثوار الذين نعتوا بـ "العصاة المتمردين"، وما تبع ذلك من تبادل للتهاني بين الدوائر الحكومية وسلطات الحماية عام 1341 هـ 1923 م} ح. د.

[141] - {وهذه رسالة تتضمن تبليغ ما اعترى المواطنين من استياء إثر تعليق السلطة الحاكمة لإعلانات مروعة في أحياء مدينة تطوان عام 1342 هـ 1923 م} ح. د.

وثانيا، إصدار ذلك الأمر الفظيع الذي تكدرت لأجله الخواطر، دون إعلام للإدارة المخزنية ولا لسيدنا الخليفة الذي هو العمدة فيما يستدعي الحال إحداثه، وحيث لم يتقدم له إعلام، حصل للناس الخوف الشديد، وتوقعوا شرا لم يعلموا منه مخلصا، لا سيما حيث لم يجدوا عند المخزن علما بذلك، مع أن الأهالي كلهم قد خبرتهم الدولة الحامية ورجالها الذين شاهدوا أحوالهم وأعمالهم وإخلاصهم لمخزنهم وانقيادهم لأوامره في المنشط والمكره، وما نسب قط لفرد منهم مطلقا مخالفة ولا خروج عن جادة الطاعة ولا سبيل الصواب، بل مهما صدر أمر من رجال الدولة إلا وكانوا أسرع الناس له امتثالا، وذلك أعظم برهان على خلوص نياتهم وصفاء سرائرهم وطوياتهم.

وثالثا، عظم عليهم ما اشتمل عليه ذلك الإعلان من الفصول التي يلزم لتحملها غاية الحرج، فكان كل شخص يرى نفسه أنه مظهر عدم الثقة، وأنه لا فرق بينه وبين من لا يدانيه، فضلا عن أن يساويه، فصاروا يناجون ضمائرهم بهجران أوطانهم ومساقط رؤوسهم، وهرعوا يتساءلون ما الذي أوجب معاملتهم بهذا الأمر الذي لم يخطر ببال.

وعليه، فالمرجو من سعادتك أيها الوزير، والسياسي الخطير، الالتفات لهذا الحادث المهم، والخطر المدلهم، فتمد يد المساعدة لحسم هذا الداء، وتجبر هذا الكسر بأنجع علاج ودواء، حتى يمحي أثر ذلك المؤثر، ويهدأ الروع من ذلك الطارئ المفتر، فتطمئن النفوس، ويذهب ما دهمهم من الروع والبؤس، وبوجود مثلك أيها الرئيس المعتبر، لا يعدم الأهالي ناصرا، ولا يفقدون معينا باطنا وظاهرا، فلتجرهم على ما تعودوه من حسن تدبيرك وسياستك، ولتوقفهم عند حد ما ألفوه من الرفق واللين منذ استلامك لرياستك، أبقاك المولى محفوظا، وبعين الاعتبار ملحوظا، آمين. وبه الختام في 15 محرم الحرام عام 1342 موافق 28 غشت سنة 1923».

دعوة القبائل الريفية للخضوع للمخزن والخروج عن طاعة الزعيم ابن عبد الكريم الخطابي 1342 هـ 1924 م:

[142] «الحمد لله وحده ولا غالب إلا الله

من جانب المخزن المغربي الشريف إلى كافة القبائل الريفية، سلام عليكم ورحمة الله إن عدتم لطاعة الله، أما بعد فلا يخفاكم أن الفتنة نائمة لعن الله

---

[142]- {وهذه رسالة موجهة من المخزن إلى القبائل الريفية لحثها على الخضوع للمخزن وعدم اتباع ثورة الزعيم محمد بن عبد الكريم الخطابي، مع التهديد والترغيب والترهيب، وهي وإن كانت لا تحمل تاريخا محددا، إلا أن المؤلف قد كتب عليها هذا التاريخ: قعدة 1342 هـ يونيه 1924 م} ح. د.

موقظها، وأنها تعم المطيع والعاصي، وتضر البريء والجاني، وقد علمتم ما قاساه جانب المخزن الشريف من الصبر على عصيانكم الطويل الذي عاقبته خراب الديار وهلاك الرقاب وفساد المعيشة، وكم جريتم في أودية الضلال، وجانب المخزن الشريف يسايركم، ويصفح عن جرائمكم التي تستوجبون بها الدمار وشديد العقاب، ويعاقب بعض من استحق العقاب بالتي هي أحسن، إعذارا لكم وإنذارا، وفتحا لباب الإصلاح، وسدا لأبواب الفساد، ولا يزيدكم ذلك كله إلا طغيانا وتجبرا، وتيها وتكبرا.

ألم تعلموا أن من العدل استعمال الوسائل الشديدة، والعقابات الصارمة، لاستئصال جرثومة الفساد والثورة؟ ألم تعلموا أن الدولة الإسبانية الحامية مستعدة للأخذ بيد جانب المخزن الشريف، باستعمال جميع الوسائل التي يتوقف عليها لأجل ذلك؟.

إن هذا العقاب الذي سيبديه لكم جانب المخزن السعيد نحوكم، سيكون شديدا للغاية على أشخاصكم وأولادكم ومزروعاتكم ومواشيكم وكافة ثروتكم، لكن رحمة بكم وشفقة عليكم، وجب قبل الشروع في استعمال تلك الوسائل، أن يدعوكم جانب المخزن الشريف الدعوة الأخيرة إلى أن تغيروا سلوككم وتصرفكم، ويبين لكم عظيم الأضرار التي تنتج من ذلك العقاب الصارم، إذا لم تنجح فيكم هذه الموعظة الأخيرة. فإن كنتم تريدون أن تعيشوا عيشة راضية سعيدة آمنة، راتعين في بحبوحة أرضكم وأملاككم، واحترام دينكم وحريمكم وعوائد بلادكم، وتحسين أحوالكم يوما فيوما تحت راية جانب المخزن الشريف ومعاونة الدولة الإسبانية الحامية، فارجعوا عن غيكم، واتركوا عنكم تلك الأوهام الفارغة، وأطيعوا الله ورسوله وأولي الأمر منكم، وذلك جانب المخزن الشريف، ولا تثقوا بذلك الفتان الذي يموه على عقولكم بترهاته وأباطيله، وهو ابن عبد الكريم الخطابي، إنه إنما يقودكم لطرق الضلال والغواية، وما غايته إلا استعمالكم لغايته، وخداعكم لقضاء أوطاره وأمانيه، قاطعا النظر عن عاقبته وعاقبتكم، بمواعيد كاذبة لا تؤدي إلا إلى خرابكم الخراب الفاحش العظيم، بخلاف جانب المخزن الشريف والدولة الحامية، فإن غايتهما الوحيدة الحميدة، جلب السعادة والرفاهية لكم ولعيالكم، والدليل على ذلك أن جانب المخزن الشريف، سيعفو عنكم ويصفح عن كل ما جرى منكم، إذا سلمتم لجانب المخزن الشريف، وتركتم المذكور الذي طالما سبب لكم الأضرار بسبب أطماعه الأشعبية.

وإن كنتم لا تريدون المحافظة على رجالكم وأولادكم وأموالكم وأملاككم ومواشيكم، وجميع الأدوات الدفاعية التي بيدكم، فاعلموا أن الله القادر على كل شيء مع جانب المخزن، يعضده وينصره عليكم ويؤيده بالدولة الحامية القوية

برجالها وسلاحها وكافة أدواتها الحربية، لأنها مستعدة لقهر كل من عصى الله ورسوله وأولي الأمر، والأخذ بيد من أطاع الله ورسوله وأولي الأمر حتى يكونوا سعداء.

نطلب الله جل علاه أن يرشدكم لطريق الصلاح، ويلهمكم السلوك في سبيل النجاح، ويلقي الشعور بقلوبكم بوخامة العاقبة، حتى ترجعوا عن غيكم قبل مضي أيام الإنذار، لأنها تعد على الأصابع، إذا لم تخضعوا للطاعة. نعم إن خضعتم وأقلعتم عن الثورة وعن اتباع الظالم الخطابي، فإن العاقبة ستكون إن شاء الله حميدة، وعيشتكم سعيدة». [143]

[143]- {ومن الجدير بالعناية فيما وقع من أحداث هذه السنة أيضا، ما ورد في "ترجمة الزعيم مولاي أحمد الريسوني" التي كتبها مولاي الصادق الريسوني للمؤلف، من كون الزعيم المذكور قد عقد يوم 29 صفر 1342 موافق 11 أكتوبر 1923 م مقابلة رسمية مع المقيم العام الإسباني الجديد الطنينطي خنرال لويس أيسبورو، وذلك بساحة ضريح سيدي موسى من قبيلة بني عروس، وأن المقيم العام كان مرفوقا بالجوق الخليفي ومراقبي القبائل والمدن ورؤساء الدوائر من جنرالات وضباط وصحافيين، بينما كان الزعيم الريسوني محاطا بحاشيته وبرجال القبائل المسلحين، فكان هذا اللقاء من أجل عرض المقيم العام لما بعثته به حكومة مدريد مما "يتعلق بسياسة إسبانيا مع الشريف الريسوني من التعليمات والضوابط"، ولقد أورد مولاي الصادق نص هذه التعليمات والضوابط، وهو كالتالي:

(أولا: يجب على الشريف الريسوني الاعتراف بقبول نظام الحماية الإسبنيولية على ما هو مقرر في أمور الدول، كما يجب عليه الاعتراف بوجوب رياسة خليفة السلطان وترتيب مخزنه على ما هو مقرر، وذلك إما بحضوره شخصيا، وإما بواسطة الكتابة بكيفية واضحة، حتى لا يبقى في كل ذلك شك.

ثانيا: مساعدة الشريف ومشاركته في الأعمال تكون مستندة على سعادة المقيم العام وعلى حكامه وخلفائه، وذلك بأن يضمن الأمن والسكينة والمرور بالقبائل الغير المحتلة إلى الآن، وفي الحدود بنفسها الداخلة في القبائل، ويقع الاتفاق على تجديد ذلك مع المقيم العام، ويشترط المقيم العام أن نهج الحماية يجري فيها رويدا باتفاق الجانبين، يعني في جميع الأمور المتعلقة بقبض الضرائب وفلاحة الأرض واستثمارها واستعمارها وخدمة المعادن والأشغال العمومية وغير ذلك، مع بناء القشلات في المواضع التي تظهر مناسبة لنشر الأمن، وللمقيم العام التفويض والحرية بتوسيع منطقة هذه القبائل التي أسندت إلى أمر الشريف الريسوني، بشرط إعلام الحكومة. نعم إن الشريف يكون ضامنا للسكون العام، وحتى إذا وقع شيء من الفتنة في القبائل المحتلة الطائعة الآن إلى المخزن، وتحقق لأن تلك الفتنة فاعلها من القبائل المسندة إلى أمر الشريف، فعليه المسؤولية.

ثالثا: عندما تظهر نتائج الأعمال من هذا التكليف الذي تطوق به الشريف في القبائل المشار إليها، وهي نتيجة حسنة واضحة، فسعادة المقيم العام له التفويض بالمباشرة مع الشريف الريسوني باتباع العمل المتقدم على بقية القبائل من المنطقة، كانت محتلة أو غير محتلة.

رابعا: إذا وجد الشريف الصعوبة عند القبائل لانتشار الأمن بهذه السياسة وهذا العمل الذي تكلف به، فيطلب من سعادة المقيم العام الإعانة المادية من القوة الجيشية، وهو يسلمها له لعمل الحرب بالكيفية والمنهج الذي كان التمشي عليه في أيام "خردانة" عندما تقدمنا معا ضد قبيلة أنجرة وغيرها.

خامسا: جناب الشريف الريسوني يرفع ويباشر رأسا مع سعادة المقيم العام جميع أشغال القبائل المكلف بها.

سادسا: الأمر المهم من هذه المباشرة هو التفاهم مع الشريف الريسوني على كيفية إزالة السلاح من القبائل، فإذا ساعد على ذلك، ونصح لنا مبينا لنا الوقت والمحل المناسب لذلك، فقد برهن على صدقه التام في مباشرته معنا، وحتى إذا احتاج لذلك القصد إلى شيء من الدراهم يدفعها سرا عن إزالة سلاح القبائل، فلا بأس بذلك.

سابعا: وأما ما هو متعلق بأداء جميع ما طلبه من التعويض، فلسعادة المقيم العام الإذن بالدفع له حينا في مرة واحدة، مليون من البسيطة الحسنية، في الساعة التي يمتثل فيها ما هو مقرر في الفصل الأول، والباقي يدفع له تقاضيا، على القدر الذي اتفقوا عليه سابقا، كما أنه يدفع له المؤنة التي بقيت بذمة "خردانة" عندما يدفع السلاح الذي كان بيده سابقا، إما في مرة، وإما تقاضيا على الدراهم والسلاح. ولسعادة المقيم العام الحرية في التفاهم مع الشريف الريسوني على كيفية هذا الخلاص.

ثامنا: يكون على الشريف الريسوني مصروف كبير بسبب هذا التكليف السياسي، فيجب علينا أن ندفع له إعانة شهرية مالية قدرها ألف ريال.

تاسعا: ويدفع أيضا بقية الدراهم الذي تعاهدنا دفعها كليا على وجه الشريف، وذلك على أربع مرات، تبدأ من رأس العام الآتي حسابها. والمرجو من أخيه أن يدفع لنا تقييدة تامة مدققة، مبينا فيها ما نهب له من الماشية والحوائج من ناحية العرائش، حتى يمكن البحث عنها للمخزن.

تنبيه للمقيم العام: يجب عليك أيها المقيم بأن تقول للشريف الريسوني أن حكومة إسبانيا الآن بسبب وجودنا، قد رجعت قوية، فالأمة كلها قد حصلت لها الثقة بنا، وجميع الدول التفتت إلينا بعين الخير والرضى، منبها له بأن لا بد من السرعة في العمل والمباشرة، حتى ندرك المقصود في أقرب وقت ممكن، دون الإنصات إلى الكلام الطويل الفارغ الذي ينبني عليه الانكسار السياسي، وتصدر منه نتيجة ضد الخير. وعليه فيجب عليك أيها المقيم العام أن تعين أجلا للشريف، كي يجيب في أثنائه عن مقصوده، وعلى استعداده أو عدمه مع الدولة، دون تماطل، حتى لا يعود أن يقع ما وقع الآن من طول المباشرة دون فائدة، فقد مضى عام دون الحصول على اتفاق نهائي، وأما إذا كان الشريف لا زال راغبا وطالبا للسفر إلى المشرق، فعليك أن تقنعه بترك ذلك كلية، وإذا لم تدرك ذلك، فروّج معه المسألة حتى تمضي معه أمرا نهائيا في ذلك الموضوع. ونحن موجودون لدفع مال له كافي، ونأذن للترجمان سدريرة للانتقال معه إذا طلب ذلك، أو من يطلب هو، فمقصودنا معه مقصود خير لا يحتوي على ضرر يحصل له هنا ولا خارجا. وأما إذا كان الشريف مستعدا للخدمة، فهو المطلوب، ولكن بشرط أن يترك عن فكره جميع ما يشوش باله فيما مضى، مصمما على الصدق، دون أن يصغي إلى أقوال الغير، وإلى الأمور التي تطول بنا وبه في هذه المباشرة. والسلام. وحرر بمدريد في 16 شتنبر سنة 1923)} ح. د.

1343 هـ (1924 – 1925 م):

وجهة نظر الفقيه الرهوني في تعامل الدولة الحامية مع المسلمين:

[144] «الحمد لله وحده الذي بيده الحول والقوة

حضرة محبنا ... أمنك الله وسلام عليك ورحمة الله، عن خير مولانا دام علاه، وبعد فقد بلغنا أن عصابة ملقنة من بعض ذوي الغايات السياسية، متلبسة بظواهر التعصب لديننا الإسلامي، تحرش أغمار البوادي وجهالهم، وتحرضهم على إيقاد نيران الفتن ضد المخزن الشريف والدولة الحامية الفخيمة، وتحملهم على البحث عن حتفهم بظلفهم، وتجرهم إلى مصارعهم، تاركين نساءهم أيامى، وصبيانهم يتامى، ودورهم خرابا، وقراهم يبابا، بدعوى أن رجال الدولة يمسون عواطف المسلمين في دينهم وعاداتهم. فتعين علينا الإعلان بالحقيقة، حتى لا يغتر الجاهلون بتلك المقالات المخالفة لها، وذلك أن الذي شاهدناه منذ نشر الحماية على هذه المنطقة من رجال الدولة الحامية، لا فرق بين رؤساء ومرؤوسين، ولا بين عسكريين ومدنيين، هو احترامهم لديننا الإسلامي الحنيف ظاهرا وباطنا، وتقديس جميع طقوسه وعادات أهله، وتوقير الشريعة الإسلامية وأهلها، هذه مدة تقرب من اثني عشر عاما، لم نر أحدا منهم تعرض لشيء من أمور الديانة الإسلامية بقول ولا فعل، فمساجدنا والحمد لله زاهرة زاهية بأنواع العبادات المألوفة فيها، من أذان وصلوات وأذكار في الحواضر والبوادي، من غير أن يصدر من أحد منهم التشوف للاطلاع على ذلك، فضلا عن أن يمسه بشيء، وجميع الطوائف قائمة بطقوسها، من غير تعرض لواحد منهم بشيء، وكذا بقية الأركان من زكاة وصوم وحج، قائمة كما كانت من غير تبديل ولا تغيير، وأحكامنا الشرعية لا زالت جارية بيننا وبين غيرنا على ما كانت عليه، منفذة على الشريف والمشروف والكبير والصغير من غير تعرض أحد لها، ومقابرنا محترمة لا يدخلها أحد منهم ولو مارا، إذا رأوا جنازة وقفوا متأدبين ورفعوا قبعاتهم تحية لروح المسلم. وهكذا حالهم معنا في جميع الأمور الدينية، بل زادوا على ذلك، فمدوا يد المساعدة على إجراء وإقامة شعائر الدين في غاية الاحترام والتعظيم والوقار. فهذا الخنرال مارينا المحترم، قد بنى لما كان هنا مقيما عاما جامعا بحومة مرتيل، لا زالت تقام فيها الصلوات والجمع. وهذا الخنرال المقيم العام الحالي ضون لويس أيزبورو المعظم، قد بنى المصلى الجديدة بباب العقلة لإقامة صلاة العيد فيه، عوضا عن القديم الذي عينت المصلحة تركه لإحاطة البناءات به، فجاء مصلى يخلد الفخر لبانيه، حيث لا

---

[144] - {وهذه رسالة من الفقيه أحمد الرهوني يبين فيها وجهة نظره نحو الأوضاع التي كانت تعيشها المنطقة وكيفية معاملة رجال الدولة الحامية مع عموم الأهالي المسلمين، عام 1343 هـ 1924 م} ح. د.

نظير له الآن في مغربنا، كما تحكم به المشاهدة، وقد صدر أمره أيضا ببناء زاوية شاهقة في مدينة العرائش للطائفة الدرقاوية التابعة للشريف سيدي إدريس الحراق من الجيب الخاص. وهذا قنصل القصر الحالي، قد جدد بناء زاوية الولي الصالح سيدي علي أبي غالب، تجديدا صيرها به أبهى زاوية في المغرب وألطفها، وبنى أيضا على مقابره سورا جديدا لطيفا حفظا من تطاير الأذى لها. كما أصدر مقيمنا الحالي أيضا أمره بإصلاح أسوار مقابر تطوان، والعمل جار فيها بجد واجتهاد، وهذا كله بموافقة حكومته الإسبانية، التي قد ساعدت أيضا بتجديد بناء زاوية تزروت المعظمة، وإصلاح مدرسة لوقش بتطوان، مع إعداد المدرسين الكافين لتدريس العلوم الشرعية بالجامع الأعظم منها برواتب كافية، مع إعانات لطلبة العلم الشريف، كما يعرف ذلك كل سكان المنطقة. وقد كان المرحوم الخنرال خوردانا يقول دائما: أحلى ساعة وألذها الساعة التي يكون فيها جالسا بين المسلمين ومحاطا بهم. ويذكر أن عنده المصحف الكريم مترجما يتلو آياته ويتدبر معانيه.

ومنذ الاحتلال إلى الآن، وهم يحدثون في الحواضر والبوادي المدارس الشاهقة، ويخصصون فيها قسما مهما لتدريس القرآن الكريم والعلوم الإسلامية والعربية، ويعينون لذلك مدرسين بأجور وافية، ويفتحون أبوابها لأولاد المسلمين مع غاية الحرية، وما رأينا وما سمعنا أن أحدا من خواصهم ولا من عوامهم، اقتحم مسجدا أو زاوية أو محلا مقدسا عند المسلمين، منذ الاحتلال إلى الآن، كما أننا لم نر ولم نسمع بأحد منهم تعرض لحريم أحد أو عرضه، مع طول المدة المذكورة، في حق ذوي الأعراض والأحساب. وقد ثبت عندنا أن من يتطوع من المسلمين بالدخول في الجندية، يلزمونه القيام بأمور دينه من صلاة وصوم وغيرها، وإذا أراد التزوج أعانوه عليه، وألزموه التزوج على الطريقة الشرعية الإسلامية، وإذا عرضت لأحدهم دعوى في نكاح أو غيره، وجهوه للحاكم الإسلامي الشرعي أو المخزني، وسلموه له يتصرف فيه بمقتضى قواعد شريعته، بل بلغنا أن الدولة الحامية عازمة على بناء جامع في كل من مدينتي سبتة ومليلية، لإقامة الصلوات والجمع بهما من المسلمين الموجودين هناك، وعلى بناء جامع كبير في عاصمة مدريد، مضاهاة للجامع الذي يقام بباريز الآن، حتى يتأتى للمسلمين الذين يذهبون إلى إسبانيا للمعارض التجارية والاحتفالات الدولية وتعلم العلوم العصرية، أن يقيموا أمور دينهم في مساجد أبهى من مساجدهم، وحتى يكون مسلمو هذه المنطقة لا فرق بين حاضرهم وباديهم، على ثقة تامة من كون المقصود الوحيد للدولة الحامية الفخيمة المدفوعة لاحتلال هذه المنطقة السعيدة بنصوص الأوفاق الدولية، هو إعلاء شأن الإسلام والمسلمين، ومد يد المساعدة لمخزنها الشريف، لتكون

المنطقة مماثلة لغيرها في الدين والعلوم والتجارة والفلاحة والأمن التام، قادرة على القيام بشؤونها، آهلة بسكانها، فحينئذ تتركها تدير شؤونها، كما يترك الأستاذ تلميذه حين بلوغه حد الرشد، وترجع حاملة لواء الشرف.

فهذا ما رأينا وما بلغنا، أعلمناكم به لتكونوا منه على بال، وإذا كان هكذا، فلِم يحرش الناس على القتال، ويدفعون لأشد الأهوال؟ فالواجب على أولئك الكف عن تلك الإشاعات التي لا أصل لها ولا غاية إلا الهلاك والدمار، وعليه فإن كان ما كتبنا لكم به صحيحا، فأجيبونا عنه بالتصحيح، وإن علمتم أفضل مما علمنا، فأخبرونا به، وإن كان عندكم غيره، فأعلمونا به لنحمل رجال الدولة الحامية على تركه، حيث إنهم مستعدون للإنصاف وفعل كل ما فيه مصلحة للمنطقة، وكف ما فيه مضرة لها، وعلى المحبة والسلام. في متم محرم الحرام فاتح عام 1343[145]. قاضي القضاة وقاضي العاصمة أحمد الرهوني لطف الله به».

146

---

[145]- {وهذا التاريخ يوافقه 31 غشت 1924 م} ح. د.

[146]- {ومما وقفت عليه من الوثائق بين أوراق المؤلف، وثيقة بها شهادة أحد المجاهدين عن الأحداث التي وقعت في قبيلة بني عروس في بداية هذا العام أيضا، أي في شهر محرم 1343 هـ الموافق لشهر غشت 1924 م. وقد رأيت أن أدرج مضمونها لأهمية ولدقة ما بها من المعلومات. وكذا لما بها من وصف لاستبسال المجاهدين وصمودهم من أجل النصر. وهذا مضمن هذه الوثيقة:

"وكانت بهذه القبيلة (بني عروس) بين مركز ومخفر 22 قشلة، 6 منها مراكز كبار و16 مخافر، أي عسات. أما المراكز الكبار: 3 في زاوية تزروت، 1 بسوق الخميس، 1 باب الصور، 1 في رمل ميسرة. وأما العسات، فالأولى بمدشر بوزهري، والثانية بظهر البرداع، والثالثة بعين أحبار، والرابعة فوق مدشر أفرنو، والخامسة فوق أذرو، والسادسة تحت طردان، والسابعة بالشجرة المهرة، والثامنة بلمراج، والتاسعة بالعروسة الممسوخة، والعاشرة بالعجالية، والحادية عشرة فوق تزية، والثانية عشرة بعين زيانة، والثالثة عشرة بواد ساق، والرابعة عشرة بالسانية، والخامسة عشرة بالسيار، والسادسة عشرة بمدشر بوسرواس.

بعدما عمت الثورة قبائل جبالة، واندلع لهيبها بقبيلة بني عروس، أخذت كل فرقة وطائفة تقصد قشلة أو عسة تكون قريبة منها، وتحيط بها، وتقطع عنها الماء والزاد، وبعد أيام تقع في يد من أحاط بها بجميع ما فيها على وجه الأمن، أو يفر منها العسكر إما خفية أو علانية، لكن بعد معارك دامية. وكل من سلم من الموت منهم، يصل للقشلة التي تكون أقرب إليه من غيرها. وبهذه الطريقة تم تطهير قبيلة بني عروس، واجتمع الفاضل عن الموت أو الأسر بقشلة السانية، وهنالك وقعت بالبقية الباقية الطامة الكبرى، وأخذ الجميع إما بالموت أو بالأسر، وقد أخذت امرأة واحدة هناك من السلاح 24، لأن الجنس اللطيف كن يشاركن الرجال في الغزو، إما بسقي الماء للجرحى أو رفع الموتى، وهذه قاعدة متبعة في قبائل الريف، سواء في ذلك جبالة أو غيرهم من قديم الزمان"} ح. د.

إعلان للعموم فيه وعيد وتهديد 1343 هـ 1924 م:

[147] «إعلان: أنا ضون لويس دي أيزبورو ومنديخار، طنينطي خينيرال العساكر الوطنية، وخينيرال رئيس عساكر إسبانيا بإفريقيا، أعلم العموم، أن كثرة كلام أردياء الوطنيين الذين يعظمون الأمور، وينتقدون أعمال رؤسائهم، ويحزنون خواطر العموم، في أوقات يجب فيها إجراء المساعدة من الجميع، مثل الإذاعة والتكلم عن خطط العمليات العسكرية، وعما لدينا من القوة والاستعدادات، بنوع يصل إلى علم العدو، يمده بأسلحة قوية ضد ذواتنا، ويكون مبنيا على أساسات لا أصل لها، والمبالغة العديمة الحد، والعارية عن الصحة، عن قوة من يحاربوننا وما يبديه من الخوف أولئك الذين نظرا لأصلهم وفصلهم يجب عليهم الاستحياء من هذه النذالة. وأخيرا إن الاشتغال ضد إسبانيا بقصد أو بغير قصد، كل هذا هو من الأعمال المضرة جدا، التي لا يمكنني التسامح بها بصفتي مقيم عام وخينيرال رئيس عساكر الاحتلال، وعليه فبما لي من السلطة والخصائص التي تخولني إياها المادة 23 من القانون الحربي وغيره من الأحكام الجاري العمل بها.

أنهي وآمر:

بأنه منذ نشر هذا الإعلان فصاعدا، يكون ممنوعا كليا الخوض في شأن أي أمر كان أصدره الحكام الإسبانيون، ونقل الأخبار الغير منشورة أو المبلغة رسميا، كما أنه يكون ممنوعا أيضا الانتقاد والمجادلة في شأن هذه الأخبار، فمن لم يقوموا بإتمام هذا الأمر السابق، يعدون من أهل الجرائم الآتي بيانها، وتجري عليهم العقوبات التي تترتب على من يكونون قد ارتكبوها.

أولا: تجري العقوبة بالسلسلة الموقتة أو بالقتل، لكل من بالكلمة الملفوظة أو الأحاديث الدائرة في أماكن عمومية والأندية، أو بالكلمة المكتوبة أو المطبوعة أو المنقوشة بأية آلة كانت مطبعية يعطي أخبارا في شأن حركات العساكر وخروج قوافل التموين والتنظيم ومقاصد توجه وتجول العساكر.

ثانيا: تجري العقوبة بالحبس التأديبي أو الحبس الكبير، على كل من بأية واسطة كانت من الوسائط المتقدمة الذكر، يشتغل بالإفشاء في شأن العمليات العسكرية، لأخبار من شأنها إيقاع الخوف بين العنصر المدني.

ثالثا: تجري العقوبة بالحبس التأديبي، على كل من بواسطة الوسائل المتقدمة الذكر، يشتغل بانتقاد الأخبار المنشورة رسميا، قصد إقناع الغير بأن هذه الأخبار ليست موافقة للحقيقة والواقع.

---

[147] - {وهذا إعلان صادر عن المقيم العام رئيس العسكر الإسباني في إفريقيا، يأمر فيه الأهالي بعدم التدخل في أمور السياسة الإسبانية في المغرب، ويتوعد من يقوم باختراق ما جاء في هذا الإعلان بأنه سينال العقوبة على قدر ما اقترفه. عام 1343 هـ 1924 م} ح. د.

رابعا: تجري العقوبة بالتوقيف الكبير أو الحبس التأديبي، على كل من بأية واسطة كانت من الوسائط المذكورة سابقا، يذيع أخبارا عن سياسة منطقتنا.
خامسا: تجري العقوبة بالتوقيف الكبير، على كل من يعاون أو يساعد على إيجاد وسائل لارتكاب هذه الجرائم أو يستر مرتكبيها.
سادسا: يبتدئ العمل بموجب هذا الإعلان منذ نشره في كافة تراب منطقتنا، حيث قد توصلت سلطة عساكرنا حتى وفي مدينتي سبتة ومليلية أيضا.
سابعا: إن الجرائم التي يشير إليها هذا الإعلان، يصير الحكم بها بموجب مجلس حربي، وأرباب الجرائم المذكورين في المادة الأولى على موجب ما هو مقرر في معاملات المادة 53 وما يليها من القانون العسكري، وما تبقى من الجرائم، فعلى موجب المعاملات الاعتيادية.
تطوان 2 سبطمبر سنة 1924.
الخنيرال رئيس العسكر لويس دي أيزبورو ومنديخار».

المخزن يستعين بالشيخ ابن الصديق لتهدئة الأحوال 1343 هـ:

[148] «محبنا الأعز الأجل الأمجد، الشريف العلامة الأنجد، الشيخ المربي النحرير، فريد العصر في التحبير والتحرير، سيدي محمد ابن الصديق، حفظكم الله ووالاكم، وكان لكم وتولاكم، وسلام على سيادتكم ورحمة الله وبركاته، وبعد فقد أطلعنا سعادة المقيم العام الخنرال أيسبورو على ما كتب به لسعادته محب الجميع الفقيه السيد عبد الكريم بن إدريس الطنجي، في شأن هذه الحوادث الجبلية، وما ظهر من أوباشها من التحامل والتجاسر، وشرح المذاكرة التي أجراها مع سيادتكم، في كف اليد العادية وإرشاد القبائل للرجوع عن غيهم، وبالأخص قبائل غمارة، نظرا للمكانة التي لكم بينهم، والمزية العظيمة التي منحتموها، ثم ما أجبتموه به من الجواب الرفيع، الجاري على الأسلوب البديع، من استعدادكم الاستعداد التام، وتوجيه همتكم التوجه العام، لتسكين هذه الروعة وحقن الدماء، وصرف أنظار أولئك المنهمكين فيما سولته لهم نفوسهم، وإبعاد الذين حلوا بين أظهرهم فحملوهم على شق عصا الطاعة، وتفريق شمل الجماعة، وأثنى على جنابكم الفخيم ثناء عاطرا، وأشار إلى المآثر التي خلدتموها قبل في صفحات مساعدة الدولة الحامية، وقت حياة المقيم العام خردانة، وما أجريتموه من النصائح، وما أنتجته تلك الأعمال المحمودة من المصالح، وذلك ليس بغريب في صدور مثل تلك المزايا على يدكم، فقد هيأكم

[148] - {وهذه رسالة من المخزن إلى الشيخ محمد ابن الصديق في موضوع تدخلاته لتهدئة الأحوال في قبائل غمارة، واستدعائه لمباشرة الأمر مع رجال السلطة، عام 1343 هـ 1924 م} ح. د.

الله لذلك، ولكم الشكر والثناء الدائم على ما سلكتموه من تلك المسالك، وعليه فإن سعادة المقيم العام قد تلقى ذلك بغاية القبول، وقوي رجاؤه في الحصول المقصد المحمود من المأمول، وأذن بالكتابة لفضيلتكم في القدوم حالا لهذه الحضرة التطوانية، لتقع مفاوضتكم مشافهة معنا ومع من يتعين مفاوضته من رجال الدولة، فلتنهض على بركة الله، وعلى المحبة والسلام. في 8 صفر الخير عام 1343»[149].

بلاغ شبه رسمي عام 1343 هـ 1924 م:

«يعلم من المصادر الاستعلامية والإفادات السرية، بأن العدو يشيع بين القبائل، بأن القوة الحاضرة التي أظهرتها العساكر، سببها وجود الإدارة العسكرية الحاكمة "الديركطوريو" هنا، وأنها ستبطل هذه القوة عندما الخنرالية المؤلفون لها يرجعون إلى إسبانيا، وهذا تشييع لا صحة له، لأن لرئيس العساكر في المغرب ومعاونيه الكفاية والزيادة عن الكفاية لأجل إدارة العمليات العسكرية بأكبر همة، وباستعمال الوسائل والرجال التي لا تبخل إسبانيا بتقديمها له وبكل سخاء تمده بها، والدليل على ذلك هو ما نراه من مجيء العساكر الجديدة والمدافع والطيارات العديدة، والديركطوريو مستعد على إطالة المكث في المنطقة الغربية كل ما يلزم من الوقت، ليس فقط حتى لا يعود يسمع فيها طلقا واحدا من البارود، لا بل حتى يبسط السياسة الجديدة، ويرشح الموظفين المستأهلين والمستحقين التوظيف من أهل السلوك الذي امتاز كل واحد به في هذه الحرب، ويأمر بالعقوبات التي تستوجبها القبائل والجماعات التي شقت عصا الطاعة ونادت بالثورة، فعناد بعض الزعماء العاصيين على متابعة هذه الحرب الذي قد خسروها، والتي بها إسبانيا لا تبدي ضعفا قط، لا يمكن أن يقودهم إلى غاية أخرى غير زيادة الأضرار والخسارة وهلاك القبائل التي لحد انخداعها منذ برهة وجيزة من الريفيين، قد كانت عائشة بالرفاه والرغد في ظل مخزن الحماية الظليل»[150].

[151] «أناس مهتمون بقلب الحقائق وإيقاد نيران التشويش في منطقة الحماية الإسبانية بالمغرب، يشيعون بأن إسبانيا تقصد ترك مهمتها والتخلي عن المنطقة، فلا شيء أبعد من الحقيقة كهذا، فإسبانيا سواء بدلت أو غيرت في

---

[149]- {وهذا التاريخ يوافقه 8 شتمبر 1924 م} ح. د.

[150]- {وهذا البلاغ لا يحمل تأريخا محددا، إلا أن المؤلف قد كتب عليه أنه بتاريخ: صفر 1343 هـ شتمبر 1924 م} ح. د.

[151]- {وهذا نص بلاغ آخر في نفس الموضوع وفي نفس التاريخ أيضا : صفر 1343 هـ شتمبر 1924 م} ح.د.

كيفية بسط حمايتها على منطقتها، بالتحفظ على القبائل المقدمة للطاعة بواسطة خط قوي متين، جالبة للمنطقة السلمية منافع السكينة وصلاح الاشتغال وثروة الترقي، محترمة الدين والشريعة الإسلامية، كما برهنت على ذلك أثناء أعوام عديدة عاشت فيها بين المسلمين، ففي هذه المنطقة ستنظم الفرقات القوية العظيمة من الجنود التي تتسلط على عقاب أولئك العصاة الخارجين عن الطاعة، والذين بعدما كانوا ملتجئين بمراكزنا العسكرية، خانوها وجعلوا من فيها يموتون جوعا وعطشا.

إن الريفيين الذين قد أتوا لجبال المنطقة التي ساكنوها لم يعرفوا أن يدافعوا عن دورهم وأمتعتهم وحريمهم، واتحدوا معهم بكل جبن ودناءة، فإن إسبانيا ستعاقبهم داخل أراضيهم، حيث قام رجل متهور وجسور، وعاث لطمعه الشخصي ولجمع الأموال بواسطة إراقة دم المسلمين، وجاء متلفا للبلاد المغربية ومعاكسا للحضارة والترقي.

ها قد شاهدتم ما لنا من القوة التي بها حصلنا من جديد على فتح طريق الفندق، وعلى الاستيلاء على جبل بني حزمر وجبل غورغيز الذي فيه أسس العصاة مأواهم، وعن قريب وقت سيكون ما سبق لمدينة شفشاون والطرقات الموصلة إليها، وبالجملة في كل المنطقة الغير المنقادة للطاعة، حيث إن العساكر الإسبانية ستبلغ إليها، وإذا تعرض لها العصاة لدى مرورها، فإنها مستعدة لخراب القرى والمداشر، وتكون هذه خسارة جديدة لهذه البلاد المنكودة الحظ التي على ما يظهر، لا يعرف سكانها أن يعيشوا دون الفتن والحروب.

ولم يفت الوقت لتلك القبائل التي لم تدخل في الثورة، لكي تتحد مع إسبانيا للقيام في عملها، ولتكن على ثقة وطيدة بأن إسبانيا موجودة في كل ساعة وأوان، أن تبذل ما عز وهان، ولا تتخلى عن منطقة حمايتها حتى وفي الأنحاء التي لا تريد أن تستمر على احتلالها، تباشر حمايتها عليها بتسمية القواد، وتقوم بالحماية أو التأديب على حسب ما يقتضيه الحال من سلوك تلك القبائل والجهات.

ولا تنسوا بأن إسبانيا بيدها بواسطة مركباتها الهوائية الهائلة (الطيارات) قوة عظيمة لكي يوما بعد يوم، وسنة بعد سنة، تنغص حياة ومعيشة أولئك الذين من الآن فصاعدا يستمرون على العصاوة والتمرد، وحياة ومعيشة القبائل التي تساعدهم على ضلالهم، وتفتح لهم أبوابها ليجتمع فيها أولئك الأعداء الذين منها يطلقون نيرانهم على عساكرنا.

أما القبائل المخلصة والطائعة، والمسلمون المنتمون إلى خدمتنا، الذين يقاتلون بكل شجاعة، سافكين دماءهم الطاهرة في سبيل فتح أبواب السكينة والترقي والأمان، ينالون من إسبانيا دائما ما يفوق على ذلك من المكافأة

والحماية والمساعدة، فهؤلاء هم خيار المسلمين الذين بدون أن يمسوا شعائرهم الدينية، يقاتلون مع الدولة الحامية جنبا إلى جنب، سعيا في جلب الثروة والسلم والعدالة إلى بلاد مسقط رؤوسهم». اهـ.

رسالة إنذار وتهديد إلى جماعة بني صالح عام 1343 هـ:

ومثلها إلى بني حزمر، وكيتان، ويرغيت، وبوسملال:

«من جانب المخزن الشريف والدولة المعظمة الإسبانية حامية المنطقة، إلى كافة جماعة بني صالح، سلام عليكم ورحمة الله، وبعد فطالما وقع التربص بكم واتقاء مبادرتكم فيما لا ينفعكم فيه الندم، وذلك لأجل أن تبرهنوا على إخلاصكم، وتبرئة ساحتكم مما صادفه من البلاء غيركم، وكأنكم فقدتم شعوركم، فلم تهتدوا لطريق الرشاد، وعليه فهذا إعذار قد أيقظكم به المخزن عسى أن تنتبهوا، ومن أعذر فقد أنذر، فيلزمكم فورا أن تقدموا كافة بأجمعكم على جانب المخزن لهذه الحضرة التطوانية في ظرف يومين من تاريخه، تستدركون ما فاتكم من إظهار الطاعة والانقياد، برهانا على إخلاص طاعتكم، وإلا فجانب المخزن الشريف يحوز جميع ما تملكونه من أراضيكم ودياركم ومواشيكم، ويوزعها باجتهاده على من أخلص الطاعة منكم، وسارع لامتثال الأمر، وخصوصا يوزع ذلك على العساكر الوطنيين، وتكتب القرارات المخزنية بذلك، فامتثلوا وأطيعوا وكونوا مع المخزن يدا واحدة على من خالفه. وإن سولت لكم نفسكم خلاف ذلك، فقد تعرضتم للبلاء، وسيحل بكم من الانتقام ما حل بغيركم من أنواع العقاب، وصنوف العذاب، من تخريب الديار وتهديمها، وتشتيت شمل الدراري والأولاد وتغريبها، وقد رأيتم ما حل بغيركم من أنواع ذلك، فللمخزن من العدة والقوة ما يؤيد به ما لديه من عظيم السطوة، فمدد الجنود لا يزال متواصلا، وعمل المدافع والطيارات لا زال مرعبا هائلا، فانظروا فيما يصلحكم، وإلا فذنوب الأطفال الصغار والشيوخ والأيامى في رقابكم، والله تعلى يسلك بالجميع سبيل الهداية والسلام.

في 28 صفر عام 1343».[152]

رسالة إنذار ووعيد من الصدر الأعظم إلى بني معدان عام 1343 هـ:

ومثلها إلى بني حزمر وبني يدر وبني حسان:

«أحبتنا الأعزة آل قبيلة بني معدان، وفقكم الله وألهمكم سبيل الرشاد، وسلام عليكم ورحمة الله، وبعد فلا يخفى عنكم جميعا ما كنا نتحمله وقت مباشرة أمر رياسة الوزارة من المشاق والصعوبات، لحفظ ذات البين وإصلاح

152- {وهذا التاريخ يوافقه 8 شتمبر 1924 م} ح. د.

الأمة، وجذبها برفق ولين نحو جانب المخزن والانقياد له، حتى تم ذلك بمعونة الله، مع صدق اللهجة في مسعانا، وإخلاص الأعمال، والتزام الوفاء بجميع ما وعدنا به، سالكين طريق الجادة من غير ميل لمنفعة خاصة تخجلنا، واتحدت جميع القبائل التي كان الاختلاف والشقاق فرق جموعها، ثم لما كان من الأقدار الإلهية، انفصالنا عن تلك الرياسة، حيث كان أمر الله قدرا مقدورا، وكان ذلك في الكتاب مسطورا، وطرأ من الحوادث ما شتت جموع الائتلاف، وقع تدارك الأمر، فأعيد إلينا ذلك المنصب السامي فقبلناه، واعتمدنا على الله تعلى فاستلمناه، وعليه فلما تعلمون من محبتنا في جانبكم خصوصا، وفي جميع المسلمين عموما، ننبهكم كي ترجعوا عن متابعة فاقدي الرشد من مرتكبي الأعمال الفظيعة، والأمور الرذيلة الشنيعة، واتركوا المخزن وسبيله، سالكين طريق السداد، منتهجين نهج الصلاح والرشاد، فما لكم ولعساكره في التعرض إليها، وإفساد الطريق والتعريج عليها، ونقرر لكم أن جناب هذا الوزير الكبير الذي هو المباشر لوظيف المقيم العام، ذو عقل راسخ، وثبات وتدبير في الرأي، وقد كان في عزمه هدم مدينة شفشاون، وتخريب كل ما ظهر فيه فساد من القرى والمداشر، ولكننا أقنعناه في مباشرة هذا الأمر معكم، وتنبيهكم حتى تعلموا ما هي عليه الحال، والعاقل من تبصر في العواقب، فنحبكم أن تكونوا عند الظن بكم، وتدركوا ببصائركم حقيقة النصيحة، حيث تعهدنا عنكم لسعادة الوزير الرئيس، أنكم ترجعون عن هذه الحالة السيئة إلى ما هو أحسن، ونحن بحول الله نضمن لكم معه ما فيه حسن الآمال، والله المستعان. في ربيع الثاني عام 1343»[153].

عزل القائد البقالي لعصيانه عام 1343 هـ 1924 م:

«يعلم من هذا الكتاب الممضي باسمنا بصفة رياسة الوزارة، واعتماد رتبة الصدارة، أننا أذنا بعزل قائد المائة السيد محمد بن عبد السلام البقالي السعيدي من وظيفه المذكور، لما ارتكبه من نبذ الطاعة وفظيع الخيانة، وما اقترفه من الجرائم، وتعاطاه من الفساد والعظائم، عزلا لا يبرئه عما يستحقه من العقوبة عما صدر منه من شق العصا، وصار به من فريق من خالف وعصى. والواقف عليه يعمل بمقتضاه، ولا يتعداه لسواه، والسلام. في 8 جمدى الأولى عام 1343 موافق 26 دجنبر سنة 1924».

---

[153]- {نوفمبر 1924 م} ح. د.

توصية مصطفى الريسوني بالزلال المنكوب عام 1343 هـ:

« ... وبعد فبما أن القائد العياشي الزلال منضاف لجانب المخزن الشريف، ولا زال متشبث الأذيال به، وقد وقع به من هذه الحوادث الطارئة ما وقع، واضطره الحال للانتقال من مقره، اقتضى الحال الأخذ بيده ومساعدته وفق مطلبه على النزول بالغربية ببعض عزائب العم مولاي أحمد، هو وكافة أصحابه وأتباعه الذين هم في رفقته، مع جميع ماشيته وبهائمه، أما أهله وعياله وجميع حريمه، فالأوفق بحالهم أن يدخلوا لدار مولاي أحمد الكبرى التي بأصيلا هناك، فإن كانت فارغة فيكونون بجميعها، وإن كانت غير فارغة، فيخصون ببعضها، ريثما يتضح للمخزن كيفية المتعين. وإن لم يكن ذلك، فلتنظر له محلات أخر، تكون كافية ومناسبة لهذا الغرض.

وها قد وجهناه بهذا الصدد، وفي صحبته الكمندنطي بيالبا من فرقة طرسيو، والترجمان النبيه سرديرة. فاجر على مقتضاه، وخذ بيد القائد العياشي فيما يعرض له، ومد له يد المساعدة في جميع ما يتوقف عليه، والله المستعان، والسلام. في 5 رجب الفرد الحرام عام 1343».

وهذا التاريخ يوافقه 30 يناير 1925 م.

دعوة سيدي عبد الله الخلنجي وأتباعه إلى الطاعة عام 1343 هـ:

«محبنا الأرضى، الفقير الذاكرَ المنتسب السيد عبد الله الخلنجي أمنك الله، وسلام عليك ورحمة الله، وبعد، فلِما نعلمه من حالتك، والوصف القائم بك، أوقفنا ما عزم عليه المخزن من إرسال الطيارات على جماعتك لتأديب البغاة والانتقام من عصاة المخزن بإطلاق القنابل للحرق والقتل والتخريب، وجماعتك التي أنت في وسطها وروعيت لأجلك، لا زالت منحرفة عن الطاعة، آوية للفساد، ولا زالت متلبسة بما يؤول بها لأقبح الحالات، وكان الظن أن في وجودك غنية عن الوسائل المخزنية، حيث كان الواجب عليك إنذار قومك وتحذيرهم عاقبة المخزن وسطوته وسوء عاقبة أمرهم، وهذا لا يجمل بك وبأمثالك الذين هم مظهر الشفقة والإحسان، إذ الواجب المحتم الأخذ بيدهم وإنقاذهم من وهدة الهلاك الذي أشرفوا على الوقوع فيها، وحملهم على المسارعة فورا للوفود على المخزن الشريف، وتقديم الطاعة ونفي فساد الريف عنهم ومعاملتهم بما يستوجبونه من تشتيت شملهم ومقابلتهم ومدافعتهم بأقبح المدافعة التي يعاملونكم بها، إذ لا يرضى ذو نفس شريفة الرضى بالذل والهوان، وكفى مهانة ما يجرونه من الفسق والفجور بالنساء والأطفال وغيرهم، فكل من له أدنى مسكة من العقل يفرق بين طرق الغواية والرشاد، والصلاح والفساد، والسلام. في 7 رجب الفرد الحرام عام 1343».

وهذا التاريخ يوافقه فاتح فبراير سنة 1925 م.

رسالة إلى الفقيه محمد السماحة لتقديم الطاعة عام 1343 هـ:

«محبنا الفقيه السيد محمد السماحة، سلام عليكم ورحمة الله، وبعد فقد وصل كتابك، وعلمنا ما تضمنه وما تشير به، فالذي نرشدك ونرشد جماعتك إليه، هو المسارعة لتقديم الطاعة للمخزن الشريف، والوفود على أعتابه آمنين سالمين، وإنا نعدكم وعدا وافيا بمقابلتكم بالصفح والعفو إن برهنتم على الإخلاص والصدق، ونبذتم دعوى العصاة البغاة المارقين عن الطاعة، فإن أبيتم إلا الاستمساك بحبل الغواية والضلال، فستقعون فيما وقع فيه غيركم، وتندمون ولات ساعة مندم، مع أنهم يعاملونكم بأقبح المعاملات وأشنعها، إذ لا يرضى ذو نفس شريفة، الرضى بالذل والهوان، وكفى مهانة ما يجرونه من الفسق والفجور بالنساء والأطفال وغيرهم، فكل من له أدنى مسكة من العقل يفرق بين طرق الغواية والرشاد، والصلاح والفساد، وطالما تربصنا ورجونا رجوعكم لما يصلحكم، ومن أنذر فقد أعذر، والسلام. في 7 رجب الفرد الحرام عام 1343»[154].

رسالة من الوزير إلى سيدي مصطفى الريسوني بعد قبض عمه عام 1343 هـ:

« ... وبعد فقد وصلت مكاتبك الثلاثة بتاريخ 6 و14 و16 جمدى الثانية، وأحطنا علما بما تضمنته تفصيلا وإجمالا، وقررنا جميع ذلك لسعادة الرئيس المقيم العام، واستوعب الكل وصار منه ببال، واستصوب عنايتك بهذا الشأن، فلتزد على عملك، واستقص كافة الأخبار المتعلقة بهذا الموضوع، ولا تتراخ في جلبها وسماعها، ثم تقريرها مهما أمكن، واجر على ما أنت بصدده دائما.

ثم وصل كتابك الأخير، شارحا حال القضية الهائلة التي نزلت بعمكم وأخيكم، وعظم المصاب علينا بوقوعها، وأظلم الجو لأجلها، ولله الأمر من قبل ومن بعد، لا مفر من القضاء المبرم، والأمر المحكم، ونرجو الله أن يجعل في الأمر فرجا عاجلا بمنه.

أما أنت فكن رجلا طبق الظن بك، ولا يستفزك الجزع، أو يطرق ساحتك الفزع، وكن بربك واثقا، واستعمل في كافة شؤونك الحزم، وامض لما يعرض لك بكل ثبات وعزم، واستقص جميع الأخبار، وطيّر بها الإعلام، وستحمد بحول الله العقبى، والسلام. في 9 رجب الفرد الحرام عام 1343».

وهذا التاريخ يوافقه 3 فبراير 1925 م.

---

[154]- {وهو نفس تاريخ الرسالة السابقة الموجهة إلى السيد عبد الله الخلنجي} ح. د.

من رئاسة الإدارة العسكرية الحاكمة – الإدارة المغربية، إلى القبائل الجبلية:

[155] «أحبتنا المحترمين كافة آل القبائل الجبلية، ألهمكم الله سلوك سبيل السداد، ووفقكم لمهيع الرشاد، وسلام عليكم ورحمة الله، وبعد فبمقتضى دواعي الإحسان والشفقة ومراعاة أخوة الدين، ننبهكم وننذركم كي تفيقوا من هذه الغفلة التي استولت عليكم، وحجبت عقول ذوي العقول منكم، ونحذركم الوقوع في مهاوي الهلاك، فراجعوا عقولكم، واعلموا أن المخزن معه كل خير، ومهما راجعتم طاعته وانقدتم إليه، فإنه يقبلكم ويصفح عما مضى ولا يؤاخذكم، ولكم الأمان التام في القدوم عليه وإظهار الطاعة، فلا تخافون ولا يلحقكم ضرر، وفي رجوعكم للمخزن الخير كله، وقد شاهدتم من عصابة الريف ما تشمئز منه ولا ترضاه نفس حرة أبية، فغاية ما يسعون فيه هلاككم، بتحريضكم على إراقة الدماء وقتل النفوس البريئة، وتخريب دياركم، وتغريبكم عن وطنكم، والاستئثار دونكم بجميع أموالكم وأمتعتكم وكل زروعكم وكل ما تقتاتون به، حتى وظفوا على كل دار ثلاث خبزات، واحتلال أوطانكم، وتفريق جمعكم، وإخراج ذخائركم، والحيلولة بينكم وبين من يعز عليكم من بنيكم وإخوانكم وذوي القرابة منكم، فقطعتم بمواصلتهم رحمكم، وهتك حرماتكم، وكشف عوراتكم، والفسق بنسائكم وأولادكم من غير مبالاة ولا احتشام، وكل هذا وأنتم خامدون جامدون، مع أن هذه أفعال قبيحة ذميمة، لا تنطبق على قوانين الشريعة الإسلامية، بل ولا على أي قانون من قوانين الملل كلها، ولا يقر على هذه الحالة في نفسه وفي أهله وقرابته وعشيرته، ولا يرضاها إلا من لا خير فيه، وحاشا الله أن يعتقد في المتدين بدين الإسلام الرضى بهذا. فخافوا الله وراقبوه، واتقوا الله الذي إليه ترجعون».

[156]

---

[155]- عن الجريدة الرسمية سنة 9 – عدد 5 – 14 شعبان 1343 هـ 10 مارس 1925 م.

[156]- { سبق للمؤلف أن أشار في فصل سابق إلى أنه سيفصل الكلام عن المقاومة التي قام بها الزعيم المجاهد محمد بن عبد الكريم الخطابي، إلا أنني لم أقف في هذا الفصل الرابع الخاص بمقاومة الاحتلال على ما يتعلق بهذا الموضوع، ولعل هذا من الموضاعات التي كان سيخصص لها عنوانا مستقلا، لأهمية الأحداث التي تضمنتها الثورة الريفية في أعمال المقاومة. وقد وقفت بين أوراقه الخاصة على أوراق بها معلومات كان يجمعها لهذا الغرض – على ما أعتقد – وسأتعرض لبعض هذه الأوراق باختصار:

الورقة الأولى: وبها معلومات عن الزعيم محمد بن عبد الكريم الخطابي وعن الحرب الاستقلالية الريفية:

«من أهم ما وقع من الحوادث أثناء عهد الحمايتين الفرنسية والإسبانية على المغرب، الحرب الريفية الاستقلالية التي تزعمها البطل المغربي الكبير الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي، من قبيلة بني ورياغل الريفية في الشمال الشرقي للمغرب.
والقائمون معه بهذه الحركة أولا، هم رجال القبائل الريفية التي تبتدئ من نواحي مدينة مليلية المحتلة بالقوات الإسبانية، وتمتد لجهة تطوان غربا إلى أن تصل إلى حدود القبائل الغمارية الجبلية.
والمناوشات والاصطدامات والحروب بين رجال القبائل الريفية من جهة، والقوات الإسبانية من جهة أخرى، ليست حديثة العهد، بل إنها قضية في عمرها مئات السنين، إذ من المعلوم أن دولة إسبانيا قد احتلت مدينة مليلية الواقعة في صميم قبائل الريف من بلاد المغرب منذ عدة قرون، ومنذ ذلك العهد والعلاقات بين القوات الإسبانية والقبائل الريفية تتحسن حينا وتسوء أحيانا.
وبمراجعتنا لتاريخ المغرب، نعرف أن السلطان سيدي محمد بن عبد الله العلوي، قد قام بحصار مليلية بقوات مغربية عظيمة، إلا أنه لم يتمكن من استرجاعها لحظيرة المغرب، وظل الإسبانيون منكمشين داخل أسوار مليلية الصغيرة سنين طوالا. وقد عقدت بين المغرب وإسبانيا معاهدة اتفق فيها معها على تعيين الحدود بين مليلية المحتلة والأراضي المغربية الخالصة.
وكان الجانب الإسباني هو المعتدي دائما في هذا الموضوع، لأن مدينة مليلية والأرض التابعة لها واقعة في صميم أرض المغرب، ونسبتها للمغرب كنسبة جبل طارق إلى إسبانيا، أي إن مليلية قطعة من بلاد المغرب، وجبل طارق قطعة من بلاد إسبانيا، فإنجلترا مغتصبة لجبل طارق بالقوة، وإسبانيا مغتصبة لمليلية بالقوة. ومن حق إسبانيا أن تسترجع جبل طارق، ومن حق المغرب أن يسترجع مليلية، ولكن القوة لا تخضع للحق والإنصاف، وإنما تخضع لما هو أقوى منها حسا أو معنى، والأيام دول. وما قلناه عن مليلية، يقال أيضا عن مدينة سبتة الواقعة في أقصى الشمال الغربي من المغرب.
ومدينة مليلية في نفسها لا أهمية لها مطلقا، وإنما هي مركز حربي قصد الإسبان منه التوسع في القبائل الريفية الغربية لاستعمارها ولاستغلال خيراتها واستثمار معادنها. ويظهر أن الظروف والأحوال بإسبانيا والمغرب لم تسمح لهم بتنفيذ رغبتهم إلا في أوائل القرن التاسع عشر للميلاد.

<u>عن الحرب الريفية:</u>

الأساس هو شعور الناس بأن المغرب مقبل على عهد يسود فيه النفوذ الأجنبي في البلاد، وذلك بعد الاجتماع الدولي في مؤتمر الجزيرة الخضراء عام 1906، وتقسيم المغرب بين دولتي إسبانيا وفرنسا باسم الإصلاح وتنظيم الأمن في المغرب.
وشرعت الدولتان في تطبيق ذلك، وتعيين بعض الضباط لتنظيم البوليس. وفي سنة 1909 خرجت من مليلية قوات إسبانية عازمة على احتلال قبائل الريف. وكان أول هجوم هو الذي قام به الخنرال بنطوس الإسباني في عهد الخنرال مارينا، وكان معه من الجنود نحو 15.000.
ومرت فترة هدوء، ثم صار الإسبانيون يهجمون على قبائل قلعية، ثم بعد حين تأخروا، فقابلهم المجاهدون في مختلف الجهات، وقد احتلوا بعض المراكز. وفي هذا العهد ظهر سيدي محمد أمزيان، وأسس مركزا في قبيلة بني وليشك في حدود بني سعيد، وهذا المركز

اسمه "جنادة"، فالتفت حوله قبائل الريف، وفي مقدمة رجالها المجاهدين سيدي احميدو، ومعه قبائل بقيوة وبني يطفت وبني بوفراح وغيرها.
ومن رجال المجاهد أمزيان الذين كان يعتمد عليهم والذين ناصروه، الحاج عمر القلوشي من المطالسة، والمجاهد بو الرحايل من المطالسة أيضا. ومن بني ورياغل الشيخ عمر بن المداني الشهيد في المعركة، والقاضي محمد بن الصديق العبدلاوي.
وبقي المجاهد أمزيان يحارب إلى أن قتل في المعركة سنة 1912. وفي نفس السنة (1912) قبل وفاته، جمع أمزيان قبائل الريف، وقرروا الاحتجاج لدى سفراء الدول الذين بطنجة، من المشاركين في مؤتمر الجزيرة الخضراء، وإعلان عدم رضاهم بهذه الحماية، وكتبت بذلك رسائل إلى جميع السفارات، وحملها إليهم وسلمها لكل واحدة منها السيد مسعود بن عُمَر الملقب سبيرا من بقيوة، من جماعة تيغانيمين (ربع إزمورن)، وهذا السيد قد اختطفه الإسبان من باب السفارة الألمانية بطنجة، وحمل في باخرة إلى مليلية، حيث سجن إلى أن افتدي من بين الإسبان عند تبادل الأسرى معهم بعد وفاة المجاهد أمزيان.
وتأخر جانب المجاهدين بموت المجاهد سيدي محمد أمزيان، ووقع التراضي، وانحلت رابطتهم، والأمر لله. فعاد الأمر لما كان عليه قبل من الفوضى، بالرغم من تقديم أخيه سيدي محمد التباع، الذي كان يقاوم، ولكن بصفة أقل من أخيه. وفي هذا العهد كان محمد بن عبد الكريم الخطابي مستقرا بمليلية مع الإسبان بصفة قاض.
وفي هذا العهد تمكن الإسبانيون من احتلال جميع قبائل الريف الشرقية، إلى أن وصلوا إلى أنوال الواقعة بين وليشك وتمسمان، وكان ذلك كله فيما بين سنة 1909 وسنة 1918.

محمد بن عبد الكريم الخطابي:

وأثناء ذلك كله، كان محمد بن عبد الكريم الخطابي لا يزيد على كونه فقيها كاتبا موظفا لدى الإسبان بمليلية، وقد أسند إليه الخليفة السلطاني بتطوان، وهو مولاي المهدي بن إسماعيل، وظيف القضاء.
ومولد السيد محمد الخطابي في قرية أجدير من قبيلة بني ورياغل من قبائل الريف الوسطى بين مليلية وتطوان، وقد سكن بتطوان مع والده وعائلته مدة كان يدرس فيها مختلف العلوم العربية والإسلامية على شيوخها، كما ذكر لي ذلك بنفسه أثناء اجتماعي به في القاهرة في الستينيات.
وأثناء الحرب الأوربية العظمى 1914 – 1918، كان الفرنسيون يسيطرون على الحكومة المغربية وعلى جل بلاد المغرب، وفي تلك الأثناء كان الأمير عبد الملك ابن الأمير عبد القادر الجزائري قد التحق ببعض القبائل المغربية، وتولى رئاسة المجاهدين الذين يحاربون الفرنسيين. وكان الألمانيون يساعدون الأمير عبد الملك، وكان جل المغربيين يظنون خيرا في الألمان.
والمغربيون على العموم، كانوا يكرهون المستعمرين من الفرنسيين والإسبانيين، ولم يكن مبتهجا بالحمايتين الفرنسية والإسبانية إلا عدد ضئيل من الاستغلاليين أو اليائسين. وكان أهل المغرب ينتظرون انهزام فرنسا، ليتخلص المغرب من احتلالها لأرضه، وسيطرتها على حكومته، فكانوا لذلك يمدون يد المساعدة لخصومها كلما وجدوا لذلك سبيلا. وبناء على ذلك، مد محمد بن عبد الكريم الخطابي يد المساعدة للألمانيين، فمهد السبيل للهر هرمان الألماني، حتى أمد حركة الأمير عبد الملك ببعض ما يحتاج إليه من مال وعتاد. وكان والد محمد بن عبد الكريم من جملة القادة المساعدين بنفسه وبرجاله لعبد الملك والقبائل المجاهدة معه.

وكانت مساعدة ابن عبد الكريم للألمان إما باتفاق مع إسبانيا، وإما بتغاض منها، لأن المساعدات كانت تمر في البلاد التي تحت سيطرتها.
وعلمت فرنسا وحليفتها إنجلترا بتلك المساعدات، فاحتجتا على إسبانيا، فما كان من هذه إلا أنها تنصلت من ذلك، وألقت المسؤولية على الفقيه القاضي السيد محمد بن عبد الكريم الخطابي. ولإرضاء دولتي فرنسا وإنجلترا، زجت بالفقيه في سجن أحد الأبراج الإسبانية بمليلية (رسطرو كوردو)، وكان ذلك سنة 1915. وبعد أن لبث في سجنه بضعة أشهر، تمكن بالاتفاق مع عمه السيد عبد السلام الخطابي، من الحصول على حبل ربطه بأعلى الحصن، وتدلى معه وارتمى على الأرض، ولكنه أصيب في رجله، وشعر الحرس الإسباني بذلك، فقبضوا عليه من جديد، وأعيد إلى سجنه. ثم بعد مدة أفرج عنه وأعيد إلى عمله، وبقي فيه إلى سنة 1918.
وانسحب الأمير من مليلية سنة 1918، فذهب لداره بأجدير، وبدأ الحركة، وكان والده ما يزال على قيد الحياة.
والسنوات العديدة التي قضاها الفقيه الخطابي بمليلية مع الإسبان، عرّفته بدسائس الاستعمار عموما، وبنوايا الإسبان خصوصا، وقد أصبح يعتقد أن المغرب مقبل على عهد مظلم، قد يصلى فيه من طغيان الاستعمار ما لا يطيقه الأحرار، وأن القبائل الريفية الحرة، ومن جملتها قبيلته ومسقط رأسه، على وشك الوقوع فريسة في أيدي القوات الإسبانية، خصوصا بعد أن تمكنت جيوش الاحتلال الإسباني من بسط سيطرتها بالقوة على جل القبائل الجبلية الواقعة في نواحي تطوان بالشمال الغربي من المغرب، إذ أصبح زعيم القبائل الجبلية المجاهدة الشريف مولاي أحمد الريسوني محاصرا في قمم الجبال، وليس بينه وبين الموت أو الاستسلام إلا خطوات، وبذلك تنتهي المقاومة المسلحة في الشمال الغربي من المغرب، فتصرف إسبانيا جميع قواتها نحو القبائل الريفية بالشمال الشرقي، وتسيطر على جميع الشمال المغربي، تنفيذا لعقد الحماية بين فرنسا وإسبانيا. ويعلم الله كيف يكون حال الأحرار، عندما يفكرون في مستقبل بلادهم، فيرونها سائرة في طريق البوار، وعندما يرون قادة الاستعمار يستعدون لابتلاع أمتهم والقضاء على حريتهم واستقلالهم.
لقد أبت همة الفقيه الخطابي وشهامته إلا أن يقفز من قفص الوظيف بمليلية وضواحيها، إلى ميدان الحرية والكفاح، فاعتمد على الله، وانتقل إلى قبيلته بني ورياغل، وما يحيط بها من قبائل الريف التي كانت وما تزال حرة بعيدة عن الاحتلال الإسباني، وأخذ يعد العدة للقيام بمقاومة الاستعمار، بإيقاف جيوش الاحتلال عند حدها، والحيلولة دون توسعها وتقدمها. وقد لقي من الصعوبات ما هو طبيعي وعادي في مثل هذه المواقف الشريفة، ولكنه صبر وثبت، فكلل الله أعماله بالنجاح، وكان من أمره ما هو مخلد في بطون التاريخ.
لقد ابتدأ ابن عبد الكريم عمله بالوعظ والإرشاد والاتصال برجال القبائل، لأنه لم تكن في بلاد الريف مدن. وحضهم على الاتحاد ونسيان الحزازات ونبذ الخلافات، وجمع الكلمة على كتاب الله وسنة رسوله. ورجال الريف الأباة الأحرار لا يخضعون لشيء خضوعهم للدين ومبادئ الدين. والفقيه الخطابي كان لديه من العلم بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية، ما لدى أمثاله من الفقهاء والعلماء، وكان يزيد على الكثيرين من أقرانه بذكائه الممتاز، وإرادته القوية، وعزيمته الصادقة، وإيمانه المتين، وتجاربه الواسعة، وعقيدته الراسخة.
وأثناء تلك المدة، كان الإسبانيون يعملون السياسة بدفع المال لرؤساء القبائل الريفية، لتفريق الكلمة وتهدئة الخاطر، وكان بعض الناس من الأحرار المحافظين عندما يذكرون أن ابن عبد

الكريم كان موظفا عند الإسبان بمليلية، ينظرون إليه بعين الريب، وكان آخرون ينظرون إليه بعين الأمل والثقة.. وفي هذا العهد أنشأ ابن عبد الكريم مركزا بقبيلة تمسمان، ومعه 18 شخصا، بعد أن يئس من اجتماع القبائل حوله.

اجتماع رؤساء القبائل بالجزيرة:

وإذا أراد الله أمرا هيأ أسبابه، وبينما الفقيه الخطابي مع جماعته القليلة يعظ ويرشد، ويفكر ويمهد، وليس معه من رؤساء القبائل إلا العدد القليل، إذا بالأقدار تهيء له الأسباب لينقلب الحال من الإدبار إلى الإقبال، ومن الإعراض إلى التأييد، ومن التردد إلى الإقدام، ومن البرود إلى الحماس. إذ كان المقيم العام الإسباني الخنرال برنـكير، الذي مركزه بتطوان، بعد أن استولى بقوته على جميع القبائل الجبلية، وشدد الحصار على البقية الباقية من المجاهدين بها، منتظرا استسلامهم أو التقدم نحوهم والقضاء عليهم نهائيا، رأى أن يتوجه نحو القبائل الريفية لاحتلالها. وفعلا عين الخنرال سيلفيسطري قائدا عاما للجيش الإسباني المعد لاحتلال الريف، وهذا الخنرال تقدم أن شارك في حرب القبائل الجبلية واحتلال بعضها، وكان رجلا شديدا متعجرفا معجبا بنفسه لدرجة الغرور. وانتقل المقيم العام برنـكير من تطوان إلى الجزيرة (حجرة النكور) المقابلة لقبيلة بني ورياغل، قبيلة الفقيه الخطابي، وهذه الجزيرة يحتلها الإسبان منذ عدة قرون، وتبعد عن الشاطئ المغربي بنحو خمسمائة متر، ودعا إليه الخنرال سيلفيسطري، وعقدا معا اجتماعا حضره جل رؤساء القبائل الريفية، وهم الذين كانت لهم علاقات ودية مع الإسبانيين، وكانت إسبانيا تمدهم بمساعدات مالية وغيرها، وتعدهم أصدقاءها، وتنتظر منهم مساعدتها على احتلال قبائلهم. وقام المقيم العام برنـكير خطيبا فيهم، وبين لهم أن الدولة الحامية قد عزمت على التقدم إلى قبائلهم لنشر الأمن والطمأنينة والعدل بها، وجمع الكلمة والتمتع بنعمة الحضارة الحديثة تحت ظل الحماية الإسبانية الخ الخ. وكان عدد من أولئك الرؤساء قد ملوا وسئموا الفوضى والحزازات والخلافات بين القبائل، ومقاتلة بعضها لبعض في سبيل الأخذ بالثأر والانتقام للدماء، وصاروا لحسن نيتهم وطيب سريرتهم يؤملون من الإسبانيين خيرا لبلادهم، خصوصا بعد أن قدم لهم من الوعود الطيبة ما يدعو للارتياح وانتظار حياة جديدة محفوفة بالأمان والاطمئنان والسلام.

وانتهى المقيم العام الخنرال برنـكير من خطابه، وقام الخنرال سيلفيسطري ليلقي كلمته على أولئك الرؤساء، فكانت كلمته من الكلمات الخالدة، بل كانت القول الفصل في العلاقات بين الإسبانيين والريفيين، إذ فاجأ الخنرال سيلفيسطري رؤساء القبائل الريفية بقوله: (اعلموا أنني لم أحضر إلى هذه الجزيرة عن طريق البحر إلا امتثالا لرئيسي المقيم العام، وإلا فإني كنت أريد أن أحضر إليها عن ذلك الطريق = وأشار إلى الطريق البري الممتد أمامهم في وسط قبائلهم التي كانت إلى ذلك التاريخ لم تطأها قدم استعمارية -، ألا فلتعلموا أنني رجل لي أنثيان من نحاس ... الخ) وخجل شيوخ القبائل الريفية من فحش الخنرال الإسباني، وغطوا أعينهم، وتصبب العرق على جباههم، وافترق الجمع الإسباني الريفي، وعاد الرؤساء من الجزيرة الإسبانية إلى البر المغربي في سفنهم الخشبية الصغيرة، التي تسير بالمقاذف، والتفت أولئك الشيوخ بعضهم إلى بعض، وتبادلوا النظرات، ولم يفكر أي واحد منهم في العودة إلى قبيلته، بل ساروا جميعا نحو (جنادة)، مركز الفقيه ولد السي عبد الكريم الخطابي. وإذ ذاك، بدأوا يشعرون بصدق ما كان ولد السي عبد الكريم يقوله لهم من أن الإسبانيين قوم

متعجرفون يريدون الاستيلاء على بلادهم والتحكم في رقابهم وإهانة شرفهم واللعب بأعراضهم.
وقال قائل منهم، هذا كلام الإسبانيين وهم لم يستولوا علينا ولم يسيطروا على بلادنا، فماذا سيقولون لنا ويفعلون بنا إذا تم لهم ما يريدون من احتلال أراضينا وبسط نفوذهم على جبالنا وسهولنا؟ فأمن الشيوخ على قوله، وقرروا بالإجماع الانضمام إلى حركة ولد السي عبد الكريم الخطابي، الفقيه العالم، والإداري الحازم، والرأي المنظم، والتدبير المحكم. وفرح ولد السي عبد الكريم بتوفيق الله أولئك الشيوخ والرؤساء للالتفاف حوله، فرحب بهم ترحيبا، وطلب منهم الرجوع إلى قبائلهم ودعوة قومهم للالتحاق بجماعة المسلمين في مركز جنادة.
وتوالت الوفود على مركز القيادة، وتعاهد شيوخ القبائل على التخلي عن الخلافات والإقلاع عن الحزازات، وأقسموا على الإخلاص لله وعلى الجهاد في سبيل الله.
وكان مركز ظهار أبران من قبيلة تمسمان قد احتله الإسبان سنة 1921، فاسترجعه المجاهدون بعد اجتماع كلمتهم، وأسروا فيه وغنموا الشيء الكثير.
عن واقعة أنوال:
أنوال هو المركز الكبير الذي كانت به قوات الخنرال سيلفيسطري، وكانت تحيط به من جميع جوانبه مراكز صغرى محصنة للمحافظة على المواصلات.
وهذه المراكز قد حاصرها المجاهدون وطوقوها وقطعوا عليها المادة التي كانت تأتيها من مليلية، وبذلك قطعوا الطريق الرئيسي بين أنوال ومليلية. ثم خرج المجاهد الخطابي وأصحابه إلى حصارهم مع القتال الشديد، إلى أن وقع الخلل في صفوف الجيش الإسباني ثم الهزيمة والاستسلام، وعددهم نحو 6000 في داخل أنوال. وهناك مات سيلفيسطري، وقبض أسارى كثيرون، ومات عدد كبير، ومن فر منهم لجهة مليلية، قبضت عليه القبائل، حتى النساء، وفي أنوال وجد المجاهدون مدافع ومواد وقوات، وعقب هزيمة أنوال، لم يشغل المجاهدين الغنائم، بل تابعوا الزحف بين أنوال ومليلية، إلى أن وصلوا إلى مركز أعروي قرب الناضور، وهناك طوق المجاهدون الخنرال نافارّو مع جيشه، وزادت قوات االمجاهدين نحو الناضور، فتم احتلاله، ثم تقدموا نحو مليلية، فحاصروها، ولو شاءوا لفتحوها، ولكنهم لم يفعلوا، ودافع نافارو عنها دفاع المستميت، إلى أن هلك أكثر من نصف جنوده، ثم فاوض المجاهدين في شأن استسلامه، وباشر الكلام معه بإذن ابن عبد الكريم السيد علوش بن حدو بن علي، من جماعة إزمورن (بقيوة). وأخيرا استسلم نافارو ومن معه وهم نحو ألفين. ونقل الجميع إلى أجدير.
أما المجاهدون، فاستمروا في زحفهم إلى أن وصلوا إلى أبواب مليلية، فلم يبق بينهم وبينها إلا نحو 4 كيلومترات. واقتضت المصلحة الوقوف عند ذاك الحد، وحصن الأمير الحدود، ونظم شؤون القبائل، وعاد إلى أنوال، وحمل منها المدافع والدواب إلى أجدير، وعاد من معه إلى أجدير، وشرع في تنظيم الشؤون الداخلية بتعيين قواد وقضاة وشيوخ» اهـ.

<u>الورقة الثانية: نداء من محمد بن عبد الكريم الخطابي:</u>
« نداء إلى كافة المسلمين بالمغرب الأقصى
نرفع بهذا المنشور إلى عموم عقلائكم، خصوصا العلماء منكم والأعيان، ردا لترهات العدو ومفترياته، وما يلقيه عليكم من الأباطيل والأوهام، ليتوصل بذلك إلى أغراضه الساقطة، في حالة أن ذلك لا ينطلي إلا على المغفلين من ضعفاء الإيمان وذوي العقول الصبيانية، لأن

طريق الحق واضح، ومنهاج الرشد بيّن، إلا من أبى وآثر الحياة الدنيا واستبدل العز بالمذلة، وإلا فكيف ينخدع مدعو الإيمان وزاعمو الإسلام، بأقوال العدو وما يبديه من النصائح الرائعة التي لا ينصت لها ذو عقل سليم، ولا يركن إليها إلا من ران على قلبه وحاد عن الطريق القويم. ولما كان في تلك الإشاعات من التلبيس والمخاتلة التي زادها بائعو الهمم والدين من العلماء المدلسين تعضيدا من الأدلة المموهة والتلفيقات المشوهة، نوع من الإيهام، خشينا أن يروج ذلك على الضعفاء ويلتبس الحق بالباطل. ولهذا وجب علينا أن ننبهكم أولا ونرفع هذا الإيهام، وذلك خدمة للحقيقة وتعريفا لكم بما تنطوي عليه ضمائرنا، وما هي الغاية من أعمالنا، حتى تكونوا على بصيرة، عملا بالواجب الديني، ورعيا للأخوة الإسلامية لكي لا تنخدعوا بأقوال العدو، ولا تركنوا إلى الذين ظلموا فتمسكم النار، وما ربكم بظلام للعبيد.
أيها الإخوان، إن كل ما ترمينا به الأعادي، وتلصقه بجانبنا من أن الريف جماعة ثائرة مشغوفة بالنهب والسلب والعمل على ما يخالف الفضيلة، فكل ذلك محض زور وبهتان، وأرانا في غنى عن إقامة الدلائل لكم على تصحيح دعوانا، ورد مفتريات العدو، لأن ذلك متضح لدى العالم ومشهود، وزيادة على ذلك فإنه لا يخفى على العارف، وحتى غير العارف، ما تكنه صدور الأعادي، وما تبديه دائما نحو الإسلام والمسلمين الذين خذلتهم ببعضهم، وفرقت جموعهم إلى أن صاروا طرائق قددا، وهم لا يزالون عاملين على ذلك، حيث وجدوا ذلك أسهل طريق للوصول إلى مقاصدهم وأغراضهم، علما منهم بأن الاتحاد شيء عظيم، وأن المسلمين مهما اتحدوا، يصعب إخضاعهم، وخصوصا في الحالة الراهنة التي أشرف العدو فيها على السقوط، على أنه ما كفى فرنسا وإسبانيا اتحادهما وتعاونهما على شعب صغير ومحاربتهما له بكل قوة، فهم يشيعون عنه ما هو بريء منه، ويختلقون عليه كل ما من شأنه يحط من كرامة الريف في نظر المسلمين، ولا ذنب لهاته إلا أنها تدافع عن واجب وتقاتل عن حق مهضوم تريد الأعادي أن تسلبها منه ظلما وعدوانا، كما فعلت في بلاد المسلمين الأخرى. أفلا يعد هذا من موت الإحساس وفقدان الشعور؟ إن كان المسلم لا يزال إلى الآن ينخدع للأعادي ويغتر بأقوالهم الكاذبة، بعدما ظهر منهم ما ظهر من التعدي على الأمم الضعيفة وغصب حقوقهم بكل إهانة، فهل من معتبر يتذكر؟ فتفطنوا أيها المغاربة وأفيقوا من نومكم الطويل، وتبصروا في عواقب الأمور، وأعطوا يد المساعدة لإخوانكم الذين يبذلون أكبادهم في سبيل جلب العز والمجد لكم إن كنتم مؤمنين تشعرون. وهلموا بنا أيها الإخوان – وفقكم الله – إلى التعاون، حتى نكون يدا واحدة أمام أعدائنا جميعا، ليمكننا أن نخرجهم بسهولة من هاته الأرض التي استحوذوا عليها لخويصة أنفسهم لا غير، وأنتم لا تجهلون اليوم موقف فرنسا أمامنا وأمام المسلمين، أن لو اتحدوا وتناصروا وخصوصا في هاته الظروف التي انتصرنا فيها على الأعادي كما تعلمون، وبيدنا كمية وافرة من القوة المادية ما يمكننا أن نقابلهم بالمثل وزيادة. ولا نزال في تقدم مستمر إلى أن يحق الله الحق ويبطل الباطل.
أيها المراكشيون، إننا لا نريد من كل هذا أن نتسلط عليكم أو نخرق عليكم عادة كما يموه عليكم العدو أو كما تتوهمون، أو غايتنا نطلب الملك والاستواء على عرش المغرب، كلا، وإنما غايتنا الوحيدة ومقصودنا المنشود هو طرد الأعادي من تراب المسلمين والوصول إلى إصلاح شؤوننا ماديا وأدبيا، لنحيي بذلك ما اندرس ونجدد مجد الأسلاف، وما ذلك ببعيد على رجال المغرب ومفكريه إن قاموا قيام رجل واحد، وعملوا ما يحقق هذا الأمل بالقول والفعل. أما جلالة سلطان مراكش، فإن سعى فيما نكد من أجله وقام بواجبه نحو الأمة الإسلامية

عام 1345 هـ (1926 – 1927 م):

أمر بتثقيف أملاك الزعيم محمد بن عبد الكريم الخطابي عام 1345 هـ 1926 م:

«الحمد لله وحده ولا يدوم إلا ملكه

يعلم من كتابنا هذا أسماه الله وأعز أمره، وأبد على ممر الدهور فخره، أنه حبا في التمشي بموجب العدل والإنصاف، وعقابا على المسلك الذي سلكه من كان رئيس الثورة التي وقعت ضد الحكم الخليفي محان[157] ولد عبد الكريم الخطابي. نأمر بتثقيف أملاكه الموجودة بهذه المنطقة المبنية وغير المبنية، والمزروعات وغيرها، ويجب أن يقوم الشخص الذي يعينه رئيس وزارتنا بإدارة تلك الأملاك، وبمعرفة أصحابها المحققين، على أن ترجع الأملاك التي هي للأحباس والزوايا والأشخاص المغتصبة منهم لأربابها، مع القيام بتعويض المضرات التي تسببت عن مسلكه القبيح، وتبقى كافة أملاكه المختصة تحت يد المخزن الشريف. والواقف عليه يجري على مقتضاه، ولا يتعداه لسواه، والسلام. صدر به أمرنا الشريف في 19 محرم عام 1345 موافق فاتح غشت سنة 1926»

وتحت ذلك ما نصه:

ليتخلص من ربقة الحماية والاستعباد، فنحن أول من يؤيده ويعضده ويؤازره على حكم بلاده. ثم ليكن هذا في علم جميع إخواننا المراكشيين حتى يحققوه، وخصوصا أساطين المغرب وعماله. كما يجب إن كانوا يؤمنون بالله وباليوم الآخر، أن لا يعيروا التفاتا لما يلقيه العدو من الخيلات التي تعود أن يسحر بها الفكر العام تشتيتا لكلمة المسلمين، ولتتحققوا أيضا أن ما نحارب من أجله ما فيه إلا سعادتكم وسعادة سلطانكم إن كان يود السعادة الحقيقية والمجد غير الموهوم.

نعم إننا لا نريد أن يكون سلطان المسلمين محتميا بالكافرين، وحتى إذا رضي ذلك لنفسه، فنحن لا نرضى له ذلك، كما لا نرضاه لأنفسنا ما دمنا إخوانا نتعاون على البر والتقوى. ولهذا ندعوكم جميعا إلى المشاركة في هذا الجهاد العظيم بكل ما استطعتموه، أما إن أبى سلطان مراكش وتقاعد عن ذلك، وآثر مؤازرة الأعادي، فإن حزب الله لا شك هو الغالب، وكلمته هي العليا، وعندئذ في اليوم الذي يفرح فيه المؤمنون بنصر الله، يكون الحكم لله ولرسوله ولصالح المؤمنين وللأمة وحدها النظر في تولية من تشاء. أما نحن فلا حاجة لنا بالملك، إذ ليست غايتنا ذلك. وسوف يتضح لكم كل ما حققناه لكم وصرحنا لكم به ولو بعد حين، والعاقبة في كل ذلك للمتقين، والسلام. تحريرا في تاسع صفر عام 1344.» وهذا التاريخ يوافقه 29 غشت 1925. وقد وقفت على نسختين من هذا النداء، إحداهما قد ختمت باسم محمد بن عبد الكريم الخطابي، والثانية ختمت باسم "وطني غيور"} ح. د.

[157] - الاسم الحقيقي هو محمد، وربما حوله بعض أهل الريف إلى محند، أما محان فلا ندري من أين أتى به هذا الكاتب عفا الله عنه.

«عاينت ظهير سمو الخليفة المعظم مولاي الحسن بن المهدي، الآمر بتثقيف أملاك محان ولد عبد الكريم الخطابي رئيس الثورة، عقابا على المسلك الذي سلكه وتعويض المضرات التي تسببت عن ذلك، وعليه فإني أعلم به.

تطوان فاتح غشت 1926.

خوسي سانخورخو»[158].

عن تثقيف أملاك أتباع الزعيم ابن عبد الكريم:

«الحمد لله وحده ولا يدوم إلا ملكه

يعلم من هذا الكتاب الشريف، والأمر الأسمى المنيف، أنه حبا في التمشي على موجب العدل والإنصاف، وعقابا على المسلك الشنيع الذي سلكه ضد السلطة الحقيقية، الذين اشتركوا في الثورة التي ترأسها محان ولد عبد الكريم الخطابي، وامتازوا لمعاكستهم للمخزن الشريف وللدولة الحامية، وهو محمد أزرقان الملقب بخريطو الأجديري، وسي محمد بن الحاج وسي محان بن علي من آيت قمرة، وحدو بن سي زيان من أجدير، وعبد الكريم بن حدو بن سي زيان الأجديري، وسي مصطفى سي محان بودرا الأجديري، وسي محمد بن سي محان بودرا الأجديري أيضا – شقيق السابق – وسي حموش بن محمد بن الحاج الأجديري، وسي محان بن حدو ثغار من المرابطين من آيت كمون، وسي محمد بن الحاج الأحسن من ترغوت، وسي محمد بن المقدم من ترغوت أيضا، وسي عبد السلام بن المقدم شقيق السابق، وولد سي محند النوحو من تروكنت، وسي محان بن سي محمد بن حدوش من بني توزين، وعلوش بن حدو النعار من بقيوة، وحدو الاكحل البقيوي.

نأمر بتثقيف أملاكهم الموجودة بهذه المنطقة المبنية وغير المبنية، والمزروعة وغيرها، والماشية، ويجب أن يقوم الشخص الذي يعينه رئيس وزارتنا بإدارة تلك الأملاك، وبمعرفة أصحابها الحقيقيين بل المحققين، على أن ترجع تلك الأملاك التي هي للأحباس والزوايا والأشخاص المغتصبة منهم لأربابها، مع القيام بتعويض المضرات التي تسببت عن قبح مسلكهم، وتبقى كافة أملاكهم المختصة تحت يد المخزن الشريف.

والواقف عليه يجري على مقتضاه، ولا يتعداه لسواه، والسلام. صدر به أمرنا الشريف في تاريخ [159] ربيع الثاني عام 1345 موافق 9 أكتوبر سنة 1926»

---

[158]- من الجريدة الرسمية سنة 10 – عدد 16 صفحة 436. عام 1345 هـ 1926 م.

[159]- {لم تحمل الرسالة تحديد اليوم، وبالمقارنة مع التاريخ الميلادي فإن يوم 9 أكتوبر يوافقه يوم فاتح ربيع الثاني من تلك السنة} ح. د.

وقد وافق على ذلك وأعلم به نائب المقيم العام دييكَو سابيدرة في نفس ذلك التاريخ، ونشر كذلك في الجريدة الرسمية ص 599 من عدد 20 من السنة العاشرة المؤرخ بـ 17 ربيع الثاني عام 1345 موافق 25 أكتوبر سنة 1926.

دعوة للخضوع موجهة إلى أشراف جبل العَلَم عام 1345 هـ:

«ساداتنا الأجلة أشراف جبل العلم كافة، أخص منهم كبراءهم وأعيانهم، وفقكم الله وأرشدكم، وسلام عليكم ورحمة الله، عن خير سيدنا أعزه الله، وبعد فيرد عليكم خديم سيدنا الأرضى القائد إدريس الريفي، مع ابن عمكم الشريف سيدي محمد المرون، وسيدي عبد السلام ولد سيدي الحسن، مصحوبين بهدية وذبائح لضريح جدكم الغوث الأشهر العارف الولي الأكبر، مولانا عبد السلام رضي الله عنه، وأفاض علينا من بركاته وعوارفه آمين، وقد حملناهما رسالة شفاهية عن جانب المخزن إليكم بالتعهد بالأمان، والصفح عن كل ما صدر وكان، بحيث إذا أنتم أنبتم إلى الطاعة، وسلكتم مسلك الجماعة، فعفو المخزن يعمكم، وصفحه يشمل سائر جناياتكم، عهدا عاما منا ومن سعادة الخنيرال المقيم العام، بحيث لا تخفر لكم ذمة، ولا يهتك لكم جاه ولا حرمة، وعليه فاقبلوا نصيحة محب شفيق، وثقوا بعهد ناصح صديق، وقد أمرنا الموجهين المذكورين بإمهالكم في التروي والتأمل في عاقبة ما نحذركم من المهالك والدمار، وما يعم العصاة من استئصال كل ديار ثلاثة أيام، فإن أنبتم لما له دعيتم، فقد اخترتم لأنفسكم ولعيالكم ما فيه صلاح أمركم، وإن أنتم تماديتم على العصيان، فقد عرضتم حرمكم وحرمتكم وحريمكم للهلاك والهوان، ويكون إثم ذلك عليكم، ومعرته مخلدة في صحائف نقائصكم، وهذا إنذار من يحب الخير لكم، وإعذار من يسعى في صلاح حالكم، والله سبحانه يهدي بالكم ويصلح أحوالكم. وهذا الأمان يعمكم ويعم سائر المحترمين بكم واللاجئين بحرمكم من متشردة القبائل الجبلية، مراعاة لحرمتكم وجاه رفيع حرمكم، وعلى المحبة والسلام. في 13 حجة عام 1345 موافق 13 ينيه سنة 1927».

الفصل الخامس
من الباب العاشر
في أخبار تطوان وبقية شمال المغرب
في عهد الحماية الإسبانية
مرتبة على حسب السنين

الأخبار والحوادث التي نؤرخها هنا، هي طبعا غير شاملة لجميع ما وقع بهذه البلاد في هذه الفترة، وهي أيضا ليست أهم ما وقع، وإنما هي نماذج لما يقع من الحوادث التي تجري منها الآلاف ولا يسجل التاريخ منها إلا الآحاد. وماذا عسى أن يسجل الناس، وفي كل لحظة يحدث من الأمور ما لا يحصي عدده إلا الله.

هي أخبار مجموعة من هنا وهناك، وقد يستفيد من بعضها من يهتم بالوقائع، ويتتبع الحوادث، ويستقرئ التطورات، إما للمعرفة والاطلاع، وإما للموعظة والاعتبار. وما التاريخ إلا عبرة من ناحية، وملهاة من ناحية أخرى، والمؤرخ نفسه قد يلهو بتأريخه لغيره مدة ما، ثم لا يلبث أن يمضي فيأتي من يؤرخ حياته، ويحلل أفكاره، وينقد أعماله وأقواله، وتلك الأيام نداولها بين الناس.

وهذه الأخبار والحوادث قد يكون بين البعض منها والبعض الآخر اتصال أو ارتباط، وقد نجد من بينها ما لا علاقة له لا بما تقدم عليه ولا بما تأخر عنه. ثم إن منها ما له علاقة بالدوائر الرسمية، ومنها ما هو شعبي محض أو شخصي عادي، لا علاقة له لا بالحكومات ولا بالرسميات. والقسم الأول كثيرا ما نعتمد فيه على الدفاتر الرسمية التي تسجل فيها الظهائر والقرارات والقوانين والتنظيمات، أما القسم الثاني، فمرجعنا فيه مذكراتنا الشخصية، ودفاترنا الخاصة، وأحاديثنا مع الرفقاء والمعاصرين.

وينبغي أن لا ننسى أن الحياة اليومية الشعبية تكون عادية في الغالب، لا يتجدد فيها ما يلفت النظر أو ما ينبغي أن يسجل في التاريخ، فأصحاب المصانع والمعامل يغدون ويروحون إلى مصانعهم وأعمالهم، والفلاحون في أراضيهم أو مع مواشيهم وبهائمهم وأشجارهم، والتلاميذ في مسايدهم أو مدارسهم أو معاهدهم، والأسواق والمتاجر تملأ بالمنتجات والمحصولات التي يقتنيها المستهلكون، أو يجمعها المصدرون. هي حياة طبيعية عادية، مرت عليها قرون فلم يتغير منها إلا القليل، وإذا كان هناك من أشياء يسجلها التاريخ في هذه الحياة الشعبية العادية، فهي ما قد يصدر من حوادث نادرة وإنتاج محدود ووفيات ونحو ذلك.

أما الحياة الرسمية المتصلة بالدوائر المخزنية الحكومية، فهي التي يصدر منها أو عنها ما يجد فيه التاريخ مادة غزيرة تشفي غليل المتعطشين للأخبار، والمتتبعين لتقلبات الدهر ولهو الزمان، فاليوم تولية وقوة وسلطان، وإقبال وانتصار، وغدا عزل وضعف وحرمان، وانهزام وإدبار، والناس منهم من يشاهد، ومنهم من يقرأ، ولكن ما يذكر إلا أولو الألباب.

وسأثبت فيما يلي، ما وقفت عليه من أخبار، أو قيدته من حوادث في هذه الفترة، مرتبا على حسب السنين.

عام 1331 هـ (1913 م):

نبتدئ أخبار عهد الحماية الإسبانية من اليوم الذي دخل فيه المقيم العام الإسباني الخنرال ألفاو مدينة تطوان، مصحوبا بضباطه وجنوده، وهو يوم الأربعاء 12 ربيع الأول عام 1331 هـ موافق 19 فبراير سنة 1913 م.

ويبتدئ تاريخ الحكومة الخليفية من يوم وصول الخليفة السلطاني مولاي المهدي إلى هذه المدينة، وهو يوم الأحد 20 جمدى الأولى عام 1331 هـ موافق 27 أبريل سنة 1913 م. وتربع هذا الخليفة على كرسي الخلافة السلطانية بتطوان، وتكونت حكومته الخليفية، وعلى رأسها الوزير الصدر السيد محمد بن عزوز، وشرعت هذه الحكومة في أعمالها الرسمية، وكانت الوضعية في ذلك التاريخ الذي هو أواسط عام 1331 هـ الموافقة لأواسط سنة 1913 م كما يلي:

لقد تم احتلال القوات الإسبانية لمدينة تطوان التي جعلتها مركزا لأعمالها، واتخذتها عاصمة للحكومة الخليفية، وهي تتأهب لاحتلال القبائل القريبة منها.

وعلى رأس الإقامة العامة الإسبانية التي صارت بيدها مقاليد السلطة العليا بهذه البلاد، رجل عسكري متغطرس متعجرف، يريد أن يفرض سيطرته بالقوة والتهديد على القريب والبعيد.

وفي مختلف القبائل القريبة من تطوان، عزوف ونفور وعدم رضوخ، بل واستعداد وتحفز للمقاومة المسلحة وخوض الغمرات بحزم وعزم وهمة واستبسال.

وفي هذا العهد وما وليه، وقعت محاولات ومعاكسات واصطدامات، هي التي بسطنا الكلام عليها بسطا، وأثبتنا ما يتعلق بها من أخبار ونصوص مستندات في الفصل الرابع الذي خصصناه لمقاومة الاحتلال.

وفعلا كان أهم ما يجري هنا في ذلك العهد من حوادث، هو المحاولات السياسية والاصطدامات الحربية، والوقائع الدموية، لأن القبائل الجبلية كانت كلها أو جلها، في حالة حرب ضد الاحتلال الإسباني للبلاد، ولم يكن الأمن

مستتبا إلا في مدن المنطقة وما حولها، فهذه هي التي انحصر أو كاد ينحصر فيها نشاط الحكومة بصفة محدودة.

وكانت المدن التي دخلت عمليا تحت الحماية الإسبانية، وصارت تحت نفوذ الحكومة الخليفية، هي مدن: القصر الكبير، والعرائش، وأصيلا.

وهذه المدن الثلاث، مثل مدينة تطوان التي صارت هي العاصمة، لم تخرج قط عن النفوذ الإسباني من عهد تأسيس الحماية إلى تاريخ إلغائها.

أما ما عداها من بقية أنحاء المنطقة الخليفية، فقد مرت عليه أطوار تعرف مما يأتي من أخبار.

ونعرف مما سبق أن أعمال الحكومة هنا في أول عهد الحماية، كانت مقسمة قسمين، قسم منها يتعلق بالحربيات وما إليها، وهو الذي ذكرنا أنه عقد له فصل خاص، وقسم آخر هو ما عدا ذلك من حوادث وأخبار، منها المهم ومنها غير المهم، ومن هذا وذاك تتكون صورة صحيحة عن البلاد وأحوالها وتطوراتها.

ولقد كان من أهم ما اهتمت به الحكومة الخليفية في أول عهد الحماية، أن عينت للمدن والقبائل التي امتد إليها نفوذها، حكامها الرسميين من باشوات وقواد وقضاة وغيرهم، ثم شرعت في التشريعات والتنظيمات والإصلاحات المناسبة للوضعية القائمة.

وكان يوم 3 رجب 1331 هـ الموافق لثامن يونيه سنة 1913 م يوما تاريخيا أصدرت فيه الحكومة الخليفية عدة ظهائر: منها ظهير ولاية القائد الحاج بوسلهام الرميقي الخلطي على مدينة القصر الكبير.

ومنها ظهير ثان بتوليته على قبيلة الخلوط وطليق، ومنها ظهير ثالث بتوليته على قبيلة أهل سريف، ومنها ظهير بتولية الفقيه الشريف مولاي الصادق الريسوني لقضاء مدينة القصر الكبير وقبائل أهل سريف وبني كُرفط.

ومنها ظهير بتولية الفقيه السيد مبارك الخمالي لقضاء مدينة أصيلا وقبائل الساحل والخلوط وطليق...

وعادة الناس أنه حينما تحصل الانقلابات وتتحدد الأحوال، يثبت العقلاء المفكرون، وينزوي الجبناء والمترددون، ويتقدم للميدان المقدامون، وقد يفوز بالمغانم مغامرون، ولكن العاقبة المحمودة دائما للمتقين دون المتلاعبين.

أما المستغلون للظروف إما بغير حق ولا عدل ولا كفاءة، وإما بطرق غير شريفة، فعاقبتهم في الغالب وخيمة، وقلما ينجون، وكثيرا ما يكون مآلهم كالحطب يحترق أو يحرق ليستفيد الغير، وقد شاهدنا من مثل ذلك كثيرا، قديما وحديثا.

على أن الإقدام والمغامرة، لا تختص بهما طبقة دون أخرى، فقد يكونان في الصالحين، وقد يوجدان في غيرهم، والمدار على النيات الحسنة والأعمال الصالحة والإخلاص، دون اعتبار الأقوال المنمقة، والمظاهر المزوقة، والتواضع المنافق، والابتسامات المتصنعة، والمجاملات المتكلفة ...

ثم في نفس التاريخ المذكور، 3 رجب 1331 هـ 8 يونيه 1913 م، أصدر الخليفة ظهيرا باحترام الفقيه الخمال وأولاده وإخوته، وظهيرا آخر بإقرار الفقيه محمد بن عبد القادر الطود على خطبة الجمعة والإمامة بجامع سيدي الهزميري بمدينة القصر الكبير، وظهيرا آخر بإقرار سيدي هاشم القادري على نقابة الزوايا القادرية بالقصر والعرائش وأصيلا.

ثم في سادس رجب المذكور (11 يونيه) صدر ظهير بإقرار السيد محمد الفاضل ابن يعيش على ولايته على مدينة العرائش. وظهير آخر بتوليته على قبيلة الساحل.

وفي ثامن رجب (13 يونيه) صدر ظهير بتولية القائد إدريس الريفي على مدينة أصيلا، وظهير آخر بتوليته على قبيلة الغربية.

وفي تاسع رجب (14 يونيه) صدر ظهير بإقرار الشريف سيدي محمد بن البشير بن ريسون على النظر في شؤون الزاويتين الريسونيتين اللتين بتطوان وتازروت وأحباسهما والعزائب والفتوحات الخ.

وفي نفس التاريخ صدر ظهير آخر يجدد للسيد محمد بن عبد القادر بن مرزوق النظر في زاوية سيدي عبد القادر بن مرزوق بتطوان، وسيدي محمد بن مرزوق بأصيلا، مع أحباسهما.

<u>إصدار الجريدة الرسمية باللغة الإسبانية سنة 1913 م (1331 هـ):</u>

بعد أن دخلت القوات الإسبانية مدينة تطوان وكونت بها الإقامة العامة، واستقر بها المقيم العام الإسباني مع مساعديه من الموظفين الإسبانيين، ثم تكونت الحكومة الخليفية بهذه المدينة، أصدرت الحكومة الإسبانية في عاصمتها مدريد بلغتها الإسبانية مجلة سمتها:

Boletin Oficial de la Zona de Influencia Española
en Marruecos

أي: النشرة الرسمية لمنطقة النفوذ الإسباني بالمغرب.

وقد صدر العدد الأول منها بمدريد بتاريخ 10 أبريل سنة 1913، وهذا التاريخ يوافقه من تاريخنا الهجري 3 جمدى الأولى عام 1331.

وقد اتخذت هذه الجريدة عادة لها، أنها تنشر أولا أوامر ملك إسبانيا بتعيين الموظفين الإسبانيين بمنطقة الحماية الإسبانية بالمغرب، ثم نصوص الظهائر التي يصدرها الخليفة السلطاني بتطوان، ثم القرارات التي يصدرها الوزير الصدر كذلك، ثم الإعلانات والبلاغات التي تصدرها المحاكم الإسبانية بالمغرب.

وكانت هذه الجريدة تصدر بانتظام مرتين في الشهر، في مطبعة وزارة الخارجية بمدريد، وقد استمر صدورها بمدريد إلى عدد 30 المؤرخ بـ 31 أكتوبر سنة 1935، ثم صارت تصدر بتطوان ابتداء من عدد 31 المؤرخ بـ 10 نوفمبر سنة 1935. واستمرت كذلك إلى أن انتهى عهد الحماية الإسبانية بالمغرب.

وكانت كما قلنا، تصدر بخصوص اللغة الإسبانية، إلى أن صارت تصدر منها طبعة أخرى باللغة العربية عام 1336 هـ 1918 كما سيأتي لنا بيانه بحول الله.

تأسيس مجلس الأشغال البلدية بتطوان عام 1331 هـ 1913 م:

وفي عاشر رجب عام 1331 هـ موافق 15 يونيه سنة 1913 م، صدر الأمر بإنشاء مجلس الأشغال البلدية بمدينة تطوان، وأمضى الخليفة بذلك ظهيرا هذا نصه بعد الحمدلة والتصلية:

«يعلم من كتابنا هذا أسماه الله وأعز أمره، ورفع فوق أفلاك السعادة مداره وقدره، أننا بحول الله وقوته، وشامل يمنه ومنته، وطوله وعزته، بمقتضى ما طوقناه من أعباء القيام بمصالح من يرجع لجنابنا العالي بالله أمره، والسهر على ما يعود عليهم بمزيد الراحة العامة نفعه وسيره، توجهت رغبتنا النافذة لتحسين أحوال تلك المدينة بتأسيس ما تفتقر إليه من الوسائط التي تعود على جميع سكانها المحبوبين من جانبنا العالي بالله بحفظ الصحة ورعاية النظافة وحسن التنظيم، وتنقيح الترتيب وغاية سلوك سبل التقويم، لتصير موقع نظر الاستحسان من جميعهم، حتى تكون أعمالنا المنوطة بحسن التدبير لمصالحهم، قد قامت بما يعود عليهم بوسائل صحة أجسامهم، وتنوير عقولهم، وترقية خاملهم. ولذلك نأمر خديمنا الأرضى القائد الحاج أحمد الطريس أن يبادر أولا في أسرع ما يمكن لتأليف مجلس يدعى مجلس الأشغال البلدية، تكون نتيجة مسعاه، وفائدة مبناه، تكليفه بالقيام بحفظ الصحة وترتيب النظام، وأن يكون هذا المجلس منعقدا تحت رياسته، ومؤلفا من أهل مهنته، كالطبيب والمهندس والبناء وغيرهم ممن لا غنى عن حضورهم، لضرورة الاحتياج إليهم، ومن نواب السكان من المسلمين بصفة هيئة وعدد تضمن أن قرارات

المجلس تكون مطابقة للقوانين الصادرة، والضوابط المحررة الواردة، مع مراعاة العوائد الإسلامية، والقواعد الدينية، التي تجب المحافظة عليها، والوقوف عند حدها، ولا يباح الخروج عن تعريفها ورسمها، ونحن على جميعهم بحول الله عين ومسمع، وإن حصل في ذلك ما يخرج عن مقتضاه، فالدرك عليهم أجمع. صدر به أمرنا المعتز بالله في 10 رجب الفرد الحرام عام 1331»[160].

وقد أرسل مثل ذلك لعمال مدن القصر الكبير والعرائش وأصيلا.

لجنة للإحصاء والتقويم بتطوان عام 1331 هـ 1913 م:

وشرعت الحكومة في اتخاذ الإجراءات الضرورية والتمهيد لإدخال التنظيمات اللازمة للحياة المنظمة، ومن ذلك إنشاء لجنة لإحصاء سكان تطوان وتقويم الأملاك بها لفرض ضريبة المباني التي بمداخيلها تقوم شؤون المجلس البلدي ومصالحه.

وقد صدر بذلك ظهير خليفي هذا نصه بعد المقدمة العادية:

«يعلم من كتابنا هذا أسماه الله وأعز أمره، ونشر على أفلاك السعادة واليمن مجده وفخره، أننا بحول من لم تزل أياديه متواصلة ظاهرة، ونعمه متكاثرة وافرة، نظرا لحسن مساعينا في إحداث مصالح عامة عائدة بالنفع التام على هذه الرعية السعيدة، والمنطقة البهية الرشيدة، والإجراء العام، وبالخصوص أهل هذه الحضرة التطوانية المحروسة، اقتضى نظرنا السديد، ورأينا الموفق الرشيد، تأليف جمعية خصوصية، ذات منافع عمومية، مختصة بأمور الترتيب والصحة، وما يعود على البلد بالرفاهية والدعة، على مقتضى التعليمات المفصلة، والضوابط المحصلة، التي ستصدر على يد رئيس وزارتنا السعيدة، يعهد إليها تقويم الديار وإحصاء السكان في هذه الجهة وأنحائها.

فنأمر خديمنا الأرضى الحاج أحمد الطريس، أن يتخذ كل الوسائل المفيدة، ويمد يد المساعدة لهذه الجمعية، حتى لا يتعرض لأعمالها المهمة الموافقة لحسن نوايانا المنيفة في سائر هذه المنطقة، ونحن بحول الله وقوته بمرأى من الجميع ومسمع، أمرا تاما يعمل بمقتضاه، ولا يحيد عن نهجه القويم ولا يتعداه. صدر به أمرنا المعتز بالله من حضرتنا التطوانية المحروسة في ثاني شعبان الأبرك عام 1331».

وهذا التاريخ يوافقه 7 يوليه 1913 م.

---

[160]- {وهذا التاريخ يوافقه 15 يونيه 1913 م} ح. د.

الخليفة يهنئ ملك إسبانيا بمولود له عام 1331 هـ 1913 م:

والموظفون الذين يشعرون بأنهم ثانويون، وأن لغيرهم عليهم يدا وتفوقا، كثيرا ما ينتهزون الفرص ليتصلوا بمن يعدونهم أعلى منهم مهنئين أو معزين أو مسلمين.

وقد ولد لملك إسبانيا مولود، فوجد أحد كتاب المشور المجال أمامه فسيحا ليتفنن في أساليب المديح والإطراء، وكتب في تهنئة الخليفة لملك إسبانيا مهنئا له بمولوده رسالة هذا نصها:

«من عبد الله المتوكل على مولاه، المفوض إليه أمره في سره ونجواه، الخليفة المفوض ابن الخليفة الكبير مولاي إسماعيل ابن السلطان المقدس سيدي محمد بن السلطان مولاي عبد الرحمن. أبد الله تأييده وعزه وفخره، وزين سبحانه بين الأعصار عصره، إلى أحب المحبين، وأعز المعزين، الخالصة محبته خلوص الإبريز، المنزهة صداقته عن التعريف والتمييز، الذي افتخرت الرؤساء بمحبته ووداده، وتهافت الأصدقاء المخلصون على مصافاته واستنجاده، محيي ما اندثر من معالم الفخر وسوابقه، ومجدد ما سلف بين الدولتين المتحابتين من روابط الائتلاف ولواحقه، ومبدد ما تكاثف من غيوم الجهل وبوارقه، ومردد ما عذب من عبارات الاتحاد بين أفراد ذوي المجد ورقائقه، وممهد سلوك سبيل الأمن على أجمل طرائقه، ناشر ألوية المفاخر، تذكار الأوائل لترقية الأواخر، المحب المحبوب، السامي الرتب الموقر المعظم، المنتخب الحائز من مفاخر الآثار ما شاع وانتشر، الملك المحترم دون ألفونس الثالث عشر، سلطان الدولة العظيمة، الإسبنيولية الفخيمة، وغرة جبين الأقطار الأندلسية الفسيحة الوسيمة، لا زالت دولته مبتهجة بفوائده، ناهجة طريق العدل على أوفق عوائده، راقية أعلى ذروة النجاح ومعاهده، ذاهبة في مصاف التقدم والانضمام، مذهب ذوي البأس عند حلول المشكل وشدائده، جامعة شتات ما افترق من نوابغ الإصلاح وشوارده.

أما بعد حمد الله المعطي الواهب، خالق الخلق تفضلا وإنعاما بالمواهب، وأداء الثناء الرائق اللفظ والمعنى، اللائق بحضرتكم الأحبية في ذلك المغنى، ورجائنا لمقامكم الملوكي ما فيه دوام السلامة والعافية، ونمو الخيرات المتوالية، على مقتضى المعتقد من حضرتكم الودية، وجناب رجال الدولة الإسبنيولية المرضية، فإننا حيث طرق المسامع، ما أطرب السامع، بموجب ما انطوت عليه السرائر، وأكنته الأفئدة والضمائر، وأعربت عنه ألسنة البشائر، من المحبة التي هي محكمة الربط والعقد، موصولة بصلة الاختيار والنقد، خائضة من بحار الاستدلال كل لجة، آخذة في سبيل الاحتجاج على تمكنها بأقوى دليل وأعظم حجة، سالكة في سبيلها على أقوم محجة، نرفع لفخامتكم

وسعادة الملكة، أعذب العبارات، ونفصح إفصاحا تقف دونه حسرى دلائل الإشارات، بتهنئة جلالتكم الفائقة، وسماحتكم الرائقة، بالمولود الذي يستنتج له الرصد طالعا سعيدا، ويتخذ يوم ازدياده موسما وعيدا، ويحفظ له التاريخ شأوا بعيدا، ويمنحه الدهر إقبالا، ويلحقه بمناصب سلفه ملوكا وأقيالا.

فنعم الوقت وقت جاء فيـــــــه   وخير الدهر عيش مستطـــــاب

فلنا أيها العزيز بذلك من الأفراح والمسرات ما فات التوصيف، وتجاوز التكييف والتعريف، كيف لا والحبيب يسره ما يسر حبيبه، ويأخذ من فرحه حظه ونصيبه، ولا سيما الود الذي غرسه الأسلاف، وأسسوه على قواعد الصداقة والائتلاف، فلتهنأ يا عزيزي بهذا المولود، الطالع نجمه في سعد السعود، فنرجو لسعادته عمرا طويلا، وسعدا بالنجاح كفيلا، وترقيا في أسهل المدارج، لأسمى ذروة المعارج، وأن ينشأ كسائر صنوانه الكرام على أكمل مراد، ويكتسوا جميعا تحت رعايتكم بحلة أسلافهم ذوي الفخار والإسعاد، ويعيشوا بوجودكم رافلين في أثواب الهناء والمسرات، وجزيل الأنعام والخيرات، حتى تستضيء الأرجاء بأفكارهم وآرائهم، وتروا الكهول من أحفادهم وأبنائهم، ولا زلتم والتهاني بكم متواصلة، وساحتكم في أذيال المسرة رافلة، والمهابة بجلالتكم محدقة وطائفة، وبشائر السعد تترى على حماكم متضاعفة، محفوظين بعين الاعتناء والاعتبار، محافظين على عهود المحبة في الإيراد والإصدار، ولا برحت الدولة الإسبنيولية المعظمة في ضخامة، وثروة وفخامة، وأبناؤها تحت ظل عزكم الشامخ، وفي أرغد عيش باذخ، وحرر بحاضرتنا التطوانية في 10 يليه سنة 1913 موافق 5 شعبان الأبرك عام 1331».

اللبادي عضو ينوب عن الخليفة في المجلس البلدي بتطوان عام 1331 هـ 1913 م:

ويظهر أن الخليفة منح مجلس الأشغال البلدية بتطوان أهمية كبيرة، إذ أنه عين عضوا خاصا ينوب عنه في المجلس المذكور، وهذا العضو من أكبر رجال تطوان وأهم أعيانها، وهو الأمين السيد عبد الكريم بن أحمد اللبادي، الذي تقدم له أن تولى حكم هذه المدينة في أواخر عهد السلطان المولى عبد العزيز. وهو كرفيقه السيد علي السلاوي، من أكبر أنصار العهد الجديد.

وقد صدر بذلك ظهير هذا نصه بعد الحمدلة والتصلية:

«يعلم من كتابنا هذا، أجل الله قدره ومقداره، وجعل فيما يرضيه سبحانه قراره ومداره، أننا بمعونة ذي القوة والطول، والعزة والحول، رشحنا خديمنا الأرضى، المسارع إلى ما يرضي جانبنا العالي بالله من غير تواني، الطالب

عبد الكريم اللبادي التطواني، بحسب النيابة عن علي حضرتنا، وبمقتضى ما عهدنا إليه من شريف خدمتنا، للقيام بشد أزر أعضاء مجلس الأشغال البلدية، الذي أصدرنا أمرنا المعتز بالله بتأسيسه في هذه الحضرة التطوانية، رعيا لاقتضاء الظروف الوقتية، من دفع المضار وجلب المصالح الخيرية، لما توسمناه فيه من مخايل الرشاد، وإجرائه على مهيع الصلاح والسداد. فنأمره أن يشمر عن ساعد الجد والاجتهاد، ويبذل مجهوده في إجرائه على قوانينه التي إليها الاستناد، معتمدا على من عليه الاتكال والاعتماد، وبيده صلاح البلاد والعباد، ونحض رئيس المجلس المذكور، أن يقابله مقابلة تنبئ عن الخطة التي أسندت إليه، ويعامله معاملة تعرب عن التنويه بما أجري عليه، والله المسئول أن يجري الجميع على ما يوافق المأمول، والسلام. صدر به أمرنا المتشرف بالله في 13 شعبان الأبرك عام 1331».

وهذا التاريخ يوافقه 18 يوليه 1913 م.

<u>الأمين بناني في ديوانة تطوان عام 1331 هـ 1913 م:</u>

وفي 16 شعبان، أسند إلى السيد الحاج إدريس بناني وظيف أمين بديوانة مرتيل –ميناء ثغر تطوان -، وصدر بذلك ظهير هذا نصه، بعد الحمدلة والتصلية:

«يعلم من كتابنا هذا، أجل الله قدره ومقداره، وجعل على قطب السعادة مداره، أننا بحول الله وقوته، وشامل يمنه ومنته، رشحنا خديمنا الأرضى الحاج إدريس بن عبد السلام بناني، لخدمتنا السعيدة بديوانة ثغر تطوان أمينا بها، بدلا عمن كان قبله، ليقوم بسائر أعمالها التي ترجع لذلك. فليشمر عن ساعد الجد في الخدمة بصدق ووفاء، وليبذل غاية مجهوده في سلوك السبيل الأقوم بإخلاص وصفاء، وليتنبه لما عسى أن يدخل ضمن التدليس والإخفاء، وينهج نهج التحري بغاية التيقظ والإصغاء. فنأمر الواقف عليه من خدامنا وكافة ولاة أمرنا أن يعلمه ويعمل به، ولا يحيد عن كريم مذهبه، والسلام. صدر به أمرنا المعتز بالله في 16 شعبان الأبرك عام 1331».

وهذا التاريخ يوافقه 21 يوليه 1913 م.

وقد تسلم الحاج إدريس عمله من يد الأمين بناني الآخر الذي كان قبله، بعد أن صدر بإعفائه ظهير نثبت نصه هنا كنموذج لظهائر الإعفاء في ذلك العهد، وهو بعد الحمدلة والتصلية:

«خديمنا الأمين الحاج محمد بناني، أصلحك الله وسلام عليك ورحمة الله، وبعد فقد أعفيناك مما كنت مطوقا به من خدمتنا الشريفة بهذه المرسى التطوانية، وجعلنا بدلك فيها خديمنا الأرضى الأمين الحاج إدريس بناني.

فنأمرك أن تدفع له سائر ضوابط الخدمة ومتعلقاتها، وتطلعه على ذلك، حتى يصير ذا بصيرة بسائر فصولها، وأن تمكنه من جميع ما هو تحت يدك لجانب المخزن الشريف، وبعد فراغك من جميع ما أنت مكلف به، توجه لحال سبيلك مأجورا، والسلام. في 14 شعبان عام 1331»[161].

وكان في تطوان – كما كان في بقية مدن المغرب- محتسب مكلف بالحرف والصنائع والموازين والمكاييل والأسعار في الحوانيت والأسواق، وكانت العادة أن المحتسب يعمل في دائرة اختصاصه، مستقلا عمن عداه، غير أنه لما أسست المجالس البلدية، صارت شؤون المحتسب والحسبة مرتبطة بأعمال تلك المجالس، ولذلك أعفي المحتسب القديم بتطوان، وهو الأشيب السيد محمد الحصار، وعين بدله محتسب جديد عين عضوا في المجلس البلدي الذي أسس من جديد، وهو الفقيه ابن الابار، من علماء هذه المدينة ومدرسيها، وقد أعلم المحتسب المعفي بذلك في رسالة هذا نصها بعد الحمدلة الخ:

«خديمنا الأرضى الطالب محمد الحصار، وفقك الله وسلام عليك ورحمة الله، وبعد فقد اقتضت المصلحة أن أشغال الحسبة تكون تحت نظر المجلس البلدي لارتباطها به وإجراء قوانينها عليه، ولذلك اقتضى نظرنا السديد ترشيح الفقيه السيد محمد بن اللبار الذي هو أحد أعضاء المجلس المذكور، للنظر فيها وضبط أحوالها، وربط فروعها بأصولها، فنأمرك أن تتخلى له عما أسند إليه، وتستريح من مشاق ذلك مأجورا، مطمئن البال مسرورا، والسلام. في 25 شعبان الأبرك عام 1331»[162].

ولاية الفقيه ابن الابار لحسبة تطوان عام 1331 هـ 1913 م:

وصدر بتولية الفقيه ابن الابار لحسبة مدينة تطوان وعضوية مجلسها البلدي، ظهير خليفي هذا نصه بعد المقدمة:

«يعلم من كتابنا هذا رفع الله فوق الثريا مناره، وأشرق في أفق السعادة شموسه وأقماره، وأجرى على مناهج التوفيق استمراره، وهيأ لسالكي سبل العدل أسراره، أننا بحول ذي العزة والجلال، والعظمة والكمال، والقوة التي لا تتناهى، والعظمة التي لا تتضاهى، رشحنا الفقيه الأجل، العالم النبيه الأنبل، السيد محمد بن محمد ابن اللبار للقيام بهذه الحضرة التطوانية، بوظيف الحسبة التي هي من أعظم الخطط الشرعية وضعا، وأقربها لمصالح الرعية نفعا، وأشدها وصلة بحقوق العباد فرقا وجمعا، فنأمره أن يشمر عن ساعد الجد

161- {وهذا التاريخ يوافقه 19 يوليه 1913 م} ح. د.

162- {وهذا التاريخ يوافقه 30 يوليه 1913 م} ح. د.

والاجتهاد، ويقوم بما أسند إليه بغاية الانتباه والاستعداد، وأن يوجه عنايته نحو ضبط الأسواق، وتيقظه لتحقيق المكاييل والموازين، فيسدد إليه النظر بسعة الأحداق، وليضرب على يد ذوي الغش والتدليس، وأهل الاحتكار المتصفين بالحيل والتلبيس، فلا يخشى في ذلك صولة قائم، ولا تأخذه في الله لومة لائم، مع القيام بوسائل توسيع الطرقات والتنظيف، من غير اتكال على ذوي الإهمال والتسويف، وشفعناها له بوظيفة كونه عضوا كبيرا في مجلس الأشغال البلدية، لارتباطهما ببعضهما الارتباطات الأبدية. فالأمل بكافة أعضاء المجلس أن يمدوا له يد المساعدة، ويظهروا له من شد العضد فيما تدعوه إليه ضرورة الخطة ما تبرهن عليه المشاهدة، علما منا أنه من أهل الكفاءة لما رشح إليه، والمقدرة التي أهلته للتعويل عليه، وليراقب مولاه في السر والنجوى، وليقل عثرة ذي الهفوة ويمنحه العفو فهو أقرب للتقوى، سلك الله به مسالك السداد، وأنهج بأعماله منهجا يرضي الله ورسوله والبلاد والعباد، والسلام. صدر به أمرنا المعتز بالله في 22 شعبان الأبرك عام 1331»[163].

مداخيل ضريبة المباني والمجزر، يقبضها المجلس البلدي عام 1331 هـ 1913 م:

والمجالس البلدية في كثير من البلاد، هي التي تقوم بإصلاح المدن وتنظيفها وإنارتها وغير ذلك من المصالح العامة بها، وكل ذلك يستدعي مصاريف، فلذلك تسمح الحكومات لتلك المجالس بفرض ضرائب مختلفة لتسديد مصاريفها.

وهذا ظهير يسمح للمجلس البلدي بتطوان أن يتسلم جميع مداخيل ضريبة المباني والمجزر العمومي بها، ونصه:

«يعلم من كتابنا هذا، مد الله أفياءه وظلاله، وجعل بيد قدرته وسطوته تعظيمه وإجلاله، وسير على مسالك العدل والمساواة أعماله، أننا بحول الله المقتدر القادر، وقوة جلال وكبرياء العلي القاهر، بمقتضى ما أوجبته دواعي المدنية والحضارة، واقتضته يد الإنجاز من ديون الإهمال لما أنهت إليه أنظاره، واقترحه عامل الإسعاف فاستحسنت الآراء أنظاره، قد تخلينا لمجلس الأشغال البلدية بهذه الحضرة التطوانية المحروسة بالله تعالى، عن الحقوق المخصصة لجانبنا العالي بالله من إيرادات ضريبة المباني التي يبلغ قدرها خمسين في المائة، طبقا لما تضمنه الفصل الثالث من ضابط ضريبة المباني، وجريا على ما أتى في الفصل الواحد والستين من عقد مؤتمر الجزيرة المخول لجانب المخزن إحداث ضريبة على البناءات في المدن، وبسبب إنعامنا هذا

163 - {وهذا التاريخ يوافقه 27 يوليه 1913 م} ح. د.

الجاري مجرى الإحسان، الواقع من أولي النظر وكافة الرعية موقع الاستحسان، إظهارا لمد يد المساعدة، وإشهارا للإعانة بالعيان والمشاهدة، ساغ لصندوق هذا المجلس العظيم وقعه، العميم نفعه، استخلاص جميع إيرادات ضريبة المباني، حيث تقرر في الفصلين المذكورين، صرف جزء منها وقصص مبلغه البالغ خمسين في المائة بالفصل الثالث من أولهما بصرفه في أهم وأنفع الالتزامات التي عمد للمجلس إجراؤها، كما سوغنا للمجلس أيضا الاختصاص بمداخيل حقوق ذبح البقر وغيرها من الأنعام التي كانت قبل مخصصة المصرف تجاه حفظ النظافة في المدن، تسويغا يجري على ذلك النمط، من غير غلو ولا شطط، فنأمر الواقف عليه من خدامنا، وكافة ولاة أمرنا، أن يعلمه ويعمل به، ولا يتعداه أو يحيد عن مذهبه، صدر به أمرنا الواثق بالله في 24 شعبان الأبرك عام 1331 موافق 29 يليه سنة 1913».

<u>تهنئة الخليفة للسلطان بالانتصار على الثائر أحمد الهيبة عام 1331 هـ:</u>

ووقع الانتصار على القائم أحمد الهيبة ابن الشيخ ماء العينين الشنجيطي، وكان قد ثار ضد الاحتلال الفرنسي للمغرب، وزحف من ناحية سوس بجيوش جرارة فتح بها مدينة مراكش، ولبث فيها متوليا مدة قصيرة، ثم تقهقر وفشلت حركته، وتبعثرت جموعه، فكتب السلطان مولاي يوسف بذلك إلى الخليفة رسالة مبشرة أجابه الخليفة عنها برسالة مهنئة هذا نصها:

«حفظ الله جلالة سيدنا أمير المؤمنين، وحامي حمى حرم الإسلام والمسلمين، مولانا يوسف، وأبد عزه ونصره، وخلد في الصالحات ذكره وفخره، وسلام على المقام السامي ورحمة الله وبركاته، وبعد فقد وصل الكتاب الشريف، المنبئ عن قصارى التنويه والتشريف، بما هيأه الله سبحانه من البشرى، وما أعده من أنواع النصر التي لا تزال تتوالى وتترى، وذلك إثر وصول الأصقاع السوسية المحلة المنصورة، والجنود التي غدت بنودها بيد النجاح معقودة ومنشورة، فحلتها حلول يمن وظفر، وصار الفوز لمقدمة ابتدائها يغني عن الخبر، فطفقت القبائل تغدو لتقديم الطاعة وتروح، وتبادر مبادرة المشفق من تسليم النفس والروح، وصارت تتوارد أفواجا أفواجا، وتسرع على اختلاف طبقاتها أفرادا وأزواجا، وتطارحت على محلة ابن عمنا مولاي الزين، طالبين المعاملة بالرفق واللين، رافعين للطاعة ألوية وأعلاما، منخرطين في سلك الجماعة انقيادا واستسلاما، مادين يد المسالمة والمصافحة، باذلين جهد الاستطاعة في المناصحة، بعد أن ظلوا في مهامه الجهل حيارى، وثملوا من خمرة الضلال فكأنهم سكارى، فلم توجب مكارم الأخلاق إلا المقابلة بالإسعاف،

والمعاملة بالشفقة والإنصاف، والعفو بعد المقدرة من شيم الأشراف، تأسيا بقول الذي يعلم السر والنجوى. وأن تعفوا أقرب للتقوى، وبعد الحصول من تأديب البغاة على أقصى المرام والقصد، تعين نصب لوازم الاستخبار لتحقق الرصد، حيث كان الهبة بين عشيرته المبطلين، حالا بردانة يستفز نظراءه الضالين المضلين، نادما حيث لا ينفعه الندم، مشفقا على نفسه حيث زلت به القدم، متيقنا أنه سيقف على سوء نتيجة ما قدم، وضاق به مأمنه، وعطل من منجاه عطنه، وتعمدت الفرسان الهجوم عليه، ووجهت الجنود سوق الرد إليه، فاستأصلت ما دار به من أوباش الأخلاط، وما وافقه على هواه من أنجاس الأرهاط، فلم يسعه إلا الفرار بانفراده، ولا مأمن يأويه في نأيه وابتعاده، سنة الله التي قد خلت في عباده، وحيث انقشعت عن أهل ردانة تلك السحائب، وانجلت عن أبصارهم وبصائرهم تلك الظلمات والغياهب، سارعوا لتقديم الطاعة والخضوع، ومثلوا بين يدي ابن عمنا مولاي الزين بتذلل وخشوع، وكتبوا بيعتهم للجناب العالي بالله البيعة الشرعية، المحكمة الربط على القوانين المرعية، ووجهوها لعلي الحضرة متبرئين من تضليلات الفتان، ومتعوذين من وساوس حزب الشيطان، طالبين الصفح والإغضاء، والعفو والإرضاء، وقوبلوا مقابلة ترفع العتاب واللوم، وحق لهم أن ينادوا لا تثريب عليكم اليوم، فالحمد لله على ما أسدى، ووفق وهدى، فهو الذي بنعمته تتم الصالحات، وبشكره تستزاد المواهب الراجحات، ونرجوه بمحض الفضل والجود، أن يكسو ذلك المسعى حلة نور الوجود، بجاه سيدنا محمد أفضل مخلوق وأكرم موجود، آمين. وأهدي لعلي شريف المقام عاطر السلام. في 24 شعبان الأبرك عام 1331».

وفي نفس هذا التاريخ (24 شعبان – 29 يوليه 1913) صدر ظهير يأذن بفتح ثغر أصيلا، ليصير موقعا تجاريا توضع به الواردات، وتوسق منه الصادرات.

ثم في 13 رمضان 1331 هـ 16 غشت 1913 م، صدر ظهير بفتح أربع مراسي تجارية في هذه المنطقة، وهي: الناظور، ورأس الماء (بكبدانة)، وأربعاء قرية أركمام، وسيدي موسى.

وفي سابع رمضان المذكور صدر ظهير بإسناد قضاء قبيلة أولاد ستوت -بالريف – إلى الفقيه مولاي الشريف. وظهير آخر بتولية الفقيه محمد بن البشير بن عمر قضاء قبيلة بني بويفرور من قبائل قلعية الريفية قرب مدينة مليلية.

تنفيذ حكم الإعدام على قاتل بالعرائش عام 1331 هـ 1913 م:

والحكم بالإعدام من الأحكام التي أقرتها شريعتنا الإسلامية، وهو حكم تقضي المصلحة العامة ببقائه، ويغلط كثيرا بعض الناس بالدعوة إلى إلغائه، والاستغناء عنه بتعليم الجاهلين، وتقويم المنحرفين، وإصلاح الفاسدين، وذلك رأي غير ناضج، وصاحبه قصير النظر ضعيف التفكير، بل هو خطأ فاحش ينشأ عنه فساد عظيم في المجتمع.

إن من بين الأدواء ما لا ينفع معه دواء سوى بتر العضو المصاب به، وإن من الناس أفرادا خبثاء لا يرجى صلاحهم بوجه من الوجوه، فالواجب أن يكف أذاهم العظيم بالقضاء عليهم وإعدامهم، ردعا لأمثالهم وتخليصا للمجتمع الإنساني من شرورهم، وفيمن يبقى بعدهم من الصالحين المستقيمين كفاية لحياة المجتمع هادئا مطمئنا، نقيا نظيفا.

وكفى بالحروب حاصدا للأرواح البريئة، تلك الحروب التي يثيرها بعض الساسة للسيطرة السياسية والاقتصادية على البلاد والعباد، فلا معنى لإبقاء الحبل على الغارب للمعتدين، يزهقون أرواح الأبرياء، إما للسرقة وإما لمجرد التهديد والاعتداء.

ولقد مرت أزمان كان القصاص الشرعي بجميع أشكاله ينفذ منها على المجرمين والمعتدين، ثم جاءت ظروف أوقف فيها بالمغرب تنفيذ الحكم بالإعدام، واكتفي فيها بالسجن، وربما كان للظروف السياسية في ذلك دخل وتأثير، وكان الصواب هو الرجوع لتنفيذ كل ما يمكن تنفيذه من أنواع القصاص، وفي مقدمتها الإعدام. وفي رأيي الخاص – ولكل رأيه ونظره إذا كان لديه من العلم والمعرفة والتجارب ما يسمح له بذلك – حتى قطع يد السارق، ولكن خصوص السارق المحترف المعتدي، وخصوصا على الضعفاء والمساكين، السارق المؤذي الذي لا يرتدع لا بسجن ولا بمثله، أما غيره فيكتفى معه بغير القطع من الزواجر الخفيفة أو الثقيلة حسب الظروف والأحوال.

وهذه حادثة وقع فيها قتل وحكم بالإعدام، وتم تنفيذه بمدينة العرائش، ويعرف بعض التفصيل عن ذلك من رسالتين رسميتين كتبهما الخليفة السلطاني بتطوان إلى قائد العرائش، والأولى منهما هذا نصها:

«وصيفنا الأرضى القائد محمد فاضل ابن يعيش وفقك الله، وسلام عليك ورحمة الله، وبعد فقد اطلع علمنا الشريف برسم إقرار محمد بن محمد الحياني طوعا بقتله للحاج محمد برغوت العرائشي عمدا عدوانا، وحكم قاضي ذلك الثغر بإجراء القصاص عليه، وبعد إعذاره له، نفى العذر واعترف أن لا مدفع له في ذلك الحكم المؤيد بالنصوص المقررة به، فلتمض على ما حكم به الشرع المطاع، ولتجر على ذلك القاتل القود المطالب به من أولياء المقتول فورا من

غير إمهال بواسطة بعض الموظفين مع المخزن، بمحضر من يقع الاعتبار بمشاهدته، نعم إن رضي أولياء المقتول حال حضورهم لمشاهدة إجراء القصاص العفو عنه ومسامحته، ومضى الإشهاد عليهم بالعفو، فلتوقفه وأجر عليه الأدب اللائق، ردعا لأمثاله، وأودعه السجن مثقلا بالحديد حتى يرد عليك أمرنا الشريف في شأنه، ولتعلم بالمآل أصلحك الله، والسلام. في 14 رمضان المعظم 1331».

وهذا التاريخ يوافقه 17 غشت 1913 م.

أما الرسالة الثانية فهذا نصها:

«وصيفنا الأرضى القائد محمد فاضل ابن يعيش أمنك الله، وسلام عليك ورحمة الله، وبعد فقد وصل كتابك بامتثالك ما أمرناك به من تنفيذ ما حكم به الشرع المطاع من استيفاء الحد والقصاص من أحمد الحياني قاتل برغوت عمدا وعدوانا بعد حضور أولياء المقتول وإلحاحهم في أخذ الحق من القاتل وعرضهم عن العفو عنه وأنه حضر لذلك أعيان البلد ووجهاؤه، ونفذ فيه الأمر طبق ما تضمنه الرسم الواصل مدرجا في كتابك، فالجميع في ذلك ممتثل لأمر الله تعالى في قوله: يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى، وفي قوله: ولكم في القصاص حياة، ولا محالة أن ذلك الامتثال أعظم وسيلة وقربة، وبه تنجلي عن الأمة كل كربة، والله يهدي جميع الرعية لمهيع الرشاد، ويسلك بها سبيل الصلاح والسداد، وأصلحك وأرشدك، والسلام. في 29 شوال الأبرك عام 1331».

وهذا التاريخ يوافقه فاتح أكتوبر 1913 م.

ظهير الأمر بالمحافظة على الآثار عام 1331 هـ 1913 م:

وكان عدد من الإسبانيين يفكرون في عدد من المصالح، ومن جملة ما تنبهوا له في ذلك العهد، المحافظة على الآثار المادية والأدبية التي كان بعض ولاتنا عفا الله عنهم لا يبالون لا ببقائها ولا بضياعها أو فنائها. وهذا ظهير بوجوب المحافظة على تلك الآثار، ويعد في نظرنا من حسنات ذلك العهد، ونصه:

«يعلم من كتابنا هذا أسماه الله وأعز أمره، وخلد في الصالحات طيه ونشره، أننا بحول الله وقوته، وشامل يمنه ومنته، نظرا لما عليه جانبنا العالي بالله، وكل ذي ذوق سليم، من حب الأمور الغريبة والأشياء الجميلة والآثار القديمة المتخلفة عن الأسلاف والأجداد، الدالة على عظم هممهم ومقدرتهم وتدينهم ورغبتهم في المعارف والفنون والعلوم، نرى من المناسب حفظها وإبقاءها تذكارا ومثالا لأبناء العصور المقبلة، ليدركوا منها ما كان عليه ذوو

الأعصار الماضية من المهارة في إتقان الأعمال، والكد في جليل الأشياء وحقيرها من دون إبداء كسل ولا إهمال، وقد اقتضى نظرنا السديد أن تكون المحافظة عليها مبنية على ما يذكر:

أولا: يعهد إلى إدارة المخزن القيام بحفظ سائر الأبنية التي شيدت قبل الإسلام وبعده، كالقصور الملوكية والأماكن الدينية والمساجد والمدارس والقبب وما شاكلها، وكذا أطلال المدن العتيقة والقلع والحصون والجدران وكافة الصروح التاريخية، لتبقى على حالها الموجودة عليها في الوقت الحاضر، فكل هذه سواء كانت لجانب المخزن أو لجانب الأحباس، لا يسوغ بيعها ولا اضمحلالها بهدم ونحوه، ريثما يصدر في شأنها ما يقتضيه الحال. وإذا كانت ملكا للغير فتراعى ملكيتها ويتمكن مالكها من بيعها ويمنع من إحداث ما يغير هيئتها، كما أن جوارها لا يجوز لهم أن يحدثوا ما يضر بها.

ثانيا: لجانب المخزن الحق بإجراء أعمال ضرورية تؤدي إلى حفظ تلك المآثر، ولكن بعد إعلام أربابها، وإن لحقهم من ذلك ضرر، فلهم أن يطلبوا معاوضة، وهذه المعاوضة يقدرها أشخاص عارفون بهذه الأمور.

ثالثا: يكون تحت نظر تلك الإدارة كافة الأشياء التاريخية والفنية كالتماثيل والأواني والأعمدة والخزف المطلي والبلاط والخشب المحفورة والمنقوشة والخطوط التاريخية، ويمنع منعا كليا نقضها وتخريبها ونقلها من محلها لآخر أو بيعها لخارج الإيالة بدون إذن خاص في ذلك.

فنأمر الواقف عليه من عمالنا وكافة ولاة شريف أمرنا أن يعلمه ويعمل به، ولا يحيد عن كريم مذهبه، والسلام. صدر به أمرنا المعتز بالله في 15 رمضان المعظم عام 1331».

وهذا التاريخ يوافقه 18 غشت 1913 م.

وفي 14 رمضان – 17 غشت – صدر ظهير يمنح الإذن لإسباني بدرس ما يتعلق بإنشاء سكة حديدية لنقل بعض المعادن الموجودة بأرض الريف.

وفي 28 رمضان – متم غشت – صدر ظهير بتأسيس ديوانة برية خاصة بحدود مدينة مليلية لإدخال السلع وإخراجها الخ، وعين للأمانة بها السيد علال الوارثي البوغافري، ومعه العدل السيد محمد بن عمر الطحطاح. ثم حولا معا إلى ديوانة الناضور عندما أسست بظهير مؤرخ بـ 20 ذي القعدة من نفس العام.

وفي 20 شوال 1331 – 22 شتمبر 1913 م – صدر ظهير يسمح بتأسيس القوة الكهربائية في هذه البلاد.

وفي سابع ذي القعدة، صدر ظهير باحترام الوجيه الأمين الحاج مَحمد (فتحا) اللبادي التطواني.

وفي العاشر منه صدر إلى الولاة والقضاة أمر بتوقيف إجراء كل عقد أو معاملة في أملاك الحبس والأملاك المخزنية، إلى أن يتم تحرير الضوابط والقوانين التي يجب التمشي عليها في ذلك.

وفي 20 قعدة – 21 أكتوبر – صدر ظهير بتكوين لجنة لوضع ضابط لأملاك المخزن، وتتكون هذه اللجنة من رئيس الوزارة ووزير المالية ووزير العدلية والكاتب الأول بالصدارة، وموظفين إسبانيين يعينهما المقيم العام الإسباني.

وفي نفس التاريخ كونت لوضع نظام لأملاك الأحباس، لجنة مكونة من الوزير الصدر ووزير العدلية ورئيس نظار الأحباس وموظفين إسبانيين تعينهما إدارة المقيم العام.

وفي 27 حجة، صدر ظهير باحترام حفدة الولي الصالح سيدي علي بن قاسم القنطري دفين القصر الكبير.

وفي 29 منه صدر ظهير مثله للسادات أولاد مصباح. وظهير آخر للفقيه السيد أحمد بن عبد السلام الطود القصري بتنفيذ الخطبة والإمامة والوعظ بالجامع الكبير، مع الشهادة عند ناظر الأحباس والسكنى بدار الحبس.

مكافأة سياسية من أموال الأوقاف الدينية؟:

والشخص الذي كان يسمى الفاضل الناصري، كان من أكبر الرجال الذين يخدمون سياسة الإسبانيين ومصالحهم بمليلية وناحيتها. ولا ندري كيف سوغت الحكومة الخليفية لنفسها أن تصدر ظهيرا منحته به من مال حبس الزاوية الناصرية بتطوان ما يعد مكافأة له على خدماته للاستعمار والمستعمرين، مع أن أموال الأوقاف الإسلامية يجب أن لا تصرف إلا في المصالح الدينية وما يتصل بها. ومن بدل أو غير فالله حسيبه ومتولي الانتقام منه، وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون. ولكن هذا ما وقع والأمر لله. وهذا نص الظهير المذكور:

«يعلم من هذا المسطور الفائق، والأمر المحتم الرائق، أننا بعون الله القوي، وحول ذي الطول القادر العلي، أنعمنا على الخديم الناصح، المرابط الحاج الفضيل بن محمد بن الطيب الناصري، بثلث وفر أحباس الزاوية الناصرية التي بحضرتنا العالية التطوانية، بعد استيفاء كافة ما يلزم من المرتبات واللوازم الضرورية التي تستدعيها الوظائف الدينية والإصلاحات المادية، رعيا لما قام به من الخدمة الكافية، والإخلاص في الأعمال التي لا يزال مستحقا لأجلها المكافأة الوافية، مع ما يستوجبه من التشريف بمزيد العناية، والحظوة بالملاطفة والرعاية، حيث اعتمد الوقوف بأعتابنا الشريفة،

ومحتضر الانحياش لعلي سدتنا المنيفة، وتنشيطا له فيما يستقبل، حتى يقع الحصول على المرجو المؤمل، مع مراعاة ما تعنون عنه الأحوال، أو يحدث أثناء الإجراءات ما يتخلل من استلفات الأنظار في ذلك المجال، فنأمر الواقف عليه من كافة الولاة والعمال، وخصوصا ناظر الزاوية المذكورة، أن يقف عند حده، ولا يتعداه إلى ما يوقفه بين وعيد ووعده، والسلام. صدر به أمرنا المعتز بالله في فاتح ذي الحجة الحرام متم عام 1331».

وهذا التاريخ يوافقه فاتح دجنبر سنة 1913 م.

إنشاء مدينة مرتيل على شاطئ تطوان عام 1331 هـ 1913 م:

مدينة تطوان تبعد عن البحر الأبيض المتوسط بعشر كيلومترات. والشاطئ المسامت لها يسمى «مرتيل»[164]، وهو ميناء هذه المدينة، وفيه محل الديوانة، وبه ترسو السفن والمراكب التجارية وغيرها من قديم الزمان، وفيه مصب نهر تطوان. وهو شاطئ فسيح يمتد على مد البصر، رملي صاف، لا يوجد به أي أثر للحجر، ويعد من أحسن وأوسع محلات السباحة بالمغرب.

وكان أهل تطوان منذ عهد بعيد يضربون فيه خيامهم، ويقضون به بضعة أسابيع في كل سنة بقصد النزهة والاستراحة، وقد يصطاد بعضهم السمك في بحره أو نهره.

ولم يكن به في أول هذا القرن أي بناء، ما عدا البرج الحصين الذي بني في عهد السلطان المولى إسماعيل، وجدد بناؤه في عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الله. ولما كوّن البوليس المحلي بهذه المدينة، بنى بالقرب من ذلك البرج دارا شبيهة بالبرج.

فلما جاء عهد الحماية، أذنت الحكومة لعموم الناس بالبناء هناك، وصدر بذلك ظهير خليفي هذا نصه:

«يعلم من هذا الكتاب الجليل القدر، العظيم المزية والفخر، لا زال ظله الوريف، مأوى الحظوة والتشريف، أننا بعون من له القوة القادرة، والسطوة الظاهرة، لم نزل نراعي لهذه المنطقة السعيدة موجبات الصلاح، ونسهر الجفون لإعمال الفكر في وسائل النجاح، لما نؤمله من عود ذلك على كافة الرعية بمزيد الثروة والرفاهية. وبموجبه نأمر بالسماح لجميع الأشخاص للقيام بالبناء وبما شابهه من الأعمال في الأملاك العمومية والمختصة بالمخزن الواقعة في وادي مرتيل ونواحيه، بينما يقوم مجلس ضبط أملاك المخزن والأحباس بدرس نهائي لها. وعليه فمع مشاركة الموظفين المستعدين للنظر في مثل هذه الأعمال، يتعين تحرير ضابط وقتي لا يبدأ العمل به قبل مصادقة

---

[164] - مرتيل اسم عائلة أندلسية موجودة بتطوان حتى الآن.

جنابنا العالي بالله عليه، يتضمن السماح بالأراضي المذكورة مع الاحتفاظ على بعض الشروط، ريثما يصدر القرار النهائي بهذا المعنى. والله يهدي لسلوك سبيل الرشاد، ويوفق الكل لإجراء الأعمال على وفق السداد، والسلام. صدر به أمرنا المعتز بالله في 26 حجة الحرام متم عام 1331».

وهذا التاريخ يوافقه 26 نوفمبر سنة 1913 م.

ومن المعلوم أن هذه الأرض الواقعة على هذا الشاطئ تعد من أملاك الدولة. وقد اعتبر ذلك الإذن الرسمي بمثابة تأسيس لمدينة مرتيل.

ولقد مر وقت كانت الدار المبنية الواحدة بهذه البقعة هي دويرة حسون، ثم كان من أول ما شيد هناك من المباني الكبيرة الحسنة، خمسة ديار، بناها خمسة من كبار موظفي ذلك العهد وأعيانه، وهم الفقيه الرهوني، والحاج عبد السلام بنونة، وسيدي أحمد غيلان، والسيد أحمد بن عبد القادر الفاسي.

ثم صار الناس يبنون لأنفسهم ديارا وغيرها، ومدت الحكومة الإسبانية من تطوان سكة حديد يسير عليها قطار ضيق عسكري ساعد كثيرا على عمارة هذه البقعة، إلا أنه أهمل واندثر بعد بضع سنين.

وأخيرا صار "مرتيل" شبه مدينة لها سوقها ومتاجرها وبلديتها وقائدها ... الخ. وهي مصيف تطوان في تاريخنا هذا الذي هو عام 1380 هـ 1961 م.

عام 1332 هـ (1913 – 1914 م):

ودخل عام 1332 للهجرة النبوية، وهو العام الثاني لعهد الحماية، والحالة كما كانت في العام قبله، ومما وقفنا عليه من الأخبار العامة والخاصة في هذا العام ما يلي:

في 7 المحرم منه صدر ظهير بإقرار الفقيه سيدي محمد الزواقي في سلك أهل المرتبة الأولى من مراتب العلماء في تطوان، وقد وصف فيه بكاتبنا الفصيح الأرضى الفقيه المدرس البليغ الأمضى، السيد محمد بن الطاهر الزواقي الحسني الجنوني الخ.

وفي نفس التاريخ، صدر ظهير آخر بإقراره على الإمامة والتدريس بمسجد غيلان (المعروف بمسجد غرسية) بتطوان، وعلى الانتفاع بما هو معلوم لذلك، وأن له استنابة غيره الخ.

وفي 19 صفر عين الحاج الفاضل الناصري ناظرا على أحباس ناحية مليلية.

وفي ثاني ربيع الثاني صدر أمر خليفي للفقيه الخمالي قاضي أصيلا بالتخلي عن قضاء قبيلة الساحل لقاضي العرائش الخ.

وفي 8 رمضان صدر ظهير بإقرار الشرفاء المباركيين القاطنين بفاس، حفدة الولي الصالح سيدي مبارك بن عمران، دفين الساحل، على ما يقبضونه مما يجبى لضريح جدهم المذكور من الفتوحات والذبائح الخ.

وفي 18 رمضان صدر ظهير بإقرار الفقيه السيد أحمد بن علي اليملاحي الساحلي على الإمامة والخطبة والوعظ والتدريس بالجامع الكبير في مدينة العرائش، بما هو معهود لذلك من الراتب الشهري المنفذ بالأحباس، دون مشارك له في ذلك.

وفي 23 رمضان 15 غشت 1914، أعفي المقيم العام الخنرال ألفاو من وظيفه، وعين بدله المقيم العام الجديد، وهو الخنرال مارينا، وهو ثاني مقيم عام إسباني بالمغرب.

الإذن بإنشاء أحياء جديدة بتطوان عام 1332 هـ 1914 م:

وتطوان، عندما احتلها الإسبانيون وبسطوا حمايتهم عليها وعلى نواحيها، كانت مدينة تحيط بها الأسوار العالية من جميع جهاتها، بحيث لا يمكن الدخول إليها أو الخروج منها إلا من أحد تلك الأبواب. ولكن هذه المدينة ضاقت بسكانها وبمن انضاف إليهم من الواردين عليها بعد أن صارت عاصمة لشمال المغرب، ومركزا لجيوش الاحتلال، فاضطر الحال لتوسعتها، وصدر بذلك ظهير خليفي هذا نصه:

«يعلم من كتابنا أمد الله أفياءه وظلاله، وأنهج منهج الرشد والصلاح أعماله، أننا بحول الله وقوته، وشامل يمنه ومنته، بعد أن قدم لعلي جنابنا الشريف رسم "توسيع نطاق تطوان" القائمة به شركة (أوليبا) والمختصة بكافة أعمال البناءات اللازمة في الجهة الشرقية من المدينة، وقام وكيل إدارة النافعة بواجب فحص ذلك الرسم عما يخص توزيع الشوارع وترتيبها وتخطيطها وتصويبها. أجرينا على ما تضمنه ذلك الرسم أمر المصادقة، وأنطنا بها ما تستوجبه من الموافقة، وبموجبه يتعين على إدارة النافعة، القيام بتعيين خطوط الشوارع وتحديدها، وعلى إدارة مجلس الأشغال البلدية نظم ضابط يتعلق بالأرصفة والمباني وتحريرها، حتى يكون ذلك المجلس على تمام الاستعداد لإجراء العمل بموجبه عند المصادقة عليه، واعتماد ما يجب الالتفات إليه، فليجر على ما تضمنه كل واقف، وليلزم سبيل ما تستوجبه تلك المواقف، والسلام. صدر به أمرنا المعتز بالله في 26 صفر الخير عام 1332».

وهذا التاريخ يوافقه 24 يناير 1914 م.

وهكذا هدم السور الكبير الذي كان في الجهة الغربية[165] من هذه المدينة، ممتدا من باب التوت التي كانت في نهاية شارع الطرنكات، إلى المصلى القديمة، وكان يمر بالمحل الذي كان يسمى "بين الاسوار"، ثم يتصل بحوانيت سوق الزرع الذي كان له بابان، إحداهما عند مدخل شارع المصلى القديمة، والآخر أمام الخارج من زنقة الزاوية.

الزعيم المجاهد محمد بن عبد الكريم الخطابي قاضي بفرخانة عام 1332 هـ 1914 م:

والزعيم الكبير، الوطني المجاهد، الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي، بطل المغرب ومفخرته، كان عند احتلال الإسبانيين لتطوان وبسط حمايتهم على شمال المغرب، أستاذا كاتبا فقيها مقيما بمدينة مليلية وناحيتها، وعند تكوين الحكومة الخليفية بتطوان، أسند إليه الخليفة السلطاني وظيف القضاء بإحدى القبائل الريفية الواقعة على حدود مليلية، وصدر بذلك ظهير هذا نصه:

«يعلم من كتابنا هذا أعز الله أمره، وجعل فيما يرضيه طيه ونشره، أننا بحول الله وقوته، وشامل يمنه ومنته، رشحنا الفقيه السيد محمد بن عبد الكريم الخطابي لخطة القضاء على قبائل فرخانة، فرقة من مزوجة، ليفصل بين الخصوم، ويخاطب على الرسوم، وينفذ الأحكام بمقتضى مشهور مذهب الإمام مالك، وما ترجح من الأقوال التي تعتمد في تلك المسالك، وما جرى به العمل وبني على قواعد المذهب، كما أنطنا به النظر والمرجع في تصفح أحكام قضاة الإيالة الريفية، ورياسة مجلسها الاستئنافي المتعلق بتسوية المسائل الشورية، وتطبيق النصوص عليها عند الالتباس، وتحرير فصولها حيث يتعين الالتماس، فنأمره أن يشمر عن ساعد الجد في القيام بمهم ما أسند إليه، والاجتهاد فيما يقع التعويل عليه، وليخف الله ويؤثر تقواه، ومراقبته في سره ونجواه، والسلام. صدر به أمرنا المعتز بالله في 11 ربيع النبوي الأول عام 1332».

وهذا التاريخ يوافقه 7 فبراير 1914 م.

ومن المعروف أن هذا الفقيه القاضي، هو الذي صار زعيم المغرب وبطله، إذ ثار في وجه الاحتلال الإسباني، وتزعم حركة المقاومة الوطنية الكبرى، وظل يحارب سنين عديدة ضد دولة إسبانيا ثم دولة فرنسا.

وفي الفصل الرابع من هذا الباب من أخبار حركته المباركة ما يشفي الغليل.

---

[165]-(يلاحظ أن ظهير الإذن ينص على إحداث الحي الجديد بالناحية الشرقية للمدينة، بينما التطبيق وقع في الناحية الغربية منها. فكيف تم ذلك؟ وما هي الأسباب؟ مع العلم أنهم يقدسون نصوص الظهائر الخ). م. ب.

تعيين ترجمان إسباني للخليفة السلطاني عام 1332 هـ 1914 م:

وبالرغم من كون الإسبانيين كانت بيدهم السلطة العليا، ولهم الكلمة النافذة، فإنهم كانوا يتصلون بالخليفة في عدة مناسبات، من أعياد وحفلات، وغير ذلك من الرسميات والمجاملات، والخليفة ورجال حكومته لا يعرفون اللغة الإسبانية، وولاة الإسبانيين لا يعرفون لغتنا العربية، مما جعلهم يعينون للخليفة ترجمانا إسبانيا يحسن اللغة العربية، والتراجمة في الغالب يقومون بوظيفين في آن واحد، وقد صدر بإسناد هذا الوظيف إلى المستعرب السنيور طوباو ظهير خليفي هذا نصه:

«يعلم من هذا الكتاب الكريم، والمسطور الفائق العظيم، أننا بحول الله وقوته، وطوله وعزته، انتقينا الترجمان إميليو ألفارس سنس طوباو، ترجمانا خاصا لسمو حضرتنا الشريفة، وملازما لعلي سدتنا المنيفة، نظرا لمهارته، وبراعته وكفاءته، ورعيا لنظر حضرة المقيم العام لهذا الانتقاء بعين الاستحسان، وما أبداه من السرور به والالتفات الذي يحصل به الاطمئنان، فعليه أن يقوم بواجب هذه الخدمة التي أسندت عهدتها إليه، والمزية التي قصر الاعتماد فيها عليه، وليقدر هذه النعمة حق قدرها، وليستدرّ من ثدي الامتنان مواهب خيرها. والواقف عليه من ولاة الأمور وكبرائها، والقائمين بمهمات الأعمال ورؤسائها، يجب أن يعلمه ويجري على مقتضاه، ولا يحيد عن كريم مذهبه ولا يتعداه، صدر به أمرنا المعتز بالله في 22 ربيع النبوي الأول عام 1332».

وهذا التاريخ يوافقه 18 فبراير 1914 م.

والترجمان طوباو لم يكن من خبثاء التراجمة، بل كان رجلا خيرا أصله من رجال كاطالونيا المستقيمين. وكان بسيطا يقضي جل وقته في عالم الأحلام.

إقرار الفقيه أحمد بن يوسف الفاسي على وظيف القضاء بالعرائش عام 1332 هـ:

قد علمنا من أخبار عام 1331 أن من أول أعمال الحكومة الخليفية بتطوان، تعيين مولاي الصادق الريسوني قاضيا بمدينة القصر الكبير، والفقيه الخمالي قاضيا بأصيلا، أما العرائش، فكان القاضي بها هو الفقيه أحمد بن يوسف الفاسي، وقد صدر بإقراره في وظيفه المذكور ظهير خليفي هذا نصه:

«كتابنا هذا الواضحة أسراره، الساطعة في أفق السعادة أنواره، المستمدة من حضرة ذي الجلال شموس تأييده وأقماره، يستقر بيد ماسكه الفقيه العالم الأرضى المرابط القاضي السيد أحمد بن يوسف الفاسي، ويتعرف منه أننا بحول من بيده القوة والحول، ولعظيم فضله المنة والطول، أقررناه على خطة

القضاء بالثغر العرائشي حاطه الله، التي كان ولا زال مطوقا بها، وأضفنا له جميع ما هو ملحق بذلك الثغر من عمالته التي يتصرف فيها العامل من حدود ولايته، وسوغنا له أن ينتخب من الأكفاء من ينوب عنه في فصل الأحكام، وما يلحق بذلك من العقد والإبرام، نظرا لما قام به منذ وليها من إجراء الأعمال المنوطة به مجرى السداد، وانتهاجه فيها منهج ذوي الفطنة والرشاد، فنأمره أن يشمر عن ساعد الجد والاجتهاد، ويقوم بواجب ما اقتضاه هذا الإقرار العظيم من التشريف الذي يستوجب شكره تمام الاستعداد، وأن يبرهن على كفاءته ومقدرته، بما يحق عليه الاعتماد، وأن يهجر داعي الملل، ويطرح جانب الكلل، مراعيا واجب التعاون ومد يد المساعدة، وموجبات النفرة والمباعدة، متحليا بما تقتضيه الخطة من النزاهة، وعلي الهمة الملحق بذوي النباهة، وأن يتحرى الوقوف مع القوانين الشرعية، والراجح من النصوص والأقوال المنقولة عن الإمام ورجال مذهبه الفرعية، والخروج عن مقتضيات القواعد المرعية. فالواقف عليه من عمالنا وولاة أمورنا الشريفة، وكل من يأوي لعلي سدتنا المنيفة، يجب أن يعلمه ويعمل بمقتضاه، ولا يحيد عن كريم مذهبه ولا يتعداه، والسلام. صدر به أمرنا المعتز بالله في 25 ربيع النبوي الأول عام 1332».

وهذا التاريخ يوافقه 21 فبراير سنة 1914 م.

وقد أعفي هذا القاضي بعد ذلك وأمر بالانصراف لحال سبيله.

عامل مدينة القصر وقاضيها والدولة الإسبنيولية عام 1332 هـ:

ووقع شنآن بين قائد مدينة القصر الكبير، وهو من الأعراب الخشان، وقاضيها، وهو من هو في الإعجاب والافتتان، فانتقل القاضي غاضبا إلى عاصمة تطوان، فتدخلت الحكومة وكتب الخليفة إلى القائد رسالة ينصحه فيها نصحا بالتعاون والاتحاد ومراعاة جانب الدولة الاسبنيولية الحامية الخ، وهذا نصها:

«خديمنا الأرضى القائد بوسلهام الرميقي، وفقك الله وسلام عليك ورحمة الله، وبعد فإن حامله الفقيه الشريف العلامة القاضي مولاي الصادق الريسوني قد ألزمناه الرجوع لمقر وظيفته ومباشرة خطته القضائية بالقصر الكبير، فنأمرك أن تكون منه ببال، وأن تشد عضده فيما يعرض لتلك الخطة في جميع الأحوال، إذ ليس مثله من يجهل قدره، ويستغني عنه من تنور فكره، فلتكن أنت وهو على استجلاب المصالح يدا واحدة، ولتتحدا اتحادا يقوي ساعدك وساعده، ولتبذلا في تأييد السلطة المخزنية وتقوية نفوذها غاية المجهود والمساعدة، وترك كل ما يستوجب نفرة تفضي إلى الانقطاع والمباعدة، فخطتكما وإن افترقت وتفاوتت، وتنوعت بحسب دواعيها وتباينت، لا محالة ترجع للعنصر

الوحيد، وللأصل الذي يضم شتات القريب والبعيد، وهو المخزن الذي جعله الله للقوي والضعيف ملجأ، ومن جميع المخاوف وقاية ومنجأ، ولا سيما والظروف الحالية قاضية على كل من له أدنى ولاية، ورابطة أوجبت له الالتفات والرعاية، أن يبرهن للدولة الاسبنيولية الحامية لهذه المنطقة السعيدة، على كفاءته ومقدرته على ما أنيط به البراهين الأكيدة، ولا يشتغل بما ليس تحته طائل، من الإصغاء للوشاة وعدم التدبر فيما ينم به كل قائل، فلتستأنف معه مؤاخاة تحسم مادة الجفاء والبعاد، ولتحكم بينك وبينه روابط الوداد، أصلحك الله ورضي عنك، والسلام. في 3 ربيع الثاني عام 1332»[166].

النور الكهربائي لتطوان عام 1332 هـ (1914 م):

وقبل عهد الحماية، لم تكن مدينة تطوان ونواحيها تعرف النور الكهربائي. وفي هذا العهد صدر ظهير يأذن للتاجر أوريول الإسباني بإنشاء معمل للكهرباء بهذه المدينة، وهذا نصه:

«يعلم من كتابنا هذا رفع الله قدره، وجعل على مركز اليمن والإسعاد مداره وفخره، وأسمى فوق المعالي ذكره، أننا بحول الله وقوته، وشامل يمنه ومنته، منحنا الوجيه المعتبر خوسي لويس وريول الإسبنيولي الإذن الخصوصي في إنشاء معمل كهربائي تمد منه الأسلاك التوزيعية التي تصير القوة الناشئة عنها معدة للإنارة وتحريك الآلات، ويسوغ بيع ما يراد من النوعين لكل طالب، وإيصاله لأي محل يقصده الراغب، وفقا لما تضمنه الرسم الواصل لأعتابنا الشريفة من الشروط المقررة، والقوانين اللازمة المحررة، ومراعاة الملاحظات المعتبرة، وأن يبقى باب الامتياز مفتوحا لمن يطلبه. فالواقف عليه من كافة الصدور، وولاة الأمور، يتعين عليه العمل به، والتزام إجراء ما تضمنه من مذهبه، والسلام. صدر به أمرنا السامي بالله قدره في فاتح مارس سنة 1914 موافق 3 ربيع الثاني عام 1332».

وأوريول المذكور هو صاحب "إليكطراس ماروكييّس" ELECTRAS MARROQUIES، وهي الشركة الإسبانية التي أنشأت القوة الكهربائية بتطوان ونواحيها لأول مرة في التاريخ، وما زالت هذه الشركة موجودة تمد تطوان وغيرها بالتيار الكهربائي إلى الآن.

---

[166]- {وهذا التاريخ يوافقه 1 مارس 1914 م} ح. د.

المحاسبة على مداخيل الباشوية عام 1332 هـ:

وكانت العادة قبل عهد الحماية، أن الباشوية، أي إدارة الباشا، أو القائد، أو العامل، أي حاكم المدينة، لها ضرائب ومداخيل مالية معروفة تقبضها من الذين يتصلون بها لقضية ما، أو عند بيع الأملاك أو غير ذلك.

وهذه المداخيل كان الباشا يأخذ منها لنفسه، ويدفع منها لأعوانه باجتهاده، فلما خصصت الحكومة لجميع الموظفين مرتبات محددة محترمة، لم تلغ تلك المداخيل، بل أمرت الباشوات بأن يحصوها إحصاء دقيقا، حتى لا يضيع منها شيء، ويرسلوا إلى رئيس الوزارة بيانا بذلك على رأس كل شهر.

وهذه رسالة من الخليفة إلى باشا تطوان بذلك:

«خديمنا الأسعد القائد الحاج أحمد الطريس، وفقك الله وسلام عليك ورحمة الله، وبعد، فالعوائد التي كانت مقررة على بيع الأملاك من اختصاص العمال بما يؤدى عنها وعلى الأسجان، وعلى سخرة المخازنية، كان اقتضى الحال غض الطرف عنها نظرا لما يمس الحاجة من التعاون لسد الحاجات الضرورية، إذ لم تكن رواتب كافية. وحيث منحت الأقدار الإلهية تيسير ذلك، تعين رد وجهة العناية نحوها. وعليه فنأمرك بوصول هذا إليك، أن تقوم بإحصاء جميع ما جرت العادة بقبضك إياه من المدخولات، وما يؤدى لحراس السجن وسخرة المخازنية بمزيد التدقيق والتحري بحيث لا يشد منه شيء، وعند انتهاء كل شهر، وجه بيان المتحصل لرئيس وزارتنا المحروسة بالله، ولتسلك في أعمالك مسلك البيان الصادر لك منه أصلحك الله، والسلام. في مهل جمدى الأولى عام 1332»[167].

محصل ميزانية المنطقة وعجزها عام 1332 هـ 1914 م:

وهذا ظهير نعرف منه مبلغ المداخيل السنوية لمنطقة الحماية الإسبانية ومصاريفها، وأن في ميزانيتها عجزا كبيرا سددته حكومة إسبانيا. وهذا العجز يبلغ نحو سبعة ملايين من البسيطات الإسبانية.

كما نعرف منه أيضا أن مجموع الميزانية السنوية يبلغ نحو اثني عشر مليونا ونصف مليون من البسيطات. ونص الظهير:

«يعلم من هذا الكتاب الجليل القدر، الممتثل الإشارة والأمر، أننا بمعونة الله وتأييده، وتوفيقه وتسديده، حيث أعمل عليّ جنابنا الفكر في ضبط أمور هذه المنطقة المحروسة بعناية الله، والسعي وراء ما يعود على كافة الرعية بمزيد الراحة والاطمئنان، وأسباب الثروة والرفاهية التي هي نتيجة العمران، كان أهم ما يلتفت إليه، ويعتمد عليه، أمر المالية التي هي قوام الأعمال، وبها تنتهج

---

[167]- {وهذا التاريخ يوافقه 28 مارس 1914} ح. د.

الأمور غاية الكمال، وقد رفع لحضرتنا الشريفة، تقرير ميزانية مداخيل كافة هذه المنطقة التي قدرها أربعة ملايين ومائتا ألف وسبعة آلاف وأربعمائة بسيطة مخزنية: 4.207.400، وكان من الضروري اللازم القيام بما تستدعيه الإصلاحات الوقتية وتحسينات التمدن الحضرية، مع ما اقتضته الظروف الحالية من التمهيد واتخاذ وسائل القوة لملاشاة الصعوبات الطارئة واستتباب الأمن والراحة، حتى يتم الأمر وفق الواجب المحتم الأكيد، فاستدعى الحال وفور ميزانية الصوائر، وقدرها المرفوع لسدتنا العالية التقرير به اثنا عشر مليونا وأربعمائة وأربعة عشر ألفا ومائة وستة وستون بسيطة مخزنية: 12.414.166، واستوجب ذلك الوفور مساعدة الدولة الفخيمة الحامية، فسارعت إليها مع السرور بسبعة ملايين بسيطة إسبنيولية، وسينجز الباقي عند تحسن الأحوال، ونمو التجارة واستثمار موارد الأموال، فتعين إذ ذاك مصادقة جنابنا الشريف على ما تضمنه كلا التقريرين، وما أبدته الدولة الحامية الإسبنيولية الفخيمة من المساعدة ليتم ضبط التحريرين. فصادقنا على ذلك مصادقة نهائية، وأوجبنا العمل بمقتضاها حسب اللوازم الإجرائية، فعلى الواقف عليه أن يعتمد فحواه، ولا يحيد عنه في مجراه، والسلام. صدر به أمرنا العالي بالله في 24 أبريل سنة 1914 موافق 28 جمدى الأولى عام 1332».

ولا مانع من أن نقف قليلا عند قول الظهير "واتخاذ وسائل القوة لملاشاة الصعوبات الطارئة واستتباب الأمن والراحة"، فهل معنى ذلك أن مصاريف محاربة القبائل التي رفضت الرضوخ للاحتلال الأجنبي كانت تتحملها الميزانية المغربية؟؟.

طبيب خاص للخليفة وعائلته عام 1332 هـ:

ولقد كان من الأشياء العادية، أن يخصص لسمو الخليفة وعائلته الكريمة طبيب خاص، وهذا ظهير يعين لذلك أحد الأطباء الإسبان، ونصه:

«هذا كتاب شريف، مستغن بعناية الله عن الإطراء والتشريف، يستقر بيد حامله الدكتور دون ريكاردو طيريزا روبلس، يتعرف منه أننا بعون من لم تزل أياديه شاملة ظاهرة، وميامن تعرفاته الجمالية باهرة، أسدلنا عليه أردية الاحتفاء، ومنحناه وسائل الاصطفاء، بانتخابه لجنابنا الكريم ولكافة عائلتنا الملوكية طبيبا، وبتخصيصه بما يستدعي لأعماله صدرا رحيبا، لما تقرر من كونه حاذقا لبيبا، فليقدر قدر هذه النعمة العظيمة، وليؤد شكر هذه المنة الجسيمة، والواقف عليه، واللاجئ إليه، يجب عليه اعتماده، وأن يقصر عليه استناده، والسلام. صدر به أمرنا المعتز بالله في 7 جمدى الثانية عام 1332 موافق 3 مايو سنة 1914».

وإذا سأل سائل، ولماذا لم يعين له طبيب مسلم مغربي؟ فالجواب أنه لم يكن موجودا في ذلك العهد طبيب مسلم مغربي، والأمر لله.

والغريب أنه بعد مرور أربعين سنة كاملة على هذا التاريخ، 1914 – 1954 لم يكن بتطوان من الأطباء المسلمين المغربيين إلا شخصان اثنان هما الدكتور سكيرج من تطوان والدكتور بن عبد الله من الريف، وقد درسا بإسبانيا. نعم شخصان اثنان لا ثالث لهما في مدة أربعين سنة !!؟

إجراء العمل بالساعة الرسمية عام 1332 هـ 1914 م:

وقبل عهد الحماية لم يكن بالمغرب ساعة رسمية يسير عليها جميع الناس، بل كانت لكل مدينة ساعتها الخاصة حسب عرضها وموقعها.

وهذا ظهير يوحد الساعة رسميا في جميع البلاد، على أساس عرض جرينتش الجاري به العمل في كثير من أنحاء العالم، ونصه:

«يعلم من هذا الكتاب الشريف، المقابل أمره بالإجلال والتشريف، أننا بحول من له الحول، والقوة والعزة والطول، نظرا لما في ترتيب الساعة الرسمية لسائر الأعمال من الفوائد، العائدة بخيرات العوائد، أصدرنا أمرنا هذا بإجراء العمل في هذه المنطقة السعيدة على ذلك، رعيا لضبط الأمور وإجرائها على أحسن المسالك، حسبما بالفصلين الآتي ذكرهما:

الفصل الأول: إن الساعة الرسمية لسائر الأعمال النظامية، في جميع أنحاء المنطقة الإسبنيولية المغربية، تكون ساعة الوقت الشمسي الوسطي لخط الاستواء المار بمدينة گرينتش المسمى عند العامة بوقت أوربا الغربية.

الفصل الثاني: إن رؤساء الدوائر التلغرافية هم المكلفون بالقيام بكل ما هو مختص بمضمون هذا الظهير الشريف. فعلى الواقف عليه أن يقف عند حده، ولا يحيد عن كريم مذهبه، والسلام. صدر به أمرنا المستعلي بالله في 6 رجب الفرد الحرام عام 1332 موافق 1 خونيو سنة 1914».

تأسيس المحاكم الإسبانية القانونية عام 1332 هـ 1914 م:

وقبل عهد الحماية لم تكن بتطوان إلا محكمة شرعية إسلامية، ومحكمة الباشا التي تنظر في الشؤون المدنية والخلافات العادية.

وهذا ظهير بتأسيس محاكم إسبانية قانونية، ونصه:

«يعلم من هذا الكتاب الشريف، والخطاب العلي المنيف، أنه نظرا لما تستدعيه الحاجة من تحسين إدارة العدلية، وحفظا لحقوق كافة أشخاص الرعية، أصدرنا هذه الأساسات الأصلية، لتأليف المحاكم الإصبنيولية التي تبتدئ بالقيام

بمهمتها، وتجري تفاصيل مجملها، في اليوم الخامس عشر من شهر خوليو[168] المقبل، فنأمر الواقف عليه من ولاة الأمور، وذوي السياسة والصدور، أن يعمل بمقتضاه، وينفذ ما قرره وأمضاه، والسلام. صدر به أمرنا المعتز بالله في 6 رجب الفرد الحرام عام 1332 موافق 1 خونيو سنة 1914».

وفي نفس هذا التاريخ، صدر ظهير آخر ببيان القوانين التي يجري العمل بها في المحاكم المذكورة، ونصه:

«كتابنا هذا المحفوف من الله بالعناية، المصون بفضله بمحض الرعاية، يعلم منه أننا بحول مدبر الأمور ومبديها، وميسرها ومنشيها، نظرا لإتمام القيام بتأسيس ما هو مقرر بظهيرنا الشريف الصادر بتاريخه المتضمن تأسيس المحاكم الشرعية الإسبنيولية في هذه المنطقة المحروسة المحمية، أجرينا القوانين الآتي ذكرها التي سيبتدأ إجراء العمل بمنطوقها في 20 شعبان الآتي ولاء الموافق 15 خوليو المقبل وهي:

أولا: قانون الجزاء.

ثانيا: قانون التجارة.

ثالثا: قانون التعهدات والعقود.

رابعا: قانون إجراء عقوبات الجنايات.

خامسا: قانون الإجراءات المدنية الأهلية.

سادسا: نظام الحالة المدنية للأجانب.

سابعا: نظام الأشخاص المضافين لمحاكم قضاة الصلح.

ثامنا: تسجيل الأملاك عقارا ورباعا.

تاسعا: واجبات الحقوق الشرعية.

فعلى الواقفين عليه من ذوي المناصب، وأهل الوجاهة والمراتب، أن يتمذهبوا بمذهبه، ويسلكوا سنن موجبه، والسلام. صدر به أمرنا المعظم في 6 رجب الفرد الحرام عام 1332 موافق 1 خونيو سنة 1914».

ثم في 10 شعبان الموالي (4 يوليه) صدر ظهير آخر يؤجل إجراء العمل بذلك إلى اليوم الأول من شهر شتنبر من نفس السنة.

<u>توحيد الإدارة المغربية والإسبانية للبريد والتلغراف عام 1332 هـ 1914 م:</u>

وقبل عهد الحماية كانت بتطوان إدارات أجنبية عديدة للبريد، إحداهما فرنسية، وأخرى إسبانية، وأخرى إنجليزية، وأخرى ألمانية ...

---

[168] - الإسبانيون يسمون شهر يونيه (خونيو) ويقولون لشهر يوليه (خوليو)، وقد جاراهم في ذلك كاتب هذا الظهير.

وقد صدر ظهير بجعل الإدارتين المغربية والإسبانية إدارة واحدة تضم البريد والتلغراف تحت إدارة رئيس إسباني، وهذا نصه:

«يعلم من هذا الكتاب الجليل، والأمر المحتم الذي هو بالامتثال كفيل، أننا بعون الله وحوله، وشامل يمنه وطوله، قد اقتضى نظرنا السديد، ورأينا الموفق الرشيد، بموجب الاستحسان اتحاد الإدارتين الإسبانية والمغربية اللتين بهذه المنطقة في إدارة واحدة سيان إدارة البريد وإدارة التلغراف اللتين هما من جملة الخدمات المختصة بالمخزن في غالب الإيالات، وعند عدم تيسر من يقوم بكافة ما هو محتاج إليه من ذلك لجانب المخزن، تقوم الحكومة الإسبنيولية بما يحتاج إليه، ريثما يتيسر قيام المخزن بنفسه، فيتعين الآن أن تقدم الدولة الحامية ما يحتاج إليه لذلك من المستخدمين المؤهلين، واستمرار ما هو موجود من المراكز وغير الموجود الآن حتى يمكن إبداله بما يكون لجانب المخزن ...

وعليه فنأمر بامتثال مضمون هذه الجمل:

أولا: من فاتح شهر يوليه المقبل، تقوم إدارتنا المخزنية بتكليف مستخدمي البريد والتلغراف اللذين لجانب المخزن الإسبنيولي بهذه المنطقة الآن.

ثانيا: أن يكلف وكيل إدارة المنافع بترتيب هاته الخدمات الجديدة ورياستها، وأن يكون تحت أمره جميع المستخدمين الذين ترشحهم الدولة الإسبنيولية ليكونوا في خدمتنا، وأن يقدم طلب المستخدمين المحتاج إليهم في المستقبل من إدارة المخزن، للحكومة الإسبانية.

ثالثا: أن تقوم إدارة المخزن في المستقبل بجميع ما يحتاج إليه للخدمتين المذكورتين من الآلات وغيرها، وتنتفع انتفاعا موقتا بما هو موجود الآن بمقتضى تسليم ذلك لها من جانب المخزن الإسباني.

رابعا: أن تلتزم إدارة المخزن قبول عقد جميع المحلات وأجرة حاملي البريد التي تكون جارية عليه بتاريخ فاتح يوليه المقبل.

خامسا: أن يسلم في الحين لوكيل إدارة المنافع، جميع الطوابع التي للبوسطى المغربية المعبر عنه بالطنبري، وأن يحضر لدى الوكيل المذكور، جميع مستخدمي البريد الراغبين في استمرار خدمتهم.

فالواقف عليه من خدامنا وكافة الموظفين وأولي الخبرة من المكلفين، أن يجري على ما تضمنه وحواه، وأن لا يعتمد سواه، والسلام. صدر به أمرنا الكريم في 15 رجب الحرام عام 1332 موافق 9 يونيه سنة 1914».

وبناء على ذلك، ألغيت إدارة البريد الإسباني من منطقة الحماية الإسبانية، وقد كانت لتلك الإدارة طوابع خاصة عليها صورة ملك إسبانيا ألفونسو الثالث عشر، ثم طبعت على وجه تلك الطوابع بالحروف الأفرنجية:

منطقة الحماية الإسبانية بالمغرب، وظلت تستعملها مدة إلى أن أسست طوابع مغربية خاصة بهذه المنطقة، وظلت هذه الطوابع تستعمل إلى أن ألغيت الحمايتان واستقل المغرب وتوحدت مناطقه والحمد لله.

الخليفة يهنئ ملك إسبانيا بمولود جديد عام 1332 هـ 1914 م:

وهذا كتاب وأي كتاب، إنه كتاب تهنئة ملوكية على الطريقة الأدبية الأندلسية، التي توارثها شيوخ فاس وتطوان عن أجدادهم وأسلافهم من المهاجرين من الأندلس الشهيدة، هو أسلوب أدبي بديع، عربي صحيح، سليم فصيح، إلا أنه يثقل على سمع من لا يتذوقه، ويضيق معه صدر من لا يستسيغه. وأدباء الكتاب، نجانا الله وإياك من الوقوف معهم على الأبواب، ينتهزون مثل هذه الفرص، ليظهروا مقدرتهم وبراعتهم، ويبرزوا مواهبهم وفنهم. والشعراء – وحيا الله الشعراء وعفا عن المتشاعرين – هذا هو ميدانهم، وإجادتهم هي برهانهم. ومن لطف الله أن تطوان لا تنجب شعراء، وإلا لدعتنا الأمانة التاريخية لتسجيل إنتاجهم، وأمرنا لله.

فإن كنت من بقايا الذين كانوا يطربون للقول المنمق المسجّع، المزوق الظاهر، الخالي الباطن، فاستعن بالله واقرأ، وإلا، فأن لم تكن واسع الصدر، فاطو هاتين الصفحتين، واحمد الله على نجاتك، وزد للكلام العادي الذي يعده الأدباء من القول المغسول، وإن شئت فقل صدق الله العظيم "كل حزب بما لديهم فرحون".

وهذا نص الكتاب الخليلي، فخذه كتحفة فنية، أو كرة رملية:

«من عبد الله سبحانه المتوكل عليه، المفوض كل أموره إليه، المعول في تدبيره على عنايته، الملتجئ إلى حفظه ورعايته، الخليفة المفوض ابن الخليفة الكبير، مولاي إسماعيل، ابن السلطان سيدي محمد ابن السلطان مولاي عبد الرحمن

(هنا الطابع الكبير المستدير، ونقش وسطه)

المهدي بن إسماعيل بن محمد الله وليه ومولاه

نضر الله أيامه، وأعلى مقامه، وأخفق فوق الميادين أعلامه، إلى من تحلت بعقود لآليه النحور والأجياد، وتقرطت بكريمة يواقيته آذان الأمهات والأولاد، وتبسمت ببشائر أنسه ثغور المواسم والأعياد، وتنسمت بطوالع سعده عواطر الأغوار والأنجاد، وتلطفت بعوامل مسراته أرواح نبهاء الأفراد، المحب السامي قدرا، الرافل في حلل الرياسة فخرا، من لم يفتقر مدعي وده وصداقته إلى برهان أو حجة، لسلوكه في تأييدها على أسهل طريق وأقوم محجة، فخلصت بالنقد خلوص الإبريز، وسمت عن المشاركة حتى لا تحتاج

إلى تمييز، وافتخرت سراة الأمم لمصافاته، وتهافت المخلصون على الاستنجاد بمنجز وعده وموافاته، محيي ما اندثر من معالم الفخر، ومجدد ما سلف من روابط ائتلاف الدولتين المتحابتين في سالف العصر، ومبدد ما هجم من جيوش الجهل فانقاد لحيز العلم نور الفوز والنصر، ومردد آيات الاتحاد بين عذوبة الطي والنشر، وممهد سلوك العدل والمساواة على أجمل طريق، وممد تابعيه بحسن الالتفات الذي لم يختص به طريق فريق دون فريق، فتمتع الكل بإنصاف، ورتع في بحبوحة المساعدة والإسعاف، فطار صيته بذلك وانتشر، الملك المعظم، دون ألفونصو الثالث عشر، لا زالت دولته في ابتهاج وانبساط، وتقدم بغاية الحزم والنشاط، مرموقة من كافة الدول بعين الاغتباط، معززة القوى بأقوى عهود الارتباط، جامعة شتات الاختراع والاستنباط.

أما بعد حمد الله ذي المواهب العظيمة، والمنن الجزيلة الجسيمة، المتفضل بأجل العطايا، والمانح أعظم المزايا، وتأدية ثناء صاغه لفظ فائق، حاك من نسج معنى رائق، ورجائنا لمقامكم الملوكي السامي، وشخصكم المحترم الحامي، ما يتم به السرور، ويملأ أندية الفرح والحبور، حسب مقتضيات الوداد، الجارية من حضرتكم وجناب رجال الدولة الإسبنيولية طبق الاعتقاد، فقد طرق الأسماع، ما أدته بوارق الإلماع، وتناقلته الأفواه، وتشرفت بترداده الألسن والشفاه، بموجب ما حوته السريرة الطاهرة، وقضت بالانفعال الباطني لأجله المسرة الظاهرة، من المحبة المحكمة الربوط، المستوفية الشروط، نرفع لمجادة شخصكم وسعادة الملكة أفصح عبارات التهاني، وأجمع جمل الاقتراب والتداني، وأوفى خطاب يعرب عن منتهى السرور بنيل الأماني، بازدياد المولود الذي سيسفر له السعد عن ثغر باسم، ويوجب ليوم بروزه أن يصير من جملة الأعياد والمواسم، ويحفظ له التاريخ ما تتجمل وتفتخر به المراسم، ويمنحه الإقبال مهيعا مسلوكا، ويحله مرتقى ساميا تغبطه فيه الرؤساء أمراءا وملوكا. فقد نالنا أيها العزيز من الفرح والسرور بذلك ما لا تفي بوصفه العبارة، ولا تستوعبه رموز الإشارة، فكان الحظ منه أوفر نصيب، والإعراب عنه أعظم سهم مصيب، ولا سيما حيث كان الوضع بسلامة جلالة الملكة مقرونا، وصار قيامها على أكمل الأحوال مضمونا، فتم به الاطمئنان، وعظم لأجله الامتنان، فلتهنأ يا صديقي بالمولود، الذي أنبأ طالعه عن مقارنته لسعد السعود، فنرجو لسعادته عمرا مديدا، وأجلا بعيدا، ووقتا سعيدا، وسعيا حميدا، وترقيا في أعلى ذروة النجاح، وتنقلا في مدارج الإصلاح، وأن ينشأ كسائر صنوانه الأعزة نشوءا باهرا، ويعيش الكل في كنف فخركم نقيا طاهرا، حتى يصيروا مطمح الأنظار، وبهجة الأعصار، محفوظين من زوابع الفتن ورواهن

الإعصار[169]، ولا زلتم كفخامة الملكة المبجلة وموازين العدل بأكفكم راجحة، وتجارة التهاني بأسواق مسرتكم رابحة، وأعمال التوازن بتدبيركم ناجحة، ووفود بشائر السعد تتردد إليكم غادية ورائحة، محفوظين بعين الاعتبار والعناية، محافظين على عهود المبرة والرعاية، ولا زالت الدولة الإسبنولية معظمة، محترمة مفخمة، وأبناؤها تحت ظل عزكم الشامخ، في أرغد عيش باذخ. في 7 حجة الحرام عام 1332».

وهذا التاريخ يوافقه 27 أكتوبر سنة 1914 م.

استعمال المقاييس والمكاييل المترية بتطوان عام 1333 هـ 1915 م:

قبل عهد الحماية لم تكن تطوان تستعمل المقاييس العشرية، وإنما كان الناس يتعاملون بالذراع والقصبة والمرجع والمد والكيل والقلة والرطل العطاري أو البقالي أو الخضاري والقنطار كذلك، وقد شرحنا ذلك كله في محله[170].

ثم صدر ظهير نسخ ذلك، ووحد المعاملات في المتر والكيلو واللتر الخ. وهذا نصه:

«يعلم من هذا الكتاب الرفيع قدره، الممتثل نهيه وأمره، أننا بقوة الله وحوله، ويمنه وعزته وطوله، حيث رفع لسدتنا العالية بالله رئيس وزارتنا السعيدة، الضابط المختص بالمقاييس والمكاييل المأخوذة عن الميطرو في كافة المعاملات التجارية التي يقوم بها التجار الأورباويون والإسرائيليون، وهو المصاحب لكتابنا هذا، واستوجب الحال مصادقة جنابنا العالي بالله على ما تضمنته فصوله. وعليه فنأمر كافة رؤساء الموظفين، وخصوصا المحتسبين وأعيان المكلفين، ممن أنيط بهم ضبط مجالس الأشغال البلدية، بجميع مدن منطقة الحماية الإسبانية، أن يتخذوا سائر الاحتياطات والوسائل اللازمة، ليصير التمشي على مقتضاه من فاتح شهر يناير من سنة 1915 المستقبلة، والسلام. صدر به أمرنا المستعلي بالله في ثاني وعشري ذي الحجة الحرام متم عام 1332 موافق 11 نونبر سنة 1914».

---

[169] - ودعوة الكاتب للعائلة المالكة بإسبانيا بالحفظ من زوابع الفتن ورواهن الإعصار لم تكن من الدعوات المستجابة، إذ عصف بها ذلك الإعصار، فتشردت في مختلف البلاد والأمصار، وأصبحت في خبر كان، ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام.

[170] - {يقصد المؤلف أنه قد شرح ما يتعلق بموضوع هذه المقاييس في كتابه الذي جعله ذيلا لهذا التاريخ، تحت عنوان "التكملة"، وهذا الكتاب في طور الإنجاز بحول الله} ح. د.

عام 1333 هـ (1914 – 1915 م):

ودخل عام 1333 هـ، والحال كما كان في العام الذي قبله. وفي أوائل هذا العام أصدر الخليفة ظهائر لعدد من أعيان طنجة وسكانها من أصدقاء الدولة الحامية.

ومدينة طنجة - كما هو معلوم- لم تكن داخلة لا في منطقة الحماية الإسبانية ولا في منطقة الحماية الفرنسية، بل كان لها نظام خاص متفق عليه من الدولتين.

وهذه المدينة الممتازة بموقعها الطبيعي، ومناظرها الجميلة، وجوها المعتدل، وأهاليها الخيرين المرحين، كانت أول مدينة مغربية عرفت أشكال الأجانب ومختلف لغاتهم وأخلاقهم وعوائدهم، وكانت كل دولة لها مصالح وأغراض، تحرص على أن يكون لها من بين أهاليها أصدقاء وأحباب يتبادلون معها المصالح، وهكذا كنا نرى أو نسمع أن هذا صديق الإصبنيول، وذلك حبيب الفرنسيس، وفلانا مقرب لدى الإنجليز، وفلانا خادم الطليان أو البرطقيز الخ.

وفي عاشر صفر 1333 (28 دجنبر 1914) صدر بتطوان ظهير بتعيين السيد علال بن عبد الملك الطنجي مندوبا عن الخليفة بلجنة السمسرة العمومية بطنجة، بمقتضى الفصل الثامن عشر من الاتفاق المنعقد بين فرنسا وإسبانيا سنة 1912.

والسيد علال هذا، هو الذي كان معروفا بسي علال بن عبو، وهو من عائلة القائد أحمد الريفي الذي كان قائدا بتطوان في القرن الحادي عشر قبل الباشا علي بن عبد الله وابنه الباشا أحمد.

وكان السي علال من أكبر أصدقاء الإسبان بطنجة، حتى إنه وقع التفكير في إسناد وزارة الصدارة إليه في الحكومة الخليفية بتطوان، ولكن قبح الله انتظار الوظيف، فإن كثيرا من الناس يموتون قبل أن يفرحوا به، ولو علم الله فيه خيرا لهم لبلغهم مناهم، ولكن أكثر الناس لا يعلمون ما فيه خيرهم، والأمر لله.

وفي نفس التاريخ صدر ظهير آخر بتعيين السيد مصطفى أوسدهم مندوبا خاصا من الخليفة بلجنة التقويم بطنجة أيضا، وفقا للفصل المذكور.

وفيه أيضا عين السيد الصادق أحرضان مندوبا بجمعية الأشغال العمومية كذلك.

والسيد الصادق، هو والد صديقنا المرحوم السيد المختار أحرضان، الذي كان أولا من أصدقاء الإسبان بطنجة أيضا، ثم بعد التجربة والخيبة، عرف

أخيرا أن أصحاب المصالح والأغراض، لا يؤمن لهم جانب، فمات غما وكمدا، عليه رحمة الله.

ميزانية سنة 1915 تقرب من أربعة عشر مليونا:

وفي فاتح يناير سنة 1915 م 14 صفر 1333 هـ صدر ظهير بالموافقة على ميزانية هذه السنة، وقدرها ثلاثة عشر مليونا وستمائة وتسعة وتسعون ألفا وثلاثمائة واثنان وعشرون بسيطة وخمسة وثمانون سنتيما، سكة مخزنية هكذا: 13.699.322.85، أما المداخيل فهي: 4.984.000، وقد ساعدت إسبانيا لتسديد العجز بمبلغ 6.730.200 من البسيطات الإسبانية، وهو ما يساوي بالعملة المخزنية المغربية الفضية 8.749.260. والعبد وما ملك لسيده كما يقول المثل !

وفي متم رجب (13 يونيه 1915) صدر ظهير خليفي بتنظيم تجارة الأسلحة في منطقة الحماية الإسبانية.

وفي عاشر شوال (21 غشت 1915) عين الوجيه السيد محمد السلاوي التطواني عدلا بإدارة الأملاك المخزنية بالقصر الكبير، بمرتب سنوي قدره ثلاثة آلاف بسيطة. ومن العجيب أنه هو نفسه الذي صار فيما بعد مديرا عاما للأملاك المخزنية في جميع منطقة الحماية.

وفي سادس ذي الحجة (15 أكتوبر 1915) صدر ظهير بإعفاء كافة الأدوات الزراعية من ضريبة الديوانة التي هي عشرة في المائة، وذلك رغبة في تنشيط الزراعة ومساعدتها في هذه البلاد.

وفي نفس هذا الشهر توفيت والدة الخليفة السلطاني مولاي المهدي بن إسماعيل، ودفنت في الزاوية الدرقاوية الحراقية التي بباب المقابر، والبقاء والدوام لله.

سوق جديد (بلاصة) بتطوان عام 1333 هـ 1915 م:

وقبل عهد الحماية لم يكن بتطوان سوق عام جامع من النوع الذي يعرف "بالبلاصة"، أو "المارشي"، بل كان اللحم يباع في الجزارين، والسمك في سوق الحوت، وباقي المأكولات في الحوانيت الموزعة في مختلف جهات المدينة. ثم صدرت بإنشاء سوق جديد (بلاصة) ظهائر وأوامر هذا نص أحدها[171]:

---

[171]- وانظر ظهيرا آخر بتاريخ 15 ربيع الثاني 1334 وآخر مؤرخا بثاني ذي الحجة عام 1336.

«يعلم من كتابنا هذا أمد الله ظلاله، وأجرى مجرى النجاح أعماله، أننا بعون الله وتأييده، وتوفيقه وتسديده، حيث دعت مقتضيات الأحوال، ومبادئ تأسيس الأعمال، إحداث ساحة عمومية "بلاصة" بهذه الحضرة التطوانية، يجعل فيها سوق حضري على الطراز الجديد لمبيع المأكولات وأنواع الخضر، واختير لذلك المحل الذي كان معروفا برحبة سوق الزرع، غير أنه لصغره وضيقه اقتضت المصلحة العامة المنوط إجراؤها بلجنة مجلس الأشغال البلدية، أن يضاف لتلك الرحبة، ما جاورها من الحوانيت المتصلة بها، التي هي من أملاك الأحباس، وعدتها عشرون، شطرها من أحباس المساجد، والآخر من أحباس المنقطعين. وقضت الظروف الوقتية بمد يد المساعدة نحو هذا المطلب الأكيد، والسعي في الحصول على الإجراء المفيد، وحصل الاتفاق بمعاضدة ذوي النفوذ ورئيس وزارتنا السعيدة، بين رؤساء إدارة مجلس الأشغال البلدية، ورئيس إدارة الأحباس بأعتابنا الشريفة، وسدتنا العالية المنيفة، بعد تحرير قدر كراء تلك الحوانيت، وتقرير مبلغه الذي هو مائة ريال واحدة شهرية، على التزام رئيس إدارة المجلس البلدي تأدية ذلك القدر عند انتهاء كل شهر، ريثما تبنى بتلك الساحة حوانيت جديدة، فتعوض الأحباس منها بما يساوي كراؤه قدر المائة ريال التي وقع الاتفاق عليها، وتصير الحوانيت المعوض بها من جملة أملاك الأحباس مناصفة بين أحباس المساجد وأحباس المنقطعين.

وقدم لجنابنا العالي بالله، الاستئذان في هدم الحوانيت القديمة، أذنا في هدمها وتوسيع تلك الساحة على مقتضى هذا التقرير، وما أنتجه ذلك التحرير. فنأمر الواقف عليه من خدامنا وولاة أمرنا أن يعلمه ويعمل بمقتضاه، ويقف عند الحد الذي حواه وأمضاه، والسلام. صدر به أمرنا المعتز بالله في 5 ربيع الثاني عام 1333 موافق 20 فبراير سنة 1915».

<u>الشريف بولعيش نقيب الشرفاء عام 1333 هـ:</u>

والشريف الأشيب سيدي عبد الرحمن بولعيش، قد كان مقيما بمدينة طنجة، وكان يتردد على تطوان وحكومتها ورجال حمايتها. وقد صدر ظهير خليفي بتعيينه نقيبا على جميع الشرفاء أولاد أبي العيش القاطنين بقبيلة أنجرة، التي كانت في ذلك التاريخ غير خاضعة لحكومة الحماية[172]، وهذا نصه:

«يعلم من هذا الكتاب الكريم، والأمر المقابل بالإجلال والتعظيم، أننا بحول الله وقوته، وشامل يمنه ومنته، رشحنا الشريف البركة، السيد عبد الرحمن أبا العيش لخطة النقابة على جميع الشرفاء أولاد أبي العيش القاطنين بقبيلة أنجرة، إجابة لطلبهم إياه واختيارهم له، فنأمره أن يقوم بما عهد به إليه

[172]- وإن شئت فانظر الرسالة التي وجهها الخليفة إلى هذه القبيلة بتاريخ 28 صفر 1333.

قياما حميدا، ويسوسهم سياسة يخطو بها شأوا بعيدا، ويجمعهم على الاتحاد حتى يشيدوا من مباني الصدق والولاء صرحا جديدا، وأن يراقب الله تعلى في الضعفاء، ويمتثل أمره في إقامة الحدود على من عمتهم نقابته من الشرفاء، فعين المخزن لا تزال تراقب من إجراءاته ما يستوجب الاكتفاء، سلك الله به مسلك الصلاح والسداد، ووفقه لانتهاج مناهج النجاح والرشاد، ونأمر الواقف عليه من خدامنا وكافة ولاة أمرنا، أن يعلمه ويقدر قدره، ويقف عند هذا الحد ويحفظ أمره، والسلام. صدر به أمرنا العالي بالله في 6 ربيع الثاني عام 1333».

إعفاء الفقيه ابن الابار من وظيف الحسبة عام 1333 هـ:

والفقيه ابن الابار، كان أحد العلماء الثلاثة الذين يشغلون الدرجة الأولى في التدريس من بين علماء تطوان، ووظيف الحسبة لم تكن من عادة تطوان أن يسند لأمثاله من كبار العلماء، ولكنه أسند إليه لأمر يعلمه الله، ثم أعفي منه بظهير خليفي هذا نصه:

«محب جنابنا العالي بالله، الفقيه الأرضى العالم المدرس السيد محمد ابن الابار، وفقك الله وسلام عليك ورحمة الله، وبعد فقد رفع لسدتنا العالية بالله، ما قدمته من استعطاف خاطرنا الشريف في إعفائك من خطة الحسبة التي أنيطت بك اعتبارا ورعاية، وتشريفا وعناية، وقد قوبل استعفاؤك من علي جنابنا بالإسعاف، وعليه فقد أعفيناك ولينا بدلا عنك الطالب محمد بن عبد السلام زوزيو. فلتتخل له عن ذلك الوظيف، مشمولا من عنايتنا بمزيد التشريف، أصلحك الله ورضي عنك، والسلام. في 21 جمدى الثانية عام 1333».

إسناد وظيف الحسبة للحاج محمد زوزيو عام 1333 هـ:

[173] «كتابنا هذا أشرق الله أنواره، ومنح الصادقين المخلصين أسراره، يعلم منه أننا بمعونة الله وتوفيقه، واستمطار وابل التأييد من فيض قوته بأحمد طريقه، ولينا الطالب محمد بن عبد السلام زوزيو خطة الحسبة بهذه الحضرة التطوانية، لما يقتضيه اهتمامنا بمصالح المسلمين، وعنايتنا بمهمات قوانين الدين، لكون هذه الخطة من أجل الخطط وضعا، وأعظمها في النفوس وقعا، وأشدها ارتباطا بحقوق العباد ونفعا، إذ من واجباتها توجيه العناية نحو تنظيم الأسواق وتطهيرها، والسعي وراء تنظيفها وتعميرها، والضرب على يد ذوي الغش والتدليس، وردع أهل الاحتكار عن الحيلة والتلبيس، وصرف العنان لضبط المكاييل والموازين بشدة المراقبة، والمبادرة لحسم مادة خلل رفع

[173]- {وهذا نص الظهير الخليفي الذي صدر بتوليته} ح. د.

الأسعار وخفضها لغير موجب بما يقتضيه الحال من المعاقبة، فنأمره أن يقوم بما طوقه قياما ينبئ عن تمام الكفاءة والاقتدار، وأن ينظر ما منحه من التكليف بعين التعظيم والاعتبار، وقد خصص له راتب سنوي قدره خمسة آلاف بسيطة مخزنية، تدفع من الباب الثامن والفصل الأول من الميزانية البلدية. وعليه في ذلك كله انتهاج طرق العفاف والنزاهة، والاستبصار والتثبت بحسب الاستعداد والنباهة، مع لزوم خوف الله وتقواه، ومراقبته إياه في سره ونجواه، أعانه الله وسدده، ووفقه وأرشده، والسلام. صدر به أمرنا العالي بالله في 21 جمدى الثانية عام 1333 موافق 6 مايو سنة 1915».

مرتبات الموظفين بالعملة الإسبانية بدل المغربية عام 1333 هـ 1915 م:

عندما دخل الإسبانيون تطوان، لم يكن أهلها يتعاملون بغير العملة (السكة) المغربية، وأدخل الإسبانيون عملتهم الإسبانية، وكانت قيمتها أغلى من المغربية، وكان الموظفون يتقاضون مرتباتهم بالعملة المغربية التي كان سعرها منخفضا غير مستقر، فرأت الحكومة - محافظة على مصالح موظفيها- أن تكون مرتباتهم بالعملة الإسبانية، وصدر بذلك ظهير هذا نصه بعد الحمدلة الخ:

«يعلم من كتابنا هذا رفع الله قدره، وأجرى على نهج الصلاح أمره، أنه نظرا للظروف الحاضرة التي سببت بخسا في السكة الفضية المخزنية، نشأ عنه ضرر لكافة الموظفين الذين يقبضون رواتبهم بالسكة المخزنية، لكون الضروريات التجارية اللازمة لمعاشهم إنما تباع بالسكة الإسبنيولية. وبمقتضى الرغبة في الحصول على دفع كل ما يستوجب ضررا ناشئا عن عدم وقوف صرف السكتين ببعضهما عند حد لا يتعداه، فقد اقتضى نظرنا السديد، ورأينا الموفق الرشيد، إصدار أمرنا الشريف، ما دام صرف السكة المخزنية منحطا عن غيرها بنسبة مساواة مائة وثلاثين منها على الأقل مائة من غيرها، بأن الرواتب المعينة والملحقة في ميزانية الصوائر، تدفع بالسكة الإسبنيولية، موافقة للنسبة المذكورة التي هي تسوية كل بسيطة واحدة إسبنيولية، ببسيطة وثلاثين سنطيما مخزنية، ويتعين من الآن فما بعد أن تحول كافة مداخيل ماليتنا السعيدة لصرفها في يومها بالسكة الإسبنيولية، وتدفع بالبنك المخزني بتلك السكة، وعليه فنأمر كل من يقف عليه، أن يقف عند هذا الأمر الذي أرشد إليه، وأن يجري على مقتضاه، ولا يحيد عنه ولا يتعداه، والسلام. صدر به أمرنا العالي بالله في 24 جمدى الثانية عام 1333 موافق 9 مايو سنة 1915».

وحفظا للتاريخ، وإن بشيء من الاستطراد، نذكر هنا أن العملة المغربية التي كانت رائجة في ذلك العهد، هي الريال المغربي، وهو قطعة فضية

مستديرة تحتوي على عشرين بليونا، وكانت له أجزاء في أربع قطع كلها فضية مستديرة أيضا، وهي:

الأولى: نصف ريال، وفيه عشرة بلايين.

الثانية: ربع ريال، وفيه خمسة بلايين.

الثالثة: بليونان.

الرابعة: بليون.

وكانت للبليون أجزاء غير فضية، فصلناها في محل آخر من هذا الكتاب[174].

مقيم عام إسباني جديد عام 1333 هـ 1915 م:

وفي 26 شعبان عام 1333، موافق 9 يوليه سنة 1915 م، أعفي الخنرال مارينا من وظيف المقيم العام الإسباني بالمغرب، وعين بدله الخنرال خوردانا، واسمه الكامل هو فرنسيسكو كَومس خوردانا.

عام 1334 هـ (1915 – 1916 م):

ودخل عام 1334 هـ، والحال بتطوان ونواحيها هو الحال، ما عدا تعيين مقيم عام جديد هو الخنرال خوردانا، الذي ظهر من حاله أنه يفضل سلوك طريق السياسة على وسائل القوة والحرب، ونحن في هذا الفصل نقتصر على تصوير الأحوال، أو على الأصح، نعطي صورة بل نماذج من حوادث وأخبار تطوان ونواحيها وسكانها الخ.

ففي 12 صفر (20 دجنبر سنة 1915) صدر ظهير بمساعدة مجلسي الأشغال البلدية بالعرائش والقصر الكبير، بتسديد العجز الحاصل في ميزانيتيهما.

وفي 25 صفر (فاتح يناير 1916) صدرت ظهائر عديدة حددت فيها مرتبات عدد من كبار الموظفين من عمال وقواد وقضاة وأمناء، ودونك بيانا بذلك:

عامل تطوان: الحاج أحمد الطريس	14.000 بسيطة سنويا
عامل القصر الكبير: بوسلهام الرميقي	12.000
عامل العرائش: محمد فاضل بن يعيش	12.000
قاضي تطوان: التهامي أفيلال	7.000

[174]- {بل إن المؤلف قد فصلها خارج هذا الكتاب في بحث مستقل جعل له كعنوان "العملة المغربية في مائة عام"، أي خلال القرن 13 للهجرة. والبحث المذكور ما زال مخطوطا} ح.د.

قاضي العرائش: أحمد بن يوسف الفاسي	5.400
قاضي القصر الكبير: الصادق الريسوني	5.400
قاضي أصيلا: مبارك الخمالي	5.400
أمين ديوانة مرتيل: الحاج إدريس بناني	9.000
عدل ديوانة مرتيل: محمد بن عجيبة	4.000
أمين ديوانة تطوان: محمد بن العيساوي برادة	4.000
خليفة عامل تطوان: الحاج العربي راغون	3.480

وفي 12 رجب (15 مايو سنة 1916) صدر ظهير خليفي بتعيين الحاج عبد السلام بنونة محتسبا بتطوان، بدل الحاج محمد بن الحاج عبد السلام زوزيو، بمرتب سنوي قدره أربعة آلاف بسيطة.

وفي نفس التاريخ، عين زوزيو المذكور أمينا بإدارة الأملاك المخزنية والمستفادات، بدل بنونة المذكور بنفس المرتب.

وفي 6 قعدة، صدر ظهير بتعيين السيد محمد القيسي أمينا بديوانة تطوان، مكان الأمين المتوفى، على أن يكون مرتبه السنوي هو أربعة آلاف بسيطة.

تخصيص مبلغ لبناء سوق (بلاصة) تطوان 1334 هـ 1915 م:

سبق لنا بعض ما يتعلق بهذا السوق في أخبار العام الماضي (1333)، وقد خصص في هذا العام (1334) لبناء هذا السوق مبلغ سبعين ألف بسيطة مخزنية، وصدر بذلك ظهير خليفي هذا نصه:

«يعلم من هذا الكتاب الجليل، والأمر المتلقى بالتعظيم والتبجيل، أننا بعون الله وقوته، وطوله وعزته، أنعمنا على المجلس البلدي بهذه الحضرة التطوانية بسبعين ألف بسيطة، سكة مخزنية، تدفع من القسم السادس والباب الأول والفصل الثالث من ميزانية المخزن، لأجل القيام بإنشاء سوق برحبة الزرع، فنأمر المكلفين أن يسارعوا بتنفيذ العدة المذكورة، بشرط صرفها فيما يعود على البلد بالمنافع المبرورة، والمساعي المحمودة المشكورة، والواقف عليه أن يعمل بمقتضاه، ويقف عند حده ولا يتعداه، والسلام. صدر به أمرنا السامي في 21 صفر الخير عام 1334 موافق 29 دجنبر 1915».

وهذا السوق قد بني بالفعل، واشتغل سنين عديدة، إلا أنه هدم فيما بعد تماما ولم يبق له الآن أي أثر إلا في الصور المحفوظة.

والمحل الذي كان به هذا السوق (البلاصة) هو ساحة سوق الزرع الذي كان له بابان، أحدهما عن يمين الداخل لشارع المصلى القديمة من جهة الفدان،

والآخر أمام الخارج من زنقة الزاوية لجهة الفدان أيضا، وكان هذا السوق ملكا للمخزن، إلا أنه كانت بدائرته حوانيت داخله وخارجه في ملك أفراد وأحباس مختلفة، وقد هدم الجميع وبني السوق المذكور بكيفية حسنة بطبقة واحدة، وكانت له أبواب أربعة من جهات الشرق والغرب والشمال والجنوب، وفيه ثلاثة شوارع، بها حوانيت عن اليمين وعن الشمال، وكانت تباع به اللحوم والدجاج والبيض والخضر والفواكه، ومختلف أنواع المأكولات الطرية والمصبرة، وكانت به قهوة أهلية، وأخرى أفرنجية. أما السمك فكان له سوق خاص به في محل آخر.

والظهير الذي رأيت نصه هنا، هو أحد الأوامر التي صدرت في الموضوع، وإن شئت فانظر ظهيرا آخر مؤرخا بـ 15 ربيع الثاني عام 1344.

ثم بعد سنين عديدة ألغي هذا السوق، وبني سوق آخر جنب حافة الركينة في الجهة الجنوبية من المدينة، وهذا السوق قد ضم إليه سوق الحوت، وما زال قائما عامرا حتى الآن.

ميزانية السنة معتدلة، وقدرها نحو عشرة ملايين عام 1334 هـ 1916 م:

كنا قد عرفنا مما سبق، أن الميزانية السنوية لهذه المنطقة فيها عجز كبير، وأن حكومة إسبانيا كانت تسدد ذلك العجز. أما ميزانية هذه السنة، فهي كما سترى في هذا الظهير، معتدلة لا زيادة فيها ولا نقصان، وربما كان ذلك من الغرابة بمكان. والظهير الصادر ببيانها والمصادقة عليها هذا نصه:

«يعلم من هذا الكتاب الراقي فوق ذروة المجادة، المحفوف باليمن والإقبال والسعادة، الناهج منهج السداد، السالك مسالك الإسعاف والرشاد، أننا بحول الله وقوته، وشامل يمنه ومنته، لما رفعت لأعتابنا الشريفة ميزانية السنة الحالية، وألفيناها بعد إمعان النظر من طرفي الإفراط والتفريط خالية، ووقفنا على مجموع مدخولاتها التي قدرها عشرة ملاين ومائتا ألف وخمسة عشر ألفا ومائة وخمسة وأربعون بسيطة = 10.215.145 =، كما أن مجموع الصوائر متحد مع تلك المدخولات = 10.215.143 = دون نقص ولا زيادة، مع استيعاب ما تدعو إليه الحاجة وتتوقف عليه الإفادة. صادقنا على ما تضمنته تلك الميزانية أتم مصادقة، وأمضيناها إمضاء ينبئ عن كمال الموافقة، فعلى الواقف عليه من ولاة الأمور، وأولي الخبرة والصدور، أن يعلمه ويعمل به، ولا يحيد عن كريم مذهبه. صدر به أمرنا العالي بالله في 24 صفر الخير عام 1334 موافق فاتح يناير سنة 1916».

إقرار الفقيه النجار على وظائفه بجامع السويقة عام 1334 هـ:

هذا ظهير كتب للفقيه النزيه الخير السيد العربي بن محمد النجار[175] بإقراره على الإمامة والخطبة بجامع السويقة، ونصه:

«كتابنا هذا أعلى الله قدره، وأشرق في سماء السعادة شمسه المنيرة وبدره، يعلم منه أننا بحول الله وقوته، ويمنه وطوله وعزته، جددنا لماسكه الفقيه السيد العربي بن محمد النجار، حكم ما بيده من ظهائر أسلافنا الكرام المتضمنة إقراره على الإمامة والخطبة وغيرهما بجامع السويقة من هذه الحضرة التطوانية، وأبقينا بيده ما هو معد لها من أوقافها حسبما كان عليه والده رحمه الله قبله، تجديدا وإقرارا تامين بشرط القيام بالوظائف المذكورة في أوقاتها المعلومة لها. فنأمر ناظر الأحباس الكبرى أن يجريه على مقتضاه، ويقف عند هذا الحد ولا يتعداه، والسلام. صدر به أمرنا المعتز بالله في 2 ربيع النبوي الأنور عام 1334».

ونحن يمكننا أن نفهم من هذا أن وظائف الإمامة والخطبة بمساجد تطوان، كانت لها أهمية كبيرة عند الجيل الذي كان قبلنا، حتى إنها تصدر في شأنها ظهائر السلاطين والخلفاء. وهذا شيء قد يستغربه كثير من الناس في عصرنا، ولكن هذا الاستغراب يزول إذا عرفنا ما كانت عليه تطوان من قلة الوظائف وضعف الحالة الاقتصادية، وما كان مخصصا لتلك الوظائف من أوقاف ومداخيل ثابتة، تركها أجدادنا رحمهم الله لعلماء الشريعة وأئمة المساجد وخطبائها ووعاظها ومؤذنيها وغيرهم من رجال الدين الأخيار، جزى الله المخلصين منهم خير الجزاء.

حوانيت الأحباس تضاف للسوق عام 1334 هـ 1916 م:

وهذه خمس عشرة حانوتا من الحوانيت المحبسة على المنقطعين، قد صدر ظهير بهدمها وإضافتها إلى السوق (البلاصة) لتوسعتها وتحسينها، فهل ما يزال أرباب الأمر محافظين على حقوق الضعفاء والمساكين والمنقطعين؟ أم إن مداخيل تلك الحوانيت صارت في خبر كان؟ الله أعلم. وهذا نص الظهير المذكور:

«يعلم من هذا الكتاب الناهج بعون الله منهج السداد والصلاح، الجاري على مهيع الرشاد والإصلاح، أننا بحول الله وقوته، وتأييده ومنته، حيث قضت تأسيسات مباني الحضارة، ومواصلة نتائج العمارة، مد يد المساعدة والإسعاف، ومقارنة الأعمال بالاتحاد والائتلاف، ورفع لسدتنا العالية بالله، اقتراح توسيع سوق رحبة الزرع بهذه الحضرة التطوانية، بعدما نقح المخابرة في ذلك رئيس

---

[175] - توفي رحمه الله بتطوان عام 1359.

وزارتنا السعيدة، مع ما دعت إليه الحاجة تتمة للأعمال السابقة، والتحسينات الرائقة، من وصل المباني الجديدة بالقديمة، وربط ذلك السوق بالمناظر الفخيمة، بإضافة قسم آخر من حوانيت أحباس المنقطعين خاصة، وقدرها خمسة عشر حانوتا، قصد هدمها وإضافتها للسوق المذكور، على أن يلتزم رئيس مجلس الأشغال البلدية تأدية كرائها عند آخر كل شهر، وقدره خمسة ريال لكل واحدة، إلى أن يدفع للأحباس المذكورة على سبيل التمليك، ما فيه توفية قدر كرائها على نسق الشروط المحررة في القسم الذي صدر أمرنا الشريف سابقا بالمساعدة على إضافته من حوانيت أحباس المساجد والمنقطعين، والوقوف عند ذلك الحد وقوفا لازما. وبمقتضاه أصدرنا أمرنا هذا آذنا في حيازتها وهدمها عملا بما اقتضاه هذا التقرير، وأنتجه ذلك التحرير. فنأمر رئيس الأوقاف أن يثبت ذلك بحوالة الأحباس، حتى يحصل بعمله الاطمئنان والاستئناس، والواقف عليه من القضاة والنظار وكافة ولاة أمرنا، أن يعلمه ويعمل بمقتضاه، ويقف عند حده ولا يتعداه، والسلام. صدر به أمرنا العالي بالله في 15 ربيع الثاني عام 1334 موافق 20 فبراير سنة 1916».

وانظر ظهيرين آخرين أحدهما مؤرخ بخامس ربيع الثاني عام 1333 والآخر مؤرخ بثاني ذي الحجة عام 1336.

تخصيص مبلغ مالي لترميم أسوار تطوان عام 1334 هـ 1916 م:

والأسوار المحيطة بتطوان قد هدم الكثير منها لتوسعة المدينة، وقد صدر ظهير خليفي بتخصيص مبلغ مالي لترميم ما يحتاج للترميم من الأسوار الباقية بها. ونصه:

«يعلم من كتابنا هذا أعز الله أمره، ورفع قدره، أننا بحول الله وقوته، وشامل يمنه ومنته، أذنا بدفع ما يقع به ترميم أسوار هذه الحضرة التطوانية، وإصلاح ما طرأ بها من الخلل وتلافي ما تلاشى منها، وذلك بحسب ما وقع تقديره بواحد وثلاثين ألفا وثمانمائة وتسع بسيطات، تدفع من القسم[176] والباب الخامس والفصل الثاني من ميزانية المخزن. فنأمر الواقف عليه من ولاة الأمور، وأعيان الصدور، أن يعلمه ويعمل بمقتضاه، ويقف عند حده ولا يتعداه.

صدر به أمرنا العالي بالله في 21 ربيع الثاني عام 1334 موافق 27 فبراير سنة 1916».

---

[176] - {يلاحظ هنا أن الأصل عند المؤلف لم يذكر فيه عدد القسم، فلعله سهو من الناسخ عن أصل الظهير، أو لعله ورد في الأصل هكذا، بمعنى أن عدد القسم هو نفس عدد الباب، فذكر أنه من القسم والباب الخامس} ح. د.

الموافقة على إنشاء قطار حديدي بين سبتة وتطوان عام 1334 هـ 1916 م:

وهذا ظهير خليفي بالموافقة على مد سكة حديدية بين مدينتي سبتة وتطوان، ونصه:

«يعلم من كتابنا هذا أسماه الله وأعز أمره، وخلد في المعالي ذكره، أننا بحول الله وقوته، وتوفيقه وعزته، صادقنا على ما تضمنه عقد الاتفاق بين إدارة المنافع العمومية وشركة الاستعمار الإسبانية، على بناء طريق بابور البر الحربي، بين حضرتنا التطوانية وسبتة، واستقلالها بمنفعة ذلك. فنأمر الواقف عليه من خدامنا وكافة ولاة أمرنا، أن يعلمه ويعمل بمقتضاه، ويقف عند حده ولا يتعداه. صدر به أمرنا المعتز بالله في 12 جمدى الثانية عام 1334 موافق 15 أبريل سنة 1916».

وقد تم مد السكة المذكورة على أحسن ما يكون، وتكون بين المدينتين المذكورتين قطار يحمل المسافرين والبضائع عدة مرات في اليوم، واستمر ذلك سنين عديدة، ثم ألغي استعماله نهائيا عقب إلغاء الحماية واستقلال المغرب، وتجار تطوان يقولون: الخير فيما يختاره الله.

ميزانية بلدية تطوان عام 1334 هـ 1916 م:

وهذا ظهير بالمصادقة على الميزانية السنوية لبلدية تطوان، وقد سددت الحكومة العجز الذي بها، ونصه:

«يعلم من كتابنا هذا أعز الله أمره، وأسمى في المعالي ذكره، أننا بحول الله وقوته، وشامل يمنه ومنته، لما رفع لسدتنا العالية بالله، ملخص صوائر المجلس البلدي عن هذه السنة الحالية، بحضرتنا التطوانية، المقدرة بثلاثمائة ألف بسيطة (بلام الألف) وسبعة (بموحدة) وثمانين (بميم) ألف بسيطة وسبعين (بموحدة) بسيطة سكة إسبنيولية، وكانت مدخولاته غير موفية بجميعها، بل تنقص عنها بستين ألف بسيطة وخمسمائة وسبعين بسيطة سكة إسبنيولية أيضا، والتمس من جنابنا العالي بالله المصادقة على تلك الميزانية وإمداد المجلس المذكور بذلك القدر الذي تتم به نفقة ميزانية صوائره، رأينا أن مساعدته وإمداده بذلك من مقتضات متابعة أشغاله، حتى لا يتوقف شيء من أعماله، وعليه فقد صادقنا عليها ومنحناه الإمداد بالعدة التي التمس من علي جنابنا تنفيذها، وأذنا أن تدفع له من القسم السادس والباب الأول والفصل الثالث من ميزانية المخزن. فنأمر الواقف عليه من ولاة الأمور وأرباب الصدور، أن يعلمه ويعمل به، ولا يحيد عن كريم مذهبه، والسلام. صدر به أمرنا المعتز بالله في 13 رجب عام 1334 موافق 16 مايو سنة 1916».

توسعة المقبرة المسيحية بتطوان عام 1334 هـ 1916 م:

وكانت في تطوان مقبرة خاصة بالمسيحيين، بالرغم من كون عددهم كان قبل الحماية قليلا يعد بالعشرات فيما أظن، أما بعد الحماية فإن عددهم كثر حتى صار يعد بالآلاف، وضاقت تلك المقبرة على أصحابها، فتبرعت الحكومة الخليفية على البلدية بقطعة أرض من أملاكها لتوسعة تلك المقبرة، وصدر بذلك ظهير خليفي هذا نصه:

«يعلم من كتابنا هذا أعزه الله ورفع قدره، وأجرى على نهج السداد أمره، أننا بقوة الله وعونه، وتوفيقه ويمنه، أنعمنا على المجلس البلدي بحضرتنا التطوانية، بالأرض التي هي ملك للمخزن في جوار المقابر العسكرية من وراء، لاتخاذها مقبرة جديدة للمسيحيين مجانا، حيث إن المقبرة المسيحية افتقرت للتوسعة والزيادة. فنأمر الواقف عليه من ولاة الأمور، وأرباب الصدور، أن يجري على مذهبه، ويعلمه ويعمل به، والسلام. صدر به أمرنا المعتز بالله في 9 رمضان المعظم عام 1334».

وهذا التاريخ يوافقه 10 يوليه سنة 1916 م.

وعلى ذكر المقابر، نبين أن تطوان كانت بها مقابر أربعة، اثنتان منها للمسلمين، وهما معا في سفح جبل درسة، وإحداهما في الشمال الشرقي للمدينة، وهي الكبرى، وبها ضريح الشيخ أبي الحسن المنظري والشيخ علي الفحل، والأخرى في الشمال الغربي منها، وبها ضريح الشيخ أبي يعلى طلحة الدريج، ويفصل بين المقبرتين القسم الأعلى من المدينة مع قصبتها.

وفي جهة مقبرة سيدي المنظري تقع مقبرة اليهود أيضا. وفي جهة مقبرة سيدي طلحة تقع مقبرة النصارى، التي أممتها البلدية، وهي التي صدر الظهير المذكور بتوسعتها.

تعديل في تصميم الحي الجديد بتطوان عام 1334 هـ 1916 م:

ورأت بلدية تطوان أن من المصلحة إدخال بعض التعديل على تصميم الحي الجديد الذي صار يسمى "شانتي"[177]، فصدر بالموافقة على ذلك ظهير هذا نصه بعد الحمدلة:

«يعلم من كتابنا هذا رفع الله قدره، وأسمى ذكره، أننا بحول الله وقوته، وشامل يمنه ومنته، لما قضت الأحوال الحاضرة بتعديل رسم توسيع نطاق تطوان، مع موافقة مجلس الأشغال البلدية، وجدد رسم آخر اتخذت لأجله إدارة

---

177 - {اللفظ الإسباني هو Ensanche بمعنى: التوسعة، ولكنه حرف فأطلق عليه المغاربة اسم شانتي} ح. د.

المنافع كافة الاحتياطات، دفعا لإيجاد كل صعوبة، صادقنا على ذلك الرسم القديم، وإجراء العمل على الرسم الجديد. فنأمر الواقف عليه من ولاة الأمور، وأرباب الصدور، أن يجري على مقتضاه، ويلزم حده ولا يتعداه، والسلام. صدر به أمرنا الشريف في 2 شوال الأبرك عام 1334 موافق 2 غشت سنة 1916».

قاضي مدينة العرائش عام 1334 هـ:

كان الفقيه السيد أحمد بن يوسف الفاسي أحد القضاة الأربعة الكبار في الحكومة الخليفية، وكان من المثابرين على إرسال رسائل التهاني إلى الخليفة في كل عيد، فكانت أجوبتها تعود إليه بالشكر، مع صالح الدعوات، إلا أنه في الأخير صدر ظهير خليفي بإعفائه من وظيفه، وهذا نصه:

«الفقيه السيد أحمد بن يوسف الفاسي أمنك الله، وسلام عليك ورحمة الله، وبعد فقد أعفيناك من خطة القضاء التي كنت مطوقا بها بالعرائش، فلتتوجه لحالك مأجورا، والسلام. في 3 ذي الحجة متم عام 1334»[178].

وقد عين بدله الفقيه العلامة سيدي أحمد العمراني الغماري، أحد كبار المدرسين بتطوان، وصدر بذلك ظهير خليفي هذا نصه:

«كتابنا هذا أعلى الله قدره، وأشرق في سماء السعادة شمسه المنيرة وبدره، يتعرف منه أننا بتأييد الله وعونه، وتوفيقه ويمنه، ولينا الفقيه النبيه السيد أحمد العمراني الغماري التطواني خطة القضاء بالعرائش، ليخاطب على الرسوم، ويفصل بين الخصوم، بمشهور مذهب الإمام مالك بن أنس، وما وقع الاتفاق عليه من رجال المذهب الجاري على طريقه الملتمس، وما جرى به العمل وقوي مدركه فاستنار منه بأضوإ قبس، فنأمره أن يشمر عن ساعد الجد والاجتهاد، ويقف عند حد ما يستوجبه التحقيق والاعتماد، ويبدي من التيقظ والفطنة ما يسفر عن مزيد النباهة، ويجري على سنن العدل والتحري مجرى ما يؤكده بالعفة والنزاهة، مع ما يؤذن بمزيد الاقتدار، وانتهاج الاعتدال بدوام واستمرار، على أن يراقب الله تعلى في سره ونجواه، ويؤثر رضى الله بمخافته وتقواه، أعانه الله وسدده، ووفقه وأرشده، وكلل أعماله بالنجاح، وسلك به مسلك الصلاح. والسلام. صدر به أمرنا العالي بالله في 3 ذي الحجة الحرام متم عام 1334».

---

[178]- {وهذا التاريخ يوافقه 1 أكتوبر 1916 م} ح. د.

أعضاء المجلس البلدي بتطوان عام 1334 هـ 1916 م:

في 17 شوال عام 1334 هـ 17 غشت 1916 كان قد صدر ظهير يبين الأعضاء الذين يتكون منهم المجلس البلدي بتطوان، ويحدد عدد الأعضاء المسلمين والإسبانيين والإسرائيليين، إلا أنه أدخل عليه تعديل ونسخ بظهير آخر هذا نصه:

«يعلم من هذا الكتاب الجليل، والأمر المتلقى بالتعظيم والتبجيل، أننا بعون الله وتأييده، توفيقه وتسديده، لما رأى جنابنا العالي بالله ضرورة تعديل حالة المجلس البلدي التطواني، رعيا للحالة التي يرجى معها قيام الأهالي بمصالح بلادهم، مع معاونة من يتعين إشرافه، أصدرنا أمرنا بظهيرنا الشريف المؤرخ بسابع عشر شوال من العام الحالي، بوجوب تأليف المجلس المذكور من الأشخاص المسلمين المذكورين: عامل البلد وهو رئيس المجلس ونائب عن جنابنا الشريف، والخديمين المحتسب وأمين المستفاد، ومن الإسبانيين الآتي ذكرهم: القنصل وهو نائب الرئيس ومندوب من سعادة المقيم العام، ونائب إدارة الأمور الوطنية، ورئيس الإدارة الصحية المحلية، ومهندس بناء. وتقرر بالظهير المذكور أن يكون به أيضا إسرائيلي بصفته رئيسا للجمعية الإسرائيلية، إلا أنه الآن رعيا للحالة المذكورة صدره، نأمر أن يكون عضوا في المجلس بصفة كونه أحد أعيان الجالية الإسرائيلية فقط، ينتخبه جانب المخزن الشريف بدلا من الأول، وبعد ذلك يتألف من ثلاثة أعضاء مسلمين ينوبون عن حارات البلد: حومة البلد، وحومة الربض الأسفل، وحومتي الاترنكات والعيون، ومن إسرائيليين ينتخبان من الملاح، ومن إسباني نائب عن غرفة التجارة، ومن اثنين آخرين تنتخبهما الجالية الإسبانية. فنأمر الواقف عليه من خدامنا وكافة ولاة أمرنا أن يعلمه ويعمل بمقتضاه، ولا يحيد عن كريم مذهبه ولا يتعداه. صدر به أمرنا المعتز بالله في 29 حجة الحرام متم عام 1334 موافق 28 أكتوبر سنة 1916».

عام 1335 هـ (1916 – 1917 م):

ودخل عام 1335 هـ، والحالة العامة والحكومة الخليفية في شمال المغرب كما كانت في العام الذي قبله، وإن لم تذكر فهاك البيان:

- الخليفة السلطاني هو مولاي المهدي بن إسماعيل
- المقيم العام هو الخنرال خوردانا
- الوزير الصدر هو ابن عزوز
- وزير العدلية هو الرهوني
- وزير المالية هو الركينة

- مدير الأحباس هو السلاوي
- الباشا هو الطريس

ومعلوم أن هذا العام قضاه جل العالم في حرب عنيفة لم يكن هناك موجب لشبوب نارها، إلا الأنانية والتنافس في بسط السيطرة السياسية والاقتصادية والاستعمارية على العالم، والأمر لله.

وفي سادس ربيع الأول (فاتح يناير 1917) صدر ظهير بإجراء العمل مؤقتا على مقتضى ميزانية السنة الماضية.

وفي 27 ربيع الثاني (20 فبراير سنة 1917) صدر ظهير بتخصيص 99.598 بسيطة إسبانية لتنحية الرمال من مصب نهر مرتيل بميناء تطوان. ومشكلة هذه الرمال تتجدد في كل عام منذ قرون.

وفي 9 رجب (فاتح مايو 1917) صدرت ظهائر بتحديد المرتبات السنوية الآتية بالبسيطة الإسبانية:

- الكاتب بالصدارة: السيد محمد الزواقي = 3.000 بسيطة
- الكاتب بالصدارة: السيد العربي السطي = 3.000
- الكاتب بوزارة المالية: السيد أحمد الغنمية = 3.000
- الكاتب بوزارة العدلية: السيد محمد أفيلال = 3.000
- قاضي تطوان: السيد التهامي أفيلال = 8.000
- قاضي العرائش: السيد أحمد العمراني = 7.000
- قاضي القصر الكبير: السيد الصادق الريسوني = 7.000
- قاضي أصيلا: السيد مبارك الخمالي = 6.000

وفي 28 رجب (20 مايو 1917) صدر ظهير بالموافقة على ميزانية المنطقة لهذه السنة، ومجموعها أحد عشر مليونا وستمائة ألف وثمانية وسبعون ألفا وأربعمائة وأربع وأربعون بسيطة إسبانية = 11.678.444 =.

وفي نفس الشهر، أعلن في تطوان عن مد أسلاك التيلفون العمومي لكل من يريد الاشتراك فيه، وقد تم ذلك بالفعل، وكان في أول الأمر عاديا لا يستطيع الشخص أن يتصل بمن يريد إلا بواسطة المركز (السنطرال)، ثم بعد مدة صار الاتصال رأسا بطريقة أوتوماتيكية، وما زال كذلك إلى الآن.

وفي شهر شعبان (يونيه 1917) وقع الشروع في بناء السوق البلدي بتطوان (البلاصة) في المحل الذي كان به سوق الزرع جنب ساحة الفدان لجهة "التوسعة".

وفيه أيضا ألغت الحكومة وظيف ثلاثة من الكتاب بالحكومة الخليفية، بدافع الاقتصاد في النفقات، وتلك الوظائف هي:

- وظيف الكاتب الثاني بوزارة العدلية، الفقيه محمد المرير.

- وظيف الكاتب الثاني بوزارة المالية، سيدي أحمد غيلان.
- وظيف كاتب قائد المشور، سيدي أحمد الفيلالي.

وقد أعفي الكتاب الثلاثة المذكورون، إلا أن الفقيه المرير عين محررا بالجريدة الرسمية صحبة المترجم اللبناني حبيب أبي سليمان.

وفي 6 قعدة (فاتح شتنبر 1917) صدر ظهير بتنفيذ عشرة آلاف بسيطة إسبانية لإصلاح مدرسة لوقش على يد المجمع العلمي.

إصلاح القصر الخليفي بتطوان عام 1335 هـ 1916 م:

ومن المعروف أن القصر الذي يقيم به الخليفة السلطاني بتطوان، هو نفس القصر الذي كان مقرا لعامل هذه المدينة قبل عهد الحماية، وهو الواقع في شارع المشور بين الفدان والحدادين، وهو من بناء الباشا أحمد بن علي، عامل تطوان في القرن الثاني عشر للهجرة.

وفي هذا العام خصص مبلغ مالي لإصلاح هذا القصر وتحسينه، وصدر بذلك ظهير خليفي هذا نصه:

«يعلم من كتابنا هذا أسماه الله وأعز أمره، وأبد في المعالي ذكره، أننا بحول الله وقوته، وشامل يمنه ومنته، أذنا بتنفيذ عشرين ألف بسيطة وخمسا وخمسين بسيطة وستة سنطيم[179] بقصد إعدادها لإصلاح دار جنابنا العالي بالله، تؤخذ من القسم الخامس والباب الرابع والفصل الثاني من ميزانية المخزن، فنأمر الواقف عليه من ولاة الأمور وأرباب الصدور، أن يجري على مقتضاه، ويقف عند حده ولا يتعداه، والسلام. صدر به أمرنا الشريف في 7 محرم الحرام عام 1335 موافق 5 نونبر سنة 1916».

نقيب للشرفاء القادريين عام 1335 هـ:

وتوفي النقيب السيد هاشم بن محمد القادري، فأصدر الخليفة ظهيرا بتسمية مولاي مصطفى القادري القصري نقيبا على الزوايا القادرية والشرفاء القادريين بمدن القصر الكبير والعرائش وأصيلا، وهذا نصه:

«يعلم من هذا الكتاب العلي قدره، السامي في الخافقين ذكره وفخره، أننا بعون ذي القوة القاهرة، والقدرة الباهرة، ولينا الشريف الجليل، مولاي مصطفى القادري القصري، النقابة على الزوايا القادرية التي بالقصر الكبير والعرائش وأصيلا، مكان النقيب المتوفى السيد هاشم بن محمد القادري، ومنحناه التصرف فيها والقيام بمصالحها، كما طوقناه نقابة بني عمه الشرفاء القادريين الحالين

---

[179] - محدد هذا المبلغ بسنتيماته الستة، إما ذكي جدا وإما غبي جدا !!

بالمدن المذكورة، والنظر في أمورهم وإجرائهم على ما تعودوه من الرجوع لرئيس منهم يتولى الذب عن أنسابهم ورعاية أحسابهم، والمدافعة عن حقوق أحباس زواياهم، حتى لا تمتد إليها يد عادية، ولا يطرأ عليها تفويت بحاضرة أو بادية. فنأمره أن يجري في ذلك مجرى العدل والإنصاف، ويسلك سبل ذوي النزاهة والإسعاف، حسبما تستوجبه مزايا الاتحاد والارتباط، وأن ينزه نضارة هذه الخطة عن وصمة التعدي والإفراط، كما نأمر الواقف عليه من خدامنا وكافة ولاة أمرنا، أن يعلمه ويعمل بمقتضاه، ولا يحيد عن شريف مذهبه ولا يتعداه، والسلام. صدر به أمرنا العالي بالله في 20 صفر عام 1335»[180].

"الإصلاح" أول جريدة عربية صدرت بتطوان عام 1335 هـ 1917 م:

صدر أول عدد من جريدة "الإصلاح" بمدينة تطوان يوم الاثنين خامس ربيع الثاني عام 1335 موافق 29 يناير سنة 1917.

و"الإصلاح" هي أول جريدة عربية صدرت بتطوان، ولا نعرف أي جريدة عربية أخرى صدرت بهذه المدينة قبل ذلك التاريخ. وهذا العدد الأول، صدر بصفة جريدة في ورقة واحدة، فيها أربعة أضلاع مطبوعة من جهتين ح 44 × 32 س، وقد ملأ اسم الجريدة ثلث الصفحة، ويحتوي على مقالين، عنوان الأول منهما: "ديباجة الإصلاح"، وقد صدره الكاتب بقوله: (حمدا لمن جعل إصلاح العباد، سببا لعمارة البلاد، كما جعل صلاح البلاد، قواما لحياة العباد، وصلاة وسلاما على رسل الإصلاح ... الخ)، وهذا المقال بدون إمضاء، وقد ملأ الصفحة الأولى كلها. وفي الصفحة الثانية مقال آخر عنوانه: "المجمع العلمي المغربي بتطوان، وهو بإمضاء ع. خ. (أي العربي الخطيب)، ثم تنبيه وإعلانات، وذلك كل ما في هذا العدد.

ولم يذكر فيه لا اسم المدير ولا المحرر، والواقع أن "الإصلاح" كانت تصدر عن المجمع العلمي ورجاله وموظفيه.

وقد كتب في هذا العدد أن "الإصلاح" جريدة سياسية أدبية علمية إخبارية تصدر مرتين في الشهر، وأن إدارتها بزقاق المشور السعيد، وأن قيمة الاشتراك السنوي فيها هو ثلاث بسيطات مخزنية في داخل المنطقة، وثلاث بسيطات إسبانية خارجها، وأن ثمن العدد الواحد هو نصف بليون مخزني، أي نحو عشر سنتيمات إسبانية.

ثم في 19 ربيع الثاني، موافق 29 يناير من نفس السنة، صدر العدد الثاني بحجم مجلة في 12 صفحة ح 29 × 21 س. ثم تتابع صدورها مرتين في كل شهر، إلى أن حازتها إحدى إدارات الحماية الإسبانية، وحولتها إلى جريدة

180- {وهذا التاريخ يوافقه 16 دجنبر 1916 م} ح. د.

أسبوعية. وقد صارت لسان حال الحماية الإسبانية بالمغرب باللغة العربية، وظلت كذلك سنين عديدة، ثم توقفت نهائيا. وتفصيل ذلك في الفصل الذي عقدناه للصحافة بتطوان من كتاب "التكملة".

تأسيس المجمع العلمي المغربي بتطوان عام 1335 هـ 1916 م:

في صباح يوم السبت خامس ربيع النبوي عام 1335 هـ موافق 30 دجنبر سنة 1916 م، تم تأسيس المجمع العلمي المغربي بمدينة تطوان، وذلك بانتخاب مجلسه الإداري المكون من أعضاء عاملين، هم الذين يدبرون شؤونه ويسيرون أعماله.

وهذا المجلس مكون من اثنين وعشرين عضوا، منهم خمسة عشر من المسلمين المغربيين، وقد انتخبوا انتخابا حرا في اجتماع حضره جل علماء تطوان وأدبائها وأعيانها والطبقة المثقفة بها صباح اليوم المذكور.

أما الأعضاء السبعة الباقون، فقد اختارهم المقيم العام الإسباني من نخبة الإسبانيين الذين عاشوا في هذه البلاد، وعرفوا أخلاق أهلها، ومنهم من يعرف حتى لسانها العربي المبين.

واسم "المجمع العلمي" اسم كبير المعنى، عظيم المدلول، لأن المجامع العلمية في الدنيا، هي التي تقوم بالمهمات الكبرى التي يعجز عنها كثير من الأفراد، فمنها ما يقوم بتأليف القواميس الكبيرة، ودوائر المعارف المختلفة، والتواريخ العالمية المهمة، من عامة وخاصة، ومنها ما يقوم بوضع المصطلحات العلمية التي تساير النهضات العلمية واللغوية، إلى غير ذلك من الأبحاث السامية في الشؤون العلمية والأدبية التي تحتاج لجهود كبار العلماء وأفذاذ المفكرين.

ولا أدري هل أولئك الذين أسسوا هذه الجمعية، فكروا في المعنى الصحيح لاسم "المجمع العلمي"، أو إنما هو اسم جميل استحسنوه وأطلقوه على جمعيتهم التي كانوا يؤملون أن تخدم العلم والثقافة في هذه البلاد بقدر المستطاع، ولو في دائرة ضيقة محدودة.

إن الذي أفهمه – وقد كنت في ذلك العهد ما أزال تلميذا- أن مؤسسي هذه الجمعية ومن كان في طبقتهم من مثقفي ذلك العهد، لاحظوا أن الحكومة الحامية، قد أهملت أهم جانب من واجباتها، وهو ناحية التعليم والتربية والثقافة، إذ ما معنى الحماية إذا لم يكن في مقدمة أعمالها، إدخال الحضارة للبلاد وإمدادها بالتعليم والثقافة وما إلى ذلك من وسائل التقدم؟

لعلهم رأوا ذلك فقرروا أن يؤسسوا جمعية تقوم بذلك الجانب، وبكل ما يمكن من الأعمال التي تقوم بها وزارة المعارف أو إدارة التعليم.

لقد تكونت الحكومة الخليفية بتطوان، وكانت فيها وزارة الصدارة التي كانت تقوم بأعمال الرئاسة والداخلية، وكانت بها وزارة للعدل، وأخرى للمالية، ولو كانت صورية، وكانت بها إدارة للأوقاف، أما المعارف فلم تكن لها في الحكومة الخليفية لا وزارة ولا إدارة، بل ولا حتى مكتب حقير بين مختلف المكاتب.

ولا أدري هل رجال الحل والعقد في ذلك التاريخ، فكروا في تكوين وزارة أو إدارة للتعليم أم لا؟ ورجال الفكر والتدبير منا هل فكروا هم أيضا في ذلك أم لا؟ وإذا كانوا قد فكروا، فهل طلبوا ذلك من الحكومة الحامية أم لا؟

وأظن أنهم حتى لو كانوا فكروا وطلبوا أو لم يطلبوا، فإن حكومة الحماية في ذلك العهد، يظهر أنها كانت قد احتفظت لنفسها بإدارة شؤون التعليم والثقافة، لأن الحكومة الخليفية قد مر على تاريخ تكوينها ما يزيد على عشرين سنة، دون أن يؤسس بها أي مكتب للتعليم.

وإذا كانت هناك قرارات اتخذتها حكومة الحماية في إدارتها، أو أوراق كتبت في دفاترها أو صحفها، فإن المدار إنما هو على الأعمال، لا على القرارات والأقوال. والواقع أن ناحية التعليم في ذلك العهد، كانت مهملة كل الإهمال في الأوساط المغربية بتطوان، لا فرق في ذلك بين التعليم القديم والحديث.

وعلى كل حال، فإني أرى أن اسم "المجمع العلمي" كان أكبر من المسمى، وأنه لو أطلق على تلك الجمعية أي اسم آخر أكثر تواضعا من اسم "المجمع العلمي" لكان أقرب إلى الحقيقة والواقع.

وإن الذي نذكره عن ذلك العهد، أن تطوان كانت فيها بواكير نهضة علمية وأدبية، كنا نحن ومن في طبقتنا من تلاميذها الأولين، إذ وقع من جماعة من شباب تطوان إقبال على الدروس العلمية الوحيدة بتطوان في ذلك التاريخ، وهي دروس الجامع الكبير وما في حكمه من المساجد والزوايا بهذه المدينة، ودروس جامعنا الكبير لمن لا يعرفها، نسخة طبق الأصل من دروس جامع القرويين بفاس، في علومه وبرامجه وطريقته وشيوخه وتلاميذه، لأن مدرسي تطوان وعلماءها كلهم أو جلهم درسوا بالقرويين.

وقبل عهد الحماية ببضع سنين، عاش بطنجة بين الجاليات الأجنبية الناهضة من مختلف أنحاء العالم، بعض رجال من تطوان، بصفة موظفين في دار النيابة المخزنية التي كان يترأسها المرحوم الحاج محمد الطريس التطواني، وفي تلك النيابة تكونت كتلة من الشباب المغربي، الذي تثقف أولا بحكم الوسط الذي يعيش فيه، وثانيا بحكم عمله الرسمي في تلك النيابة التي كانت لدى الحكومة المغربية بمثابة وزارة الخارجية.

وكانت صحف الشرق تتوارد على طنجة بحكم موقعها الجغرافي الممتاز، والجاليات المختلفة التي تقيم بها، ولأنها من ناحية أخرى تعتبر باب المغرب، أو على الأقل أوسع نافذة فيه. فكان أولئك الموظفون يتتبعون ما في الشرق من نهضات وحركات، وما في الغرب من دسائس ومناورات، واستعدادات وتحفزات، فتفتحت عيونهم، وتنورت أفكارهم نسبيا، في وقت كان فيه كثير من الناس في غفلتهم يعمهون.

وكان في مقدمة التطوانيين الذين كانوا بطنجة في ذلك العهد، الفقيه الرهوني الذي عين وزيرا للعدل عند تكون الحكومة الخليفية الأولى، والكاتب الأديب الحاج محمد راغون، الذي عين كاتبا أول بالصدارة في الحكومة المذكورة.

وفي تطوان كان محتسب هذه المدينة، الشاب النشيط الحاج عبد السلام بنونة، الذي امتاز من بين رفقائه بإتقان اللغتين العربية والإسبانية، والشاب النبيه سيدي أحمد غيلان، الذي كان لا يقل عن رفيقه بنونة ذكاء وفتوة ونشاطا.

والأستاذ محمد العربي الخطيب، الذي درس بمصر، وكان من تلامذة الشيخ محمد رشيد رضا، وقد عاد إلى بلده تطوان متشبعا بروح الإصلاح، وقد صلح فكره وانطلق لسانه، وسال قلمه، وسما بيانه.

فهؤلاء ومن في طبقتهم رجال تنبهوا للواجب، وفيهم استعداد ونشاط للعمل، وفي شباب تطوان تعطش وأمل، والحكومة الخليفية تريد أن تقدم للأمة شيئا عمليا جديا تستفيد منه البلاد، والإقامة العامة الإسبانية تريد أن تبرهن للناس على أنها تعرف شيئا غير القتال والجلاد.

هكذا اجتمعت عدة دواعي للتفكير في تكوين جمعية لنشر العلم والأدب والثقافة بكل ما يمكنها من وسائل، وهكذا تكونت فكرة "المجمع العلمي المغربي".

وإن تكوين جمعية كهذه، لم يكن من الممكن إذ ذاك أن تقوم به تلك الجماعة أو غيرها، دون أن تعتمد على كبار رجال الدولة، من مغربيين وإسبانيين، وبالفعل وقع الاتصال بالوزير الصدر السيد محمد بن عزوز، الذي اتصل بسمو الخليفة السلطاني، ثم اتصل بالمقيم العام الإسباني، وهو إذ ذاك الخنرال خوردانا، ويظهر أن هذا المقيم كان يرى أن في الإمكان تطبيق الحماية في هذه البلاد، حتى بطريق غير طريق الحديد والنار.

ووافق المقيم العام على فكرة السماح لهذا المجمع بالوجود، واجتمعت لجنة من السادة المؤسسين، واختاروا لجمعيتهم اسم "المجمع العلمي المغربي"، وهو اسم كما قلنا يلفت الأنظار، ووضعوا لهذا المجمع ضابطا أساسيا.

إلا أن إخراج الفكرة إلى حيز الوجود لا بد لها من مال، والمال كله بيد الإقامة العامة وتوابعها، وليس منه بيد الحكومة الخليفية لا كثير ولا قليل، فلذلك كان من الضروري أن يتصل الوزير بالمقيم، ويتفقا نهائيا على إبراز المشروع للعيان، وقد فوض الوزير للمقيم في أن ينتخب بنفسه الأعضاء الإسبانيين السبعة الذين يراهم صالحين لعضوية هذا المجمع.

ثم أصدر الوزير الصدر بيانا رسميا، ومن الرجال من يعجبه أن تصدر باسمه الأشياء، ولو لم يكن له فيها حظ ولا نصيب، وذلك مرض نجانا الله وإياك منه، لا يقل صاحبه غباوة عن مرض المهرجانات والهتافات بأسماء المرضى والمغرورين.

وقد تضمن بيان الوزير أنه بإذن سمو الخليفة السلطاني، وبالاتفاق مع الإقامة العامة، يأذن بتأسيس المجمع العلمي المغربي، ويدعو مائة شخص من رجال تطوان للاجتماع وانتخاب خمسة عشر عضوا من بينهم، ليكونوا أعضاء عاملين في هذا المجمع بصفة رسمية.

واجتمع أولئك المدعوون وانتخبوا من بينهم الأعضاء الذين تكون منهم أول – وآخر – مجلس إداري للمجمع في التاريخ المذكور، الذي هو يوم السبت خامس ربيع الأول عام 1335 (30 دجنبر سنة 1916).

وبذلك تم تأسيس المجمع العلمي المغربي بتطوان، وكان من أول أعماله جلب مطبعة صغيرة من مدينة سبتة، مع حروف عربية أصدر بها جريدة "الإصلاح"، التي تحولت إلى مجلة "الإصلاح" ابتداء من عددها الثاني، وصارت هي لسان المجمع المذكور، والمحرر بها هو الأستاذ محمد العربي الخطيب.

هذا ملخص ما وقع إن كنت من الذين يختارون الاختصار، أما الذي يوافقه الإطناب، فليزد معنا ليرى زيادة بيان وتفصيل، ويقف على نصوص المستندات الرسمية.

<u>الضابط الأساسي للمجمع العلمي:</u>

ودونك القانون الأساسي لهذا المجمع، وهو مكون من أربعة عشر فصلا، هذا نصها:

«<u>الفصل الأول:</u>

مقصود الجمعية انتشار الحقائق العلمية، وتكثير دروس اللغة وغيرها، بكل الوسائل الممكنة من مدارس وجرائد ومجلات، وإيجاد مكتبة عالية تكون ملجأ لطلاب العلوم.

<u>الفصل الثاني:</u>

تتألف هيئة المجمع من أعضاء مؤسسين، ومنهم تنتخب الهيئة العاملة، ومن مستشارين وأعضاء شرف فخريين، وأعضاء مشتركين محتسبين لا ينحصر عددهم، وأسماء الكل تلحق بهذا النظام.

الفصل الثالث:

الإدارة العامة، تتركب من اثنين وعشرين شخصا، سبعة منهم إصبنيوليون يطلب تعيينهم من لدن سعادة المقيم العام، ويكون من المستحسن معرفتهم اللغة العربية، وخمسة عشر من المسلمين، يكون انتخابهم بالطريقة الآتية، وذلك بأن تقدم عريضة لكل واحد من السادات المدعوين للحضور، مرقوم بها أسماء ثلاثين مندوبا، ولكل واحد من السادات الحاضرين أن يشطب بتمام الحرية على أسماء خمسة عشر من المرقومين بالعريضة المذكورة سرا، وبعد أن تجمع العرائض في صندوق مقفل بمحل الرياسة، تفتح علانية، ويكون عضوا عاملا كل من حاز أصوات المنتخبين، عملا بالأكثرية في ذلك.

أما انتخاب الرياسة فيكون بنفس الصورة المذكورة آنفا، من التصويت السري ما بين الأعضاء الاثنين والعشرين العاملين، ومنهم يكون خليفة الرئيس، والكاتب العام، وأمين الصندوق، وصاحب المكتبة، وغير ذلك من الوظائف التي تتوقف عليها الإدارة، ويكون عمل الكل مجانا بدون أجرة، خدمة للعلم الشريف وقياما بحقوق الإنسانية.

الفصل الرابع:

الانتخاب المذكور بالفصل المتقدم يجري على نصف الأعضاء في كل سنتين. أما انتخاب الرئيس فيجدد في كل ثلاث سنوات، وعند تجديد هذا الانتخاب، يدعى كل مشترك للحضور في يوم معين ليأخذ فيه حظه.

الفصل الخامس:

إذا غاب أحد الأعضاء العاملين بسبب من الأسباب، فللهيئة العاملة أن تنتخب خلفا منه يقوم مقامه مدة غيبته، ما لم تكن غيبته هذه لمرض.

الفصل السادس:

تنعقد الجمعية في كل خمسة عشر يوما على المعتاد بدعوة الرئيس، وبطلب أربعة من الأعضاء العاملين مع الرئيس في غير المعتاد، وتعد جلساتها تامة الانعقاد بحضور نصف العدد وواحد مع الرئاسة.

الفصل السابع:

الجمعية لا يكون لها اجتماع سري على الإطلاق، بل تكون كل جلساتها علانية، يمكن حضورها من يشاء من العموم، ولو كان غير مشترك بها، وتحفظ محاضر جلساتها بدفاتر المكتبة لمن شاء أن يطلع عليها.

الفصل الثامن:

المركز الرسمي لهذه الجمعية هو عاصمة هذه المنطقة المحروسة مدينة تطوان، ويمكن أن له يكون له بعد التوسيع شعبات في مدن المنطقة وقبائلها بالوجه المناسب، مع التحفظ على الغاية المقصودة التي هي الأخذ بيد العلوم والفنون، وتسهيل طرق تعليمها وتعميم نشرها.

الفصل التاسع:

تأسست هذه الجمعية تحت حماية سمو الخليفة المعظم مولاي المهدي بن مولاي إسماعيل بن السلطان مولاي محمد حفظ الله طلعته.

الفصل العاشر:

تعتمد الجمعية في حصول نفقاتها، على اشتراك المحسنين من أعضائها الأماثل، وإعانات أصحاب النجدة من الأغنياء الأفاضل، ومن ربح ما عسى أن تصدره من المطبوعات النافعة وغير ذلك.

الفصل الحادي عشر:

قيمة الاشتراك الخيري الذي يرجى من السادات تسبيقه في كل شهر، هو بسيطتان وخمسون سنتيما سكة حسنية، ومن أنعم بزيادة أسهم في اشتراكه فالله يجزي المحسنين.

الفصل الثاني عشر:

بعد انعقاد الهيئة العاملة، تقبل كل الملاحظات على هذا النظام الأساسي بأكثرية الأصوات.

الفصل الثالث عشر:

اللغة الرسمية لهذه الجمعية هي العربية، وإن اقتضى الحال نشر شيء له علاقة مع الأجانب، فيكتب باللغة العربية والإصبنيولية.

الفصل الرابع عشر:

الرئيس وخليفة الرئيس والكاتب العام وأمين الصندوق يكونون من المسلمين.

الرئيس الأساسي

الصدر الأعظم محمد بن عزوز»

الوزير يأذن بتكوين المجمع ويدعو لانتخاب أعضائه:

وهذا كتاب يأذن فيه الوزير الصدر بتأسيس هذا المجمع، ويدعو رجال تطوان إلى الاجتماع لانتخاب أعضائه العاملين، ونصه بعد الافتتاح:

«عن الأمر الشريف أسماه الله، وبالاتفاق مع الدولة الحامية الفخيمة، أصدرنا إذننا بتأسيس مجمع علمي يبحث في ترقية الشؤون العلمية، التي كاد ظلها أن يتقلص من هذه المنطقة الشريفة، واقتضى نظرنا استدعاء حضرات السادات

المرقومة أسماؤهم عقبه، لانتخاب الأعضاء العاملين في هذا المجمع، من القائمة التي تقدم لهم عند الاجتماع، كما يصلهم ضابط تأسيس المجمع المذكور طيه.

فالمؤمل من السادات المذكورين، أن يقدروا هذا العمل الخيري قدره، ويتحققوا أنه روح الحياة البشرية، فيقابلوه بالارتياح التام، ويبادروا للحضور في الوقت المقدر لذلك، وهو الساعة العاشرة من يوم السبت الموالي لتاريخه، بإدارة المجلس البلدي، والسلام. في فاتح ربيع النبوي الأنور عام 1335 موافق 27 دجنبر سنة 1916.

محمد بن عزوز وفقه الله».

أسماء السادات المدعوين للحضور:

وقد ألحقت بالكتاب المذكور لائحة فيها أسماء السادة المدعوين للاجتماع، ومنها نعرف وجوه تطوان في ذلك العهد، وهذا نصها:

- الباشا الحاج أحمد الطريس
- السيد أحمد الركينة
- السيد علي السلاوي
- القائد مصطفى بن يعيش
- سيدي محمد بن الحسني البقالي
- السيد عبد الكريم اللبادي
- السيد محمد بو هلال
- السيد محمد بن عبد السلام بريشة
- السيد العربي الدليرو
- السيد محمد فرطوط
- السيد عبد القادر بن عبد اللطيف
- الحاج محمد الرزيني
- السيد عبد القادر الرزيني
- ولده السيد عبد السلام
- الحاج أحمد داوود
- السيد عبد الرحمن أقشار
- السيد محمد بوعسل
- السيد محمد بن أحمد مدينة
- السيد محمد بن مرزوق
- السيد الحاج إدريس بناني
- سيدي محمد بن عجيبة
- السيد محمد بنونة
- السيد محمد أشعاش
- سيدي محمد القيسي
- الفقيه سيدي أحمد الزواقي
- السيد الحاج محمد زوزيو
- سيدي أحمد أفيلال
- السيد محمد الحصار
- السيد أحمد بن محمد مدينة
- الحاج العربي راغون
- سيدي عبد الله أفيلال
- السيد أحمد الحداد
- السيد محمد الصفار
- السيد أحمد العطار
- السيد عبد الكريم بن جلون
- السيد محمد الشعشوع
- الحاج عبد السلام الخطيب
- سيدي عبد السلام بن عبود
- السيد العربي الدفوف
- سيدي المأمون أفيلال
- السيد محمد الفزاري
- السيد علي الخطيب
- السيد عبد الملك حجاج
- سيدي محمد الموذن

- ولده سيدي محمد — الحاج أحمد بريشة
- سيدي عبد القادر الفاسي — ولده السيد أحمد
- سيدي محمد أخريف — الحاج محمد الشرتي
- السيد محمد أجزول — سيدي علال أفيلال
- السيد مَحمد الباهي — سيدي محمد الزواقي
- سيدي أحمد غيلان — السيد محمد باعيسى
- سيدي محمد أفيلال — السيد أحمد الصفار
- السيد أحمد الصفار[181] - السيد المهدي الموفق
- السيد محمد بناني — السيد أحمد اللبادي
- محمد بن العربي صالص — السيد أحمد الشعشوع
- السيد محمد الفاسي — الحاج محمد الرهوني
- السيد أحمد بن حسّاين — السيد أحمد اللوجري
- سيدي الصادق الريسوني — السيد محمد بن مخوت
- السيد عبد السلام مرتيل — السيد محمد القناوي
- السيد محمد الحاج — السيد محمد زوزيو
- السيد عبد الكَريم بن عبد الغفور اللبادي — سيدي الحسن أفيلال
- السيد أحمد بن عبد الله مدينة — سيدي محمد ابن الابار
- السيد العربي السطي — سيدي أحمد الفيلالي
- سيدي عبد السلام العلمي الشفشاوني — القايد سيدي محمد البقالي
- القائد عبد السلام ابن الحسين — السيد محمد المرير
- سيدي مصطفى أفيلال — السيد الحاج عبد السلام الفاسي
- سيدي محمد بن عبد الوهاب — السيد محمد بن الفقيه اللبادي
- السيد محمد بن عبد الكريم اللبادي — السيد العربي الحمّار
- السيد عبد الكريم الفاسي — السيد علال عزيمان
- السيد العربي النجار — السيد الزبير السكيرج
- سيدي محمد بن المكي الريسوني — السيد العربي الخطيب
- الفقيه سيدي أحمد الرهوني — السيد الحاج عبد السلام بنونة
- السيد الحاج محمد راغون.

الأعضاء المسلمون:

وفي الموعد المحدد، الذي هو الساعة الحادية عشرة من صباح يوم السبت 5 ربيع الأول عام 1335 هـ 30 دجنبر سنة 1916، اجتمع السادة المذكورون في

[181]- {يلاحظ تكرار هذا الاسم في اللائحة} ح. د.

قاعة المجلس البلدي[182] بتطوان، وتكلم الكاتب الحاج محمد راغون، ثم ألقى الفقيه الرهوني خطبة قيمة بين فيها فضل العلم، وحض على تعلم العلوم على اختلاف أنواعها، ودعا الحاضرين لانتخاب الأعضاء العاملين بالمجمع العلمي المغربي.

وأجري الانتخاب كما ينبغي، فكانت نتيجته اختيار السادة:

- الحاج أحمد الطريس............. – السيد أحمد الرهوني
- الحاج محمد راغون.............. – سيدي أحمد الزواقي
- سيدي محمد الزواقي............. – سيدي محمد الموذن
- السيد محمد ابن الابار............ – سيدي محمد أفيلال
- السيد محمد المرير................ – سيدي أحمد الغنمية
- سيدي أحمد غيلان................ – الحاج عبد السلام بنونة
- السيد علي السلاوي............... – السيد عبد القادر الرزيني
- السيد عبد الكريم اللبادي

الأعضاء الإسبانيون ورسالة المقيم العام:

وكتب المقيم العام إلى الوزير الصدر في شأن الأعضاء الإسبانيين بهذا المجمع رسالة هذا نصها:

«الحمد لله وحده، ولا يدوم إلا ملكه

جناب المحب الأعز المكرم، الصدر الأعظم، الوزير الكبير المعظم، الفقيه سيدي محمد بن عزوز، لا زال السؤال عنكم في جميع الأحوال، محبة أن تكونوا بخير وعلى أحسن حال، وبعد فزيادة على ما شافهناكم به يوم اجتماعنا في الجمعة الفارطة، بشأن مقصودكم الجميل، بإنشاء مجمع علمي يكون كحامي ودليل للترقي والتقدم في العلوم والفنون في هذه المنطقة المحروسة.

وأعلمكم بأنه إصغاء إلى مطلوبكم ومرادكم، فقد اخترنا من لائحة الأسماء التي قدمت إلينا، السادات السبعة المذكورين بطرته، وقد انتخبناهم لكثرة اطلاعهم على أحوال البلد ولغتها، بطول إقامتهم بين أظهر المسلمين، وحيث برهنوا على مقدرتهم وأهليتهم، ومما حملني على انتخابهم، حبهم واحترامهم لعوائدكم واعتقادكم، لكون هذا الشرط يعتبر كضروري، ومما يستحق كل مدح وثناء، وليس فقط توجد فيهم المساعدة في العمل، بل هم إخوان قلبا وقالبا، لأن في انتشار العلوم والفنون في كافة الشعب والبلدان، كافة المستخدمين يعتبرون كإخوان، وكافتنا عبيد الله، وعلى المحبة والسلام. حرر بتطوان في 29 دجنبر متم سنة 1916 موافق 3 ربيع الأول عام 1335.

والأعضاء الإسبانيون المنتخبون من الإقامة العامة هم:

---

[182] - كان المجلس البلدي إذ ذاك في روض أبعير بزنقة الزاوية.

- ضون كَسطافو دي سسطو: قنصل من الدرجة الأولى في إدارة الأمور الوطنية.
- ضون منويل فرير: مستشار الإدارة المذكورة.
- ضون بابلو كبوليودو: طنينطي كرونيل رئيس إدارة الاستخبار.
- ضون كلمنطي ثرديرا: ترجمان من الدرجة الثالثة في المقيمية العامة.
- ضون إميليو ألفارس طوباو: ترجمان من الدرجة الثالثة في المقيمية العامة.
- ضون خوان بيبيدر: قبطان من أركان الحرب.
- ضون خوسي كنصالص: خليفة القنصل بتطوان».

وعقد المجمع جلسته الأولى، بحضور جميع أعضائه المسلمين والإسبانيين، واتفق الجميع على أن يكون رئيس المجلس الإداري هو الحاج أحمد الطريس، وخليفته هو الفقيه الرهوني، والكاتب العام هو الحاج محمد راغون، والمكلف بالصندوق هو الحاج عبد السلام بنونة، والمكلف بالخزانة هو الفقيه ابن الابار.

ثم تكونت من بين الأعضاء عدة لجان، وزعت أعمال المجمع بين أعضائها. ثم توالت اجتماعات المجمع في محله المؤقت، الذي هو الدويرية الواقعة عن يسار الداخل للمشور من جهة الفدان. وكان من أهم مقرراته العلمية: تكوين ثلاث طبقات من المدرسين بتطوان، وتحديد مرتبات شهرية لهم، وإصلاح مدرسة لوقش، لسكنى طلبة الجامع الكبير بهذه المدينة حرسها الله.

خلاف بين أهل القصر الكبير وأحد ولاتهم عام 1335 هـ 1917 م:

ووقع بين مدينة القصر الكبير وبعض ولاتهم خلاف، فرفعوا شكواهم إلى الوزير الصدر، ويظهر أن ذلك الخلاف كان مهما لدرجة أن الوزير رفعه للخليفة الذي بعث إلى القصر رسولا للبحث في القضية، وأرسل إلى أهل القصر رسالة هذا نصها، بعد الحمدلة:

«خدامنا الأرضين كافة أهل القصر الكبير وأعيانهم، وفقكم الله وسلام عليكم ورحمة الله، وبعد فقد وصل لشريف أعتابنا ما رفعتموه أولا من الشكاية بواسطة رئيس وزارتنا السعيدة، بتاريخ 10 قعدة، وذلك فيما يخص من سميتموه من الموظفين المخزنيين هناك، وأعرناه آذانا صاغية، وقلوبا واعية، وصرنا مهتمين بما شغل بالكم من ذلك، ضارعين لحضرة ذي الجلال أن يرشدنا لما يرضيه من العدل والإنصاف في سلوك هاتيك المسالك، وبسبب تعذر من يسند له النظر في الاستكشاف عن الحقيقة اعتمادا واتكالا، انبهم الأمر وزاد إشكالا، وبينا

جنابنا العالي بالله ينظر في ذلك الأمر نظر تدبر وإشفاق، ومخابرة جارية مجرى الإسعاف والإرفاق، إذ ورد منكم كتاب آخر لصدر وزارتنا راغبين منها إنهاء ما شرحتموه من تقرير حالة المتهمين، وما أجري في شأنهم ممن لم يتعود السياسة، وغفل عن مقتضيات حقوق إسناد الأمر لذوي الرياسة، فنتج عن ذلك ما أهمكم، وأعربتم لأجله عن المصاب الذي دهمكم، فاستقصينا من فصول كتابكم الفحوى، واعتمدنا في الأخذ بيدكم على عالم السر والنجوى، وبموجبه أنهضنا كاتبنا الأول بوزارة الصدارة، الفقيه النبيه السيد الحاج محمد راغون، وأمرناه أن يحل بحضرتكم نائبا عن رئيس الوزارة، بقصد أن يستقصي ما أوجبته الشكاية الأولى، وما شيد من مباني أساسها، وأن يستوعب أسباب الشكاية الثانية، وما يدعو إليه الحال من البحث والتنقيب، ليتحقق إجراء عملها بمقياسها، وأوعزنا إليه أن يتحرى فيما يملى عليه، وأن يعتمد ما تؤيده القرائن الصادقة فيما يؤدى إليه، لعلمنا ما هو عليه من الاقتدار. فكونوا مطمئني البال، ساكني الأفئدة مما يهيج البلبال، أصلح الله الأحوال، ووفق الكل لما فيه نجاح الأعمال، والسلام. في متم جمدى الأولى عام 1335».

وهذا التاريخ يوافقه 24 مارس سنة 1917 م.

حكومة تطوان تتبرع بالأرض للكنائس والرهبان عام 1335 هـ 1917 م:

والحكومة المغربية المسلمة، كانت دائما تتسامح مع غير المسلمين من اليهود والنصارى.

فاليهود لهم معابدهم الخاصة، وحريتهم الدينية الكاملة في كل محل يسكنونه بالمغرب. والنصارى سمح لهم سلطان المغرب العظيم المولى إسماعيل فمن دونه، بإقامة معابد لهم في جهات مختلفة من مملكته. وقبل الحماية كانت بتطوان كنيسة عليها قبة من أعلى القباب بالمغرب.

وفي هذا العهد، طلب كبير رهبان الإسبان بطنجة، من الحكومة الخليفية، أن تتبرع من ممتلكاتها بأرض مساحتها ألفان من الأمتار المربعة في مدينة العرائش، ومثلها بمدينة أصيلا، لتبنى فيهما كنيستان كاثوليكيتان مع مساكن لرهبانهما.

وقد أجابت هذه الحكومة المجاملة تلك الرغبة بغاية المساعدة والإسعاف، وتبرعت بالألفين من الأمتار المطلوبة في مدينة أصيلا، وبمثلهما في مدينة العرائش، واشترطت أن تكون تلك الأرض المخزنية المتبرع بها، في أحسن محل من المدينتين المذكورتين.

والظهير المتعلق بأرض أصيلا هذا نصه:

«يعلم من كتابنا هذا أسماه الله وأعز أمره، وخلد في المعالي ذكره، أننا بحول الله وقوته، وشامل يمنه ومنته، لما رفع لسدتنا العالية بالله، اضطرار النصارى النازلين بأصيلا لتكاثرهم، لإقامة بناء معبد ودار لسكنى الرهبان القائمين بأمور دينهم، وأن الأسقف القاطن بطنجة، التمس تسليم طرف من الأرض بالمحل المعروف بتوسيع نطاق أصيلا من أرض المخزن، تكون مساحتها ألفي ميطرو مربعة. اقتضى نظرنا السديد مقابلة ذلك الاقتراح، بغاية المساعدة والإسعاف، وعليه فقد أمرنا بتنفيذ الطرف المطلوب للرسالة الفرنسيسكية الكاطوليكية الإسبانية بالمغرب، في أرفع محل من توسيع نطاق تلك البلدة، مجانا من غير عوض، على أن تكون مساحته ألفي ميطرو مربعة، وأن تقوم بانتخاب ذلك لجنة من أمين المستفاد والقنصل المراقب ونائب عن الأسقف المذكور، فالواقف عليه من ولاة الأمور، وأرباب الصدور، نأمره أن يعلمه ويعمل به، ولا يحيد عن كريم مذهبه، والسلام. صدر به أمرنا الشريف في 15 شعبان الأبرك عام 1335 موافق 6 يونيه سنة 1917».

وقد صدر ظهير آخر مثل هذا، عن الأرض المتبرع بها لكنيسة العرائش، بتاريخ 8 ذي القعدة عام 1335 موافق 27 غشت سنة 1917.

الأمر بإرجاع الحايك إلى أروى الميزان عام 1335 هـ:

كان السيد مَحمد (فتحا) الحايك مكلفا بأروى الميزان في تطوان، ويظهر أنه أخر عن وظيفه البسيط، فتعلق بالخليفة، فأمر بإرجاعه إلى محله، لأنه رجل ضعيف، وصدر بذلك إلى محتسب تطوان كتاب خليفي هذا نصه:

«خديمنا الأرضى المحتسب الطالب عبد السلام بنونة أمنك الله وسلام عليك ورحمة الله، وبعد فنأمرك أن ترد الطالب مَحمد الحائك لمحل خدمته بميزان الدقيق كما كان قبل، مراعاة لضعفه وأهليته، فقد أقررناه على ما بيده من الظهائر الملوكية، ولترد له كتابنا هذا بعد قراءته يتمسك به، والسلام. في 17 رمضان المعظم عام 1335»[183].

والعبرة التي دعتني لإثبات هذه الرسالة البسيطة، هي أن السيد مَحمد الحايك المذكور، هو نجل الفقيه السيد محمد الحايك قاضي تطوان، ابن العلامة الكبير صاحب التآليف العديدة، والنوازل المفيدة، الإمام المفتي الخطيب، الشيخ عبد الرحمن الحايك قاضي تطوان وشيخ الجماعة بها.

فالعلماء الذين لا يريدون أن يكون أبناؤهم من خدمة البهائم يزنون أحمالها، ويغدون ويروحون بين الحمير يحملون أثقالها، ويتسلمون في مقابل أتعابهم سنتيمات معدودة، عليهم أن يبذلوا النفس والنفيس في تعليم أبنائهم وأحفادهم، وإلا

183- {وهذا التاريخ يوافقه 7 يوليه 1917 م} ح. د.

فالنتيجة ما رأيت، ومع ذلك لم يعد حفيد الفقيه الحايك إلى الخدمة بأروى الميزان، إلا بتدخل الخليفة السلطاني، وأمر عال رسمي من سموه الرفيع. فليعتبر وليذكر من كان من أولي الألباب.

حياد المنطقة الخليفية إزاء الحرب العالمية عام 1335 هـ 1917 م:

والحرب العالمية، وما أدراك ما هيه، قد نجى الله من أهوالها الكبرى هذه المنطقة، وقد أصدر خليفتها السلطاني ظهيرا يمنع منعا كليا دخول الغواصات التابعة للدول المحاربة إلى مياه هذه المنطقة المحايدة، ونصه:

«يعلم من كتابنا هذا أسماه الله وأعز أمره، وأجرى على طرق العدل والرشاد سيره، أننا بحول الله وقوته، وشامل يمنه ومنته، حيث أعملنا النظر فيما قضت به ضرورة الأحوال الوقتية، رأى جنابنا العالي بالله، أنها تستلزم تأسيس قوانين جلية، يجب على الحكام وموظفي هذه المنطقة المحروسة اتباعها والتمشي بمقتضاها، إزاء كل ما يتعلق بحقوق واجبات الحياد، الذي جرت عليه أعمالنا الشريفة منذ ابتداء الحرب الحاضرة، وإذ رأينا القوانين الجاري عليها العمل بإسبانيا هي صالحة لأن يقع السير على مقتضاها في هذه المنطقة، أصدرنا أمرنا بما يأتي:

الفصل الأول

نظرا للحياد الذي تمشت عليه منطقة الحماية الإسبانية، بكل ما يتعلق بالحرب الحاضرة، ونظرا للحقوق التي يوجبها الحياد على المخزن الشريف في الحرب البحرية، قد تفهم بمياه حيادية في منطقة الحماية الإسبانية بالمغرب، وهي الواقعة بين أمواج البحر على الشاطئ وخط وهمي مواز للشق المذكور، وعلى مسافة ثلاثة أميال نحو البحر في كافة الخلجان التي مدخلها مقاس بين النقط البارزة جدا نحو البحر، يكون قياسه أقل من اثني عشر. فالخط المذكور في الجملة السابقة، إذا كان الماس لسطح البحر قوسي الدائرة المعمولة بمستدار قدره ثلاثة أميال من تلك النقطة كمنتصف نحو البحر.

الفصل الثاني

يكون ممنوعا قطعيا للمراكب الغواصات، لأي جنس كانت وأي دولة، المخر في المياه الإيالية التابعة لمنطقة الحماية الإسبانية بالمغرب والدخول في المراسي.

الفصل الثالث

كافة الغواصات المشار لها في الفصل السابق، التي تدخل في مياه إيالة منطقة الحماية الإسبانية بالمغرب لأي سبب كان، يصير توقيفها هناك إلى انتهاء الحرب.

الفصل الرابع

الغواصات التابعة للدول المتحايدة التي تدخل في مياه المنطقة الإسبانية، يجب أن تكون على سطح الماء، وتنشر علمها نشرا بينا ليشاهد جليا.

الفصل الخامس

ريثما يقع تعديل في الفصول السابقة، يجب على كافة حكام وموظفي هذه المنطقة، من أي طبقة كانوا، أن يتمشوا على القواعد المقررة في عقد لاهاي الثامن المنعقد في 18 أكتوبر سنة 1907. وهذا العقد حيث صار الجري على مقتضاه بإسبانيا ويلزم التمشي عليه مؤقتا بهذه المنطقة إلى وقوع الصلح. فنأمر الواقف عليه من ولاة الأمور، وأرباب الصدور، أن يعلمه ويعمل به، ويلزم سلوك مذهبه، والسلام. صدر به أمرنا الشريف في 23 رمضان المعظم عام 1335 موافق 13 يوليه 1917».

منع إخراج المأكولات بسبب الحرب عام 1335 هـ 1917 م:

نحن الآن في عنفوان الحرب العالمية التي نشبت سنة 1914. والحروب – قاتل الله مثيريها – تقتضي إجراءات غير عادية، لأن الحياة معها غير اعتيادية، تفتح مصانع وتغلق أخرى، وتقل أشياء، وتنعدم أشياء، وتتخذ الحكومات احتياطات لا يكون لها وجود في وقت السلم.

وهذا ظهير يمنع خروج جل المأكولات، خوفا من انعدامها أو قلتها وارتفاع أثمانها، ونصه:

«يعلم من كتابنا هذا أسماه الله وأعز أمره، وخلد في المعالي ذكره، أننا بعون الله وتأييده، وتوفيقه وتسديده، أصدرنا شريف أمرنا هذا بوجوب الجريان على ما تضمنته فصوله، حيث إن الغاية القصوى مما التمس من الدولة الحامية لهذه المنطقة المحروسة، من جلب كافة أصناف المأكولات التي تدعو ضرورة الاحتياج إليها، صارت عديمة الجدوى إذا توبعت المسامحة بإخراجها، بل وكذلك الأصناف الحاصلة بها، إذ قد يؤدي ذلك إلى قلتها، وارتفاع أثمانها، وربما انتهى إلى فقدها المضر بحالة السكان، وبمقتضاه رتب على هذه الفصول:

الفصل الأول: يتحتم مؤقتا ريثما يصدر أمر جديد، منع إخراج كافة الأصناف الآتي ذكرها على الطرق البحرية والبرية، وهي القمح والشعير والذرة والأرز وكافة أنواع الدقيق، والبشنة والفول اليابس والحمص واللوبيا والعدس والنخالة، والبقر والغنم والمعز والطيور التي تألف البيوت، والبيض والصيد بكافة أنواعه، واللحوم المصنوعة والمقددة والخنازير وفخذه وشحمه وسمنه، والمصارين المحشوة، وكافة الخضر اليابسة والبطاطا والخروب والفلفل، والفحم الشجري والخرطال والحشايش. نعم يستثنى من هذا المنع، الأصناف التي يراد

إخراجها إلى إسبانيا، لكون ذلك بدلا عما تقدمه لهذه المنطقة، الدولة المذكورة المحترمة.

الفصل الثاني: كل من رام بطريق التهريب، إخراج أي نوع كان من الأصناف المذكورة، أو أخرجه حقيقة، فإنه يعاقب بتثقيف سلعه والغرامة التي تمنع التهريب المذكورة في الفصول 87 – إلى 92 من مؤتمر الجزيرة. ويوقفون تحت أوامر المحاكم الشرعية بهذه المنطقة.

الفصل الثالث: في كيفية إجراء البحث عما يصدر بحسب ما أشار إليه الفصلان قبل، يجب على القضاة ورؤساء المحاكم، اتباع القواعد العمومية المذكورة في قانون الجنايات الجاري العمل في هذه المنطقة على مقتضاه، مع التفات الأنظار إلى ما هو مذكور في الفصل 46 – إلى 54 أيضا من الضابط المتعلق بمنع تهريب الدخان والحشيش المؤرخ في 28 نونبر سنة 1916 الجاري العمل بموجبه وفقا لظهيرنا الشريف المؤرخ في 6 فبراير من السنة الحالية.

فنأمر الواقف عليه من كافة ولاة الأمور، أن يعلمه ويعمل بمقتضاه، ويلزم حده ولا يتعداه. صدر به أمرنا الشريف في 15 حجة عام 1335 موافق 3 أكتوبر سنة 1917».

أسعار المأكولات بتطوان عام 1335 هـ:

ومعرفة أسعار المأكولات وأثمانها، من الأشياء الطريفة لدى الذين يتتبعون الحياة الاجتماعية في الأمم والشعوب، وخصوصا من الناحية التاريخية والاقتصادية، وعندما تقع المقارنة بين المحصولات والأثمان، في مختلف البلدان والأزمان.

ودونك نماذج من المعروضات في أسواق تطوان مع أثمانها، في شهر رجب من هذا العام (1335) مايو 1917. ولا تنس أن السعر بالريال الحسني (المغربي) والبليون، ومعلوم أن كل ريال فيه عشرون بليونا، والبليون فيه خمسة وعشرون سنتيما:

- القمح: أربعة أريلة للمد، والمد فيه نيف وثلاثون كيلو.
- السمن: تسعون ريالا للقنطار، وقنطار السمن كان فيه نحو 75 كيلو.
- الخليع[184] : 100 ريال للقنطار.
- الزيتون الأسود: 14 ريالا للقنطار.

وهناك أشياء كانت تباع بالبسيطة الإسبانية، التي تزيد قيمتها على العملة المغربية بنحو خمسة وثلاثين في المائة. ومنها ما يلي:

---

[184]- الخليع لمن لا يعرفه، هو لحم البقر يقدد وينشف في الشمس ثم يطبخ مع الشحم والزيت، ويحفظ طول السنة.

- الدقيق: من 27 بسيطة إلى 31 لكل خنشة فيها 50 كيلو.
- السكر: 25 بسيطة لكل 60 كيلو.
- الزيت: 165 بسيطة لكل 100 لترو.
- الأرز (الروز): 60 بسيطة لكل مائة كيلو.

وهذه أسعار عدة مأكولات في الأشهر الستة الأخيرة من هذا العام، من رجب إلى ذي الحجة (مايو – أكتوبر سنة 1917):

- لحم الغنم: من عشرة بلايين إلى 12 لكل كيلو.
- لحم البقر بالعظم: من 9 إلى 10 للكيلو.
- لحم البقر بدون عظم: من 11 إلى 12 للكيلو.
- لحم المعز وأنثى الغنم: من 7 إلى 8 ونصف.
- الكبدة: من 6 إلى 7.
- الكفتة[185] : من 12 إلى 14.
- شحم الغنم والبقر الطري: 8 بلايين.
- شحم المعز، والشحم المملح: 6 بلاين.
- الخليع: من 16 إلى 20 للرطل. والرطل فيه 750 كراما.
- خليع الكرشة والرأس الخ: من 11 إلى 12.
- السمن المذوب: من 22 إلى 23 بليونا للرطل.
- الزبدة، طرية أو مملحة: من 18 إلى 19.
- الزيت: من 9 إلى 11.
- الجبن: من 7 إلى 12.
- الخبز وزن 635 كرام: بليونان.
- الخبز وزن 315 كراما: بليون واحد.
- الحليب: من بليونين إلى بليونين ونصف لكل لترو.
- اللبن: من بليون إلى بليون ونصف لكل لترو.
- البصل: بليون.
- الفحم: من بليون إلى بليون ونصف.
- البطاطة: من بليونين وربع إلى بليونين ونصف.
- القرع: من بليون إلى بليون ونصف.
- السفرجل: بليون.
- الفول: كيلو ونصف ببليون واحد.
- توماطيش (مطيشة- الطماطم): من بليونين ونصف إلى بليون.
- البرنجال (الباذنجان): من بليون إلى بليون ونصف.

---

[185]- لحم البقر مطحون مع الشحم. ولا وجود للحم الجمال في تطوان مطلقا.

- النيش (المشمش): من بليونين إلى بليون.
- البرقوق: من بليون إلى بليون ونصف.
- حب الملوك (القراصيا): 3 بلايين في يوليه.
- التفاح: من بليون ونصف إلى نصف بليون.
- اللنجاص (الإجاص): من بليون ونصف إلى بليون.
- الباكور - التين: من بليونين إلى 3 في يونيه ويوليه.
- الغدان - التين: بليونان.
- الكرموس - التين: بليون.
- عنب البلد: من بليونين إلى 3.
- عنب إسبانيا: من بليونين ونصف إلى 3.
- الصابون البلدي: 6 بلايين للرطل.

وفي بعض الأحيان كانت بعض الخضر والفواكه تكثر، فتنخفض قيمتها إلى نحو الربع من سعرها.

احتفال الحكومة الخليفية بالعيد والهدية عام 1335 هـ:

وكان من عادة أهل تطوان، أنهم يحتفلون بكل واحد من الأعياد الثلاثة: عيد الفطر وعيد الأضحى وعيد المولد النبوي، وقد جارتهم الحكومة الخليفية في تلك الاحتفالات.

وفي صباح عيد الفطر من هذا العام (1335) خرج الخليفة من قصر المشور راكبا جواده، ومعه وزيره ابن عزوز وبقية الوزراء ورجال الحكومة، مع الموسيقى والطبول والمزامير، والحرس العسكري المسلح، ورجال بعض الطوائف الصوفية بأعلامهم، ومر الموكب بشارع الحدادين والنيارين والعيون، وخرج على باب النوادر، وأدى صلاة العيد في مصلى باب التوت، حيث خطب الفقيه سيدي الحسن أفيلال خليفة القاضي.

وفي اليوم الثالث من العيد تقدم المقيم العام بتهانيه إلى الخليفة بقصر المشور، مصحوبا بكبار الإسبانيين من مدنيين وعسكريين.

ثم هنأه وفد العلماء والشرفاء والعدول، ثم أعيان تطوان وتجارها. ووفدت على تطوان من مختلف مدن المنطقة وقبائلها، وفود عديدة للتهنئة بالعيد وتقديم الهدايا للخليفة، ومنها وفود العرائش والقصر الكبير وأصيلا والخلوط والغربية. ومن الريف قبائل كبدانة وأولاد ستوت وبني سعيد وقبائل قلعية، بني شيكر وبني بوغافر وبني بويفرور وبني سيدال الخ، وقد نزل الجميع على نفقة الحكومة. ويوم سابع العيد وقع الاحتفال بتقديم الهدايا في ساحة الفدان، على أصوات الموسيقى والطبول والمزامير، وقصف مدافع الفرح من القصبة.

وهذه الاحتفالات، قد أخذت صورة تقليدية لا تكاد تتغير في مختلف الأعياد، إذ وقع مثل ذلك في عيد الأضحى من هذا العام أيضا.

عام 1336 هـ (1917 – 1918 م):

ودخل عام 1336 وحالة تطوان ونواحيها، ورجال حكومتها وموظفيها كما كانت عليه في العام الماضي.

وفي 12 محرم (30 أكتوبر 1917) صدر ظهير خليفي بتعيين السيد المختار الدكالي الطنجاوي مندوبا عن الخليفة بجمعية الأشغال العمومية بطنجة.

وفي 17 ربيع الأول (فاتح يناير 1918) صدر ظهير بالموافقة على مزانية المنطقة للسنة الجديدة، وقدرها 11.956.822 أحد عشر مليونا وتسعمائة ألف وستة وخمسون ألفا وثمانمائة واثنان وعشرون من البسيطات الإسبانية، ويلاحظ أن العجز الواقع في هذه الميزانية قدره 8.500.000، وقد سددته حكومة إسبانيا.

ومما جاء في هذه الميزانية المرتبات السنوية الآتية، والمبالغ المذكورة فيها بالبسيطات الإسبانية:

- مرتب الخليفة ....: 75.000
- دار وخدم الخليفة ....: 50.000
- المقيم العام ....: 67.500
- الوزير الصدر ....: 18.000
- وزير العدلية ....: 15.000
- وزير المالية ....: 15.000
- قائد المشور ....: 15.000
- مدير الأحباس العام ....: 12.000
- الكاتب العام للإقامة العامة ....: 18.000

ومثله نائب الأمور الوطنية، ونائب إدارة المالية، ونائب إدارة المنافع.

أما عمالة تطوان، فكانت مخصصاتها كما يلي، وليقس عليها غيرها من العمالات:

- العامل: 14.000
- خليفته: 3.480
- الكاتب: 2.820
- المشوري: 2.000
- المخزنية 12 لكل واحد منهم 720 ج:..... 8.640

ولم يكف المبلغ المالي الذي كان مخصصا لإصلاح مدرسة لوقش، فصدر ظهير مؤرخ بتاسع جمدى الأخيرة، بتنفيذ خمسة آلاف بسيطة لإكمال إصلاحها، وأربعة آلاف بسيطة أخرى لفرشها والأدوات اللازمة لها.

وفي عيد الفطر من هذا العام، احتفلت الحكومة الخليفية، وعلى رأسها الخليفة مولاي المهدي ووزيره ابن عزوز، بصلاة العيد في مصلى باب التوت، وقد خطب به الفقيه سيدي الحسن أفيلال، ووردت الوفود على تطوان من مدن المنطقة وقبائلها.

ووقع مثل ذلك في عيد الأضحى أيضا، وقد قدمت الوفود هداياها بصفة رسمية في ساحة الفدان يوم سابع العيد.

وفي شهر ذي الحجة (أكتوبر سنة 1918) عين لعضوية المجلس البلدي بتطوان: السيد الحاج عبد السلام بنونة، والسيد محمد بن عبد الله زوزيو، والسيد عبد القادر عزيمان.

ومن أهم المشاريع التي أنجزت بتطوان في هذا العام (1336 هـ 1918 م):

تدشين قطار تطوان – سبتة في 17 مايو 1918، ويتردد بين المدينتين عدة مرات في اليوم، ويحمل المسافرين والبضائع.

وتدشين السوق البلدي (البلاصة) في 18 مايو، وفتحت عمليا في 21 شعبان، فاتح يونيه.

وفتح أوتيل ألفونسو الثالث عشر في 16 مايو 1918، وهو أكبر أوتيل بتطوان.

وفي 17 مايو 1918 كشف الستار عن الرخامة التي كتب عليها اسم شارع ألفونسو الثالث عشر بيد الأمير كارلوس دي بوربون.

تعويضات عن أضرار الحرب في نواحي تطوان عام 1336 هـ 1917 م:

ومن المعروف أن بساتين تطوان وغراسيها، قد أصابتها أضرار جسيمة بسبب الحرب التي قامت بين رجال القبائل الجبلية وجيوش الاحتلال الأجنبي الإسباني، إذ هدمت مباني وديار، وقطعت سياجات وأشجار، وضاعت غلات وأثمار. وقد قررت الحكومة أن تدفع تعويضات للذين أصابتهم أضرار من هذا القبيل، سواء كانوا من الأجانب أو الإسبانيين أو من أهل البلاد، وصدر الأمر بتكوين لجنة للنظر في ذلك بظهير هذا نصه:

«يعلم من كتابنا هذا رفع الله قدره ومقداره، وجعل على مناهج العدل سيره ومداره، أننا بحول الله وقوته، وشامل يمنه ومنته، نأمر بتأليف لجنة تتألف من أشخاص أولي كفاءة واقتدار، ونباهة واستبصار، تقوم بدرس كافة الشكايات

المقدمة من رعايانا ورعايا الدولة الإسبانية والدول الأجنبية، الذين قدموا التشكي بالأضرار الحاصلة لهم عند هيجان القبائل، وقيام الدولة الحامية ضدهم لقمعها، عندما قامت بحمايتها لهذه المنطقة، درسا مدققا، فعليها أن تقترح على المخزن الشريف ما تراه في كل شكوى من مقتضيات العدل والإنصاف، ومستحسن المعاملة بالجميل والإسعاف، وهذه اللجنة تعين لدى جنابنا العالي بالله أن تتألف:

- من العضو بدائرة المجلس الأعلى بتطوان دون فلخنسيو دي بيكًا بصفة رئيس لهذه اللجنة.

- ومن نائب المدعي العمومي في المجلس الأعلى بها أيضا، دون لويس بلياس بلبا ريال.

- ومن اسطامر قنصل من الطبقة الأولى مراقب الأعمال المخزنية من الطبقة الأولى أيضا بإدارة الأمور الوطنية، دون كَوسطافو سوسطو.

- ومن كاتب السفارة من الطبقة الأولى في الكتابة العامة، دون بيدرو سبايتيان دي ريس.

- ومن رئيس دائرة الحسابات في الإدارة المالية، دون فرنندو دوكي سان بابو.

- ومن مهندس الغابات رئيس خدمة الأحراش بإدارة المنافع، دون ألفونص أرياس.

- ومن الرئيس الثاني بأركان حرب الجيش الإسباني بالمغرب، وكاتب ضبط للغرفة العسكرية طنينطي كرونيل أركان الحرب دون كرلو كاشطرو خيرونا.

- ومن رئيس الأملاك العسكرية بإيالة تطوان كمندار فرقة الذخائر، دون إميليو بوجول.

- ومن أمين المستفاد بتطوان الحاج محمد زوزيو.

ويجب أن يقوم بمعاونة هذه اللجنة، كافة الأشخاص المعاونين والإصطلاحيين الذين تدعو إليهم الضرورة، وليكن الشروع في تأسيسها فورا دون إمهال. ثم يقع ابتداء درس الشكايات يوم سادس وعشري نونبر من السنة الحاضرة، نعم يجب عليها قبل هذا التاريخ، أن تقدم للمخزن لائحة قواعد الأهالي والكيفية التي يكون التمشي عليها في مدار الشكايات، وهذه القواعد يتعين أن تنشر نشرا عموميا، ليمكن الاطلاع عليها قبل حلول أجل افتتاح الشروع، وهو 26 نونبر موافق 9 صفر من عامه.

وكافة الصوائر التي تسببت عن أشغال هذه اللجنة، تدفع من القسم الرابع عشر والباب الأول والفصل الرابع عشر من ميزانية المخزن. فنأمر الواقف عليه من ولاة الأمور، وأرباب الصدور، أن يجري على مقتضاه، ويلزم حده ولا

يتعداه، والسلام. صدر به أمرنا المعتز بالله في 4 محرم الحرام فاتح عام 1336 موافق 22 أكتوبر سنة 1917».

وصدر ظهير آخر في نفس الموضوع والتاريخ، ومما جاء فيه ما نصه:

«قررنا التلوم بأجل من تاريخ هذا الظهير الشريف، لغاية تاسع ربيع الأول من عامه، موافق خامس وعشري دجنبر من السنة الحالية، كيما يتمكن كل من لحقه ضرر من أجل ذلك، سواء كان وطنيا أو إسبانيا أو أجنبيا، أن يقدم شكواه لدى اللجنة المذكورة. وبموجبه يتعين على كل من صدر منه تقديم الشكاية، إعادة رفعها لهذه اللجنة، ومن لم يقم بذلك، يضيع له كل حق ولا تسمع شكواه بعد. ويجب أن تكون كافة الشكايات مصحوبة بالحجج اللازمة، وتوجه لرئيس اللجنة بإدارة الأمور الوطنية التابعة للمقيمية العامة الإسبانية بتطوان، كما يجب نشر هذا الظهير بالمجلة الرسمية لمنطقة الحماية، ويتحتم تبليغه رسميا لقناصل الدول الأجنبية ونوابهم المستقرين بحضرتنا التطوانية عاصمة هذه المنطقة».

ثم صدر في نفس الموضوع قرار وزيري فيه زيادة بيان وإيضاح، وهذا نصه:

«يعلم من هذا الكتاب الممضي باسمنا بصفة رياسة الوزارة، واعتماد رتبة الصدارة، أنه لما تألفت بالظهير الشريف المؤرخ برابع المحرم الفارط اتصالا، اللجنة المؤسسة لدرس الشكايات المقدمة إليها، المسببة عن هيجان القبائل وقيام الدولة الحامية بقمعها، رفعت للأعتاب الشريفة قواعد الأهلية والكيفية التي يجب التمشي على مقتضاها في إجراء الشكايات المذكورة، وبعد درسها درسا مدققا، صادقنا عليها وأذنا اللجنة المذكورة باتباع القواعد المقررة في هذه الفصول:

<u>الفصل الأول:</u> اللجنة تكون مؤهلة فقط لقبول ودرس المطالب الواردة لها من الأهالي والإسبانيين والأجانب، المبنية على الأضرار المتسببة من جراء الثورة التي وقعت بالمنطقة الإسبانية بالمغرب، من جراء ما قامت به الدولة الحامية لقمع أهل تلك الثورة، وهذه المطالب إنما تنبني على خصوص الأعمال الصادرة بعد الحماية، وقبولها لا يدل على نتيجتها.

<u>الفصل الثاني:</u> لا سبيل لتعويض ما، عن أضرار لم تتسبب عن الهيجان والثورة، وبالأخص فإن اللجنة لا تقبل مطالب التعويض التي تسببت عن اختلاس أو سرقة لا مسيس لهما بالثورة والهيجان أبدا.

<u>الفصل الثالث:</u> إن اللجنة تقوم بالحكم في قراراتها بأغلبية الأصوات، وعند تعادلها يحكم بينهما صوت الرئيس، واللجنة لها أن تسمي من بين أعضائها نائب الرئيس، ولها أن تسمي كاتب ضبط ومعاونين بقصد الاستشارة، وتسمي تراجمة وأشخاصا اصطلاحيين، يعني أرباب المعارف، وبالعموم لها أن تسمي كل من تحتاج إليه ويعود عليها بالنفع. واللجنة تقوم بالحكم في الشكايات بحرية مطلقة،

ولها أن تستعمل كافة الوسائل التي تراها مناسبة ومستعملة، وسماع الدعوى مشافهة أو كتابة، ويمكنها أن تسمح بحضور المشتكين، سواء كانوا وحدهم أو مصحوبين بالمحامين، كما يمكنها أيضا أن تسمع شهادة أشخاص لزيادة الإيضاح والبيان، ولها الحق أيضا بالقيام بالدرس المحقق والبحث المدقق، في أي محل دعت الضرورة إليه. واللجنة تحكم حكما نهائيا في كل من الشكايات المقدمة لها بالقبول والرفض، أو اقتراح التعويضات.

الفصل الرابع: عند الانتهاء من درس كل شكوى يعين لها بقرار وزيري كمية التعويض الواجبة.

فيتعين على اللجنة المذكورة نشر هذه القواعد للعموم، لتتمشى عليها ولا تتعداها. والواقف عليه يجب أن يجري على مقتضاه، والسلام. في 29 محرم الحرام عام 1336 موافق 16 نونبر سنة 1917».

وقد باشرت اللجنة المذكورة عملها، واستمرت قائمة إلى أن أنهت مهمتها، فصدر بحلها ظهير مؤرخ بـ 29 ربيع الأول عام 1340 موافق 30 نوفمبر سنة 1921».

عن حق الأوقاف في سوق (بلاصة) تطوان عام 1336 هـ 1917 م:

وهذا ظهير يضاف إلى ما صدر من الظهائر المتعلقة بحقوق الأوقاف الإسلامية في سوق تطوان، ونصه:

«يعلم من كتابنا هذا أسماه الله، وأبد عزه ووالاه، أننا بحول الله وقوته، وشامل يمنه ومنته، لما رفع لجنابنا العالي بالله توقف نتيجة تأسيس السوق المنشأ برحبة الزرع على الطراز الجديد، وعلى إتمام المناسبة التي تكمل بها محاسنه، وذلك بإضافة الساحة المتصلة به في الجهة الشرقية، الشاملة للخزائن الخمسة المبنية بها لجانب أحباس المنقطعين، وتسوية الأرض المتصلة به أيضا، وكانت مراعاة القوانين الصحية والمصلحة العمومية قاضية بالإسعاف، ومساعدة إجراءات لوازمها مع مقتضيات الإنصاف، أصدرنا أمرنا هذا لناظر الأحباس المذكورة، أن يتخلى عن الخزائن الخمسة المذكورة والساحة المتصلة بها للمجلس البلدي، على أن يلتزم المجلس المذكور بدفع ثمان حوانيت تامة صالحة يقوم هو ببنائها، حسبما وقع الاتفاق عليه عوضا عما يؤخذ من الأحباس. ولتكن هذه المعاوضة جارية على القوانين الشرعية مسجلة على القاضي، ثم بعد تسجل في دفتر الأوقاف المذكورة، وتصير الحوانيت الثمان ملكا للأحباس على الدوام والتأبيد. كما نأمر الناظر أيضا بتسوية الأرض المتصلة بالسوق المذكور، حتى تكون على أحسن الأحوال، وليقم كل من الناظر والمجلس بما عهد به إليه على حسب ما ألزم الإجراء عليه. والواقف عليه من كافة ولاة

أمرنا، أن يعلمه ويعمل بمقتضاه، ولا يحيد عن شريف مذهبه ولا يتعداه، والسلام. صدر به أمرنا في 20 محرم عام 1336 موافق 7 نونبر سنة 1917».

ضابط للحسبة وأعمال المحتسبين عام 1336 هـ 1917م:

وهذا ضابط أصدره الوزير الصدر للمحتسبين، وفيه توجيه لهم وإرشاد لما ينبغي أن يقوموا به في وظيفهم، ونصه:

«يعلم من هذا الكتاب الممضي باسمنا بصفة رياسة الوزارة، واعتماد رتبة الصدارة، أنه لما كانت خطة الحسبة مما يتعين الالتفات إليها، والاهتمام بتنظيم قوانين يجب تتبعها والاعتماد عليها، وجب أن يحرر ضابط يضبطها أتم ضبط وتحرير، وتقرر فصوله أحسن تقرير، فصدر هذا الضابط الذي يتعين على كافة المحتسبين التمشي عليه والوقوف عند حده، تسهيلا وتيسيرا حتى يكونوا في راحة من سير أعمالهم، ويكتسب الكل الثقة العامة من كافة طبقات العموم، فالمحتسب من حيث هو مؤهل للاعتبار، نظرا للمهمات التي أنيطت به منذ قديم، والتي يجب عليه متابعة القيام بها حبا لمصالح الشعب الإسلامي، والتي هي مراقبة الصنائع، ومراقبة سلوك أصحابها، ودفع الغش المتأتي من جانب السحرة وأرباب الكهنة والمشعوذين، ودفع الأكاذيب المضرة الصادرة من جانب رواة الحكايات والخرافات بالأسواق.

وكذلك مراقبة الحمامات والحجامات والفنادق بما لا مضرة فيه على ملاكها أو مكتريها، وغير ذلك، بشرط أن تجمع هذه الأمور المقررة، الشروط الدينية والصحية.

وأن غير ذلك من المهمات التي كان يتعاطاها قبل، والتي أوجد لها العصر الحاضر - عصر التقدم - أشخاصا ذوي تهيئة خصوصية لها، كالأطباء والمهندسين وما شابههم، والمجالس الخصوصية التي هي تابعة لمجلس الأشغال البلدية، أصبح لا يتعاطاها الآن.

وأخيرا توجد بعض المهمات التي يسند للمحتسب القيام بها وفقا للتعليمات التي تصدر من المجلس المناط إليه، كالذود عن مصالح السكان، تبعا لما هو قائم في كافة المدن المتمدنة، إذ أن المخزن الشريف أعزه الله، جعله عضوا من أعضاء المجلس المذكور، فيجب عليه الحضور في كافة الجلسات والمحاورات.

أولا: تهيئة الأسواق وضبطها ومراقبة مصالح الوافدين إليها.

ثانيا: منع بيع الأصناف قبل وصولها إلى السوق، ومنع احتكارها قبل أن يقضي أربه الشعب منها.

ثالثا: اقتراح وتسمية الكيالة والوزانين والسماسرة، وغير ذلك من متوظفي الأسواق، ولكن بشرط أن لا يقوم المجلس بتسميتهم بواسطة المباراة، ولا يمكن المحتسب أن يقوم بوضع ضرائب لم يسمح بها المجلس.

رابعا: الضرب على يد أصحاب الغش والتدليس في الأصناف، وزيادة الأسعار، وكذلك النقص في الكيل والوزن وتحقيقها.

خامسا: تعيين أسعار أصناف غلل البلاد، وإفادة المجلس بذلك، ومراقبة الأصناف المجلوبة حتى لا تباع بأكثر مما يعينه المجلس.

سادسا: الحكم في الديون القليلة الأهمية الواقعة في السوق.

سابعا: القيام بوضع غرامات صغيرة لمخالفة تقع فيما يعينه المجلس.

فالواقف عليه يجب أن يجري على مقتضاه، ولا يتعداه لسواه، والسلام. في 26 محرم الحرام عام 1336 موافق 14 نونبر سنة 1917».

حفلات عيساوة عام 1336 هـ:

وكانت في تطوان أربع زوايا للطائفة العيساوية المنسوبة للشيخ مَحمد بن عيسى دفين مكناس، وهو الملقب بالشيخ الكامل. وفي كل زاوية من تلك الزوايا الأربع فرقة عيساوية تعرف باسم خاص، وهي:

- عيساوة الفدان: لأن زاويتهم واقعة في ساحة الفدان.
- عيساوة العيون: لأن زاويتهم في حومة العيون.
- عيساوة الجزائر: لأن جل رجالها من العائلات التي هاجرت من الجزائر إلى تطوان.
- عيساوة بني معدان: لأن جل رجالها من بني معدان، التي هي قسم من قبيلة بني حزمر الجبلية القريبة من تطوان.

ولكل فرقة من هذه الفرق لهجتها الخاصة في قراءة أحزابها، كما أن لها أذكارا تمتاز بها عن غيرها في مجتمعاتها. وكانت العادة من قديم، أن كل فرقة من هذه الفرق الأربع يخصص لها من كل سنة يوم كامل من أيام السوق، التي تكون المدينة فيها عامرة بأهل البادية، فيخرج فيه رجال الفرقة من زاويتهم "محيّرين" تصحبهم الطبول والدفوف والغيطات، وهم يرقصون ويشطحون على نغماتها، وشعورهم مدلاة على أكتافهم، وفيهم المنتظمون في صفوف، ومنهم الماشون على غير هدى بطريقة جنونية يخيفون بها النساء والأطفال، وهكذا يقضون النهار من الصباح إلى الليل، يطوفون بأسواق هذه المدينة، فيذبح الناس لهم الأكباش والجديان، ويرمونها لهم حية، فيختطفونها منهم، ويبقرون بطونها بأيديهم، ويمزقون أعضاءها بأظافرهم، ويأخذ كل واحد قطعة، بعد أن تتلوث ثيابهم البيضاء بالدماء والأرواث، ومنهم من يأخذ في أكل ذلك اللحم أمام الناس،

ومنهم من يرمي به لأصحاب النية والمتبركين، والناس ما بين متأثر خاشع، وخائف هالع، وآخر يرمي بالمال على سبيل الهدية، وأخرى ترمي بسبنيتها[186] أو شمعتها أو دريهماتها، وتؤمل من الشيخ الكامل أن يقضي حاجتها أو أن يأتيها بزوج صالح، أو ولد ناجح، أو بقرة حلوب ...

وعند الغروب، يكون الموكب قد وصل إلى الزاوية التي منها يبدأون. وبعد ذلك الاحتفال أو المهرجان الذي يعده كثير منهم عبادة يتقربون بها إلى الله، ويؤدون بها واجبا عليهم للشيخ، يتكون من فقراء الطائفة وفد يحمل معه ما جمع من الهدايا، ويذهب إلى مكناس حيث ضريح الشيخ، ليحضروا احتفال رجال الطريقة الذين يأتون من مختلف مدن المغرب وقبائله.

وكانت العادة أن الفرقة التي تتقدم دائما هي فرقة زاوية الفدان، تليها فرقة العيون، ثم فرقة الجزائر، ثم فرقة بني معدان، التي خلفتها فرقة السحيم.

ثم يأتي دور "حمادشة"، أصحاب الشيخ علي بن حمدوش، دفين زرهون قرب مكناس، وهؤلاء لا يفترسون المواشي، بل يضربون رؤوسهم بالشواقير والكور وغيرها من الآلات الحديدية والخشبية، فتسيل الدماء على وجوههم وصدورهم وهم يرقصون ويضحكون ضحك الفزع والجنون، ومع ذلك تمتلئ شوارع المدينة وسطوح ديارها بالمتفرجين والمتفرجات، بالضاحكين والضاحكات، والباكين والباكيات، والجنون فنون، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

كذلك كان الحال قبل عهد الحماية، إلا أن تلك المظاهر كلها قد وقع القضاء عليها عندما نضج الوعي القومي، وتنورت الأفكار، وزالت الغشاوة عن الأبصار، وفهم الناس معنى الدين الحق، وأدركوا الفرق الصحيح بين عبادة الله الذي لا إله إلا هو، وأضاليل المشعوذين، وألاعيب الضالين المضلين.

وقد صدر ظهير سلطاني بمنع تلك المظاهر المنافية للدين وللحضارة، فوقع الإقلاع عنها إلى الآن، ونرجو أن يتغلب الحق على الباطل بفضل الله. وقد وجدت في مذكرتي أن يوم الاثنين 19 صفر من هذا العام (1336) كانت فيه خرجة عيساوة العيون على العادة التقليدية منذ أجيال ...

الاحتفال بليلة المولد النبوي عام 1336 هـ:

وفي هذا العام (1336) قامت الحكومة الخليفية، وعلى رأسها الخليفة السلطاني مولاي المهدي ووزيره الصدر الفقيه بن عزوز، بالاحتفال بليلة عيد المولد النبوي الشريف، وهي ليلة 12 ربيع الأول (27 دجنبر سنة 1917) بجامع الباشا القريب من قصر المشور من مدينة تطوان.

---

[186]- {السبنية هي المنديل} ح. د.

وقد حضر الاحتفال كبار رجال الحكومة والعلماء والشرفاء والأعيان والمادحون والمسمعون، وقرأوا قصيدتي الهمزية والبردة والأمداح النبوية بالصيغة التقليدية المتوارثة بتطوان منذ أجيال، وكانت المباخر تعطر الجو بالروائح الطيبة المنبعثة عن العود القماري.

وعند الفراغ من إنشاد الأمداح النبوية، عاد الخليفة إلى قصره، وأحضرت موائد اللحوم، فتعشى منها جميع الحاضرين. ثم أحضرت صواني الأتاي، فشرب الجميع إلى أن طلع الفجر، فأطلقت مدافع الفرح من برج القصبة، احتفالا بذكرى مولد الرسول، وأدى الحاضرون صلاة الصبح، ثم وزعت جوائز مالية على المسمعين ...

وهي سنة يقوم بها ملوك الدولة العلية الشريفة، وقد حذا حذوهم الخليفة السلطاني بهذه البلاد، ولنعم الاحتفال احتفال المؤمنين أهل الفضل والنبل بذكرى مولد نبينا المصطفى الكريم، عليه من الله أطيب الصلاة وأزكى التسليم.

وكان وما زال أكبر احتفال يقام في هذه الليلة بتطوان، هو الذي يقع في الزاوية الريسونية، ثم قلدتها عدة زوايا، ولنعم التقليد تقليد الكرام، في إنشاد خير الكلام، وإطعام الطعام، وصلة الأرحام، وتمتين روابط المحبة والوئام.

إصدار الجريدة الرسمية باللغة العربية في تطوان عام 1336 هـ 1918 م:

تقدم لنا في أخبار عام 1331 هـ 1913 م، أنه بعدما اتخذت مدينة تطوان عاصمة لمنطقة الحماية الإسبانية بالمغرب، أصدرت الحكومة الإسبانية جريدة سمتها "الجريدة الرسمية لمنطقة الحماية الإسبانية بالمغرب".

ولقد صدر العدد الأول منها باللغة الإسبانية في عاصمة مدريد بتاريخ 10 أبريل سنة 1913 م (موافق 3 جمدى الأولى عام 1331 هـ). وفي 10 نوفمبر سنة 1918، نقلت إلى تطوان، واستمرت تصدر فيها بخصوص اللغة الإسبانية إلى هذا العام.

وفي هذه السنة (1336 هـ 1918 م) صدرت هذه الجريدة باللغة العربية في مدينة تطوان[187]، وقد كتب على ظهر العدد الأول منها ما يلي:

الجريدة الرسمية لمنطقة الحماية الإسبانية
عدد 1 . 27 ربيع الأول
تطوان – مطبعة .. المكتبة الإفريقية 1918.

---

[187]- حجم هذه الجريدة واحد وعشرون سنتيمترا ونصف طولا في ستة عشر سنتيمترا عرضا.

ثم في صفحة أخرى: الجريدة الرسمية لمنطقة الحماية الإسبانية في المغرب.

ثم كتب في رأس الصفحة الأولى ما يلي:

السنة الأولى – تطوان – 27 ربيع الأول[188] عدد 1

ثم في نفس الصفحة الأولى: الموظفون – أوامر ملوكية، يعني أوامر ملك إسبانيا بتعيين موظفين إسبانيين في منطقة حماية إسبانيا بالمغرب. ثم بعد ذلك نصوص ظهائر صادرة من الخليفة السلطاني بتطوان، وتحت كل ظهير موافقة المقيم العام الإسباني أو من ينوب عنه.

ثم القرارات الوزيرية، وتحت كل قرار موافقة نائب إدارة الأمور الوطنية (وهو إسباني). ثم إعلانات من المحاكم التي يترأسها الإسبانيون بالمغرب[189].

ثم بعد نصف شهر صدر العدد الثاني منها بتاريخ 13 ربيع الثاني (أي من عام 1336 وهو يوافق 27 يناير سنة 1918 م). وهو كالأول في تنظيمه، ثم صارت تصدر مرتين في الشهر.

وهكذا استمر صدور هذه الجريدة التي هي في صورة مجلة صغيرة الحجم، إلى أن ألغيت الحماية والحكومة الخليفية، وتحقق الاستقلال وحصل توحيد التراب المغربي والحمد لله.

إنشاء ضريبة الأسواق بالريف عام 1336 هـ:

وضريبة الأسواق، هي مبلغ مالي طفيف، يدفعه الأشخاص الذين يأتون إلى أحد الأسواق العمومية ليبيعوا به محصولاتهم أو منتوجاتهم أو بعض ما يملكون من حيوان أو بضائع أو مأكولات.

وهذه الضريبة لم تكن معروفة من قبل، بل كان الناس أحرارا في بيعهم وشرائهم في جميع الأسواق.

وهذا ظهير خليفي بإنشاء هذه الضريبة في أسواق القبائل الريفية، ونصه:

«يعلم من كتابنا هذا رفع الله قدره ومقداره، وأجرى على منهج النجاح سيره وقراره، أننا حيث رأى جنابنا العالي بالله، أنه حان إبان القيام بترتيب ضرائب خفيفة بأسواق الإيالة الشرقية من هذه المنطقة المحروسة، إذ لم يقم بها المخزن فيما سلف، كي ما يتمكن سكان تلك النواحي من إصلاح أملاكهم التي حصل بها ضرر بسبب الفتن الفارطة. ولما كانت التجارة إحدى ينابيع الثروة

---

[188]- لم تذكر السنة، وهي عام 1336 هـ ويوافق هذا التاريخ من الميلادي 11 يناير سنة 1918.

[189]- جاء في آخر صفحة من هذه الجريدة أن قيمة الاشتراك السنوي فيها هو 12 بسيطة إسبانية، وأن ثمن كل عدد هو 75 سنتيما إسبانيا، وثمن كل عدد متأخر هو بسيطة.

وراحة الشعوب، كان من المناسب تسهيلها بكافة الوسائل اللازمة لتقدمها ونجاحها، وتكثير الوفود للأسواق من كافة الطبقات بقصد مشترى المحصولات المغربية وجلب المحصولات الأجنبية، ومن أهم لوازم ذلك، إصلاح الطرق الموصلة إليها، وإيجاد التسهيلات في جميعها، كتنظيف العيون الجارية والموارد، وتبليط الأرض وغير ذلك، وجميعه إيثارا لراحة الوافدين وصحتهم، وقصدا لإيصال كل ما هو ضروري للقيام بهاتيك الأعمال. قررنا القيام بوضع التعريفات المصحوبة بظهيرنا هذا بأسواق الإيالة الشرقية من هذه المنطقة المحمية. فنأمر المكلفين بقبض هذه الضرائب، أن يجروا على مقتضى تلك التعريفات، وأن يعطوا توصيلا بكل ما يقبضونه، وأن يكون تمشيهم وفق الأوامر المخزنية، كما أن علي جنابنا قرر إعطاء عشرة في المائة من المتحصل في الأسواق، يعد لمساعدة فقراء القبيلة التي بها السوق، ومثلها لإصلاح الزوايا الموجودة ثمه، وذلك مراعاة لعوائد تلك البلاد الحسنة. ونأمر الواقف عليه من خدامنا وكافة ولاة أمرنا، أن يعلمه ويعمل بمقتضاه، ويلزم حده ولا يتعداه، والسلام. صدر به أمرنا الشريف في 28 ربيع الأول عام 1336 موافق 12 يناير سنة 1918.

(وقد كتب عليه المقيم العام الإسباني ما تعريبه) اطلعت على الظهير الصادر بتاريخه من جانب سمو الأمير مولاي المهدي بن إسماعيل بن محمد بترتيب ضرائب على أسواق الإيالة الشرقية، وأذنت بنشره وإجراء العمل بمقتضاه. تطوان 12 يناير سنة 1918.

فرنسيسكو غومس خوردانا.

التعريفات

أولا: الأصناف التي يؤدى عنها عند الدخول فقط، لأنه يتوفر من مدخولها عدد كبير، ثم يقسم على كميات صغيرة:

حمل الثمار	سناطيم 25-0 عن كل 25 كيلو
السمك	سناطيم 25-0 كذلك
الخضر	سناطيم 15-0 كذلك
العسل والسمن	سناطيم 20-0 كذلك

ثانيا: الأصناف التي يؤدى عنها عند خروجها فقط، لأنها تدخل بكميات قليلة وتخرج بكميات وافرة:

الصوف	سناطيم 10-0
الحصر	سناطيم 10-0
الحب	سناطيم 40-0 لكل غرارة تزن 114 كيلو

جلد الغنم والمعز	سناطيم 10-0
جلد البقر	سناطيم 15-0

ثالثا: الأصناف التي يؤدى عنها عند الدخول وعند بيعها:

	عند الدخول	عند البيع
الخيل	0,20 سناطيم	3,00
البغال	0,20	3,00
البقر	0,15	1,25
الحمير	0,15	1,00
الغنم	0,05	0,15
الطيور	0,05	0,10
البيض	0,05	0,05
خنشة الفحم	0,05	0,05
حمل الحطب	0,10	0,25

رابعا: الأنواع المختلفة

- القهاوي والحوانيت والمحاجم وما أشبه ذلك، يؤدى عن الأرضية عشرون سنطيما لكل مطرو مربع 0,20
- ويؤدي التجار في السلع الأجنبية عشرين سنطيما لكل مطرو مربع 0,20
- ضريبة الوزن عن 50 كيلو فما دون، يؤدى عنها خمسة سناطيم ومن 50 فما فوق عشر سناطيم
- ضريبة ربط البهائم، الواجب على جالبي الأصناف المبيعات خمسة سناطيم عن كل بهيمة
- الماشية التي تذبح للبيع بالأسواق، يؤدى عنها نفس الضريبة المذكورة في البيع، ويزاد على ذلك ضريبة مراقبة البيطار
- ويمكن أن تكون هذه الضريبة خمسة وعشرين سنطيما على المعز والغنم، وخمسين سنطيما على البقر. انتهت».

وإذا لم يكن هناك احتكار في إبداء الآراء للمصلحة العامة، وساغ لغير كبار رجال المال والاقتصاد، أن يبدوا رأيهم في مثل هذه الأشياء التي تربط بين الحكومة والشعب، فالرأي عندي أن مثل هذه الضرائب الطفيفة، ضررها أكبر من نفعها، وأن الضرائب التي يجب أن تعتمد عليها ميزانية الدولة، زيادة على مختلف الموارد الكبرى، هي الضرائب الضخمة على أصحاب رؤوس الأموال

الكبيرة من ذوي الأراضي الشاسعة، والعمارات الشاهقة، والمعامل الرابحة، والتجارة الواسعة، والضرائب العالية التي لا يشعر بها أفراد الشعب مباشرة.

إن أفراد الشعب، وخاصة ضعاف الموارد، يجب أن لا يشعروا بكثرة الضرائب أو ثقلها، لينشطوا ويندفعوا في طريق الإنتاج والترويج، وفي ذلك من الفوائد والنتائج، ما يعوض للدولة وصندوقها أكثر مما تتنازل عنه من تلك الضرائب المباشرة الطفيفة في مبالغها، المسيئة بمفعولها.

إن مثل امرأة عجوز تقصد سوق القبيلة بدجاجة أو بضع بيضات أو حبوب أو خضر تحملها على ظهرها، أو خنشة فحم أو حزمة حطب تحملها على عاتقها، أو على ظهر حمارتها، يجب في نظري أن لا تدفع أي شيء في السوق.

وإن الرجل القروي، يملك بضع مئات من الأمتار – لا الهكتارات- يزرعها حبوبا أو خضرا، ليسد بذلك رمقه ورمق عياله، يجب أن لا يدفع لصندوق الدولة أي مبلغ كان، ويكفي من مثل هذا الرجل ومثل تلك المرأة، أن يبقيا في قبيلتهما وأرضهما مع ماشيتهما، دون أن يرحلا للمدن الكبرى، يتسولون بشوارعها، ويكثرون عدد العاطلين المتشردين بأسواقها.

أما الذين يملأون الكاميونات[190]، ويحملون الأطوان، ويروجون عشرات الملايين، فضلا عن أصحاب المئات، فليُفرض عليهم من الضرائب ما يناسب أرباحهم، والله يكثر عليهم من خيره، ويزيدهم من فضله، وأما الضعفاء والمساكين، فيكفيهم ما يقاسون من غلاء في الضروريات، وحرمان من الكماليات.

إن من رجال الدولة من يشتكون من تراكم سكان القبائل على المدن، وكثرة المتسولين والعاطلين، ولا يدري الكثيرون منهم أنهم هم السبب !!

إن من أكبر الأسباب في ذلك، هذه الضرائب المختلفة التي يفرضها الواحد منهم، وهو جالس بوزارته أو إدارته، واضعا إحدى رجليه على الأخرى، والدخان يتصاعد من فيه، مزاحما لما في رأسه من تأثير ما شربه من الكؤوس حلالها وحرامها.

ولو كانت لي كلمة مسموعة أو رأي نافذ، لقررت إسقاط جميع الضرائب – عمليا، لا قولا فقط – عن جميع ضعاف أهل البادية، وعن كل فرد لا يملك إلا ما يقوت به نفسه وعياله، إذ ذاك تخف الوطأة على المدن، وتقل البطالة، وتعمر القبائل، وتطمئن النفوس، وتبتعد عن الأمة أشباح الأفكار الهدامة التي قد تأتي على الأخضر واليابس.

فهل من مذكر يا أولي الألباب، من أرباب الكراسي والألقاب؟؟؟

---

[190]- {الكاميونات لفظ إسباني Camiones ومعناه الشاحنات} ح. د.

جريدة "شمال إفريقيا" بتطوان عام 1336 هـ 1918 م:

في شهر مايو سنة 1918 (شعبان 1336)، أسست جريدة El NORTE DE AFRICA (إل نورطي دي آفريكا). وهي جريدة يومية، صدرت في تطوان باللغة الإسبانية في ثمان صفحات، وأصحابها إسبانيون. وفي العدد الخامس منها، صدر قسم منها باللغة العربية بعنوان: شمال إفريقية، وهو معنى (إل نورطي دي آفريكا). وهذا القسم العربي يحتوي على الصفحة الثامنة، أي الأولى من جهة اليمين من الجريدة المذكورة، ويعتبر كجريدة مستقلة عن القسم الإسباني في تحريرها وموضوعاتها، وقد كتب عليها: جريدة يومية مستقلة.

وقد استمرت هذه الجريدة تصدر بشبه انتظام ما يقرب من العام، وتولى الأستاذ محمد العربي الخطيب تحريرها مدة من الزمن. وجل ما كانت تنشره يوميا، تلغرافات تترجم من الإسبانية عن الحرب الأوربية، مع أخبار محلية مقتضبة من حين لآخر.

وأول عدد صدر من القسم العربي، هو عدد 5 بتاريخ 10 شعبان عام 1336 موافق 21 مايو سنة 1918. وآخر عدد وقفت عليه منها هو عدد 251 بتاريخ 24 جمدى الأولى عام 1337 موافق 26 فبراير سنة 1919.

وكانت هذه الجريدة الوحيدة التي تصدر باللغة العربية في منطقة الحماية الإسبانية في ذلك التاريخ.

إعفاء الحاج عبد السلام بنونة من حسبة تطوان 1336 هـ 1918 م:

وفي هذا العام، صدر بإعفاء السيد الحاج عبد السلام بنونة من وظيف الحسبة بتطوان ظهير خليفي هذا نصه:

«خديمنا الأرضى الطالب عبد السلام بنونة، أمنك الله وسلام عليك ورحمة الله، وبعد فقد رفع لشريف علمنا ما قدمته من الاستعطاف، في إعفائك من خطة الحسبة التي طوقتها، وقوبل استعفاؤك بالإسعاف، وعليه فقد أعفيناك، وولينا بدلا عنك الشريف السيد أحمد غيلان، فلتتخل له عن ذلك الوظيف مأجورا، حائزا من التفات علي جنابنا ما يخلد لك ذكرا مبرورا، والسلام. في 14 رجب الفرد الحرام عام 1336 موافق 26 أبريل سنة 1918».

لإيصال الماء إلى سوق "بلاصة" تطوان عام 1336 هـ 1918 م:

وتم بناء السوق البلدي (البلاصة) بهذه المدينة، ولكنه توقف على مساعدة مالية لجلب الماء إليه، فصدر بمساعدته ظهير هذا نصه:

«يعلم من هذا الكتاب الجليل، والأمر المتلقى بالاحترام والتبجيل، أننا بحول الله وقوته، وشامل يمنه ومنته، لما شاهد جنابنا العالي بالله البناء الذي

أنشئ بالسوق المعد لبيع المأكولات بحضرتنا التطوانية، وحصل بمشاهدته من الانشراح وتمام السرور، ما يحمل على مساعدة مجلس الأشغال البلدية، وإتمام رغبته في إيصال الماء لهذا السوق لتتم نظافته، أصدرنا أمرنا هذا بمنح المجلس المذكور مددا قدره أربعة عشر ألف بسيطة سكة إسبنيولية، تؤخذ من القسم الرابع عشر والباب المنفرد والفصل الثاني من ميزانية المخزن الجاري عليها العمل. فنأمر الواقف عليه من ولاة الأمور، والرؤساء الصدور، أن يجري على مقتضاه، ويقف عند حده ولا يتعداه، والسلام. صدر به أمرنا المعتز بالله في 11 شعبان الأبرك عام 1336 موافق 22 مايو سنة 1918».

توسيع الطريق المتصل بالفدان عام 1336 هـ 1918 م:

وكان الطريق الموصل إلى ساحة الفدان ضيقا غير مناسب للتطور الحديث، فهدم في أول الأمر صف الحوانيت التي كانت عن يمين الداخل إليه من جهة التوسعة الجديدة، وأبقي الصف المقابل، وهو الذي به الفندق إلى الآن، كما بقيت في الجانب الأول دار متصلة بالدارين الكبيرتين الباقيتين حتى الآن أيضا، وكانت في ملك شخص تحميه دولة أجنبية، فصدر بهدمها ظهير هذا نصه:

«يعلم من كتابنا هذا أسماه الله وأعز أمره، وأبد في المعالي ذكره، أننا بحول الله وقوته، وشامل يمنه ومنته، لما رفع مجلس الأشغال البلدية بحضرتنا التطوانية، الالتماس المتضمن إعلان التملك الإجباري للدار الواقعة بإحدى زوايا الساحة المعروفة بالفدان في شارع ألفونصو الثالث عشر، قصد هدمها واستقامة الشارع المذكور، ورأى جنابنا العالي بالله، أنه من الإنصاف الإصغاء لهذا الالتماس، ومد يد المساعدة في كل ما يعود بالنفع العام وتحسين المدن، أصدرنا أمرنا هذا بالتملك الإجباري لتلك الدار، حيث كان القصد منها ما ذكر. ورغبة في تأييد النفع العام، طبق ما تضمنه أمرنا المتعلق بضابط التملك الإجباري، الصادر في 23 جمدى الأولى عام 1335 من العام الفارط موافق 17 مارس سنة 1917. فنأمر الواقف عليه من كافة ولاة أمرنا، أن يعلمه ويعمل بمقتضاه، ولا يحيد عن كريم مذهبه ولا يتعداه، والسلام. صدر به أمرنا الشريف في 12 شعبان الأبرك عام 1336 موافق 23 مايو سنة 1918».

ويذكر بعض الناس أن تلك الدار هدمت بالليل، حتى لا تقع عرقلة من تلك الدولة الأجنبية التي كانت تحمي مالكها.

تحويل فندق الملاح إلى مدرسة للصنائع والفنون عام 1336 هـ 1918 م:

وشيوخ اليوم، وحتى كهوله، ما زالوا يذكرون أن السائر في شارع الطرافين، موليا وجهه نحو الفدان، كان يجد عن يساره صف حوانيت صغيرة للتجارة، فإذا دخل الملاح، وجد عن يساره أيضا صفا آخر كذلك، ثم بابا كبيرا لفندق تجاري كبير كان يعرف بفندق الملاح.

وقد صدر ظهير يأمر بأن يهدم ذلك الفندق وتلك الحوانيت، وتقام على أنقاض الجميع بناية تكون بها مدرسة للصنائع والفنون، وهذا نصه:

«يعلم من كتابنا هذا أسماه الله وأعز أمره، وأجرى نهج العدل سيره، أننا بحول الله وقوته، وشامل يمنه ومنته، لما كان جنابنا العالي بالله دائم الالتفات لكل ما يعود بتعميم التعليم، واقتضى الاهتمام بالحرف والصنائع، الاعتناء بأربابها، كي تظهر بمظهر التقدم والنجاح، ويحصل متعاطيها على التعلم الكافي، وتخصيص محل جار مجرى الصلاح، أصدرنا أمرنا هذا بإفراغ الفندق المعروف بفندق الملاح، الكائن بباب الملاح بحضرتنا التطوانية، مع كافة الحوانيت المتصلة به بالطرافين، والكل ملك لجانب المخزن الشريف، وإعداده لإنشاء مدرسة الصنائع والفنون الابتدائية، بعدما رفعت لسدتنا العالية بالله لائحة الأعمال المقدمة من إدارة البناءات المدنية من إدارة المنافع، ويكون القيام بذلك إداريا، وقد صادق جنابنا الشريف على تلك اللائحة، كما أنا أذنا بتنفيذ كمية قدرها ثلاثة وثمانون ألفا ومائتان واثنان وثمانون بسيطة وثلاثة وثمانون سنطيما سكة إسبنيولية، تؤخذ من القسم الثاني عشر والباب السادس والفصل الثالث من ميزانية المخزن الجاري عليها العمل للقيام بذلك. فنأمر الواقف عليه من ولاة الأمور، والرؤساء والصدور، أن يجري على مقتضاه، ويلزم حده ولا يتعداه، والسلام. صدر به أمرنا الشريف في 13 شعبان عام 1336 موافق 24 مايو سنة 1918».

وتم بناء ذلك المحل، ومرت به أطوار عديدة، في مدة غير مديدة، فكانت به المدرسة، ثم إدارة تابعة للإقامة العامة، ثم المعهد الخليفي، ثم إدارة رسمية أخرى، ثم الاتحاد المغربي للشغل، ثم ...، ثم ...، وكل من عمل فيه شيئا كان مآله الفشل!!

تنفيذ أرض حبسية لملجإ باب التوت عام 1336 هـ 1918 م:

والخارج من باب التوت، جنب السور الموصل إلى باب النوادر، يرى عن يساره ملجأ طبيا خيريا عموميا، كانت أرضه قبل بنائه ملكا للأوقاف الإسلامية، فصدر أمر الخليفة للأحباس العامة وأحباس المنقطعين، بالتنازل عن تلك الأرض للبلدية، ما دامت بنايتها مشغولة بذلك العمل الخيري، وإلا فترد تلك البقعة للأحباس.

والظهير الصادر بذلك هذا نصه:

«يعلم من كتابنا هذا أسماه الله وأعز أمره، وأدام عزه وفخره، أننا بحول الله وقوته، وشامل يمنه ومنته، لما رفع لسدتنا العالية بالله، مطلب مجلس الأشغال البلدية بحضرتنا التطوانية، مساعدة جنابنا المحروس بالله على القيام ببناء يعد للمعالجة العامة، بحيث يعالج به كل من قصده، وكان هذا المقصد المحمود من خدماته المستحسنة التي سيقوم بها نحو مرضى فقراء المسلمين، ووقع اختيار إنشاء هذا البناء بالبقعة التي بعضها من جملة أحباس المنقطعين، وبعضها من جملة الأحباس الكبرى بتوسعة نطاق تطوان قبالة باب التوت، رأينا هذا من المساعي الخيرية الحميدة، التي يقتضي الإسعاف مد يد المساعدة إليها. وبموجبه نأمر ناظر الأحباس الكبرى، وناظر أحباس المنقطعين، أن يمنحا المجلس المذكور البقعة المختارة لهذا العمل الخيري المبرور، ليأخذ مما هو للأحباس الكبرى ستة وثمانين مطرا مربعا وثلاثين سنطيما، ومما هو لأحباس المنقطعين ثمانمائة وخمسة وتسعين مطرا مربعا وعشرين سنطيما، دون عوض، مدة قيام المجلس المذكور بهذا المقصد المرضي، أما عند وقوع تغيير فيه وخراجه عن مقتضى ما ذكر، فإن البقعة المذكورة ترد للأحباس على نسبة ما أخذ لكل من المنقطعين والأحباس الكبرى. فنأمر الواقف عليه من كافة ولاة أمرنا، أن يعلمه ويعمل بمقتضاه، ولا يحيد عن شريف مذهبه ولا يتعداه، والسلام. صدر به أمرنا المعتز بالله في 25 رمضان المعظم عام 1336 موافق 5 يوليه سنة 1918».

زيارة ولد الزعيم الريسوني لتطوان عام 1336 هـ 1918 م:

ومن المعروف أن عهد المقيم العام الخنرال خوردانا بتطوان، مضى جله في هدنة وسلام مع القبائل الجبلية، إذ سلك هذا المقيم طريق السياسة والتفاهم مع الزعيم الجبلي مولاي أحمد الريسوني، فكان يمده بالمال والسلاح، في مقابل هدوء القبائل الخاضعة له، وهي جل قبائل الشمال، وعدم قيامها بأية حركة ضد الحكومة والطرق العمومية.

ولقد كان من مظاهر الصداقة والوداد بين الريسوني وحكومتي تطوان من حامية ومحمية، أن أوفد ذلك الزعيم ابنه مولاي الخالد، الذي كان سنه إذ ذاك نحو عشر سنين، إلى مدينة تطوان، بدعوى زيارته للزاوية الريسونية بها، والمقصود هو الدعاية واستغلال هذه الزيارة، وإشعار إسبانيا بأن الهدوء التام سائد في هذه المنطقة، حتى إن زعيمها الأكبر، قد بعث ولده الوحيد لزيارة عاصمتها، مما يدل على تبادل الثقة والاحترام.

ولقد دخل مولاي الخالد هذه المدينة راكبا فرسه في احتفال كبير، ومعه عدد من أقاربه الشرفاء، وقواد أبيه وأصحابه المسلحين، وزاروا الزاوية المذكورة التي كان في انتظاره بها عدد من أعيان هذه المدينة، وقد أقاموا له حفلة غذاء فاخرة بروض السيد عبد الكريم اللبادي في باب السعيدة، وقدموا له من أصناف المأكولات التطوانية سبعة ألوان هي: البسطيلة، ثم خروف مشوي، ثم (ضلعة) لحم محمر بين نارين، ثم دجاج معمر، ثم لحم بلوز وبيض (تفاية)، ثم كفتة، ثم محنشة، وفواكه وحلويات ...

وفي المساء غادر هذه المدينة عائدا إلى مقر والده، وكانت هذه الزيارة يوم الخميس 23 شوال عام 1336 موافق فاتح غشت سنة 1918.

تطوان تشارك في الأسواق الأدبية بسبتة عام 1336 هـ 1918 م:

لقد مر عهد كانت فيه مدينة سبتة، التي تبعد عن تطوان بنحو أربعين كيلومترا، تنظم من حين لآخر، حفلات أدبية تسمى "الأسواق الأدبية"، وفي هذه السنة (1336 هـ 1918 م)، شارك المجمع العلمي التطواني في تنظيم القسم العربي من تلك الحفلات، فكان مهرجان أدبي شارك فيه أدباء مغربيون باللغة العربية، وأدباء إسبانيون بلغتهم الإسبانية.

وقد أصدر مجمع تطوان بلاغا طلب فيه من الأدباء والكتاب المغربيين أن يقدموا إليه كتابة أو بحثا في أحد الموضوعات الأربعة الآتية:

1- قصيدة في موضوع يختاره الشاعر.
2- تاريخ الشعر العربي وأسواقه الأدبية قبل الإسلام.
3- ترجمة أحد مشاهير الرجال بتطوان.
4- الصنائع والحرف بتطوان.

ولمن يجيد الكتابة في موضوعه، جائزة مادية محترمة من الجوائز النفيسة التي تبرع بها الخليفة والمقيم العام وبعض الوزراء وكبار الموظفين والهيآت الرسمية.

وقد عينت من بين رجال المجمع العلمي، لجنة لدرس ما يقدم لها من الأبحاث، ومنح كل باحث الدرجة التي يستحقها، والجائزة التي تناسبها.

وقد شارك في الكتابة والنجاح ونيل الجوائز من سكان تطوان:

- الفقيه سيدي محمد بن التهامي أفيلال
- السيد الحاج عبد السلام بنونة
- سيدي أحمد غيلان
- السيد محمد الفزاري
- الأستاذ مَحمد بن العربي بنونة

أما نتائج المباراة، فكانت حسبما قضت به اللجنة المحكمة من المجمع العلمي، كما يلي:

في الموضوع الأول: قصيدة باختيار الشاعر:

الجائزة الأولى: الفقيه السيد محمد الفزاري، جائزة الخليفة.

الثانية: الأستاذ مَحمد بنونة: جائزة وزير العدلية.

وقدم الفقيه الرهوني منظومة له في صلحاء تطوان، فنالت الجائزة الشرفية الأولى.

في الموضوع الثاني: تاريخ الشعر العربي وأسواقه الأدبية قبل الإسلام:

الجائزة الأولى: الفقيه سيدي محمد أفيلال: جائزة المقيم العام.

الثانية: للترجمان طوباو الإسباني: جائزة النائب السياسي.

الثالثة: للحاج عبد السلام بنونة: جائزة المجمع التجاري بسبتة.

في الموضوع الثالث: ترجمة أحد مشاهير الرجال بتطوان:

الجائزة الأولى: سيدي محمد أفيلال: جائزة الوزير الصدر. وقد كتب ترجمة سيدي عبد القادر التبي الأندلسي الغرناطي التطواني، من علماء تطوان وصلحائها في القرن السادس للهجرة.

الثانية: لسيدي أحمد غيلان: جائزة باشا تطوان، وقد كتب ترجمة الحاج محمد الطريس.

الثالثة: للحاج عبد السلام بنونة: جائزة جريدة الإصلاح، وقد كتب ترجمة جده للأم الحاج عبد الكريم بريشة.

في الموضوع الرابع: صنائع تطوان وحرفها:

الجائزة الأولى: للحاج عبد السلام بنونة: جائزة الكاتب العام.

الثانية: للترجمان طيينده الإسباني: جائزة المجلس البلدي.

وبعد زوال يوم الأحد 11 غشت سنة 1918 (4 ذي القعدة عام 1336) امتطى رجال المجمع العلمي التطواني، مع رجال الحكومة الخليفية، متن قطار سبتة، فوصلوها عند العصر، وقد استقبلوا بما يناسب مقامهم من الاحترام.

وفي نفس الليلة التالية، أقيم الاحتفال الكبير بأكبر مسارح سبتة، وقد حضره من سبتة حكامها وأعيانها، وعدد غفير من جمهورها، كما حضره من تطوان الوزير الصدر وبقية الوزراء ورجال الحكومة، مع المقيم العام الإسباني وكبار رجاله، وعدد من وجوه تطوان.

وعلى العادة، قد ترأست هذا الاحتفال إحدى الفتيات الحسان من بنات الإسبان، بصفتها ملكة الحب والجمال ...

وقد ألقيت في هذا الاحتفال عدة خطب وبيانات، وخطب من تطوان الفقيه الرهوني وزير العدلية باللغة العربية، ثم ألقيت ترجمة خطابه باللغة الإسبانية.

وخطب من الإسبانيين أحد خطبائهم المشهورين بمدريد، وألقى الفقيه الفزاري قصيدته العربية، كما ألقى الشاعر الإسباني قصيدته الإسبانية.

وألقى المقيم العام الخنرال خوردانا خطبة مناسبة في الموضوع، ثم كانت حفلات وإكرامات تركت ألسنة الذين حضروها رطبة بالثناء والإعجاب.

وقد جدد هذا الاحتفال بعد ذلك عدة مرات بعد بضع سنوات[191].

"البلاصة" بين الأحباس والبلدية عام 1336 هـ 1918 م:

و"البلاصة" أي السوق البلدي الذي بنته بلدية تطوان في محل سوق الزرع القديم، وهو الذي كان بين الطريقين الخارجين من الفدان إلى توسعة شانتي، كانت به حوانيت عديدة للأوقاف الإسلامية، وقد صدرت في شأنها عدة ظهائر تضمن لها حقوقا لا ندري هل ما تزال محفوظة، أم إنها ضاعت في عهد الاستعمار، وتسيير الأمور بأيدي الاستهتار.

ومن ذلك ظهير آخر فيه إحالة على بقية الظهائر، وهذا نصه:

«كتابنا هذا رفع الله قدره ومقداره، وجعل على قطب السعادة مداره، أننا بعون من لم تزل أياديه متتابعة، ومنحه مترادفة مطاوعة، لما اقتضت دواعي العناية، والالتفات نحو هذه الحضرة التطوانية بعين الاعتبار والرعاية، وأهم ما تعين تقديمه نظرا للمصلحة العامة، وتحتمت المبادرة إليه إنجازا للأهم من المقاصد العامة، تأسيس سوق حضري على الطراز الجديد، مرموقا من ذوي الكفاءة والاقتدار بعين الاهتمام والرأي السديد، أصدرنا لذلك شريف أمرنا بتاريخ خامس ربيع الثاني من عام 1333 بحيازة عشرين حانوتا شطرها لجانب أحباس المساجد، وشطرها لأحباس المنقطعين، وهي الواقعة في الجهة الغربية من السوق الذي كان معدا لبيع الزرع، على أن يؤدي في كرائها المجلس البلدي مائة ريال واحدة، ريثما يتم إنشاء ذلك السوق، ويحاز من عدد حوانيته ملكا لجانب الأحباس، ما في كرائه توفية لذلك القدر المذكور. وإذ كانت الحوانيت المحوزة من تلك الجهة الغربية غير كافية، وبالمقاصد المأمولة غير موفية، ورفع لسدتنا العالية بالله اقتراح توسيع ذلك السوق، بإضافة قسم آخر من حوانيت حبس المنقطعين، وعددها خمسة عشر، وهي الكائنة بالجهة الشرقية، صدر أيضا أمرنا الشريف بتاريخ خامس عشر ربيع الثاني من عام 1334، بحيازة الحوانيت المذكورة، على أن يسلك في شرط حيازتها مسلك الشرط الذي اشترط في العشرين السابقة، وقصاراه التزام المجلس البلدي ورئيسه القيام

---

[191] - {ونذكر بالمناسبة أن مؤلف هذا الكتاب (محمد داود) قد ساهم في هذه الأسواق الأدبية مرتين، وذلك في سنة 1923 ثم في سنة 1928، حيث نال الجائزة الأولى عن مساهمته الشعرية، وتتمثل الجائزة في الزهرة الطبيعية والزهرة الذهبية} ح. د.

بتأدية الكراء الشهري عن جميع الحوانيت التي صدر الأمر بحيازتها مؤقتا، وعند تتمة بناء السوق، يمكن المجلس المذكور إدارة الأحباس من عدد الحوانيت المنشأة به على وجه التمليك المؤبد، طبقا للاتفاق المبرم مع رئيس وزارتنا ونواب المجلس المذكور، الجاري على مقتضى الشروط المقررة، والالتزامات المحررة، ما يكون مستفاده موفيا لقدر الكراء الملتزم. وحيث تم بمعونة الله، تشييد السوق على النهج المؤمل، مستوفاة به الشروط الصحية التي عليها في مثل ذلك المعول، استنجز رئيس وزارتنا السعيدة، بمعاضدة من أهلته لذلك العمل الرياسة، وخاض عباب السياسة، من المجلس البلدي، توفية الوعد المشترط، فرشحت لذلك الأمر لجنة خصوصية قامت بتنفيذ هذا العمل الأكيد، وتنجيز مشروع مسعاها الحميد، وبعد حضورها وحضور رئيس المجلس البلدي ونظار الأحباس وعدولهم، مكن من ناب عن المجلس المذكور من رؤسائه نظار الأحباس من العدد الذي أنتج حصره الأعمال السابقة، والاتفاقات المنقحة اللاحقة، وقدره إحدى وعشرون حانوتا[192]، لكون هذا العدد على اختلاف أنواعه، هو القدر الذي وقع الاتفاق بين المندوبين لذلك على استيفاء واجب الكراء المحدود منها، مشهدين بتمليك جميع ذلك العدد المضبوط بالأعداد المميزة لكل حانوت منها، بوضعها فوقها – لجانب الأحباس حسبما تضمنه التقرير، واستوعبته خلاصة التحرير.

وقد تحقق لدى علي جنابنا لا زال مرموقا من ذي العظمة والجلال بعين الحفظ والتأييد، مشمولا من عوائد بره وإحسانه بالتوفيق والتسديد، أن اقتران أعمال رئيس وزارتنا هذه بالنجاح، وتتابعها منوطة بعوامل الصلاح، بمساعدة فخامة العاقل اللبيب، ذي الرأي الصائب الرئيس الأريب، ممثل حكومة الدولة الحامية سعادة المقيم العام، وجناب رئيس إدارة الأمور الوطنية، ورئيس أشغال وظيفته، إذ أجرى الكل في ذلك كله إجراءات متلقاة بالإسعاف، محكمة في روابط العدل والإنصاف. وبموجبه نأمر رئيس إدارة الأحباس وخديمنا ناظر أحباس المساجد وأحباس المنقطعين، أن يثبتوا جميع تلك الحوانيت بحوالتي الأحباس، والتنبيه على تملك الأحباس إياها، كما كانت المحوزة منها ملكا خالصا، وضمها لجملتها، وتصييرها محترمة باحترام الأحباس عوضا وبدلا عما أخذ منها. كما نأمر مجلس الأشغال البلدية، أن يتخلى عن هذه تخليا مؤبدا، وأن يعتبرها كاعتبار سائر أملاك الأحباس وقفا مخلدا. والواقف عليه من خدامنا وكافة ولاة أمرنا، يعلمه ويعمل بمقتضاه، ولا يحيد عن شريف مذهبه

---

[192]- هذا العدد منه 14 لحبس المنقطعين و7 لحبس المساجد، كما ورد في رسالة كتبها الوزير الصدر إلى نائب الأمور الوطنية بتاريخ 15 جمدى الأخيرة عام 1337 موافق 18 مارس 1919.

ولا يتعداه. صدر به أمرنا المعتز بالله في ثاني حجة الحرام عام 1336 موافق 9 شتنبر 1918».

وقد اشتغل ذلك السوق سنين عديدة، ثم هدم كله من أساسه، ولم يبق منه أي أثر. والمحل الذي كان به، قد بنيت في بعضه عمارات كبيرة، والبعض الآخر ما زال براحا. ولا ندري ما فعل الله بما كان هناك للأوقاف الإسلامية من حظوظ لا يستهان بها.

الأسعار بتطوان عام 1336 هـ 1918 م:

وأسعار المأكولات بتطوان قد تختلف من حين لآخر، وخصوصا عند تغير الفصول، ولكن جل الأشياء لا يقع في أسعارها إلا تغيير بسيط، وغالبا ما يقع ذلك بهذه المدينة في الخضر والفواكه، إذ تكون أثمانها في أول ظهورها مرتفعة في الجملة، ثم تنخفض شيئا فشيئا عند كثرتها في السوق، وقد تصير قيمتها في آخر النهار نصف أو ربع قيمتها في أوله.

ودونك نموذجا من تلك الأسعار في رمضان هذا العام (1336) يونيه 1918، حسبما حددها محتسب المدينة:

لحم الغنم الجبلي	11 بليون حسني للكيلو
لحم البقر الإسباني	11 بليون حسني للكيلو
لحم البقر العادي بالعظم	8-9 بليون حسني للكيلو
لحم البقر بدون عظم (الهبرة)	9-10 بليون حسني للكيلو
اللومو	14 بليون حسني للكيلو
لحم المعز وأنثى الغنم	7-8 بليون حسني للكيلو
الكفتة	13 بليون حسني للكيلو
الشحم الطري للبقر والغنم	8 بليون حسني للكيلو
الشحم الطري للمعز	7 بليون حسني للكيلو
الشحم المملح	7 بليون حسني للكيلو
الكبدة البقرية	6 بليون حسني للكيلو
الغلطان	5 بليون حسني للكيلو
الخليع	20 بليون حسني للرطل
خليع الكرشة والرأس	16 بليون حسني للرطل
الزيت	10 بلايين
السمن المذوب	32 بلايين للرطل
الزبدة الطرية	32 بلايين للرطل

الزبدة المملحة	28 بلايين للرطل
الجبن البقري	9 بلايين للرطل
الجبن الغنمي	10 بلايين للرطل
الحليب	50-2 للترو
اللبن	1
الرايب	50- 1
الفحم	50- 1 للكيلو
الصابون البلدي	6
الخبز، وزن 500 كْرام	20- 2
البصل	1 للكيلو
اللفت	1 للكيلو
مطيشة (توماطيش - الطماطم)	3
القرع الحرشا (اليقطين)	1
البطاطة	2
شيشارو (وهو البسلى بالمصرية)	2
القوق (ثمر الخرشوف)	2
التفاح الحامض	50- 1
التفاح الحلو	50- 1
الباكور – التين الأخضر	2
النيش (المشمش)	1
البرقوق الشحمي	1
البرقوق الرومي	3
مطلق البرقوق	50- 1
اللنكاص (الإجاص المسكي)	50- 1
اللنكاص القمحي	50- 1
مطلق اللنكاص	1
حب الملوك (القراصيا)	3
السفنج	6 للرطل
البيض - عشرة	بسيطة

ولتتميم الفائدة لمن يهتم بمثل هذه الأمور، نذكر أن المواشي التي تذبح بمجزر تطوان ويباع لحمها للعموم، هي البقر والغنم والمعز. أما الإبل فلا

وجود لها في القبائل الجبلية بالمرة، وأما الجاموس فلا وجود له بالمغرب كله.
وكنموذج لعدد ما يذبح يوميا بهذه المدينة من تلك الأصناف، هاك عدد ما ذبح من ذلك يوم 24 شوال 1336 هـ 3 غشت سنة 1918. وهذا العدد يزيد قليلا أو ينقص قليلا في باقي الأيام، وقلما يزيد العدد على 30 أو ينقص عن 20 من مختلف الأصناف.

- من البقر: 26 رأسا وزنها 2.590 كيلو
- من الغنم: 22 رأسا وزنها 365 كيلو
- من المعز: 26 رأسا وزنها 265 كيلو

والمعز لا يأكله في الغالب إلا أهل الجبال، أما الغنم فهو مأكول الطبقة الثرية، والبقر يأكله الجميع.

وتتميما للفائدة، نثبت هنا أثمان بعض الأصناف الأخرى من المبيعات التي يكثر تداولها لتقع المقارنة بينها وبين غيرها، ودونك ذلك:

- السكر: 145 بسيطة لكل مائة كيلو
- الزيت: 250 بسيطة لكل مائة لطرو
- الدقيق: نحو 68 إلى 77 بسيطة لكل مائة كيلو
- اللوز: 350 بسيطة لكل مائة كيلو
- الروز (الأرز): من 70 إلى 100 بسيطة لكل مائة كيلو
- اللوبيا: من 78 إلى 98 بسيطة لكل مائة كيلو
- الفول: 50 بسيطة لكل مائة كيلو
- الذرة: 47 بسيطة لكل مائة كيلو
- الزبيب: 10 لكل 11½ كيلو
- الزعفران: 120 لكل كيلو
- الجير: 30 بسيطة للمتر المكعب
- الجبص: 11.25 بسيطة لكل 50 كيلو

وفي دجنبر سنة 1917 كان الريال الإسباني (5 بسيطات) يساوي من العملة المغربية الفضية 136.

عام 1337 هـ (1918 – 1919 م):

ودخل عام 1337، وما تزال حالة مدينة تطوان ونواحيها وولاتها على ما كانت عليه في العام الماضي، إلا أن هذا العام قد امتاز عن الذي قبله بخلافات قبلية وحوادث عسكرية استغرقت نشاط الحكومة الخليفية، وقد تكلمنا على ذلك في الفصل الرابع، أما هذا الفصل فإنه كما عرفت خاص بغير ذلك من الحوادث السلمية والأخبار العادية.

قانون للغابات وملحقاتها عام 1337 هـ 1918 م:

في المغرب أراضي كثيرة زراعية، ومعادن عظيمة غنية، وجبال شامخة، وغابات كثيفة، وأحراش فسيحة، وفي الجميع خيرات وبركات تكفي الجميع، ويفضل خير كثير إذا أحسن التصرف وكان مصحوبا بالعدل والإنصاف.

ولقد كان من تلك الغابات والأحراش ما هو ملك معروف مسلم للدولة، وما هو ملك للجماعات، أو للأفراد والعائلات، يتوارثه الأبناء عن الآباء والأجداد والجدات، ومنه ما هو مهمل يستغل منه من يشاء من المحتاجين كما يشاء متى شاء.

وقد صدر قانون بتنظيم استغلال منتجات الغابات وما في معناها، ووقعت المصادقة عليه بظهير هذا نصه:

«يعلم من كتابنا هذا رفع الله قدره ومقداره، وأجرى على نهج العدل قراره، أننا بمعونة الله وحوله، وعزته وطوله، حيث كان موجب العناية بالأحراش والغابات، قاضيا بالاحتفاظ عليها وتحسين شأنها باعتبار استثمارها، على اختلاف محصولاتها، كالخشب والحطب والقشر والصمغ والحلفا والعزف وغير ذلك، أصدرنا هذا الأمر الشريف بوجوب إجراء العمل والتمشي على مقتضى الضوابط المتعلقة باستثمار الأحراش وإدارة الغابات. فنأمر الواقف عليه من كافة ولاة أمرنا، أن يعلمه ويعمل بمقتضاه، ولا يحيد عن كريم مذهبه ولا يتعداه، والسلام. صدر به أمرنا المعتز بالله في سابع محرم الحرام عام 1337 موافق 14 أكتوبر سنة 1918».

والحقيقة أن الفوضى لا خير فيها، وأن القانون العادل يحفظ الحقوق، ويصون المصالح، ويمنع التعدي والطغيان، ولكن كم مرة يقع التعدي والطغيان، والظلم والاغتصاب في صورة قانون، فإنه عند تنفيذ مثل هذا القانون، وقع الترامي من رجال الحكومة وأرباب السلطة، على أراض وجبال وغابات كان أهل عدة قبائل يملكونها منذ أجيال، وأخرى كان أناس ضعاف يعيشون منها، ولا مورد لهم يعيشون به غيرها، فمنعوا منها ومن استغلال أي شيء من منتجاتها، ولو ما يسد الرمق، ثم أبعدوا عنها وأصبحوا معرضين مع عائلاتهم للجوع والفقر والمرض ثم الهلاك، في حين تمنح تلك المنتجات لأصحاب الامتيازات الأجنبية أو المكافآت السياسية.

ولقد قال لنا بعضهم، ونحن في لجنة ملكية للبحث في قبائل صنهاجة بشمال المغرب، إن للناس أراضي للحبوب، ولآخرين مزارع للخضر والفواكه، ولآخرين أشجارا للزيتون، أما نحن فلا شيء عندنا من ذلك، والغابة هي أبونا وأمنا وعيشنا وحياتنا وموتنا منذ خلق الله الأرض ومن عليها....

والحق أن للدولة حقوقا تجب المحافظة عليها لمصلحة الأمة جمعاء، ولكن لأفراد الشعب أيضا، وخصوصا الأشخاص المحتاجين، حقوقا هم أحق بها، لا من الدولة ولا من شركات الاحتكار.

فليتدبر العقلاء والمفكرون والمشرعون، وليخرجوا من مثل هذا المأزق بقوانين تحترم العدل والإنصاف للجميع، وإلا فالمآل هو الفوضى والاضطراب، ثم الطغيان والجبروت والخراب.

وبكل أسف نقرأ في التاريخ عن أفراد يسكرون بالوظائف التي لا بد أن تزول، والسلطة التي لا بد أن تنتهي، فيكون صوت النصيحة الخالصة في آذانهم كطنين الذباب، حتى ما إذا طار موجب الإعجاب، جحظت الأعين، وعاد العقل، وفكر في الإنصاف والعدل، ولكن كثيرا ما يصحب ذلك هاتف يقول: هيهات هيهات، الصيف ضيعت اللبن.

تمليك ماء سخسوخ لمدينة العرائش عام 1337 هـ 1918 م:

وهذا ظهير يجعل الماء المجلوب إلى مدينة العرائش من المحل المسمى "سخسوخ"، مملوكا لهذه المدينة بصفة رسمية، ونصه:

«يعلم من كتابنا هذا رفع الله قدره ومقداره، وجعل على قطب السعادة مداره، أننا بقوة الله وعونه، وتوفيقه ويمنه، حيث قضت ضرورة الإصلاح بالالتفات لما يهم سكان مدينة العرائش، وسد حاجتهم الكافية، أصدرنا أمرنا هذا بتقديم كافة الوسائل للقيام ببناء تجلب إليه المياه، وتصدر منه للمدينة المذكورة، وقد منحناها بصفة التمليك، المياه الخارجة من المحل المسمى "سخسوخ" من الجهة العليا، مارة بمحجة العرائش والقصر، وإيصالها للمدينة المذكورة. فنأمر الواقف عليه من خدامنا وكافة ولاة أمرنا، أن يعلمه ويعمل بمقتضاه، ويلزم حده ولا يتعداه، والسلام. صدر به أمرنا الشريف في رابع صفر الخير عام 1337 موافق 11 نونبر سنة 1918».

تهنئة الحكومة الخليفية للإسبانيين بعيد رأس السنة 1919:

وقرب وقت حلول رأس السنة الميلادية (1919)، فكتب الوزير الصدر إلى عدد من كبار الإسبانيين في إسبانيا والمغرب، رسالة يهنيهم فيها باسم الخليفة وحكومته بعيد الميلاد، وهذا نصها:

«باسم سيدنا الخليفة المعظم، الشريف الجليل المحترم، واسم مخزنه الشريف، وبمزيد الفرح والسرور، نرفع لجناب المحب النبيه، سعادة رئيس الوزارة الكوندي دي رومانونيس، جميل التهنئة بهذا العيد الميلادي، مولد روح الله وكلمته سيدنا المسيح عليه السلام، وباستقبال هذه السنة الجديدة المباركة

الوحيدة سنة 1919، راجين من ذي العظمة والسطوة، ومن بيده الحول والقوة، أن تمنحوا مزيد الترقي في مدارج السعادة، وإحراز وسائل الفخر والمجادة، وأن يمن بتيسير الأحوال، وسكون الأهوال، بمعونة رجال الدولة الأطواد، وأبطالها الأنجاد، فيسود الأمن والراحة، وتفيض ينابيع الخيرات بكل ميدان وساحة، حتى يدرك الكل غاية المؤمل، والمقصد الذي عليه المعول. وفي الختام نضرع من صميم الفؤاد بطول حياة جلالة الملك المعظم، الفريد المحترم المفخم، ملك الدولة الإسبنيولية المعتبرة، ممتعا بأنجاله الكرام، وأفراد عائلته ورجال حاشيته الفخام، أعاد الله على جلالته أمثال هذه الأعياد والمواسم، التي ثغورها بالمسرات بواسم، أعواما مديدة، وسنين عديدة، بالخير والفلاح، والترقي في معارج الإصلاح، ما أشرقت شموس الأنوار، ولاحت بدور الأسرار. وبه الختام. حرر بتطوان في 20 دجنبر سنة 1918 (16 ربيع الأول عام 1337)».

أملاك الأحباس التي وقع تفويتها عام 1337:

وهذه رسالة من الأهمية بمكان، إذ بعث نائب الأمور الوطنية إلى الوزير الصدر، رسالة طلب فيها منه بيان أملاك الأوقاف الإسلامية، التي وقع تفويتها بالبيع أو المناقلة، مع بيان أسماء الحائزين لها بالشراء أو غيره، فأجابه برسالة مفصلة مفيدة هذا نصها:

«جناب المحب العاقل المعتبر، رئيس إدارة أمور الوطنيين السنيور خوسي بويڭاس ذي ألماو، لا زال السؤال عنك محبة أن تكون بخير دائما. وبعد فقد وصل كتابك طالبا عن أمر فخامة وزير الخارجية تقييد لائحة أملاك الأحباس ربعا أو عقارا، التي وقع فيها البيع أو المناقلة منذ تأسيس الحماية بهذه المنطقة، مع أسماء الحائزين لها بصفة الشراء أو المناقلة، إلى آخر ما ذكرته، وصار بالبال. فلتعلم أن أملاك أحباس المساجد وأحباس المنقطعين التي هي تحت نظر المخزن الشريف، لم يقع فيها منذ بسط الحماية بيع ولا مناقلة لشخص معين، نعم حيث اقتضى الحال القيام بتوسيع الساحة المتصلة بالمقيمية العامة، وكان مواليا لها أربع حوانيت، ودويرة لأحباس المساجد، وتعين إضافتها لتلك الساحة، وقعت المخابرة بالمناقلة فيها، وتعويضها بما يفي بقيمتها من أملاك المخزن، من جناب المقيم العام حينئذ الخنرال مرينا، وبعده الخنرال خردانا، فقومت أملاك الأحباس رقبة وكراء بتاريخ 6 رمضان عام 1331، فاجتمع في قيمة كرائها ستة وعشرون ريالا كل شهر، وفي كل سنة ثمانمائة ريال واثنا عشر ريالا، وعن خمس سنين وأربعة أشهر، وهي منتهى سنة 1336، ست عشرة مائة وأربعة وستون ريالا، وفي قيمة رقبتها خمسة آلاف

ومائتا ريال، وذلك قيمة سداد ورفق في ذلك الوقت، وهي اليوم لو بقيت تساوي أكثر جدا، وحيزت وهدمت ولا زالت الأحباس تطالب بذلك، وأصدر المقيم العام الخنرال مرينا أمره بتنفيذ التعويض مرة واحدة فلم يقع، والخنرال خردانا مرتين فلم ينفذ شيء. كما أنه لما قضت المصلحة العامة بإنشاء سوق جديد برحبة الزرع واتصلت به أملاك لجانب أحباس المساجد وأحباس المنقطعين، واقترح المجلس البلدي على المقيم العام حينه، المخابرة مع المخزن الشريف في توسيع الساحة التي وقع العزم بإنشاء السوق بها، بإضافة خمسة وثلاثين حانوتا من حوانيت أحباس المساجد والمنقطعين، فوقع الاتفاق بين المقيم العام وجانب المخزن، على قيام المجلس البلدي بتأدية كراء العدد المذكور من أملاك الأحباس، ريثما يتم إنشاء السوق، فيعوض المجلس من حوانيت السوق الأحباس ما فيه توفية لمستفاد حوانيتها المحوزة، وقد قام المجلس المذكور بتأدية الكراء جميعه قبل تمام بناء السوق، وبعد تمامه عوض الأحباس بذلك حسب الاتفاق المبرم وانتهى أمره. إلا أن المجلس البلدي قبل إنشاء السوق، عمد إلى ثلاث حوانيت من أحباس المنقطعين، فهدمها قصد توسعة الشوارع دون استئذان، وجرت المسألة تحت المخابرة، فلم ينتج عنها شيء إلى الآن، وكذلك اقترح على جانب المخزن الشريف المساعدة والمعاونة، بتنفيذ بقعة لإنشاء ملجإ خيري بباب التوت، جلها من أحباس المنقطعين، وقليل منها لأحباس المساجد، مجانا دون عوض، لكون هذا العمل خيريا محضا، فرأى المخزن أنه لا بأس بمد الأحباس يد المساعدة لهذا العمل المبرور، ونفذت البقعة المذكورة مجانا ما دام ذلك المحل بوصف الملجإ الخيري، أما إذا قضت الظروف بتغيير ذلك الوصف، فللأحباس الحق في استرجاع تلك البقعة، ثم بعد كيلها وأخذ رسمها "البلان" حيزت وبني بها ما ذكر.

هذا ما صدر من لدن بسط الحماية إلى الآن، فيما يتعلق بأحباس المساجد وأحباس المنقطعين، أما قبل حلول المخزن الشريف بهذه المنطقة، فقد بيعت بقعة مشتركة بين أحباس المساجد وأحباس المنقطعين، للكمندنطي ساليناس، وجرى البيع فيها على يد القاضي، فساعد على ذلك ناظر أحباس المنقطعين، وتوقف ناظر أحباس المساجد، وبقيت المسألة موقوفة حتى عوض ما لأحباس المساجد ببقعة خاصة، وتوفرت لدى القاضي الشروط الواجبة في مثل ذلك، وقبض ناظر أحباس المنقطعين واجب الثمن نقدا، ووقعت المساعدة على إمضاء ذلك، إذ لم ينتج عن إبقائه نتيجة حسنة. وأما قبل بسط الحماية، فقد ترامت شركة أوليا على فدان نصفه لأحباس المنقطعين، وربعه لأحباس الأبراج، وربعه لأحباس سيدي علي بن مسعود الجعيدي، ومتصلة به قطعة صغيرة خاصة بأحباس المنقطعين، وحازت ما ذكر تعديا وغصبا، وبعد بسط

الحماية وحلول المخزن الشريف بهذه المنطقة، رفعت الشكاية للمخزن الشريف، وجرت المخابرات العديدة في شأنها مع المقيمين الخنرال ألفاو والخنرال مرينا والخنرال خردانا، ولم يقع الحصول فيها على نتيجة، وبقيت الشركة حائزة له إلى الآن، مصممة على الامتناع من رده، من غير تأدية ثمن ولا واجب كراء. ولما طالت المدة ورأى ناظر حبس سيدي علي بن مسعود، وهو بعض حفدته عدم الحصول على نتيجة الشكايات المتكررة، وخشي ضياع ما هو لجده، ساعد على بيع الحصة المختصة بحبس جده بخمسمائة ريال. أما ناظر أحباس المنقطعين، وكذلك ناظر حبس الأبراج، فلم يصدر منهما بيع ولا غيره، وحيث كثر من الناظرين التردد على نائب الشركة المذكورة، وألحا في المطالبة، صار يعدهم بدفع كراء تافه، فلم يقبلوا، ثم طلبت الشركة من المخزن الشريف المساعدة على بيع ذلك، فلم يلتفت لذلك، وصارت بعد تبذل في ثمن الكل الباقي خمسة عشر ألف ريال، ولم تساعد، ولا زال الأمر على هذا الحال إلى الآن.

هذا ما وقع بخصوص أحباس المساجد والمنقطعين، أما غيرها من الأحباس الخصوصية التي هي لنظر أربابها، فلم يتعرض لها في كتابكم، وبه إعلامكم. والختام في 11 ربيع 2 عام 1337 موافق 14 يناير سنة 1919».

السيد أحمد الصفار محرر بالجريدة الرسمية عام 1337 هـ 1919 م:

قد عرفنا من أخبار عام 1336 أن الجريدة الرسمية لهذه المنطقة قد أخذت تصدر باللغة العربية في تطوان، بعد أن كانت لا تصدر إلا باللغة الإسبانية، وقد صدر ظهير بتعيين الفقيه العدل السيد أحمد بن عبد الكريم الصفار محررا للقسم العربي بها، وهذا نصه بعد الافتتاح والطابع:

«يعلم من كتابنا هذا أسماه الله وأعز أمره، وأجرى على نهج النجاح سيره، أننا بحول الله وقوته، وشامل يمنه ومنته، أمرنا بترشيح الطالب السيد أحمد الصفار، محررا للقسم العربي من الجريدة الرسمية الصادرة بحضرتنا المحروسة التطوانية، على أن تكون له مكافأة سنوية قدرها ثلاثة آلاف بسيطة سكة إسبنيولية، تؤخذ من القسم الثامن والباب الأول والفصل الثاني من ميزانية المخزن الجاري عليها العمل الآن. فليقم بما رشح له قياما يؤذن بكفاءته، ويبرهن على معرفته ونباهته، ونأمر الواقف عليه من كافة ولاة أمرنا، أن يعلمه ويعمل بمقتضاه، ويلزم حده ولا يتعداه، والسلام. صدر به أمرنا الشريف في 13 جمدى الأولى عام 1337 موافق 15 فبراير سنة 1919».

إسناد وظيف نواب ببلدية تطوان عام 1337 هـ 1919 م:

وعندما أسس مجلس الأشغال البلدية بتطوان، كان به وظيف عضو ينوب عن الخليفة السلطاني، وقد شغل هذا الوظيف، الوجيه السيد عبد الكريم بن أحمد اللبادي.

وكان هناك عضو آخر ينوب عن الإقامة العامة، وآخر عن إدارة الأمور الوطنية. وهذا ظهير فيه إلغاء وظائف أولئك النواب الثلاثة، اكتفاء عنهم بالباشا الرئيس، وخليفته القنصل الإسباني، ونصه:

«يعلم من كتابنا هذا أسماه الله وأعز أمره، وخلد في المعالي فخره، أننا بحول الله وقوته، وشامل يمنه ومنته، أعفينا النواب الثلاثة بمجلس الأشغال البلدية بحضرتنا التطوانية، وهم نائب جنابنا العالي بالله، ونائب المقيمية العامة، ونائب الإدارة الوطنية، اكتفاء بعامل هذه الحضرة الذي هو مظهر نيابتنا، وبالقنصل المراقب، الذي هو مظهر نيابة المقيمية العامة، حيث صارت نيابة هؤلاء المعفيين بهذا الاكتفاء غير لازمة. فنأمر الواقف عليه من ولاة الأمور، وأعيان الصدور، أن يجري على مقتضاه، ويلزم حده ولا يتعداه، والسلام. صدر به أمرنا المعتز بالله في 2 شعبان الأبرك عام 1337 موافق 3 مايو سنة 1919».

الإفراج عن السجين القائد إدريس الريفي عام 1337:

والقائد إدريس الريفي قد سجنه الإسبانيون في أصيلا مدة غير قصيرة، مساعدة لخصمه الريسوني الذي كان صديقا لهم، فلما فشلت السياسة الخوردانية الريسونية، أفرج عن القائد إدريس المذكور، وكتب الوزير الصدر في شأنه رسالة هذا نصها:

«محبنا الأرضى، الفقيه القاضي السيد مبارك الخمالي، أمنك الله، وسلام عليك ورحمة الله، عن خير سيدنا أعزه الله، وبعد فإن صهرك خديم سيدنا النبيه السيد إدريس الريفي، قد لاحظته عين العناية، وشملته مكارم الرعاية، فاقتضت المراحم الملوكية، الالتفات لسالف خدماته التي برهن فيها على الاقتدار والكفاءة، فروعي لأجلها مراعاة قضت بالإفراج عنه وتسريحه من السجن، ولوحظ أتم ملاحظة، وحفظت حقوقه غاية المحافظة، ولا زال للمخزن به غرض. نعم حيث تطارح على الأعتاب الشريفة، طالبا الإنعام عليه بالإذن في توجهه للقصر بقصد صلة رحمه بأهله وأولاده، والاستراحة من مؤثرات السجن، سوعد على ذلك والإقامة نحو شهر، ثم يرفع لحضرة سيدنا، ليناط به

الغرض المراد منه، وعليه فبوصول هذا إليك، مكنه من أهله دون تراخ ولا تأخير، والسلام. فاتح رمضان المعظم عام 1337»[193].

عام 1338 هـ (1919 – 1920 م):

ودخل عام 1338 وحال الحكومة الخليفية ورجالها كما كان من قبل، أما الأحوال العامة، فقد تحولت إلى الطور الجديد الذي سلكه المقيم العام الجديد الخنرال برنـكير، وهو طريق الحرب مع القبائل التي لم ترد الخضوع لسلطة الحماية. وهذا الموقف لا شك أنه يؤثر في سير الأعمال، وخصوصا في النشاط الحكومي والحياة الاجتماعية.

ومن الأخبار المتناثرة عن حوادث هذا العام ما يلي:

توفي الحاج العربي راغون، خليفة باشا تطوان في 11 ربيع الأول، فعين بدله السيد محمد السلاوي، بظهير مؤرخ بـ 26 ربيع المذكور (20 – 12 – 1919).

وفي 23 ربيع الأول، صدر قرار وزيري بإعفاء السيد محمد السلاوي من وظيف أبي المواريث بتطوان. ثم في رابع ربيع الثاني عين بدله السيد محمد الدليرو، بمكافأة سنوية قدرها ألفان من البسيطات الإسبانية.

وفي 10 جمدى الأخيرة، صدر ظهير بتعيين السيد أحمد الحداد كاتبا بوزارة الصدارة.

وفي 15 رجب، عين السيد العربي مهدي قاضيا بقبيلة بني زيات الغمارية، والسيد علي مهدي قاضيا بقبيلة بني سعيد.

وفي 5 شعبان، صدر ظهير بإسناد وظيف حسبة القصر الكبير، إلى الحاج عبد الكريم جعنين القصري. وفي 26 منه صدر ظهير بتولية السيد محمد بن مصطفى القادري القصري نقابة الزاويتين القادريتين بالقصر وأصيلا، بدل والده المتوفى، على أن يشاطر ابن عمه السيد محمد بن عبد الوهاب القادري فتوحات زاوية القصر.

وفي نفس التاريخ، صدر ظهير بتولية السيد أحمد بن محمد بن عبد الرزاق القادري العرائشي النقابة على الزاوية القادرية بالعرائش. وفيه ولي السيد الطاهر بن المفضل الشبلي قضاء قبيلة أهل سريف.

وفي 5 شوال، ولي السيد محمد بن الهاشمي الميموني خطة النقابة على إخوانه الشرفاء الميمونيين بقبيلة بني بوزرة. وفيه أسند وظيف القضاء بالقبيلة المذكورة، إلى السيد محمد بدر الدين الميموني. وفيه صدر ظهير بإقرار السيد أحمد غزيل على قضاء قبيلة أنجرة.

---

[193]- {وهذا التاريخ يوافقه 31 ماي 1919 م} ح. د.

وفي 6 شوال صدر ظهير بتولية الشريف سيدي إدريس بن عبد الله الوزاني القصري النقابة على الزاوية الوزانية بمدينة القصر الكبير.

وفي 11 شوال عين السيد أحمد السعيدي الطنجي عضوا بجمعية التقويم بطنجة، بدلا من السيد مصطفى أوسدهم، الذي أعفي في نفس التاريخ لطول مرضه وعجزه.

وفيه عين السيد محمد السماحة قاضيا بقبيلة الحوز، وكان بعض المداشر من قبيلة جبل حبيب قد فصل عنها وضم إلى حكم عامل الغربية، فصدر الأمر في ثالث رمضان بأن تعاد تلك المداشر إلى قبيلة جبل حبيب، وتصير تحت حكم قائدها العياشي الزلال، الذي كتب له الوزير بذلك، كما كتب للقائد إدريس الريفي بالتخلي عنها.

وفي 27 حجة عين السيد عبد العلي بخات قاضيا بقبيلة جبل حبيب.

جريدة "الإصلاح" في طور جديد عام 1338 هـ 1920 م:

تقدم لنا في أخبار عام 1335 – 1917 أن المجمع العلمي المغربي بتطوان أسس "الإصلاح" لتكون لسان حاله، وقد صدر العدد الأول منها بصفة جريدة، ثم صارت مجلة ابتداء من عددها الثاني، وبقيت تصدر بشبه انتظام إلى أن ضعفت، ثم توقفت عن الصدور، بعد أن خرج منها ستون عددا.

وبعد أن بقيت معطلة بضعة أشهر، تبنتها حكومة الحماية، وصيرتها لسانها في منطقتها. وقد صدر العدد الواحد والستون منها بصفة جريدة عادية في أربع صفحات، وقد كتب تحت اسمها أنها: جريدة سياسية اقتصادية أدبية علمية إخبارية تصدر مرتين في الشهر، وذكرت في مقالها الافتتاحي أنها تصير أسبوعية عندما تسمح لها الظروف بذلك.

وهذا العدد مؤرخ بـ 10 جمدى الأخيرة عام 1338 فاتح مارس 1920. والمقال الأول من هذا العدد كتبه إدريس بن سعيد السلوي، وكتب به سيدي أحمد غيلان مقالا بعنوان "العلم أساس التقدم والعمران". وكتب به نعمة الله الدحداح مقالا طويلا بعنوان "مهمة إسبانيا التحضيرية في البلاد المغربية"، وأخذت تنشر تاريخ إسبانيا من تأليف سرديرة وابن سعيد، في أعداد متوالية ابتداء من هذا العدد.

وقد صرحت في عدد 15 أبريل، أن مديرها العملي هو س. سرديرة الإسباني، ترجمان الإقامة العامة، وفيه تكذيب ما نشرته بعض الصحف من أن ابن سعيد هو رئيس تحريرها.

وفي عدد 63 المؤرخ بفاتح أبريل، ذكرت أن الدحداح عين محررا بها، والواقع أنه صار محررها تحت إشراف الترجمان سرديرة. والدحداح المذكور

أصله من لبنان، وهو رجل متقدم في السن، وقد كان في طنجة قائما بوظيف كاتب القنصلية الإسبانية، وترجمانا مساعدا بسفارتها، ومحررا لجريدة "الحق" العربية الأسبوعية التي كانت لسان إسبانيا بطنجة، مقابل جريدة "الترقي" التي كانت لسان فرنسا بنفس المدينة.

وفي شهر مارس 1920 نقل إلى تطوان، وأسندت إليه مهمة ترجمان مساعد بالإقامة العامة بصفة مؤقتة، ثم صار محررا لجريدة "الإصلاح"، ثم لمجلة "الاتحاد" و"الجريدة الرسمية". وكان في حياته ومعاملاته وكتاباته متزنا رزينا، واستمر موظفا مع الإسبانيين بتطوان، إلى أن توفي ودفن بالمقبرة المسيحية بهذه المدينة، وكان متزوجا بإسبانية، ولم يخلف لا أولادا ولا مالا، وفي موته فقيرا مهملا عبرة لمن يخدم دول الاستعمار التي تستخدم أمثال الشيخ الدحداح، كما يستعمل الطباخ الليمونة ما دام فيها عصير، فإذا انتهى طرحها في صندوق الأزبال.

ضابط صيد الحيوانات والطيور عام 1338:

وقبل عهد الحماية، كان الناس أحرارا في اصطياد ما يشاءون من حيوانات وطيور، إلا أنهم كانوا يعرفون من عند أنفسهم الأوقات الصالحة للصيد من غيرها، فيعمل جلهم بمقتضاها دون منع رسمي. وقد أصدرت الحكومة ضابطا للصيد، وبعثت به إلى الولاة مع رسالة وزيرية هذا نصها:

«محبنا الأرضى، وخديم سيدنا الأحظى، القائد محمد فاضل ابن يعيش، أمنك الله وسلام عليك ورحمة الله، عن خير سيدنا أعزه الله، وبعد فبوصول هذا إليك، ألزم جميع من في إيالتك، التمشي على مقتضى الضابط الواصل إليك طيه، المتعلق بتوقيف ومنع اصطياد الحيوان البري للغاية الموقتة به، وحذرهم مخالفة فصوله، ومن خالفه يستوجب العقاب المقرر به، والسلام. في 26 رمضان المعظم عام 1338»[194].

والضابط المشار إليه هذا نصه:

«الفصل الأول: يمنع منذ نشر هذا الإعلان منعا كليا، اصطياد جميع الحيوان إلى 31 غشت القابل، عدا الأرنب، فإن الإذن باصطياده يصدر في 15 ينيه الآتي.

الفصل الثاني: يمنع استعمال جميع الأسلحة المعدة للاصطياد، كالشبكات والفخوخ والمصاييد وغير ذلك، أثناء المدة المذكورة في الفصل الأول.

الفصل الثالث: يمنع بيع جميع الصيد بالأسواق أثناء المدة المذكورة في الفصل الأول، حتى الطيور المعدة لدور الأكل.

---

[194]- {وهذا التاريخ يوافقه 13 يونيه 1920 م} ح. د.

الفصل الرابع: إن من صدرت منه مخالفة للفصول المذكورة، يعاقب بغرامة في المرة الأولى 25 بسيطة، وفي الثانية خمسين بسيطة، وفي الثالثة 75 بسيطة، وينزع منه السلاح وغيره من آلات الصيد التي بيده، كما يؤدي أيضا غرامة عوضا عن الأضرار الحاصلة منه حسبما يقومه أرباب المعرفة.

الفصل الخامس: الأسلحة التي تؤخذ من المخالفين، ترسل بصفة ضمانة للحكام العسكريين، وتبقى على إذن الحاكم الذي أرسلها، وأما الآلات فإنها تستأصل وتعدم فورا من غير تأخير، وأما الصيد فيوجه به للملاجئ الخيرية، يوزع هناك بين المحتاجين، وتستأصل وتعدم.

الفصل السادس: الحراسة الوطنية والمدنية والجبلية تسلم الأسلحة وآلات الصيد والمصيد المأخوذة من يد المخالفين بواسطة توصيل.

الفصل السابع: هذه الغرامات المأخوذة، أما نصفها فلبيت المال الخليفي، وأما النصف الآخر فللمستكشف.

الفصل الثامن: إن الدعاوي تمضى مشافهة، ويؤدي المحكوم عليه الغرامات وقيمة الأضرار الحاصلة منه، ويسلم للمستكشف القدر المعين له، ومن لم يكن له مال يؤدي به ما ذكر، يحكم عليه بمعاوضة كل ريال بيوم في السجن.

الفصل التاسع: يحكم على المخالفين لهذا الإعلان المراقب المحلي العام، أو رئيس المائة البوليسية، حيثما كان داخل المدينة أو خارجها، أو مراقب الباشا، أو القائد القائم بنشر هذا الإعلان. أما الإعلانات التي تنشر بواسطة العمال ذوي النفوذ خارج البلدة، فإنه لا بد فيها من التصريح بأن الحكم على المخالفين هو مسند إلى المراقب المحلي ورؤساء المئات الحراسة داخل إيالتهم.

الفصل العاشر: جميع ولاة الأمر مكلفون ومطوقون بالمراقبة اللازمة للتمشي على مقتضى هذا الضابط».

والأماكن التي أرسل إليها هذا الضابط للعمل به هي:

عامل تطوان – عامل القصر الكبير – عامل قبائله الخمس – عامل أصيلا – عامل بني مصور وجبل حبيب – عامل أنجرة – خليفة ودراس الحوز – عامل بني سعيد – خليفة بني معدان.

حول أرض في قبيلة الخلوط للسلطان السابق عبد الحفيظ عام 1338:

وكانت لسلطان المغرب سابقا المولى عبد الحفيظ ابن السلطان مولاي الحسن، أرض تدعى "تقيلت" في قبيلة الخلوط العربية، فصدر له ظهير خليفي بإقراره على التصرف فيها بشرط، وهذا نصه:

«يعلم من هذا الكتاب الجليل، والأمر المتلقى بالتعظيم والتبجيل، أننا بعون من لم تزل أياديه متوافرة، ومننه سابقة ظاهرة، وتصرفاته بإحسانه باهرة، وتفضلاته يانعة زاهرة، اعترفنا لابن عمنا الشريف النزيه، الفريد النبيه، حامل راية العلم والمجادة، المتحلي بحلى الفخر والفضل والسيادة، مولاي عبد الحفيظ، المتخلي عن تحمل أعباء المملكة المغربية، بحقوق تملك بلاده المدعوة "تقيلت" المعروفة من القبيلة الخلطية، ومنحناه التصرف فيها، على شرط أن لا يمكن من بيعها دون إصدار إذن خاص من جنابنا المعتز بالله، بالوصف العنواني، وعلى أن يقوم بتقييدها في سجل الأملاك بالعرائش، فنأمر الواقف عليه من خدامنا وكافة ولاة أمرنا، أن يعلمه ويعمل بمقتضاه، ولا يحيد عن كريم مذهبه ولا يتعداه، والسلام. صدر به أمرنا العالي بالله في 25 محرم الحرام عام 1338 موافق 21 أكتوبر سنة 1919».

إعفاء الريسوني من قضاء القصر وتولية المرير مكانه عام 1338:

وكما قلنا، إن الأحوال السياسية تؤثر على سير الحياة الاجتماعية، فحينما كانت علاقة الإسبانيين حسنة مع الشريف الريسوني الزعيم، كان أنصاره يتمتعون بمختلف الوظائف، وحين انقلب الحال، صارت الحكومة تعزلهم عزلا وتبعدهم إبعادا.

وهذا مولاي الصادق الريسوني، كان في مقدمة أولئك الأنصار، الشاربين حتى الثمالة من كأس الاغترار، وكان متوليا لخطة القضاء بمدينة القصر الكبير منذ تكوين الحكومة الخليفية، وقد صدر بإعفائه دون تمهيد أو مقدمات، ظهير مختصر هذا نصه:

«أعفينا بحول الله وقوته، وشامل يمنه ومنته، الفقيه السيد الصادق الريسوني من خطة القضاء بالقصر الكبير ونواحيه، وأرحناه من تحمل أعبائها. فليتوجه لحال سبيله مأجورا، والسلام. صدر به أمرنا العالي بالله في 29 محرم الحرام عام 1338»[195].

وهكذا جرد مولاي الصادق حتى من وصف العلامة الجليل، الشريف الأصيل الخ.

وفي نفس التاريخ أسند ذلك الوظيف إلى الفقيه العلامة السيد محمد المرير، وصدر بذلك ظهير له مقدمات ومؤخرات، على عادة أرباب السلطة في التولية والعزل، والتقريب والإبعاد، والإقبال والإدبار. ألا قاتل الله دسائس السياسة، وأبعد عنا سكر الغرور بالرياسة.

وظهير الفقيه المرير هذا نصه:

[195] - {وهذا التاريخ يوافقه 24 أكتوبر 1919 م} ح. د.

«كتابنا هذا أعلى الله قدره، وأشرق في سماء السعادة شمسه المنيرة وبدره، يتعرف منه أننا بتأييد الله وعونه، وتوفيقه ويمنه، ولينا الفقيه النبيه السيد محمد المرير التطواني، خطة القضاء بالقصر الكبير وقبيلتي الخلط والطليق، ليخاطب على الرسوم، ويفصل بين الخصوم، بمشهور مذهب مالك بن أنس، وما وقع الاتفاق عليه من رجال المذهب الجاري على طريقه الملتمس، وما جرى به العمل وقوي مدركه فاستنار منه بأضوإ قبس، فنأمره أن يشمر عن ساعد الجد والاجتهاد، ويقف عند حد ما يستوجبه التحقيق والاعتماد، ويبدي من التيقظ والفطنة ما يسفر عن مزيد النباهة، ويجري على سنن العدل والتحري مجرى يؤيده بالعفة والنزاهة، مع ما يؤذن بمزيد الاقتدار، وانتهاج الاعتدال على الدوام والاستمرار، وعليه بمراقبة الله تعلى في سره ونجواه، ويؤثر رضى الله تعلى بمخافته وتقواه، أعانه الله وسدده، ووفقه وأرشده، وكلل أعماله بالنجاح، وسلك به مسلك الصلاح، والسلام. صدر به أمرنا العالي بالله في 29 محرم الحرام عام 1338».

وهذا التاريخ يوافقه 24 أكتوبر سنة 1919 م.

ويلاحظ أن ولاية الفقيه المرير، كانت غير قاصرة على مدينة القصر الكبير، بل شملت أيضا حتى قبيلتي الخلوط وطليق، وهما قبيلتان كانتا تحت حكم الفقيه الخمالي قاضي أصيلا.

وقد كتب الوزير الصدر إلى هذا القاضي – الصديق للريسوني – رسالة أمره فيها بالتخلي عن القبيلتين المذكورتين لقاضي القصر، وهذه الرسالة فيها تعريض بالكفاءة والعفة، ونصها:

«محبنا الأرضى، الفقيه القاضي السيد مبارك الخمالي، أمنك الله وسلام عليك ورحمة الله، عن خير سيدنا أعزه الله، وبعد فإن سيدنا أعزه الله ولى الفقيه النبيه الكاتب السيد محمد المرير التطواني خطة القضاء بالقصر الكبير وبقبيلتي الخلط والطليق، لما توسمه فيه من النجدة والكفاءة والعفة، وعليه فبوصول هذا إليك، تخل عن فصل قضايا القبيلتين المذكورتين، وتباعد أنت ونائبك عن أن تحوما حولهما، واقتصر على ما عداهما، والسلام. في 10 صفر الخير عام 1338»[196].

وكتب الوزير الصدر أيضا إلى قائد القصر الكبير رسالة يأمره فيها بشد عضد القاضي المرير في وظيفه، وهذا نصها:

«محبنا الأرضى، وخديم سيدنا الأحظى، القائد بوسلهام الرميقي، أمنك الله وسلام عليك ورحمة الله، عن خير سيدنا أعزه الله، وبعد فإن الفقيه النبيه السيد محمد المرير، هو من خاصة كتاب سيدنا، وممن له الشهرة بالخيارة

---

[196]- {وهذا التاريخ يوافقه 4 نوفمبر 1919 م} ح. د.

والديانة والنزاهة، وقد ولاه سيدنا أبد الله علاه، خطة القضاء بالقصر الكبير وقبيلتي الخلط والطليق، فشد عضده في تنفيذ الأحكام، وما يصدره من إبرام وإحكام. ولا تداخل في الأحكام الشرعية لأحد قط لكونها مقصورة عليه، وأعلمناك لتكون ببال، والسلام. في 10 صفر الخير عام 1338».

ولاية القائد إدريس الريفي على أصيلا عام 1338:

والقائد إدريس الريفي كان في عهد السياسة الريسونية الخوردانية مرميا في قعر سجن أصيلا – كما تقدم –، وعندما فشلت تلك السياسة، عاد نجمه للظهور، وولي على نفس مدينة أصيلا التي كان سجينا بها، وهي المدينة التي كانت مقرا لولاية خصمه الريسوني، وبها يقع قصره الملوكي الشهير. وقد صدر بذلك ظهير خليفي هذا نصه:

«خدامنا الأرضين كافة آل مدينة أصيلا وعمالتها، وفقكم الله وسلام عليكم ورحمة الله، وبعد فقد اقتضى نظرنا السديد، ورأينا الموفق الرشيد، أن ولينا عليكم خديمنا الأرضى القائد إدريس بن عبد السلام الريفي، نظرا لكفاءته، ولما قدمه من سالف خدمته، فنأمركم أن تسمعوا له وتطيعوه فيما يأمركم به أو ينهاكم عنه، مما أوليناه من أوامرنا الشريفة، كي تقدروا قدر شمولكم بأنظار عنايتنا المنيفة، أسعدكم الله به وأسعده بكم، ووفق الجميع لما يحبه ويرضاه، وأصلحه ورضي عنه، والسلام. صدر به أمرنا العالي بالله في 7 صفر الخير عام 1338»[197].

إقرار الشيخ ابن الصديق على التصرف في زاويتين عام 1338:

والشيخ ابن الصديق الغماري المنصوري التجكاني، هو أبرز شيوخ التصوف الدرقاوي في القبائل الغمارية، وله عدة زوايا وأنصار. وقد صدر ظهير بإقرازه على التصرف في زاويتين من زوايا أسلافه وطريقته، وهما زاوية تجكان من قبيلة بني منصور، وزاوية محيحن في قبيلة بني سعيد، وهذا نصه:

«كتابنا هذا أبقاه الله في جبين الدهر غرة، وفي جيد المفاخر درة، يتعرف من درر مبانيه، وغرر معانيه، أننا بحول الله وقوته، وشامل يمنه ومنته، أقررنا الشيخ الشريف العلامة النبيه، والمخلص الذاكر المذكر النزيه، السالك على مناهج التحقيق، والدال من انتمى إليه على أقوم محجة وطريق، السيد محمد بن الصديق ابن عبد المومن الغماري، على ما عهد إليه من النظر في زاويتي أسلافه اللتين إحداهما تدعى بمحيحن من قبيلة بني سعيد، والأخرى بتجكان من

---

[197] - {وهذا التاريخ يوافقه 1 نوفمبر 1919 م} ح. د.

قبيلة غمارة، ومنحناه التصرف فيهما بما يقتضيه نظره، ويستوجبه من الإجراءات الحميدة إيراده وصدره، وجعلنا نظر أهل الزاويتين المذكورتين مقصورا عليه، وأمرهما موكولا إليه، بحيث لا تخرق عليهم عادة، ولا يحدث في أمرهم نقص ولا زيادة، حسبما كانتا عليه من قديم، من الرعي الجميل المستديم، برهانا على ما أسدلناه عليه من أردية الوقار، ومعاملته بموجب الفخار، وحملا له على كاهل المبرة والاحترام، والصنع الجميل المستدام، والالتفات إليه بحسن العناية، ومواجهته بجميل الرعاية، إقرارا تاما، نأمر الواقف من خدامنا وكافة ولاة أمرنا، أن يعلمه ويعمل بمقتضاه، ولا يحيد عن شريف مذهبه ولا يتعداه، والسلام. صدر به أمرنا المعتز بالله في 8 صفر الخير عام 1338»[198].

تعويض للرزيني عن أضرار بسبب الحرب عام 1338:

والذين لحقتهم أضرار في بساتينهم وأراضيهم وعزائبهم، كانت الحكومة قد كلفت لجنة خاصة لبحث شكاياتهم وتقدير تعويضاتهم ودفعها لهم. أما الوجيه السيد عبد القادر الرزيني، الذي له علاقة وارتباط بالإنجليز، فقد صدر في شأن تعويضه قرار وزيري خاص هذا نصه:

«يعلم من هذا الكتاب الممضي باسمنا بصفة رياسة الوزارة، واعتماد رتبة الصدارة، أنه نظرا للشكايات العديدة المقدمة من جانب السيد عبد القادر الرزيني، ملتمسا بها التعويض عما ضاع له من الماشية التي كانت على ملكه بقبيلة بني معدان، وذلك في شهر ينيه 1913، وعددها من البقر ثمانون رأسا، ومن الغنم مائة وعشرون رأسا، وبعد أن وقع القيام بدرس تلك الشكايات، وسماع الإفادات المقدمة في هذا الشأن ممن أنيط به ذلك، أذنا أن يدفع للسيد عبد القادر الرزيني المذكور ثلاثة وعشرون ألفا وستمائة بسيطة سكة مخزنية، تعويضا عن تلك الأضرار المذكورة اللاحقة له، على أن يؤخذ ذلك من القسم الرابع عشر والباب المنفرد والفصل الثامن من ميزانية المخزن الجاري بها العمل الآن. فالواقف عليه يجري على مقتضاه ولا يتعداه لسواه، والسلام. في 18 ربيع الثاني عام 1338 موافق 10 يناير سنة 1920».

خلاف بين قائد القصر وقاضيه عام 1338:

كانت العادة في كثير من نواحي المغرب في عصر التقهقر والانحطاط، أن القائد إذا كان غنيا أو قويا أو محميا، فإنه يكون كل شيء في ناحيته، وخصوصا في القبائل، فهو يأخذ المال وغيره من الناس بدون حساب، ويفعل

---

[198]- {وهذا التاريخ يوافقه 2 نوفمبر 1919} ح. د.

في دائرة نفوذه ما يشاء، وقد يظن المغرور أنه لا معقب لحكمه، وقد يرى بعضهم في قاضي بلده أنه ليس سوى طالب فقير، أو فقيه محترف يملأ القائد بطنه بالطواجين والقصع، فيصير أطوع له من شراك نعله، والمحتسب في نظره ليس سوى مخزني يختار أحسن ما في السوق من المأكولات والمشروبات والملبوسات والمفروشات، ويبعث بذلك إلى دار القائد أو الباشا ليرضى عنه أو يبتسم في وجهه ابتسامة تنسيه الأحزان، وتؤمنه من طوارق الحدثان.

وقائد مدينة القصر الكبير، بوسلهام الرميقي، كان رجلا أعرابيا خشنا، والقاضي الفقيه المرير، قد أخذ من عزة النفس ما هو معروف عن جل علماء تطوان، فوقع بين الرجلين اصطدام دعا الوزير الصدر الحازم لكتابة رسالة حكيمة حازمة صريحة، هذا نصها:

«محبنا الأرضى، وخديم سيدنا الأحظى، القائد بوسلهام الرميقي، أمنك الله وسلام عليك ورحمة الله، عن خير سيدنا أعزه الله، وبعد فقد بلغ العلم الشريف أسماه الله، أنه حدث بينك وبين القاضي هناك مشاكل غير اعتيادية، أوجبت جريان الأمور على غير المترقب والمنتظر، حتى أدى الحال إلى أنك أمرت حارس السجن بعدم قبول من يوجه القاضي للسجن، وقضينا العجب من هذا الأمر، وساءنا جدا، كما أن سعادة المقيم لما بلغه ذلك لم يرتضه، بل عده من الأمور المستقبحة التي لا تصدر ممن له أدنى مسكة من العقل، ولا سيما من تقلب في الخدمات المخزنية، وطالت ملابسته لها، مع أنه كان من واجباتك، الأخذ بيد القاضي وشد عضده حسبما صدر لك الأمر، لكونه آفاقيا مضطرا لمن يساعده ويعاونه، وعليه فقد وقعت المفاوضة مع سعادته في هذا الموضوع، واتفق الرأي على تنبيه كل واحد منكما، وتعريفه أن المخزن أعزه الله، له نواب خصهم للقيام بوظائف تناسب حال كل واحد منهم، فالعامل مخصوص بالقضايا المخزنية، ليفصلها حسب المعهود من قوانينه، والقاضي مخصوص بفصل النوازل الشرعية على مقتضى النصوص الفقهية، والمحتسب مخصوص بقضايا الأسواق وما يرجع إليها، ولا يسوغ لواحد منهم ألبتة أن يتداخل في خطة الأخر، بل يلزم شؤون وظيفه والوقوف عند حده. أما السجن، فهو محل عمومي أعده المخزن لعقاب من استوجبه، فالولاة جميعهم متساوون فيه، ولا خصوصية للعامل أو غيره به، ومهما تمشوا على هذه الطريقة، إلا وكانت الأعمال مستقيمة لا تحدث بينهم مشاكل، لا سيما والمخزن الشريف موجود، وإذا طرأ ما يشكل نادرا، فيرفعوه لجانب المخزن، لكونه يده العليا فوقهم، وإليه مرجعهم فيما يشكل عليهم دون مشاحنة ولا مباغضة، نعم إذا كانت الأغراض الشخصية لا تزال غالبة على المتولي فلا كلام معه حينئذ. وإياك أن تعود لمثل

هذا، لتفوز بالحظوة مع المخزن، ومن أنذر فقد أعذر، ومن حذر وبصر، فما قصر. وها قد صدرت من سعادة المقيم العام الكتابة لكما، كما صدر منا إليكما العمل على ما تضمنه هذا، وبالوقوف عند هذا الحد، يستريح الكل وتستقيم الأحوال، والسلام. في 24 جمدى الأخيرة عام 1338»[199].

وإذا سأل سائل لماذا يحشر الوزير في بعض رسائله ذكر المقيم العام؟ فالجواب أن أمثال الرميقي، كانوا إذا سمعوا مثل ذلك اللقب، يخضعون في الحال، ولا تبقى لديهم أية فكرة غير الامتثال، والأمر لله.

وفي نفس التاريخ، بعث الوزير الصدر إلى القاضي المرير رسالة بذلك المعنى، وفيها إنصاف وتنبيه ولوم معقول على التهديد بالاستقالة، وأن ذلك من عدم التثبت والتأني والرسوخ، وبقية الأوصاف التي تليق بذوي المناصب الشرعية الخ، ونصها:

«محبنا الأرضى، الفقيه القاضي السيد محمد المرير، أمنك الله وسلام عليك ورحمة الله، عن خير سيدنا أعزه الله، وبعد فقد وصل كتابك معلما بما جرى لك مع القائد هناك، وأنه يروم التداخل في القضايا الشرعية المنوط فصلها على الوجه الشرعي بك، وما يحدث بسبب ذلك من إحداث مشاكل توجب الاستياء منها، لكونها لا تنطبق على مقاصد المخزن، مذيلا ذلك بأن القائد إذا لم ينكف عما ألفه من تلك الإجراءات، تطلب الإعفاء من وظيفك، وصار بالبال. فقد أطلعنا بذلك علم سيدنا أسماه الله، وأنهينا كتابك لسعادة المقيم العام، وشرحنا له فصول كتابك شرحا استوعب جميع المقاصد بغاية الإيضاح، ووقع كتابك من سعادته موقعا عظيما، وساءه ما قررته. نعم كان المناسب الاقتصار على شرح القضية، من غير تعرض لطلب الإعفاء، لكون المخزن على غاية ما يقصد من حل المشاكل بين ولاة أمره بما يقتضيه سديد نظره، وعليه فقد تفاوضنا مع سعادته في ذلك الشأن، وتم الاتفاق بيننا على أن تصدر الكتابة لك وللقائد، بلزوم كل واحد منكما خطته المقصورة عليه، بحيث لا يسوغ أن يتداخل أحد فيما يقتضيه وظيف الآخر. أما السجن فقد أعده المخزن لمن استوجبه، وكافة ولاته الذين هم نواب عنه، متساوون في السجن به، ولا سبيل لواحد منهم أن يمنع الآخر من أن يسجن به، فالقائد والقاضي والمحتسب كلهم إسوة فيه بحسب ما اقتضته خطتهم، فيلزم الكل حده، ومهما عرضت مشكلة فحسبهم رفعها للمخزن ليجري بها مجرى الإنصاف والعدل، إذ هو مرجع الجميع، وقد كتبنا له وأمرناه بالكف عن هذا، وامتثال الأمر الصادر له به، وسيوافيك كتاب سعادة المقيم العام للقائد المذكور بالانكفاف عن ذلك، نعم يتعين عليك الصبر والثبات والرسوخ وسعة الصدر حسب اللائق بذوي المناصب

199- {وهذا التاريخ يوافقه 15 مارس 1920} ح. د.

الشرعية، ولا سيما أوائل الأمور تقتضي مزيد التثبت والتأني حتى تستقيم الأحوال، والله المستعان. في 24 جمدى الأخيرة عام 1338 ».

منع إخراج العملة الفضية من المنطقة عام 1338:

وإلى هذا العهد كانت المعاملة العادية بين الناس في هذه المنطقة بعملتين اثنتين:

الأولى: الريال المغربي الذي فيه عشرون بليونا، وأجزاء الريال، وهي نصف ريال وربع ريال وبليونان وبليون واحد، فهي خمس قطع كلها فضية، أصغرها البليون، وفيه خمسة وعشرون سنتيما.

وأربعة بلايين تسمى بسيطة. وتروج مع ذلك قطعتان نحاسيتان، بإحداهما عشر سنتيمات، وبالأخرى خمس سنتيمات.

والعملة الثانية هي الإسبانية، وأساسها هو البسيطة، وفي هذه العملة خمس قطع هي الرائجة، وهي:

- الريال الإسباني من الفضة، وفيه خمس بسيطات.
- البسيطة من الفضة، وفيها مائة سنتيم.
- بسيطتان من الفضة.
- قطعة نحاسية فيها عشر سنتيمات، وأخرى بها خمس سنتيمات.

وكانت هناك قطعة فضية بها نصف ريال، وأخرى بها نصف بسيطة، ولكن وجودهما نادر بأيدي الناس.

وجميع القطع المذكورة مستديرة الشكل. وكلمة الريال إسبانية ومعناها (الملكي) نسبة إلى (الري) أي الملك باللغة الإسبانية.

ومن العملة الإسبانية التي كانت متداولة هنا، أوراق بنكية قيمتها نفس قيمة القطع الفضية بدون أدنى فارق، وتحتوي إحداها على خمس بسيطات، وأخرى على 25 بسيطة، وبأخرى 50 بسيطة، وأخرى 100، وأخرى 1000.

وكانت بتطوان حوانيت وغيرها لصرف إحدى العملتين بالأخرى، وكان ذلك الصرف حرا بدون قيد ولا شرط، وكانت العملة الإسبانية دائما قيمتها أغلى من المغربية.

وقد صدر في هذا التاريخ ظهير يمنع إخراج العملة الفضية المغربية والسبائك الفضية من منطقة الحماية الإسبانية، وهذا نصه:

«يعلم من كتابنا هذا أعز الله أمره، وأبد على ممر الدهور عزه وفخره، أننا بحول الله وقوته، وشامل يمنه ومنته، لما رأى جنابنا العالي بالله، اقتضاء الوقت لمراعاة المصلحة اللازمة المتعلقة بالسكة الفضية المخزنية الجارية بها المصارفة الآن، وإعمال المتعين في شأنها، أصدرنا أمرنا هذا بوجوب منع

إخراجها من منطقة رعايتنا المحروسة أمرا متحتما لازما، ومنعا كليا صارما، خصوصا وعموما، وذلك من تاريخ صدور هذا الظهير الشريف ونشره، كما يجب أيضا من الوقت نفسه، منع إخراج السبائك الفضية منعا باتا، ما عدا الكمية الواجب تأديتها بالسكة المذكورة من ثمن البضائع والسلع المشتراة من خصوص مدينتي سبتة ومليلية، على شرط توقف توجيه تلك الكمية، على مصاحبة مأذونية خصوصية من أولي الأمر المخصصين لهذا الشأن، وتكون هذه المأذونية مقرونة ببيان ضرورة الحاجة الأكيدة الداعية للأداء بها. كما يمنع نقلها من محل لآخر داخل المنطقة، حيث كان قدرها يتجاوز ألف بسيطة، ويمنع أيضا من سبائك الفضة ما يزيد وزنه على كيلو واحد. نعم إن قضت ضرورة شخص لنقل ما زاد قدره على الألف بسيطة من تلك السكة، فإنه يتحتم عليه الحصول على مأذونية من أسند إليهم الأمر فيه، بعد بيان الغرض الموجب لنقلها. ومهما أخرج من السكة والسبائك ولم يكن بيد المخرج الإذن اللازم لإباحة إخراجها، فإن صاحبها يعاقب بانتزاع الفضة المخرجة منه، مع جميع ما يصاحبها من لوازم نقلها وحملها، ومجموع هذا المنتزع يقسم ثلاثة أقسام، قسم يعطى للمستكشف، وقسم للقابض على الفاعل، كان متعددا أو منفردا، وقسم لبيت المال الخليفي، فإن لم يكن مستكشف، فيقسم المنتزع المذكور نصفين، شطر للقابض أيا كان، وشطر لبيت المال المذكور. فإن تكررت من أحد المخالفة، فيعتبر كمرتكب جريمة إخراج ممنوع، أما إن كان المخرج من السبائك من محل لآخر بالمنطقة بدون الإذن الواجب، فإن ربه يعاقب بغرامة قدرها خمسة وعشرون في المائة من قيمة ذلك المحوز، فإن حصلت الإعادة، فبغرامة قدرها خمسون في المائة، فإن عاد مرة ثالثة، فينزع منه جميعها، مع جميع ما يصاحبها من وسائل النقل، والكل يقسم على الكيفية المذكورة. فنأمر الواقف عليه من كافة ولاة أمرنا أن يعلمه ويعمل بمقتضاه، ويلزم حده ولا يتعداه، والسلام. صدر به أمرنا المعتز بالله في فاتح شعبان عام 1338 موافق 20 أبريل سنة 1920».

المصادقة على ميزانية المنطقة سنة 1920 – 1921:

وبلغت الميزانية العامة للمنطقة في عام 1920 – 1921 مبلغ 14.166.000، ووقعت الموافقة عليها بظهير خليفي هذا نصه:

«يعلم من كتابنا هذا، الواضحة أنواره، اللائحة أسراره، أننا بعون الله وتأييده، وتوفيقه وتسديده، لما رفع لسدتنا العالية بالله محصل مدخول هذه المنطقة المحروسة عن هذه السنة الاقتصادية 1920 – 1921، وقدره أربعة عشر مليونا ومائة وستة وستون ألف بسيطة وأربعة عشر سنطيما

14.166.000,14 سكة اسبنيولية، ومثلها في الخارج حسبما فصل بالملحق بهذا، اقتضى نظرنا الشريف المصادقة على هذه الميزانية وإجراء العمل بمقتضاها. فنأمر الواقف عليه من كافة ولاة أمرنا، أن يعمل بموجب هذه المصادقة، والجريان على مقتضاها من أول شهر أبريل الفارط، اتصالا من السنة الحالية، لكون التمشي عليها ابتداء من فاتح الشهر المذكور، والسلام. صَدر به أمرنا العالي بالله في 12 شعبان الأبرك عام 1338 موافق فاتح مايو سنة 1920».

حول هدية العيد للخليفة السلطاني عام 1338:

وكان من عادة الحكومة الخليفية، أن تقيم في أحد أيام الأعياد الثلاثة – عيد الفطر وعيد الأضحى وعيد المولد النبوي – احتفالا كبيرا يحضره باشوات وقواد المدن والقبائل من مختلف أنحاء المنطقة، ومع كل رئيس وفد من أعيان ناحيته، في أحسن ملابسهم، ومعهم هداياهم، فيقام احتفال عام في ساحة الفدان، ويخرج الخليفة راكبا جواده، ويدور حول الساحة المذكورة، فيتقدم إليه كل وفد ومعه هداياه، فيجيبه بالدعاء الصالح بواسطة قائد مشوره ويمضي، وتطلق المدافع من قصبة المدينة، زيادة في الفرح والابتهاج. وهذه رسالة من الوزير الصدر إلى قائد أنجرة، حول إحدى تلك الهدايا، ونصها:

«محبنا الأرضى، وخديم سيدنا الأحظى، القائد محمد بن علي اللماغي أمنك الله، وسلام عليك ورحمة الله، عن خير سيدنا أيده الله، وبعد فقد وصل كتابك مستفهما عن أمر الهدية لجلالة سيدنا أبد الله علاه، وصار بالبال. فلتعلم أن الهدية هي من لوازم هذا العيد المقبل، وعملها لا محالة جار على مقتضى العادة السابقة عام أول، في عدد الأشخاص، من كل ثلث عشرون يفرض لهم مائة ريال واحدة بقصد أن تصير عليهم، وقدر الهدية 450 ولوازم الصائر 300، حسبما تضمنه التقييد الذي وجه لك. نعم لا تغفل عن القدر الذي يعد احتياطا للعوائد كما علمته قبل، ولتنتخب الأفراد الذين يكونون أهلا للوفادة على الحضرة الشريفة لإقامة مراسم العيد، والسلام. في 17 رمضان المعظم عام 1338»[200].

ويظهر أن حفلات العيد كانت فرصا يحاول بعض الناس استغلالها لإظهار وجوههم، وعرض استعدادهم، والهدايا والمساومات، والوظائف والتوليات، وإن كان ذلك كله لا يسمن ولا يغني من جوع.

---

[200]- {وهذا التاريخ يوافقه 4 يونيه 1920 م} ح. د.

تحويل محل مدرسة الصنائع والفنون إلى الكتابة العامة عام 1338 هـ 1920 م:

قد تقدم لنا ظهير يأمر بأن يهدم فندق الملاح، مع ما حوله من الحوانيت، وتبنى في محله عمارة تجعل بها مدرسة للصنائع والفنون، وهذا ظهير يأمر بأن تصير تلك العمارة مقرا للكتابة العامة التابعة للإقامة العامة الإسبانية، ونصه:

«يعلم من كتابنا هذا أسماه الله وأعز أمره، ورفع في المعالي ذكره، أننا بحول الله وقوته، وشامل يمنه ومنته، لما رأى جنابنا العالي بالله ما اقتضته المناسبة لمصالح خدمات المنطقة المحروسة، وكانت أهمية المكتبة العامة للمقيمية الإسبانية المغربية مما تستدعي مزيد الالتفات لذلك، وتقرر لدى كريم علمنا أن المحل الذي كان معدا لأن يجعل مدرسة الصنائع والفنون، يترجح إيثارها به، أصدرنا أمرنا هذا بتسليم ذلك المكان المذكور لهذا المقصد المتعين، وأذنا أن تجعل مدرسة الصنائع والفنون موقتا بالمحل الذي كانت تشغله المكتبة المذكورة، ريثما يعين لها محل خاص يناسب أهميتها ونمو نتائج الحرف الوطنية التي تقام بها. فنأمر الواقف عليه من خدامنا وكافة ولاة أمرنا، أن يعلمه ويعمل بمقتضاه، ويلزم حده ولا يتعداه، والسلام. صدر به أمرنا الشريف في 9 شوال عام 1338 موافق 26 يونيه سنة 1920.

اطلعت على الظهير الصادر بتاريخه من جانب سمو الخليفة المعظم مولانا المهدي بن إسماعيل بن محمد، المتضمن الإذن بإشغال الكتابة العامة للمقيمية العامة دار مدرسة الصنائع والفنون. تطوان 26 يليه سنة 1920. داماس برنـڭير».

إسناد زاوية جلدث الغمارية للشيخ ابن الصديق عام 1338:

وهذا ظهير آخر أصدره الخليفة للشيخ ابن الصديق، بإسناد النظر إليه في شؤون زاوية "جلدث"، من قبيلة بني زيات الغمارية، ونصه:

«يعلم من هذا الكتاب الجليل، والأمر المتلقى بالتعظيم والتبجيل، أننا بحول الله وقوته، وشامل يمنه ومنته، جعلنا للشريف الفقيه، المنتسب الذاكر الوجيه، سيدي محمد بن الصديق ابن عبد المومن الغماري، النظر في زاوية أسلافه بجلدث من قبيلة بني زيات الغمارية، ومنحناه التصرف فيها وجمع شتات أمورها، والقيام بمصالحها، بما يقتضيه حفظ حرمة كافة الزوايا، وينتج ما قصد من المساعدة برهانا على حسن النوايا، وأذناه أن يسعى فيما تستوجبه من مزيد الاهتمام، وما يوجبه كنهها من كمال الالتئام، نظرا لديانته التي هي أساس الرعاية، وكفاءته المعربة عن موجبات العناية، من غير أن يتداخل أحد معه في الشؤون الراجعة إليها، والأحوال المعول فيه عليها. فنأمر الواقف عليه

من خدامنا وكافة ولاة أمرنا، أن يعلمه ويعمل بمقتضاه، ويلزم حده ولا يتعداه، والسلام. صدر به أمرنا المعتز بالله في 9 شوال الأبرك عام 1338 موافق 26 ينيه سنة 1920.

وقد كتب بعده ما يلي: اطلعت على الظهير الصادر بتاريخه من جانب سمو الخليفة المعظم مولاي المهدي بن إسماعيل بن محمد، المتضمن إسناد المراقبة في زاوية جلدث الغمارية من قبيلة بني زيات. تطوان 26 ينيه سنة 1920. داماس برنـكِير».

تحويل المعاملات المالية من البنك المخزني إلى بنك إسبانيا عام 1338 هـ 1920 م:

وهذا ظهير مؤداه أن جميع المعاملات المالية الرسمية لمنطقة الحماية الإسبانية، تحول من البنك المخزني المغربي إلى بنك إسبانيا.

ومن المعروف أن الإسبانيين كانوا يعملون على أساس فصل شمال المغرب عن جنوبه شيئا فشيئا، إلى أن يقع الفصل النهائي في اللغة والثقافة، بعد الفصل الذي تمكنوا منه في الإدارة والسياسة والاقتصاد، ذلك لأنهم كانوا يعتبرون أن جنوب المغرب لفرنسا، وشماله لإسبانيا، وعلى ذلك الأساس كانوا يشرعون ويطبقون، وإن كانوا يتسترون وراء الحكومة الخليفية التي كانوا يعتبرونها أداة مسخرة ولعبة بسيطة في أيديهم، ولكن الله كان من ورائهم محيطا، وسبحانه من رب يمهل ولا يهمل. وهذا نص الظهير:

«يعلم من هذا الكتاب المتلقى بالإجلال أمره، الجاري على مهيع الرشاد سيره، أننا بحول الله وقوته، وشامل يمنه ومنته، نظرا للتعكير الواقع في المباشرة الإدارية بمنطقتنا، بسبب الامتناع الذي يصدر من فروع المصرف المخزني المراكشي، لدى رفضهم القيام بالعمليات والتصفيات الحسابية المتعلقة بالأخذ والعطاء، طبقا للقواعد الجارية بهذه المنطقة، وبالخصوص المشار إليها في ظهيرنا الصادر بالرابع والعشرين من جمدى الثانية عام 1333 الموافق تاسع مايو سنة 1915، المتعرض للعلاقة الموجودة بين السكك الإسبانية والحسنية، ورعاية للنتائج السلبية المتحصل عليها من المصرف المخزني المذكور، لدى معالجة تلك الأعمال، وحيث إنه ليس من الواجب علينا أن نعترف ضمن إيالتنا الشريفة لذلك المصرف المخزني، بحقوق ليست مما تشمله قواعد خطته الأساسية، التي يلزم أن تلاحظ بكل تدقيق حسبما تقضي القوانين الجاري بها العمل في منطقتنا، اقتضى نظرنا الشريف إصدار هذا الظهير، بالموافقة والتراضي مع دولة الحماية الفخيمة، آمرين بمقتضاه أنها طالما لم ترتفع تلك الموانع التعكيرية التي سبقت الإشارة إليها، نعهد إلى مصرف إسبانيا

بالقيام الكلي بأعمال الأخذ والعطاء في هذه المنطقة، التي تجري عليها أحكامنا الشريفة ونفوذ دولة الحماية. وعليه فنأمر أمناء ديوانتنا السعيدة، وكل من يجب من موظفينا، أن يعملوا المتعين في ذلك، بالموافقة مع مراقبي الحماية، على تسليم مداخيلها ومداخيل الضريبة الخاصة وعموم الضرائب ومحاصيل الخلافة المعظمة فيما يستقبل، لصندوق المصرف الإسباني المذكور، الذي يتكلف كذلك بأداء الالتزامات على حساب المداخيل المقبوضة، رعيا منه لمودتنا الشريفة، التي يشكر عليها من جانبنا السامي. فالواقف عليه من كافة ولاة أمرنا، يجب عليه أن يجري على مقتضاه، ويلزم حده ولا يتعداه، والسلام.
صدر به أمرنا الشريف في 23 قعدة عام 1338 موافق 9 غشت سنة 1920».

حول نقابة الزاوية القادرية وفتوحاتها بتطوان عام 1338:

والزاوية القادرية بتطوان من أقدم زوايا هذه المدينة، وكانت تعرف بالزاوية الجيلانية، أو زاوية جيلالة. وهي زاوية كان بها فقراء عديدون يقرأون بها أذكارهم كل مساء، وكان مقدمهم ورئيسهم هو الشريف الخير الأشيب سيدي أحمد البغدادي، وكان هو المتولي لشؤون هذه الزاوية، والقابض لفتوحاتها التي كانت أكبر فتوحات لزوايا هذه المدينة.

وفي السنين الأخيرة، وفد على تطوان الشريف الوجيه سيدي محمد بن عبد الهادي القادري من بلده شفشاون، وسكن تطوان واستقر بها مع أهله، وصار يحاول أن يستولي على هذه الزاوية وفتوحاتها. وهذه رسالة فيها شرح لهذه القضية، ونصها:

«جناب المحب العاقل المحترم السياسي اللبيب سعادة الكاتب العام السنيور ديڭو سابيدرا، لا زال السؤال عنك محبة أن تكون بخير دائما. وبعد فقد وصل كتابك بتوجيهك عن أمر من سعادة المقيم العام، نسخة من الكتاب الذي قدمه لسعادته الشريف السيد الحاج محمد القادري، في شأن توليته على الزاوية القادرية، لننظر في القضية بالمتعين فيها، ونرفع لجنابكم محصل اللازم، وصار بالبال. فلتعلم أن هذا الشريف المذكور، طالما تطارح على الأعتاب الشريفة في هذا المطلب نفسه، وحيث كان الشريف السابق الذي توفي هو المولى عليه من قبل هو وسلفه، منذ أنشئت تلك الزاوية، لم نجد مساغا لعزل الأول دون موجب، وكثرت الشكايات بينهما، ووقعت مشكلات فادحة تداخل بسببها أهل البلد وأعيانها، فاقتضى النظر إذ ذاك حسما لمادة النزاع، إقرار السابق على ما كان عليه، ومشاطرته هذا جميع فتوحات الزاوية التي هي الغاية القصوى من هذه الولاية، فصار يأخذ أحدهما فتوحات أسبوع، ويأخذ الآخر مثله، لكون السيد مَحمد المذكور هو طارئ على هذه المدينة، ورد عليها

من مدينة شفشاون، ولا زال حتى الآن بها والده وأقاربه، ووالده المذكور هو المتولي على الزاوية القادرية بشفشاون، نعم حيث توفي ذلك الشريف السابق ولا زال هذا حريصا على مطلبه، فالذي يظهر هو إسناد النقابة على زاوية تطوان إليه، على أن يشاطر بني النقيب السابق فتوحات الزاوية المذكورة كما كان هو مع والدهم. فلتطلع على هذا سعادة المقيم العام، والعمل على ما يراه، وبه إعلامكم، والختام في 8 ذي الحجة الحرام متم عام 1338»[201].

إسناد نقابة الزاوية القادرية بتطوان للشريف القادري عام 1338:

وتم ما أشار به الوزير الصدر في كتابه السابق، وصدر بإسناد نقابة الزاوية القادرية التطوانية إلى الشريف سيدي محمد بن عبد الهادي القادري الشفشاوني الأصل التطواني الدار، ظهير خليفي هذا نصه:

«كتابنا هذا أشرق الله أنواره، ويسر لسالكي الهدى أسراره، يستقر بيد الشريف الفقيه، الحاذق النبيه، السيد محمد بن عبد الهادي القادري التطواني استيطانا، ويعلم منه أننا بحول الله وقوته، وشامل يمنه ومنته، وليناه النقابة على زاوية جده مولانا عبد القادر نفعنا الله به بهذه الحضرة التطوانية، عوضا عن النقيب المتوفى، نظرا لما هو عليه من الاقتدار والاستعداد، ولما يرجى في إسنادها إليه من إقامة السنة التي عليها المدار والاعتماد، ولينظر في مصالحها نظر الغيور الناصح، ويحفظ ما شيد بها من مآثر السلف الصالح، من المحافظة على القوانين الدينية الشرعية، والعوائد المألوفة المرعية، على أن يشاطر كافة بني النقيب في جميع الفتوحات التي ترد عليها، والهدايا التي تحمل إليها، كما كان مع والدهم، فليقم بما عهد إليه في ذلك قيام حازم لبيب، وليجر في تنزيهها عما لا يليق بوصفها العنواني جري مقتدر أريب، مع إيثار حقوق الله وتقواه، ومراقبته في سره ونجواه، ونأمر الواقف عليه من خدامنا وكافة ولاة أمرنا، أن يعلمه ويعمل بمقتضاه، ويقف عند حده ولا يتعداه، والسلام. صدر به أمرنا المعتز بالله في 27 حجة الحرام عام 1338 موافق 11 شتنبر سنة 1920.

عاينت ظهير سمو الخليفة المعظم مولاي المهدي بن إسماعيل بن محمد، الصادر بتاريخه، المتضمن إسناد نقابة الزاوية القادرية بتطوان للشريف الفقيه السيد محمد بن عبد الهادي القادري التطواني، وعليه فإني أعلم بالظهير المذكور في 11 شتنبر سنة 1920. داماس برنكير».

والسيد المذكور كان هو مقدم الطريقة الكتانية الحديثة بتطوان، فلم يكن قائما بأعمال الطريقة القادرية في هذه الزاوية، بخلاف سلفه الشريف البغدادي، فإنه كان هو مقدمها ورئيس فقرائها.

---

[201]- {وهذا التاريخ يوافقه 23 غشت 1920 م} ح. د.

عن وظيف القضاء والقضاة بالعرائش وأصيلا عام 1338:

عندما تكونت الحكومة الخليفية بتطوان عام 1331، كان قاضي العرائش هو الفقيه السيد أحمد بن يوسف الفاسي، فأقر في وظيفه، وعين الفقيه السيد مبارك الخمالي قاضيا بأصيلا.

وأعفي الفقيه الفاسي المذكور، وعين بدله الفقيه سيدي أحمد العمراني الغماري، من العلماء المدرسين بتطوان.

ولما فشلت السياسة الريسونية التي كان القاضي الخمالي من أنصارها، أفل نجمه معها وعزل من وظيفه، ووصفه الوزير الصدر بأنه لم يبق لخطة القضاء حرمة، وارتكب في تدنيسها كل وصمة الخ.

ونقل الفقيه العمراني من العرائش إلى أصيلا، ليخلو وظيف القضاء بالعرائش، ويسند إلى الفقيه السيد عبد السلام أزطوط العرائشي، الذي سطع نجمه في هذه الظروف.

وهكذا إذا رضي رجال السلطة وأقبلوا على أحد، سهلوا له كل شيء، وإذا أعرضوا عنه وغضبوا، عرقلوا كل شيء، إلى أن يأتي يومهم، فيكبت الأنصار ويضحك الشامتون، وتجزى كل نفس بما كسبت.

ودونك التواريخ ونصوص الوثائق التي تجد فيها مجالا للبحث، إن كنت من الذين تهمهم دراسة نفسية رجال النفوذ والسلطة في الحكومات. ففي فاتح ذي الحجة عام 1338[202] صدر ظهير بإعفاء الخمالي من قضاء أصيلا، وفي نفس التاريخ أسند ذلك الوظيف إلى الفقيه العمراني الغماري، ولما كان القضاء بالعرائش أهم منه بأصيلا، كتب الوزير الصدر إلى الفقيه العمراني رسالة ترفيهية جبرا لخاطره، وهذا نصها:

«محبنا الأعز الأرضى الفقيه القاضي السيد أحمد العمراني الغماري، أمنك الله وسلام عليك ورحمة الله، عن خير سيدنا أعزه الله، وبعد فمنذ أسندت إليك خطة القضاء بالعرائش، والأخبار تتوالى بما أنت عليه من حسن السيرة، وصفاء السريرة، والوقوف عند الحد المطلوب، ومراعاة الأحوال الوقتية التي تنتج نيل المرغوب، وبذلك ازددت لدى المخزن الشريف حظوة، وتدانيت منه خطوة فخطوة، فاقتضى نظر سيدنا أسماه الله، أن يجبر بتوليتك الخطة المذكورة بأصيلا وعمالتها صدع أهاليها، ويحلي بسيرتك الحميدة جيد أقاصيها وأدانيها، حيث إن القاضي السابق لم يبق لتلك الخطة حرمة، وارتكب في تدنيسها كل وصمة، فكان نقلك إليها مما يزيدك تشريفا، ويمنحك تنويها وتعريفا، والمخزن

---

[202]- {وهذا التاريخ يوافقه 16 غشت 1920 م} ح. د.

فيما تتوقف عليه يمد لك يد المساعدة، والعامل يأخذ بيدك معاضدة، أعانك الله وسددك، والسلام. في 16 ذي الحجة متم عام 1338»[203].

ولا أدري كيف يوفق حسنو النية بين ما وصف الوزير به قاضي أصيلا السابق في هذه الرسالة، وبين ما جاء في ظهير إعفائه مع خليفته من قوله، فليتوجها لحالهما مثابين ملحوظين مأجورين ...، فهل الذي لا يبقي لوظيف القضاء حرمة، ويرتكب في تدنيسه كل وصمة، يستحق لدى الحكومة أن يكون من المثابين الملحوظين المأجورين؟ أو إنما هي السياسة، قاتلها الله؟؟

أما الظهير الذي أسند به وظيف القضاء بالعرائش إلى الفقيه أزطوط العرائشي، فإن فيه من الإطناب والدعوات الصالحة، ما يناسب النجم الجديد، والطالع السعيد، وهذا نصه:

«كتابنا هذا رفع الله قدره ومقداره، وجعل على قطب دائرة اليمن والإسعاد مداره، يتعرف من لآلئ مبانيه، وغرر معانيه، أننا بحول الله وقوته، وشامل يمنه ومنته، ولينا الفقيه السيد عبد السلام أزطوط العرائشي خطة القضاء بالعرائش، لكفاءته واقتداره، وتيقظه واعتباره، بدلا عن الفقيه السيد أحمد العمراني الغماري التطواني، ليخاطب على الرسوم، ويفصل بين الخصوم، بمشهور مذهب الإمام مالك، أو ما وقع الاتفاق عليه من رجال المذهب القوي المدارك، وما جرى به العمل وانتهج منهج القواعد الفقهية سالكا أحسن المسالك، فنأمره أن يشمر عن ساعد الجد والاجتهاد، ويقف عند حد ما يستوجبه كمال الاستعداد، ويبدي من المهارة والفطنة ما يسفر عن مزيد النباهة، ويجري على سنن العدل والتحري مجرى يؤيده بالعفة النزاهة، مع ما يؤذن بقوة واقتدار، والتزام الاعتدال بدوام واستمرار، وليراقب الله تعلى في سره ونجواه، ويؤثر رضى الله بخوفه وتقواه، أعانه الله وسدده، ووفقه وأرشده، وكلل أعماله بالنجاح، وسلك به مسلك الصلاح، والسلام. صدر به أمرنا العالي بالله في فاتح ذي الحجة الحرام متم عام 1338»[204].

وقد كتب الوزير الصدر إلى القاضي أزطوط عقب ذلك رسالة تدل على اهتمام عظيم واعتناء كبير، وهذا نصها:

«محبنا الأعز الأرضى الفقيه الأجل الأحظى، السيد عبد السلام أزطوط أمنك الله وسلام عليك ورحمة الله، عن خير سيدنا أعزه الله، وبعد فإن سيدنا أيده الله، قد رشحك لخطة القضاء بوطنك العرائش، وأصدر ظهيره الشريف بذلك، ثقة بما يبلغ عليّ جنابه من الثناء عليك، وينسب من المحاسن إليك، ولا يخفاك أن هذه الخطة الشرعية، هي من أشرف الخطط، فتقلدها أمانة، والظن بك أن

203- {وهذا التاريخ يوافقه 31 غشت 1920 م} ح. د.

204- {وهذا التاريخ يوافقه 16 غشت 1920 م} ح. د.

تظهر بها مظهرا جميلا، وتكتسب بتنزيهها عما يشينها فخرا جليلا، ولا سيما أمر العدول، فإن شأنهم يوجب اهتماما عظيما، إذ هم عمدة القاضي فيما طوقه وينزه ساحتهم عما يقتضي ريبا، أو يلحق بهم عيبا، فمثلك لا يحتاج لتنبيه، ولتستعن بمشاورة العلماء فيما يشكل من القضايا، إذ لا خير في الاستبداد، وقد وقع بحمد الله الحصول من أجلك على الغاية، فلتجعل برهانك على الاقتدار أقصى النهاية، والمخزن الشريف يساعدك فيما تتوقف عليه، ويمدك من سديد النظر بما تحتاج إليه، كما أنا كتبنا للعامل بأن يساعدك، ويعاونك ويعاضدك، والسلام. في 16 ذي الحجة الحرام عام 1338»[205].

وفعلا كتب الوزير إلى عامل العرائش، القائد محمد فاضل بن يعيش في نفس التاريخ، رسالة وصف فيها القاضي الجديد بالاقتدار والكفاءة والحدة والنباهة، وأمره بأن يمد له يد المساعدة فيما يتوقف عليه، ويعينه بواجب خطته على ما يحتاج إليه، ويقوم بما عهد من جمع العدول وأعيان البلد وكبرائها، وقراءة الظهير الشريف عليهم بتوليته جهارا، الخ.

عام 1339 هـ (1920 – 1921 م):

ودخل عام 1339، والحالة في منطقة الحماية الإسبانية عادية، والولاة هم نفس الولاة في العام الذي قبله، إلا أن الروح العسكرية كانت هي الغالبة على ولاة الإسبان، وروح التردد والانتظار هي المتجلية على ولاة الحكومة الخليفية.

ومما وقفنا عليه من الأخبار الصغيرة المتناثرة في هذا العام، من ولايات إدارية وسياسية وغيرها، ما يلي:

في 29 محرم[206] عين الفقيه السيد أحمد بن علي اليملاحي، خليفة لقاضي العرائش بمرتب سنوي قدره 1.800 بسيطة إسبانية.

وفي 13 صفر[207] عين السيد أحمد الكلاعي الساحلي خليفة لقاضي أصيلا بنفس المرتب، إلا أنه بعد مدة صدر الأمر بعزله، فعزل وولي مكانه الفقيه أحمد البزاز في 5 جمدى الأولى عام 1340، إلى 20 جمدى الأخيرة عام 1341. ثم عين محله الفقيه السيد أحمد الشاعر اليملاحي.

وفي 24 صفر[208] صدر ظهير بتولية محمد بن محمد بن سعيد على قسم من قبيلة بني حسان، بعد أن احتلت قوات الحماية شفشاون.

205- {وهذا التاريخ يوافقه 31 غشت 1920 م} ح. د.

206- {وهذا التاريخ يوافقه 13 أكتوبر 1920 م} ح. د.

207- {وهذا التاريخ يوافقه 27 أكتوبر 1920 م} ح. د.

208- {وهذا التاريخ يوافقه 7 نوفمبر 1920 م} ح. د.

وفي 17 رجب[209] صدر قرار وزيري بتعيين شيخنا الفقيه الحاج عبد القادر الشلي التطواني، مدرسا عربيا بالمدرسة العربية الإسبانية بأصيلا، بمرتب قدره 1.800 بسيطة في العام. وهل تعيين مدرس بسيط له من الأهمية ما يستحق به أن يسجل في التاريخ؟ والجواب أنه وظيف لم يكن يتقلده في ذلك العهد بجميع منطقة الحماية الإسبانية، إلا أفراد يعدون على أصابع اليد الواحدة. وقضية المدارس والمدرسين كانت آخر ما يفكر فيه ولاة الإسبان في ذلك العهد، فكان التعليم مهملا بصفة مزرية.

وفي 13 قعدة[210] صدر قرار وزيري بإعفاء السيد محمد الناصري القصري من وظيف خليفة قاضي القصر الكبير. وفي نفس التاريخ صدر قرار أخر بإسناد الوظيف المذكور إلى السيد محمد نخشى القصري، بمرتب سنوي قدره 1.800 بسيطة.

وفي 22 حجة[211] صدر ظهير بتولية السيد أحمد العياط على قبيلة الحوز، بقسميها البحري والصديني. وفيه أيضا صدر قرار بتعيين السيد الحسن البقالي خليفة له بمرتب 1.800 بسيطة سنويا.

قوانين الشريعة الإسلامية لا تقبل تعديلا عام 1339:

وهذا ظهير نثبت نصه هنا، لأن فيه فقرة يجب أن تسجل، لأن للمؤرخ والباحث فيها مجالا للقول، وهي أن الشريعة الإسلامية لا تقبل تحسينا ولا تعديلا ...، وهذا نص الظهير:

«يعلم من هذا الكتاب النافذ أمره، الجاري على مهيع الرشاد سيره، أننا بحول الله وقوته، وشامل يمنه ومنته، لما رفع لسدتنا العالية بالله، لائحة من الضابط المحرر بإدارة المنافع، المتعلق بعوارض الأعمال، ووقع إمعان النظر فيه، واستوعبت فصوله، رأى جنابنا العالي بالله، أن المصادقة على ما تضمنه في غير المسلمين، مما توجبه القوانين الوقتية، والتحسينات العدلية، أما المسلمون فيلزم الوقوف في حقهم عند قوانين الشريعة الإسلامية التي لا تقبل تحسينا ولا تعديلا، ولا يسوغ لأي مسلم أن يجري على غيرها تعويلا، وعليه فقد صادق جنابنا العالي بالله على مضمن الضابط المذكور، وسوغنا إجراء العمل بمنطوقه في حق المسيحيين والإسرائيليين، فنأمر الواقف عليه من كافة ولاة أمرنا، أن يعلمه ويعمل بمقتضاه، ويجري على سننه ولا يتعداه، والسلام.

---

[209] - {وهذا التاريخ يوافقه 27 مارس 1921 م} ح. د.

[210] - {وهذا التاريخ يوافقه 19 يوليه 1921 م} ح. د.

[211] - {وهذا التاريخ يوافقه 27 غشت 1921 م} ح. د.

صدر به أمرنا المعتز بالله في 14 محرم عام 1339 موافق 28 شتنبر سنة 1920».

هكذا كانت فكرة الحكومة في ذلك العهد، سدا للذريعة أمام رجال الحماية الذين لم يكن يهمهم إلا مصالحهم. والحقيقة أن أصول الشريعة الإسلامية لا سبيل لتغييرها أو تبديلها، أما مطلق الأحكام، وخصوصا ما فيه خلاف بين الأئمة، فالواجب أن يجاري الزمان والظروف، ولو بمخالفة بعض الأقوال المشهورة في بعض المذاهب المحترمة، بشرط أن يكون الباعث على تعديل بعض الأحكام المعروفة والإجراءات المألوفة، هو المصلحة العامة، لا المصالح الخاصة والأغراض والشهوات.

تعيين أعضاء في المجلس البلدي بتطوان عام 1339 هـ 1920 م:

وفي 18 محرم عام 1339 (2 أكتوبر 1920) صدرت قرارات وزيرية بتعيين أعضاء في المجلس البلدي بتطوان، وهم:

من المسلمين: السيد الحاج عبد السلام بنونة، والسيد محمد بن محمد أشعاش والسيد محمد بن عبد القادر[212] النجار.

ومن الإسرائيليين: موسى كويهن، وإبراهيم قرياط.

وهذا نص أحد تلك القرارات:

«يعلم من هذا الكتاب الممضي باسمنا بصفة رياسة الوزارة، واعتماد رتبة الصدارة، أننا أذنا بتسمية السيد محمد بن عبد الله النجار عضوا بمجلس الأشغال البلدية بتطوان، حيث كان ممن وقع عليهم انتخاب الأهالي، طبقا لما تضمنه قرارنا السابق في كيفية الانتخاب، ليقوم بالنيابة عن أهل حومته من الوطنيين بالمجلس المذكور، واستدرار ما يهم من مصالحهم به، لكونه ينبوع المهمات التي تهم كل فرد من أفرادهم، نظرا لما يرجى من تأييد حقوقهم جلبا ودفعا. فليقم بما طوقه قياما ينبئ عن كفاءته، ويؤذن بنباهته، والواقف عليه يجري على مقتضاه، ولا يتعداه لسواه، والسلام في 18 محرم الحرام عام 1339 موافق 2 أكتوبر سنة 1920».

ومثله لبقية الأعضاء المذكورين.

المنطقة تدخل في الاتحاد البريدي العالمي عام 1339 هـ 1920 م:

وإدارة البريد بمنطقة الحماية الإسبانية، كانت إدارة مستقلة عن غيرها من إدارات البريد بالمغرب وإسبانيا، فضلا عن غيرهما، وكانت لها طوابعها

212- {يلاحظ أن الاسم الذي ورد في القرار هو محمد بن عبد الله النجار وليس محمد بن عبد القادر النجار} ح. د.

الخاصة، وقد كتبت عليها بالعربية والإسبانية عبارة "منطقة الحماية الإسبانية بالمغرب"، وكانت تقوم بجميع المعاملات البريدية مع مختلف أنحاء العالم.

وهذا ظهير تنخرط به هذه المنطقة في الاتفاق الدولي للبريد العالمي، ونصه:

«يعلم من هذا الكتاب الذي لم تزل أنواره مشرقة باهرة، وأسراره متلألئة ظاهرة، أننا بحول من لم يزل منفردا بالحول والقوة، ومتجليا بصفة القهر والسطوة، قد التمسنا انخراط منطقة الحماية الإسبانية المغربية في سلك الاتحاد البريدي العمومي، بواسطة قبول المعاهدات المصادق عليها بالمؤتمر الأخير، الواقع برومة سنة 1906. فالواقف عليه يجب أن يعلمه ويعمل به، ويجري على سنن مذهبه، والسلام. صدر به أمرنا الشريف في 29 محرم عام 1339 موافق 13 أكتوبر سنة 1920».

وقد صادق عليه المقيم العام الخنرال برنـگير في نفس التاريخ.

تسليم أرض تقيولت بالخلوط لمولاي عبد الحفيظ 1339 هـ 1921 م:

«يعلم من كتابنا هذا أسماه الله وأعز أمره، وأجرى على نهج الرشاد سيره، أننا بحول الله وقوته، وشامل يمنه ومنته، مراعاة للطلب الموجه لجنابنا الشريف، من قبل ابن عمنا جلالة السلطان السابق مولاي عبد الحفيظ، مقررا أنه ورد عليه ضون كسميرو رييس أرطيس الإسباني، طالبا منه تسليم حقوق ملكيته لبلاده المدعوة تقيولت، مستأذنا على جنابنا بصفة كوننا خليفة منطقة الحماية الإسبانية المغربية، في عقد البيع لكسميرو رييس أرطيس المذكور على الشروط الآتية، وهي أن لا يبيع البلاد المذكورة ولا يكريها استقبالا هو أو ورثته إلا لواحد من رعايا الدولة الإسبنيولية، وأن يبقى حكم الشفعة للحكومة الإسبنيولية أو حكومة منطقتها المغربية، كما أنه إذا رام المذكور أو ورثته بيعها أو إكراءها، فلا بد قبل إبرام ذلك من استصدار إذن خاص فيه قبل الانعقاد من حكومة المنطقة، إذنا بذلك على مقتضى ما يأتي:

أولا: أن المشتري كسميرو رييس أو ورثته ملزومون بعدم بيع إو إكراء الملك المدعو تقيولت استقبالا إلا لواحد من رعايا الاسبنيول.

ثانيا: أن الحكومة الإسبانية أو مخزننا الشريف، له الحق في حكم الشفعة في البيع أو الإكراء أو غيرهما، الجائزة في القانون الشرعي الإسلامي.

ثالثا: لأجل تسليم حقوق الملك المذكور ولو لأحد رعايا الاسبنيول، يجب التماس إذن خاص من حكومة المنطقة.

رابعا: أن الحكومة المذكورة بريئة من العهدة والمسؤولية المترتبة شرعا لها أو لمساحتها المعتبرة فيها.

وبعقد تسليم هذه الحقوق على الشروط السابقة بمقتضى مراد بائعها، فنأمر الواقف عليه من كافة ولاة أمرنا، أن يعلمه ويعمل بمقتضاه، ويلزم حده ولا يتعداه والسلام. صدر به أمرنا المعتز بالله في 24 ربيع الثاني عام 1339 موافق 4 يناير سنة 1921».

مراقبة على مداخيل الولاة عام 1339:

وكانت العادة أن الولاة، أي قياد المدن والقبائل، يقبضون ممن تدفعهم الضرورة لأبوابهم، أموالا قليلة أو كثيرة على حسب الظروف والاستطاعة، ويتصرفون في ذلك كما يشاءون، ويختلف الحال في ذلك بحسب نزاهة القائد وعدله، أو شرهه وظلمه. وهذه رسالة وزيرية تقيد بل تقضي على ما تعوده قائد القصر وأمثاله، من حرية التصرف في تلك الأموال، ونصها:

«محبنا الأرضى، وخديم سيدنا الأحظى، القائد بوسلهام الرميقي، أمنك الله، وسلام عليك ورحمة الله، عن خير سيدنا أيده الله، وبعد فإن قنصل الدولة الحامية هناك، له الحق في مراقبة الأعمال المنوطة بالولاة، ومن جملتها ما يقبض من الملطات[213] وسخاري المخزنية وبطائق مبيعات الأملاك، فيجب عليك إطلاعه على جميعها، وعلى المساجين وموجب السجن ومدته، وموجب التسريح ومن وقع تسريحه بمال، ومن لم يدفع شيئا، ليتحقق قيامه بالمراقبة فيها، كما يقوم بها في غيرها، كي تجري الأمور مجراها الطبيعي، ولا يسمح بالتغافل عنه، والسلام. في 12 جمدى الأولى عام 1339»[214].

وقد كتب بمثل ذلك لغيره من العمال.

ظهير باحترام الشرفاء البقاليين عام 1339:

والشرفاء البقاليون فيهم كثيرون من أهل الخير والصلاح، وهم منتشرون في كثير من المدن والقبائل، وفيهم فروع عديدة تكلمنا عليها بإسهاب في كتابنا المسمى "عائلات تطوان"، وهذا ظهير باحترام الذين منهم في مدينة القصر الكبير، ونصه:

«كتابنا هذا أفاض الله أنواره، وأشرق في أفق المعالي شموسه وأقماره، ومنح المتشبث بوفور أذيال عزه أسراره، يستقر بيد حملته الأشراف البررة، والأماجد الأجلة الخيرة، السيد الوافي البقالي، وإخوته السيد محمد المهدي

---

[213]- المُلطات، جمع مُلْطة، بضم الميم وسكون اللام، وهي كلمة إسبانية (Multa)، ومعناها غرامة، أي مال مفروض على صاحبه لأجل العقاب.

[214]- {وهذا التاريخ يوافقه 22 يناير 1921 م} ح. د.

والسيد محمد الشريف والسيد صالح، أبناء السيد أحمد ابن الفقيه السيد محمد بن الهاشمي، ويتعرف منه أننا بحول الله وقوته، وشامل يمنه ومنته، جددنا لهم حكم ما بيدهم من ظهائر أسلافنا الكرام، وصدور الملوك الفخام، من لدن سيدنا الجد ومولانا الوالد ومن خلفهم، المانحة لهم التوقير والاحترام، وحملهم على كاهل المبرة والإنعام، ومعاملتهم بما يستوجبونه من المجاملة والإكرام، واحترام زاويتهم المعروفة بدار العطار بقبيلة سريف، والتحفظ على دوام حرمتها. وأنزلناهم في ذلك منزلة والدهم المذكور، وسلفهم المبرور، ما داموا جارين على منهجهم الحميد، وسالكين مسلكهم الفريد، جريا على عادتهم المعروفة، وطريقتهم المألوفة، حسبما بالظهائر التي بيدهم، حتى لا يلحق جانبهم مكروه، ولا يمسهم أذى بوجه من الوجوه، تجديدا تاما. فنأمر الواقف عليه من خدامنا وكافة ولاة أمرنا، أن يعلمه ويعمل بمقتضاه، ولا يحيد عن شريف مذهبه ولا يتعداه، والسلام. صدر به أمرنا المعتز بالله في 19 جمدى الأولى عام 1339».

وقد كتب المقيم العام الخنرال برنكير موافقته على هذا الظهير، بتاريخ 29 يناير سنة 1921.

تعيين الشيخ نعمة الله الدحداح محررا للجريد الرسمية عام 1339 هـ 1921 م:

وهذا قرار وزيري بتعيين الشيخ نعمة الله الدحداح اللبناني محررا للجريدة الرسمية التي تصدر بتطوان، ونصه:

«يعلم من هذا الكتاب الممضي باسمنا بصفة رياسة الوزارة، واعتماد رتبة الصدارة، أننا أذنا بتسمية نعمة الله الدحداح محررا عربيا للجريدة الرسمية بصفة مؤقتة، على أن تكون له مكافأة سنوية قدرها ثلاثة آلاف وستمائة بسيطة سكة إسبنيولية، على أن تؤخذ هذه المكافأة من القسم الثامن والباب الأول والفصل الثامن من ميزانية المخزن الجاري بها العمل الآن. فالواقف عليه يجري على مقتضاه، ولا يتعداه لسواه، والسلام. في 10 رجب عام 1339 موافق 21 مارس سنة 1921. محمد بن عزوز.

اطلعت عليه وأذنت بنشره. تطوان - 21 مارس سنة 1921. نائب الأمور الوطنية: إميليو كلارا».

والدحداح المذكور كان – كما تقدم لنا – محررا لجريدة "الحق" التي كان الإسبانيون يصدرونها باللغة العربية في مدينة طنجة للدفاع عن مصالحهم والدعاية لسياستهم، في مقابل جريدة "الترقي" التي كانت للفرنسيين هناك، يوم كانت المزاحمة قائمة بين الدولتين على النفوذ في الأوساط المغربية.

بيع الأملاك بالمنطقة على يد عدولها عام 1339 هـ 1921 م:

وهذا ظهير يأمر بأن بيع الأملاك التي بمنطقة الحماية الإسبانية، لا يكون إلا على يد عدولها وقضاتها دون غيرهم، ونصه:

«يعلم من كتابنا هذا، رفع الله قدره ومقداره، وأجرى على منهج الرشاد قراره، أننا بحول الله وقوته، وشامل يمنه ومنته، لما رأى جنابنا العالي بالله، ما ينشأ عن عقود الأملاك بيعا وشراء بحسب الإطلاق من التشويش، أصدرنا هذا الأمر المحتم من الآن فصاعدا، بمنع عقد بيوع الأملاك وشرائها، التي هي داخل منطقة رعايتنا المحروسة، الواقعة ضمن حماية الدولة الإسبانية المعتبرة، إلا بعدول المنطقة المذكورة وقضاتها الرسميين، الصادرة لهم الظهائر الشريفة بتوليتهم من جنابنا العالي بالله. ومهما وقع أي عقد من ذلك بعدول غير هذه المنطقة المذكورة وقضاتها، فإنه يلغى ولا يقبل مطلقا، ولا يعتد به، ويكون مخالفا لصريح هذا الأمر الشريف، والسلام. صدر به أمرنا العالي بالله في 19 رجب عام 1339 موافق 30 مارس سنة 1921.

عاينت ظهير سمو الخليفة المعظم مولاي المهدي بن إسماعيل بن محمد الصادر بتاريخه، المتضمن كيفية العمل في عقود الأشرية فيما يتعلق بالأملاك، وعليه فإني أعلم به. داماس برنـكير».

أمر عمال المنطقة بتنفيذ ضريبة الترتيب عام 1339:

وفي 3 شعبان 1339 (12 أبريل 1921) كتب الوزير الصدر إلى باشا تطوان رسالة يأمره فيها بتنفيذ ما يتعلق بضريبة الترتيب، وهذا نصها:

«محبنا الأرضى، وخديم سيدنا الأحظى، القائد محمد الحاج أمنك الله وسلام عليك ورحمة الله، عن خير سيدنا أعزه الله، وبعد فبوصول هذا إليك، قم على ساق الجد والاجتهاد بغاية السرعة، بتأسيس إحصاء ضريبة الترتيب بجميع إيالتك، ومباشرة أمرها حسب الواجب المتعين، ليتم شغلها وينتظم في أقرب وقت دفعها من غير إهمال، ولا تأخير ولا إمهال، والسلام. في 3 شعبان الأبرك عام 1339»[215].

وقد كتب بمثل ذلك لجميع العمال بمدن المنطقة وقبائلها.

عن بيع طابة والكيف عام 1339:

وقد مر عهد كان فيه من المباح لجميع الناس بهذه المنطقة، بيع وشراء الكيف والتبغ (طابة)، وتناولهما سرا وعلانية بدون قيد ولا شرط، وقد سمعت أحد رجال الحماية في يوم من الأيام، يتبجح بأن من نعم الله على هذه المنطقة،

215- {وهذا التاريخ يوافقه 12 أبريل 1921 م} ح. د.

أن الحكومة أباحت للمسلمين أن يتمتعوا فيها بالكيف كما يشاءون، وأن يتجروا فيه بكامل الحرية، بعد أن كان ذلك مقيدا ببعض القيود.

وهذا ظهير يجعل العملة التي يباع بها ذلك، هي العملة الإسبانية بدل المغربية، نعم إنه ظهير هذا نصه:

«يعلم من كتابنا هذا أسماه الله وأعز أمره، وأبد في المعالي فخره، أننا بحول الله وقوته، وشامل يمنه ومنته، أمرنا بتقرير بيع التبغ والكيف بالسكة الإسبانية، بدلا عما قدر لهما قبل بالسكة المخزنية. فنأمر الواقف عليه من كافة ولاة أمرنا، أن يعلمه ويعمل بمقتضاه، ويلزم حده ولا يتعداه، والسلام. صدر به أمرنا المعتز بالله في 25 شعبان عام 1339 موافق 4 مايو سنة 1921.

(وتحت ذلك موافقة المقيم العام الإسباني ونصها):

عاينت ظهير سمو الخليفة المعظم مولاي المهدي بن إسماعيل بن محمد، المتضمن تقرير بيع التبغ والكيف بالسكة الإسبانية بدلا عن المخزنية، وعليه فإني أعلم به.

تطوان 4 مايو سنة 1921. داماس برنـگير».

<u>تعيين ولاة مخزنيين بمدينة شفشاون وقبائل غمارة عام 1339 هـ 1921 م:</u>

وتم احتلال القوات الإسبانية لمدينة شفشاون، وانبسطت عليها سلطة الحماية، فعينت الحكومة الخليفية ولاتها على هذه المدينة. وفي 9 رمضان من هذا العام (1339) صدر الأمر بتعيين السيد الوافي البقالي عاملا عليها، وظهير توليته هذا نصه:

«خدامنا الأرضين كافة أعيان أهل شفشاون وفقكم الله، وسلام عليكم ورحمة الله، وبعد فقد اقتضى نظرنا الشريف، أن نولي عليكم خديمنا الأرضى الطالب الوافي بن أحمد بن الهاشمي البقالي، لثبوت أولويته وكفاءته عند جنابنا الشريف، وأن نسند إليه النظر في مصالحكم وشؤونكم، تحت رعاية نظرنا المنيف، فنأمركم أن تسمعوا وتطيعوا فيما أوليناه من أوامرنا الشريفة، وتنتظموا في سلك من شملتهم ظلال أنظار جلالتنا الوريفة، أسعدكم الله به وأسعده بكم ووفق الجميع لما يحبه ويرضاه، والسلام. صدر به أمرنا العالي بالله في 9 رمضان المعظم عام 1339 موافق 17 مايو سنة 1921.

عاينت ظهير سمو الخليفة المعظم مولاي المهدي بن إسماعيل بن محمد، الصادر بتاريخه، المتضمن تولية الطالب الوافي بن أحمد بن الهاشمي البقالي قائدا على شفشاون، وعليه فإني أعلم به.

تطوان 17 مايو سنة 1921. داماس برنـگير».

وفي ثاني رمضان، صدر ظهير بإقرار السيد الحسن العلمي في وظيف القضاء بها.

وفيه أيضا صدر ظهير بإسناد وظيف الحسبة بها إلى السيد عبد القادر بن يحيى.

وفيه صدر ظهير بتولية محمد بن المهدي الزلايمي على قبيلة بني سلمان الغمارية. وكان السعيد بن محمد بن مرزوق قد ولي قبله في ثالث شعبان على قبيلة بني زيات بدلا من محمد مرصو.

وفي 16 رمضان 1339، ولي محمد بن الطيب بن حنين الزجلي الغماري على قبيلة بني زجل الغمارية.

وفي سابع شعبان كانت ولاية الطالب محمد بن محمد بن صالح على قبائل بني رزين وبني سميح وبني جرير، وكلها من غمارة.

يهودي مغربي يتجنس بالجنسية الإسبانية عام 1339 هـ 1921 م:

ومنطقة الحماية الإسبانية كان فيها – وما يزال بها – يهود يسكنون في المدن، ومنهم أفراد في بعض قبائل الريف، أما القبائل الجبلية، فلم يكن يسكن بها أي يهودي أو نصراني على العموم والإطلاق.

ويهود هذه النواحي جلهم عاديون، فلا غنى مفرط، ولا فقر مدقع، وإنما هي تجارة عادية، وحرف محدودة، وهجرة إلى بلاد أميركا وغيرها من البلاد التي فيها المال والغنى والحركة والرفاهية، ومنهم أفراد تعلموا وتنورت أفكارهم، وعرفوا أن مصلحتهم ومصلحة قومهم إنما هي في المصلحة الوطنية العامة، وأن زمن الاستغلال والغش والدس قد انتهى، وأن التعصب الديني والمذهبي لا يناسب التقدم العالمي. ولكن فيهم أيضا أفراد أنانيون متعصبون مغرورون، يدورون مع مصالحهم الخاصة حيث دارت، ولا عهد لهم ولا ميثاق.

وهذه رسالة وزيرية، تسمح فيها الحكومة الخليفية ليهودي مغربي، بأن يتجنس بالجنسية الإسبانية، ويلاحظ أن الإسبانيين لم يسمحوا له بذلك إلا بعد موافقة الحكومة المغربية، ونصها:

«جناب المحب العاقل المعتبر، نائب إدارة الأمور الوطنية، السنيور إميليو كلارا، لا زال السؤال عنك محبة أن تكون بخير دائما، وبعد فقد وصل كتابك معلما أن اليهودي الطبيب يعقوب ويطة، يريد الانخراط في سلك الرعية الإسبنيولية، وذلك لا يتم إلا بتسليم المخزن، وصار بالبال، فحيث طلب الانخراط في سلك الدولة الحامية، فلا مانع من مساعدته على ما رامه، وبه إعلامكم، والختام في 26 قعدة عام 1339 موافق فاتح غشت سنة 1921».

ضابط بيع الأملاك للأجانب عام 1339 هـ 1921 م:

لا نعرف أنه كان هناك قبل عهد الحماية قانون عن بيع الأملاك وشرائها بالمغرب، ثم جاء وقت كثر فيه التنافس بين الدول الطامعة في السيطرة الإدارية والسياسية والاقتصادية على بلاد المغرب، فتعرض عقد مؤتمر الجزيرة الخضراء لقضية امتلاك الأجانب للأراضي المغربية، ثم صدر بتطوان ضابط يقيد بيع الأملاك بمنطقة الحماية الإسبانية، وهذا قرار وزيري بتقرير ذلك الضابط، ونصه:

«يعلم من هذا الكتاب الممضي باسمنا بصفة رياسة الوزارة، واعتماد رتبة الصدارة، أننا رأينا أنه يتعين حصر قوانين مباشرة التماسات الأجانب الذين يريدون شراء الأملاك الواقعة بهذه المنطقة المحروسة، الخارجة عن المدن بالمسافة المبينة في الفصل الستين من مؤتمر الجزيرة، ومراعاتها في الفصول الآتي بيانها منذ الآن فما بعد.

الفصل الأول: أن الأجنبي يوجه لقاضي المدينة الأقرب للمحل الواقع به الملك المبيع، طلبه بكونه يريد عقد الشراء أمام عدلين، ثم يبحث القاضي في الرسوم المقدمة له، فإن كانت تامة، فعلى القاضي المذكور أن يعلم الأجنبي أنه من اللازم أن يقدم الطلب لقائد القبيلة الموجود بها الملك، إما باللغة العربية أو الإسبانية، مخاطبا فيه رئيس الوزارة، ملتمسا فيه إذن المخزن في اشتراء الملك.

الفصل الثاني: يسلم القائد كتاب الأجنبي المذكور، لرئيس مائة الحراسة المناسبة، ليقوم بالبحث اللازم عن البائع والمشتري، ونفس الملك وحدوده وموقعه، ولا سيما إن كان من الأملاك التي لا يسوغ بيعها، وبعد إجراء هذا البحث، يقابل ببحث القائد.

الفصل الثالث: بحث القائد يلزم أن يكون مشتملا على جميع ما تضمنه بحث رئيس المائة، وعند انتهاء البحث المذكور، يوجه القائد ذلك لرئيس الوزارة رأسا.

الفصل الرابع: إن رئيس المائة يوجه التماس الأجنبي الأصلي، مصحوبا ببحث رئيس المائة المذكورة، للإدارة المركزية التي تحت نظرها، وهذه توجه الكل لإدارة الأمور الوطنية.

الفصل الخامس: إن رئيس الوزارة ونائب إدارة الأمور الوطنية يبحثان بكل تدقيق في القضية، وللمخزن أن يمنح المأذونية الملتمسة أو يمنعها، ثم يعلم رئيس الوزارة القائد، ونائب إدارة الأمور الوطنية يعلم الإدارة المركزية بما عزم عليه المخزن، كما أن هذين يعلمان القاضي ورئيس المائة.

فالواقف عليه يجري على مقتضاه، ولا يتعداه لسواه، والسلام. في 18 حجة متم عام 1339 موافق 23 غشت سنة 1921».

عام 1340 هـ (1921 – 1922 م):

إيصاء القائد الوافي البقالي بأهل شفشاون:

[216] «محبنا الأرضى، وخديم سيدنا الأحظى، القائد الوافي البقالي أمنك الله وسلام عليك ورحمة الله، عن خير سيدنا أيده الله، وبعد فحامله الحاج محمد العمارتي الشفشاوني، قد طرق هذه الحضرة التطوانية لقضاء بعض ضرورياته الشخصية، ولما عزم على الرجوع لوطنه، طلب الكتابة إليك بتنبيهك عليه ومراعاته، فكن منه ببال، ولا تتعرض له بما يسوءه، ولتعلم أن المقصد الأهم للمخزن من توليتك على أهل ذلك البلد، هو استيلافهم وجلب قلوبهم على محبتك، والمجاراة معهم على ما يزدادون به للمخزن انقيادا وارتباطا، واجتناب كل ما يحدث وحدة أو نفرة. وعليه فلتعامل الجميع معاملة حسنة، ومهما قصدك أحد منهم لقضية، فباشرها بنفسك، لأن المخزن أسند التولية إليك لا لغيرك، فالواجب عليك أن تهتم بمقاصد المخزن ومقتضيات الأحوال، وكن على بال، والسلام. في 8 رجب الفرد الحرام عام 1340»[217].

ظهير باحترام حفدة الشيخ أبي القاسم بن خجو عام 1340:

وهذا ظهير بالتوقير والاحترام لحفدة الشيخ أبي القاسم بن خجو، بقبيلتي بني حسان والاخماس، ونصه:

«كتابنا هذا الناهج بعون الله منهج الرشاد، الجاري مجرى الصلاح والسداد، يستقر بيد حملته المتمسكين بالله ثم به، حفدة الشيخ العالم الصالح السيد أبي القاسم ابن خجو القاطنين بقبيلتي بني حسان والاخماس، ويتعرف منه أننا بحول الله وقوته، وشامل يمنه ومنته، جددنا لهم حكم ما بيدهم من الظهائر الملوكية، ظهائر أسلافنا الفخام، والملوك العظام، المتضمنة معاملتهم بالتوقير والاحترام، وحملهم على كاهل المبرة والإنعام، وأقررناهم على طريقتهم المعروفة، وعادتهم المألوفة، فلا تخرق عليهم عادة، ولا يحدث في شأنهم نقص ولا زيادة، مع مراعاة ما يصدر من القوانين المقررة، والضوابط المحررة، تجديدا وإقرارا تامين. فنأمر الواقف عليه من خدامنا وكافة ولاة أمرنا، أن يعلمه

---

[216]- {وهذه رسالة وزيرية يوصي فيها الوزير الصدر قائد شفشاون بحسن المعاملة مع أهل هذه المدينة، حتى يزدادوا انقيادا للمخزن الشريف، لأنه إنما عين لذلك الغرض} ح. د.

[217]- {وهذا التاريخ يوافقه 7 مارس 1922 م} ح. د.

ويعمل بمقتضاه، ولا يحيد عن شريف مذهبه ولا يتعداه، والسلام. صدر به أمرنا المعتز بالله في 15 جمدى الثانية عام 1340»[218].

رسالة من الوزير إلى رئيس الزوايا الناصرية عام 1340:

والزاوية الناصرية بتطوان من أقدم زوايا هذه المدينة، وكانت لها أوقاف مهمة، إلا أنها لا يوجد بها لا شيخ ولا مقدم ولا فقراء ناصريون، بل كانت كبقية المساجد، تقام بها الصلوات ويقرأ بها حزب القرآن فقط.

وهذه رسالة كتبها الوزير الصدر السيد محمد بن عزوز إلى رئيس الزوايا الناصرية – ومقره بمراكش – ومنها نعرف أن ذلك الرئيس كان يأخذ وفر هذه الزاوية، التي لم يكن يصرف عليها إلا القليل، ونصها:

«محبنا الأعز الأرضى، ونخبة ودنا الجليل الأحظى، الفقيه الماجد الأصيل، الفاضل العمدة النبيل، سلالة الأخيار، وفرع الدوحة المتدانية الثمار، النقيب النزيه، المحترم الوجيه، سيدي[219] عبد السلام الناصري حفظك الله ووالاك، وكان لك وتولاك، وسلام عليك ورحمة الله، عن خير سيدنا أيده الله، وبعد فقد وصل كتابك صحبة الوصيف بوجمعة، بقصد المحاسبة مع مقدم زاويتكم بهذه الحضرة التطوانية، على حسب العادة المقررة في ذلك، وصار بالبال. فقد باشرنا ما كلف به وتوصل بالوفر من المقدم بأتمه، وقد وصل كتابك لسيدنا وأطلعناه عليه، ودعا لسيادتكم بالتأييد والمعونة، كما وصل كتابك لجناب المقيم العام بهذه المنطقة، وسر به ووقع منه موقع الاعتبار، لكوننا لا نألو جهدا في التنويه بقدركم مهما اقتضى الحال ذلك. ونحن كما تعلمون على جانب عظيم من محبتكم التي نرجو الدوام عليها، وزاويتكم هي حرمنا. دمتم محفوظين، وبعين الرعاية ملحوظين، والسلام. في 24 رمضان المعظم عام 1340»[220].

عام 1341 هـ (1922 – 1923 م):

ودخل عام 1341، والأحوال في الظاهر عادية، وولاة الحماية قد جعل على رأسهم حاكم عسكري، قد أعلن أنه مستعد لمجازاة المحسنين بالثواب، وعقاب المسيئين بالعذاب.

218- {وهذا التاريخ يوافقه 13 فبراير 1922 م} ح. د.

219- للناقد أن يلاحظ أن هذا السيد قد وصف في هذه الرسالة بعشرين وصفا أولها محبنا وآخرها سيدي، وقد لا يبقى استغراب إذا عرف أن الوزير المذكور قيل إنه كان ناصري الطريق ... وهذا الاستغلال قد انتهى وضمت هذه الزاوية مع أوقافها إلى الأحباس الكبرى، وصارت مسجدا جامعا تقام به الجمعة بعد أن زيدت فيهل زيادة مهمة.

220- {وهذا التاريخ يوافقه 10 ماي 1923 م} ح. د.

عزل ابن عزوز وتولية الركينة عام 1341 هـ 1922 م:

أما الولاة المغربيون، فعندما طلعت شمس اليوم الأول من محرم هذا العام، كانوا كما تركهم العام الماضي، ولكن ما كادت تلك الشمس تصل كبد السماء، حتى بعث الخليفة مولاي المهدي قائد مشوره مصطفى بن يعيش إلى الوزير ابن عزوز، فذهب إليه بداره، ووقف أمامه بطريقة لا تدل على الاحترام، وأرمش عينيه كعادته عندما يريد الكلام، وقال له بصوت فيه قوة وشدة: آ بن عزوز، اسمع كلام سيدي، وأنت معزول من هذه الساعة، فالزم دارك ولا تعرف من الآن طريق دار المخزن. فأطرق ابن عزوز، وأدرك ـ وفي هذه اللحظة فقط أدرك ـ معنى كلمة (أنت معزول)، بالرغم من كونه كان قد أمر بأن تقال لغيره عشرات وعشرات من المرات.

وفي نفس اليوم، وهو يوافق 25 غشت سنة 1922، أصدر الخليفة ظهيرا بعزل الطالب محمد بن عزوز المراكشي من وظيف الصدارة عزلا نهائيا أبديا سرمديا[221]. وفي نفس اليوم، صدر ظهير بإسناد وظيف الصدارة إلى وزير المالية السابق السيد أحمد الركينة، فتسلم هذا وظيفه، وشرع في مباشرة أعماله الرسمية منذ ذلك التاريخ.

والسيد أحمد الركينة، كان من أعيان تطوان وأكابر أمنائها في عهد السلطان المولى عبد العزيز، وقد ظل حاجبا له مقربا لديه مدة غير قصيرة. وعندما أسست الحكومة الخليفية بتطوان، وقع البحث عمن عرف المخزن والمخزنية من أعيانها، فكان في مقدمتهم الأمين الحاجب السيد أحمد الركينة، فأسند إليه وظيف وزير المالية. وشخص كالركينة، لم يكن ابن عزوز في نظره إلا أحد الطلبة الذين يكثر أمثالهم بين الكتاب ومتوسطي الموظفين، ولم يكن يسع ابن عزوز إلا أن يراعي جانب الوزير الركينة، أولا نظرا لماضيه المخزني المعروف، وثانيا لغناه ونزاهته، وثالثا لعلو همته وترفعه عن المجاملة التي تخل بمقامه أو تنقص من هيبته، وذلك ما لم يكن ابن عزوز يراه في كثير من رجال الحكومة والمتصلين به، حتى من بعض رجال العلم والشرف سامحهم الله.

والوزير ابن عزوز، ما غادر كرسي الوزارة، حتى ترك أثرا وأي أثر في نفوس الذين عرفوه، لا فرق في ذلك بين الأصدقاء والخصوم، إذ كانت له شخصية تفرض على جل من يتصل بها أن يتأثر بمعاملتها طوعا أو كرها، إما حبا يدعو للاحترام، وإما حنقا يدفع للانتقام.

---

[221]- إن شئت فانظر هذا الظهير في الفصل الثاني من هذا الباب عند الكلام على وزارة ابن عزوز.

ودعنا نتحدث قليلا عن هذا الشخص، الذي كان هو الرجل الأول بين رجال الحكومة الخليفية منذ تأسست لأول مرة في هذه المدينة، إذ أن في التحدث عن أمثاله، دراسة لنوع من الشخصيات، والأوساط والنفسيات، وذلك ما يجمل بقارئ التاريخ أن يعتني به أكثر من معرفة من دخل أو خرج، أو جلس أو درج، أو ولي أو عزل، أو أقام أو رحل، أو سلم أو قتل ...

لقد كان من عادة ابن عزوز، أنه يتصل بكل مقيم عام جديد يصل إلى تطوان، فيغمره بإكرامه، ويبهره بمظهره وفصاحته، ويتحدث إلى كبار الإسبانيين عن الملوك والأمراء، وعن المخزن المغربي وعظمته وعاداته، ويوهم أولئك الإسبانيين أنه يقدم لهم خدمات جلى، بقيامه بعمله المهم مع الخليفة السلطاني، ويستغل وقوع الخلاف والقتال في مختلف القبائل، فيهدد بعودته مع الخليفة إلى فاس، وترك الحبل على الغارب، وإذ ذاك ينظر الإسبانيون في أية بحيرة من الحيرة يقعون.

والإسبانيون حديثو العهد بدخول المغرب ومعرفة أنواع الدسائس، ومرارة الهزائم التي كانوا يمنون بها من أبطال القبائل الجبلية، كانت تؤثر في نفسياتهم، وتقض مضاجعهم، وتضع من كبريائهم، فلا يسعهم إلا تحمل التحكم "البنعزوزي" الذي لم يكن شرها، لا على المال ولا على أي شيء آخر، إن الذي كان يهمه، هو سدل لحيته، والعبث بسبحته، وفتح فمه، وإطلاق لسانه، وإيهام جلسائه بأنه من العلماء والأدباء، والكتاب والخطباء، والسياسيين والزعماء.

لقد كان الرجل من هذه الناحية مسكينا يستحق الإشفاق، وكان وقته مملوءا بمشاكل القياد والقضاة والكتاب، ولقد ابتلاه الله بأشخاص كانوا يلتفون حول مائدته كمسامير جحا. وكان البعض منهم يحلو لهم أن يقعوا في أعراض الناس، وإبداء المساوئ الحقيقية والمختلقة، وحب النفس الذي كان في ابن عزوز – ويوجد مثله في كثير من ولاة الزمان – يجعله يستحلي الحديث عن مساوئ الناس، ليبقى وحده مثال الرجل الكامل أمام جلاسه، ولو كان يعلم أن جلهم من الكاذبين أو المنافقين. وهذه ناحية من نواحي الضعف التي تشاهد في كثير من الولاة قديما وحديثا.

لقد كان ابن عزوز يحترم كل الاحترام طبقة واحدة من أهل تطوان، وهم الرجال الذين لا يزورونه لا في الخير ولا في الشر، لا يهنون ولا يعزون، ولا يجاملون أحدا من رجال الحكومة، لا الخليفة ولا الوزير، ولا المقيم ولا المشير، أما غيرهم، وخصوصا المتملقين، فإنه كان يهملهم، ويهين الكثيرين منهم، ولو كانوا من كبار الموظفين. وفي غالب الأحيان كان يهمل أو يهين حتى كبار رجال حكومته الخليفية، فهذا الرهوني وزير العدلية، لم يكن يرجع إليه في

أي شيء، وقد يصل به الأمر إلى أن يعين القضاة أو يعزلهم، دون أن يعرف وزير العدلية عن ذلك أي شيء، بالرغم من كون شؤون القضاة من اختصاصه دون غيره.

وهذا الركينة وزير المالية، كان له مكتب مهمل، به كاتبان هما الغنمية وغيلان، فعزل غيلان، وكان الغنمية يدعى للجلوس بمكتب الصدارة، فكان الركينة لا يجد أمامه إلا الفراغ، ويشعر بإهمال الحكومة جانبه، وبأن وجوده وعدمه سواء.

وهذا بنونة، الشاب النشيط الذي كان أمينا ثم محتسبا، وله من الطموح ما يريد معه أن يشغل من الوظائف أعلاها، ويرقى من المناصب أسماها، فإذا به يتلقى من الوزير ابن عزوز صفعات لا تتحمل، ويجد في طريقه من عراقيله ما يقف دون تقدمه ولو خطوة إلى الأمام.

وهذا غيلان المعزول الموتور، وهذا ابن سعيد الذكي المغامر، وذاك الوافي البقالي المندفع المقامر، شباب طموح، ونشاط ملموس، وآمال متفتحة، فهل يعجز هؤلاء جميعا عن تدبير مؤامرة تقلب أرجل هذا الشيخ المتحذلق، الشقشاقي الفارغ من العلم؟

لقد كانوا كلهم يحنقون على ابن عزوز، وكان ابن عزوز يهينهم أجمعين، ويقف في وجوههم وضد مصالحهم ونشاطهم، وهكذا اتفقت جماعة منتزه مرتيل على أن تسقط ابن عزوز، حتى إذا ما نجحت في عملها، أقتسمت الغنيمة بين أفرادها، وكان بنونة وابن سعيد من أجرإ الرفقاء.

وبنونة الذكي النشيط، كان ذا شخصية، وفيه مقدرة، وكانت له مطامح كبرى، وكان يتقن اللغة الإسبانية، وله بإسبانيا أصدقاء وصديقات، من مختلف الطوائف والطبقات، حتى من الكتاب والصحافيين، والوزراء والعسكريين، والنواب والسياسيين، والتجار والاقتصاديين، بل حتى ببهجات المجالس ومنورات الأسمار، ومخجلات الشموس والأقمار.

وقد اجتمع في مدريد مع صديقه ورفيقه وقرينه في السن والذكاء والمغامرة، وفي معرفة اللغة الإسبانية، واتصل بنونة وابن سعيد بالخنرال بورڭيطي الذي تقرر إرساله إلى المغرب بصفة مقيم عام بدل الخنرال برنـڭير، واستطاع الشابان اللطيفان الفصيحان، أن يقنعا الخنرال بورڭيطي بأن الوزير ابن عزوز مسيطر على جميع من عداه بالمنطقة، وأنه لم يقدر أي واحد على معارضته، وأنه هو العقبة الوحيدة في طريق الحماية، لأنه رجل رجعي متعصب متعنت، وأنه ما دام في الوزارة، فإنه لا ينتظر لا إصلاح ولا تقدم ولا نجاح، ولا يكون مآل بورڭيطي وسياسته إلا الفشل والإعفاء، والعودة إلى إسبانيا بخفي حنين.

وبوركَيطي رجل جمع خصلتين، بساطة العلماء، وسذاجة العسكريين، فصدق جميع ما قاله له الناصحان المخلصان، اللذان يحبان صديقتهما إسبانيا، ويعملان لنجاح أعمالها، ورأى أنها فرصة للإحراز على انتصار جديد في ميدان السياسة، والعسكريون أعز أمانيهم هو الوقوف موقف الأبطال، والانتصار على كبار الرجال، نعم إنها فرصة لقهر رجل فرض إرادته على كبار الساسة والعسكريين، ولم يستطع أي واحد منهم أن يتغلب عليه.

وهكذا قرر الخنرال بوركَيطي أن لا يترك فرصة هذا الانتصار تضيع، وأن يعزل الوزير ابن عزوز في أول فرصة تتاح له.

ووصل بوركَيطي مدينة تطوان، وتسلم بها منصب المقيم العام، واتصل بالخليفة، وتحدث معه في شأن ابن عزوز، ففتح له الخليفة قلبه، فإذا به يكاد يتميز من الغيظ، لحرمانه من جميع أنواع الحريات، واستبداد ابن عزوز بجميع السلطات.

واتصل برجال الحكومة الخليفية، فما وجد فيهم من يعطف على الوزير المستبد، الذي لا يدع فرصة لإهانة من يحدثه إلا وانتهزها.

وهكذا توفرت الدواعي لدى بوركَيطي، فقرر مع الخليفة أن يعزل الوزير ابن عزوز، ليستريح منه الجميع. وقد نفذ الأمر، وكان ما كان.

وإذا كانت بين ابن عزوز وبعض أصدقائنا وأقاربنا خصومات وحزازات، أو مصادمات وثارات، فإن ذلك لا يمنعنا من أن نقول عن ابن عزوز ما له وما عليه، كما لا يمنعنا أي مانع من الإنصاف وقول كلمة الحق فيمن نكتب عنهم، لا فرق بين الأصدقاء والخصوم.

لقد عزل ابن عزوز، وأسندت الأمور إلى الذين أسقطوه وسجنوه وأهانوه، ولكن الواقع هو أن ابن عزوز كان شخصية جبارة بالنسبة لوسطه، والحكومة – ككل الهيئات- يجب أن تحتوي على شخصية تكون هي قطب دائرتها، ومدبرة شؤونها، والمسؤولة عن أعمالها، وإلا توزعت المسؤولية، وضاعت الأمور، وتنصل كل واحد من أسباب الفشل.

والاستبداد إذا كان مذموما في بعض المواقف، فإنه في مواقف أخرى يكون هو الدواء الوحيد لمحو أسباب الفوضى والانحلال، والقضاء على الميوعة بين أطفال الرجال. إن الرجل العارف المخلص، العامل النزيه، هو عماد الدولة.

ولقد كان ابن عزوز يشبه أن يكون هو ذلك الرجل في الحكومة الخليفية، إذ استطاع بقوة شخصيته، وثبات جنانه، ونظافة يده، وفصاحة لسانه، أن يسيطر على الحالة، ويسير الأمور باعتدال ونظام، وبالرغم من هزال الحكومة الخليفية من أصلها، فإنه كان هناك نظام وإحكام على كل حال.

ونعود إلى أصحابنا الذين أسقطوا ابن عزوز وتربعوا على كراسي حكومته، فنجد أنهم أولا فرحوا ومرحوا، ولكنهم سرعان ما تنازعوا واختلفوا، فخسروا أكثر مما ربحوا، إذ عزل من عزل، ونكب من نكب، حتى كاد بعضهم يحاكم ويحكم عليه بالإعدام.

وجاء دور اقتسام الغنيمة، ولا أقول الغنائم، لأنها غنيمة ضئيلة، وذبيحة هزيلة، ولنبتعد عن الكنايات والإشارات، ولنقترب من الصراحة قليلا، لنعرف كيف سارت الأمور، فنحفظ طريق النجاح، ونتنكب طرق الفشل والخسران، وتلك هي نتيجة التاريخ عند الذين يفقهون، ممن يكتبون أو يقرأون.

لم يكن بنونة يكره وظيف الصدارة، ولكنه كان يعلم أن رفقاءه لا يسمحون له به لو كان بيدهم أمر، لأنهم يرون أن الواجب هو أن يبقى في صفهم، لا أن يسمو عليهم، كما أن الإسبانيين لا يسمحون له بذلك، لأنه واسع أفق المعرفة، يعرف لغتهم، وقوانينهم، وأحزابهم، وبرامجهم، ووسائلهم، وما يؤملون من غايات، وهم إنما يسرهم أن يكون على رأس الحكومة الخليفية من يعرف أيام العرب، وعوائد بلاد المغرب، ويتحدث عن العلم والعلماء، والأدب والأدباء، والسلف الصالح، وعن نهضة العرب في عهد الخلافتين بقرطبة وبغداد ... أما من تحدثه نفسه بالمشاركة في التشريع وطرق التنفيذ، فإنه خطر يجب اجتنابه وإبعاده.

ومن جهة أخرى، كان الواجب –في نظر رجال الحكومة الخليفية – أن يرشح للرياسة شخص متقدم في السن، يكون له ماض معروف في ميدان الوظائف المخزنية، ولم يكن هناك أصلح في نظرهم من أحد رفقائهم، وهو الوزير الركينة، الذي سبق له أن كان حاجبا للسلطان عبد العزيز، ومؤهلات الركينة كانت في نظرهم عديدة، منها تقدمه في السن، وتأخره في ميدان المعارف العالمية، وهكذا قرر أن يكون الركينة هو الوزير الصدر، فكان.

ويجمع رفقاء ذلك العهد، على أن بنونة كان يريد لنفسه وظيف الحجابة، لأنه يكون فيه أقرب إلى الخليفة من غيره، ويمكن لصاحبه إذا كان في مثل ذكاء بنونة ومعرفته، ونشاطه ومرونته، أن يكون "ابا أحمد" ثان، وأن يسير أمور الدولة بمهارة وإتقان، وأن يوفق بين المصالح بكل ما في الإمكان، خصوصا وشروط النجاح متوفرة فيه، إنه كريم المائدة، لطيف الحديث، يشارك في جميع الموضوعات، يحسن اللغتين، لا يبخل بالهدايا، ولو كانت ثمينة ونادرة، يقلد جده بريشة في علو الهمة، وإطعام الطعام، وإفشاء السلام، ويقلد والده في محبة أهل الخير والفضل، والإحسان إليهم، ينسى الأحقاد بكل سهولة، ويبذل يد المساعدة لمن يلوذ به، ولو من الخصوم، فضلا عن الأصحاب

المخلصين، لأنه يقول ويعمل بحكمة "بالإحسان يملك الإنسان"، وهل يحتاج لأكثر من هذه الأوصاف والأخلاق، للنجاح في المشروعات والفوز بالمبرات؟

إلا أن رفقاء بنونة وخصومه، كانوا من الذكاء بدرجة عرفوا بها ماذا يريد بنونة وماذا يقصد، وخافوا من سيطرة قد يرحمون معها ابن عزوز، وأوعزوا للخليفة، وأقنعوا الركينة، بأن بنونة يجب أن يبقى مقصوص الجناح، حتى لا يبقى خطر من ذكائه وطموحه، وصمموا على أن وظيفه في الحكومة الجديدة هو وزارة المالية، أي نفس الوظيف الذي كان يتقلده الصدر الجديد. وهو في الحقيقة والواقع وظيف صوري من 90 إلى 99 في المائة. ورأى بنونة أن ليس في الإمكان أبدع مما كان. فقبل وأظهر الرضى، ولكن كان في رأسه من الأفكار والمشاريع ما تنوء بحمله الجبال.

وأسند وظيف الحجابة إلى غيلان، صهر الصدر الركينة، وكان الخليفة مولاي المهدي من اللين والمرونة والمرض والفرح بزوال سيطرة ابن عزوز، في حالة تثير الشفقة أكثر من أي وصف آخر. ومضت الأيام، فلم تزد الحالة بين أصدقاء الأمس وشركاء اليوم إلا احتياطا واحتراسا.

وطلع نجم غيلان، فسيطر أو كاد يسيطر على الخليفة وعلى الصدر، فضلا عن غيرهما، وكانت لغيلان شخصية يستطيع أن يفرض معها إرادته على بعض الطبقات، ومن الناس من إذا علوا لم ينحنوا، وإذا استنصفوا لم يذعنوا، وهكذا وجد بنونة أبواب العمل مغلقة في وجهه، وكاد ييأس من الإنصاف. إن الإسبانيين مسيطرون على المالية سيطرة كاملة، وليس للمغربيين أي تدخل في شؤونها، لا من قريب ولا من بعيد، ولو حتى على سبيل الاطلاع، والرفقاء – بل بعضهم- يخشى ظهوره، لئلا يتفوق عليهم ويكتسحهم ويصبح "بن عزوزا" جديدا، فوزارته لا مظهر لها ولا مخبر، حتى مكتبها بسيط مهمل ليس به أثاث مناسب، وما ظنك بوزارة كل ما فيها أشخاص ثلاثة، هم الوزير بنونة، وكاتبه الخطيب، ومخزني واحد قصير هزيل كأنه تمتام.

وفكر بنونة، وهو من الذين لا يرضون بأن يكونوا صورا أو آلات، ووضع لوزارة المالية أساسا للعمل، ونظاما إذا سارت عليه، كانت وزارة حقيقية لا صورية. وقرر أن يسلك نفس الطريق الذي كان ابن عزوز يسلكه، وهو الاتصال بصاحب السلطة والنفوذ العملي، وهو المقيم العام. وكان بنونة إذا عزم، فكر وأقدم، وإذا شرع تقدم، وإذا تحدث أقنع، وعرف كيف يأخذ ويدفع.

ذكر لي شقيقه، أخي الحاج مَحمد، أنه حمل مشروعه الجديد عن وزارته، وذهب إلى المقيم العام، وقال له: أنا لا أدري ما هي الخدمة التي قدمتها للحكومة، حتى صارت تدفع لي مرتبا محترما، مجانا دون أن أقوم بأي عمل؟؟

فقال له: وظيفك، فقال: إنه صوري لا أعمل فيه شيئا، فقال: ولماذا؟ قال: لأن كل شيء بيد الغير، فقال: وما العمل؟ قال بنونة: هذا مشروع قد وضعته...

وتذاكرا، واتفقا على إصلاح مكتب الوزارة، والشروع في العمل بما في الإمكان، لتصير وزارة المالية وزارة عاملة، بدلا من أن تبقى آلة عاطلة، وأن يقع البدء بإصلاح مكتبها، ليصير في حالة تناسب شرف الوظيف المحترم.

وذكر لي أستاذنا أفيلال، أن بنونة شرع في تنفيذ ذلك الإصلاح، دون أن يعرض الأمر على الخليفة. ولم يكن بنونة ليعجز عن إقناع الخليفة بكل سهولة بوجهة نظره وسداد رأيه، وصواب ما عزم عليه، ليسد الطريق أمام من يريد الدس له، ولكنه لم يفعل، وهي هفوة من بنونة الذكي النجيب، والجواد يكبو، والصارم ينبو.

ودخل من دخل على الصدر، ثم على الخليفة، يحسبل ويحوقل، ويقول: لقد أصبح الجميع صفرا لا قيمة له، وها هو صاحبنا قد أصبح يفعل ما يشاء، دون أن يرجع لسيدنا في شيء، وها مكتب وزارة المالية يهدم، وغباره يغلق أنفاسنا... وقرر الجميع أن يقع التخلص من هذا الخطر الجديد قبل استفحاله وتعذر الخلاص منه.

وجاءت خطبة الرهوني، فكانت هي القنبلة التي طيرت الأشلاء، ورمت بالرهوني وبنونة في الفضاء.

والرهوني عالم ديني، فقيه مشارك، كاتب خطيب، صحب أهل الفضل، ويحب الخير للأمة، وهو ذكي نبيه، إلا أن ذكاءه يخونه في بعض الأحيان، إذ يريد أن يجعل الناس أمام الواقع، ويظن أنه يستطيع أن يلعب بالأذكياء، كما يلعب بالأغبياء، والذكي في نظري قد يصير غبيا، عندما ينزل الأذكياء منازل الأغبياء، ويعامل العارفين معاملة الجاهلين.

كن ما شئت، ولكن إياك أن تظن أنك أذكى الناس، أو أعلم الناس، أو أحسن الناس، في أي شيء من الأشياء، وإلا صرت غبيا. أما إذا أردت أن تكون ذكيا حقا، فاعتقد، أو أوح إلى نفسك أن تعتقد، أن الناس مثلك كثير، وأحسن منك كثير، وأقل منك كثير، وأن أمور الدنيا لا تتوقف على وجودك أو عملك أو علمك، بل تسير سيرا عاديا بدونك. إنك بذلك الاعتقاد تريح وتستريح، وتربح أكثر مما تخسر.

لقد عمد الفقيه الرهوني إلى منبر المسجد الذي يؤدي فيه الخليفة صلاة الجمعة، ويحضر فيه رجال الحكومة وكبار الموظفين، ونجباء الجواسيس والمستطلعين، وانتهز فرصة غياب الخطيب الرسمي، فألقى خطبة جليلة في الحض على جمع كلمة المسلمين، واتحادهم وتعاونهم على مصلحة الإسلام

وأمة الإسلام، وكانت خطبة رضي الله عنه لأجلها، ولكنه نسي أن تلك اللهجة تغضب الاستعمار، لأن رجاله مسيحيون ضد الإسلام، مستعمرون ضد الحرية.

وتدخلت سلطات الحماية، وعزل الرهوني عزلا، وهدد بالمحاكمة والإعدام، لأنه يحض على الثورة ضد الدولة ...

وألغيت وزارة المالية من أصلها، وعزل بنونة عزلا، وضيق عليه تضييقا، حتى حدثني رفيقه أفيلال، بأنه لولا لطف الله به لفقد اتزانه المعهود، وتجلده المعروف.

وهكذا نرى أننا عندما تتبعنا خطوات الحكومة التي قامت مقام ابن عزوز، وجدنا فيها من حاولوا أن يخلفوه في استبداده وتحكمه وغطرسته، حتى وصل الحال لما رأيت من عزل الوزيرين الفريدين في الحكومة بعد الصدر، وهما الرهوني وزير العدلية، وبنونة وزير المالية، على يد نفس المتآمرين معهما على عزل ابن عزوز. وأصبح الإسبانيون يقولون: كنا أمام مستبد واحد مقتدر، فإذا بنا أمام مستبدين متنازعين متخاذلين، وبعدما كان الناس يرون الأمور تسير بحزم وضبط، وكل واحد يخاف على نفسه من الانحراف عن الصراط السوي، أصبحوا يسمعون الحديث عن باب الفتوح والهدايا، والمزايدة في الوظائف والإحراز على المزايا.

ثم وقع التنازع والشقاق، والتنابز بالألقاب بين الرفاق، وانتهى الحال بعزل من عزل، وموت من مات، وبقاء من بقي مقصوص الجناحين بدون رفيق ولا رحيم. وأخيرا أعيد ابن عزوز إلى منصبه السابق معززا مكرما، مطلوبا لا طالبا.

هكذا مثلت تلك الرواية، وكان مغزاها، أن من الرجال من يسفلون حتى يصيروا في معاملاتهم كالأطفال، وهكذا كانت النهاية، وكانت العبرة المستخرجة منها:

أولا: أن لا ثقة بالسياسيين وأصحاب الأغراض والمصالح.

ثانيا: أن الفرد العارف الحازم، قد يكون في بعض الأحيان أحسن من الجماعة، ولو كان فيها أولو العلم والشأن.

ثالثا: أن الاستبداد الفردي أقل ضررا من الاستبداد الجماعي.

رابعا: أن من سوء التدبير، أن يحاول المرء فرض إرادته على من هم مثله أو أقوى منه شخصية واعتزازا بالكرامة.

خامسا: أن من أقبح الأوصاف والأشياء، أن يتنكر الإنسان في أيام الرخاء والنعماء، لمن كانوا له رفقاء وأصدقاء، في أيام البؤس والشقاء.

سادسا: أن من قصر النظر، أن يغتر الموظف بسلطة تأتي مع الوظيف وتذهب بذهابه، مع العلم بأن التولية والعزل لا يحتاجان لأكثر من جرة قلم.

سابعا: أن من الموظفين من هم أكثر غباوة من النعامة التي تدس رأسها في الرمال، فتظن أنها إذا لم تكن ترى الناس، فإن الناس لا يرونها، فيظنون أن الناس لا يتتبعون الشاذة والفاذة من حركاتهم وسكناتهم، وينغمسون في التمتع بالملذات، والتصرف في أموال الدولة ومصالحها بأنواع التصرفات ...

وأراني في هذا الحديث، قد أطلت، وربما كنت قد تسرعت في بعض ما كتبت، ولكن مقصودي هو التنبيه والتبصير، حتى لا يقع في مثل هذه التجربة الفاشلة من يتعظ بغيره من العقلاء الأذكياء.

وستقرأ عن هذا العهد غير كثير فيما يلي، ولكن حاول أن تستفيد أكثر مما قلنا، إنما ينبغي أن لا تنسى أن العاقل اللبيب، يستطيع أن يعيش ويترك الناس يعيشون معه ومع غيره، ومن أراد أن يكون هو كل شيء، فقدَ كل شيء، وبقي هو كلا شيء.

وليس في إمكان أي فرد، مهما بلغ من العلم والعقل والذكاء والقوة المادية والأدبية، أن يجعل جميع الناس في جيبه، مهما بلغ ذلك الجيب من الاتساع، لأن في الدنيا جيوبا تسعه هو وسترته، مهما تعددت جيوبها واتسعت.

فليعرف كل سياسي عاقل حده، وليقف عنده، ففي ذلك صلاح الأمة، وتقدم الدولة، وهناء الجميع.

تنزه الخليفة في مصيف تطوان عام 1341:

وشعر الخليفة مولاي المهدي بزوال كابوس ابن عزوز، الذي كان جاثما على صدره، فكان يمنعه من التنفس والتمتع حتى بما أحل الله، وشعر رجال حكومته الجديدة معه بأنه في حاجة قصوى للراحة والاستجمام واستنشاق الهواء النقي، فيسروا له الانتقال إلى مصيف تطوان، وهو السهل الرملي الفسيح، النقي اللطيف، الواقع على شاطئ مرتيل، ليتمتع مع عائلته بالشمس الدافئة، والهواء العليل، والحياة الهادئة، والمنظر الجميل، بعد أن ضربوا له ما يناسب من قباب وسرادقات وأخبية، وهيأوا له ولعائلته من أسباب الراحة والمتعة، ما ينسون به ألم الانقطاع والحرمان. وقد قضى الخليفة في ذلك المصيف أياما لم يحظ بمثلها في عهد الوزير المعزول.

إعلام ولاة المنطقة بتعيين الوزير الجديد عام 1341:

ولقد كان من أول ما قامت به الحكومة الجديدة، إعلام قواد المدن والقبائل في مختلف جهات المنطقة بتعيين الوزير الجديد، وبعثت بذلك رسائل، هذا نص إحداها:

«محبنا الأرضى، القائد محمد فاضل بنيعش، أمنك الله وسلام عليك ورحمة الله، عن خير مولانا أعزه الله، وبعد فيصلك طيه كتاب شريف بتوليتنا لمنصب وزارة الصدارة في هذه المنطقة السعيدة، فلتكن من ذلك على بال، ولتجر الأمور معنا مثل ما كانت جارية مع المعفي، بارك الله في عمر سيدنا وأعان الجميع على خدمته الشريفة، وعلى المحبة والسلام. في فاتح محرم الحرام عام 1341 موافق 25 غشت سنة 1922».

وقد كتب بمثل ذلك للقواد والعمال الذين في مختلف المدن والقبائل، وهم[222]:

- بوسلهام الرميقي
- إدريس الريفي
- الوافي البقالي
- العياشي الزلال
- محمد اللماغي
- الملالي الرميقي
- عبد الكريم ابن المعلم
- أحمد العياط
- محمد البقالي القرفة
- عبد السلام الركاب
- المختار الهبطي
- السعيد بن مرزوق
- الحسين الشياظمي
- اليزيد بن كسوبة
- أحمد بن سعيد
- محمد الحفوط
- محمد بن الطيب بن حنين الزجلي
- عبد القادر العبدوني
- محمد بوصفية
- محمد بن مبارك بن رمضان

222- من هذه اللائحة نعرف القواد الحكام الذين كانوا متولين في ذلك التاريخ.

ومن المعلوم أن الوظيف الذي كان الوزير الركينة يشغله، وهو وزارة المالية، قد شغله الحاج عبد السلام بنونة، وقد أعلم الصدر بذلك أمناء مرسى العرائش ليعملوا بمقتضاه، في رسالة هذا نصها:

«أحبتنا الأرضين أمناء مرسى العرائش، أمنكم الله وسلام عليكم ورحمة الله، عن خير سيدنا أيده الله، وبعد فيصلكم طيه كتاب شريف بإسناد سيدنا دام عزه وزارة المالية لخديمه الأنصح، السيد الحاج عبد السلام بنونة التطواني، فلتجروا على ما تضمنه الأمر الشريف، أطال الله عمر سيدنا وأبد تأييده، والسلام. في 18 محرم عام 1341». وهذا التاريخ يوافقه 10 شتنبر 1922.

ميزانية المنطقة لسنة 1922 – 1923 (1341 هـ):

وميزانية هذا العام (1341 هـ) 1922 – 1923 قد بلغت سبعة عشر مليونا وسبعة وتسعين ألفا ومائتين وستين بسيطة إسبانية - 17.097.260 - وقد أصدر الخليفة مولاي المهدي باعتمادها والموافقة عليها، ظهيرا هذا نصه:

«الحمد لله وحده ولا يدوم إلا ملكه

يعلم من كتابنا هذا الواضحة أسراره، اللائحة أنواره، أننا بعون الله وتأييده، وتوفيقه وتسديده، لما رفع لسدتنا العالية بالله، محصل مدخول ميزانية هذه المنطقة المحروسة من هذه السنة الاقتصادية 1922 – 1923، الذي قدره سبعة عشر مليونا وسبعة وتسعون ألفا ومائتان وستون بسيطة سكة إسبانية، ومثلها في الخارج حسبما فصل بالملحق بهذا، اقتضى نظرنا الشريف المصادقة على هذه الميزانية وإجراء العمل بمقتضاها. فنأمر الواقف عليه من كافة ولاة أمرنا، أن يعمل بموجب هذه المصادقة في أول شهر غشت الجاري من السنة الحالية، لكون التمشي عليها ابتدئ من فاتح الشهر المذكور، والسلام. صدر به أمرنا المعتز بالله في 6 محرم عام 1341 موافق 30 غشت سنة 1922».

وهذه موافقة المقيم العام:

«عاينت ظهير سمو الخليفة المعظم مولاي المهدي بن إسماعيل بن محمد الصادر بتاريخه، المتضمن المصادقة على ميزانية مدخول وخارج المنطقة عن سنة 1922 – 1923، وعليه فإني أعلم به.

تطوان 30 غشت 1922. ريكاردو بوركيطي».

ويلاحظ:

أولا: أن مما اعتبر من المداخيل، المبلغ الذي ساعدت به إسبانيا هذه الميزانية، وقدره ثمانية ملايين وخمسمائة ألف (8.500.000).

ثانيا: أن جميع المداخيل والمصاريف، يقدرها ويبت فيها ويتصرف في جميعها موظفون إسبانيون، لا يشاركهم فيها أي واحد من المغربيين، لا كبيرا

ولا صغيرا، ولا جليلا ولا حقيرا، من الخليفة والوزير الصدر ووزير المالية فما دون، لأن ثقة الحكومة الخليفية في أولئك الموظفين الإسبانيين تامة، مطلقة عامة، لا معقب لحكمهم، ولا شاك في تقديرهم، ولا متردد في تصديق صحة مدخولهم ومصروفهم، ومن شك في ذلك فليحسب، كما يقول جحا.

ثالثا: ما أظن أنني أكون مبالغا إذا قدرت أن ما يأخذه الإسبانيون والمصالح الإسبانية من ميزانية هذه المنطقة، هو تسعون في المائة. ويجمل بنا هنا أن نثبت كنماذج، بعض أرقام من مصاريف هذا العام، ليعرف من ذلك مستوى أجور الموظفين في ذلك العهد، وتقع المقارنة بين بعض المرتبات والمخصصات الخ.

ودونك أولا أبواب ميزانية المصاريف ومخصصاتها:

الباب الأول	واجبات المنطقة عموما[223]	808.813
الباب الثاني	راتب سمو الخليفة وداره[224]	244.000
الباب الثالث	المخزن الشريف[225]	106.920
الباب الرابع	الإقامة العامة[226]	309.300
الباب الخامس	الإدارة الخليفية[227]	609.116
الباب السادس	الكتابة العامة[228]	1.018.020
الباب السابع	إدارة العدلية الإسبانية[229]	409.300
الباب الثامن	إدارة الأمور الوطنية[230]	649.300
الباب التاسع	إدارة المنافع العمومية[231]	1.280.150
الباب العاشر	إدارة المالية[232]	1.135.516
الباب الحادي عشر	القوات العسكرية الخليفية[233]	2.319.436.65

---

[223]- ديون المغرب من سلف سنة 1904 وسنة 1910 وغير ذلك.

[224]- قد فصلنا ذلك فيما بعد

[225]- مرتبات الوزراء ونواب الخليفة.

[226]- مرتب المقيم العام ونوابه وبقية موظفيه الإسبانيين.

[227]- كتاب الوزارات ومرتبات الباشوات والقضاء والخلفاء والأمناء والعدول وآباء المواريث والكتاب والمخزنية والأعوان والوكلاء ... الخ.

[228]- إدارة إسبانية بها كتاب وتراجمة وتتبعها مصالح عمومية ومدارس.

[229]- هي إدارة إسبانية محضة.

[230]- إدارة إسبانية بها قناصل مراقبون وبها تعليم وصحة الخ.

[231]- إدارة إسبانية للأشغال والزراعة والبريد والتلغراف الخ.

[232]- إدارة إسبانية بها مغاربة كالصور لا معرفة لهم ولا نفوذ.

[233]- إدارة إسبانية بها مغاربة صغار يؤمرون فيمتثلون.

الباب الثاني عشر	مصالح المنافع العمومية[234]	6.986.500
الباب الثالث عشر	نفقات عمومية[235]	1.220.896.35

مجموع المصاريف: 17.097.268.00

ودونك بعض الجزئيات:

مرتب الخليفة وما إليه	100.000
لدار الخليفة	60.000
لشراء سيارتين له	60.000
لنفقات السيارات	24.000
مرتب الوزير الصدر	21.600
وزير العدلية	18.000
وزير المالية	18.000
قائد المشور	18.000
مدير الأحباس	14.400
المقيم العام	85.000
الكاتب العام	32.000
مدير الأمور الوطنية	21.600
مدير المالية	21.600
مدير المنافع العمومية	21.600
بوزارة الصدارة - كاتب أول	5.520
كاتبان لكل واحد 3.600	7.200
محافظان لكل واحد 936[236]	1.872
بوزارة العدلية - كاتب	3.600
محافظ (مخزني)	936
بوزارة المالية - كاتب	3.600
محافظ	936

[234]- تابع للباب التاسع السابق.

[235]- النفقات السرية والخصوصية، حتى للجاسوسية الخ.

[236]- هذه المرتبات كما تعلم سنوية لا شهرية. ومعنى هذا، أن موظفا بالوزارة مرتبه الشهري هو 78 بسيطة أي خمسة عشر ريالا وثلاث بسيطات في كل شهر، منها يأكل ويشرب ويكتسي هو وزوجه وأولاده، ومنها يدفعون أجرة الكراء والضوء ويعلمون الأولاد الخ.

كاتب قائد المشور - وهو خليفته	2.880
كاتب إدارة الأحباس	3.600
مخزنيها	936
باشا تطوان - العاصمة	16.800
خليفته	4.196
كاتبه	3.384
مشاوري	2.400
اثنا عشر مخزنيا لكل واحد 864	10.368
قاضي تطوان (العاصمة)	9.600
خليفته	2.400
وكيل	1.200
عونان لكل واحد 1000	2.000
أبو المواريث	2.400

أما التعليم فلا تخجل من مخصصاته، وهي:

التعليم الديني بالجامع الكبير[237]	30.000
نفقات خمسين طالبا بمدرسة لوقش[238]	13.500

بالمدرسة العربية الإسبانية الوحيدة بالعاصمة:

معلم إسباني	3.600
معاون عربي	2.880
فقيه	1.080

وأظن أن في هذا كفاية، أما باشوات بقية المدن، وكذلك الموظفون التابعون لهم، والقضاة والخلفاء وبقية الموظفين، فيقاسون على أمثالهم بتطوان. ومن هذه المرتبات نعرف مستوى المعيشة بشمال المغرب في هذا العهد تحت الحماية الإسبانية: ضعف كبير، وفقر عظيم في الماديات والأدبيات، وإهمال غريب لوسائل النهوض والتقدم.

---

[237]- كان الجامع الكبير بتطوان يقوم مقام القرويين بفاس، والمبلغ المذكور هو مرتب تسعة من علماء الدرجة الأولى والثانية والثالثة، أي إن مرتب جميع علماء تطوان، أقل من مرتب كاتب الإقامة العامة الإسباني.

[238]- أي لكل طالب نحو 75 سنتيما في اليوم، وقد ذكر في الجريدة الرسمية أن ذلك المبلغ مخصص لأكل الطلبة وللضوء والأدوات المدرسية والنفقات الاعتيادية الخ.

وبالجملة، كان شمال المغرب بالنسبة لإسبانيا كتكملة لترابها، وربض لبلادها، وحصن لحدودها، وتوسعة لأبنائها، ومتدرَّب لجيشها، واحتياطي لمستقبلها، وتنفيذ لوصية قديستها.

أعضاء بالمجلس البلدي التطواني عام 1341 هـ 1922 م:

وفي 10 صفر عام 1341 موافق 2 أكتوبر سنة 1922، أصدر الوزير الصدر قرارات وزيرية بتعيين خمسة أعضاء بالمجلس البلدي في تطوان، وهم:

عن المسلمين: السادات محمد بن الفقيه اللبادي – محمد الموذن – محمد الرهوني.

وعن اليهود: شلوم سرفطي وإبراهيم قرياط.

وهذا نص أحد تلك القرارات:

«يعلم من هذا الكتاب الممضي باسمنا بصفة رياسة الوزارة، واعتماد رتبة الصدارة، أننا أذنا بتعيين السيد محمد ابن الفقيه اللبادي، عضوا بمجلس الأشغال البلدية بتطوان، حيث كان ممن وقع عليهم انتخاب الأهالي، جريا على المعهود في ذلك، ليقوم بالنيابة عن المسلمين[239] من الوطنيين بالمجلس المذكور، واستدرار ما يهم من مصالحهم به، لكونه ينبوع المهمات التي تهم كل فرد من أفرادهم، نظرا لما يرجى من تأييد حقوقهم جلبا ودفعا. فليقم بما طوقه قياما يؤذن بكفاءته، ويؤذن بنباهته، والواقف عليه يجري على مقتضاه، ولا يعتمد سواه، والسلام. في 10 صفر الخير عام 1341 موافق 2 أكتوبر سنة 1922».

ومثله للعضوين المسلمين الآخرين.

عن كتاب بالوزارة 1341 هـ 1922 م:

وفي 24 صفر 1341 هـ 16 أكتوبر 1922 كتب الصدر إلى نائب الأمور الوطنية، س. إميليو كلارا رسالة مما جاء فيها قوله: « ... وبعد فموجب إعلامك بأنه قد اقتضى النظر ترشيح الفقيه الشريف سيدي أحمد الغنمية كاتبا بالصدارة العظمى، بدلا عن السيد العربي السطي، الذي كان شغل وظيفه مؤقتا الفقيه الشريف سيدي أحمد الفيلالي، مع رجوع هذا لوظيفه بإدارة الأوقاف، وذلك من فاتح أكتوبر سنة 1922 ...»

إسقاط ضريبة الخمسة في المائة عن بيع الأملاك عام 1341 هـ 1922 م:

---

[239]- في قراري العضوين اليهوديين بدلت هذه العبارة بعبارة (بالنيابة عن الإسرائيليين).

وفي 7 ربيع الأول 1341 (28 أكتوبر 1922) كتب الصدر إلى قاضي القصر الكبير رسالة هذا نصها:

«محبنا الأرضى، الفقيه القاضي السيد محمد المرير، أمنك الله وسلام عليك ورحمة الله، عن خير سيدنا أيده الله، وبعد فالضريبة التي تقبضها على بيع الأملاك التي هي خمسة في المائة، يأمرك مولانا أيده الله أن تتخلى عن قبضها، ولتأمر نائبك خارج المدينة بذلك، ولتنذره بسوء مغبة عاقبتها إن عاد إليها، إذ في الراتب السنوي كفاية وغنية عن ذلك، وعلى المحبة والسلام»

وفي نفس التاريخ، كتب إلى القائد بوسلهام الرميقي قائد القصر، رسالة قال فيها: « ... وبعد فقد أنهينا للقاضي هناك أمر سيدنا بالتخلي عن الضريبة التي يقبضها على بيع الأملاك، التي هي خمسة في المائة، فلتكن من ذلك على بال، ولتشع ذلك في سائر إيالتك، حتى يصير الناس كلهم على بال من إسقاطها ...»

وفي 10 ربيع الأول عام 1341 هـ 31 أكتوبر 1922 م، صدر ظهير بإعفاء الفقيه السيد أحمد بن عبد الكريم الصفار، من وظيف كاتب بالقسم العربي من الجريدة الرسمية.

مرتبات لقواد وقضاة عام 1341 هـ 1922 م:

وفي 18 ربيع الأول 1341 هـ 8 نوفمبر 1922 م، أصدر الوزير الصدر قرارا بأن يكون المرتب السنوي لعامل شفشاون، السيد الوافي البقالي، هو 12.400 بسيطة إسبانية. ومرتب قاضيها السيد الحسن بن أحمد العلمي هو 7.200 بسيطة.

وفي 25 ربيع الأول، 15 نوفمبر، صدرت قرارات وزيرية بالمرتبات السنوية الآتية:

6.000 بسيطة لعلي بن سليمان أعراب، عامل قبيلة بني بوزرة بغمارة.
1.800 لخليفته محمد بن قاسم أعراب.
6.000 للصادق بن الصديق الطاغي، عامل قبيلة بني سلمان الغمارية.
1.800 لخليفته عبد السلام بن التهامي محرش.
6.000 لأحمد بن عبد السلام الغماري، عامل قبيلة بني منصور الغمارية.
6.000 لأحمد بن عبد الوارث أحضري، عامل قبيلة بني خالد الغمارية.
1.800 لأحمد الموذن، قاضي بني خالد.
1.800 لعبد السلام بن محمد أشتوي، قاضي بني منصور.

وفي نفس التاريخ، قرر مبلغ 2.100 بسيطة، مرتبا سنويا لقاضي قبيلة بني كُرفط السيد العربي غيلان.

وأقل ما نستفيد من مثل هذه اللائحة، أسماء الولاة في ذلك العهد، ومبلغ مرتباتهم، والقبائل التي كانت تحت النفوذ الخ.

توبيخ قائد لعدم تهنئته بالعيد عام 1341 هـ 1922 م:

وكانت العادة – منذ تكونت الحكومة الخليفية – أن العمال والقياد والقضاة، يكتبون إلى الخليفة السلطاني رسائل التهاني بمناسبة كل عيد من الأعياد الإسلامية الثلاثة، التي لم تكن تطوان تفرق بين أحدها والآخر في الاعتناء والاحتفال، وهي: عيد الفطر وعيد الأضحى وعيد المولد النبوي الشريف.

ويظهر أن قائد مدينة القصر الكبير، وكان في ذلك العهد هو أكبر قائد بالمنطقة، بعد قائد عاصمة تطوان، قصر في القيام بذلك الواجب، فكتب إليه الوزير الصدر رسالة عنيفة غريبة، هذا نصها:

« خديم سيدنا الأرضى، القائد بوسلهام الرميقي، أمنك الله وسلام عليك ورحمة الله، عن خير سيدنا أعزه الله، وبعد فكل من أسندت إليه رياسة وولاية، على تفاوت أنواعها، ومطمح نظره شكر من ولاه، وأظهر للغير أهليته لذلك الأمر الذي أناطه به، وجعله موضع الثقة منه، وذلك بحسب ما أداه إليه اجتهاده، أو اقتضته الظروف السياسية التي لا تستدعي دواعي الاستحقاق، إذ قد يكون ذلك الشخص ليس بذي كفاءة ولا أهلية لشيء من ذلك، إلا أن الذي جلله بمظهر العز والرياسة غطى مساويه، فلا يسع كل خاضع لذلك المولى إلا الانقياد والاستسلام، ما لم تقم حجة قوية على الكلام في شأنه.

ثم إن جميع الموظفين، على تباين وظائفهم وتفاوت مراتبها، لا يشذ فرد منهم عن أن يظهر لجلالة سيدنا الخليفة المعظم، خضوعه واعترافه بمنته، بل وتشرفه بذلك، وعنوان ذلك المبادرة بالتشرف برفع التهاني اللائقة بسمو جنابه الأكرم عند حلول كل عيد، حيث آثر دام عزه ومجده مسامحتهم في الحضور لسدته الملوكية بأنفسهم، ولا زالوا كلهم على ذلك، إلا أنت، فقد خرقت سياج هذا الواجب، وأبديت من الإعراض والأنفة ما رأيت به نفسك غير مماثل لهم، فلم تكتب لجلالته الفخيمة ولو سطرا واحدا تؤدي به ذلك الواجب، ووقفت موقف الدلال، فلم تبال بواجباتك نحو بساطه الشريف، وعتبته التي بتقبيلها يحصل التشريف، كأنك لست من خدامه، فما عسى أن يكون شأنك، لولا انحياشك لجنابه الشريف، واستظلالك بظل عزه الوريف. وعليه فلتقدر قدرك، ولا تتعد طورك، وإياك والعود لهذه الفلتة الشنيعة، والهفوة البشيعة، وعسى أن تبدي

عذرا مقبولا، حتى لا تبقى محجوجا مسؤولا، والسلام. في 23 ربيع النبوي الأنور عام 1341».

وهذا التاريخ يوافقه 13 نوفمبر 1922.

ويظهر أن بعض الولاة المغربيين، كانوا في بعض الأحيان يغترون بمكانتهم الاستغلالية عند بعض رجال الاستعمار، أو يتخذون يدا عند بعض ولاته، فكانوا يهملون جانب الحكومة المغربية، والولاة منهم كثيرون يأخذون من أخلاق النساء الغيرة، والبعض منهم – عفا الله عنهم - تصدر منهم في كثير من الأحيان أخلاق ومواقف صبيانية أو نسائية، وقد يمضي الواحد منهم من وقته – الثمين أو الرخيص – قدرا كبيرا في التفكير فيمن يجلهم أو يحترمهم أو يجاملهم، أو يهينهم ويهملهم ولا يخشى جانبهم ولا يبالي لا بوجودهم ولا بعدمهم؟

وقد ينسى الكثيرون منهم أن ولايتهم ظل زائل، ووصف عارض، وأن الرجوع إلى الأصل أصل، وأن كل مولى معزول، طال الزمن أو قصر، وقلما ينظر الواحد منهم إلى من كان مولى قبله وكيف انتهت ولايته، أو سلبت نعمته.

ومن الغريب أنك تجد بعضهم، حينما يقف بين يدي من هم أعلى منه منزلة، يكون حملا وديعا، مبتسما لطيفا، أديبا لبيبا، فإذا كان بين الضعفاء، صار جبارا عنيدا، مستأسدا مكشرا. فالوظائف من أكبر المعايير التي تقاس بها أخلاق الناس ومعادنهم. والنبيل الأصيل به يتشرف الوظيف، أما الوضيع فينتفخ ويطغى ويتجبر، لأن مزية الوظيف الشريف أعلى من مقامه، وفضيلة النبل لا تجد لها محلا عنده.

إن العاقل الفاضل لا تزيده الولاية إلا تواضعا مع الناس، وإيثارا للمصالح العامة على الخاصة، ولكن المعادن الثمينة قليلة الوجود، وعند الامتحان، يعز المرء أو يهان.

الحكومة الخليفية تقاوم الزنى عام 1341 هـ 1922 م:

والزنى الرسمي، أو الرقيق الأبيض، كان من المصائب التي دخلت هذه البلاد مع الاستعمار، الذي جلب معه من النساء الساقطات جيشا جرارا. وقد خصص لهن حيا خاصا، فتحت به دور للفسق والفجور، يتردد عليها كل من يريد الزنى بإحدى العاهرات بثمن محدود، بحيث يباشر الزاني والزانية فحشهما هادئين مطمئنين آمنين من المؤاخذة أو العقاب، بل إن الحرس الرسمي يرعاهما بعين عنايته، ويبعد عنهما كل ما يشوش البال.

وكان بعض الولاة يرون أن تنظيم ذلك الخبث ورضوخ الساقطات للفحص الطبي، يجعل ضرر العدوى محدودا، بخلاف ما إذا ألغي ذلك البغاء

الرسمي، وصارت الفاسقات يتعاطين الفجور بصفة سرية، بعيدات عن الفحص الطبي وتناول الأدوية الخ.

وذلك سفسطة كان قليلو المروءة والشرف يبررون بها تأييد الفجور واستغلال الضرائب الفادحة القذرة، التي كانوا يحصلون عليها من أماكن الدعارة والرذيلة.

إن السماح بفتح تلك الأماكن الوسخة وحمايتها، من أكبر العوامل على انتشار الأمراض الفتاكة، وإن تيسير أسباب الزنى بهذه الوسائل، لمن أكبر المغريات على نشر الفساد ونحر الفضيلة وتلويث المجتمع، وإن محاربة الزنى والرذيلة، لمن أهم ما يقوم به الأشراف من ولاة الأمور، ومن أعظم ما يستحقون عليه الشكر وحسن التقدير.

ويظهر أن ولاة تطوان في ذلك العهد، هداهم الله للتنبه لهذا المعنى، فعملوا ما في إمكانهم لحصر الفساد في دائرة ضيقة. وهذه رسالة كتبها الوزير الصدر إلى نائب إدارة الأمور الوطنية في هذا الموضوع، ونصها بعد المقدمة العادية:

«... وبعد فبناء على ما تذاكرنا معك به في شأن ما تفاحش من تجاهر العاهرات بهذه الحضرة التطوانية، وترداد القول في كيفية حسم هذا الداء العضال، واستئصال جرثومته وإسناد النظر إلينا في القول الفصل فيه، ظهر لنا بعد إمعان النظر والتروي فيه، أن حسم هذه المضرة، يعالج بتشديد العقوبة لمن ظهر عليه شيء من الفساد، بحيث إذا عثر على واحدة متعاطية شيئا من ذلك، يطال سجنها وتشدد عقوبتها، وبعد استتابتها تزوج لمن يعصمها. ومن لا يرجى صلاحها أو تعطي القرائن إصرارها على فعلها، تنفى حتى لا يبقى منهن واحدة، ومن عثرنا عليه من منفذي الأحكام يغريهن على ذلك بقبض شيء، أو يدلس بالستر على البغي منهن لغرض شخصي، تجري عليه العقوبة الشديدة والانتقام الصارم، ونظرنا إجراء هذا الحكم في سائر المنطقة السعيدة، كي تنقطع عدوى هذا الداء بحوله تعلى، ودمتم بخير. وفي 15 نونبر سنة 1922 موافق 25 ربيع الأول عام 1341».

ثم كتب الوزير الصدر إلى باشا تطوان وحاكمها رسالة في الموضوع، وهذا نصها بعد الحمدلة والتصلية:

«محبنا الأرضى، وخديم سيدنا الأحظى، الباشا السيد محمد الحاج أمنك الله وسلام عليك ورحمة الله، عن خير سيدنا أعزه الله، وبعد فقد تفاحش أمر العاهرات المسلمات جدا، وكثر تداول أمورهن، وشغلت قضاياهن الأفكار، واشتدت الحوادث بسببهن، ولم ينتهين عند ردع أو زجر، وكلما وقع الرجاء بانتهاء هذا الأمر، ظهر ما يزيدهن إغراء على ما هن منهمكات عليه، وطالما

صدر من جانب المخزن الإيعاز بتشديد العقوبة عليهن كي يقفن عند حدودهن، فلم يحصل منهن ارعواء، ولا سيما عندما صار يقع الاكتفاء في عقابهن بعقوبة المال "ملطة"[240]، فقد تحملنه بطيب خاطر، وصار لديهن كأعظم حجة يحتججن بها على التجاهر وعدم المبالاة، وصار استرسال الحكام على الاقتصار على تلك العقوبة الخسيسة، كالإذن لهن بل إغرائهن، وحصل بذلك تشويش كبير، حتى صار القتل يقع جهارا بسببهن، وفي قضية القتيلة في هذه الأيام القريبة بالمحجة كفاية، وغض الطرف عن مثل هذا يستدعي الاسترسال عليه، والديانة الإسلامية تأمر بالتنزه عن هذه القاذورات، فلا يرضى الخوض فيها إلا دني الهمة، وعليه فبوصول هذا إليك، شدد النكير على جميعهن، واستعمل أقوى الوسائل في التنكيل بهن حتى يتركن هذا العمل السيء، وكل من صدر منها بعد تجاهر وإكباب عليه، فيطال سجنها حتى تعلن التوبة أو تتزوج بمن يعفها، ومن كانت طارئة من أي ناحية أو قبيلة فلتنف إليها. فلتلتزم القيام بهذا فورا، والسلام. في 21 ربيع الثاني عام 1341» (11 دجنبر 1922).

وبعد أسبوع واحد، كتب إلى نائب الأمور الوطنية رسالة أخرى في نفس الموضوع عن مدينة القصر الكبير، ونصها:

«جناب المحب العاقل المحترم النائب بإدارة الأمور الوطنية، ضون إميليو كلارا، بعد السؤال عنك ورجاء بقائك بخير، نعلمك أنه بمدينة القصر فندقان متقابلان، وخصا معا بسكنى ومأوى الباغيات المسلمات والمسيحيات، باختلاط وتجاهر فاحش، ويصدر بسبب كثرة الواردين لهذين الفندقين للغرض المذكور مع تقابلهما، ازدحام يضيق على المارين المحجة أو يتعذر المرور، مع أن جبر المسلمات على الاختلاط بغيرهن ومساعدتهن على التجاهر بهذه الأعمال، هو مباين لقوانين الديانة الإسلامية وشرائعها، واللائق بهاته المسلمات أن تخرجن على الفور من سكنى الفندقين، وتلزم الرجوع عن هاته الحالة جبرا. فمن كانت منهن من سكان المدينة، فتقر على سكناها بعد أن تتزوج أو تجنح إلى التوبة، ومن أصرت على حالها، يطال عقابها بما يلجئها إلى ترك هذه الحالة، من غير اقتصار على العقاب بأخذ المال منها، إذ فيه إغراء على ذلك، ومن لم تكن من سكان المدينة ولم ترجع عن حالها، فتنفى للجهة التي وردت منها. وعليه فنستلفت نظرك لهذه المصلحة الدينية، وأجبنا عاجلا، وبه إعلامك والختام. في 29 ربيع الثاني عام 1341 موافق 19 دجنبر سنة 1922».

ثم كتب الوزير المذكور في نفس الموضوع إلى قائد المدينة المذكورة، رسالة هذا نصها بعد الحمدلة والتصلية:

---

[240]- الملطة بضم الميم وسكون اللام وفتح الطاء كلمة إسبانية multa معناها الغرامة، أي العقاب بالمال.

«محبنا الأرضى، وخديم سيدنا الأحظى، القائد بوسلهام الرميقي، أمنك الله وسلام عليك ورحمة الله، عن خير سيدنا أعزه الله، وبعد فلا يخفى عليك أن ما هي عليه الحالة من تجاهر الباغيات المسلمات بالزنى وقلة الحياء، هو مما لا تقر عليه الديانة الإسلامية، وتفاحش ذلك تفاحشا قويا، حتى أضعف لغيرهن من المسيحيات والإسرائيليات، وخصصن بسكنى الفنادق، وذلك كله من أبشع ما يسمع ويذكر، وعليه فبوصول هذا إليك، قم بإخراج الباغيات المسلمات من الفندقين اللذين اتخذا مأوى العاهرات المختلطات، وألزم كل واحدة من تلك المسلمات ترك تعاطي تلك الفاحشة تركا كليا، والرجوع عن هذه الحالة الذميمة، ثم من كان منهن آفاقيا من أي بلدة أو قبيلة، فيخرج إليها جبرا، ومن كان منهن وطنيا ولو لم تكن من سكان الفندقين، فيضرب على يدها وتلزم بالتزوج، أو تسجن حتى تلزم التوبة والرجوع عن ذلك العمل، ولا يكتفى منهن بالعقوبة بالمال "الملطة"، فإن فيها إغراء لهن بها، ثم كل من تزوجت أو التزمت التوبة والرجوع، تعلم أنها مهما عادت لذلك الفعل، فإنها تعاقب بالضرب والسجن، ولا تقبل فيها شفاعة قط. ولتشدد النكير في ذلك، ولا تتراخ حسب الظن بك. وقد صدر الأمر بمثله للقنصل المراقب المحلي بشد العضد في ذلك، وكتبنا للقاضي بمثله، والسلام. في 21 جمدى الأولى عام 1341».

وهذا التاريخ يوافقه 9 يناير 1923 م.

وقد كتب بمثل ذلك لقاضي القصر الفقيه السيد محمد المرير، ولعامل العرائش السيد محمد الفاضل ابن يعيش ولعامل أصيلا السيد مصطفى الريسوني.

ولاة ومرتبات عام 1341 هـ 1922 م:

في ثاني ربيع الثاني عام 1341 هـ 22 نوفمبر 1922 م، عين محمد بن عبد القادر كريكش خليفة لعامل شفشاون، بمرتب قدره 2.880 بسيطة إسبانية في العام.

وفي 16 منه (6 – 12 – 1922) صدر قرار وزيري بأن يعين لعامل أصيلا مولاي مصطفى الريسوني، مرتب سنوي قدره 12.400 بسيطة إسبانية، مع مكافأة لصوائر غير اعتيادية قدرها 800 بسيطة، وهذه المكافأة لا نعرفها لغيره من العمال.

وفي نفس التاريخ جعل مرتب قاضي أصيلا، الفقيه السيد مبارك الخمالي هو 7.200 بسيطة سنويا. ومرتب قاضي العرائش الفقيه سيدي أحمد العمراني التطواني هو 9.600 بسيطة سنويا.

وفي 22 ربيع المذكور (12 – 12 – 1922) صدر قرار وزيري بأن يعين لقائد قبيلة بني زيات الغمارية، السعيد بن مرزوق، مرتب سنوي قدره ستة آلاف بسيطة.

الوزير يشتكي من إهمال البلدية لواجبها عام 1341 هـ 1922 م:

وكان الناس بتطوان يتشكون على العموم من إهمال المجلس البلدي لواجب الاعتناء والإصلاح للأحياء الوطنية التي يسكنها المسلمون، وقصر إصلاحاته على الحي الأفرنجي الجديد الذي يسكنه الأوربيون واليهود.

وكانوا يتضجرون من أنهم هم الذين يدفعون أهم مداخيل البلدية من ضريبة المباني وغيرها، ثم لا يكون لهم من الإصلاحات والمصاريف إلا حظ ضئيل، والسبب في ذلك واضح، هو أن المسيرين لأعمال البلدية وكبار موظفيها كانوا إسبانيين.

ويظهر أن الوزير الصدر قد اقتنع بصحة ما كان أهل تطوان يتشكون منه، فكتب إلى مرجعه الإسباني رسالة مهمة في موضوعها، وهذا نصها:

«جناب المحترم الأريب، الذكي اللبيب، رئيس إدارة الأشغال الوطنية سنيور إميليو كلارا، لا زال السؤال عنك رجاء دوام سلامتك. هذا وبناء على ما شافهناكم به مما يتضجر منه سائر سكان هذه الحضرة التطوانية، فإنا نؤكده بأن ليس بخاف عن علمكم ما عليه الحال من قلة عدد مراقبي الشوارع والأزقة المكلفين بذلك من مجلس البلدية، مع عدم مبالاتهم وقلة اهتبالهم بما هو المقصود من جعلهم، الذي هو رد البال لما يحدث بالطرقات من الحفر والهوات المتسبب عنها المضار الفادحة لسائر المارة، فضلا عن الزمنى والصبيان وفاقدي الأبصار، زيادة على ما يشاهد ببعض الأزقة من نبع المياه بها، المتسبب عن تكسر قنواتها الجارية بها، وغير ذلك مما فيه ضرر على سائر السكان، وقد قصر أولئك المكلفون على ما ليس هو من وظيفهم، وهو قبض ضرائب الأسواق وما يؤخذ عن سائر المبيعات، وهذا يتعين اتخاذ وزعة مكلفين خاصة به، وأن لا يكون لهم عمل سواه، لينشط كل مكلف لما عهد إليه ولا يشغله في أعماله دخيل فيها.

وكذلك مما يجب الالتفات إليه، طائفة طوافي الليل المعبر عنهم بالسَرنُوس، فإنا لم نسمع ولم نشاهد من أحدهم ما هو المقصود من اتخاذهم، وهو خفر المارة بالطرقات ليلا، مع مراقبة ما يحدث بها وتتبع مظان اجتماع أهل الدعارة والفساد ورفعهم لوالي المدينة، طبق قوانين تكاليفهم المعهود بها إليهم.

ومن الضروري لدى نباهتكم، أن الناس لا يغرمون سائر الضرائب والمغارم لمجلس نوابهم، إلا ليستمتعوا بنتائجها، ويجنوا ثمرات الصبر على أدائها، إذ بذلك ترتاح نفوسهم لبذلها، مع أن نفع ذلك وثمرته قد قضت المشاهدة قصره على بعض الشوارع والطرقات، التي لا تعد شيئا بالنسبة لاتساع المدينة العتيقة وتشعب طرقاتها وشوارعها، التي معظم الضرائب مستوفاة من سكانها، مع أنها لم يقع بها من التحسينات والإصلاحات التي كانت تترقب من مجلس بلديتها شيء زيادة على إنارتها، إلى غير ذلك من الضروريات التي لا حجة لمجلس البلدية في إهمال الاهتمام بها.

وعليه، فالمرجو من اعتنائك، استيعاب ما ذكرناه لك صراحة وتلويحا وإشارة، مما لا يسع العاقل المنصف إنكاره، ثم طرحه بمحل إيجابه وتنجيزه بما يمكن من الإسراع به وإبرازه لفضاء العيان، وأن لا يرمى به في زوايا التواني والنسيان، ودمتم بخير. وفي متم نونبر سنة 1922».

وهذا التاريخ يوافقه 10 ربيع الثاني عام 1341.

ومن هذا القبيل هذه الرسالة التي كتبها الوزير المذكور إلى نفس النائب، وهذا نصها:

«جناب المحب العاقل المحترم، النائب بإدارة الأمور الوطنية، السنيور إميليو كلارا، بعد السؤال عنك ورجاء بقائك بخير، نعلم جنابك أنا لا زلنا ننتظر إنجاز وعدك بقيام الخنطة[241] بإصلاح مجرى سقاية باب العقلة، وكنا نظن أن مجرد إصدار أمرك للمكلف بتدبير شؤونها كاف في سرعة القيام فورا، فإذا بالأمر لا زال كما كان، بل ازداد الأمر تفاحشا بسبب توالي المطر واسترساله، فكثرت الحفر بذلك المحل بحوافر الدواب، بل وعم ذلك التأثير جل أزقة المدينة، والمراقبون الوطنيون "السلادوريس"[242] على قلتهم، لا يلتفتون لشيء من ذلك، ولا يبالون كأن مثل ذلك لا يهم رؤساءهم. وعليه فنستلفت توجيه همتك نحو هذه المصلحة العمومية الواجبة، وبه إعلامك والختام. في 7 ربيع الثاني عام 1341 موافق 27 نوفمبر سنة 1922».

توسيع قصر المشور بتطوان عام 1341 هـ 1922 م:

قصر المشور بتطوان هو الدار الكبيرة التي بناها باشا هذه المدينة أحمد بن علي بن عبد الله في العقد الثالث من القرن الحادي عشر للهجرة، حوالي سنة

---

[241] - كان بعض الناس يطلقون اسم الخنطة على البلدية، وهي بضم الخاء وسكون النون وفتح الطاء، كلمة إسبانية Junta تستعمل بمعنى مجلس.

[242] - كان للبلدية حرس نهاري يسمى الواحد منهم سيلادور (Celador)، وحراس ليليون يسمون سيرينوس (Serenos)، فكان الناس يجارون الإسبانيين في تلك التسمية.

1725 م، وهذا القصر كان يتصل به روض به أزهار وأشجار، وإلى جانبه في جهة الجنوب، إصطبل للخيل والدواب المخزنية، وله باب بالفدان. وقد فكر الخليفة مولاي المهدي في توسعة هذا القصر الذي هو محل سكناه مع عائلته، بإضافة هذا الروض وهذا الإصطبل إليه، وكتب الوزير الصدر بذلك إلى المراجع الإسبانية المسيطرة رسالة هذا نصها:

«جناب المحب العاقل المحترم، النائب بإدارة الأمور الوطنية ضون إميليو كلارا، بعد السؤال عنك ورجاء بقائك بخير، نعلمك أن سيدنا دام علاه، أراد أن يضيف الأروى والروض المتصل به لداره العامرة، ويفتح بها بابا تنفذ للروض والأروى، حيث إن مراده أن يخص الروض للشرفاء أولاده يقرأون به، ويلزم أن يكون ترددهم إليه بالحالة التي يكونون عليها بالدار، فيتعين حينئذ بناء حائط يغلق به فم الزنقة الفاصلة بين باب الروض وحائط الدار، حتى يصير الكل من جملتها، ثم يخص الأروى بفتح باب من جهة الدويرة. وعليه فالمطلوب أن توجهوا المهندس ليشاهد ذلك، ثم إما أن تأذنوه بمباشرة تلك الأعمال التي لا تستلزم نفقة باهظة، أو تسندوا إلينا النظر في القيام بذلك. وبه إعلامكم، والختام في 29 ربيع الثاني عام 1341 موافق 19 دجنبر سنة 1922».

وقد أجيبت هذه الرغبة، وفي عهد ابنه الخليفة مولاي الحسن، تم بناء قصر الخلافة على أحسن حال، ولكن دوام الحال من المحال، إذ ألغيت تلك الخلافة من أصلها، وصار قصرها هذا فارغا يزوره السواح كأثر من آثار الفن المغربي الأندلسي[243].

منح فندق الكبريت للكتابة العامة عام 1341 هـ 1923 م:

[244] «يعلم من كتابنا هذا رفع الله قدره ومقداره، وأسمى فوق الثريا قراره، أننا بحول الله وقوته، وشامل يمنه ومنته، نظرا لأهمية الخدمات المنوطة بالكتابة العامة للمقيمية العامة الإسبانية لمنطقتنا المحمية، الموجبة لتوسيع دائرة محل أشغالها الآن، نأمر رعيا لما ذكر، بمنح الأملاك التي لجانب المخزن المعروفة بفندق الكبريت، مع الحوانيت المكتنف بها من جهة ساحة إسبانيا ومدخل الملاح، وهذا المنح يجب أن يكون بنفس الكيفية والشروط المقررة قبل

---

[243]- {حاليا (سنة 2009 م) يعتبر القصر المذكور من القصور الملكية العامرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، حيث يقضي فيه جلالته فترة من فصل الصيف كل سنة} ح. د.

[244]- {وهذا ظهير يقضي بمنح الفندق المعروف بفندق الكبريت مع الحوانيت المتصلة به للكتابة العامة التابعة للمقيمية العامة لمنطقة الحماية، قصد توسيع دائرة محل أشغالها} ح. د.

في منح فندق المخزن بالملاح مع الحوانيت المتصلة به، وأن تكون الحانوت التي هي ملك للحبس الكبير مستعملة في نفس هذا الغرض، رعيا لشدة الحاجة لها، وأن يكون منحها على الوجه الشرعي الجاري به العمل في المبادلة مع الحبس. فنأمر الواقف عليه من كافة ولاة أمرنا، أن يعلمه ويعمل بمقتضاه، ويلزم حده ولا يتعداه، والسلام. صدر به أمرنا العالي بالله في 12 جمدى الأولى عام 1341 موافق فاتح يناير سنة 1923.

عاينت ظهير سمو الخليفة المعظم مولاي المهدي بن إسماعيل، المتضمن المنح إلى الكتابة العامة بأملاك للمخزن، وهي فندق الكبريت والحوانيت المتصلة به، من جملتها حانوت للأحباس الكبرى. وعليه فإني أعلم به. تطوان فاتح يناير سنة 1923. لوبيس فرير».

الاستعداد للاحتفال بالمقيم العام الجديد عام 1341 هـ 1923 م:

ويظهر أن وزير المالية النشيط الحاج عبد السلام بنونة، كان بمدريد، وعلم بتعيين المقيم العام الجديد، فكتب إلى الوزير الصدر رسالة يشير عليه فيها بأن يكون الاحتفال بالمقيم العام الذي سيرد على عاصمة تطوان، احتفالا مناسبا الخ. وقد أجابه الوزير الصدر برسالة هذا نصها:

«محبنا الأعز الأرضى، وزير مالية سيدنا الأحظى، السيد الحاج عبد السلام بنونة أمنك الله، وسلام عليك ورحمة الله، عن خير سيدنا أيده الله، وبعد فقد وصل كتابك، معلما أن المقيم العام الجديد سيحل بهذه النواحي قريبا، ومشيرا إلى أنه ينبغي اتخاذ الاحتياط اللازم، بالاحتفال المناسب لسعادته، كي يتم بذلك سروره وابتهاجه، وعدم الاكتفاء بإسناد ذلك للغير، فقد أحسنت في ذلك، ونحن على بال، وسيكون الاحتفال بحول الله طبق النوايا.

ثم سرنا ما أشرت إليه من ظهور أثر بشائر فصل قضية الريف في القريب، أتم الله بخير، وأحسن العقبى. وعلى المحبة والسلام. في 17 جمدى الأولى عام 1341».

وهذا التاريخ يوافقه 5 يناير 1923.

والمقيم العام المذكور هو ميكيل بيانويبا كوميس. وقد عين مقيما عاما في ثاني يناير 1923، إلا أنه أعفي في 16 فبراير من نفس السنة، وعين بدله المقيم العام سيلبيلا.

اعتقال الوزير بن عزوز بشفشاون عام 1341:

ومن أهم ما قامت به الحكومة الجديدة بتطوان، اعتقال الوزير السابق ابن عزوز، وإرساله مخفورا إلى مدينة شفشاون، وإرغامه على الإقامة بها بصفة

الاعتقال، تحت المراقبة الصارمة من قائدها وحاكمها الوافي البقالي. وهذه رسالة بعثها الوزير الجديد باسم الخليفة إلى قائد شفشاون، ليضيق على الوزير المعزول، وكأن القوم نسوا أن الأيام دول، والزمان يدور، والسلطة تفنى وتزول:

«... وبعد فعن أمر مولانا دام عزه وعلاه، اجعل حراسة كافية من قبلك على محل سكنى السيد محمد بن عزوز هناك، وامنعه من دخول أي أحد كان عليه، سوى من كان معتاد التردد عليه من الموظفين الحربيين كالقبطان ونحوه. كما تمنعه من مطلق الخروج إلا لصلاة الجمعة تحت مراقبتك وعن إذنك، فلتمض على ذلك وفق الأمر الشريف. وعلى المحبة والسلام. في 12 رجب الحرام عام 1341»[245].

نزهة الطلبة 1341:

[246] «محبنا الأعز الأرضى الفقيه العلامة الشريف القاضي سيدي أحمد الزواقي، أمنك الله وسلام عليك ورحمة الله، عن خير سيدنا أيده الله، وبعد فقد وصل كتابك وبطيه كتاب اللجنة التي تقوم بشؤون إقامة النزهة بهذه الحضرة التطوانية، رافعة به استيذانها إياك، وطالبة رفعه للإدارة العليا المخزنية، وصار بالبال. فقد عرضنا الطلب المذكور على علم سيدنا أيده الله، وطلبنا منه إبداء سديد نظره فيه، فأجاب أعزه الله بأن مطلق النزهة التي لم يشبها شيء من محاكاة إقامة رسوم مخزنية، أو تمثيل عوائد سلطانية ونحوها، فهذا أمر لا مانع منه، وأما بإحداث شيء مما ذكر، فغير سائغ الآن. وعلى المحبة والسلام، في 10 رجب الفرد الحرام عام 1341» (26 فبراير 1923).

«أحبتنا الأرضين الأعزة الأحظين، كافة من عني بأمر النزهة من طلبة العلم الشريف بهذه الحضرة التطوانية، حفظ الله جمعكم ويسر للجميع طبق المأمول الانتفاع بكم ونفعكم، وسلام عليكم ورحمة الله، عن خير سيدنا أيده الله، وبعد فقد وصل كتابكم الذي أجريتم سوابق أفكاركم بميدانه، وعنونتم فيه عن محصل ما عنيتم من محمود الطلب بحجته وبرهانه، وذلك اقتراح الإذن الخاص من سيدنا دام عزه في إنشاء نزهة على النهج الذي عهد انتهاجه من طلبة العلم الشريف بفاس وغيرها، ومحاكاة ما يجري في تنظيمها من الألقاب والهيئة التي لم تسمح الآداب الوقتية بذكرها، فضلا عن إذاعتها ونشرها.

---

[245]- {وهذا التاريخ يوافقه 28 فبراير 1923 م} ح. د.

[246]- ويبدو ان النزهة التي أراد طلبة العلم أن يقيموها بتطوان في شهر شعبان، جريا على العادة المتبعة في فاس، من اختيار سلطان الطلبة، وما إلى ذلك من الاحتفالات، لم يقع السماح بإقامتها في تطوان، وذلك ما يفهم من الرسالتين الآتي نصهما} ح. د.

وعلمنا ما قررتموه في ذلك، وما خضتم به عباب تلك المسالك، وصار بالبال. كما وصل استعطافكم شريف الحضرة السنية بكتاب خاص، وأطلعنا به علم مولانا أعزه الله، وأحاط علما بما تشير إليه هممكم النقادة، وعوامل آرائكم المنقادة، فسر بما عزمتم عليه من إجابة داعي الانبساط، كسرا لسورة الملل الذي يقضي بطي ذلك البساط، ترويحا للنفوس، من العناء الحاصل بموالاة الدروس، واستجلبنا خاطره بتقرير ما طرزتم به ذلك الكتاب من تعظيم وتشريف، فسمحت نفسه الكريمة بإصدار الإذن الخاص في مطلق النزهة، مع الاحتراس التام أن تتقيد بأدنى وصف من تلك الأوصاف التي أشرتم إليها، أو إحداث ما يخل بمطلق الراحة من تلك العوائد والألقاب التي عولتم عليها، لأنه لا مقتضى له الآن من الدواعي، ولا مساعد عليه من محمود المساعي، إذ فيما صدر الإذن به كفاية، وفي الاقتصار عليه تمام العناية، والسلام في 16 رجب الفرد الحرام عام 1341» (4 مارس 1923).

إصلاح البنائق 1341:

[247] «جناب المحب العاقل المحترم النائب بإدارة الأمور الوطنية، ضون إميليو كلارا، لا زال السؤال عنك راجين بقاءك بخير، وبعد فقد كنا رفعنا لسعادة الكاتب العام السابق ضون لسيانو لبيس فرير، تقريرا بما تمس إليه حاجة بنائق كافة وزراء سيدنا وقائد مشوره من الأدوات اللازمة لهيئتها الشخصية، فأصدر الأمر للمهندس أوبيلو، بمشاهدتها واستقصاء ما يلزم كل واحدة منها، فقام بما أمر به، وحضر واستوعب جميع ما دعت الحاجة إليه، وقدم إلينا لائحة بذلك، ها هي تصلك طيه، وعليه فالمرجو إصدار الإذن بتنفيذ ما تضمنته تلك اللائحة طبق المأمول، وبه إعلامكم والختام، في 16 رجب عام 1341 موافق 5 مارس سنة 1923».

مدافع الإفطار والإمساك في رمضان 1341:

[248] «جناب المحترم العاقل اللبيب رئيس إدارة الأشغال الوطنية سنيور إميليو كلارا، لا زال السؤال عنك رجاء بقائك سالما، وبعد فلا يخفاك أنه من

---

[247]- {البنائق، جمع بنيقة، هي المكاتب الإدارية التي كان الموظفون التابعون للحكومة المخزنية يزاولون فيها أعمالهم الإدارية. وهذه رسالة في موضوع العناية بالبنائق وإصلاحها} ح. د.

[248]- {كان من العادة في تطوان أن تسمع فيها طلقات المدافع عند وقت الإفطار وكذا عند وقت الإمساك قبل السحور في شهر رمضان المعظم، وهذه رسالة يحث فيها الوزير الصدر على ضرورة العناية بتوفير الظروف المساعدة على إنجاز هذه العادة} ح. د.

ضروري العادات ومحكم المتعارف عندنا في شهر رمضان، إطلاق مدفعين، واحد في وقت الغروب، إيذانا بوقت الإفطار للصائم، والآخر في وقت السحر إعلاما للصائمين أيضا بالإمساك. واستمر العمل بهذا حتى صار كالضروري المتدين به، وصار الناس في الغالب لا يصيخون بآذانهم في الوقتين المذكورين إلا له، تغليبا على المؤذن الذي قد لا يسمعه إلا القليل ممن في الدور، وقد ورد علينا المكلف بشؤون ذلك المدفع، وأخبر أنه مفتقر لما يوضع عليه، حيث إنه لما حول عن محله الذي كان به، وضع على الأرض من غير استعداد له، حتى تعذر إطلاقه حسبما يعلم ذلك أرباب هذا الشأن. كما أن المكلفين به ليلا، مفتقرون لإنشاء ما يقيهم طوارئ الليل من مطر وريح وغيره. وعليه، فنرجوك أن تستلفت أنظار المكلف ببرج القصبة لأن يبادر لتدارك ما لا يسع الحال بدونه مما ذكرناه لك، واستعجله لذلك، فقد ضاق الوقت، والضرورة الأكيدة قاضية بالتعجيل والمبادرة، بارك الله فيك، وبه الختام في 16 شعبان عام 1341 موافق 3 أبريل سنة 1923».

عن هدية العيد للخليفة 1341 هـ 1923 م:

[249] « جناب المحب المحترم نائب إدارة الأمور الوطنية ضون إميليو كلارا، لا زال السؤال عنك رجاء بقائك بخير، وبعد فلا يخفاك ما تقررت به العادة منذ قدم سيدنا أعزه الله، من تقديم كافة عمال هذه المنطقة الهدية لسيدنا دام عزه، حسبما جرت به عادة الملوك بالمغرب، ووقع اختيار الاقتصار على جعلها في عيد الفطر، وها يصل جنابك نسخة من القائمة التي وقع الإجراء عليها عام 1340، وهذه القائمة قد اشتملت على كافة أنواع الهدية اللازمة والعوائد المقررة. وبمناسبة قرب عيد الفطر، استلفتنا نظركم كي تأذنوا بذلك، ليقع الشروع في توجيه المكاتب لكل عامل بحسب إيالته، وفي إشعار المراقبين العسكريين الذين هم مع العمال. وبه الختام في 7 رمضان عام 1341 موافق 24 أبريل سنة 1923».

العمال يهدون للخليفة أكباش الضحية عام 1341:

وكانت العادة لدى الحكومة الخليفية أنه إذا قرب عيد الأضحى من كل سنة، يهدي عمال بعض المدن والقبائل الجبلية، عدة أكباش إلى الخليفة السلطاني، فيحتفظ لنفسه بعدد منها، ويوزع البعض الآخر على كبار موظفي حكومته، وبعض العلماء والأشراف والأعيان.

---

[249]- {وهدية العيد، كانت من الأمور المفروضة على العمال والحكام التابعين للحكومة الخليفية، وذلك ما يستفاد من الرسالة الآتي نصها} ح. د.

وفي هذا العام (1341 هـ - 1923 م) كان عدد الأكباش التي وصلت دار المخزن من هذا القبيل، مائة كبش وتسعة عشر كبشا، والمرسلون لها هم:

بوسلهام الرميقي، قائد القصر الكبير	10 أكباش
مصطفى الريسوني، قائد أصيلا	10 أكباش
الوافي البقالي، قائد شفشاون	10 أكباش
محمد بن علي اللماغي، قائد أنجرة	10 أكباش
أحمد العياط، قائد الحوز	10 أكباش
محمد البقالي القرفة، قائد بني سعيد	15 كبشا
عبد السلام الركاب، قائد بني حزمر	10 أكباش
العياشي الزلال	10 أكباش
علي الريسوني	15 كبشا
أحمد الريسوني المصوري	5
بن سعيد	4
الحفوط	4
اليزيد بن كسوبه	6
الجميع	**119**

وكل واحد من الذين يبعثون أمثال تلك الهدايا، يصله من الوزير الصدر جواب بوصول هديته وحلولها محل القبول، مع الشكر والدعاء بالخلف الخ.

ودونك نموذجا من تلك الأجوبة:

«محبنا الأرضى، وخديم سيدنا الأحظى، القائد الشريف سيدي مصطفى الريسوني أمنك الله وسلام عليك ورحمة الله، عن خير سيدنا أيده الله، وبعد فقد وصل كتابك بتوجيهك عن إيالتك عشرة كباش، هدية لجلالة سيدنا بمناسبة عيد الأضحى، فقد وصل ذلك وحيز لجانب مولانا أعزه الله، وحل من جلالته محل القبول، ودعا لك ولإيالتك بالخلف والبركة. وعلى المحبة والسلام. في 12 حجة الحرام عام 1341»[250].

عام 1342 هـ (1923 – 1924 م):

هدية من بوسلهام الرميقي للخليفة عام 1342 هـ 1923 م:

[250]- {وهذا التاريخ يوافقه 26 يوليه 1923 م} ح. د.

«محبنا الأرضى وخديم سيدنا الأحظى لبقلند الحاج بوسلهام الرميقي، امنك الله وسلام عليك ورحمة الله، عن خير سيدنا أيده الله، وبعد فقد وصل كتابك معلما بتوجيهك ثلاث بقرات خصصت منها اثنتين لسيدنا أبد الله مجده وعلاه، وواحدة لنا، فقد وصل ذلك وحل محله، إلا أنا لما وجدنا الحال قد قصينا الغرض من ادخار عولة الخليع قبل هذا، لم نر موجبا للاختصاص بها، وحيث رأينا أن سيدنا أحق وأولى بتلك الهدية، قدمنا لسدته العالية جميع الثلاث، وكنا كمن قبلها منك وأضافها لهديتك، ولك المزية، وسيصدر لك الجواب الشريف عن الجميع، جزيت خيرا وعلى المحبة والسلام في فاتح محرم الحرام عام 1342» (14 غشت 1923).

إصرار الحكومة الخليفية على مقاومة الزنى عام 1342:

وكان الوزير الصدر قد كتب في العام الماضي (1341) إلى ولاة المدن، يأمرهم بالقضاء على الزنى وسجن الزانيات وتشريدهن، ولكن المراقبين الإسبانيين ومن يسير في ركابهم، كانوا مصرين على إبقاء أبواب تلك الفاحشة مفتوحة على مصراعيها، لاستغلال الضرائب الفادحة التي تدفعها المتعاطيات للدعارة والفساد.

وقد سبقت نصوص رسائل للوزير الصدر في هذا المعنى، وهذه رسالة أخرى من هذا القبيل، وفيها غاية البيان، ونصها:

«محبنا الأرضى، الباشا السيد محمد الحاج، أمنك الله وسلام عليك ورحمة الله، عن خير سيدنا أيده الله، وبعد فبتاريخ 21 ربيع الثاني عام 1341، أصدرنا لك كتابا تضمن تقرير ما هن عليه العاهرات المسلمات من التجاهر بالفساد والانهماك فيه، من غير مبالاة ولا مراعاة حرمة الديانة الإسلامية التي تمنعه وتشدد النكير على مرتكب تلك الفاحشة الخبيثة. وزادهن إغراء على ذلك، تساهل الحكام في هذا الأمر، والاكتفاء في عقابهن بأخذ مال منهن، حتى صرن يحتججن بذلك، وعظم الأمر حتى صار القتل جهارا بأزقة المدينة. وبموجبه أوعزنا إليك باستعمال أقوى الوسائل في التنكيل بهن حتى يتركن هذا العمل السيء، وإن كان من صدر منها بعد هذا تجاهر وإكباب عليه، يطال سجنها حتى تتزوج بمن يعفها أو تعلن التوبة، ومن كانت طارنة من أي بلدة أو ناحية فلتنف إليها. ورجونا أن يكون في الأمر انقياد ومساعدة، لا سيما وقد ظهر أثر ذلك عند من لا يظن شعوره بهذين الواجبين الديني والإنساني، فضلا عمن نشأ نشأة محمودة البداية، وخاض معامع أولي النباهة والدراية، فإذا بالظن خاب أو كاد، ولم نر من ذلك إلا مبادئ الإسعاد، فبينا نحن نؤمل في كل يوم يظهر أثر ذلك في ازدياد، إذا بنا نرى على المعاكسة الاعتماد، فكأن ما شوهد

من ذلك أولا سحابة صيف، أو مواعيد ضيف، أو طروق طيف، فرجع الحال إلى ما كان عليه قبل أو أشد، فلم يبق منكم بالأوامر الصادرة منا مبالاة، ولا لحرمة المنصب مراعاة، فإن كان لديك بهذه المعاكسة إيعاز من الغير، فأعلمنا به حتى نعلم من الذي يتداخل في القوانين الدينية ويحاول مناقضتها وحل عراها، وعليه فبوصول هذا إليك، قم بواجب ما أصدرناه إليك قياما يؤذن بعفة ونزاهة، وذكاء ونباهة، وأجبنا كتابة عن هذا، مبينا موجب التراخي فيما صدر قبل، حتى رجع الحال لما كان من قتل النفوس، والله المستعان، والسلام. في 4 محرم الحرام عام 1342»[251].

ووصلت الرسالة المذكورة إلى الباشا، وأجاب عنها برسالة لم نقف على نصها، ولكنا عرفنا مضمنها من جواب الوزير الصدر عنها، وهو جواب فيه غاية الصراحة والوضوح والصرامة، ونصه:

«محبنا الأرضى، الباشا السيد محمد الحاج، أمنك الله وسلام عليك ورحمة الله، عن خير سيدنا أيده الله، وبعد فقد وصل كتابك جوابا عما كتبنا لك به مؤكدا للكتاب الذي صدر قبله في شأن الباغيات المسلمات. ووقع في كلا الكتابين الأول والثاني، تقرير أن الذي زادهن إغراء هو تساهل الحكام بقبض مال منهن، حتى صرن يحتججن به، والقصد من ذلك التقرير، منع القبض منهن بالكلية، حيث كان القبض يسهل لهن التمادي على تلك الحالة السيئة الرذيلة، لا القبض منهن وإثباته بكناش الذعائر، بل المراد المنع منه مطلقا. فالأوامر المخزنية ها هي تنادي وتصرح أن تقتصر في عقابهن على طول سجنهن، حتى يتبن أو يتزوجن أو ينفين، ولم يعرج على أن إحدى الغايات قبض المال وإثباته بالكناش، فليست هذه بحجة. نعم يتعين عليك أن تبين من الذي أذنك بعد صدور الكتاب الأول بالاكتفاء بقبض الذعيرة وتسريحهن، مع أنه يصرح بأنه لا يقبض منهن شيء، والأوامر المخزنية يتلقاها المخاطب بها بالامتثال، فإن عجز عن تنفيذ مضمنها، رد الأمر لمن أصدرها إليه، ليرشده لما يلزم، وأما الأوامر الشرعية، فهي مقدسة ومحترمة، يلزم كل متدين بها تنفيذها من غير تقيد بإمكان، والسلام. في 6 محرم عام 1342»[252].

هكذا كتب الوزير إلى الباشا، ولكن الأوامر الصارمة التي تتلقاها الباشوية من المراقب الإسباني الذي يمثل دولة الحماية، لم تكن رسائل الوزير المسكين لتقوى على الوقوف في وجهها، أو حل ما أبرمته، أو منع ما أوجبته، أو إباحة ما منعته. والقواد جلهم كانوا إزاء ذلك المراقب الإسباني، إما ضعفاء مستسلمين، وإما جبابرة ممالئين. كذلك كان الحال، ولكن دوام أي حال محال،

---

[251]- {وهذا التاريخ يوافقه 17 غشت 1923 م} ح. د.

[252]- {وهذا التاريخ يوافقه 19 غشت 1923 م} ح. د.

إذ ذهبت الحماية ومراقبوها، وأقفلت دور البغاء الرسمي، والحمد لله في جميع الأحوال.

إعلام بإعفاء الرهوني وبنونة عام 1342:

[253] 1- «... وبعد فقد اقتضى نظر مولانا أسماه الله، إعفاء الفقيه السيد أحمد الرهوني من وظيف وزارة العدلية، وإسنادها موقتا للكاتب الفقيه السيد محمد أفيلال، وعليه فاترك كل مخابرة أو علقة تتعلق بوظيفك مع المعفي المذكور، واقصر عملك في ذلك على شريف الأعتاب، وعلى المحبة والسلام. في 25 محرم عام 1342»[254].

2- «... وبعد فقد اقتضى النظر الشريف إسقاط وزارة المالية بالأعتاب الشريفة، وبذلك أعفي السيد الحاج عبد السلام بنونة الذي كانت مسندة إليه، وأضيفت إلى رئيس الوزارة. وعليه فاتركوا كل مخابرة أو معاملة تتعلق بأمور خدمتكم مع المعفي، واقصروا الوجهة في ذلك على شريف الأعتاب، وعلى المحبة والسلام. 25 محرم عام 1342».

منع البارود في المولد 1342:

[255] «محبنا الأرضى الباشا الأحظى السيد محمد الحاج، أمنك الله ... الخ، وبعد فلا يخفاك ما أحدث بهذه السنوات الأخيرة من إطلاق البارود بالأسطحة وغيرها، وذلك باستهلال شهور الأعياد وليالي أيامها، وما يقع بسبب ذلك من تشويش الأفكار، وإيقاع الرعب بقلوب من لا يعرف المراد به، مع ما عسى أن يصاب به من يكون مارا بالأزقة والشوارع وقت طلقات ما ذكر. وعليه فرفعا لهذا الأمر الحادث وما عسى أن يتسبب عنه مما ذكر، نأمرك أن تصدر الأوامر بالتبريح بمنع ذلك للعموم ليلة عيد المولد المقبل ويومه عند خروج المدفع وغيره منعا كليا أبديا سرمديا، حتى فيما يستقبل من المواسم والأعياد وشهر رمضان، ومن صدر منه ما يخالف هذا الأمر، يعاقب بأشد ما يمكن من

---

[253]- {وهاتان رسالتان وقع فيهما الإعلام بإعفاء الوزيرين بالحكومة الخليفية، وزير العدلية الفقيه أحمد الرهوني، وقد سبقت الإشارة إلى موضوع الخطبة التي من أجلها تم إعفاؤه. ووزير المالية السيد الحاج عبد السلام بنونة، وذلك بعد إسقاط منصب هذه الوزارة أصلا وإضافته إلى مسؤولية الصدارة. وقد سبق الحديث أيضا عن الظروف التي كانت تعيشها هذه الوزارة} ح. د.

[254]- {وهذا التاريخ يوافقه 27 شتمبر 1923 م} ح. د.

[255]- {وهذه رسالة مخزنية إلى باشا تطوان، بضرورة منع ما تعود الناس إطلاقه من عيارات البارود في مختلف المناسبات الدينية، درءا لما يمكن أن يترتب عن ذلك من إصابات وغيرها} ح. د.

العقوبات، حتى لا يعود إليه غيره. وعلى المحبة والسلام في 6 ربيع الأول عام 1342». (17 أكتوبر 1923 م).

هدم برجين من ابراج تطوان 1342 هـ 1924 م:

[256] «يعلم من هذا الكتاب الممضي باسمنا بصفة النيابة عن الصدارة، أنه بناء على إنهاء مجلس الأشغال البلدية بتطوان، ونظرا لمناسبة إصلاح شارع حرف D من توسعة المدينة، قد أذنا بهدم البرجين اللذين في السور القديم المطل على الشارع المذكور، ويجب على المجلس البلدي المذكور ان يقوم بدفع الصوائر التي تلزم لذلك، كما أنه على نفقته إصلاح ما عساه أن يقع من الأضرار بسبب هدم البرجين المذكورين، ليس فقط في السور الذي هما فيه، لا بل أيضا في أملاك الحبس الملاصقة لذلك. فالواقف عليه يجري على مقتضاه، ولا يعتمد سواه، والسلام في 28 مارس سنة 1924 موافق 22 شعبان عام 1342».

منع الضرب، والدفاع عن حقوق الإنسان 1342 هـ 1924 م:

[257] «... وبعد فبوصول هذا إليك، التزم الكف عن استعمال الضرب في عقاب كل مجرم يحضر لديك أيا كان، مسلما او يهوديا أو نصرانيا، وأعرض الإعراض الكلي عن تلك العادة التي تعودها العمال، وفيما لديهم من وسائل الزجر والتعزير ما يغني عن ذلك العمل القاسي المنافي لمقاصد تأسيس حماية الدولة الحامية، ولا يقبل عذر في صدور شيء من هذا بعد حصول هذا الأمر المحتم، ولتعجل بالجواب فورا عن توصلك بهذا الكتاب بعد حكاية ما تضمنه من الفصول، والسلام في 28 ذي القعدة عام 1342» (1 يوليه 1924).

عام 1343 هـ (1924 – 1925 م):

[258] «الحمد لله وحده وبيده الحول والقوة.

256- {جرت العادة في هذه المدينة – وبكل أسف – أنه إذا اقتضت الضرورة توسعة شارع من الشوارع، فإنه يقع هدم ما تقادم عليه العهد من البناءات المجاورة له، ولو كانت من المعالم التاريخية العتيقة، وذلك ما حدث في الظروف التي تتحدث عنها الرسالة الآتية} ح. د.

257- {وهذه رسالة يفهم منها أن حقوق الإنسان كانت من المبادئ التي تحترم في المنطقة الخليفية سنة 1924} ح. د.

258- {أدرج المؤلف تحت هذا العنوان مجموعة من القرارات الصادرة عن الوزير الصدر، وسندرجها كما هي تبعا لتسلسلها الزمني، فأولها قرار يتعلق بمنح الإعفاء المؤقت من واجبات البريد بالنسبة للمراسلات الخاصة بالجنود الإسبان والموجهة من المغرب إلى إسبانيا} ح. د.

يعلم من هذا الكتاب الممضي باسمنا بصفة رياسة الوزارة، واعتماد رتبة الصدارة، أننا قد منحنا الإعفاء موقتا من دفع واجبات البريد للمراسلات التي تتوجه بواسطة بريد هذه المنطقة من العساكر الإسبانية في المغرب، وأن هذه المراسلات ترسل معفاة من كل واجب، متى كانت موجهة من أي نقطة كانت من تراب هذه المنطقة، إلى خلافها في إسبانيا وجزائر بلياريس وكناريا. ويجب أن يكون مطبوعا على ظهر هذه المراسلات بصورة جلية، بطابع الفئة العسكرية أو نيابتها التي هو منها العسكري صاحب الرسالة. والواقف عليه يجري على مقتضاه، ولا يعتمد سواه، والسلام. في 26 صفر عام 1343 موافق 26 شتنبر سنة 1924. أحمد بن محمد الركينة وفقه الله.

اطلعت عليه بتاريخه وأذنت بنشره. النائب العام دييغو سبدرا».

[259] « يعلم من هذا الكتاب الممضي باسمنا بصفة رياسة الوزارة، واعتماد رتبة الصدارة، أننا أذنا بتعيين السيد محمد بن عبد القادر الجيار، أمينا للمستفادات والأملاك المخزنية بهذه العاصمة التطوانية المحروسة، بدلا عن الحاج محمد زوزيو، على أن يكون راتبه السنوي أربعة آلاف بسيطة إسبانية، تؤخذ من القسم السادس والباب الثاني والفصل الثاني أيضا من ميزانية المخزن الجاري العمل عليها، فليقم بما طوقه قيام حازم نبيه، وليجر على قوانين العدل والإنصاف إجراء عارف مقتدر نزيه، والواقف عليه يعمل بمقتضاه، ولا يعتمد سواه، والسلام. في 25 جمدى الأولى عام 1343 موافق 23 دجنبر سنة 1924. محمد ابن عزوز وفقه الله.

اطلعت عليه بتاريخه وأذنت بنشره. مدير المراقبة المدنية: إميليو كلارا».

[260] « يعلم من هذا الكتاب الممضي باسمنا بصفة رياسة الوزارة، واعتماد رتبة الصدارة، أننا أذنا بترشيح القائد عبد القادر بن الحاج الطيب العبدوني الشيكري، نائبا عن الصدارة العظمى بالناحية الشرقية الريفية، على أن تكون له مكافأة سنوية قدرها ثمانية عشر ألف بسيطة إسبانية، تؤخذ من القسم الرابع والباب الثاني والفصل السادس من ميزانية المخزن الجاري بها العمل الآن. فليقم بما طوقه قيام ذوي الكفاءة والنباهة، سالكا فيه مسلك السداد والنزاهة، والواقف عليه يعمل بمقتضاه ولا يتعداه، والسلام. في فاتح جمدى الثاني عام 1343 موافق 28 دجنبر سنة 1924. محمد ابن عزوز وفقه الله.

---

[259]- {القرار الثاني يتعلق بالإذن بتعيين السيد محمد بن عبد القادر الجيار أمينا للمستفاد بعاصمة تطوان} ح. د.

[260]- {القرار الثالث يتعلق بالإذن بترشيح القائد السيد عبد القادر بن الحاج الطيب العبدوني الشيكري نائبا عن الصدارة العظمى بالناحية الشرقية من منطقة الحماية الإسبانية} ح. د.

اطلعت عليه بتاريخه وأذنت بنشره. مدير المراقبة المدنية: إميليو كلارا».

[261] « يعلم من هذا الكتاب الممضي باسمنا بصفة رياسة الوزارة، واعتماد رتبة الصدارة، أنه نظرا للحالة الغير الاعتيادية التي توجد الآن فيما يرجع للشريف سيدي أحمد الريسوني وأملاكه، وأنه من الواجب أن الدولة الحامية الفخيمة والمخزن الشريف بهذه المنطقة يتخذان الوسائل اللازمة والاحتياطات المطلوبة، حفظا على حقوقهما وفقا للشرع والإنصاف، المتعلقة بتفصيل ورد الكميات التي استلمها الشريف المذكور لأسباب، ونظرا أيضا لاطلاعنا على أن العصاة مضادون للشريف المذكور، ومتعصبون على أملاكه، فإن المخزن الشريف حفظا على أملاكه، يأخذ الوسائل المناسبة بإصدار أمره بضبط وحيازة أملاكه مؤقتا، سواء كانت عقارا أو ماشية أو غيرها من أي نوع كان، وعليه فنأمر كافة الولاة الذين تحت نظرنا، أن يقوموا بالاتفاق مع الحكام المراقبين الذين سيمنحون الأوامر من النيابة العامة، بأن يقوموا بتنظيم وضبط ما ذكر. ولأجله فإن جميع الوسائل التي يقوم بها عصاة المخزن المتعلقة بأملاك الشريف المذكور، وكل تفويت في أملاكه ومواشيه الواقع بدون معرفة ولا مأذونية خاصة من المخزن الشريف كتابة، وبدون مراقبة القضاة الذين لهم السلطة الحقيقية للقيام بهذه الأعمال، أعني تسميتهم الواقعة بأمر خليفة منطقة الحماية، تبطل ولا يعمل بها. فالواقف عليه يجري على مقتضاه، ولا يعتمد سواه، والسلام. في فاتح شعبان الأبرك عام 1343 موافق 25 فبراير سنة 1925. محمد ابن عزوز وفقه الله.

اطلعت عليه بتاريخه وأذنت بنشره. مدير المراقبة المدنية: إميليو كلارا».

[262] « يعلم من هذا الكتاب الممضي باسمنا بصفة رياسة الوزارة، واعتماد رتبة الصدارة، أننا أذنا بإعفاء الشريف السيد مصطفى الريسوني من خطة العمالة، التي كانت مسندة إليه على مدينة أصيلا والقبائل التي ألحقت بها في ولايته، وأرحناه من تحمل أعبائها، وليلزم من الآن المخابرة مع الإدارة العسكرية. والواقف عليه يجري على مقتضاه، ولا يعتمد سواه، والسلام. في 25 شعبان عام 1343 موافق 21 مارس سنة 1925. محمد ابن عزوز وفقه الله.

---

[261]- {القرار الرابع يتعلق بموضوع ضبط وحيازة أملاك الزعيم الشريف مولاي أحمد الريسوني} ح. د.

[262]- {القرار الخامس يتعلق بموضوع إعفاء الشريف السيد مصطفى الريسوني من عمالة مدينة أصيلا} ح. د.

اطلعت عليه بتاريخه وأذنت بنشره. مدير المراقبة المدنية: إميليو كلارا».

وفي غد التاريخ المذكور أعفي خليفته جلول بن محمد قدور. وفيه أعفي الفقيه مبارك الخمالي من خطة القضاء بأصيلا أيضا.

[263] « ... يعلم من هذا الكتاب الممضي باسمنا بصفة رياسة الوزارة، واعتماد رتبة الصدارة، أننا أذنا بتولية الحازم الأصلح، والغيور الأنصح، القائد الحاج إدريس الريفي، على مدينة أصيلا والمضاف لها، لثبوت أولويته بهذا الوظيف وكفاءته، واستحقاقه بتقدم فائق أعماله لامتطاء صهوة إدارته، فليكن آل تلك المدينة وما ذكر معها عند أمره ونهيه، وليقفوا عند حد إشارته ورأيه، فيما يرجع للأمور المخزنية، والضوابط المرعية، والله يسعدهم به ويسعده بهم ويقرن أعماله بالنجاح، ويسلك به مسلك الرشد والصلاح، والواقف عليه يجب أن يعلمه ويعمل به، ولا يحيد عن سنن مذهبه، والسلام. في 26 شعبان عام 1343 موافق 22 مارس سنة 1925. محمد ابن عزوز وفقه الله.

اطلعت عليه بتاريخه وأذنت بنشره. مدير المراقبة المدنية: إميليو كلارا».

وفي نفس التاريخ عين أخوه محمد بن عبد السلام الريفي خليفة له.

[264] « يعلم من هذا الكتاب الممضي باسمنا بصفة رياسة الوزارة، واعتماد رتبة الصدارة، أننا أذنا بترشيح الفقيه النبيه، العلامة النزيه، السيد محمد المرير، قاضيا بمدينة أصيلا وسائر عمالتها، ليخاطب على الرسوم، ويقضي بين الخصوم، بمقتضى مشهور مذهب إمام الأئمة، ومجلي دياجير النوازل المدلهمة، الإمام مالك بن أنس، وما جرى به عمل رجال مذهبه المستأنس، متحريا في ذلك طريق العدل والإنصاف، متجافيا عن مضاجع الحيف والاعتساف، ترشيحا توخينا فيه سبيل السداد والصلاح، وأجريناه على ما لمخيلتنا نحوه من العفاف والنجاح، فعليه أن يراقب في أعماله من لا يعرف عن علمه مثقال ذرة في السر والإعلان، ممتثلا قوله سبحانه: إن الله يأمر بالعدل والإحسان. والله تعلى يهديه لسنن الصواب، ويلهمه الرشد وفصل الخطاب، آمين. والسلام. في 29 شوال عام 1343[265]. محمد ابن عزوز وفقه الله.

---

[263]- {القرار السادس يتعلق بموضوع تعيين القائد الحاج إدريس الريفي عاملا على مدينة أصيلا} ح. د.

[264]- {ويتعلق القرار السابع بموضوع تعيين الفقيه السيد محمد المرير قاضيا بمدينة أصيلا وعمالتها} ح. د.

[265]- {وهذا التاريخ يوافقه 29 ماي 1925 م} ح. د.

اطلعت عليه بتاريخه وأذنت بنشره. مدير المراقبة المدنية: إميليو كلارا».

[266] « ... يعلم من هذا الكتاب الممضي باسمنا بصفة رياسة الوزارة، واعتماد رتبة الصدارة، أننا أذنا بإعفاء الفقيه الأرضى السيد محمد المرير من خطة القضاء بالقصر الكبير. فليتخل عنها مشكور المساعي، محمود المطالب والدواعي، مستنهضا عزمه لما رشح له. فالواقف عليه يعمل بمقتضاه، ولا يعتمد سواه، والسلام. في 29 شوال عام 1343. محمد ابن عزوز وفقه الله.
اطلعت عليه بتاريخه وأذنت بنشره.
مدير المراقبة المدنية: إميليو كلارا».

عام 1344 هـ (1925 – 1926 م):

عقاب من يعين الخارجين عن طاعة المخزن عام 1344:

[267] «يعلم من هذا الكتاب الممضي باسمنا بصفة رياسة الوزارة، واعتماد رتبة الصدارة، أننا أذنا بتثقيف كافة أملاك السيد عبد العزيز بن المفضل الركيك التطواني، سواء الموروثة له أو التي اشتراها وتملكها وعرفت له أو ستعرف بعد، وذلك معاقبة له على ما ثبت لدى جانب المخزن من فراره إلى الطائفة الثائرة والفئة المارقة عن طاعة المخزن. فالواقف عليه يعمل بمقتضاه ولا يتعداه لسواه، والسلام في 4 ربيع الأول عام 1344 موافق 23 شتنبر سنة 1925. محمد ابن عزوز وفقه الله.
اطلعت عليه بتاريخه وأذنت بنشره. مدير المراقبة المدنية إميليو كلارا».

عام 1345 هـ (1926 – 1927 م):

"الاتحاد" أول مجلة مصورة صدرت بتطوان عام 1345 هـ 1927 م:

"الاتحاد" مجلة شهرية، صدر العدد الأول منها بمدينة تطوان في رمضان عام 1345 هـ موافق مارس سنة 1927، وقد كتب فيه أنها مجلة عربية مصورة علمية فنية أدبية. وتحتوي على أربع وعشرين صفحة، منها ثمانية في ورق عادي، به مقالات وإعلانات، وست عشرة صفحة في ورق جيد لماع، ممتلئة بصور واضحة تتخللها شروح وتوضيحات.

---

[266]- {ومعلوم أن الفقيه المرير قبل توليه القضاء في مدينة أصيلا، كان قاضيا بمدينة القصر الكبير، وهذا القرار يقضي بإعفائه من تلك المهمة القديمة، ليتولى مهمته الجديدة بأصيلا. ونصه:} ح. د.

[267]- {وهذه رسالة يتبين من خلالها أن المخزن كان لا يغفر أبدا لمن ينحاش إلى جانب المقاومين ضده، ومن هؤلاء السيد عبد العزيز بن المفضل الركيك} ح. د.

وإدارة هذه المجلة وتحريرها تابعان لإحدى إدارات الحماية الإسبانية، وتصدر من نفس إدارة زميلتها جريدة "الإصلاح" الأسبوعية، فهما معا جريدتان حكوميتان خالصتان.

وقد استمرت "الاتحاد" تصدر بانتظام واعتناء في نفس الحجم والصفة عدة سنين، ثم توقفت عن الصدور.

الفصل السادس
من الباب العاشر
في ولاة تطوان وبعض حوادثها
في عهد الحماية الإسبانية

عندما شرعت في تأليف هذا الكتاب "تاريخ تطوان"، كانت هذه المدينة واقعة تحت الحماية الإسبانية مثل بقية شمال المغرب، وعندما انتهيت إلى تاريخ بسط هذه الحماية واحتلال القوات الإسبانية لتطوان، وهو عام 1331 هـ 1913 م، رأيت أن أوقف الكتابة عند ذلك الحد، غير مفرق في ذلك بين الحوادث السياسية الشائكة، وغيرها من الأخبار العادية عن تطوان وسكانها.

أولا، لأن تطوان انتقلت في هذا العهد من طورها العادي الذي عاشت عليه طول حياتها الماضية، وهو أنها إحدى المدن الثانوية من بين مدن المغرب، إلى طور آخر قضت فيه فترة مرت كحلم من الأحلام، وهو أنها صارت عاصمة لمنطقة، ومركزا لقوات احتلالية، ومقرا لحكومة لها رئيس يتمتع تحت الحماية الإسبانية بمثل ما يتمتع به سلطان المغرب نفسه تحت الحماية الفرنسية، حكومة لها وزراء وإدارات، وأنظمة وقرارات، وألقاب وسيمات.

وثانيا، لأن القبائل الجبلية والريفية تصدرت لمقاومة الاحتلال الإسباني بالسلاح، فكانت حرب دموية طالت بضع عشرة سنة، وضاعت فيها آلاف من الرجال، وملايين من الدراهم، وكان على من يريد أن يؤرخ حوادث ذلك العهد، أن لا يخرج عن أحد موقفين، إما تأييد الشعور الوطني الحر الاستقلالي، وهو ما يحتمه الواجب الوطني على الوطنيين الأحرار، وإما مجاملة السلطة الحاكمة، وهي لا ترضى بغير تأييد مواقفها الاستعمارية، وذلك ما لا يرضى به أو يقوم به إلا الخونة وأذناب الاستعمار.

وكان من الطبيعي بالنسبة لي ولرفقائي من جنود الوطنية الأحرار، أن لا نكتب شيئا من تاريخ بلادنا، إلا بالروح الوطنية الحرة التي عشنا بها طول حياتنا، وبناء على ذلك، خرجت من باب واسع، فأعلنت بالكلمات السابقة – في الظاهر – أنني أوقفت الكتابة عند ذلك الحد. وصرت عمليا أقتصر على كتابة مذكراتي الخاصة، وأجمع من المعلومات عن فترة الحماية وحوادثها ما يتيسر جمعه على سبيل الاحتياط، ومساعدة من يمكن أن يستفيد من كتابتنا من الأجيال التي تأتي بعدنا، إذ لم نكن في الحقيقة كبيري الأمل في أننا سنعيش إلى أن يتحقق في حياتنا استقلال المغرب وتوحيد ترابه.

ولكن الله القوي القادر سبحانه، أحيانا حتى تحقق في عهدنا ما كنا نتمناه ونعمل لأجله، ونهيء له أبناءنا وتلاميذنا وسائر قومنا، وهو استقلال وطننا

استقلالا كاملا، وتوحيد مناطقه التي كانت فرنسية في الجنوب، وإسبانية في الشمال، ودولية في طنجة، ولم يبق علينا إلا أن نسترجع مليلية وسبتة وأراضي الصحراء في الجنوب، وذلك ما سيتحقق طال الزمن أو قصر بحول الله.

وقع هذا بتوفيق الله وعونه، وزالت الموانع بزوال السلطات الاستعمارية الفتاكة، ولله الحمد والمنة والشكر. فرأيت – ما دمت أستطيع الحركة والعمل - أن أواصل كتابة تاريخ هذه المدينة وما له علاقة بها، إلى أن أنتقل إلى جوار ربنا الكريم الحليم سبحانه.

وعندئذ فكرت في طريقة العمل، ففرقت بين ما كان من الشؤون الخاصة بمدينة تطوان من تاريخ ولاتها وحوادثها وتراجم رجالها وأعمالهم، فألحقت ذلك بالفصول العادية التي عقدتها لتلك الموضوعات، وبين ما كان راجعا لتطوان بصفتها عاصمة لمنطقة، ومركزا لحكومة، وما إلى ذلك من الحوادث العامة، فعقدت له بابا خاصا هو الباب العاشر من أبواب هذا الكتاب، وجعلت عنوانه: "تطوان في عهد الحماية الإسبانية"، وهو باب يحتوي على خمسة فصول[268]، وبذلك يصير تاريخ تطوان – بحول الله - محتويا على عشرة أبواب في نحو عشر مجلدات[269]، تشتمل على نحو خمسة آلاف من الصفحات، حقق الله الآمال، والله سبحانه المستعان.

ولاية الحاج أحمد الطريس لباشوية تطوان عام 1331 هـ 1913 م:

عندما أسست الحكومة الخليفية بتطوان لأول مرة في التاريخ عام 1331 هـ 1913 م، قام الخليفة السلطاني الأول مولاي المهدي بن إسماعيل، بتعيين باشا تطوان السيد مصطفى بن يعيش قائدا لمشوره، وفي نفس التاريخ، أسند وظيف باشوية تطوان إلى الوجيه الحاج أحمد ابن النائب السلطاني بطنجة الحاج محمد الطريس، وصدر بذلك ظهير هذا نصه بعد الحمدلة والتصلية والطابع:

«خدامنا الأرضين، كافة أهل تطوان، وفقكم الله وسلام عليكم ورحمة الله، وبعد فقد اقتضى نظرنا الشريف أن نولي عليكم خديمنا الأرضى القائد الحاج أحمد الطريس، لثبوت أولويته وكفاءته عند جنابنا الشريف، وأن نسند

268- {بل إن المؤلف بعد أن راجع تقسيم الفصول المتضمنة في هذا الباب العاشر، جعلها ستة كما سبق أن وضحنا في المقدمة، ثم ألحقنا بهذه الفصول الستة فصلين أخيرين هما الفصلان المكملان لأخبار تطوان في القرن الرابع عشر الهجري، المتعلقان بقضاة وعدول تطوان، وبتراجم كبار رجالاتها في القرن المذكور} ح. د.

269- {هذا تقدير أولي من طرف المؤلف رحمه الله، ولقد أسفر إخراج الكتاب بعد مراجعته وتنسيقه، عن كونه سيتضمن بحول الله اثني عشر مجلدا} ح. د.

إليه النظر في مصالحكم وشؤونكم تحت رعاية نظرنا المنيف، فنأمركم أن تسمعوا وتطيعوا فيما أوليناه من أوامرنا الشريفة، وتنتظموا بذلك في سلك من شملتهم ظلال أنظار جلالتنا الوريفة، أسعدكم الله به وأسعده بكم، وألهمكم الرشد والصواب، ووفق الجميع لما يحبه ويرضاه. صدر به أمرنا المعتز بالله في 4 جمدى الثانية عام 1331».

وهذا التاريخ يوافقه 11 مايو سنة 1913 م. وربما كان هذا هو أول ظهير أصدره الخليفة مولاي المهدي، إذ لم نقف على ظهير آخر مؤرخ بما قبل التاريخ المذكور، الذي ليس بينه وبين تاريخ وصول الخليفة المذكور إلى تطوان سوى نحو أسبوعين.

فالحاج أحمد الطريس هو أول شخص عين باشا بتطوان، بعد بسط الحماية الإسبانية على شمال المغرب وجعل تطوان عاصمة له.

وقد كان الحاج أحمد الطريس رحمه الله، هادئ الطبع لين العريكة، مثالا للنزاهة والعدل والحلم وعلو الهمة، وقد اختار خليفة له يقوم مقامه في مباشرة الأحكام العادية، وهو رفيقه الأمين الوجيه الحاج العربي ابن الأمين الحاج محمد راغون، فقام هذا الخليفة بوظيفه أحسن قيام، وإن كان شديدا في أحكامه، إلا أن شدته كانت لازمة لتعديل ليونة الباشا الطريس. وبذلك التعادل سارت الأمور بوجودهما على أحسن حال.

وفي سنة 1334 هـ 1916 م، صدر ظهير خليفي يحدد المرتب الرسمي للباشا الطريس، وهذا نصه بعد الحمدلة:

«يعلم من هذا الكتاب الجليل، والأمر المسفر عن الرعاية والمعاملة بالجميل، أننا بحول الله وقوته، وتأييده ومنته، عينا لخديمنا الأرضى عامل تطوان القائد الحاج أحمد الطريس، أربعة عشر ألف بسيطة سكة إسبنيولية، راتبا سنويا عن ذلك الوظيف القائم به، تدفع له من القسم الثاني والباب الثاني والفصل الرابع من ميزانية المخزن. فنأمر الواقف عليه من ولاة الأمور، وأرباب الصدور، أن يعلمه ويعمل به، ولا يحيد عن شريف مذهبه، والسلام. صدر به أمرنا العالي بالله في 25 صفر الخير عام 1334 موافق فاتح يناير سنة 1916».

وفي نفس التاريخ صدر ظهير آخر حدد فيه المرتب الرسمي لخليفته الحاج العربي راغون، وهذا نصه كذلك:

«يعلم من كتابنا هذا رفع الله قدره، وأناط باليمن والسعادة أمره، أننا بحول الله وقوته، وشامل يمنه ومنته، عينا لخليفة عامل تطوان الحاج العربي راغون، ثلاثة آلاف وأربعمائة وثمانين بسيطة سكة إسبنيولية، راتبا سنويا عن وظيفه المنوط به، تدفع له من القسم الثاني والباب الثاني والفصل الرابع من

ميزانية المخزن. فالواقف عليه من ولاة الأمور، وأرباب الصدور، يجب أن يعلمه ويعمل به، ولا يحيد عن شريف مذهبه، والسلام. صدر به أمرنا الشريف في 25 صفر الخير عام 1334 موافق فاتح يناير سنة 1916».

وبقي الحاج العربي راغون قائما بوظيفه، إلى أن توفي بتطوان في 12 ربيع الأول عام 1337[270]، فاختار الباشا الطريس لوظيف الخلافة عنه، صهره الوجيه السيد محمد بن أحمد السلاوي، وهذا نص إسناد الوظيف المذكور إليه وبيان مرتبه:

« ... يعلم من كتابنا هذا أسماه الله وأعز أمره، وأجرى على مهيع الرشاد سيره، أننا بحول الله وقوته، وشامل يمنه ومنته، عينا لخليفة باشا تطوان الطالب محمد السلاوي راتبا سنويا قدره ثلاثة آلاف بسيطة وأربعمائة وثمانون بسيطة سكة إسبنيولية، تؤخذ من القسم الخامس والباب الثاني والفصل الرابع من ميزانية المخزن الجاري بها العمل الآن. فنأمر الواقف عليه من خدامنا وكافة ولاة أمرنا، أن يعلمه ويعمل بمقتضاه، ويلزم حده ولا يتعداه، والسلام. صدر به أمرنا الشريف في 26 ربيع الأول عام 1338 موافق 20 دجنبر سنة 1919».

وكان الخليفة السلاوي حازما نشيطا يقظا جريئا. وقد استمر الباشا الطريس متقلدا لوظيفه، إلى أن توفي ودفن بتطوان[271] في 21 ربيع الأول عام 1339 هـ موافق 3 دجنبر سنة 1920 م. فتولى مكانه السيد محمد الحاج.

ولاية السيد محمد الحاج لباشوية تطوان عام 1339 هـ 1921 م:

بعد وفاة الباشا الحاج أحمد الطريس، عين الخليفة مولاي المهدي مكانه الباشا السيد محمد بن محمد الحاج، حفيد السيد محمد الحاج الذي كان قائد تطوان إلى عام 1276.

وصدر بذلك ظهير شريف هذا نصه:

«الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله

ثم الطابع الخليفي الكبير ونقش وسطه: المهدي بن إسماعيل بن محمد الله وليه ومولاه

خدامنا الأرضين كافة أهل تطوان، وفقكم الله وسلام عليكم ورحمة الله، وبعد فقد اقتضى نظرنا الشريف، أن نولي عليكم خديمنا الأرضى الطالب محمد الحاج، لثبوت أولويته وكفاءته عند جنابنا الشريف، وأن نسند إليه النظر في مصالحكم وشؤونكم تحت رعاية نظرنا المنيف، فنأمركم أن تسمعوا وتطيعوا فيما أوليناه من أوامرنا الشريفة، وتغتبطوا اغتباط من شملتهم ظلال أنظار

270- {وهذا التاريخ يوافقه 16 دجنبر 1918 م} ح. د.

271- دفن رحمه الله بزاوية سيدي الحاج علي بركة رحمه الله.

جلالتنا الوريفة، أسعدكم الله به وأسعده بكم، وألهمكم الرشد والصواب، وأصلحكم ورضي عنكم، ووفق الجميع لما يحبه ويرضاه، والسلام. صدر به أمرنا المعتز بالله في 28 ربيع الثاني عام 1339»[272].

وفي ورقة أخرى مصحوبة بها، كتب باللغة الإسبانية ما تعريبه (اطلعت على الظهير الشريف الصادر بتاريخه من جانب سمو الأمير المعظم مولاي المهدي بن إسماعيل بن محمد، بتعيين الطالب محمد الحاج باشا لمدينة تطوان، وأذنت بنشره.

تطوان 8 يناير 1921. داماسو برنـكّير (المقيم العام الإسباني بالمغرب).

وقد قرئ هذا الظهير على منبر الجامع الكبير، يوم فاتح جمدى الأولى عام 1339.

وعقب هذه التولية، استعفى خليفة الباشا السابق السيد محمد السلاوي، فسوعد على ما طلب، وعين بدله الوجيه السيد العربي بن أحمد الدليرو، وقد صدر ظهير بتعيين راتب له، وهذا نصه:

« ... يعلم من كتابنا هذا أسماه الله وأعز أمره، وأجرى على مهيع الرشاد سيره، أننا بحول الله وقوته، وشامل يمنه ومنته، عينا لخليفة عامل تطوان الطالب العربي بن أحمد الدليرو، راتبا سنويا قدره أربعة آلاف بسيطة ومائة واحدة وستة وسبعون بسيطة سكة إسبنيولية، تؤخذ من القسم الخامس والباب الثاني والفصل الأول من ميزانية المخزن الجاري بها العمل الآن. فنأمر الواقف عليه من كافة ولاة أمرنا، أن يعلمه ويعمل بمقتضاه، ويلزم حده ولا يتعداه، والسلام. صدر به أمرنا المعتز بالله في 12 جمدى الأولى عام 1339»

وهذا التاريخ يوافق 22 يناير 1921.

وكان السيد محمد الحاج مثل الحاج أحمد الطريس، لينا هادئا نزيها متواضعا، وكان خليفته الدليرو مجربا جريئا، فسارت أمور الباشوية سيرها الطبيعي.

واستمر الباشا السيد محمد الحاج في وظيفه، إلى أن توفي الخليفة مولاي المهدي، فقام مقامه الباشا المذكور، بمقتضى الاتفاق المعقود بين إسبانيا وفرنسا، ومنح لقب نائب الخليفة، فاحتجب عن العموم، وتأخر عن أعمال الباشوية، فاستقل بها الخليفة الدليرو، واستمر كذلك إلى أن أعفي منها في حجة عام 1342.

[273] «الحمد لله وحده، ولا يدوم إلا ملكه

---

[272]- {وهذا التاريخ يوافقه 8 يناير 1921 م} ح. د.

[273]- {وقد صدر بإعفائه قرار وزيري هذا نصه} ح. د.

يعلم من هذا الكتاب الممضي باسمنا بصفة رياسة الوزارة، واعتماد رتبة الصدارة، أننا أذنا بإعفاء السيد العربي الدليرو من وظيف الخلافة عن باشا تطوان، وأرحناه من تحمل أعبائه، فليتخل عنه مشكورا، والسلام. في 6 حجة عام 1342 موافق 9 يليه سنة 1924. أحمد بن محمد الركينة.

(ثم موافقة النائب العام سبيدرا)».

وتولى في مكانه الباشا السيد عبد الكريم اللبادي:

«يعلم من هذا الكتاب الممضي باسمنا بصفة رياسة الوزارة، واعتماد رتبة الصدارة، أننا أذنا بترشيح الحازم المحترم الوجيه، السيد عبد الكريم بن أحمد اللبادي، لوظيف الخلافة عن باشا تطوان، لما عهد من كفاءته ونباهته، واقتداره ونزاهته، فليقم بما طوقه قياما يسفر عما عهد به إليه من الثقة التامة، التي أوجبت الاعتماد فيما أنيط به عليه. والواقف عليه يجري على مقتضاه، ويقف عند الحد الذي أمضاه، والسلام. في 6 حجة عام 1342 موافق 9 يليه سنة 1924. أحمد بن محمد الركينة وفقه الله.

اطلعت عليه بتاريخه وأذنت بنشره.

الكاتب العام مدير الأمور الوطنية دييغو سبدرا» [274].

وفي 18 محرم 1343 هـ 20 غشت 1924 صدر قرار وزيري بتعيين ولده محمد خليفة له.

أما السيد محمد الحاج، فاستمر في وظيفه الذي هو النيابة عن الخليفة، إلى أن جلس على كرسي الخلافة الأمير مولاي الحسن ابن المهدي، فصدر بإعفاء الحاج ظهير خليفي هذا نصه:

«الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

(الحسن بن المهدي الله وليه)

أعفينا خديمنا الأرضى الطالب محمد بن مَحمد الحاج التطاوني من وظيف باشا تطوان، وأرحناه من تحمل أعبائه، فلينصرف عنه لحال سبيله مأجورا، وعلى ما سلف من أعماله مشكورا، والسلام. صدر به أمرنا العالي بالله في 21 ربيع الثاني عام 1344 موافق 8 نونبر سنة 1925.

وبعد ذلك ما يلي:

عاينت ظهير سمو الخليفة المعظم مولاي الحسن بن المهدي، المتضمن إعفاء محمد بن مَحمد الحاج التطواني من وظيف باشا تطوان، وعليه فإني أعلم به. تطوان 8 نوفمبر سنة 1925. خوسي سانخورخو».

ولاية السيد عبد الكريم اللبادي على تطوان مرة ثانية:

---

[274]- من الجريدة الرسمية السنة 8 عدد 15 ص 461.

وقد أسندت باشوية هذه المدينة إلى الأمين الوجيه السيد عبد الكريم بن أحمد اللبادي، فتولاها للمرة الثانية[275] وعين ولده الوجيه السيد محمد خليفة له، فكان هذا الخليفة هو الذي يتولى الفصل بين الخصوم[276]:

«يعلم من هذا الكتاب الممضي باسمنا بصفة رياسة الوزارة، واعتماد رتبة الصدارة، أنه نظرا لما هو عليه خليفة باشا هذه العاصمة التطوانية السيد عبد الكريم بن أحمد اللبادي، من قيامه بسائر شؤون وظيفة الباشا، وتحمله سائر ما يناط به من التكاليف، كان من الضروري تعيين خليفة له، يستعين به على ما هو مطوق به من لوازم هذا المنصب الخطير، فاقتضى نظرنا أن نرشح لذلك الوظيف، الطالب الأنجد السيد محمد ضما ابن السيد عبد الكريم اللبادي، لما توخيناه فيه من حسن القيام به، والاقتدار على تحمل أعبائه. فليقم بما طوقه قياما يؤذن بكفاءته واقتداره، ويبين عن حميد سيرته. فالواقف عليه يجري على مقتضاه، ولا يعتمد سواه، والسلام. في 18 محرم عام 1343 موافق 20 غشت سنة 1924. أحمد بن محمد الركينة وفقه الله.

اطلعت عليه بتاريخه وأذنت بنشره.

مدير المراقبة المدنية إميليو كلارا».

الولاية الثانية[277] على تطوان للقائد عبد السلام بن الحسين عام 1344:

وتسلم القائد عبد السلام بن الحسين البخاري حكم تطوان للمرة الثانية[278].

[279] «خدامنا الأرضين كافة أهل تطوان، أخص منهم الشرفاء والعلماء والأعيان، وفقكم الله وسلام عليكم ورحمة الله، وبعد فقد ولينا عليكم وصيفنا الأرضى القائد عبد السلام بن الحسين البخاري، وأسندنا له النظر في مصالحكم، والقيام بسائر شئونكم، لما ثبت لدى جنابنا الشريف من خيرته وديانته، وحسن سيرته في سالف خدمته. فنأمركم أن تسمعوا له وتطيعوه في

---

[275]- {سبق أن تولى القائد السيد عبد الكريم اللبادي على تطوان في المرة الأولى عام 1324، وذلك في عهد السلطان مولاي عبد العزيز، بعد أن لبث مدة خليفة بها عن القائد قدور ابن الغازي} ح. د.

[276]- {وهذا نص القرار الوزيري الذي يقضي بذلك} ح. د.

[277]- {كان القائد عبد السلام بن الحسين البخاري قد تقلد باشوية تطوان للمرة الأولى في عهد المولى عبد الحفيظ الذي ولاه على هذه المدينة عام 1326 ثم عزله عام 1330 هـ} ح. د.

[278]- {كان القائد عبد السلام بن الحسين البخاري قد تقلد ولاية تطوان للمرة الأولى في عهد السلطان المولى عبد الحفيظ عام 1326} ح. د.

[279]- {وهذا نص الظهير المتضمن لولايته عليها للمرة الثانية، وقد حمل نفس تاريخ الظهير السابق الذي يتضمن إعفاء السيد محمد الحاج من هذا الوظيف} ح. د.

سائر ما يأمركم به من خدمتنا الشريفة، أسعدكم الله به وأسعده بكم، ووفق الجميع لما يحبه ويرضاه، والسلام. صدر به أمرنا المعتز بالله في 21 ربيع الثاني عام 1344 موافق 8 نونبر 1925.
(وتحت ذلك موافقة المقيم العام بما نص ترجمته)
عاينت ظهير سمو الخليفة المعظم مولاي الحسن بن المهدي، المتضمن تولية القائد عبد السلام بن الحسين البخاري على عاصمة تطوان، وعليه فإني أعلم به. تطوان 8 نوفمبر سنة 1925. خوسي سان خورخو».
واتخذ خليفة له في هذه المرة الشريف سيدي محمد البقالي، الذي كان معروفا ببقالي البوليس. أما كاتبه في هذه المرة فهو الفقيه العدل سيدي محمد اباعيسى، وهو الذي عين أيضا الفقيه العدل السيد الأمين بوخبزة كاتبا ثانيا، على أن يأخذ أجرته من مدخول السخاري.
وقضى القائد عبد السلام في ولايته الثانية تسعة عشر شهرا، بمرتب شهري قدره مائتا ريال وسبعون ريالا، وقد ذكر لي رحمه الله أنه توسع بذلك المرتب كثيرا، وقضى منه ما كان عليه من ديون، وحمد الله على ذلك وشكره شكرا جزيلا.
ثم وقع الخلاف بينه وبين المراقبة الإسبانية في شأن الموسمات، فامتنع القائد عبد السلام من الموافقة على بطائق البغاء الرسمي، فأعفي من وظيفه بتاريخ 22 محرم عام 1346. وهذا نص القرار الوزيري بإعفائه:
«الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله
أعفينا بحول الله وقوته، وشامل يمنه ومنته، الخديم الطالب عبد السلام بن الحسين البخاري، من وظيف عمالة تطوان، وأرحناه من تحمل أعبائه، فليتخل عنه ولينصرف لحال سبيله مأجورا، والسلام. في 22 محرم عام 1346 موافق 22 يوليه سنة 1927. محمد بن عزوز وفقه الله».
(وتلي ذلك موافقة السلطة الإسبانية على ذلك الإعفاء بتاريخ 23 يوليه 1927).
وفي نفس التاريخ صدر قرار وزيري بإعفاء خليفته السيد محمد بن عبد السلام البقالي.

ولاية السيد محمد بن عبد السلام بريشة لباشوية تطوان عام 1346 هـ 1927 م:

وبعد إعفاء القائد عبد السلام ابن الحسين البخاري، عين الخليفة مولاي الحسن مكانه الأمين الوجيه السيد محمد بن محمد بن عبد السلام بريشة، بظهير هذا نصه:

«الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم تسليما
ثم الطابع الخليفي الحسني ونقش وسطه: الحسن بن المهدي بن إسماعيل بن محمد الله وليه ومولاه. وبدائرته: ومن تكن الخ، من يعتصم الخ.

«خدامنا الأرضين كافة أهل تطوان، أخص شرفاءهم وعلماءهم وأعيانهم، وفقكم الله وسلام عليكم ورحمة الله، وبعد فقد ولينا عليكم خديمنا الأرضى الطالب محمد بن محمد بن عبد السلام بريشة، وأسندنا إليه النظر في مصالحكم، والاهتمام بسائر أموركم، لما رأينا من أولويته لذلك وأرجحيته لما هنالك، تولية ارتأينا فيها إصابة السداد، وانتهجنا بها سبيل الرشاد. فنأمركم أن تسمعوا له وتطيعوه فيما يأمركم به من شريف خدمتنا، أسعدكم الله به وأسعده بكم، ووفق الجميع لما يحبه ويرضاه، والسلام. صدر به شريف أمرنا في 23 محرم عام 1346 موافق 23 يليه سنة 1927».

وقد قرئ هذا الظهير على منبر الجامع الكبير من تطوان في نفس اليوم.

وقد عين الباشا بريشة خليفة له أولا، ولده السيد محمد بصفة موقتة، ثم أخره وولى بصفة نهائية صهره السيد أحمد الشربي.

وكانت أيام الباشا بريشة وأحكامه عادية، وكان للمراقبة الإسبانية فيها نفوذ ظاهر.

واستمر الباشا بريشة وخليفته الشربي في وظيفهما، إلى أن أعفيا معا في شوال عام 1349. وظهير إعفاء الباشا بريشة من عمالة تطوان هذا نصه:

«الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وسلم
ثم الطابع الصغير الذي نقشه: الحسن بن المهدي الله وليه

يعلم من كتابنا هذا أعز الله أمره، وجعل في المرضيات طيه ونشره، أننا أعفينا خديمنا الأرضى، الطالب محمد بن محمد بن عبد السلام بريشة من ولايته على تطوان، وأرحناه من تجمل أعبائها، ومعاناة القيام بتكاليفها، إسعافا لاستعفائه، ومراعاة لسنه وضعف اضطلاعه. فلينصرف عنها محفوفا بالعناية، مرموقا بعين الرضى والرعاية، والسلام. صدر به شريف أمرنا في 3 شوال الأبرك عام 1349 موافق 21 فبراير سنة 1931».

وبعد ذلك انقطع بريشة المذكور في بستان له خارج باب الرموز، إلى أن توفي في 23 قعدة 1359. ثم تولى بعده السيد محمد بن محمد زوزيو.

ولاية السيد محمد زوزيو باشوية تطوان عام 1349 هـ 1931 م:

هو الوجيه الأمين السيد محمد بن محمد بن عبد الرحمن زوزيو، وقد ولاه الخليفة مولاي الحسن على تطوان، في 3 شوال عام 1349 موافق 21 فبراير سنة 1931، بعد إعفاء الباشا السيد محمد بن عبد السلام بريشة.

والباشا زوزيو كان رجلا نزيها في أحكامه، متواضعا حليما في معاملاته، وقد عين خليفة له قريبه السيد عبد الخالق زوزيو.

ولم تطل مدة ولايته على تطوان، لأن طبعه الهادئ لم يطق مقابلة الخصومات العنيفة، والقضايا التي تتطلب التعود على سماع الخصوم، والشدة في الأحكام، فأعفي من وظيفه بظهير هذا نص ما يهم منه:

«يعلم ... أننا أعفينا السيد محمد زوزيو من وظيف عمالة تطوان، فليتخل عنه ولينصرف لحال سبيله مشكورا ... وفي 22 صفر عام 1350 موافق 9 يوليه سنة 1931».

وبعده أسندت عمالة تطوان إلى السيد إدريس الريفي.

ولاية الباشا إدريس الريفي على تطوان عام 1350 هـ 1931 م:

هو الباشا الحاج إدريس بن عبد السلام الريفي، وأصله من فاس، وكان من قبل باشا بمدينة أصيلا، ثم ولاه الخليفة مولاي الحسن باشوية تطوان، بعد إعفاء السيد محمد زوزيو، وصدر بذلك ظهير هذا نصه:

«... خدامنا الأرضين كافة أهل تطوان، أخص منهم العلماء والشرفاء، وفقكم الله وسلام عليكم ورحمة الله، وبعد فقد ولينا عليكم خديمنا الناصح الأرشد، القائد الحاج إدريس الريفي، لثبوت أولويته وكفاءته عند جنابنا الشريف. فنأمركم أن تسمعوا له وتطيعوا فيما يأمركم به من شريف خدمتنا الشريفة، أسعدكم الله به وأسعده بكم، ووفق الجميع لما يحبه ويرضاه، والسلام. صدر به شريف أمرنا في ثالث وعشري صفر عام 1350 موافق 9 يليه سنة 1931».

وقد عين الباشا الريفي أخاه السيد محمدا خليفة له، وكاتباه هما اللذان كانا عند سلفه، وهما الفقيهان اباعيسى والفقيه بوخبزة.

وكان الباشا الحاج إدريس الريفي متدينا في حياته، لبيبا في مقابلته، سياسيا في أعماله، كثير المصروف على عياله، كريم المائدة شأن أمثاله، وكان يحاول المحافظة على أبهة الوظيف بكل ما يستطيع.

وأخيرا صدر بإعفائه من وظيفه ظهير جاء فيه:

«أعفينا بحول الله وقوته، وشامل يمنه ومنته، السيد الحاج إدريس الريفي من وظيف باشا بتطوان، فليتخل عنه ولينصرف لحال سبيله، والسلام. في 11 جمدى الثانية عام 1353 موافق 22 شتمبر سنة 1934».

ولاية الباشا السيد محمد بن حسَين بتطوان عام 1353 هـ 1934 م:

هو الوجيه السيد محمد بن أحمد بن حسيْن، من أغنياء تطوان وأعيانها وذوي الأملاك بها، وكان من قبل عضوا في مجلسها البلدي.

وفي 12 جمدى الأخيرة عام 1353 موافق 23 شتمبر سنة 1934 ولاه الخليفة مولاي الحسن باشوية تطوان، وكتب بذلك لأهل تطوان ما نصه:

«خدامنا الأرضين كافة آل تطوان، أخص شرفاءهم وعلماءهم وأعيانهم، وفقكم الله وسلام عليكم ورحمة الله، وبعد فقد ولينا عليكم الطالب محمد بن احسين، وأسندنا إليه النظر في أموركم، والقيام بكافة شؤونكم. فنأمركم أن تسمعوا له وتطيعوه فيما يأمركم به من شريف خدمتنا، أسعدكم الله به وأسعده بكم، ووفق الجميع لما يحبه ويرضاه، والسلام. صدر به شريف أمرنا في 12 جمدى الثانية عام 1353 موافق 23 شتمبر سنة 1934».

وانقطع السيد بن حسين لأعمال وظيفه، وكان في معاملاته متواضعا حليما متحملا للأذى.

وكان خليفته هو ...[280]، أما كاتباه فهما كاتبا من قبله، وهما الفقيهان اباعيسى وبوخبزة. وقد بقي في وظيفه إلى أن توفي بتطوان ليلة 16 محرم 1356 موافق 29 مارس 1937، فولي مكانه السيد محمد أشعاش، وصدر ظهير جاء فيه:

«يعلم ... أننا أمرنا بإعفاء السيد محمد بن أحمد ابن حسين من وظيف باشا عاصمة تطوان، نظرا لوفاته، فليتخل عنه، والسلام. في 18 محرم عام 1356 موافق متم مارس سنة 1937».

ثم ألا ترى أن من التقاليد البليدة في كتابة الظهائر، أن يؤمر الرجل بالتخلي عن الوظيف بعد أن ينتقل إلى جوار ربه؟؟

ولاية الباشا السيد محمد أشعاش عام 1356 هـ 1937 م:

وبعد وفاة الباشا محمد بن حسين بثلاثة أيام، أسند وظيف باشوية تطوان إلى السيد محمد بن محمد أشعاش، الذي كان محتسبا بها، وصدر بذلك ظهير خليفي هذا نصه بعد الحمدلة الخ:

«خدامنا الأرضين كافة آل عاصمة تطوان، أخص منهم الشرفاء والعلماء والأعيان، وفقكم الله وسلام عليكم ورحمة الله، وبعد فقد ولينا عليكم خديمنا الطالب محمد بن محمد أشعاش، وأسندنا إليه النظر في أموركم، والقيام بكافة شؤونكم. فنأمركم أن تسمعوا له وتطيعوه فيما يأمركم به من شريف خدمتنا الشريفة، أسعدكم الله به وأسعده بكم، ووفق الجميع لما يحبه ويرضاه، والسلام.

---

[280]- {بياض بالأصل} ح. د.

صدر به شريف أمرنا في 19 محرم عام 1356 موافق فاتح أبريل سنة 1937».

وقد اتخذ الباشا أشعاش لنفسه ثلاثة من الخلفاء، وهم الفقيه العدل السيد محمد اباعيسى الذي كان كاتبا للباشوية منذ مدة، والسيد محمد بن محمد القناوي، الذي كان كاتبا له في إدارة الحسبة، والسيد عبد الهادي بن عزوز، من قبيلة بني ورياغل الريفية.

وبقي الفقيه سيدي الأمين بوخبزة قائما بوظيف الكتابة في الباشوية، وأضيف إليه كاتب آخر.

وقد نظم الباشا أشعاش الباشوية تنظيما حسنا، وجعل لمقدمي الحومات نظاما متقنا، بحيث صارت لكل واحد منهم إدارة رسمية في حومته، وعين له عدة من المخازنية، مع العدد الكافي من الرجال القائمين بالحراسة العمومية والمحافظة على الآداب والمروءة، والإشراف على الأحوال العامة.

وكان كل مقدم يفصل في الخصومات الطفيفة التي كانت تقع بين أهل حومته، فكانوا بذلك رحمة بين الضعاف ومتوسطي الحال، يفصلون نزاعاتهم، ويصلحون فيما بينهم، ويتوسطون بينهم وبين السلطات العليا، ويقضون أغراضهم دون كثرة التسويف والتكليف والإجراءات الرسمية المعقدة، التي ينتصر فيها القوي ويضيع معها حق الضعيف.

وبقي الباشا محمد أشعاش في وظيفه، إلى أن أعفي منه بظهير خليفي هذا نصه:

«يعلم من هذا الكتاب الشريف، والأمر العلي المنيف، أننا أعفينا بحول الله وقوته، وشامل يمنه ومنته، السيد محمد بن محمد أشعاش، من وظيفة باشا عاصمة تطوان. فليتخل عنها ولينصرف لحال سبيله والسلام، والواقف عليه يعلمه ويعمل به، والسلام. صدر به أمرنا في 6 شوال عام 1370 موافق 11 يليه سنة 1951.

(وقد كتب تحته ما نصه:)

عاينت الظهير أعلاه، الذي أصدره بتاريخه سمو الخليفة المعظم مولاي الحسن بن المهدي، فأعملته وأوجبت العمل به. المندوب السامي غرسيا بالينيو[281]».

ولاية الباشا السيد اليزيد بن صالح على تطوان عام 1370 هـ 1951 م:

[281]- صدر ذلك في الجريدة الرسمية عدد 30 السنة 39 بتاريخ 22 شوال 1370 هـ 27 يوليه 1951 م.

كان السيد اليزيد بن صالح الغماري باشا بمدينة شفشاون، وبعد إعفاء باشا تطوان السيد محمد أشعاش ببضعة أيام، أسندت باشوية هذه المدينة إلى السيد اليزيد المذكور، وصدر بذلك ظهير خليفي قرئ على منبر الجامع الكبير، وهذا نصه:

«الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله

ثم الطابع الكبير للخليفة الحسن بن المهدي.

خدامنا الأرضين كافة آل عاصمة تطوان، أخص منهم الشرفاء والعلماء والأعيان، وفقكم الله وسلام عليكم ورحمة الله، وبعد فقد ولينا عليكم خديمنا الأرضى، السيد الحاج اليزيد بن الطيب بن صالح، وأسندنا إليه النظر في أموركم، والقيام بكافة شئونكم. فنأمركم أن تسمعوا له وتطيعوه فيما يأمركم به من شريف خدمتنا، أسعدكم الله به وأسعده بكم، ووفق الجميع لما يحبه ويرضاه، والسلام. صدر به شريف أمرنا بقصر المشور بتطوان في 12 شوال عام 1370 موافق 17 يليه سنة 1951».

وبقي السيد اليزيد بن صالح قائما بوظيف باشوية تطوان، إلى أن ألغيت الحمايتان الإسبانية والفرنسية، وانحلت الحكومة الخليفية، وأعفي جل باشوات وقواد مدن الشمال وقبائله، وكان باشا تطوان من بينهم، فصدر بإعفائه ظهير سلطاني هذا نصه:

«الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله

ثم الطابع السلطاني الصغير ونقشه: (محمد بن يوسف الله وليه)

يعلم من كتابنا هذا أسماه الله وأعز أمره، أننا أعفينا الحاج اليزيد بن الطيب من منصب باشا مدينة تطوان. فنأمره أن يتخلى عن المنصب المذكور لمن أسند إليه، والسلام. وحرر بالرباط في 22 حجة عام 1375 الموافق 31 يوليوز سنة 1956. وسجل بوزارة الداخلية في تاريخه».

انتهاء عهد الحكام من الباشوات والقياد:

وانتهى عهد الحماية ونظمها، وأراد بعض الناس أن يتخلصوا من النظام القديم، وما كان يصحبه من مظالم بعض الباشوات والقواد المحميين بالاستعمار، من الذين كانوا يستغلون الفوضى والحكم المطلق الذي لا يقيده قانون.

لقد أراد بعض المفكرين أن ينتهزوا هذه الفرصة للقضاء على مخلفات ذلك العهد، فكان لهم ما أرادوا.

واستحسن بعض أرباب السلطة المادية أو الأدبية، مبدأ التفريق بين السلط، وتحمسوا له، فكان لهم أيضا ما أرادوا.

وأسست في مختلف النواحي محاكم منظمة على الطريقة العصرية التي كانت خاصة بالأجانب، فكانت هناك محاكم للسدد، على رأسها حكام مسددون ينظرون في قضايا عادية بسيطة حددها لهم القانون، وكانت فوقها محاكم إقليمية تنظر في قضايا أخرى، وصدرت قوانين نظمت شؤون المحاكم، وحددت اختصاصات الحكام والقضاة، والكل في نطاق التفريق بين السلط.

وبذلك دخلت محاكم المغرب في تجربة تخضع فيها لأنظمة وإجراءات لها ما لها وعليها ما عليها من سيئات وحسنات، وقد مضت على ذلك عدة سنوات، دون أن ترجح كفة الحسنات على كفة السيئات.

وبذلك صار وظيف الباشا قاصرا، محدود السلطة ضمن نطاق الأعمال الإدارية داخل المجلس البلدي.

والذي تولى وظيف باشا تطوان في هذا العهد هو الوجيه السيد عبد السلام ابن باشا تطوان سابقا السيد محمد الحاج.

ولعل وظيف الباشا من أصله سائر في طريق الانقراض، والدوام لله.

****

انتهى المجلد الحادي عشر بفضل الله
ويليه المجلد الثاني عشر والأخير من هذا الكتاب
بحول الله

فهرس المجلد الحادي عشر
من تاريخ تطوان

الثمن : 80 درهما

العنوان
ساحة 9 أبريل تطوان. ص.ب. 633 . الهاتف: 25 20 70 39 05
www.asmir.web.ma Email : tetouan.asmir@caramail.com